





1410

حاشیه حقیقه فی شرح افکار

حاشیه شرح بصیرة ذات الاضداد  
علی نایج الافکار لسیاهی زاده

وحاشیه آخر لبعض الفضلاء

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kısmi

H. H. H. H.

Yeni Sayı

Eski Kayıt No

1410





بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي رفع درجاتنا من  
 اسفل درجات الدنيا الى  
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 وما هو الا بطهر الطاهر  
 الملك الحق العظيم  
 عونه اذ هو كبرياؤه  
 انوار الابرار  
 جنانه ونور قلوبنا  
 من نور قلوبنا  
 من نور قلوبنا  
 من نور قلوبنا



قوله الذي جعل اى صير والوصول وصلته في قوة الشق وتعلق الحكم بالمشق وفي حكمه  
 يؤذن بعلة الماخذ للمكر والتفصيل هنا لا يشاء لحد بالضمير لانه اذ هو محض الذات والاستحقاق  
 ذاتي والانشاء انما يقصد من استحداث مدلوله فوجد في مقابلة نعمة فيكون شكر ايضا  
 والتعظيم بالموصول وان كان الوصف قد ورد كقوله تعالى وجعل الليل سكنا وقوله جاء على  
 تلك النعمة رسلا في من الايضاح بعد الانباء وهو واقع في النفس وامكن في الذهن ولما  
 ان المقام للاطراب وليس مرجح في ان اللغة توقيفية يجوز كون العمل على السنة البشرية  
 افعال العباد مخلوقة له تعالى قوله الالفاظ جمع لفظ كيفية قائمة بالصوت عندنا في سينا  
 ونفس الصوت للكيف بها عند غير كاسيحي تحقيقه ان شاء الله تعالى فهو اخص من الصوت  
 اذ هو كيفية تقوم بالهواء بسبب توجه من قلع او قمع قوله قوال بجمع قال اسم لما هو  
 كالمثال تفرغ فيه الجواهر الذابة ويجوز فيه كسر اللام قوله المعاني جمع معنى سيايات  
 بانه وجعل الالفاظ قوال المعاني ككسبه شايخ في الكلام لخصها في التفسيرية مستعمل  
 كل واحد منها طرزا للاخر واختيار هذا اشارة الى ان موضوع النظم هو اللفظ العربي الذي  
 يعرف به كيفية العلوم الادبية وانظر في اللفظ المعنى باعتبار ان التامع المتعلم لانه  
 يسمعه في اخذ المعنى منه والمقام للتعليم اذ هو غرضنا ايضا في ذلك لطيفة لا تخفى قوله  
 وفضلها اى الالفاظ قوله سائر مشتق من السور بالهمزة بمعنى بضية ما اكل وشرب  
 ومعناه الباقي في الكشف واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجمع غير مثبت لكن  
 قد اثبت صاحب القاموس على سبيل القلة واستشهد به بشعر قوله بنظمه يا قوس سبية  
 وهو معنى الجمع او ادخل اللام في السلك ففيه استعانة لطيفة وضافة درر للحروف



لنيل

من قبيل تحين الماء قوله المباني جمع مبنى اما مصلد ومبنى بمعنى الحديث فاضافة حروف الياء  
 من اضافة السبب الى السبب واسم مفعول اصله مبنى بالتشديد تخفيف فالاضافة بيان  
 والفضل الالفاظ على بنية الاصوات اخص بها النوع الانشا المفضل على بنية المقلوبات وجعل  
 البيان من اجل نعمة على الانشا كما يشير له قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان اصله البيان  
 حيث خص بالذكر من بين انعم الواسلة اليه بعد خلقه وذكر في اوائل السورة المشقة على قدر العلم  
 وقرن بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان ومقتضى عقليتنا ان قوله وبفضله متعلق  
 برفع قدم المصنف فيه رد على المعتزلة القائلين بوجوده بالصلاح والاصلح عليه تعالى قوله لخطا  
 ضد الصواب ويكون في الاقوال والافعال وان اشتم ما هو بالا قول بالحق والتعريف فيه اشارة  
 لقوله عليه الصلاة والسلام في ما رواه الطبراني في معجمه الكبير من حديث ثوبان رضي الله عنه رفع عن النبي  
 لخطا والنسيان وما استكر هو عليه قوله وتكون به التكوين هو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والافعال  
 والتخليق والادب والاحداث والاختراع ونحو ذلك ويظهر بانها من المدد ومن المدد الى  
 الوجود وهو صفة اولية قائمة بذاته تعالى على انه صفة حقيقية كالعلم والقدرة على ما ذهب اليه  
 المأزدي وعند الاشاعرة ان صفات الافعال اضافات واعتبارات مرجعها تعلقات القدرة فنجيز  
 وهي حادث ولا يلزم عليه قيام الحوادث بذاته تعالى اذ هي امور اعتبارية نسبية لا تحقق لها خارجا  
 ككونه تعالى قبل العالم وبعد ومعه ولا دليل على كون التكوين صفة اخرى غير القدرة والارادة  
 ولما رمت على ان بعده قدم المصنف فيه رد على الفلاسفة القائلين بالوجوب والمعتزلة القائلين  
 بان الفعل مخلوق للعبد ومنه لمن اهل السنة انما حصل مجموع القدرتين كايين في الكمال والامية  
 قوله كانت الافعال تامة يحتمل ان كانت تامة فالافعال فاعل وتامة نصب على الحال اى وجدت  
 الافعال حالة كونها تامة وهذا الوجه ظاهر ويحتمل ان يكون ناقصة لكنه مشكل من حيث ان كان  
 ونظائر ما هو موضوع تقرير الفاعل على صفة فعلية كانت الافعال تامة ناقصة بالتمام فيقضي بنوع  
 الافعال على تماميتها كافي كان زيد قائما ضرورة تقدم الوصف على الصفة مع ان الغرض اعادة  
 ان الافعال توجد بتكوينه تعالى متصفة بصفة التمام لكونها اشرافكم لا يعجز شئ وهذا المعنى  
 لا يؤخذ من العبارة الا بتكلف فان قلت ما معنى وصفية الافعال بالتمام قلنا التمام هنا  
 حكم العقل بحسنها وعدم نقصها معنى وان كان بعض الافعال قد يوجد ناقصا حسا فان قلت  
 الافعال جمع معرف بغير العموم فيدخل فيه الافعال النقصية كالكفر والمعاصي قلنا نعم  
 جميع الافعال مخلوقة له تعالى خيرها وشرها وهي بالنظر لكونها صادرة عنه تعالى حسنة جميلة  
 ووصفها بالقبول انما هو باعتبارنا وكسبنا كما قلت وافعال مولينا الجليل جليلة والبسها القبيح  
 كسب كبرية فترضى بها من حيث صدرها وليس ترضى بها من حيث كسب الخلقية وقد اشار  
 لذلك بعض العارفين بقوله واذا انضرت الى الوجود بعينك جميع ما في الكائنات ممدوح وما ذكرنا  
 من ان الافعال خيرها وشرها كلها مخلوق لله ومرتاده وهو مذهب اهل الحق خلافا للقدرة  
 قالو خطا بالاehl السنة يا امة هلكت ضلالا بنينا حتى استوى قرارها وجودها

عليها من حسن الآثار وذلك فضل من  
 الله سبحانه وتعالى ولطف وكرم مكر  
 لا ينبغي ولا يليق بحالنا ما هو نعمة من  
 انعامه الشاروسية بسراج بصيرة  
 ذات البصائر حاشية لتابع الاقوال  
 شرح الاظهار واسئل الله سبحانه وتعالى  
 التوفيق في جميعها بحسنة رسول الله  
 المختار صلى الله عليه وسلم الكرم  
 الشار الفغار وعلى المنعمين والواصفين  
 الاخيار من المهاجرين والاضار قوله  
 بسم الله الرحمن الرحيم لولا انك يا الله  
 الاسم في بسم الله هو التبرك والافتقار  
 لظنوه قسما ويزيل الاشياء والقطع  
 ان لا جلال ذكر الله ليقع به الفريضة  
 وبين ذكر خلقه في مثل قوله عز وجل  
 وفي الاضعف الانام الا ترى انما علمنا بك  
 الاسم بقوله سبحانه وتعالى وبك  
 وقوله عز وجل اياك نعبد  
 تبارك اسم ربك على ان كثير من الامم  
 افتقدوا على لفظ الاسم مقصور غير زائد  
 ومفاه البياية بذكر اسم الله تعالى  
 قال الله تعالى لا اله الا الله على الله تعالى  
 بها وفيه شيطان التناء على الله تعالى  
 واستحاج الكمال بذكرها ولفظة الهلالية  
 هو اسم غير مشتق فترى الله تعالى فلو ان  
 خاصه قال الله تعالى هل تعلم له سبعا  
 في التفسير ان معناه هل تعلم له سبعا  
 اعلم ان هذا الاسم مشتق بخلاف لا يوجد  
 في سائر الاسماء لانك اذا دعوت الله تعالى  
 بالاسم فقد وصفته بالرحمة والعلو  
 والعلم ما اذا قلت يا الله فقد وصفته



ازعمتم ان المعاصي ان حرت خلق الاله الواليه وجودها لو صح اذا كان الاله بزمه  
مع الشريعة ان تقام حدودها حاشا ولا ان يكون لها بنى عن الخشاء ثم  
يريدها وقلت رد اعليهم يا امة خسرت عقايد دينها فالى الشفاء مصيرها  
وورودها ازعمتم جهلا بان لها لا يخلق الخشاء وليس يريد لها لو صح  
اذا كان الاله مشاركا في ملكه من ابيه وجودها حاشا للملكة المهيمن ان يرى  
متصرفا في الكائنات عبيدها قوله ولا يوسع ظروف الكائنات الظروف جميع ظرف  
وهو الوعاء والكائنات جميع كايه وهي لفظ اريد به لازم معناه كطويل الخجاد المراد بطول  
القامة والاضافة من قبل اضافة الشبه به للشبه باعتبار ان اللفظ متضمن لقائه فكانه  
يحيط به احاطة الظروف بمطروفة قوله تعريفه التعريف الاعلام فاعلى بيع قوله موصولات  
جميع موصول ضد المقطوع قوله نعمته النعمه ان نعمته مد وان نعمته قصر وهي الشئ النعم  
والانتم هنا للدلالة الالية واضافة موصولات لها من اضافة الصفة لموصوفها والمعنى  
ان الكائنات المحيطة بمعانيها كاحاطة الظروف بمطروفة لاسمع الاعلام اى الافادة واداء نعم الله  
تعالى المتواصلة على عبيد اى تقصر عن فادتها والاعلام بها كاقول الله تعالى وان تعدوا نعمة الله  
لا تحصوها فنعمة الله على عبيده لا تدخل تحت العدد والاحصاء ولذلك قيل افراد النعمة في الالية  
مع ان العداء يتعاقب بالمعدداشارة لجزء الانسان نعمة واحدة لان اعترافه بتلك النعمة شكر  
وهو نعمة ايضا ولان كل نعمة وان كانت تتران واحدة لكنها في الحقيقة نعم لانها هي باعتبار  
ما يترتب عليها وينشأ عنها من بقية النعم وما وصل الى الانسان من الضار والالام والامور  
الغير الملائمة نعم ايضا باعتبار ما يترتب عليها من تكفير السيئات ورفع الدرجات والله  
درا لقائل اذا كان شكرى نعمة الله نعمة على له في مثلها ليجب الشكر فليس بلوغى  
الشكر الا بفضله وان طالت الايام واتسع العمر فان مس بالسر عسرورها وان  
مس بالضراء اعصها الاجر وبقي ان تقاطع الكائنات بموصولات نعمته تعالى لا يتلوه  
عدم احاطة الصريح بها لان الصريح اكثر افراد اذ هو في قوة كل احد ولا كذلك الكائنات  
لا فقارها الى لوازمها وسائط ومن ثم كانت الحقيقة في اللسان اكثر منها ومن المحاذ  
واصلها فيجوز ان ان يحيط بها صريح العبارة مع ان العبارة مطلقا قاصرة من الاحاطة  
فلا معنى لذكر الكائنات هنا لانها من القاصر عن الاحاطة بالتعريف هو الكائنات وليس كذلك  
وهذا تعلم ان ما نقله هنا من قوله وعدم وسع ظروف الصريحيات بالطريق الاولى يديه  
البطالون عنى عن البيان قوله ولا يثنى ثنائين مشائين من فوق احاط بها يائين مشائين من تحت  
بينهما الفاي يمكن قوله بالاشارة متعلق بالانظار قوله مضمرة محفيات جمع مضمرة اسم  
مفعول من اضم اخفاء قوله الاله والا لاجمع الابض المزع والقصر بمعنى النعمة واضافة  
مضمرة له من اضافة الصفة لموصوفها اى نعمة الخفية ثم الاشارة تستعمل في العرف بمعنى  
الاشارة الحسية وهي الاشارة بيد وغوها وقد تستعمل في الاشارة العقلية وهي احضار

يجمع الصفات لان قولنا الله اسم الذات  
المستجمع لجميع الصفات كذا قال عمر الشافعي  
في تفسيره المسمى بالتيسير ومن الخاتمة  
لفظة الجلالة على ما في تفسير الكبري  
الشهادة التي بسببها ينقل الكافر  
الى الاسلام لم يحصل فيها الا هذا الاسم  
وقال في التيسير الرحمن والرحيم اسمان  
مشتقان من الرحمة ورحمة الله هي رادته  
التي باجله ومثله في تفسير الباق رحمة  
الله اى رادته الخدير والامن الاصله وفي  
هذه التفسيرين اقاويل كثيرة في البداية  
رحمة الله ثم اقاويلهم انهم قالوا في البداية  
بهذه الالوهة الثلاثة الله سبحانه وتعالى  
ثلاثة الاسماء الفعري الثلاثة وفي  
والفعرها الانبياء لاجل ولثلاث في  
التورية وثلاثة وتسعة في الفزان  
في الزبور وتسعة وثلاثة في  
واحد استأثر الله به ثم معنى هذه الثلاثة  
الاولى في هذه الثلاثة وهو بسم الله الرحمن  
الرحيم كذا في التيسير وفيه ايضا ومعنى  
البداية في التسمية بسم الله ثم الرحمن  
ثم بالرحيم ان الناس عند سبغ التبتى  
سلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يقولون باسمه تعالى  
مشركي العرب وكانوا يقولون باسمه تعالى  
قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات  
والارض لتقولن الله وما كانوا يعرفون  
الاسم قال تعالى واذا قيل للمجملين الذين  
قالوا وما الرحمن واليهود كانوا يقولون  
اسم الرحمن قال عبد الله بن سلام لما اساء  
باسم رسول الله لا ارى في كتابكم ذكر الرحمن  
فلو قوله تعالى قد ادعوا الله وادعوا الى

المشار اليه عند العقل لا ملاحظة بالعقل ومراده بمضرات الاالاتم الحفية التي ليست ظاهرة بحيث يمكن مشاهدتها وان شوهدت اثارها كالمكاثات النفسانية من الحلم والعلم والفرح وغيرها والتم المزاوية في ادراج الامم والشاق فان الماشاهد الاثافي تلك الحالة امور غير ملائمة لكنه ينطوي تحتها انهم ومصالح له لا يطلع عليها ولا يعلمها ويقر بها هذا ما يلحقه المريض من معانات استعمال العلاج ومشقة تناوله ونحو ذلك من المصلحة له ما لا يخفى ثم المراد بالاشارة هنا الحسية كما هو الشائع والا فالالة الحفية لا يحفظها العقل ويستفرضها بوجه ما على طريق الاجمال فلا يصح في ثانی الاشارة اليها مطلقا نعم لو اردنا استحضارها بالاكثرة على وجه التفصيل صح ان يراد بالاشارة هنا ما يشمل الحسية والعقلية قوله والصلاة ينبغي للعاقل ان يستعين في جميع اموره وكل شؤونه بجناب الحق سبحانه ويستشله افاضه طلبه والنجاح بيبته لكن لا بد من نوع ملائمة وقرب معنوي بين الغيظ والستيفض ولكوننا متعلقين بنجاية التعلق بالعلايق البشرية والعوامق البدنية ومدتئين بادناس الذات الحسية والشهوان الحسية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية النقدس كونه الملائمة منفية راسا فاجتناب في سلوكه سبيل الاستغاضة منه جل وعلا الى متوسط له وجه تجرد وجهه تعلق فيوجهه التجرد ينفي من الحق وبوجه التعلق بفيض علينا وهو المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم وارفعهم مرتبة نبينا صلى الله عليه وسلم فلذا توسل ارباب الصائفي في مستهلها ومقتضاها بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وكذلك ايضا توسلوا بالال والاصحاح لكونهم متوسطين بيننا وبينه ءم وملائمة الال والاصحاب الجنائير ءم اكثر من ملائمتنا له وملائمتنا بالال والاصحاح اكثر من ملائمتنا له صلى الله عليه وسلم وكلما كانت الملائمة اكل واوفر كان امر الاستغاضة اتم وحصول الافاضة اكثر فوله على من اوفى البار متعلق بمحذوف خبر اي كاشان واوفى ماض مجهول بمعنى اعطى ماضيه العلوم في بالد بمعنى اعطى قال تعالى واتناه الحكمة وفصل الخطاب واماني يدرون مدثنا جاء ومنه قوله تعالى امر الله قوله جوامع الكلام من اضافة الصفة لموصوفها والكلم اسم جمع لكلام اي اعطى الكلام الوجيز اللفظ الكثير المعنى وفيه تلخيص لقوله ءم اعطيت جوامع الكلام واختصر الكلام اختصارا واه ابو يعلى في مسنده عن عمره له في السنة شواهد كثيرة وحذف فاعل الاعطاء وهو الله العلم لان هذا الفصل لا يصلح الا له تعالى قوله محمد بالجر بدل وعطف بيان من ويجوز فيه الرفع على القطع بجعله خبر محذوف والجملة استينافية واقعة جواب سؤال القدر كانه قيل من او قيل محمد قوله اعرب اي اظهر او ازال الفساد قوله عن الحج الحج جمع جمعة بضم الحاء بمعنى دليل اي اظهر ازالة الدين واوضحها او ازال الفساد اي الشبه عنها بحيث صارت واضحة لينة لا يتطرق اليها شبهة ولا تشكيك لمن نور الله بصيرة وادعى في قلبه معرفة قوله الجار من الجمر وهو القطع والمراد قطع الشك بحصول اليقين قوله العالمين جمع عاملين العمل له بمرفوعات احكامه من اضافة الصفة لموصوفها والمراد الاحكام الشرعية انضمت ءم لانه انيها من عند الشارع حقيقة وهو الله والجار والجرور تنازع كل من الجار من

[illegible]



والعاملين قوله أهل المنفرد في الضلال والبدع والكفار المنفرد من الأمور السببية انما  
هنا الاخطاء قوله بالاضافة اليه سببية والاضافة النسبة اي انما ولو انفصلوا عن غيرهم  
بسبب لا تقتضا والانتفاء صلى الله عليه وسلم جنسهم بديانته وشريعته العبر عنه  
بمنصوبات الاعلام قوله اعلامه والاعلام جمع علم يطلق على الجبل كافي قول الخنساء  
وان من الشاة الهداة كانه علم في رأسه نار وفي الكلام استعارة تعريحية بنسبه  
الاحكام بالجمال بجامع الرسوخ والثبت وعدم الزوال والاعتناء والنسب ترشيح  
والقرينة اضافة الاعلام للضمير ويطلق العلم ايضا على الراية ففيه تعريحية ايضا بجامع الاشارة  
فان الراية يقضى بها الجيش وكذلك الاحكام يقضى بها وتمثيلية بالتجوز في مجموع المركب  
بنسبه حال المعتمد بالاحكام بحال المعتمد بالملك او بنسبه الحالة للحالة من اتباع الاد  
له والانتفاء اليه والاستسكان باحكامه والانتفاء لاول انعامه بهيئة الجيش المتخلى الملك  
لحققت تحت رايته بجامع ان كلاما من الجيشين داخل تحت مطلق هيئة من يريد النجاة من الهلاك  
وفي ذكر الانفاذ والاصوات والحروف والرفع وغيرها من الحسنات البدعية مراعات النظر  
وبراعة الاستعمال وهي ان يشير المتكلم في افتتاح كلامه بما ينشئ عن مراده كقول بعضهم  
في التهنئة بشي فقد انجز الالف مال ما وعدا وكوكبا الجدي في حق العالم بعدا وقوله  
في مقام القرية هي الدنيا تقول بلا فيها حذار حذار من بطش وفكي فلا يفررك  
مخا بشام فقول مضحك والفعل مبكى قوله اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء  
وعوض عنه الهم ولا يجمع بينهما في السعة لانتفاء جمع العوض والعوض واما قوله اذا حدث  
الماء اقول يا اللهم يا الله فضرورة قوله صدورنا في قولنا بما زمر من اطلاق الجمل وارادة  
لما قال قوله مصادرجع مصدر وهو المكان الذي يصدر عنه الشيء اي حال قوله صفات الكرام  
هي الاخلاق والملكات للقلب والصدور قوله واصرف اي بعد قوله جوارحنا اي اعضاءنا  
قوله عما اي الذي منع في الاسلام وهي المحرمات وما تصلح للمصوبية والموصوفية دعوى  
بالحماية والحفظ عن المعاصي قوله وابذل مغفرتك اي اجعل المغفرة لنا بدلا لقوله عما اي عن  
الفعل المخطيء الذي جتاه غلطا وفيه تلخيص لقوله ثقافا وتلك بيد الله سياتهم حسنة فان  
قلت ان المخطيء مجاوز عنه ومغفور فالدعاء بغفرانه طلب تحصيل الحاصل والجواب ان الرد  
طلب غفران الذنب لكن عبر عنه بالمخطيء اشارة الى انه وان وقع عدا لكن الشان بالسلم  
الراق بل لاول الله ان لا يقع عند ذلك الا على سبيل المخطيء كما ورد في حديث لا يمتنى الزاني  
وهو مسلم اذا زنا لا يمتنى الاسلام لكن العتيق انه اذا وجد منه في هذه الحالة الخشية والرفقة  
التي يقتضيها الاسلام لا يقع منه الزنا فكلما رممهم الله يشير الى ان شان الذنب وان وقع  
عن عمد لا يكون الا عن خطأ لما ان كف النفس عنه واجب قوله شططا في القاموس شط  
في سلة شططا بجر كين اذا جاوز القدر والحد وبنا عن الحق والناس هنا الثاني فهو  
امام صفة القول المحذوف اي قولنا شططا بنا عدا عن الحق والوصف المصدر للمبالغة

شهر في قولها الجمل والقول والفعل والمبالغة  
واللفظ والعرفي والادبي والادبي والادبي  
قوله قوال للمعاني باعتبار ان المعاني  
منها وتزيد بنوايتها وتقتصر بنسبها  
كذا في الحاشية وهو جمع قال في التام  
على القاري القالب بفتح الهمزة وكسر  
ان شئت منجوبة على قدر مجازها ما لم يبد  
في الرجل صديرا او كبيرا فاذا قيل للرجل  
وضايق بيل فيمنع في فتنه وينقلب  
الى حاله الاولى قوله بنظم اي بسبب  
قوله در حرور الباني من قبل اضافة  
الشبه الى الشبه مثل مجاز الماهة تقديره  
حرف الباني كالدر قوله الى قوله صلى الله  
رفع المخطيء اشارة الى قوله صلى الله  
تطاوله وسلم رفع عن امتي الخطياء  
والشأن اي حكمها وفي ذكره ثقال الاعتناء  
عنهما ومتعلق بقوله رفع قدم للمعصية  
لا يكون بدونه اي بلا استحقاق قوله  
ولا يبعظ ظفرها الكتابات وعدم وسع ظفر  
العتريجات بالطريق الاولى واضافة  
من قبل اضافة الشبه الى الشبه بالانطواء  
جمع ظرف وهو كون الشيء محلا لرفع  
شيء اخر حقيقة كان او مجازا قوله تعني  
موصولات تامة من قبل اضافة العتريجات  
الى الموصوف وكذا الحال في مضمومات  
الآية الاولى والتماء من اذ ان لغة وقيل  
الاولى انتم الظاهر والتماء من اذ ان لغة  
الباطنة قوله جوامع الكلام اي جوامع  
معاني الكلام وهو القاري والكلام جنس  
لا يجمع ولا اسم جمع لكن لا يقع الا على  
الثالث عند المنص فانهم وعنده الموصوف

كريد عدل وجعل المفعول القول لانه في معنى الجملة لمحقق الشرط في عمل القول النصيب وهو مفعول  
مطلق اي واشتطوا شططا وصح عطف الفعل على الاسم لان فيه معنى الفعل على جود الفاعل لا يصح  
وجعل البيل سكا على قراءة الكوفيين فانه قد عطف جعل وهو فعل على الفاعل لكونه بمعنى فلو  
او هو حال من ضمير القائلين فياويل بالمشق اي متباعدن عن الحق والمفعول محذوف للعموم  
اي كل قول او تنزيل الفعل المتعدي منزلة الاسم على حد قوله شعر شيوخ حساده وغيظ عداه  
ان يرى مبصر ويجمع واع اذا قصد هذا الى انصافهم بنفس القول دون القول لما لا يتجنى  
يصان عنه اللسان ولا يحكي قدر قوله فيقول فيه التفات من التكلم الى الغيبة على مذهب القوم  
اذا الوصف متعلق بالمسئلة او على مذهب السكاكي فقط لان لم يلاحظ تكة التوصل للوصف  
بما بعد وان امكن بالتعبير بالجملة الحالية وهو انا الشيخ الفقير مثلا لانه لا داعي للحالية  
هنا كما لا يخفى قوله العبد فاعل قوله انصافه قوله الشيخ بدل وعطف بيان على ما هو  
القاعدة من ان نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وقهر المعرفة بدلا وعطف بيان  
ويصير المتبوع تابعا كما في قوله ثقال الى صراط العزيز الهادي في قراءة البحر قوله الشيخ مصدر شاع  
يشيخ كيع بيع وصف به المبالغة اوصفة مشبهة يقال في الذكر شيخ وفي المؤنث شخنة والجمع  
شيخ قيل ان الانشاء ادم والبطن فهو جنين فاذا ولد فهو طفل فاذا بلغ فهو شاب فاذا طعن  
في الثلاثين فهو كهل وبعد الاربعين شيخ وفي القاموس الشيخ والشيوخ من استبان في السن  
من اربعين ومن خمسين واحدا وخمسين الى آخرهم اوالى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من بلغ  
هذا السن للتجديد ومنه يقال شيخنا الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتجديد وهذا المعنى  
هو المراد في هذه المواضع وان كان المعنى اللغوي الاول قد يتحقق في بعضها ثم التعبير بالشيخ هنا  
فيه مخالفة لما هو الشائع من حذفه في مثل هذا القام ولعل ما راد به بمعنى كبير السن كما يشير  
لذلك بقوله ومن العظم منى ويعدان براد المعنى العرفي وان صح لعدم جرم العادة به قوله ان كبار  
اعطوا الاسرار مفعول القول الى آخر الكتاب قوله امعان الانتظاراه فيه تورية لان مجاز ارادة  
المعنى التركيبي ويحتمل ان يراد شرح المقصود للمصنف المسمى بهذا الاسم قوله بديع الفضلاء  
البديع المخرج ويلزمه الانفراد فالاضافة على معنى في المعنى في الفضل بين اقرانه وعلماء زمانه  
قوله في الاعصار جمع عصر وهو الزمن وبينه وبين الابصار اجناس لاحق قوله خلفه مفعول  
اللام مجرور على انه وصف للفاضل فهو وصف رابع والمراد بالسلف هنا من تقدم من العلماء  
والخلف من جاء بعدهم فكل قرن سلف وخلف باعتبار ان اى ان المصنف خلف السلف بمرتبة  
علومهم مجاز من العلم ما جازاه المتقدمون قوله سند الخلفاء في المختار فلان سنداى معتد  
اي ان العلماء في زمن المصنف يعتمدون اقواله ولجأوا اليه لازالة الشبهة وحل عويصتها  
المسائل قوله المحقق ما خوذ من التحقيق وهو اثبات الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثبات  
المسائل بدليل والتدقيق اثبات الدليل بدليل قوله لفا في نسبة الحق والفرق بينه وبين  
الصدق اعتباري لانه مطابقة الواقع للخبر والصدق مطابقة الخبر للواقع قوله الرباني

جميع كلمة فلهذا قيل لوم التمرين معنى  
الجمعة فليس فيه قلب بدليا فونه من  
بين الرسولين احط ان كونه متنازا واختار  
فاقم كذا قيل قوله عن جمع اعني بمعنى  
اولئك اذا كان اعرب بمعنى انهم  
محذوف وبمعناه اذا كان اعرب بمعنى انهم  
نقد الكلام ازال الضاد عن جمع الذين  
كذا في الحاشية قوله لعل الذين قالوا  
رضي الله تعالى عنه هم كل ذي روح يبعث  
وبه الارض هذا في رواية الكتاب عنه وفي  
رواية سعيد بن جبير ان عباس بن  
عنه هو الحسن والانس وقال قتادة هو  
الحسن والانس والملايكة وشايطانهم  
جعفر الصادق هم اصل الجنة والنار وقال  
مقاتل لوفرت العالمين لاحقة الى الله  
جلد كل جلد الف ورفق كذا في التفسير هذا  
قوله وعلى الله التزم اهل السنة اذنا على  
على الال رد على الشيعة فانهم متعوا كذا  
على بني النبي عليه السلام والله يتقون  
في ذلك حديثا قوله الجاهل من الجاهل  
وهو القطع والمراد قطع الشك بمصود  
اليقين قوله برفوعات احكامه من قبل  
اضافة الجهر وكذا في منصوبات اعلامه  
قوله بالاضافة اي باستنادهم الى اعلامهم  
النصوبة كناية عن اتباعهم له عليه السلام  
قوله وابذل اي جعل مغفرتك بدلا لخطيئنا  
عن غلطنا وخطايانا كذا في الحاشية  
قوله اما بعد اي يا اعداء بصل الله  
عليه وسلم وباصحابه رضوان الله عليهم  
اجمعين فانهم كانوا ياتون بخرطهم



نسبة للرب مصدر بمعنى التربية وهو الذي يربي المتعلم بصغار العلوم قبل كبارها زيدت  
الولف والنور للباقة في النسبة كما في الحقان قوله والخبر على المنق قوله الخبر بفتح الخاء وكسرها  
كثير العلم والالفاظ كلها مرجعها لشي واحد وهو الوصف بكثرة العلم وانقائه قوله واركة  
بركة بعد ما كاف كذا في شقين بين يدي وهذا المادة لا تصح هنا سواء قرأها بالراء المهملة او الراء  
المجبة فانه يقال ركن اليه بمعنى مال وركن بالراء بمعنى علم واركة عمله ولقد تصحفت هاتين  
المادتين في المختار والقاموس فوجدت معنى يصح ارادته هنا وفي القاموس مادة جز  
بالراء المهملة بعد ما جبر ما فيه رجن بالمكان رجونا اذا اقام والابل وغيرهما اذا التفت ويثك  
ودابته حبسها واساء علفها وجسبها في المنزل على العلف وفلاننا استخفى منه اذا علمت هذا  
فالصواب وارجنه اي اقامه فلعل بالكاف في حرف عنه او اطلع المصنف على استعمال ركن بمعنى  
اقام ونحوه ما يصح هنا فان في التحصيل للناس الا لاحق بينه وبين اسكته واللغة واسعت  
فبما ان الله العليم الخبير قوله في كنة الكن وقاء كل شئ وسره كالكنة والكان بكسرها والكنة  
بالضم جناح يخرج من حائط او سقفة فوق باب الدار وظلة هناك او مخدع او ركن في البيت  
والجمع كان والكنة بالفتح امرأة الابن والابن والجمع كان كذا في القاموس وحينئذ يصح  
كنة بكسرها الكاف وهو الظاهر وبضمها الصفة بعض معانيها بضرب من التجوز ولا يصح النسخ قوله  
لما كان مشتلا خبران والاشتهال من قبل اشتغال الكل على الجزء او الدال على المدلول وهو الظاهر لان  
الكتاب اسم للالفاظ والامور المذكورة من قبيل المعاني قوله دققة يقال دق الشئ لطف دقته  
المسائل خفا وما يبحث يحتاج الى شدة تأمل وتفكر قوله تحقيقات اي محققات طلق المصدر  
واريد اسم المفعول مجازا من سلا قوله بحقيقة اي يحتاج للباقة في النظر قال في القاموس معنى  
النظر في الامور بالغ وتعمق والتعمق بالغ وبضمه وبضمين فمر البئر ونحوها على كسر م وبث  
بحقيقة فعل الاول وصفها بحقيقة وصف الشئ بحال متعلقه وعلى الاخير على طريق الاستعارة  
النصيرية بجمع مطلق البعد في كل المراد بالحقائق المسائل التي تعلق بها التحقيق والمنا  
على التجوز في التحقيقات انه جعل الكتاب مشتلا عليها والتحقيق بالمعنى المصدرى وصف قائم  
بالشخص لا يصح وصف الكتاب بالاشتهال عليه بل الذي يشتهل عليه الكتاب متعلقه وهو  
فدبر قوله واعتبارات معتبرات نظيره سابقه قوله لطيفة دققة خفية قوله ورموز جمع  
رمز وهو الاشارة والايماء بالشقين والمجاوب والمراد عدم التصريح بها فوصفها بالمخفاء  
مبالغة لان هذا الوصف لازمه ما قوله بالترتيب جمع ترتيب وهو وضع الشئ في موضعه  
اللايق قوله اليدبعة البديع الشئ المخترع على غير مثال قوله ومكافى القاموس كيه قلبه  
وصرحه كاكبه فاكب لازم متعد واكب عليه اقبل ولزم كاكب وله تخافى وكب ثقل وليس  
فيه ما هو بمعنى الصبر المراد هنا فيؤخذ من مطاوع الفعل الاول بضرب من التأويل قوله  
الاساليب جمع اسلوب وهو الطريق قوله البريعة اي الفائقة من برع الرجل فاق قرانه  
اي منصبه ومفغا في الطرق الفائقة وبين بريعة وبديعة جناس مضارع قوله ومنصورا

لا تنقل من اسلوبها الى آخره من فصل  
الخطاب وقبل اول ما قال به داود عليه  
السلام بينه على القارئ في شرح الشكوك  
كذا في الحاشية اما من شرط وتفصيل  
فوقيد قال السبكي اما من شرط وتفصيل  
بذلك ابو حيان ومن بعض اصحابها  
انما رخصته معنى الشرط ولو كانت  
شرط لا تقتضى فعلا بعد ما لكنها  
عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط  
من غير شرطية وصرح غير واحد من العلماء  
وجاء شرطية وصرح بل فيها معنى  
بان اما ليست حرف شرط بل فيها معنى  
الشرط فلذلك لم يسم الفاء في الفاء الثانية  
يجذف وزعم الزمكا في الفاء الثالثة  
جاء ما لا يجذف في غير الضرورة فانه  
جاء ما لا يجذف مع قول يدل عليه  
الرضى وقال ويجذف مع قول يدل عليه  
حكمة كقوله سبحانه وتعالى وما الذي  
تفروا اقام بكن يا ايها الذين آمنوا  
التفصيل فهو غالب حالها لا ينحصر في  
اذا ادعى مدعى شئ في شخص نحو ان  
يقال زيد عالم شجاع كرم وادب  
ما ادعاه تفرد في جوابه اما عالم شجاع  
فاسم وما كرم نفسه نظره اما بل قد يجوز  
معنى التفصيل ليس بل لازم لما بل قد يجوز  
بمعنى لا تفصيل تقول اما زيد فمطلق  
فلا ينبغي ان يقول حرف تفصيل الجمع  
الشجعي اما حرف وضع تفصيل الجمع  
وقطع ما قبله عما بعده من العلو واليب  
عن جملة الشرط وحرفه فاذا قلت  
اما زيد فعلا قلنا المعنى والتقدير بما يكون

النقص

النقص ليس قوله على محض الفوائد الصها والفوائد جمع فائدة في اللغة كل ما استفيد من علم  
او مال ونحوه وفي المعنى المصلحة المترتبة على الفعل من حيث ثمرته اي محبوسا على الفوائد الصها  
لا يتجاوزها الى غيرها مما يوجب حشا او تطويلا قوله ومحمد وفا بمعنى هذه السبعة فهو تأكيد  
والخطب محل الخطاب وانما قال كذا وان لا الزائد هو المستغنى عنه في الكلام والزائد على الفوائد  
هو الامثلة والشواهد وبعض تعريفات وحكاية اقوال وغير ذلك مما له ارتباط بالمسائل وكما  
ليست زائدة فغرض الشارح بالزوائد ما ليس من الفوائد فهو كذا الزائد وليس زائدا حقيقة تأمل  
قوله مع غاية اي مع اسم بدليل النون في قولك معا والجر كما حكى شارح ذهب من معه وتكبر  
عينه لغة غنم وبربعة لا ضرورة خلافا لسيوبه وتشتل متفافة فتكون ظرفا لها ثلاثة معان  
احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات ونحوها ومعكم الثاني زمانه نحو جيشك  
مع العصر الثالث مرادفة عند كذا في معنى اللبيب فمع هنا مرتبط بقوله مشتلا ومن اوبى مع  
بقية ما بعده من قوله مرادفا ومنكا الى اخره على سبيل التنازع وكل من المعاني الثلاثة صالح الازالة  
هنا كما لا يخفى فنظن قوله ونهاية الخ الغاية ونهاية متقاربان اخر الشئ كالانقضاء والاختصاص  
عند البسط والتطويل والخطب محل خطاب قوله ولهذا الامم للتعليل والشارح اليه الصفا لا يفتق  
اي ولاجل انصاف الكتاب بما ذكره طار الى اخره قوله طار ما خور من طار الشئ اذا انفرق قال  
في القاموس طار يفرق كاستطار وطار كطال والسماء في السماء عنها ولا يصح ان يكون  
ما خور من طار الطائر قوله كالا مطار جمع مطر قوله في الاقطار جمع قطر بضم القاف اطراف  
الارض ونواحيها وتشبيهه بالامطار حصول النفع في كل قوله كالا مثال جمع مثل الصرايح  
وهو ما شبه مضرب بمورده واصله كلام يصدر من بعض العرب في حادثة فيصير مثلا  
يستعمل بعد في كل ما ضا هي تلك الحادثة كقوله الصيف ضيقت اللبن ولا عطر يدر عروس  
ونحو ذلك قوله في الافاق جمع افق جهة العلوار يديه هنا جهة السفلى قوله وكان اظهار  
عطف على قوله لان مشتلا اي ولما كان اظهار قوله اسرار جمع سر الامر الخفي اراد به ان  
الخفية قوله والتعمق بالعين المهملة في القاموس معنى النظر في الامور بالغ وتعمق قوله في الاضوار  
جمع غور بالعين الجمة النقص من كل شئ كالغوري كسري وما بين ذات حرف الى البحر وكلها العقد  
مغربا عن تمامه وموضع تخفض بين القدس وحوران مسيرة ثلاثة ايام في محض فرجنين  
وموضع بديار بنى سليم وما بين العدوية والناسب هنا من بين هذه المعاني الاول اي وكما  
الدخول في معانيه البعيدة تشبيها لما يقصر الشئ لانه بعد سائر اجزائه قوله قد اورد غير كان  
قوله افق جمع فؤاد بضم الفاء والفتح هو القلب والفؤاد بالفتح والواو غير عربية عليه متبا  
القاموس قوله سألني جواب لما قوله جعل بضم الحاء من اجل ضد العقد فيه استعارة نصيرية  
تبعية بتشبيه البيان بجل طافات الجبل والعقد جمع عقد ترشيح او مكنية بتشبيه الالفاظ  
بالتشبي العقد والاثبات المثل تخييل والعقد ترشيح وعطف سائيه على الفاظه مرادف قوله  
العوامض جمع غامض خلاف الواضخ من الكلام وقد غمض كرم ونصر غموضة ونحوها

من شئ قد يدعى فاعلم واستغنى بذلك جوابا  
وجوابه جملة بل ربما جاء واحدا التوكيد  
الترجيح فائدة اما في الكلام ان الخطب  
توكيد تقول زيد زاهد فاقصد تركه  
ذلك وان لا محالة زاهد فاما في ذلك  
وان منه غمزة تلك اما زيد فاعلم ذلك  
قال سيوبه في نفسه وما يمكن من شئ فزيد  
زاهد وهذا التفسير مفيد بقا للتعليل  
بيان كونه توكيدا وانما في معنى شرط  
وجوه التاكيد ان يترتبة التعليل بوجوب شئ  
لان معنى ما زيد قد تقدم ما يمكن من شئ فزيد  
قائم ومعنى ما يمكن ان يقع هذا الزائد ان  
مالا يخص وما دامت الدنيا بغيره فاشئ  
فيكون المعنى ان قيام زيد ثابتا بالشيء وعلى كل  
حال قال الامام سيوبه ولا يفصل بين ما بين  
الفاء اكثر من واحد لانهم لم يفرقوا بين  
الشرط لزم دخول اداة على فاء الجواب  
وذلك مستحسن فدل على الضرورة الى الفصل  
بينها بشئ مما بعد الفاء والافعال الواحد  
كان في دفع ذلك الامام سيوبه فويل لغيره  
وعده التعليل الى الاكثر قوله اسكتها الشئ  
في مقام الانشاء اي لاسكتها الله فيكون محلا  
واستارة فافهم قوله ان كتابا اظهار الاول  
مقول القول الى آخر الكتاب وفي قوله بدع الفصل  
الونظار تورية فامل قوله بدع الفصل  
المتخرج في الفضل وفضله لا مثال ويجوز فيه  
او فضله في الاعصار اي لا يمانع بينهما  
وبين الوصايا جناس لاحق كما بين الاخير  
والانصار من الجناس على معنى في اي القرية في القدر  
فاضافة الصفة على معنى في اي القرية في القدر  
بين قوله وفي علمه زمانه هذا على الاول



ويطلق القامض على المظن من الارض قوله العويصا جمع عويص عوض الكلام كقبح وعاص  
يعاص عياصا وعوصا صعب والشئ اشتد والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه قال  
الشاعر واروي من الشعر شعرا عويصا يعني الرواة الذي قدروا قوله من معانيه  
بيان للقوامض والعويصات قوله ماله اي ما يفكر اليه من جوبة الاعتراضات التي عساها  
تردد الاستشهاد على القواعد والتشيل لها ونحو ذلك قوله وما عليه اي من الاعتراضات قوله  
ما فيه اي من الشائل والنكات قوله على نكت دقيقة جمع نكة بضم النون فيها وجمع النكة  
على نكان ايضا وهي اللطيفة المنقحة من الكلام من نكت في الارض بالقضب ونحوه اذ اضرب فاض  
فيها سميت بها لتأثيرها في القلب ولقارنتها عند الاستخراج نكت الارض بنحو اصبع غاليا ونحوها  
بجالة فكرية شبيهة بالنكت وصفها بالدقة طلاقة قوله ورموز خفية الخ ذكره سابقا  
في اوصاف المتن ومنها في اوصاف الشرح وتكرير الفقرة بعينها معبثة صناعته السجع قوله موجزا  
بصيغة اسم المفعول صفة شرحا او سال من يحيل او منه وما بعده على سبيل التنازع ويصلح ان  
تقرأ بصيغة اسم فاعل على انما من ضمير اكتب قوله بلا اخلاص احذر ان لا يهاجم ان غاية الإيجاز  
يلزمها الاخلاص ففاه اي عدم الاخلاص بشئ مما يقتضيه اللفظ والمعنى ومن يتبع كلامه  
وجملته لا يخرج خلاف ذلك لانه قد وقع التعقيد في أكثر المواضع بسبب مراعاة الإيجاز وهو  
اخلاص قوى قوله تسهلا مفعول لاجله عامله محذوف اي فعلت ذلك اي الإيجاز لاجل  
التسهيل قوله للضبط اي ضبط مسائل بمعنى جمعها وعدم انتشارها قوله والحفظ اي ليسهل  
حفظه كاقيل الكلام بيسط ليفهم ويختصر ليحفظ قوله بلا ملل اي ملل وسامة وكسل  
ولجمع لكل من الضبط والحفظ قوله قللت لهم اي شروعت في الاعتذار عن عدم الاجابة اولا  
بان مسائلهم امر صعب يحتاج لقوة بدن وفراغ بال والشارح بخلاف ذلك كما قال قوله ومن  
العظم كناية عن ضعف القوة قوله الطبيعة السجية قال في القاموس الطبع والطبيعة والطبع  
بالكسر السجية التي جبل عليها الانشا ومن ضعف ومراده هنا جود نار الفطنة المشتعلة  
وقت انشباب فان الانشا اذا وصل الى حد ضعف البنية اثر ذلك في قواه الظاهرة والباطنة التي  
هي الان النفس في الادراكات والعلوم ولذلك قال والقوى اي ضعفها القوي جمع قوة وهي  
قوى النفس التي تستعين بها على الادراكات وغيرها من القوى الممدة للبدن كالغازية والمية  
والخاصة وغير ذلك مما هو مبسوط في الحكمة قوله وفاحت القطيعة في القاموس فاح المسك  
فوحا وفوحا وفوحا وفاقا وفيها اذا انشئت رايته ولا يقال في الكربة اذعام ويقال  
فاحت القدر اذا غلت ويقال فاحت الشيعة اذا فتحت بالدم وفاقه مرادهم والقطيعة كثرية  
الجرار كالقطع والشارح استعمل فاح في لازمه فهو مجاز عن ظهر لسان انتشار الرية يلزمه  
الظهور راي ظهري القطيعة اي البعد ما يؤنة نفسه لكونه وصل الى سن الشيب الذي هو نظير  
الموت وبما اخبر عنه فيما بعد من موت ولده قوله والجوى بالجيم المفلوحة والقصر على وزن  
هوى باطن والخزن والماء المتقن والسل وتناول المرض ود في الصدور جوى جوى فهو جوى

وعلى الثاني إضافة الصفة الى معمولها فافهم  
قوله الاخبا بجمع خبر وهو الذي يخبى  
في تخبره وتحقيقه قوله المحقق من الحقيقة  
اثبات الشئ على وجه الحق من حقيقة  
حقيقة الشئ على وجه الحق اي الحقيقة  
اعني سابقا الى الحق كما في فسقة اي الفسق  
قوله المحقق اي مشهور الى الحق الاول  
والثاني على خلاف الفاسد راحة للوزن  
وكذا الحال في السرا في قوله والضرب على وزن  
المسكين التثنية والذين له نظير في قوله  
في العالم كانه شئ عظيم علماء اي مزاوله  
العالم وتكراره وقد يقال خرجت كما يوكنا  
علما اي علمته حق العلم وما يقال للرجل  
يونا في فضائل قوله الخبير يقال للرجل  
العالم يتجسس الكلام وقيل الخبير مقلوب من  
الخبر فيكون وزنه عقلا مستحقا للعالم شيئا  
بالجملان الاول بجمع العلم كما ان الثاني بجمع  
الماء وفيه من هذا تشبيه العلم بالأممية  
كون كل منها سببا للصحة والبقاء وسببا  
للطهارة كما لا يخفى على ذي البصائر قوله  
المدقق من دق فالون الشئ اذا علمه على  
وجه اليقين والطلع فيه على سر خفي والاشارة  
قولهم التحقيق اثبات المسائل بدلائلها كانت  
والدقيق اثبات دلالاتها بتحقيق المقدمات  
الماخوذة فيها قوله اسكنه الله سبحانه وتعالى  
اي ليسكن الله ثلثا كما مر في النكتة لتأليف  
التعال كايين في الطولات والختصرات  
قوله واركة في كنة من كنة وهي كنة  
اي سكنة في مكان من مكان من تحت  
اشجارها او تنهار كذا في الحاشية قوله  
في الاقطار قال في لها مشر جمع قطر اي

وجوى

وجوى وصف بالمصدر ولا يخفى صفة ارادة بعض هذه المعاني هنا قوله ونجت بالحاء الرحلة  
بعد ها باء موحدة كجرح اذا اغتله الكبر كذا في القاموس وفي المختار طبعه لمجا وادا  
واظنه وصرفه قوله ولا زني بالباء اي لازمني قوله عدة والعدة الجماعة قوله العلل جمع علل  
بمعنى المرض ثم على ما في المختار يصح قراءة عدة بالرفع فاعل لازمي والنصب مفعول محب  
ففيه اشتغال كقول امر القيس ولوان ما سعى لادني معيشة كفاي ولما طلب قليل  
من المال قوله ووجبت بلجيم بعدها باء موحدة وجب وجبة سقط والشعر  
وجبا وجوبا غابت والعين غارت فاذا اريد المعنى الاول ابق الكلام على حقيقة وان  
اريد واحدا من الاثنين اللذين بعده وهو بالغ في المعنى استجيب للصور قوله وقارني اي قاربني  
فالطاعة تليت على بابها وبصع ابقاها على بابها باعتبار ان كل واحد منهما يقرب من صاحبه  
فكان كل واحد منهما يمشي للاخر قوله عللة العلة مؤنثة والعلل بعين مفعلة مضمومة بعد  
لام ساكنة وهو عصب العنق والصلب الشديد والصلابة والاستعداد والفعل كسعم والثنا  
هنا الاجتزاء قوله الاجل محرك غاية الوقت في الموت وحلول الدين ومدة الشئ والجمع اجمال  
والمراد المعنى الاول اي قارب مني شدة الاجل ويطلق ان الاجل ايضا على القطيع من بقرة الوشر  
والجمع اجمال وعليه قول بعضهم حرق الاجال اجمال والهوى للهوى قال ووقع  
في خنضة وقارني عدة الاجل وهي بعيدة لفظا ومعنى على ما لا يخفى ولعله كان اصله عدة  
فاستقرت هذه اللفظة فاصبحت لعدة بظن ان الاصل كذلك قوله انكدارا وفي ضد الصفا  
والاوان الزمن وليس هذا باول فاضل شك الزمان فانه ما من صاحب فضيلة الا وانم متكذ  
عليه واذ بكل خطيب اليه قوله وانتشار اي تفرق قوله جاني اي قلبي تنتشر الشئ انبسط  
كنشروا النار طال وامتد الخبر انداع والابل افرقت على غرق من رايها ثم يحتمل ان اراد بالمتنا  
الفكر تسمية للشئ باسم عمله اي تفرقت فكري وتشتلت افهامي لكثرة الهموم والوسوس  
ويحتمل ان اراد حقيقة القلب والعادة ان لا توشك اذا حصل له غموم وهو مرعجة حقيق  
قلبه واضطرب ولم يستقر وما اطرف قول الشعر المصيرين معذرا عن حقائق قلبه عند  
حضور محبوب بين يديه واضطرابه بمشاهدة قوة عينه شعر لا تنكر واحققان قلبي  
ولجب لدى حاضر ما القلب الادار ضربت له فيه البشائر قوله من نايات  
من تعليلية او ابتدائية والنايات جمع نوبة نزول الامر كالنوب قوله وحول الدهر كصاحب  
تغيره وصرفه وهذا من حواله الدهر بالضم وحولانه حركة وحوله كعنب وحولانه بالضم  
اي من مجابهة ولله در القائل بيت على انها الايام قد صرن كلها عجائب حتى ليس فيها  
عجائب ولا انكحى لادبا الدهر بابي الحب والمراد انه نوات عليه من الدهر حوادث  
واو رجيبة كانهما تناوب ويعقب بعضها بعضا في غير مغارقة قال المتنبي رماي  
الدهر بالارزاحتى فوادى في عشاء من نبال فصررت اذا اصابتني سهام تكثر  
النصال على النصال قوله واين الصفاء الاستفهام لانكار كانه يقول لا صفا واذا انتفى

في الاطراف والجوانب قوله ومبانيه جمع  
مبنى بالشدة يد اسم مفعول او بالفتحة  
مصدر بفتح كالتاء ذكره بعد الفاتحة  
تقسما للجمع وتبعا للفتحة قوله ويصح  
القوامض والقويصات قال في الحاشية  
القوامض جمع قوض وهو ضد الوضع  
القويصات جمع قوض وهو ما صعب  
استخراج قوله وبين ماله وما عليه ما  
يتضح من القرائد وما يتضح من  
الاعتراضات قوله ورموز في الصبح الخ  
الاشارة والاباء بالشقين والحاجز  
من عدم التصريح بها وسبقها بالفتحة  
وكذا الوصف بالدقة قوله وقاحت  
مثل انجوت ولدان لا سيما ولدا العجيز  
في اشارة قوله الامتحان بفتح التاء  
كذا في الحاشية قوله لوصول التكرار الى كل  
من الاعتذار والالتباس والكلام الشمل  
عليها الى ضمير الناس بساكنة فيهما  
باسم الجمع من سدس الكسر فيهما  
من الفتح الاول فكمسرحى لا بل بفتح  
واياديه الماء في الخامس والسادس  
ايام واياديه الماء في السادس  
اذا اراد بفتح بعباد اليه الخمس شعر  
السدس الى العشرة ثم ان هذا مثل ضرب  
من خدج ونحوه فيظم شيئا ويريد غيره  
واصله انما من العرب يتعدون بالايام  
للتعبد المذكور فيقولون للربم الحمد  
وللنيل السدس الكسر فيها فصلا مثلا لمن  
ذكره قوله ضعفا استطاعت اي استطاعت  
الضعفة قاضاه من الضعة الى موصفا  
قوله غير خجاة اي غير مسبوقة لما فيها  
كذا في الحاشية



صفو الزمان كان حصول الامل بعد اقل ذلك قال هيئات ايقاع الامل هيئات اسم فعل ماض  
 بمعنى بعد والايقاع الوقوع والامل الشيء المأمول الذي يتوقع النفس حصولها وتزجاء اي  
 بعيد على اهل الفضائل حصول المأمول كيف والدمر مبادته الوتار بنقيضه كما قال  
 والدمر يكر ما ويقتضي من القيمة بعد الكد بالفضل قوله وقد صدر الامم من كنه  
 صدر اذا ظهره يقتضي الحالية والمعنى عليها سنفك لكن خطبة الشارح هذه مما لا ينبغي  
 ان يدق النظر فيها لانها ليست من البلاغة في المكان القبول فانها منخطة جدا وهو معذور  
 لانه متكلف لذلك وتبلى الطبايع على الناقل قوله في انشاء هذا الكلام وقوله اني وهن العظم  
 مني قوله اصرف عنان الهمة صرفه يصرفه رده والعنان كتاب سبيل الجاه الذي تمسك به الدابة  
 جمع اعنة والهمة بالكسر وتنفذ ما هم به من امر يفعل وفي الكلام استعارة مكنية بنشبية  
 الهمة بالدابة والعنان تخيل والصرف ترشيح قوله هذا المرام اي المقصود هو شرح الكتاب  
 على الصفات المذكورة قوله الاقتراح هو ارتجال الكلام وانسباط الشيء من غير سماع والاحتيا  
 والاختيار وابتداع الشيء والتحكم وركوب البعير قبل ان يركب والمراد هنا الطلب قوله فظنرت  
 اي تفكرت يقال نظره كسمعه وضربه واليه نظرا تأمل بعينه والنظر حركة الفكر في الشيء تقدير  
 وتقيسه والتكرار حصول الشيء مرة بعد اخرى ومراده بالاعتذار هو قوله سابقا اني وهن العظم  
 مني قوله والانتقاس الطلب قبل ان كان الطلب من الاعلى الادنى فهو امر بالعكس دعاء ومن السأو  
 فهو الانتقاس فخذ ان الطلب للشرح تلامذة الشارح والتعبير عنهم بالاخوان والخلان وعرض عليهم  
 بالانتقاس تواضع منه ويحتمل ان كان بعض اقرانه فالتعبير بالانتقاس في عمله قوله لو صلي  
 انشأ قوله انتقاس جمع خمس بالكسر من اطاء الاول وهي ان ترعى ثلاثة ايام وتزد الربيع ويضرب في  
 لاسداس يسوي في الذكر والتخديعة يضرب يضرب شينا ويريد غيره لان الرجل اذا اراد سفر بعدا  
 عودا بله ان تشرب خمسا سدسا وضرب بمعنى يزين اي يضربها خاسا لاجل سداس اي في بله من  
 الخمس الى السدس كذا يؤخذ من القاموس ويبدو ان ضربا للثلث هنا ليس في محله كالتعبير بلو  
 ورحم الله الشارح ان اراد ان يحسن سمعه بتضمين مثل عرن فسانه بل افسد اذا صار المعنى هكذا  
 ان تفكرت لو كررت عذري وكرروا عليهم لانتهى ذلك الى ضرب باخماس اي ينتهي الى اني اظهر  
 شيئا واريد غيره وليت شعري اي شيء يظهر ويريد غيره فان اردت ان يظهر الاجابة ويريد عذرها  
 كان هذا غاية في الذم الذي لا ينبغي ان يصرف به الجاهل فضلا عن العالم وان اردت ان يظهر لهم  
 ان لا يشرح الكتاب ولكنه يشرح فيه خفية مثلا قلنا هذا اشاعة ايضا لانه متعبه للطلابين  
 يتكرار الطلب وان اردت شي خلافا ذلك ما يستقيم به المعنى فلم نقف على ما تنقض به بعد شدة  
 التامل سيما وقد فسر المثل ايضا بان يضرب بلو يسوي في الذكر والتخديعة وبالمجالة فالمتبع لسجع  
 هذه الدباجة يعلم ان غرض منشأ مجرد جمع الكلام بعضها مع بعض كجاء النقص وذلك بخلاف  
 غلبة عن الطلاوة والحلاوة التي توجد في غيرها يعرف ذلك من ذاق حلاوة وتقرن بممارسة  
 تراكب اهل هذا الشأن قوله فلاح اي ظهر قوله ان ليس فيه اي فيما ذكر من التكرار والاعتذار

قوله وقد صدر اي قد صدر اي في الحال قد وقع ونجح  
 قوله الوعد قبل من وعد يستعمل في الخير  
 ومن اوعده في الشر وفي القصاص ومن الوعد  
 يستعمل في الخير والشر لوقوع الخير والشر  
 والعدة وفي الشر والوعاد والوعيد ومنه  
 قوله اني اذا وعدت او وعدت تخلف بقاء  
 ومنه موعدي والوعيد في كل من حال  
 ولا تعاد في الشر والخير مقبل قوله بمنزلة  
 بفتح الهم الخلق واليهن والموت والذمة  
 في الصالح الخلف والوعدة والادراك قوله اني  
 والحافظ والوعيد والادراك قوله اني  
 اني اصله اني اخذ في الترتيب لانه لا  
 احتقار ثلاث فترات كذا حذف من هنا  
 قياسا تقديره من اني في صفة قوله عاز  
 في القاموس سبيل الجاه الذي تمسك به  
 من الدابة الهمة اي العقد والقصود والار  
 اي صرف كضمان الهمة قوله ثم للترابي  
 اي جانب هذا الطلب قوله تامل قوله  
 الزمان في لا الريني وكذا الآية تامل قوله  
 سيما عيان من المثال لوروى العلامة  
 ومن التامل الداعي من باب التامل العائذ  
 والارتفاع ومن باب حسن وحسن وقدر  
 اعادله في شرحنا على التبع في مستوفيا  
 واما كونه بمعنى الموافق والمائل والتقليد  
 كما هو المراد هنا فمختلف فيه قيل عمن  
 وقيل بمعنى قوله لفتحة والصاح اي كان  
 اكبر منه ابا واما اي كبره وقدره  
 قوله الانام قبل بمعنى الاناس جمع لا واحد  
 من لفظه وفيه نظرية يطلق على الخلق  
 او الناس والجن اجمع ما على وجه دون  
 كما في القاموس

قوله فلاح اي فوز وظفر سوى اجابهم لما طلبوا وهذا شرط بيت اخذه الشارح وتصرف فيه  
 وهو بيت اثلثهم ثم تاملهم فلاح اي ليس فيهم فلاح وبين فلاح وفلاح جناس تام  
 قوله سوى اسعافه سوى الاستثناء بمعنى غير الاسعاف مصدر اسعف يقال سعتنا  
 كنع واسعف قضاها له قوله وانجح على تقدير المضاف اليه اي انجحا والادخاج بمعنى  
 الاسعاف قوله من البضاعة هي البضائع التي يقع فيها البيع والشراء استعارها هنا للمصلحة  
 من العلوم والمعارف قال الزحشر في النواحي مجد التاجر في كونه ومجد العالم في كرايه قوله  
 منجاة الرعية القليلة قال في القاموس منجاة ردية او قليلة ترد وتدفع رغبة عنها من  
 الرعية اذا دفعته ومنه ترجية الزمان قوله استطاعت الضعيف بفتح الضاد وضعا عدم  
 القوة واما بالكسر فهو مثل الشيء اي مضاعفة والاستطاعة الطاقة قوله مرجاة الرعية  
 بالراء المهملة اسم معمول من رجى اي تعلقت رجته بمصولة اصله مرجوى اصل بينة  
 وبين منجاة جناس محرف ولاحق ايضا باعتبار ان قوله غير اني الهمة غير معنى لكن والاهم  
 القاء شيء في القلب على طريق الفرض ولا يكون الا خيرا واما قوله سبحانه فاهلها فجورها  
 وتقربها فقد قيل انهم فيه بمعنى علم وبما ذكرناه لك من معنى الالهام نقول ان لا معنى ليعمل  
 متعلقه ما ذكر من ان الضرورات تبني المحظورات وانجبا هذا امر مشهور مستفيض حتى  
 على الستة العامة كيف يدعي الشارح انه الهمة ذلك مع ان الالهام يكون من قبل القاء علم  
 ومعارف لا يتحصل بالكسب والتعلم بل بطريق الافاضة من جانب وقد قدمنا ذلك ان غرضه  
 ليس الا جمع الكلام حيثما انقلبه وما كل عالم يقدر على انشاء السجع على قانون البلاغة ولو  
 كان ما هو فيها فان ذلك ملكة متعلقة بالعمل غير الملكة المتعلقة بالعلم ورحم الله القائل  
 لا يعرف العشق الا من يكابده ولا الصباية الا من يعاينها قوله الضرورات جمع ضرورة  
 وهي الحاجة يقال اضطره الى الشيء احوجه اليه قوله المحظورات المنوعات من المحظور وهو المنع  
 والاباحة ضده اي الحاجة تصير الشيء المنع مباحا وله شواهد كثيرة ككل الميتة لا يجحد  
 غيرها فقد كان ذلك عند الاخيار وهو حالة وجود ما ياكله حراما فالهالم يجد شيئا غيره  
 صار حلالا والمعنى ان لا نشأ قد يضطر الى الشيء الذي لا يقدم عليه حال اختياره قال الشاعر  
 اذا لم يكن الا الاستة مريكا فلا راي للمضطر لا ركوها قوله من الفضاعة بالقاء والضاد  
 المعجمة فضعه كنعه اذا كشف مساويه فافقض والاسم الفضيحة والفضوح والفضوحة  
 بضمها والفضاحة بالفتح والفضاحة بالكسر والمعنى هنا اني في هذا الشرح يظهر مساو  
 لان كل من الف فقد استهدف قوله كما ان تشبيه لضمون احدي المتلئين بالآخرى مما ينبغي التمسك  
 بفعل لا يقدر عليه قوله كتاب مصدر بمعنى الكتابة وفي نسخة كتابية وهي ظاهر قوله الاول  
 هو عاجز اليد ما خوذ من الشلل بالتحريك وهو ليس في اليد وذاها بها يقال شلت يد شلت  
 بالفتح شلا وشللا وشللت وشللت مجهولين ورجل شل قوله الضياعة بفتح الضاد مصدر  
 ضاع يصنع ضيعا ويكسر وضيعه هلك والمراد عدم اثر والمعنى ان كتابة الاشمل غير ممكنة

قوله فلاح اي فلاح اي بمعنى فلاح في العلم  
 فلاح او فلاح في العلم وفلاح في العلم  
 هو الفوز والفلاح وبينها الجناس لركب  
 المشابهة بالتضاد صله ان بالشد  
 ففقت ثم حذف الضمير الثاني في بحثه  
 والضمير فيه راجع الى وفلاح قوله سوى  
 اسعافا اي عدا قضاء واداء حاجتهم  
 قوله وانجح جمع نجح اي النظم قوله من  
 البضاعة طائفة من مالت تبغي التجارة  
 ولذا قيل بالواو هي كسر الباء رئيس  
 المال الذي يقصد التجار به الربح وهذا  
 استعارة للنظر والعلم شبه العلم بالربح وهذا  
 بفتح كونه سبيل النماء في العلم والادراك  
 كما ان الال الذي جبر فيه سبيل النماء  
 قافهم قوله منجاة اي قليلة او ردية  
 ضعفا استطاعت اي استطاعة الضعيف  
 قوله غير منجاة اي غير موقوفة لغاية ضعفا  
 قوله غير اني بمعنى لكن قوله الهمة قبل  
 القاء المعنى في القلب بطريق الفرض وقيل  
 في الروع قوله من الفضاعة بالراء  
 قوله الاول كما في قوله والشمس كالمرة  
 في كفا الاول وهو المراد منا وفي الصاح  
 مثل الثوب خطا خطا تخفيفه ويقال  
 عين شاذ قد ذهب بصرها واللفظ  
 في اليد وفي القاموس الشلل محركة ان يصيب  
 الثوب سواد ولا يذهب بصره واللفظ  
 كالطرد قوله من الضياعة اي من الهلاك  
 حاشية



لنفقد ما يحصل به الكتابة وهو اليد كما اننا لو قلنا هذا الشرح غير ممكن لفقد اسبابه ثم ان الامكان في جانب الشبهة به وهو كتابة الاشياء بخصوص يد عقل والامكان في جانب الشبهة وهو تاليف مثل هذا الشرح عادي والكلام كله على سبيل المبالغة في التواضع من الشارح رحمه الله قوله نصرت نضره الى الله ايتل وتذلل وانغرض يطلب الحاجة وكلامها مراد هنا قوله ولئن شكرتم لازيدنكم هكذا وجدته بالروا والصواب اخذ فيها اذ الثلاثة هكذا اذا زاد ربكم لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ارجع الى لشدة يد والمخطاب لبني اسرائيل اى ان شكرتم يا بني اسرائيل ما انفت به عليكم من الانبياء وغيره بالايمان والعمل الصالح لازيدنكم نعمة على نعمة ولئن كفرتم ان عذابي لشديد فعلى هذا يحكم على الكفر ان عذابا شديد لو من عادة اكرم الاكرم من ان يصيرح بالوعد ويعرض بالوعد وتاذن بمعنى اذن كتوعد واوعد قوله نتائج الأفكار النتائج جمع يتجه يقال نتجت النافذة كمن نتائج وانجت وقد نتجها اهلها وانجت الفرس حان نتاجها فى نتوج لانتج وفي الاصطلاح نتجت يلزم من تسليم قصد يقين والفكر اجمع فكل حركة النفس في العقولات وفي الاصطلاح ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول فتصورى وتصدق بن هذا هو المعنى الاصلى التركيبى والافتناسج الأفكار علم شتمص على الشرح مستواه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وكل من الكلمتين باعتبار هذا المعنى لادلالة له على شئ كالزلة من زيد واشتر العلم باعتبار معناه الاصلى انما فى الشرح من الدقائق والنكات من نتائج فكر المؤلف وبدائع نظره وهو من قبيل الزم مشفوف بما يفعل والاخر يتبع الشرح وجده كله مستمد من الامتحان والجماع وهو اشبه حتى كلامه في شرح الخطبة فانه ماخوذ من الهوى والامعان ونفسير الفاظ البضاوى وحاشية العصام لمربيات من عنده بشئ ابداسوى المبالغة في ايجاز العبارة وقيمة معناه وتقيد مناهها وربا نقل عبارة الغير بالحرف فان قلت ان جميع المؤلفات كذلك مستمدة من غيرها قلت نعم ولكن لا بد للمؤلف من ابداء مفرقة اما جواب عن ابراده او رده او تركه او ترجيع احد قولين او رده لكلام قاله الغير وتوضيح لمعنى خفى ونحو ذلك من تقيد مطلق واطلاق مقيد مما هو شأن المؤلف حقيقة والافخر بالجمع بدون اظهار مفرقة لا يحسب من التاليف عند ارباب الرواية قوله وسائر الطلاب ان استعمال سائر بمعنى باقى كما هو المشهور كان الدعاء للوالدين مرة وانما جعل بمعنى الجمع لتحقيق الدعاء لها مفرقين خصوصاً وعموماً قوله ذخر بالذال الجمجمة يقال ذخر كفه ذخر بالضم واذخر اخذته واخذته والذخر ما اذخره الذخيرة قوله يوم منصوب على الظرفية ليكون اى يكون ذخر الثاني يوم المحج قوله يقوم الحساب يثبت مستعار من القيام على الرجل كقولهم قامت الحرب على ساق او يقوم اليه لحذف المضاف واستند اليه قيامهم بها والاولية اقتباس من قوله ثقاف حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب قوله الماوى المكان الذى يأوى اليه قوله فطر بالتحريك يقال فطر فطوطا بالضم سبق وتقدم والفطر ما تقدمت من اجرو عمل وعالم يدرك من الولد قوله فى العقبى اى العاقبة وهى الدار الآخرة لانه تعقب الدنيا فان عقبها قوله لازمه كالعلة الغائية هى ماخوذ من قول الجماعى في الخطبة الضيائية وسميتها بالفوائد الضيائية كانه

قوله ولكن نضعنا استدراكه عن قوله  
فشرعتنا لما تقوم من زمانه اقدم على هذا  
الامر بالحق غاية التمسك واستدراكه  
من غير استعانة بغيره مع خوفه من كيد  
المتأذين فظن هذا الامر كان لي كما ديتهم  
كذا قيل والوجه ان يستدرك هذا الفضا  
بل الامح ان يعطف عليه او يعترض منه  
على اساسه قوله هو الذي راجع الى من قوله  
عليه في الاول الذي لا يثبت على احد  
وقولت على الحق الذي لا يثبت على احد  
عليه وقولت على امره الذي لا يثبت على احد  
هذا الشرح وابقاه نفعه لطلاب النظر  
الزمان الذي العصة عن كيد علماء الزمان  
قوله وكل حي غير يموت فلا ينبغي ان  
يعدل عليه ويقوض الزوال قوله ومن  
عنه لكونه سر يع الزوال قوله ومن  
يتوكل على الله فهو حسبه اي كافية في  
جميع امور من الوجود والتبديد ايضا  
الغنى والغير والعصمة عن مضيق الغير  
ذلك والشهور في مثل هذا المقام وهو  
حسبي وهو المناسب لقوله توكلت لكن  
عدل عنه اقتباسا واشيانا الحكم ونسبها  
للاغنى في التوكل قوله ومن يدعوه ثابدا  
فيمسك بيده الصادق بقوله ادعوني  
لكم ولو قدم هذا على قوله ومن يتوكل على الله  
لكن انشر على ترتيب اللف وهو اول العبد  
لكم انشره رعاية الحق القرآنية ولا يثبت  
لكم انشره رعاية الحق القرآنية ولا يثبت  
ثابدا تدعو الى التوكل تدعو الى التضرع  
وقدم التضرع على التوكل في اللف تدعوا في  
التقرب الى الله تعالى لان مقام الثاني اعلى من  
الاول فافهم لان شكره وانتم عليكم

لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية والعلة الغائية ما تقدم في التصور لانه باحث على الفعل وتأخره الوجود لكونه ثمرته ولذا قيل نعم ما قال سادة الاول اول الفكر آخر العمل ومعلوم ان ذات الولدين سابقة على التأليف فالعلة الغائية حقيقة للتأليف هو تعلمها وهو متأخر ولذلك قال كالعلة الخ قوله لن ادركناه بيننا من غير الوافر قد بين استشهادهما الخارج في هذا المقام ومعناها ان التأليف والنظم وكل فضيلة تحصل بالتروى والفكر انما تكون نتيجة مقدار رغبة ابتداء الزمان وهمة الفاعل بسبب مساعدة الدهر له بتفصيل الاسباب وارتفاع المانع اما من تكدرات احواله وتوالي عليه من الزمن واجاله فواضع العذر فيما اتقه لانه اني في قدر ما امكنه ولهذا بين البتين شواهد كثيرة منها ما قاله بعض الاندلسيين في حق شعر الجني لنجد اشعر ابن الحسين فانما يجود العطايا والها تفيض اليها نيا عجايبا بالقرص ولو درى بانك تروى شعره لتألمها ولا تخرق قسوة اباي وغلظة اهلها نفل الاطباع عن رقة الشعر وقد حدثت تلك القرحة بعد ما دخلت وكانت وهي سيالة بقرى قوله فورا اي ضعفا قوله وهما عطف مراد في قوله رقصي الرقص اصعب معلوم يقال رقص الرقص لعب والال اضطراب والمزغلة والرقص والرقصان محركتين للجنب ولا يكون الرقص الا للاعب والابل قوله ننشط الخ التنشط اشرار النفس العمل يقال نشط كشي نشاطا بالفتح طابت نفسه للعمل وغيره كنشط وانشطه ننشيطا البتين من اللطائف ما انزكرناه بل الى السامة فلنتركه لنظر الدكي قوله الامتاع بالسملة والمجدلة الافتتاح كالابتداء وفتحة الشئ اوله والظرف لغو فسمية الافتتاح حيث نذكر الى المجد فقط مع تأخر عن التسمية لا يتاني وقوع الافتتاح به فلا تقارض بين التحدثين بالمجد ان الياه فيها الاستعانة والاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بآخر كما قيل اذ مل على الاستعانة لا يليق بحسن الادب يجعل اسم الله تعالى ولا لة لا يكون مقصودة لذاتها وجل بالمجد في الحديث عليها يقتضي خروج المجد عن الكتاب وهو منافي للعرف بل لان الابتداء امر محرم في معتبر امتداده والاول المقصد والاول حقيقي والثاني اضافي وقد مر التسمية افتداء بالسنة والواجع الواردين على تقديم التسمية على التمجيد واحتياطا في العمل لما انزع في التسمية جهة التمجيد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اني بالسملة لا يبق له حامدا عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين التحدثين واجمع في التوفيق ولا للتناسب بمقام التعظيم التصريح بمجد قوله كما هو اسلوبه الكافي التشبيه وما موصولة او موصوفة فجمله هو اسلوب ما صفة او صلة اي كشي هو اسلوب الكتاب وكذا الذي هو اسلوب الكتاب وذلك الشئ هو الافتتاح بهما ثم ليس في عبارة تصريح بان افتتاحه بهما للاجل الافتداء باسلوب الكتاب المجيد مع انه احد علل الافتتاح بهما فكان الاول ان يقول لغيره افتداء باسلوب الكتاب المجيد عملا بالاجماع وصيانة فقد خالف صنيع عامة المؤلفين بدون داع سوى غداية التركيب وان كان صنيعه يفيد بطريق الايماء الافتداء باسلوب الكتاب المجيد حيث جعل الافتتاح بهما تشبيها به هذا ولما نتج جعل الكافي للتعليل وهو مع بعد هنا من جهة التركيب وكون مجيئها للتعليل ليس اتفاقا فقد ثبت قوم ونفاه الاكثر ونقد بعضهم جواز ان يكون

من النعم ومن جعلها إعطاء الولد وإيجاد  
الكتاب لازيدكم نعمة الى نعمة قوله بخسلة  
الحج متعلق بوجه وفيه اشارة الى كون  
اعطاك نقابا لا عوض ولا عوض قوله استنفع  
سألا حال من ضمير مبتدأ الاكثر تناول  
ب الضمير راجع الى نتائج الاكثر تناول  
الكتاب قوله وسائر الطلاب قبل كون  
السائر ههنا بمعنى الجميع انفع لدعواها  
لان تبرك الدعاء في حقها وكذا السجل  
صاحب الكتاب في مثل هذا المقام قوله  
مشفعا اي مقبول الشفاعة حاشية

قوله وما اراد المؤلف اى الوتقاء لا سيما  
اذا كانا بالياء على ما فى كتب اللغة ومنه  
مصنفات الفصول من ارباب العقول كما  
لا يخفى على السامع التتبع باوز هو  
وفتح باب كونه من ففتح الباب فتحة فى مثل  
هذا المقام لا يجرى عليه الامن لا يدرك  
اساليب الكلام باليسلة لا دلالة العلو  
على الترتيب بل لاشارة قوله كما هو سلف  
الكتاب ولا دلالة الخطاب قال البهتلى فى ترتيب  
على من فهم الخطاب كتاب الله تعالى  
استفاد من أسلوب ترتيبه بالاول  
لا من الحديثين يعنى ترتيبه بالاول  
اولا وبالثانية ثانيا الا فقلنا بالاول  
الكتاب وباجماع المتقدمين والتأخرين  
فى كتبه ولا مثال يجدنى الوتقاء وهما  
ما ندرجه ابن حبان كل من زى بالميم  
بسم الله الرحمن الرحيم فهذا جزء اوله



الكاف مكفوفة بما حكاه سيبويه كما انه لا يعلم فجاوز الله عنه قال ابن هشام في الغني والحق  
جواز في الجردة من ما نحو وي كان لا يفتح الكافون اي يجب لعدم فلاحهم وفي القرونه بماء  
الكافة الزائدة كما في المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا منكم قال الاخفش اي  
لاجل رسالي فيكم رسولا منكم وفي قوله واذكروه كما هديكم اظهر من جهة افادة الاقراء وانما  
من التشبيه وانما قال اسلوب لا لفتح بها الكتاب باعتبار اسلوبه اي ترتيبه في الخارج لا باعتبار  
نزوله فان اول ما نزل سورة اقرأ وكانت بدو من جملة بدليل انه صلى الله عليه وسلم كما يصدر  
رسالة اولها باسم الله ثم تلاها في سورة اقرأ وقال ركعوا فيها باسم الله جهرها وسموها  
كتب باسم الله فلما نزلت اية قل ادعوا الله وادعوا الرحمن كتب باسم الله الرحمن فلما نزلت اية قل وهو انه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم الله الرحمن كتب باسم الله اي امر بكاتبه ما ذكره لانه صلى الله عليه وسلم لم يكتب  
بيده قوله وعليه الاجماع في دعوى الاجماع نظرا فان كثيرا من المؤلفين يقتصر على البسملة بدو سجدة  
الافتاء برواية كل مردي بال لا يبدأ بذكر الله فهو اجزم وان البسملة متضمنة للحمد لله لا لذكر المبدأ  
المأمور به في الحديث الشاه وهو حاصل في فضل البسملة نعم الاجماع منعقد على تقديم البسملة على المدا  
حيث اجمعوا من صرح بذلك ملاخسر وفي مرة الاصول وهذا خلاف مدعى الشارح قوله في الدفت  
العتيق اي الكتاب القديم ومراده الجند اي في الكتاب القديمة اي كتب العلماء المتقدمين وفيه ان  
كثيرا منهم لم يجمع بينهما بل قصر على البسملة كما وقع في صحيح البخاري وغيره قوله والجديد اي في  
الجديد ومراده كتب المتقدمين من العلماء وكثير منهم يقتصر على البسملة ايضا كما يعلم ذلك بالآثار  
ومعنى عبارته ان العلماء كلهم المتقدم منهم والمتأخر اجمعوا على الافتتاح بهما لكنه سلك الاكثر  
بالقبول بالدفتر كما هي عادة قوله صيانة مفعول لاجله لقوله اراد الافتتاح قوله عن الاقطعية  
مصدر البني للفاعل قوله والاجزمية مثله اي هو النائي ليقه عن كونها قطع والجزم اي اقصا  
قليل البركة لقوله عليه السلام كل امردي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالبدنة  
فهو قطع واجزم او بتر ورايات مشهورة والاجزم مقطوع الاصابع والابر مقطوع الذنب  
من الحيوان والاقطع مقطوع اليد والكلام من قيل التشبيه البليغ كزيد اسد واستعارة عند من  
جوز ذلك قوله المقالة مصدر ميمي بمعنى القول قوله القاسمية اي النسب للقاسم اي النبي  
صلعم لان من سماته الشرفية ابو القاسم فالنسبة ههنا الى مركب اضافي والمركب اضافي في نسب  
الى عجزه في ثلثة مواضع احدها ما كان كنية كابي بكر وام كلثوم فنقول بكرى وكلثوم وما هنا  
من قبيله الثاني ما عرف صدره بعجزه كابن عمر فنقول عمرى الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه  
كقولهم في النسبة الى عبد الله شهل شهل والى عبد مناف منافي وما سوى هذه المواضع الثلاثة  
ينسب اليه الى الصدر وشذبا فاعل من جزى المضاف منسوب اليه والمخفوف من ذلك يتلى  
وعبد ربي وعبد ربي وعبد ربي وعبد ربي في النسبة تيمم الثلاث وعبد الدار واحمد القيس بن حجر  
الكندي وعبد القيس وعبد الشمس قوله الصلاة الاحدية اي المنسوبة للواحد وهو الله تعالى  
قوله الابدية اي المنسوبة للابد اي الزمان المستر يقال هذا الشيء ابدى اي مستمر كما يقال

على ما في المرات وفيها روايات كثيرة  
في شرح الشكاة بالكتاب والكتاب  
ان يراد القلب بخلاف كما في شرح الكشاف  
للسيد الشريف والمراد القلب بغير  
البركة كما في شرح الحديث ثم اشار  
بالبسملة والحمد لله بواو الجمع  
باسكان التوقيف في قوله افع المفعول بينهما  
بالدقيق وذلك لاجل الابتداء فيها على العرف  
المتمد الى المقصود من الكتاب لاجل الان  
او لاجل في احداهما على الوضوح في وجهها  
فيها على الوضوح او على الملازمة على  
ما في الخيال واما في بعض الكتب من ترك  
الكتب فلا يدل على ترك مطلقا فاما  
الكتب فلا يدل على ترك مطلقا فاما  
قوله على ما نطق به اي ما دل عليه  
حديث ابن القاسم محمد بن علي بن  
الشهرور كونه اشهر كما عليه السلام  
ما في الوصف وغيره ونسب المقالة الشريفة  
اليه قوله تعالى قل الله اعلم بالذي  
لا واحد ومما لا يدري الا الله تعالى  
اي النسب الى الابد اي الياء  
الذي هو الباري تعالى في الياء  
قوله صيانة اي لاجل الصيانة والحفظ  
من قبل ضرب زيد تاديا او حال فاعل  
اراد اي حال كون الصيانة ومما لا يدري  
على ما نطق به ما موصولة او مصدرية  
استعارة للدلالة على ما لا يدري  
وارادة الا انهم او بما زعموا قبل ان كان  
المراد على ما دل عليه بصرهم في كلامها  
بقوله الاقطعية والاجزمية او بغيرها  
فيكون مطلقا بقوله صيانة فافهم والغير  
الاجزمية راجع الى ما

الذي غير مسبق بانقطاع وانعدام والابدي ما لا يطرأ عليه ذلك وان لم يكن ازل كما قيل  
اهل الجنة فكل ازل ابدى ولا عكس قوله الحمد لله الحمد مبدأ خبره الله فالجار والمجرور في محل رفع  
واختلفوا في الخبر الواقع ظرفا سواء كان ظرفا زمانا او مكانا او جارا ومجرورا حكم الاكثر  
من الخاة انه مقدر بجملة فيقدر المتعلق فعلا كما استقر وحصل ونحوها والاول من متعلق عامل فيه والاصل  
بمقدور نحو حاصل او كان او مستقر ووجه الاول بان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل  
في الفعل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى بوجه الثاني بان الظرف وقع خبرا للاصل  
في الخبر الا فراد وههنا نكتة دقيقة وهي انه اذا قدر كان يكون اسم فاعل من كان لثلاث لان  
لا يكون منها لزم التسلسل في التقدير قوله له معنى لغوي له خبر مقدم ومعنى مبتدأ مؤخر  
صفة نسبة للغة وهي لغة الله في الكلام واصطلاحا الالفاظ الموضوعات للمعاني قوله الوصف  
بالجميل المضمون من لفظ الوصف ضمنا هو ذكر الشا فانك اذا قلت وصفت زيدا بكذا لم يبادر  
منه الالفعل للشا ففقيه اشارة الى ان مورد الحمد هو الشا فقط وباء بالجميل سببية فلو شأ  
الى المحمود وهو يتناول النعمان وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الصفات كالشجاعة  
وللملم والمراد بالجميل ولو بحسب اعتقاد الحامد والمحمود فيدخل ما ذكره الشعراء ونحوهم  
في مدح الاطمين والعظمة من قبل النفوس ونهيب الاموال وغير ذلك كقول النبي نبيت  
من الاعمار ما لموجوه لمنت الدنيا بانك خالدا فان الظاهر ان هذا حمدا ولذا يذم هذا الحامد  
بان حمدا لم يقع في محلة مع انه ليس على الجميل قوله تعظيما مفعول لاجله اي قصد تعظيمه فالتعظيم  
الفاعل الذي هو شرط في نصب المفعول لاجله اي الوصف لاجل قصد تعظيمه فخرج الوصف  
بالجميل على قصد التعظيم بان كان على قصدا مستهزا واستهزاء كقوله في حكاية عرج طارئة زانية  
لاهل النار زق انك انت العزيز الكريم قوله على الجميل الاختيارى هذا هو المحمود عليه من  
من لم يشترط كون المحمود عليه اختياريا فيكون الحمد مرادفا للمدح عنه والمراد بالاختيارى  
ما حصل عن قصد واختيار كالانعام ورح يشكال الحمد على صفاته تعالى لانها ليست اختيارية  
اذ الاختيارى يستدعي الحدوث واحسن ما اجيب به هذا المراد بالاختيارى ما هو اعلم من  
الاختيارى حقيقة كفعالنا الصادقة عنا وحكما كما في صفاته تعالى فانها منزلة منزلة  
الاختيارى لصدره والافعال الاختيارية عنها ونوقش بان لا يصح في الاعلى صفات التأثير  
واجيب ايضا بان المراد بالاختيارى ما قام بالفاعل المختار وهو متحد وشرا ايضا قال اللادى  
في ما شية المطول يمكن ان يمنع صدور الحمد على صفاته تعالى من الثقات وما يؤهم ذلك لانهم  
ان محمود عليه بل محمود ولا يجيب ان يكون اختياريا قوله مطلقا حال من الجميل الاختيارى اي  
حالة كونه مطلقا عن التقييد بكونه نعمة او غيرها ففقيه تنصيص على تعظيمه متعلق الحمد قوله  
وعرفي معطوف على لغوي اي وله معنى عرفي منسوب للعرف اي الاصطلاح والمراد عرف العلماء  
قوله فعل هو شامل للشا والقلب وبقي الجوارح فيكون مورد الحمد العرفي عاما والمراد  
بالفعل هنا مطلق الحدث اي الحصول سواء كان فعلا او انفعالا على ما هو متعارف في العربية

قال السلف الحمد انما الخار الحمد على الكبر  
لا يلزم الحمد الفضائل والفضل والشكر  
يختص بالفضل والفضل انما هو الشان  
الغلبة والتعدي كالعلم والقدرة وغيرها  
الفضل من القضا المتعدية كالاعطاء  
والانعام ولا يرد بياضة العرف المجيد  
موشحة بغير التعبد ولا يرد بياضة العرف  
على ما هو جليل الشان لا يرد بياضة العرف  
بنتبه على كون اقوى افراد الشكر والاعطاء  
دلالة على انما في النعم بالكل الكون الحمد  
بالشا ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم  
لحمد من الشكر ما يشكر الله عليه من  
قال الزمخشري في شرحه الشكر لا يكون  
الا على نعمة وهو متعلق بالنعم لا على  
ونية وذلك ان يبنى على النعم بلسان النعمة  
نفسه في الطاعة له ويقدر ان يبنى على  
واما الحمد فهو المدح والوصف بالجميل وهو  
شعبة واحدة من شعب الشكر وانما كان  
الحمد من الشكر لان فيه انما والحمد والثناء  
عليها انتهى ولا يرد انما الحمد لله تعالى  
من تاليف هذا الكتاب نعمة من قوله الحمد  
وانكلام فتناسب مقابلة هذه النعمة  
الفعلية والكلابية الحمد بذكرها تارة  
وهو الحمد واعلم ان الحمد بذكرها تارة  
احدها الثناء بالافعال ففعله الحمد لله  
الثناء عليه في كل ما فعل مات واحب  
اقصد واغنى عن ازال اكثر اقل الى  
او انما يراج او اشجع فانه جميع ما فعله  
عدل وحكمة وعاقبة حية ثانيا الحمد  
بمعنى الشكر لغوي الحمد لا ينسب  
نعم التي لا تنصير منه التي لا تنسب



فلا يرد المنقوص بما هو من مقولة الالف واللام كاعتقاد عظمة الجود ومحبته ونحو ذلك لا لغيره  
 بين الفعل والافعال بحث فلسفي قوله يشعر اي بدل اما دلالة القول والفعل الظاهري فواضح  
 واما دلالة الفعل الباطني فقد تمنع اذا اطلاق له لانه لا يدل عليها بالقول كان  
 يقول للمحمود انا اعتقد عظمته لا فانقول في هذه الحالة الحمد حصل بالقول لا بالإنشاء فحينما  
 ان المراد بقولهم يشعر ان ذلك الفعل يشعر في حد ذاته بحيث لو اطلع عليه علم تقبلي ولا ريب  
 في تحقق هذا في الشكر الجاني اذا لا يقدح فيه الجهل بالمبنى كما لا يقدح في دلالة اللفظ  
 الموضوع لمعنى الجبل بالوضع وعدم استعماله اوان يحصل ذلك في الجاني بالهام او ميلان قلب  
 من جانب المحمود فان القلب في القلب بيل ولذلك في هذا المعنى قيل قلوب العاشقين لها ميون  
 ترى ما لا يراه الناظرون قوله قصدا لانعامه اي تعظيها مقصودا فهو منصوب على المفعولية  
 المطلقة اي يكون ذلك الفعل مقصدا به التعظيم فخرج الفعل الذي يدل على التعظيم اذا افترق  
 به سحرية كما اذا قام له استنزه به ونحو ذلك فليس هذا بجهد ولا م لانعامه للاجل قوله مطلقا  
 حال من لانعام اي حال كونه ذلك الانعام مطلقا عن التقيد بكونه على الحامدا وعلى غيره وفيه  
 تخصيص على ان متعلق الحمد العرفي خاص وهو النعمة قوله فعل هو ايضا عام للثلاثة كما سبق  
 قال الشاعر افادكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحمدا قوله على الشاكر  
 قيد في الانعام فلا يكون شكرا الا اذا كانت النعمة واصلة الى الشاكر واما اذا كانت واصلة لغيره  
 فهو حمد عرفي وليس شكر الغوي ومنهم من يشترط كونه على الشاكر فيكون مراد الحمد العرفي عنده  
 قوله صبر العبد اي استعمال العبد النعم التي انعم الله تعالى بها عليه لما خلقت له كاستعماله قوة  
 البصر في النظر في كتب العلوم وكما بها وقوة السمع في استماع القرآن والعلم الى غير ذلك وهذا المعنى  
 عزيز الوجود اذ ليس كل احد يصرف جميع النعم فيما خلقت لاجله الا من وفقه الله وقيل ما هم  
 قال انه تكا وقيل من عبادي الشكور وهذا معنى ما يقال النوفيق عزيز ولغيره لم يذكر في القرآن  
 الا مرة في قوله تكا وما توفيق الاب لله قال الجنيذ فارتبكي على هذه الكلمة التي قالها قوله  
 سنين وبين يدي جماعة يتكلمون في الشكر فقال يا غلام ما الشكر فقلت ان لا يعصى الله نعمة  
 فقال لا شئ ان يكون حظك من الله لسانك قال الجنيذ فارتبكي على هذه الكلمة التي قالها قوله  
 مطلقا اي اختياريا او غير فيكون اعظم من الحمد لتفصيل الحمد عليه بالاختيار في الحمد ونعمته هنا  
 وهذا ما راجع عليه الامام الرازي في تفسير سورة الانعام من ان الحمد اخص مطلقا من المدح  
 لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختيار وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطبري في شرح  
 الكشاف ومنهم من منع اطلاق المدح على الشاء لاجل جمل غير اختيارية بناء على انه مساو للمدح  
 وقال ما يبقا مدحت اللؤلؤ على صفاتها مولد لا عبرة به ومدحت زيد على رشاقة قد ختم  
 او ما اول بدلالة على الافعال الاختيارية وعلى هذا التقيد بالاختيار في تعريف الحمد  
 لبيان الماهية لا الاحترار وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان في النفاذ في من الشاكر في كتبه  
 انه يريد بكونه للفتلين اخوان ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول

فقد قال سبحانه وتعالى وان تعدوا نعمة الله  
 لا تحصوها وكل النعم منه عز وجل فقل  
 سبحانه وتعالى وما يكمن من نعمة فمن الله لا يابا  
 الحمد بمعنى الرضى بمعنى الحمد لله رضى بكم  
 ونقصه ونقد به وقبته فلا اعتراض  
 على فعله ولا اعتراض على بآدق ولم يكن  
 يرض بقضائي ولم يصبر على رايها الحمد بمعنى  
 نفاذ قلبه بآسوا في رايها الحمد لله  
 تعالى بالصفات المحسنة فهو الله الرحمن  
 المدح على صفاته المحسنة في اختيارها  
 المدح على صفاته المحسنة في اختيارها  
 الرحيم على العظيم العزيز الحكيم في اختيارها  
 المحسنة قوله تعظيها اي على قصد التعظيم  
 المحسنة قوله تعظيها اي على قصد التعظيم  
 فيكون مفعولا له توصف قوله مطلقا  
 انعاما او غير من كاد ان يختار اي هو  
 الالف في الاصول الجمل الاختيارية  
 انما يرد على جميع التعريف وهو الحمد على التعريف  
 عن المختار وانه يمكن مختارا انتهى فاندفع  
 ما ورد على جميع التعريف وهو الحمد على التعريف  
 القديرة لانها صادرة عن المختار اي عنها  
 التي تختار وتبين كمن صادرة بالاختيار لانها  
 صادرة بالاختيار كما في شرح المواقف قوله  
 فعل يشعر بها بتعظيم النعم تعظيها مقصودا  
 او قصد بالاختيار من الاستنزه قوله لانعامه  
 مطلقا سواء كان على الماد او غير حقيقة  
 الحمد عند الصوفية اظها صفات الكمال  
 وان من ذا من لا يجعل معنى المقصود من الشئ  
 حقيقة للبالغة في مدحها اظها صفات الكمال  
 انكسبية في حقيقة الحمد والافعال لانعامه على  
 ليس هذا الا على ما لا لفة قوله لانعامه على  
 الشاكر اي على ذات من يكون شاكرا عند  
 صدور الفعل البني عنه لاجل هذا الالف

من غير ترتيب كالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا في اكثر الحروف فقط كالقول والفعل والفتل  
 اتحاد في المعنى وتناوب لكرسوق كلامه هنا وصريح كلامه في الفايق يدل على زياد فيهما قوله  
 والثناء فعلا قال الفناوي في حاشية الطول المفهوم من الصحيح ومن الكشاف في تفسير قوله  
 تكا وذكر واما فيه وغيرهما من الكتب والثناء هو الالفات بما يشعر بالتعظيم مطلقا ثم ذكر  
 في الجمل ان الشاء الكلام الجمل انتهى فالشاح راجع على ما هو التحقيق من تفسير الشاء بما ذكره  
 فسر بالذكر بخير حتى قال الرازي في حواشي الطول الشاء لا يجاوز عن الذكر بخير عند من تفصح  
 كتب اللغة ودعوى عموم ما يعم الشاء وغيره يحتاج لنقل قوله فهو اعظم مطلقا هذا شروع في اخذ  
 النسبة بين الحمد بلام معينه والشكر والمدح والثناء وذكره بطريق التفريع لعدم من يفارها  
 والمقصود من اخذ النسبة بين المفاهيم المذكورة كمال ايضا كما ينبغي ان يعلم ولا ان النسبة  
 بين الفترات تؤخذ باعتبار الصدق بمعنى المحل وينعدي فيها الصدق بعلى كما يقال مثلا لصدوق  
 الحيوان على الفرس وعدم صدق الانسان عليه وفي القضايا باعتبار الصدق بمعنى التحقق  
 ويتعدي بعلى كما يقال لصدوق الجزئية في بعض الحيوان انشا اي تحققها في هذه المادة فاذا قيل  
 مثلا بين الانسان والحيوان عموم وخصوص مطلق معناه ان كل فرد حمل عليه الوزن اصح من جمل  
 الحيوان كزيد مثلا نقول زيد انشا وزيد حيوان وز العكس اي ليس كل فرد حمل عليه الحيوان  
 ان يحمل عليه الانشا كزيد من افراد الفرس فانك نقول هذا حيوان ويمتنع ان نقول انسان  
 واذا قيل ان الجزئية اهم من الكلية معناه ان كل مادة تتحقق فيها الكلية تتحقق فيها الجزئية  
 بدور عكس فالانشا حيوان يصح ان يجعل كلية بان يقال كل انسان حيوان وجزئية بان يقال بعض  
 الانسان حيوان والحيوان انسان لا يصح ان يتحقق فيه الكلية لكذب قولنا كل حيوان انسان وتتحقق  
 الجزئية لصدوق بعض الحيوان انسان اذا علمت هذا تعلم ما في كلام الشاكر من التخليط في اخذ  
 النسبة بين المفاهيم لانه اعتبرها تارة بمعنى الصدق واخرى بمعنى التحقيق فاجعل الفصل في هذا  
 وقد سلك هذه الطريقة غيرهما كالحبي الدين في حاشية حسام كافي واحاملهم على هذا هو  
 تكثير النسب وهو كلام قليل الجدوى فلذلك لم يتعرض له احد من محققى المتقدمين اصادوكما  
 يعلم ذلك بالوقوف على تأليفاتهم وانما هو من ضيق الفطن الداعي لتبويض الفطن قوله مطلقا  
 من الكل اي عموما مطلقا عن التقيد بكونه من وجه والعموم متى اطلق ينصرف الى هذا الوجه  
 لبيان اطلاق العموم لا تقيده وقوله من الكل ان عرض عن المضاف اليه اي من كل ما هو الحمد بجملا  
 معنيه والشكر والمدح كذلك فيتحقق خمس نسب يكون الشاء في كلها اعم وكل واحد من افراد  
 المفاهيم الخمسة اخص فكل ما صدق عليه فرد من افراد المفاهيم الخمسة صدق عليه الشاء وليس  
 كل شئ صدق عليه الشاء صدق عليه كل واحد من المفاهيم الخمسة لانه قد اعتبر في كل واحد  
 منها من القيود ما لم يعتبر فيه فيفرض عن كل ما في شاء بغيره لان في مقابلة شئ كما اذا قلنا زيد  
 لا لاجل كونه منهما عليك او غيرك فهذا ليس واحدا من الامور الخمسة ولكنه يقال انه شاء وبقيته  
 النسب لا يتحقق عليك التثليل لها فلا تغيل بها قوله لانه يكون ايه بيار لوجه كونه اعم من الكل قوله

فلا يطلق مجازي اول فافهم ومنه قوله  
 بشرط كون على الشاكر فيكون مدحا  
 العشرة عنه قوة فهو مطلقا من الحمد  
 اي من الحمد والشكر والمدح بحسب اللغة  
 وبسبب الاصطلاح  
 قوله الاختيارية الصادر عن الاختيار  
 ما يتعلق عليه لان مقتضاها الذاتية وان كان  
 اختيارية لانها صادرة عن الاختيار  
 والصادر عن المختار قيل في ان الاختيارية  
 كالمدح على صفات الكمال في اختيارها  
 من لا يشترط كون الحمد عليه اختياريا  
 مراد فالمدح عن هذا كلامه قاله ساجد  
 الكشاف ومعه البيضاوي لانه  
 واستعماله وزعمه بالنفاذ في اختيارها  
 والكبير لانه الشاكر في كتبه ولذا فسر به غيره  
 والفق زعمه الزاد بدليا ما في الفايق  
 الحمد والمدح ونوصف بالجمل والمعاد  
 يكون الحمد عليه اختياريا سواء كان الحمد  
 اختياريا ولا بدليل قوله مطلقا في اختيارها  
 اي نعم ما روي وفي رد المحتار في اختيارها  
 لا الحمد عليه يجب ان يكون فعلا اختياريا  
 النعمة ليست نعمة واختياريا وفي الكشاف  
 النعمة بكونها نعمة وبان تفتح النعم والنعمة  
 السرة والاولى بدار عند الاطلاق وقوله  
 التعميم التعميم على عموم متعلق الحمد  
 على ما في تفسير الكبير من الحمد مختار  
 مطلقا والحاصل ان الحمد التقوي يكون في شئ  
 النعمة وغيره وقيل نعمة وتعمير على ان  
 هذا الحمد على ما لم يعتبر فيه فيفرض عن كل ما في شاء بغيره لان في مقابلة شئ كما اذا قلنا زيد  
 خرج الحمد التقوي والمدح لانه يكونان في شئ  
 وهو كما يكون في السان حاشية







لا منافاة على معنى والضمير يعود على الهدى الام في الحد والمراد باللام لفظة ال فالشاح  
جرى على الخثار من ان المعرفة هو الام وحدها وزيدت الهمزة لئلا يلزم الابتداء بالسكون  
وهو مذهب سيويه واختاره ابن الحاجب ومذهب تحليل ال التعريف هو المجموع من الهمزة واللام  
ونقل عن الميردات المعرفة الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ثم  
ان اصل ال ان تكون للتعريف وقد تستعمل في غير التعريف والاشارة الى معين في ذهن  
المخاطب فاما ان يشار بها الى نفس المسمى وحقيقته من غير التفات الى ما صدق عليه من الافراد  
فان الرجل خير من المرأة وتسمى الام بالجنس والام الطبيعية والحقيقة وجب ان تدخل على معرف  
نكون لذلك المعنى لان التعريف انما هو لتفريق الكلية دون الافراد الجزئية ومن ثم قيل للخص  
لا يجد ونظير المعرفة بها علم الجنس كاسامة او الى حصة معينة منه كقوله ثقافا رسلنا لا نعجز  
رسولا فقصي فرعون رسول وتسمى الام بالجنس كاسامة او الى حصة معينة منه كقوله ثقافا رسلنا لا نعجز  
حصة غير معينة كقوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجارجل سافرا فان  
المراد اي فرد من افراد الحمير وتسمى الام بالجنس كاسامة او الى حصة معينة منه كقوله ثقافا رسلنا لا نعجز  
كجار او الى الماهية من حيث تحققها في جميع الافراد بخلاف الانثى التي لا يكون لها فرد فيكون  
ال ههنا جميع الافراد بديل ودود الاستثناء الذي شرطه دخول المشتق منه على تقدير كونه  
عن ذكره وتسمى الام بالاستفراق ونظير مدخولها لفظ كل مضافا الى كونه نحو قوله ثقافا رسلنا لا نعجز  
ذاتة الموت اذا علمت هذا فاعلم ان ال ههنا تحذف المعاني الاربعة اما بالجنس والاستفراق  
فسيبين ان اما العهد الخارجي فعلى تقدير ان يراد من الحد فرد مخصوص وهو الحد المعهود  
الذي حد الله به نفسه بنفسه في سابق اذه كما اشار لذلك سيدنا حامدين بقوله لاحصى ثناء  
عليك انت كما اثبتت على نفسك فهذا الشارة لحد ثقا القديم وهو فرد من افراد ماهية الحد  
والحد الذهني على تقدير ان يراد فردا من افراد الحامد والشاح ردها بين الجنس والاستفراق  
دونها اما الاول فلعدم دخوله في حقيقة الحد المعرفة هنا لان المعرفة هنا هو الحد الجارجل في  
وحده تعالى نفسه بنفسه قديم منزوع عن اللثا واما الثاني فلان النسبة في مقام الحد اظهر  
المجود به حتى ذكر بعض العارفين من الصوفية ان الحد هو اظهرها والصفات الكمالية والهمود  
الذهني مبهم فلا يناسب للمقام فعين اما بالجنس واما بالاستفراق وقدم اختيار الجنس لكونه  
اقوى سيما وقد اشار صاحب الكشاف ووجه التعدي مطولة بانه المتبادر للفهم الشائع  
في الاستعمال خصوصا في المصادر وعند خفاء قرائن الاستفراق وايضا الام لا تفيد سوى التفرع  
والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استفراق وقيل ان وجه اختيار الجنس دون  
الاستفراق مبني على قاعدة اعتراكية وهي ان افعال العباد مخلوقة لهم فلا تكون جميع الحامد  
راجعة اليه ثقا الذي هو مفاد الاستفراق اذ من الحامد ما يرجع للعباد على افعالهم الحسنة  
فانهم يستوجبون الدرج والزم على افعالهم ولذا يثابون ويعاقبون وورد بان اختصاص الجنس  
يستلزم اختصاص جميع الافراد استلزاما ظاهرا اذ لو ثبت من الحد فردا لغيره تعالى كان جنسه

قوله لا اله الا الله والاشارة الى قول  
الظاهر من هذا الجنس والاستفراق وهو  
اللام ومن كلام بعضهم ان ما سمي تعريف  
العهد الخارجي معنى اخر منه وقد يوصف  
ان فيه معنى اللام اذا اللام موضوع للمعنى  
هو ال التعريف والاشارة الى حضور الحامد  
وهو القصد والاشارة الى حصر المعنى  
في ذهن السامع من حيث انه حاصر معنوا  
حقيقيا او مجازيا فيلزم ان يكون تعريف  
الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قما  
منه لا قسما له كما انما سمي تعريف العهد  
للارجح قما اخر منه واما ان ال التعريف  
للحقيقة او حصة منها فافتراف راجع الى معنى  
تعريف العهد بل هو اختلاف في معنى التعريف  
التعريف على الحاضر لا الى معنى التعريف  
الاشارة الى الحضور نشاء هذا الاختلاف  
في الاستعمال من اختلاف مقتضى المقام فان  
المقام ان يقتضى القصد للحقيقة من حيث  
حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرها  
في مقام التعريفات او ايراد الاحكام على  
المايات فتعريف الحقيقة وتقتضى القصد  
الحقيقة منها فان كان المقام خطا بيا يطالب فيه  
الظن دون اليقين حمل على الاستفراق كما في  
ما نحن فيه دفعا للوهم الناجم بلا مرجع  
كان استدلالا يطلب فيه اليقين كما في العهد  
ما يتحقق فيه الحقيقة وهو المسمى بالعهد  
لما جري قد يستعمل بدو اشارته وهو  
المسمى بالعهد الذي هو كقوله وقد علمنا ان  
يسمى على هذا كما الاستفراق وعدم الاستفراق  
مفوضا الى مقتضى المقام ومعنى ال التعريف  
مطلقا هو العهد على الاشارة الى ردها

ثابتا في ذهنه فلا يكون الجنس مختصا به ثقا والمقدار خلافه حيث صرح صاحب الكشاف باختصاص  
جنس الحد بفتح فقد حكم باختصاص الحامد كلها به فكيف يتصور منه ان يمنع الاستفراق بناء على  
القاعدة الاعتراكية على ان المعرفة يقولون بان الداعي مخلوق له فجميع الحدود له ثقا باعتبار اقدار  
العبد على الفعل قوله واما ما كان اي معنى اريد من الجنس والاستفراق فالنوعين عوضا عن التعريف  
اليه اي معنى اريد وما زائدة للتعريف قوله فتعريف المسند اليه وهو الحد لخصيصه بالسند وهو  
الكون له لان تعريف المبدأ بالام بالجنس يفيد تخصيصه بالمسند اي قصره عليه قال في المطول  
ان المعرفة بالام بالجنس ان جعل مبتدأ خبره ومقصود على الخبر سواء كان الخبر معرفة بالام بالجنس وبغيره  
نحو الكرم النقي والامير الجعاج والامير هذا والامير زيد او غلام زيد او كان غير معرفة بالام  
مثل التوكل على الله والامر بهي الله والكرم في العرب والامام من قرش وان جعل خبرا فهو مقصود  
على المبدأ مثل زيد التوكل فيؤخذ منه ان التعريف والقصر مستفاد من الالجنسية وحدها  
وفي حاشية السند عليه انما يظهر اذا قصد بالحد كل حد واما اذا قصد بالجنس من حيث هو  
فانما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص كانه قبل جنس الحد مختص بالله فيلزم  
منه اختصاص افراد كلها به وليس ذلك من قصر المبدأ على الخبر بل هو في المعنى نظير ان يقال الكرم  
مختص بالعرب اذ لم يرده ان الكرم مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل  
ايرد انه مختص بهم لا يتعداهم الى غيرهم وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ الاختصاص  
ههنا ومن اللام هناك واما تلك الامثلة فلوحلت على الجنس لم يلزم فيها اختصاص وقصر  
اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف يكون حاصلا في العرب لا يستلزم انحصار افراد  
فيهم لجواز ان يثبت لهم في ضمن فرد وغيرهم في ضمن اخر فيظهر منه ان مفاد القصر بالام لا يرد  
واما لام الجنس فاما تقديره بمعونه جعل لام لله للاختصاص والشح جرى على بخلاف التعريف  
هذا واستشكل بان التعريف الذي هو القصر مشروط برده الخطأ بنوهم مشاركة الغير  
في الحكم واستقلاله به الى الصواب واجيب بانه لا يبعد صدور ذلك عن الجهلة المعاندين  
واذا اقرر ان التعريف حاصل من التعريف باللام فلا داعي لتقديم الخبر بان يقال لله الحد  
اول لكونه الاصل ولا مرجع للعدول عنه وايضا المقام مقام الحد فيقدم في اجزاء الجملة ما يدل عليه  
ويشعر به فلذلك قدم لفظ الحد وان كان تقديم اسم الله اهم بالنظر لانه لكن البلاغة ينظر فيها  
للامور العارضة دون الذاتية فان قلت قد قدم لفظة الجلالة في قوله ثقافا لله الحد رب  
السموات الالية وقوله ثقافا له اشهدك السموات والارض وغير ذلك من الايات والجواب منع  
ان المقام في الايات المذكورة مقام الحد حتى يعارض ما ذكرنا بل مقام بيان استحقاقه ثقا  
للحد والاختصاص به كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الطرف لكل مقام مفاد  
قوله اما في الاستفراق تفصيل لجمال قوله فيكون جميع افراد مختصا بالمسند اي اما كون  
جميع افراد الحد مختصا بالمسند اذا كان اللام للاستفراق فقط لا يدخل فيها جميع الافراد وقد علم  
بثبوت المسند لها فتكون مختصة به ولا يخرج فرد منها لغيره قوله الماهية في نفسها حقيقة

مدخله معلوم حاصره في ذهن السامع  
حاشيت  
قوله واما ما كان اي معنى اريد من الجنس والاستفراق  
اليه تقديره وايضا ما كان اي معنى اريد من الجنس والاستفراق  
وهو حاشيت  
قوله فيكون جميع افراد مختصا بالمسند اي اما كون  
تقديم المسند اليه لخصيصه بالسند  
جميع افراد  
قوله واما ما كان اي معنى اريد من الجنس والاستفراق  
استلزم راجع الى اللام انما كان الجنس والاستفراق  
ويمكن ان يكون هو من حيث هو على سبيل  
الظاهر قبل النوعين عوضا عن التعريف  
تقديره اي واحد من الجنس والاستفراق  
قايما بشرطه وما زائدة لتأكيد الالجنسية  
في اجزاء قوله فتعريف المسند اليه  
اياما تدعى الله الاسماء للمسمى قوله تختص  
اي الاستدلال بالمسند لا المعرفة بالام  
ان جعل مبتدأ خبره ومقصود على الخبر سواء كان  
الخبر معرفة بالام بالجنس وبغيره  
في لفظ الاختصاص وما يتفرع منه من  
بإدخال الباء على المقصود عليه معنى ما لم  
الخاصة فيقال خص المال زيداي لئلا  
لا يغيره وهو المراد منها ويستعمل بالام  
على القصور على الخاصة كما في ان يزل احد  
بمعناه من لسانه وهذا ما بناء على تعديت  
معنى التميز والافراد وعلى جعل التعريف  
جاءا عن التميز وقول القاضل انما  
ان يدخل بعد فعل التعريف يدخل على كل  
من تصور والمقصود من تقديم الحد  
لقد ذلك المعنى بل تقدير الحد مع



المحدود ما به من حيث هي بقوله لا في ضمن الفرد لقوله في نفسها ومزاده الفرد كلاك في الاستفراق او  
بعضا كافي للفرد الذهني والخارجي فان هذه الاقسام الثلاثة يراد فيها الماهية من حيث تحققها في الفرد  
كلوا وبعضا في قسم الام بالجنس التي يراد بها الماهية من حيث هي فيكون السند لازم الماهية السند  
هنا في الحقيقة متعلق بالموجود وهو الثبوت والحصول والكيونة ونحوها كاسبئير لذلك  
بقوله بعد فلا يوجد فرد من المحدود والوصف بالكيونة لله ولازم الشيء هو الخارج عن حقيقته  
لغير المتعلق عنه وينقسم الى لازم الماهية ولازم الوجود فلازم الماهية كالزوجية للاربعة والفرقة  
لثلاثة فانه متى تخففت ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها وكذا الثلاثة متى تخففت  
امتنع انفكاك الفردية عنها ولازم الوجود كالسواد للزنجي فان السواد لازم لوجوده وتخصيص  
كل واحد في الخارج الزنجي وجد معه السواد وليس السواد لازم للماهية لان ماهية الحبشي هي  
الوانية ولو كان السواد لازما لها لكان كل ان اسود فامتنع فيه من قبيل لازم الماهية ومعناه  
انه متى وجدت وتحققت ماهية المحدود لم تكن ثابتة له فثلا لا ينفك عنها ذلك الثبوت قوله  
فلا يوجد فردا ببيان تحقق الزموم وعدم الانفكاك بين السند اليه والسند قوله فرد من الاربعة اي  
فرد من العدد الذي احاده اربعة وليس المعنى فرد من الاعداد المتراكبة منها الاربعة لانها افراد لا زوج  
قوله وما وقع لغيره اه جواب سؤال مقدر هو ان التخصيص هنا على كونه تقديرى الاستفراق للجنس  
ممنوع فلن هناك افراد من المحامد ثابتة للخلق على فعالهم الجيلة فلا يصح القصر ومحصل الجواب  
ان هذه المحامد وان كانت في الظاهر للخلق لكنها بحسب الحقيقة ثابتة له تعالى وراجعة اليه وانما  
العياد مظاهير فقط لانه تعالى هو المتولى لكل احد يخلق ما يريد عليه وسير واستعداد للذن واسبابا  
في المحامد وتلقظه بالمحد والمجازي على المحد وغير ذلك فالكل منه واليه قوله اخثار الثاني وهو الاكثر  
قوله لظهوره في اداء المرام اي المطلوب وهو افادة الاختصاص والقصر فدلالته عليه صريحة  
بخلاف الجنس فان افادة القصر بطريق لازم فيكون كناية وح يقال ان الكناية ابلغ من الصريح لانها  
كدعوى الشيء ببينة فتعليل الشارح ضعيف جدا سيما وقد تقدم لك ما وجه به اختيار الجنس فلا  
تغفل قوله ولا زعمناه تعليل نازو به اختيار الاستفراق وهذا ايضا او هن ما قبله لان افراد  
المحامد البنية موجودة في الخارج لكنه في الاستفراق يكون المتخصص بها وفي الجنس يقصد الى الماهية  
من حيث هي ومعلوم ان تلك الماهية وان لم تكن موجودة في الخارج والحكم على الماهية هنا ليس من قبيل الاحكام العارضة  
الاعتبارية لكن لها افراد موجودة في الخارج والحكم على الماهية هنا ليس من قبيل الاحكام العارضة  
لها باعتبار وجودها الذهني كالاشياء نوع بل من قبيل الاحكام العارضة لها باعتبار وجودها  
الخارجي ووجودها الخارجي هو نفس وجود افرادها لتحقيقها في كل الافراد فلا فرق بين الاعتبار  
الاباعتبار والشارح اختلط عليه الاحكام العارضة للماهية من حيث الوجود الذهني والعارضة  
من حيث الوجود الخارجي وظن انهما من قبيل الاول وليس كذلك واستوضح هذا من قولك  
الاشياء نوع والاشياء كاتبة على انه قد يقال يلزم على تعليله هذا ان لا يكون الاستفراق على تقدير  
الجنسية او في لانه حيث جعل الاستفراق الاعلى وجود افراد جميع المحامد كان المستفراق تلك

قوله وما وقع اه اعم كما الذي وقع فيه مثل  
حدث زيد لانعامه راجع اليه اجمع افعاله  
العباد ووصفها مخلوقه لله تعالى لا تخدبها  
وعليها راجع اليه تعالى في الحقيقة  
قوله لازمة الماهية التي توجد الافراد فيها  
الماهية قوله بالكيفية لله تعالى لا يختص  
جنس كذا يستلزم انفسا من جميع الافراد لان  
الجنس من حيث هو هو في نفس الشخصان فلا فرق  
بين الجنس والاستغراق بحسب اللفظ قوله وان  
لفظ اعم الخ تصحيح الاختصاص والاستغراق  
التعريف سواء كان الجنس او الاستغراق  
على الوجهين في معنى ان كذا وانما يجب  
منه ان لا يتغير تعالى كسواء او مطلقا كالتعريف  
الحقيقة كلمة تعالى لا اختصاص بالنظر الى  
الحقيقة فهو متعين اعم افعاله افعال العباد  
تعالى الحقيقة ان جميع افعاله افعال العباد  
تعالى لله تعالى لا تخدبها اي بافعال العباد  
مخلوقة لله تعالى في الحقيقة قوله انما  
راجع اليه تعالى في الحقيقة قوله في الامعان  
اكد الام والاستغراق قوله في الامعان انما  
قيد لا يلحقه في المطلوب من الاستغراق في الام  
في اداء المراد اعم المطلوب في الثاني  
وفي الاستغراق في الثاني

الأفراد الموجودة واسم على تقدير ارادة المجس فان الاستغراق لازم لارادته شامل للأفراد  
 الموجودة ولافراد المفردة الوجود ضرورة تحقق الماهية التي حكم باختصاصها في تلك الأفراد  
 فاي فرد وجد مثله ذلك الاختصاص فقد انقلب ملته عليه بكونه اولى بنقص المدعي قوله فيكون  
 اي لاستغراقه في الافة اية اقادة قصر المسند اليه على المسند العبر عنه بقوله سابقا فغير ذلك  
 لتخصيصه بالمسند وافي فعل تفضيل اي اكثر واتم يقال وفي الشئ يفي وفيما على يقول اذا كثروا وتم  
 ونقص عليه محد وفاي زيد واتم من الجنس والتفضيل بحسب ما ذكره من الغلبين وقد علمت  
 ضعفها واخرى بالمائة الماهية معناه احق فعل تفضيل من حق الشئ ثبت قوله فان قلت في اي معنى  
 الحمد معينين بباين مشي معنى حذف ثبوت للاضافة اي اي معنى من المعنيين اللغوي والعرفي اعتبر  
 فيه الجنس والاستغراق الفيد كل منهما تخصيص المسند اليه بالمسند لا يكون القصر حقيقيا بل عرفيا  
 لا المنحصر على تقدير ارادة المعنى اللغوي افراده وتكون بعض افراد المعنى العرفي خارجة وكذلك  
 على تقدير ارادة المعنى العرفي المنحصر افراده وبعض افراد المعنى اللغوي خارجة مع المطلوب  
 جعل المحصر حقيقيا اذا لم يحد كل ما ثابت له تعالى الواقع وهذا مما لا نقيد اجملة في رد هذا  
 السؤال قوله واياما كان تعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند التبادر منه اختصاص جميع  
 الافراد على ان يكون القصر حقيقيا وهذا السؤال منع له قوله يكون بعض افراد الاخر خارجا كقول  
 الخارج بعض الافراد لا كلها ظاهرة لان اهل على المعنى اللغوي خرج عنه من افراد المعنى العرفي كما  
 بالاعتقاد وفعل الجوارح واما ما كان بالك فادخل مع افراد المعنى اللغوي وان جعل على العرفي  
 معه بعض افراد المعنى اللغوي وهو ما كان في مقابلة الانعام وخرج بعض افراد وهو ما لم يكن في  
 مقابلة الانعام والحاصل ان لو اريد اي معنى من المعنيين يفي بعض افراد المعنى الاخر خارجا لاهلها كما  
 لا يخفى قوله فلا يكون محمدا المخصص بذكر الصاد الماهية بعد انشاء الجملة اسم فاعل من التخصيص لا يكون  
 التماسا من الشخص المخصص اي الحاكم بالتخصيص المستفاد من الجملة قوله على وجه اكل متعلق  
 بمحذوف خبر يكون اي واقعا وذلك يخرج بعض الافراد عن التخصيص قوله بعموم الجارح هو ما  
 عن ان يستعمل اللفظ في معنى كل شامل للمعنى الحقيقي والمعنى المجازي وذلك كاطلالة لفظ اسد على  
 المجترى اي صاحب الجرة والقوة فان هذا المعنى يتناول الرجل الشجاع الذي هو المعنى المجازي والجرار  
 المنطوق الذي هو المعنى الحقيقي لفظ اسد وهذا يراد بالحد ومعنى كل شامل للمعنى اللغوي والعرفي  
 وتوضيحه ان الحمد اذا استعمله اللغوي في معناه اللغوي كالحقيقة عنده والاستعمال في معناه العرفي  
 يكون مجازا واستعمال اهل العرف بالعكس حقيقة عند فهم في المعنى العرفي مجازا في اللغوي نظرا لافيد  
 في لفظ صلو اذ استعمالها اللغوي في الدعاء حقيقة وفي الافعال المخصوصة مجازا والشئ بالعكس  
 فاذا قصد بلفظ الحمد كلا المعنيين معا كل واحد بمخصوصه في اطلاق واحد من الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز في لفظ واحد وهو متوقع فيصار لعموم المجاز بان يراد مطلق الشاء اعم من ان يكون باللفظ  
 او غيره في مقابلة الاحسان وغيره ولا شك ان هذا معنى كل عام لجميع افراد المعنيين واستعمال  
 لفظ الحمد في هذا المعنى يرجع للمجاز المرسل الذي علاقه الاطلاق عن التقييد لعموم المجاز في لفظ

ففيه فيكون في الوفاة وان كان في نفسه  
موجود في الخارج فيكون في الوفاة  
وفي قوله خارجا عن التصدير وان لم  
على التقوى خرج ما لا يتقار وفعل الجاهل  
على الخلق وان لم على العرف خرج ما لا يكون  
في مقابلة التقى قوله ففعلك بعوم الجاهل  
بأنه يبد بالجهل ما يطلق عليه وهو معنى  
بجاهل عام ففعل العرف والتقوى لما لم يتم  
اعمال الزاهد ما صدر البني الفاعل على القدر  
او مصدر البني الفاعل على الجاهل  
الشرك فانه فعل واحد بين نعم الله  
فانما نسب الفاعل ما يكون جاهلا في فاعله  
الجاهل يكون مستأثر او ما يطلق عليه لفظ الجاهل  
سبب واستأثر الجاهل او عموم الشرية  
على سبيل عموم الجاهل او عموم الشرية  
فالاعتمال انما هي فاضل هذه النية  
في الثلثة وهو معنى الحكم لغة وعما وصفية  
فيكون في الاول اما الجاهل ولا يحتاج  
في قرينة لان مدخوله بدل على ما وضع له  
واما الجاهل في قوله من قرينة وانقرض  
ولا يستغرق ولا بد له من قرينة وانقرض  
هذا كونه مقام الحكم يقتضي الباقية والهد  
الخارجي شارة الى الفرد الكامل وهو حمد  
تعالى لانه كما اشير اليه في قوله صلى الله عليه  
عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما  
اثنيت على نفسك او حمد عليه استغرق  
والسلام واعلم ان على تقدير الاستغراق  
يكون القضية كلية مسورة بالضمير  
ورائية وعلى تقدير الجاهل يكون طبيعية  
وعلى تقدير الهدا شخصية وهذه لها في  
الثلثة في الاول يكون رابعة اذا اعتبرنا



[illegible]

قوله قد قدمه الخ يدل على انه قد لا ينفك عنه  
 فلهذا قد قدمه من يفرق وهو يرى ذلك من  
 قوله لجنة اى هذا هو بخصوصه لا من  
 ولا يراى عندها بخصوصه بل كما هو في كتابه  
 جسمه ايضا ما هو في معنى وشقاقه من  
 يورثه اذا انفك لا يورثه حركة واضطراب  
 قوله ولا يختص من يتبين الاختصاص من  
 وبيانها هو ويرى عليه الحق فليس معنى  
 الخى عن غيره وجرى عليه الحق فليس معنى  
 الاختصاص من خصه كقولنا لا يختص به  
 على حصره بل قد بانا على خلاف الاختصاص  
 ما ذكره بعد التنازع من معنى الاختصاص  
 مجزئ الناسبة لا الحصر لا يوجب في ذلك امر  
 ان كانا اختلفا في معنى الاختصاص فلا يوجب  
 الاختصاص من اختصاص في مورد او مكان بل لا  
 داعي اليه صرف الاختصاص بل قد ينفك عنه  
 معنى ما لو لم ينفك عنه بل قد ينفك عنه  
 بالسند كما في قوله على التقييد على هذا فانه  
 اما الزم النكران كالحصر مستلزاما  
 حصر واجبة الى شئ او غير ذلك بل يجمع عند  
 قيد والتحقيق ان لام الجارة تفيد حصر الجارية  
 وتفيد بالسند اليه تفيد حصر الجارية  
 نقا وبين الحصرين لا فرق يقع احد من تأكيد  
 ما شئ به  
 الاخر  
 بل وعمر الثاني اى الاختصاص من مكان  
 قوله ولا يستحق لان الاختصاص من كونه في الذات  
 والصفة وبين الذاتين بخلافه لا يستحق

49.



الاشترائك في تقليل المعاني التي وضعت لها للام وتقليل الاشتراك في اللفظ المشترك المطلوب شتم  
 ظاهر كلامه من هذا التعليل يستحق كلام ابن هشام بل الشارح من طرفه وليس كذلك وعبارة ابن هشام  
 هكذا وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص من ذكر التعيين الاخيرين يعني الاشتقاق والملك ويبدله  
 بالامثلة المذكورة او نحوها ويرجمه ازغيه نقليلا للاشتراك وانما اذا قيل هذا المال فزيد والمجد  
 لزوم النقول بانها للاختصاص مع كونها لا بد فبالملك لا يلزم استعمال المشترك في معنيه دفعة واكثرهم  
 يستعنه وبعضهم رجع الاشتقاق قال ابن ارقاس في شرح التسهيل قال بعضهم والصحح ما قاله سيبويه  
 من انها للاشتقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاشتقاق  
 وقد يتصلها مع ذلك معان آخر قوله الموادي اسم كتاب في المعاني والبيان من شرح المؤلف المذكور  
 ان جميعا من شرح التلخيص الصغير لثقل اني قوله والله علم اي علم شخص والواضح له هو الله تعالى  
 وما اشهر من الخلاف في ان اللغات عربية من موضوعات البشر والله تعالى ذلك في غير اسماء وتعا وسماء  
 ما ذكرته فانها ليست من موضوعات البشر وغير الالام الشخصية فانها من موضوعات البشر اتفاقا فخذ  
 الخلاف انما هو اسماء الحقائق الكلية كالان والفرس والاسد ونحوها ولقد حرر هذا المسئلة الكمال  
 ابن الهمام التحفي في تحرير الوصول اتم تحرير فراجع قوله لذات واجبا لوجود ليس الوصف بوجوب  
 الوجود داخل في حقيقة المسمى وجزأته والا في العلمية الشخصية لان العلم الشخصي لا دلالة له الا  
 على مجرد الذات بل ذلك الوصف طريق الوضوح المسمى بذلك الاسم وخص هذا الوصف وذيغره لانها  
 جميع الصفات الكلية عليه لكونه متسا كمال ومعد كل جلاله وجوب الوجود بغير الاستغناء  
 المطلق ومن تصف بذلك وجب فقار جميع ما سواه اليه ويلزم هذا الانصاف بكل الصفات الكلية  
 وازدادة واجبا لوجود من اضافة الصفة للوصف اي الذي ثبت لوجوده الوجوب والواجب هو ما  
 اقتضت ذاته وجوده وامتنع عليه العدم وقيل هو الذي يلزم من فرض عدمه محال وواجب الوجود  
 اما واجب الوجود لذاته وهو الله او واجب الوجود لغيره كافي لحدوث وقت وجودها فانها واجبة  
 الوجود بالغير على ما بين في الكلام وجوب الوجود الذاتي ينافي الامكان بخلاف وجوب الوجود بالغير  
 فانما يجامعه قوله واصله لانه في مبدل ما ذهب اليه ايضا في نفسه وغيره من ان في الاصل صفة ثم  
 غلبت عليه الاسمية قال في التفسير والاله في اصله يقع لكل معبود ثم غلبت على المعبود بحق وقيل علم  
 لذاته المخصوصة لانه بوصف ولا بوصف بل لانه لا بد له من اسم تجري عليه مفاته ولا يصلح له ما يطلق  
 عليه سواه ولانه لو كان وصفه ما يكن قوله لا اله الا الله توحيد امثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والظاهر  
 ان وصفه في اصله لكن لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الزباد والصق اجرى مجازة  
 في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم نظري احتمال الشركة اليه لانه من حيث هو لا  
 اعتبارا من اخص حقيق وغيره غير معقول البشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولا تولد على مجرد ذاته  
 المخصوصة لما افاد قوله تعالى هو الله في السموات معني حصيا ولكن قال الا ترى في حاشية المطول الحق  
 ان الله اسم لاسفة وعلم للذات العين كاهو مصرح به في شرح الكشاف وهذا الاعتبار كان قولنا لا اله الا الله  
 الا الله كلمة توحيد اي لا معبود بحق الا ذلك الواحد لا اله من الاسماء الغالبة ولا ان اسم لفهوم كل

قوله لا اله الا الله  
 والاختصاص من تقليل الاشتراك في اللفظ المشترك المطلوب شتم  
 اي فالتقليل التقليل والتقليل التقليل  
 بينها قوله واصله لانه لا يفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاشتقاق  
 اختار من تقليل الاشتراك في المعاني والبيان من شرح المؤلف المذكور  
 قوله من تقليل الاشتقاق بقل الاشتراك في  
 الاختصاص من تقليل الاشتقاق بقل الاشتراك في  
 كلامه معان اخر قوله الموادي اسم كتاب في المعاني والبيان من شرح المؤلف المذكور  
 نقل في اشتراك هذا الكلام مع معنى سواه  
 في حاشية الاشارة الى كون الالام الشخصية  
 فاقم قوله وهو الخفاء اي كون الالام الشخصية  
 ونعمه الاشتقاق بغيره وغيره عند المصدر  
 قوله واصله لانه على وزر فعل قامة لانه لا  
 منقلبه من غير  
 وفي حاشية الاشارة الى كون الالام الشخصية  
 في خلاف غير هذا الكلام فهو مخالفا لما في حاشية  
 حيث رتبته فيه نصير

مختصر

مختصر في قوله لانه اسم فاعل من لانه يليه كاي يبيع فاصل لانه ليه تحرك الياء وانفج ما قبلها غلبت  
 القواصل يليه يليه بسكون الالام نقلت حركة الياء وهي لكسرة الساكن ما قبلها ولا في فاستقلت  
 الضمة على الياء فحذف الضمة فاجتمع ساكن الياء والنون فحذف الياء لانتفاء الساكنين وبمعنى ان  
 يجعل لانه مصدر قال البضاوي وقيل اصله لانه مصدر لانه يليه ليه ولاها اذا احتجب وارتفع  
 لانه تعالى محبوب عن ادراك الابصار ومن رفع عن كل شيء وعما لا يليق به وقيل لانه لاها سرياني فقرب  
 بحذف الالف الوخيرة وادخل الالام فجعل علما معها اي مع الالف واللام بعد الودغام فيكون في الاصل  
 كليا ثم غلبت عليه العلمية الشخصية بعد دخول قوله الف لانه في الخط لانه الياء موصولة باللام في  
 النطق لانه ينطق بالالف بعد اللام وحذف الفه نطقا كمن نفسد الصلوة ولا يعتقد به من يبرز  
 وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله الا لا بارك الله في سهل اذا ما الله بارك في الرجال وكما  
 حذف الالف حذف النون ايضا لكن لما كان حذف النون بدعيها لم ينجح للتنبيه عليه لانها ممتدة  
 لال امر ضروري والحاصل ان عند دخول ال عليه يحذف النون وتحذف الالف التي لانه فيصير لانه  
 ثم بدغم وجوبا لاجتماع التلحين ونظم وتخييم لانه اذا انفج ما قبلها وانضم سنة قوله لانه يكون  
 على صورة النقي اي وليس نفي حقيقة قوله فلما ادخل عليه اللام اي الجارة بعد التصرفات المذكورة  
 حذف مخم الوصل التي هي من ال التي بها اول قوله لانه لا يلتبس بالتي حلة لقوله حذف لانها  
 لو بقيت لانصلت بها اللام الجارة فيكون صورة الخطية هكذا لا اله الا الله فالا لتباس بالتي من جهة الصورة  
 الخطية لا النطق قوله ولا لانه معطوف على مخم الوصل وحذف لام لانه ايضا عند دخول اللام الجارة  
 فيكون المحذوف عند دخولها حرفان همزة الوصل ولا لانه قوله لانه لا يلتبس بالتي حلة المحذوف  
 لام لانه ووجهه انه لو بقيت لام لانه لم تحذف تحقق ثلاث لامات لانه واللام المعروفة واللام الجارة  
 والعربية سكره هو ان في ثلاث امثلة كلمة واحدة او ما هو في حكمها ولا يخفى ان حذف اللام انما هو في  
 الخط اما في النطق فلم تحذف لان اللام الثانية مشددة والحرف الشديد مجردين فحذفها كحذف  
 الف لانه خطأ لا نطقا وظهورك من هذا الاعلال انه لم يبق من الكلمة الاصلية بعد دخول اللام الجارة  
 سوى الهاء اما قبل دخولها فالهاء واللام والالف والنون محذوفان وقد علت وجه حذفهما واعلم  
 ان الشارح اختار هذا العدم الشذوذ فيه بخلاف المشهور من ان اصله اله ادخلت عليه ال ثم تحذف  
 الهمزة ثم ادخل ال احدى الشذوذين لازم اما الودغام او المحذف وبما ان الهمزة ان حذف بمحذف  
 حركتها كان المحذف قياسيا لكن الودغام غير قياسي لوجود فاصل بين الحرفين المتجانسين وهو الهمزة  
 المحذوفة لان المحذوف لعله كالثابت وان حذف الهمزة مع حركتها كان المحذف غير قياسي لان الحرف  
 المتحرك متعاقب بالحركة ويكون الودغام قياسيا لان المحذوف لعله بمنزلة العدم قوله وكذا كل  
 ما في اوله اشارة المشار اليه اغلب التصرفات التي ابقه لانه قوله ثم ادخل عليه اي ما اوله لام قوله ثم اللام  
 اي ادخل عليه اللام الجارة بعد دخول الالف واللام قوله نحو لم مثال ذلك مثلا نقول جئتكم لانه  
 اصله لم دخلت عليه ال فصار اللهم بلا من فاذا اريد ادخال اللام الجارة تحذف همزة ال لانه لا  
 يلتبس بالنقي اذ لو بقيت الهمزة لانصلت اللام الجارة بها فيصير هكذا لا اله الا الله فيلتبس بالنقي وحذف

قوله ثم دخل عليه الالف واللام فيجعلها معهما  
 اي لانه لم يترك بطلق على الالام من غير ان يكون  
 راجعا الى الاله مع عدم غلبته لانه في النون  
 ثم كذا تخصيصه بالتفخيم فوننا الله تعالى ونون  
 وصف في الوصل ثم غلب عليه حيث لا يستغنى  
 فصار كانه لا يجره في جبر الالف عليه وشع  
 الوصف بغيره والالاف لانه قوله تعالى ونون  
 معنى صحتها صرح في التفسير والالاف في النون  
 عن اسم جنس كقوله تعالى ونون في النون  
 نقلت من وجعل على الرجل وقد نقلت من جعل على  
 فانه في الاصل مضارع زاد نقل من جعل على  
 الرجل وقد نقلت من جعل على في النون  
 من غير ان نقلت من جعل على في النون  
 قبيلة ونقول اما من جعل على في النون  
 جنس وهو القالب كقوله ما قبل ما في النون  
 فانه في الاصل مضارع زاد نقل من جعل على  
 على الرجل قبل الفرس فانه في الاصل مضارع  
 او امر كانت كمن نهره فانه في الاصل مضارع  
 نعت على وزر نفس معنى تسكت فجعل على  
 ليرة قال احد مع صونا صاحبها صنت  
 بغيره الى الكسرة كغيره فانه في الاصل مضارع  
 تغير منه الى الكسرة كغيره فانه في الاصل مضارع  
 والركب ما سار على كاي بظن شرا لانه في الاصل مضارع  
 تحذفت بظن شرا لانه في الاصل مضارع  
 ابطه حية او سيفا واضاف كاي كاي الله وغيرهما  
 كعليك فانه لانه في الاصل مضارع  
 اتفق وسر جلي فاعل على لانه في الاصل مضارع  
 تدعو وهي كان لانه في الاصل مضارع  
 والاف كان لانه في الاصل مضارع  
 قول صاحب الكشاف قوله في الخط من الخط  
 دون الخط فالحظ تصوير اللفظ بحروف  
 حاشية

حاشية



ايضا لا يلزم ثلاث لامات في اللام الجارة واللام المعرفة ونحوهم وليت ولب وكل اسم اوله  
لام دخلت عليه اللام الجارة يفعل ما ذكرنا فقلت لم تحذف اللام المعرفة من هذا الاله قلت لا يصح  
فيها الغرض وهو التعريف فاذا حذف ذلك الغرض فذلك حذف اللام التي من بنية الكلمة وتبين  
هي قوله رب العالمين ويجوز على ان صفة الله فان حقيقة مفيدة للتعريف وقيل يجوز ان يكون بدلا  
والزب في الاصل مصدر بمعنى التزبية وهي تليغ الشيء الى كاله شيئا فشيئا وصفه به لليلة كما  
يوصف بالانصار وروى في ان صفة مشبهة من رب يرب اخذ منه جعله لازما بالنقل الى فعل بالعلم  
الحاقه بالزب التي تؤخذ منها اشكال هذه الصيغة كاهو المشهور ولا يطبق على غيره تعالى الاستعداد  
الدار ورب الدابة ومنه قوله تعالى فبقى ربهم وبقى ربك وبقى بمعنى ابقى والمالك  
والخالق والعبود وكل ذلك صحيح الواردة هنا والشارح اقص على معنى اشارة الى قوله اي الاله  
والثاني بقوله ومبلغهم هذا معنى آخر للفظ الرب لان من جملة المعنى الاول كايوجه صيغته وكان الاول  
له الاتيان باو والمعنى على الاول على انه صفة مشبهة والثاني على انه مصدر بمعنى اسم الفاعل قوله شيئا  
فشيئا تصحى لفعولية اي تليغا تدريجيا ونقصا لخالية ايضا قوله اسمها يعلم به تخفيف اللام  
وبناء الفعل للهيون فهو مشتق من تعلم لان العلامة والاشد رت اللام وليس بصفة بل بالعلم  
العلم بالشيء اي شيء كان زمانا او غيره ثم غلب على ما يعلم به الصانع بحيث مني في علمه فاما بغيره منه  
ما يعلم به الصانع ثم هو في اللغة يطلق على معين احد هاجس ذي العلم اعني الملك والانس والحيوان  
يقال عالم الملك وعالم الحيوان وعالم الارض وثانيها جاس ما يعلم به الصانع من المخلوقات فيقال عالم الاولات  
وعالم العناصر وعالم النبات وعالم الحيوان وعالم الارض وعالم الجوهر فهو اسم لتقدير المشترك بين  
الجاس ذي العلم والجاس ما يعلم به الصانع فصح خلافة على كل واحد منها وعلى مجموعها قوله  
كانها في بفتح التاء اسم لاله يختم بها قوله والقالب بفتح اللام اسمها هو كالمثال بفتح فيه الجواهر  
المذابة ويجوز كسر اللام قوله وهو كما سواه الضمير المنفصل راجع لما يعلم به الجواهر ويعود للصانع قوله  
من الجواهر والاعراض بيان لا سواه اي كل شيء يصدر عنه لفظ سوى الاخر من واحد واحد واثنين  
اشين وجماعة جماعة حق الجمع وقيل لا يقال عالم زيد فهو اسم لكل نوع من الموجودات وكل جسد ذكره  
العصام في حاشية تفسير البضاوي وقوله لا يقال عالم زيد هو الصحيح بل يقال زيد من العالم ومع  
وقوله من واحد واحد اي من نوع واحد ومن جسد واحد لا شخص واحد قوله وانما جمع اجوابها  
يقال ان العالم اسم للقد المشترك بين الجاس ذي العلم والجاس ما يعلم به الصانع فهو اسم لسوء  
فلا حاجة للجمع لان اللفظ المفرد مفيد ما افاده الجمع اجاب بانها اجمع ليشمل اي شمول وانما يلاحظ  
فانه لو لم يجمع لاحتمال ان يراد منه فرد من افراد القدر المشترك كالعالم كاشهد مثلا واحتمال ان يراد  
استغراق جسد واحد كالعالم الانس فجميع يرفع الاحتمال ويصير نصا ودلالة الشئ قوله كسائر  
او صافهم اي كجميع بقية اوصاف العقلاء لان الذي يجمع جميع المذكورات الم اعلم المذكور العاقل  
او صفته بشرط تعلمها نافي فقلت قد سبق ان العالم اسم لصفة فكيف يتدرج تحت اوصاف العقلاء  
فالجواب ان وان كان اسما الا انه شبه الصفة من حيث كونه يعلم به الصانع فهو اسم حقيقة وصف

قال المصنف رب العالمين قال ابن عباس  
تفسيرها اي سيد العالمين وقيل معناه المالك  
وقيل هو السلم المدر وقيل هو مربي الخلق وقيل  
مسير في الفضل لفظ الرب ثابت في النام من  
قوله رب المالك ورب العالمين والرب في قوله رب  
ابو منصور التميمي الى المالك الموروث والرب  
او يستفهم فيقال والارض والارض ولا يستفهم  
وما لك السموات والارض ولا يقال هو سيد الارض  
السموات والارض وقيل رب العالمين اي مالك  
بفتح الهمزة خاصة فانه تعالى رب العالمين والارض  
المخلوقات اجمعين له الملك والمالك ونحو ذلك  
وهو سيدهم اي مالكهم والوجه عليه من مائة  
وهو مصلح امورهم ومربيهم والسموات والارض  
اصلي قلوب المؤمنين بالعرفه على كونه تقيهم  
ونفسهم بالخدمة واصلي معاصيهم على كثرة ما انصف  
فيما لا يقول ولا يصح معاصيهم على كثرة ما انصف  
قال تعالى يصلي لكرامكم وهو من الفضل  
وهي انفسهم وربي انبواطن بالرحمة والفضل  
وترب على الاطلاق وقوله على انفسهم من بطلان  
على خلق بالاشارة الى رب الارض وعن ابن ابي  
ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيرها انها قلوب  
الانبياء والاعظم وقيل دلالة ذلك ان  
اسم قلبه بطل معناه الارض فانفسهم  
وهو اسم الله تعالى ايضا قوله شيئا فشيئا  
نصب على المصدرية اي تليغا مد رجلا كذا  
التفان في وتفسيره في شرحها في الشارح  
في دوائل واصل فانما هي اوصافهم لا اوصاف  
والعالم اسمها يعلم فانما هي اوصافهم لا اوصاف  
من لفظه كالانام والرهط والحيث وما عدا  
من العلم لان العلامة والعالم على وزن فاعل  
يفتح تعين كالحاكم والقالب والمطابق

سكا ولا غريبة في ذلك وقيل سم وضع لذوي العلم اي القدر المشترك بين اجناس ذوي العلم فيطلق  
على كل جنس من تلك الاجناس وعلى مجموعها وتأخير هذا الوجه ونصديده بقيل يقتضي ضعفه وهو  
كذلك لان هذه الصيغة اي صيغة فاعلم تستعمل لا فيما يكون الفاعل والفعل كالحاكم والقالب  
ولم يوجد استعماله في نفس الفاعل اذ لم يسمع ناصر وضارب بالفتح قوله من الملائكة والمغفلين بيان  
لذوي العلم والمغفلون هما الانس والجن سيما بذلك لثقل الارض بهما هكذا قيل ولكن لا يظهر بالنسبة  
لجنس لان لا ثقل فيهم لانهم اجسام نارية لطيفة فالاحسن لثقلهم بالاوزار وثقل الطاعات والنجاس  
عليهم قوله وتناوله اي تناول لفظ عالين على تقدير وضعه لذوي العلم قوله لغيرهم اي لغير ذوي العلم  
قوله على سبيل الاستنباع اي تبعية غير ذوي العلم لهم لان زبانية ذوي العلم يستلزم زبانية غيرهم بالزب  
الاولى وما على الوجه الاول فالتناول يستلزم اللفظ فذلك احيى للتعليل في الاول لصحة الجمع بالياء  
والنون دون الثاني فانهما اختص بذوي العلم مع جمعه بالياء والنون وقيل على العالم خصوص الانس  
فان كل واحد منهم عالم من حيث انه يشتمل على نظام ما في العالم الكبير ولذلك سوى الله بين النظر فيهما فافاد  
اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وقال تعالى في انفسكم افلا تبصرون والله القائل وزعم انك جرم  
صغير وفيك انطوى العالم الكبير قوله والصلاة ان جعلت الجملة انشائية وجملة الحمد كذلك كما  
المقام للوصل وكذلك ان كانتا خبريتين والجامع خيالي لا فذل انهما في مجال المؤمنين اما ان تقول بينهما  
الخبرية والانشائية فالمقام للفصل فلا تجعل الواو عاطفة فاما ان يصار الى القول بجواز عطف الانشاء  
على الاخبار وعكسه على قول الصغار وجماعة مستدلين بقوله في وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر  
المؤمنين في سورة الصف قال ابو جابر واجازة سيويه جاء في زيد ومن عمرو العاقلة على ان يكونا معا فلا  
خبر المحذوف ويؤيد قوله وان شقاي عجرة مرفقة وهل عند رسم داس من معول وقوله تناهى عن  
عند بابا بن عام وكل ما قيل الخاف بانما واستدل الصغار بهذا البيت ويقولون وقائلة خولان فافادهم  
فان تقديره عندس هذه خولان ورد في المعنى هذه الادلة فكان الخلق المتبع وهو ما ذهب اليه البيهقيون  
وكذلك ابن مالك وابن عصفور فيجعل العطف هنا من قبيل عطف الفصحة على القصبة فان ذلك قد تفرقه  
الشفاذ في صاحب الكشف في شرحها على الكشاف بان عطف جملة متعددة مسوقة لعرض على جملتها  
مع قطع النظر عن كون كل منها خبرا وانشاء وفيما نحن فيه لا تعدد في المعطوفين فالجواب بان وازم تعدد  
يجل هنا لكن لعطف القصبة على القصبة تفسير آخر يفهم من كلام العلامة المذكور في المطول وهو عطف  
مضمون احدى الجملتين على مضمون الاخرى يعني ان تعبر فيه هذا الاختصاصية الجملة الخبرية او  
وما نحن فيه من هذا القليل قوله او التعليل هكذا باو في حاشية واخرى بالواو وعبارتها فيما سياتي  
تدل على ان الصلاة تستعمل في واحد من المعنيين وح فتكون الواو بمعنى او فالعطف باو اشارة الى  
ان لها في اللغة معنى واحدا اثنان بين هذين المعنيين والعطف بالواو ولم تصرف عن معناها يوم  
انما من قبيل المشترك اللفظي وقد حقق خلافة هذا في حاشية الارض على المطول قال صاحب الكفا  
في سورة الاحزاب الصلاة الدعاء لكن قال في موضع اخر انها حقيقة لغوية في تحريك الصلوات  
بحر لغوي في الاركان الخصوصية استفاضة في الدعاء بتشبيه الدعاء بالراكع والراكع والراكع والراكع

والحاشية ما يقتضيه والقالب ما يقتضيه  
والطابع ما يلزم - قال العلامة هو ما يلزم  
مستدل به على الصانع فوجود المخلوقات  
دليل على وجود الخالق واجبا وحروريا  
دليل على قدمه وبقائه على حاله في حاشية دليل على  
وحدانيته ووجودها على حاله في حاشية دليل على  
مع وجود غيرها دليل على ارادة وانظاما  
وانما دليل على علمه وحكمته واجابة  
دعوات الداعين دليل على سمعه وعظمته وقدرته  
عن رد فضايله دليل على ارادة ومشيئة  
العلم والخلق دليل على قدرته وقدرته  
وحرمانه من العجز دليل على بسطه وقدرته  
العاجز عن الكعب دليل على ربحته وانظار  
المفترق على الله دليل على عظمته وعجزه  
الحق دليل على غنيته وعجزه دليل على  
وضعه دليل على قوته وانقيادهم له  
قوله من الجواهر والاعراض موجود بنفسه  
بين الجواهر والاعراض موجود بنفسه لا يفتقر  
قائم بذاته والاعراض قائم بما هي ليل  
بذاته كذا في الحاشية قوله فان لم يعلم جميع لبادر  
شبه لا راجح بالاعتقاد فان لم يعلم جميع لبادر  
فيه العالم المشاهد واعتقل ايضا ارادة الخلق  
جنس واحد فالجمع يرفع الاعتقال ويصح بالان  
قوله من اجناس مختلفة يقال عالم الاولات  
وعالم الانس وعالم الجن وكذا عالم الاولات  
وعالم النباتات وعالم الحيوانات وعالم  
العقلاء بشرطهم وفصلهم على غيرهم من اجناس  
العالم قوله كسائر اوصافهم اي كجميع  
الانبياء والاعظم وقيل دلالة ذلك ان  
يعلم به الصانع قوله وقيل دلالة ذلك ان



لكن فيه الصلاة بمعنى الدعاء في اشعارها هلية كثيرة الاستعمال واطلاقها على ذوات الوركين المستوية  
بعد ورود شرعنا بهذا فقام ان كان الاول الخارج الاقتصار على تفسيرها بالدعاء واما التعظيم فلم يرد  
ليس حقيقة لغوية وان كان لا زعمنا فان قلت نقل الادريج عن البيهقي في شعب الائمة الامام في النهاية  
وطيبي في المنهاج قولنا اللهم صل على محمد معناه اللهم حفظ في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوتنا ونفعا  
شريعته وتكثير امته وفي الاخرة بنشيقه في امته وتضعيف اجره ومثوبته وهذا يدل على ان معناها  
التعظيم قلت لا دلالة فيه على انه معنى لغوي فانه تفسير مخصوص بالصلاة المتعلقة به عليه السلام وقد  
بالرحمة وبالاستغفار وغير ذلك مع انها ليست معنى لغوية وكلامنا انما هو في المعنى اللغوي قوله  
تنوع بالاضافة الى محله اي الى الدعاء والتعظيم جنس يتنوع الى انواع ثلثة باعتبار ان ثلثة باعتبار  
اضافته لله تعالى في صلى الله على محمد يراى به الرحمة باعتبار اضافته للملائكة في صلت الملائكة على محمد  
والاستغفار وباعتبار اضافته لغيرهم كالاديين والجن يراى به الدعاء فالدعاء والتعظيم قد مشترك  
في الواسع الثلثة لكنه ينضم له في كل موضع مخصوص يبين به الموضوع الاخر وذلك المخصص بمنزلة الفصول  
المقومة للاهمية الكلية وهي مطلق دعاء او تعظيم ولذلك قال تنوع الوجانس بالفصول بعضها  
الجنس كاي صير انواعا مختلفة بان تمام الفصول اليه كالحج والوقوف والاشغال والفرس والحرار بان تمام  
الناطق والصاهل وانما هو كذلك الصلاة لكن جعل القدر المشترك في الصلاة جنسا وما يخصه  
انواعا خفاء واي خفاء فالظاهر من قوله تنوع الوجانس على حذف الكافي في تنوع الوجانس فليس  
تنوعها لهذه الاقسام الثلثة تنوع الوجانس لانواع حقيقة بل شبهة به من حيث اندراج اقسام الثلثة  
تحت الامر الكلي كاندراج الانواع تحت الجنس لانواع جعل الصلاة جنسا وما يخصها انواعا يفتقن ان يكون  
القدر المشترك ذاتيا وانما يتميز بالفصول لا بالخواص وهو ما لا يكاد يسلم عن شوب الشبهة فالقول في  
عن امثال هذه المباحث لان اللغة لا تبني على التدقيقات الفلسفية قوله فانه اعني اجل النوع للانواع  
الثلثة قبل الصلاة اه وكتبنا في الصلاة بالواو ايدانا بانها متقلبة عنها وايدانا بالفتحيم ايضا قوله  
الرحمة هي باعتبار معناها الحقيقي مستفيدة في حقه ثقا فتعمل على لازمها وهو الاحتشاش ولا يصح ارادة  
الاحتشاش انما وانزع في موضع آخر لان الصلاة منادعاء يطلب الرحمة من الله والذي يطلب حصوله هو  
الاحتشاش لا ارادته اذا ارادة صفة قديمة له ثقا لا يطلب حصولها لا يذات ذلك بالحدوث فان قلت  
ان النبي صلى الله عليه وسلم مغفوره ومعصوم فالفائدة في الصلاة عليه قلنا درجات الكمال  
غير مناهية لان افعال الله ثقا لا تنف عند حد فيطلب صلى الله عليه وسلم كمال زيادة درجاته على  
له وانما المقصود بذلك تعظيمه صلوات الله عليه وسلم او هي راجعة الى المصلي يدل عليه قوله م من صلى على محمد صلى الله  
عشر مرات ولا يخفك ان على الوجهين الاخيرين تكون جملة الصلاة خبرية وعلى الاول انشائية فلهذا  
ثم جوز العلماء فيها الوجهين جملة الحمد لله قوله لخصها ايها اي لخص معنى الذي المنقول اليه المعنى  
الاصلي للغوي وهو الدعاء او التعظيم فان كلامنا حاصل في الصلاة الشرعية قوله القصر الادعاء  
المراد بالقصر هنا المعنى المستفاد من تخصيص الاستداليه بالسند كما تقدم تقريره ومعنى كونه  
ادعائيا انما ننزل ما ليس حاصله صلوات الله عليه وسلم من افراد الصلاة منزلة عدمه فكان تلك الافراد لم يتحقق

السبعة لا يستعمل الا فيما يكون له من الغايات  
والفعل كالتعظيم والتمجيد والثناء  
والفعل حيث لم يسمع ناصرا وضاربا بالفتح  
ومع هذا يكون التناول بطريق الاستدلال  
بما في الاول قوله لدواعي العالم في كل جنس  
بما في الثاني قوله لدواعي العالم في كل جنس  
من تلك الوجانس والياء والتدوين قوله والظاهر  
بذوي العالم جميع بالياء والظاهر قوله والظاهر  
في العاشية اي الاشارة الى انهم لا يسمونهم  
بأنواع وجوه الارض هذا كلامه قبل عليه  
بأنواع وجوه الارض هذا كلامه قبل عليه  
ولا يلحق بها ان يكون له فرد غير الجنس والاداء  
وانما جعلوا فيها فاداء لا يسمونهم وجوه الارض  
فانهم قوله فانه اي في اجل تنوع الدعاء  
او التعظيم قوله من اجل فائدة التعظيم  
التعظيم والدعاء قوله من اجل تنوع  
اي تخصيص الاستداليه بالسند في كل جنس  
الوجانس بالفصول متصو بين نوع الخافض  
تقديره كنوع الوجانس وفي بعض النسخ  
مثل نوع الوجانس فلهذا لا يلحقها  
في العاشية اي الوجانس مثلا كالحيوات  
النوع لانها والفرس والفرس والقائم والاول  
هذا كلامه يعني بان هذا النوع ليس ما  
اصطليح الذين يولون بل يعني لخصها  
عن الاخر بقيد اقسام الوجانس لخصها  
عن بعض بقيد الفصول لخصها  
الله تعالى في قوله فانه اي من اجل النوع  
على هذا غيره قوله فانه اي من اجل النوع  
قوله الاستغفار من الدعاء او التعظيم  
طاشيب

فيها الجنس على بطل الاختصاص من مجموعها من قوله او الاستغفار العربية اي على تقدير جعل الالاستغفار  
اي ان دخول ال ليس على الافراد حتى يكون الاستغفار حقيقيا ينقص بان هناك افراد من الصلاة صلاة  
لغيرهم من الانبياء والرسل وغيرهم بطريق الشبهة ايم بل الافراد التي تصل له صلى الله عليه وسلم  
كافي جميع الامير الصاعدة اي صاعدة اهل ملكته ثم ظاهرا كلامه انه على تقدير الاستغفار ليس هناك  
قصر وليس كذلك بل على تقدير الاستغفار المستداليه يكون مقصورا على السند كما اعترف به هو  
سابقا حيث قال واما انما في تعريف السند اليه لتخصيصه بالسند وقد يقال ان كل واحد من القصر  
والاستغفار لازم للاخر في تحقق احدهما تحقيق الآخر معه فقوله ومراره القصر الادعاء يرجع  
لاحتمال الجنسية ونقصان ذكره لكونه ظاهرا فيها وقوله او الاستغفار العربية راجع لاحتمال الاستغفارية  
وهو اظهر فيها من القصر وانما لازما فيها قوله اذ جنس الصلاة تغلب على ترتيب اللفظ لجنس الصلاة  
على تقدير ان يجعل الجنسية اوجيب على تقدير جعلها استغفارية قوله ولذا الامم للاجل وذا الشارة  
لما ذكر من ان القصر ادعاء والاستغفار عرفي والمعلل قوله في الدعاء انما قدم العلة اهتماما اليه  
لاما اي الصلاة قوله للجنس اي الحقيقة لكن لا من حيث هي بل من حيث تحققها في بعض الافراد  
وهذه العبارة تحتمل احتمالين احدهما راجح وهو ان ال لله الذي اي فرد من افراد الصلاة  
حاصل له صلوات الله عليه وسلم لئلا يتخصص به بل بما هيته وليس المراد فرد واحد كما قد يؤول اليه  
ان جميع الافراد ليس حاصله بل بعض منها وذلك البعض في حد ذاته متعدد ضرورة انما حاصل  
له م من افراد الصلاة اعداد لا تكاد تحصى واما الوعدان المرجوح فهما ما اشار بقوله ويجعل  
انفراداه وهذا الاحتمال ان يؤخذ من التعبير بلفظ الظاهر فانه ما احتمل معينين احدهما  
ارجح من الاخر بخلاف النص فانه لا يحتمل غير معناه وانما كان هذا الاحتمال مرجوحا لان النباد  
من جعل ال للجنس والاستغفار هو ان يكون مدخولها الماهية من حيث هي ومن حيث تحققها في جميع  
الافراد وحالها على الماهية من حيث تحققها في بعض الافراد بعيد جدا على ذلك ان نقول انما  
اصطلاح ما قاله احدا من عباراتهم طائفة في ان ال التي اشار بها الحقيقة في بعض الافراد هي  
لام العهد الذهني لم يجعلها احد على هذين الوجهين كافي الشارح فتدبر هذا ولو جعل المختص به  
صلوات الله عليه وسلم الكامل تحت الجنسية والاستغفار بدو احتياج لشي من هذه الصلوات والشارح  
قوله فالمعنى جنس الدعاء وتقريع على قوله ولا ما كلام الحمد فتدبر جنس على تقدير جعل الجنسية  
وجميع على تقدير جعلها استغفارية وقوله واجنس التعظيم جار على الوعدان ايضا وتقدير  
الدعاء على احتمال ان يراى من الصلاة المعنى الاول والتعظيم على تقدير ان يراى المعنى الثاني وانما  
قد ورد او نازل لما ان الصلاة عليه صلوات الله عليه وسلم مرجعها حصول الاحتشاش من الله على كل حال امل في  
الصلاة المضافة لله ثقا فظاهروا المضافة للاديين والملائكة فطلب الرحمة من الله ثقا  
فالامر الى شيء واحد ومعلوم ان الملاءه على محل المنزلات قضيا باللاءه الواسع فالكائنات  
كلها مفوضة منه ومنزلة كما يشهد بذلك قوله عز وجل وان من شيء الا عندنا خزائنه وما  
ننزل الا بقدر معلوم وح كان تقديره واردة او نازلة في محله ممكن من المعنى لا اشارت لما ذكرنا

قوله ونزل الى اي ولكن جنس الصلاة  
وجميعها من جنس الصلاة عليه الصلاة  
قوله ما اراد به لولا ان المذنبين قد  
انزعجوا في التحقيق نوع من العهد الذهني كذا  
في العاشية قوله او جميعه لوقيل قوله لا  
اول تقديره قوله واراوا اننا اشارنا  
التعلق في النظر في القول في هذا الكلام  
فائدة من تخصيص العام  
قوله القصر الادعاء بنزلهما على منزلة  
العدم والقصر في اللغة ليس النقص والاداء  
تخصيص شيء بشي بطريق معهود قوله  
الاستغفار العرفي وهو استعجاب الافراد  
التي اوردت جميع الاله الصلوات  
او كثر في جميع الاله الصلوات  
الصلوة او جميعها على نفس الاله الصلوات  
الاستغفار العرفي اي عدم الاختصاصات  
لنبينا لان جنس الدعاء او جميعه انما هو على  
او جنس التعظيم او جميعه انما هو على الثاني  
غير خمسة قوله بنيت اضاف النبي صلى  
الكلام بقرائة النبي صلى الله عليه وسلم  
قوله ولذا اي وكذا في الصلاة او جميعها  
غير خمسة بنينا فانما هي قوله والظاهر  
مراده ان العهد الذهني لا في بعض الافراد  
واعتبار من حيث وجوده في بعض الافراد  
من غير تعيين لاه العهد الذهني وقدرته  
لام الجنس ايضا نظر الى المعنى الموضوع  
له بحسب الحقيقة قوله ما اراده مولانا  
الذي يورث حيث قال مولانا العهد الذهني  
المنع في التحقيق نوع من العهد الذهني  
طاشيب







يقال له محمد ضرورة ان كل من قام به وصفاً يجب ان يشق له منه اسم كما يطلق لفظ مضروب  
على من وقع عليه الضرب قوله لكثرة خصاله اه لا نفهم ان كثرة الفضائل الحميدة مدلولاً لقدر  
العلم اذ العلم لا دلالة له الا على بركة الذات من غير اعتبار خصوصية معها بل كثرة الفضائل  
بيان لوجه التسمية بهذا الاسم وابداه للناسبة بين الاسم والمسمى كما يقال سمي هذا الحنظل  
صورة قوله وانك لعل خلق عظيم ثناء من الله على نبهه بانصافه بالخلق العظيم لانهم كانوا  
في غاية العلم والنواضع ففضل من جفوة قومه وايدائهم له ما لا يحمله غيره وكان مع ذلك حربياً  
على هذائهم واسلامهم ليقع لهم النجاة من الملوكة الديني والخرى ولم يعاجلهم بالفتنة  
والايمان بعلى المنيعة للاستعلاء اشارة لتمكنه من ذلك الوصف شدة التمكن لتعزير الركب  
من مركبه نظيره قوله تعالى وانك على هدى من ربهم سنلت عايشة رضوان الله عنها عن خلفه  
م فقالت كان خلقه القرآن اي العمل به والتسليم به يدبره الله القائل يا مصطفي من قبل ثناء  
ادم والكون ثم تفج له غلاق يدع مخلوق ثناء بعد ما اتى على علياً تلك الخلاق قوله وما  
ارسلناك الا رحمة للعالمين حصراً رساله م في الرحمة لان ما بعث به سبب حصول الاستعانة  
الدينية والاخرى وموجب اصلاح المعاش والمعاد وهو ايضا رحمة للكل ولا منهم به من  
الخشف والسخ و عذاب الاستبصال كما كان يقع للاسم السالفه قوله صحابة وغيرهم اه نعم  
في الال اذ حيث فرت الاول بالاتباع شمل كل تابع من اهل بيته وعشيرته وغيرهم بل هو شامل  
لكل مؤمن بوصف جميع المؤمنين بالتبعية حتى انصاف منهم لانهم لا يخرجون من التبعية  
بالضيق ففسر الال في هذا المقام بالاتباع اولى من تفسيره بمؤمني بني هاشم والمطلب  
عندنا ما شارك افعية لما انزلها مقام دعاء يطلب فيه التعميم قوله فلذلك عطفها الضمير  
يعود للصحابة اي لاجل ان المراد بالال هنا الاتباع وهو بهذا المعنى يشمل الصحابة تركت عطف  
الصحابة كما هو الحال في الخطب من ذكرهم مع الال في الصلاة على الرسول المفضل فان قلت  
ما الدليل على ان المراد بالال هنا الاتباع ولا يجوز ان يراد به اقرابهم اقرابهم صلى الله عليه وسلم  
فلا يحسن عدم ذكر الضمير في الجواب بالدليل على ذلك ان المقام مقام دعاء والاتباع في ذكر الال  
في مقام الدعاء هو الاتباع قوله اولئك هم مضاف الى المفعول وهو الضمير المحرور وبإضافة  
الضمير اليه الراجع للعطف والفاعل محذوف والعلم به وهو النبي م والفاعل الضمير المحرور  
يعود للنبي والمفعول محذوف وهو العطف والمعنى على الاول لترك عطف النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
الثاني لترك النبي عطف الصحبة قوله في تعليم كيفية التصلية التعليم مصدر علم بتشديد الهم  
والتصلية مصدر جعلي واما الصلاة فهو اسم مصدر له وكذا الال في عدم التغير بالتصلية فانهم جاز  
بانه لا يستعمل في الصلاة الشرعية ولا الصلاة على خير البرية بتصلية الشيوع استعمالها في الوفا  
بالتارك في ثناء وتصلية جميعهم واما قول الشافعي في حجة القيان وعرف القيان وادمنت تصلية  
وانها لا تغير بوجه بروج كاللايق مقام الال بان يقول في تعليم كيفية الصلاة فان عامة العلماء  
يعبرون بذلك فلا وجه لمخالفتهم قوله عليه الضمير يعود لمعلمه وضمير قولوا بوجوه الصحابة

قوله اي اتباعه ففيه اتباعه عليه السلام  
في الدعاء لانه فان لم يكن كانه في  
ولذلك لم يزل على اهل بيته ولهم الوصايا  
كما اشار اليه بقوله صحابة اي بالفتح  
والكسر مصدر ثناء استعمل بمعنى الوصايا  
كذا في الوطول م  
قوله والاه اسلمه اول دليل اولى قايته  
واوه انما الضمير كما وانفتح ما قبله قيل  
اسلمه اهل بيته دليل ان ثناء النبي صلى الله عليه وسلم  
فقد اتي في ثناء النبي صلى الله عليه وسلم في بيته  
استعماله في الوفا اي في اهل بيته من قبله  
وضمير كما وانفتح ما قبله قيل  
في الاستعمال فيقال اهل بيته من قبله  
الضمة لا يراد ما قبله من هذا المعنى بل  
الضمة لا يراد ما قبله من هذا المعنى بل  
في عونه وعنه قوله فلذلك عطفها بذكر الصحابة  
بمعنى الاتباع ترك النبي صلى الله عليه وسلم  
قوله لترك النبي صلى الله عليه وسلم اي لاجل ترك النبي  
ذكر الصحابة قوله كيفية التصلية قد جرت  
عادة المستقرين والمؤلفين ذكر التصلية في  
الدعاء على ما هو القياس ورد انما هو  
ان دعاء وفيه اشارة الى انهم يستعملون التلاوة  
من على اذ عطفها على الاتباع اي انهم يستعملون التلاوة  
الدعاء وفيه اشارة الى انهم يستعملون التلاوة  
التي هي كالنبي صلى الله عليه وسلم مصدره التلاوة  
في القاموس ونحوه مصدره التلاوة  
لا تصلية والتصلية مصدره التلاوة  
بالنكاح في قوله وما صلى كيف ولا تعان فتصلي  
بانه لا يخفى ما في التعان كيف ولا تعان فتصلي  
ومعها الدلالة على ان الصلاة على خير البرية  
استعمالها بمعنى الدعاء لكونه صلى الله عليه وسلم  
وهو في القاموس تبع في ذلك الجواب عن  
اهل اللغة ليس يصح وان شئت قال لوام

الابن

الابن عن كيفية الصلاة قوله على محمد ترك ذكر السيد نواضعاً منه صلعم فلم يقل قولوا اللهم  
صل على سيدنا محمد لان المقام مقام دعاء لمصلح ومقام الدعاء يناسبه كما ان النواضع لا تنوع  
وهذا لا ينافي قوله في حديث آخر اننا سيد ولد آدم ولا فخر فان هذا الخبر منه صلعم كما ان رتبته  
ليعتدوا ذلك ومن قبل المحدث بالثقة كما امره تعالى بقوله واما بعبارة رتبته صلعم كما ان رتبته  
مقال وابتلعوا اهل الفضل ان يذكر في الصلاة عليه صلعم لفظ سيدا ويقتصر على الوارد وما  
لكل طائفة وتمسكت بدليل ولعل المصنف بهذا الحديث فلم يذكر في الصلاة عليه صلعم لفظ  
سيد بل قال والصلاة على محمد فهذا نكتة ترك الضمير بالثبوت وايضا يقال ان وصفه صلعم  
بالسيادة امر متقرر مشهور مركز في اذهان المؤمنين فاغنت شهرته عن ذكره وترك المصنف ذكر  
السلام خطأ ولعله اني لفظاً وبذلك يخرج من انكره من المؤلفين والمسئلة مبسوطة  
في حواشينا المسئلة بالمصرية على الفريدة قوله الحديث يقر بالنصب مفعول المحذوف اي اقر  
الحديث وانظر الحديث وعنه قوله وبجملته الصلاة اه قد تقدم الكلام عليه مبسوطة  
قوله وكل منها خبر لفظاً وانشاء معنى لا يتعين ذلك بل يصح ان يكونا خبرين لفظاً ومعنى  
لان الخبر بالحمد حمد والمقصود من الصلاة عليه صلعم تعظيمه وهو حاصل بالنطق بالجملته  
الصلاة كما حقق في موضعه قوله تاكيد لال او حال من مجموع المعطوف والمعطوف عليه كما  
في مرات الوصول الى حالة كونهم مجمعين في ذلك الحكم لا يخرج احد عن شمول قوله بجملته  
الباء سببية متعلق بمراد يعني اذا جعلت الاضافة في الاله للجنس لا يكون فيه نصاً على التعميم  
كما يحقق الكل يتحقق في البعض مع ان المقصود التعميم فحمل الاضافة على الاستغراق فلا يخرج  
والقرينة على ذلك التاكيد لانه انما يكون للاسماطة والشمول في التاكيد هنا فاندنا الاول في  
استعمال الالادة البعض يجوز ان يحمل الاضافة على الجنس الثانية التثنية على كونها اضافة الى الضمير  
الاستغراق فقوله والتثنية مجرور معطوف على ادفع فهو ثمة ثانية للتاكيد قوله وبعد فتعمل  
ظرف زمان كثير الجحاف في زيد بعد عمرو ومكان قليلا كما اردت بعد دار عمرو وهي هنا صالحة  
فالاول باعتبار النطق والثاني باعتبار الرقم وهي مبنية على الضمير محذوف المضاف اليه ونية مقار  
ومحلها النصب واختلف في عابنها فقبل فعل الشرط وقيل جواب الشرط وتخرج الثاني با هو  
مبسوط في محله فالقدير على الاول مما يمكن من شيء بعد البسطة والمجدة فاقول هذه رسالة  
وعلى الثاني مما يمكن من شيء فاقول بعد البسطة والمجدة هذه رسالة ثم حذف مما وكبر في  
اما مقامها ثم حذف ما وعوض عنها الواو فاصل التركيب هو ما ذكرناه وقد علمت ان هذا  
دخلة على قول محذوف قدر ليصير ارتباط الجملتين بالشرط لا ينبغي تسببه عنه قوله وهذه رسالة  
اه امر محقق ثابت في نفسه ليس مما يصح ارتباطه وتعلقه بشيء بخلاف القول فهو في الحقيقة  
جواب شرط قوله القراء عن البسطة اي بعد التعلق بالبسطة وما ذكره هذا الى اجمعين وهذا  
اشارة للمضاف اليه المحذوف قوله ابتداء اي مجزئة عن معنى العطف اي استباقية قوله فانه  
مقام اما القائمة مقام مما يمكن كما عرفت قوله او عطفة له مقابل لكونها ابتداءية وضمير له

الزوائد في الحالة التصلية فان ذكره في  
احمال القليل ما لم يلقه الشاذ لبعض  
ترك القيان وعرف القيان والاعتناء  
وانتهال في نفسه بقول طائفة لا يخرج  
وتصلية وقيل انما تركه اهل اللغة لا يخرج  
القياسية وعادتهم تركها وقيل التصلية بمعنى  
ارسال الصلوات عليه لارسالها او بتد  
حكاية لارسالها الحديث قد عرفت عادة  
المصنفين هكذا في حديث ولو جزمنا  
المطلب حديث ولدي ان من حاشيهم  
قوله تاكيد لال على ما هو المشهور في  
ارسال من مجموع المعطوف والمعطوف عليه  
قد بر قوله على الجنب لا يستغرق الال على الجنب  
الخارج والذهني والاستغراق في قوله  
على انها لا تستغرق التثنية وانما الجنب من  
هو لا احتساب له الا ان يقال انما هو  
في التحقيق قوله فانه مقام ما اي عوضا  
عنها بعد تقديرها والاعمال هو ذلك التقدير  
والجواب له ولا دخل فيها الواو وانما هو  
فموضع هذا وفيه انما هو ايضا مناسبة  
بين الواو ومحمداً ليعوضها هو فانه  
مقام مما يمكن من شيء فزيد اذهب به  
مقام مما يمكن من شيء فزيد اذهب به  
مقام مما يمكن من شيء فزيد اذهب به  
على معنيين الاول انما هو حذف شرطه  
والثاني انما هو حذف شرطه فزيد اذهب به  
ازم كثره الاستعمال فوضع زيد في المثال  
موضع الشرط لا يوافق حذفه في موضع  
موضع الشرط لا يوافق حذفه في موضع  
موضع الشرط لا يوافق حذفه في موضع  
بما ارشاد الى المعنى ونصير للارد ونصير  
بمعنى الشرطية وبجارية وتنبه على الزوم



يعود ليعود والتذكير باعتبار كونه ظرفا ويصح التثنية بان يقال لها باعتبار كونها كلمة قوله مع  
ساقه اجمع ما ذكر بعده من قوله فهذه رسالة اه والافاق طائفة من المعكر تسمى خلف  
القلب سميت ساقه كما سميت الطائفة التي تسمى امامه مقدمة استعارها هذا الماذكر بعد الطائفة  
بعد طلب الاستغراب والافاق قال مع ما بعده ولا حقه لكان وضع قوله بطريق عطف القصة  
القصة اه جعله من هذا الطريق قرارا من لزوم عطف الخبر على الاشارة لانه قد خرج بان جعل في الخبر  
والصلاة خبرتيان لفظا انشائيان معني وعطف الخبر على الاشارة ممنوع عند الجمهور كما تقدم  
جعل كلاما من المعطوف والمعطوف عليه مجموع جعل متعددة حيث معطوف مع ساقه مع سيجر  
ان يجعل المعطوف خصوص جملة بعد على واحدة من اجل ان يفة جري على ما اسلفناه لك في تفسير  
عطف القصة على القصة من ان عطف مجموع جعل على اخرى وان ضم ايضا بان عطف احد الجملتين  
على الاخرى كما وقع في لفظ لکن الا حارج لعله اعتمد لقول الاول فسله ومن مثله عطف على  
القصة زيد يعاقب بالسجن والورهاق واليه وبشرع بالعبودية والاطلاق فان كانت لفظة بعد  
مفردة فكيف يصح جعلها من عطف القصة على القصة المخصوص بان يمل فلتان بعد معونته  
تقديره اقول مثالا لانها لا بد لها من عامل يجعل في محلها نصب وهذا الاعتبار مع الحكم بالجملة  
ثم لا يخف ان على تقدير جعلها نواو عاطفة لا تكون بعد معولة لفعل شرط ولا جوابا كما  
قرناه سابقا لاذ ذلك حيث تكون النواو نائية عن ما كما هو الوجه الاول ما على جعل النواو عطف  
فليس هنا شيء مقدر في الكلام سوى العامل فعمل بعد النصب والتقدير مثالا واول قول بعد الفراغ  
عن البسملة اه هذه رسالة اه قوله اما المقدرة هذا على تقدير ان تكون النواو ابتدائية وقوله  
وهو هو مبهمة على تقدير ان تكون عاطفة والفرق بين التوهم والتقدير ان التوهم حكم العقل بوجه  
الوهم بان اما مذكورة في نظم الكلام لان كثيرا ما ادر كما في نظيره وان كان الحكم كاذبا كقوله  
بدائي اني لست مدرك ما معنى ولا سابق شيئا اذا كان سابقا بغير وجود بالعطف على مدرك  
المستوجب توهم دخول الباء عليه لانها كثيرا ما تزداد في خبر ليس واما التقدير فانه حكم العقل  
بدون الاستعانة بالتوهم بانها مقدرة ومرة في المعنى فهي كالمفوضة قوله في ايصاله تعالى  
بالوساطة اي التوسيط فالسنة بالرسالة المعنى للصدور لا نفس الواسطة الذي قام بالمعنى  
المستلزم اعني التحمل بالرسالة فلذلك قال هي الوساطة ولم يقل الواسطة ورسول بهذا المعنى  
في الاصل قال الشاعر لقد كذب الواشون ما فهمت عندهم بقول ولا ارسلهم برسول اي ما ارسل  
لهم رسالة ثم استعمل في تحمل الرسالة ولذلك اخبر به عن المشي مفردا في ايته نادرسول رب العالمين  
فالضمير يعود لموسى وقرن عليه السلام مراعاة للاصل وشي في ايته نادرسول ربك فظنرا  
بجعلهم وصف التحمل بالرسالة وبهذا يندفع ما يظن من التعارض بين اليتين قوله في العرف  
اي عرفا ربنا بالتدوين قوله على سبيل الاختصار قيد في تسمية المشتمل على ما تامل العلمية راء  
والافاق كانت السائل كثيرة يسمى باسم الكتاب وهذا محض اصطلاح بدون مناسبة والا  
فلو عكست التسمية لصح فاروجه التسمية بالرسالة والكتاب متحقق فيهما اذ الكتاب مأخوذ

والمعبر بينهما على ما هو في نظير طوطه  
وشارة الى التوكيد لا يذهب عليه انما  
بمعنى ما كان من اسمها واسمها واسمها  
عليك ايضا ان يكون واسمها واسمها  
هنا لان ما في اسمها واسمها واسمها  
يعرف تعبير واسمها واسمها واسمها  
اخرى القاء الى خبرها واسمها واسمها  
الشرط والجملة فمفردة ما زيد في خبرها  
وفقط يد صاب زيد وتنفيد خبرها بالشرط  
ان هو لازم محمول شيء في الدنيا وما دلت  
الدنيا باقية لا يتخلو من وقوع شيء في الدنيا  
حقه المدقق المفسر في شرح المصباح  
قوله او عاطفة ولا شك في عطف هذا الكلام  
على النواو والصلاة مع انها جملتان انشائيتان  
لان هذه الجملة ايضا انشائية وان كان يجوز  
منها صرح العالم والرسالة اول الكلام  
على عطف القصة على القصة ومن العطف قوله  
هنا نصيب لفظه في العقل استعمل  
فهذا ما لا يورد المحاضرة في العقل استعمل  
التي سيدكرها في كتابه على وجه الوجاهة  
اسم الاشارة لبيانها وان كان ضمير الاشارة  
في الامور المعقولة مجازا وان كان لا يدين  
للجملة المحاضرة في العقل استعمل  
تكنة وهي هنا اما الاشارة الى ان كان  
على الاشارة اليها واما الاشارة الى ان كان  
الطالب في اربع ملبغا سارت الصافي في الاشارة  
عنده واستحق ان يشار الى المعقولات بالاشارة  
المسبة وفي ذلك مبالغة في حق الطائفة  
تصنيف نحاف

من الكثر وجميع الجمع المسائل فيه وهذا المعنى متحقق في الرسالة ايضا وابسأل كلام المؤلفين  
الى غيرهم الذي هو وجه التسمية بالرسالة متحقق في الكتاب ايضا وقوله وعلى المعاني اي المعنى  
بالرسالة اما العبارات وهي الالفاظ كما تقدم او المعاني وهذا احتمالان من احتمالين سبعة ذكرهما  
السيد قدس سر في حاشية المطول ثالثا السمتي هو النقوش الدالة على المعاني بنوع الالفاظ رابعا  
كونه عبارة عن المركب من الثلاثة الالفاظ والمعاني والنقوش والثلاثة الباقية حاصلة من تركيب  
من اثنين منها بان يكون مركبا من الالفاظ والنقوش او من الالفاظ والمعاني او من النقوش والمعاني  
افسر على احتمالين منها الضعيف البقية وقد ام احتمال الاول لا رجحانه عندهم قوله كذلك المشاهدة  
قوله على سبيل الاختصار قوله كاطلاق القضية تنظير لاطلاق الرسالة على الالفاظ والمعاني لا تمثيل  
فان القضية تنطلق على القضية للمفوضة وعلى القضية المعقولة اما على سبيل الاشارة او حقيقة  
في المعقولة مجازا في المفوضة ومثلها القياس ونظائرهما كما سماه القرايم من الباب والفصل والنبية  
والخاتمة وغير ذلك قوله على القبولين طرف لغو متعلق بقوله اخلاق والقبولان هما الالفاظ  
والمعاني والمراد بالاخلاق الجمل من قبل جمل الاسم على السمتي فقولك هذا باب مثلا المشاهدة اليه  
الالفاظ والمعاني جمل عليه باب واخبر برعنه لانه مسمى بها تقول هذا زيد قوله لما فيه ما هي  
الرسالة اسما للالفاظ واسما للمعاني فالثنية باعتبار هذا المعنى ويصح الافراد ايضا بجمع الضمير  
للمرسلة على احد الاحتمالين وهذا على لقوله اطلقت وبيان لوجه التسمية بالرسالة وتحقيق  
للعلاقة بين المنقول عنه والمنقول اليه قوله فعلى الاول اي على تقدير ان السمتي بالرسالة العبارات  
عطف تفسير قوله التي تنلى اي تقرا بعد اي بعد التلخيص هذه الجملة وهو قوله هذه رسالة وهذا  
الوجه مبني على ان تكون الخطبة سابقة على الرسالة قوله او التي بين الدفين متينة وقد انشئت  
وهي طرف الشيء سميت بها العجيبة لانها طرف الورق اي التي بين الصفيين وهذا نظير قول الفقهاء  
ما بين الدفين كلام الله فان قلت ان ما بين الدفين ليس هو الالفاظ بل هو النقوش الدالة عليها لان  
اللفظ كيفية قائمة بالهوى لا تقوم بغيره ابدأ فاما معنى وجود اللفظ بين الدفين فالجواب ان هذا  
نساج والمعنى وجوده بوجود داله وهو النقوش فالوجود بين الدفين في الحقيقة النقوش لكن  
يحكم على الالفاظ ايضا بانها موجودة نسج ولذلك اطلقوا على ما بين الدفين كلام الله مع ان  
هو الالفاظ التي تقر وتلى فان قلت ان الالفاظ لا تكون الالفاظ بل هي النقوش الدالة عليها لان  
تقدمها على نفسها وهو محج لاننا نقول انجزه مقدم على الكل بالذات وبالزمان وانما يلزم تقدم الجزء  
على نفسه ان لو استلزم التقدم على الكل تقدم على كل جزء من اجزائه وليس الامر كذلك كما لا يخفى  
ولكن ان تقول المراد بالرسالة هنا ما عدا الديباجة فلا تكون الديباجة جزء من الرسالة فانها قد  
نطلق عليه وان كان اكثر اطلاقها على المجموع قوله وعلى الثاني وهو احتمال ان السمتي بالمعاني قوله  
المرتبة الموجودة في الذهن اي على تقدير تقدم الديباجة على المقصود قوله اوفيه وفي الالفاظ  
الضمير يعود للذهن اي تكرر الاشارة الى المعاني المتعلقة في الذهن الموجودة فيه وفي الالفاظ  
فالشار اليه هو المعاني لا يقيد كونها متعلقة في الذهن فقط كما هو الاحتمال السابق بل متعلقة في

قوله او عاطفة له اي او عاطفة في خبره  
تقديره اما اما عاطفة الطرف فيكون من قبل  
ساحب الفتح او ما بعده وعدم تقديره  
يجب فهم من سياق مثل قول او عاطفة  
عطف القصة على القصة مع قطع النظر عن  
الانشاء والاخبار قوله اما المقدرة انظر من  
الاشارة الى كونها عاطفة قوله او عاطفة  
ناظر الى الاول اي كونها التوهم والتقدير  
اما قبل الفرق بين التوهم والتقدير بانها تكون  
حكم العقل بوجه الاول اما ادر كما في نظيره  
في نظم الكلام لا يكون اما ادر كما في نظيره  
وان كان الحكم كاذبا او بالالفظة قوله  
مقدرة ومرة في المعنى كالمفوضة قوله  
جميع الحقيقة بسبب قيام الاول او الثانية  
مقامها قوله فعلى الاول اي على تقدير تقدم  
الديباجة على التاليف كذا في الحاشية قوله  
اشارة الى الالفاظ او من جعل اشارة الى  
الرسالة لم يصيب لان تصانيف الالفاظ كلها  
بغير ان كونها رسالة لم يعلم قبل الحكم بانها  
رسالة على ما لا يخفى قوله وعلى الثاني اي على  
تقدير ان السمتي بالرسالة العبارات  
قول التقدير اعانه الله الملك القدير ان شاء الله  
الذين لقوله فعلى الاول وقوله فعلى الثاني  
لا يساعد السياق والسباق والضمير المنتم  
ان اراد بقوله فعلى الاول اي على اطلاقه  
في العرف على العبارات المتولدة وقوله  
وعلى الثاني اي على اطلاق الرسالة في العرف  
على المعاني الدورية والله هو اعلم  
قوله او التي بعد اي بعد من العرف من ان  
على التاليف



في الذهن وموجودة في اللفاظ قوله او فيها وفي الكتابة ضمير التثنية يعود للذهن والالفاظ  
اي المعاني الموجودة في الذهن والالفاظ والكتابة وهذا على تقدير ان تكون الديباجة متأخرة عن  
المقصود فحصل ان مجموع ما ذكره من الاحتمالات خمس لان اذ كانت الاشارة للالفاظ فاما الالفاظ  
التي تستلزم بناء على تقدم الديباجة او الالفاظ التي بين الدفين بناء على تأخرها فذا ان  
احتمالين فيها اذا كان المشار اليه الالفاظ وان كانت الاشارة للمعاني فاما المعاني الموجودة في الذهن  
فقط والموجودة فيه وفي الالفاظ والموجودة فيها وفي الكتابة فهذه ثلاث احتمالاتها اذا كان  
المشار اليه المعاني الاول منها على تقدير تقدم الديباجة والاثنان على تقدير تأخرها وبقي الوجود  
في الكتابة فانها هو الالفاظ الدالة على المعاني لانفس المعاني الا ان يرتكبت التجوز ويقال ايضا انها  
موجودة باعتبار ردوالمالها هذا والتحقيق ان المشار اليه هو المعاني فقط واما الالفاظ فلا تصلح  
للاشارة اليها لعدم وجودها ونقرها لانها اعراض سيالة تقضي بمجرد النطق بها والقوش  
وان كانت موجودة في الخارج لكن ليست هي الرسالة والمشار اليه هو الشئ الذي المشار اليه  
يجب ان يكون امرا كلياً ينطبق على جميع افراد السمي والقوش الموجودة في الخارج جزئياً لان كل واحد  
في الخارج فهو جزئ وفوق القوش لا تحقق له خارجاً فله بق ما يصلح لان يشار اليه سوماً للمعاني  
وهو ما اختاره كثير من المحققين منهم الدواني في حواش التهذيب ثم لا بد من التجوز في اسم الاشارة  
لان وضعه لان يستعمل في محسوس مشاهد وقد استعمل هنا في المعقول بتشبيهه بالمحسوس لانه  
بجامع شدة الحصول استتارة مصرحة مبينة في تعيين ذلك المعقول وتميزه ببحث صار كانه  
محسوس واشارة الى ان هذا المعقول سهل التناول قريباً لما ذكرنا لامور المحسوسة وما خذ عنها  
الشئ هنا من شرح العصام على الوضعية عند قوله هذه فائدة الا انه قصر في توفية المقام حقه وقد  
وفينا بعض حقه وتامة في رسالتنا منوطة بجملة الازمنة غالبها في هذه المسئلة لكنهما ما جمعا  
الذمير بالبعد عنها كناية وسودنا اسأل الله جمع الشمل بهم قوله ولو عكس المراد بالعكس  
هنا العكس القوي وهو مطلق المخالفة اي لو عكس الامر هنا فجعل المشار اليه المعاني والسمي  
بالرسالة الالفاظ او جعل المشار اليه الالفاظ والسمي بالرسالة المعاني احتيج الى حذف مضاً  
في البتداء والخبر وتوضيحه ان البتداء يجب ان يكون عين الخبر في حمل المواطاة اي حمل هو هو وكل  
يصدق عليه كما في حمل الاشفاق كالانسان حيوان ناطق وزيد كاتب ولا يصح حمل الشئ على بيان  
لاستيعان ان يقال الانسان فرس وحمل هنا حمل مواطاة اذا خبر عن البتداء اذا كان المشار اليه المعاني  
والسمي بالرسالة الالفاظ صار المعنى هكذا المعاني الالفاظ وهذا بطلان في تخصيص الحمل  
من تقدير ما في البتداء بان تقول دال هذه رسالة او في الخبر بان تقول هذه مدلول رسالة و  
وكذا اذا كان المشار اليه الالفاظ والسمي بالرسالة المعاني يحتاج لتقدير المضاف ما في البتداء بان  
تقول مدلول هذه رسالة او في الخبر كذه دال رسالة ولا ينبغي قصور عبارة عن اداء هذه المعنى  
لفرط ايجازها ونقصها ولذلك امرنا بالفهم بقوله فافهم ويعتدل ان الذمير هنا قلناه سابقاً  
ان الالفاظ لا تصلح ان تكون مشار اليه قوله في بيان احوال المشار اليه الى ان في كلامه المصروف مضاً

ما بيان واحوال وتوضيحه انما يحتاج اليه كل معرب هو ثلثة اشياء كما سبق قول العامل  
 والمعمول والعمل ومعلوم ان ذات العامل من كونها اسما او فعلا او حرفا وكذلك ذات المعمول  
 من كونها اسما او فعلا وذات العمل ليس ما يحتاج اليه المعرب اشد الاحتياج بل الذي يحتاج  
 اليه هو الاحوال العارضة لها ككون هذا العامل يرفع وهذا ينصب في هذا المعمول حاله النسب  
 او انجر هذا العمل على كيفية مخصوصة هي المنصب او الرفع الى غير ذلك من الاحوال فيبحث المعرب  
 ناه عن الاحوال العارضة للثلاثة ولذلك قالوا ان علم النحو علم يبحث فيه عن احوال واخر  
 الكلام من حيث الاعراب والبناء والبحث عنه في النحو هو الاحوال العارضة للكلم اي ثبتت تلك  
 الاحوال للكلم في ذلك العلم على ما هو حقيقة البحث والرسالة انما الفت للبحث عن هذه الاحوال  
 لانها مؤلفة في النحو وكل مؤلف في النحو فاما يبحث عن احوال الكلام فاذن لابد من تقدير مضاف  
 هو احوال ثم انك قد سمعت ان المسمى بالرسالة اما اللفاظ والمعاني فان اريدا الاول كان المعنى  
 هذه الفاظ في احوال المع ومعالم اللفاظ ليست مطروقة في الاحوال فاحتج بالتقدير مضافا  
 اخرو هو بيان والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فهو محدث قائم بانتهك عبارة  
 عن التلغظ اي ايجاد اللفاظ وقد جعل مناظرا للالفاظ الذي هو مسمى الرسالة فاما  
 ان يبقى على حقيقته لان اللفاظ مطروقة في التلغظ ويراد به اسم المفعول اي مبين والمبين  
 هو نفس المعاني فيكون من طرفية الالفاظ في المعاني وهو صحيح كما كسه واما اذا جعلت  
 الرسالة اسما للمعاني وقد جعل البيان ظاهرا لها فاما ان يبقى البيان ايضا على معناه ويكون ظاهرا  
 للمعاني باعتبار كونه ظاهرا للالفاظ الدالة عليها او يراد به اسم الفاعل اي مبين والمبين هو  
 اللفاظ فيكون من طرفية المعاني في اللفاظ هذا ما فهمته في مقرر عبارته ويمكن ان يقر  
 بوجه آخر يؤخذ مما سيذكره في شرح قول المصنوع الباب الاول تركاه هنا لاناسوف تكلم عليه هنا  
 انشا الله وصلى ان يكون ما ذكرناه هنا احق بالقبول واسهل في التحصيل والمصنوع قوله وفي  
 تحصيل ادراكاتها اشارة لنوع آخر من التقدير ببيان بقاء التحصيل ادراكات احوال ما يحتاج اليه  
 كل معرب وهذا النوع في التقدير مأخذه ما قيل ان العلوم المدونة كالنحو والصرف وغيرها  
 تطلق على الادراكات والاسماء والملاكة فالقدير الاول مبني على ان المسمى بالعلوم هو الاسماء  
 وهو الراجح المختار ومن ثم قدمه ولانه مبني ايضا على ان يراد من الرسالة الالفاظ وهو المختار  
 ولاز فيه تقدير مضافين فهو اقل حذفا من هذا الاز فيه تقدير ثلاث مضافات والحذف يعتبر  
 نقله بقدر الامكان والثاني على ان المسمى بها الادراكات قوله اي كل من يريد معرفة اشار  
 الى ان لفظ معرب مجاز مرسل علاقته الاولى اي ما يؤتى الى ان يصير معربا بالفعل والحامل على النحو  
 هو ما ذكره بقوله اذ من عرفه بالفعل فالمعنى الحقيقي لا يتغير اذ رتبة هنا لان اسم الفاعل  
 في المتبس بالفعل فيقتضي ان معرب بالفعل فلا يصح وصفه بشدة الاحتياج لا يتحصيل  
 للحاصل قوله على ما هي الجار متعلق بحذف حال من المعرفة اي كاشفة تلك المعرفة على 44  
 ثمرة ومصلحة هي تلك الثمرة والمصلحة فائدة النحو والفائدة الثمرة المترتبة على انشا



قال السيد رحمه الله اشهد ان هذا هو الحق  
الاشارة الى ما ذكره الفاضل العظام في كتابه  
التفسير البسيط واي من الشدائد التي  
الى الله يكون شدة من الشدائد التي  
ليصح كون مفعولها لا يضاف  
الى ما هو مفعولها فيكون مفعولها لا يضاف  
الصفة المشبهة فانها تضاف الى فاعلها  
فلا يصح مصدرها فيكون مفعولها لا يضاف  
مفعولها ولا يضاف الى فاعلها فيكون مفعولها لا يضاف  
احتياجها شدة الى ان يكون مفعولها لا يضاف  
جعل الصانع اليه ثلثة هو شدة الاحتياج  
لان نفسه لم يمتد الى ان يكون مفعولها لا يضاف  
فليتم التعبير باسم الفضيل على ان لا يقع  
في الدلالة عليها ومقام الترفع بها  
واليق قال الصانع ثلثة الاشياء العاملة  
وانما انصهر المحتاج اليه في هذه الثلاثة  
لان لا يخلو ما ان يكون اثر الاول  
او ثلثة الاشياء العاملة في هذه الثلاثة  
بعض فليقدم المؤثر بالكلية على المؤثر  
بالفعل والمؤثر مفعولها على العمل على حركة  
اربعة زوايا كقوله ادب على الذين  
الفتاح وزوايا كقوله ادب على الذين  
ولم يكن كقوله ادب على الذين  
بعض جزء الكثرة على البعض قوله واما  
احتياجها الى معرفة الاصطلاحات وتدريب كل  
التقوى كقوله ادب على الذين  
فم بعد نفسه الى غير ذلك من  
قوله ادب على الذين كقوله ادب على الذين  
لان هذا فاعلها وجه الاحتياج العامل  
حاشيتي

شعره اجزاء الاعراب على الكلمة هو فائدة علم المخو وهو معنى ما يقال ان فائدة علم المخو هو معنى  
الان عن الحق لان من عرف اجزاء الاعراب على الكلمة صحت لسانه عن الحق وبين هذا المراد المعرفة  
للمطابقة الواقعة اذ المعنى معرفة كاشنة على شيء هو فائدة علم المخو لا ان في بيان ما يفيد ان كاشنة  
على نفسه لانه جعل المعرفة كاشنة على فائدة العلم وهي نفس المعرفة فراككة هذا الكلام لا يخفى  
مع استثناء المقام عنه لان المعرفة لا تكون معرفة الا اذا طبقت الواقع والا كانت جهلا فكان  
الاولى به حذف هذه الجملة فان قلت قد بين بهذه الجملة فائدة علم المخو قلت هذا بيان غير  
محله ولو قال على قاعدة الضول لم من هذه الرككة واذا معنى آخر للاعراب صرح به بعض  
المحققين وهو انه كايطلق الاعراب على المعاني المشهورة يطلق ايضا على تطبيق الكلام على  
القواعد الخفية ومنه قولهم اعراب هذه الكلمة كذا واعراب كذا اي طبقه على القواعد  
الخفية فالعرب هنا اسم فاعل من الاعراب بهذا المعنى الذي ذكرناه وقد علمت ان المراد على  
قواعد الخفية من مفهومه ولعل اصل الكلام ما ذكرنا حرف فاني لا اثنى بنسخة الشرح التي  
بين يدي شدة تحريها ونصيحته ثم بعد كتي هذه المقالة في السودة اطلعت على نسخة وجدت  
فيها هكذا اي كل من يريد معرفة اجزاء الاعراب على قاعدة الخفية فليعلم ان الله على الامم اخصا  
قاعدة للخو جسمية فتعلم قواعد الخو اذ اجزاء المذكور انما هو على جميع القواعد لا على  
قاعدة واحدة قوله اذ من عرفه بالفعل قليل لتفسير معرب يريد معرفة اه وصرفه عن معاني  
التحقيق قوله فضلا عن كونه يعني ان شدة الاحتياج فرع تحقيق الاحتياج فاذا اتفق الوصول  
انفي الفرج بالطريق الاول وفضلا مصدر فضل من حد ضرر وسع وضرب بمعنى زاد وبنو  
تقع بعد نفي صريح او ضمنى للتنبيه من نفي الود في نفي الاعلى وهي منصوبة على الحال والضم  
على الاول انفي الاحتياج مطلقا حال كونه بقية عن شدة الاحتياج فيكون انتفاء شدة  
الاحتياج اظهر وعلى الاول معناه انفي الاحتياج مطلقا حال كونه زائدا ومجاوزا عن شدة  
الاحتياج فيكون شدة الاحتياج منتفيا بالاولى قوله العامل والمفعول قد علم العامل لانه  
مؤثر والمؤثر مقدم في الوجود والرتبة ضرورة تقدم العلة على معلولها وانما العمل لكونه نسبة  
بين العامل والمفعول يتوقف تحقفا على تحقق الطرفين ووجه الاختصاص في الثلاثة ان الاعراب  
فعل متعد وكل فعل متعد يتوقف تحققه على ثلثة اشياء الفاعل والمفعول وحصول النسبة  
بينهما هي صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول وقوله وفي اي لفظ يعمل ينصب بجمد  
عطف على العامل وشرائطه لا مؤول بالقدرة بعد الحرف العاطفة على الاسم الصريح كذا  
نقل عنه والمراد يعلم جواب هذا الاستفهام لانه يعلم هذا الاستفهام لانه ليس من الاعراب  
في شيء وجواب فونافي اي لفظ تعلم مثلا هو المضارع فالذي يطلب تعلق العلم به هو جواب  
هذا الاستفهام وهذه العبارة شائعة الوقوع في كلامهم ومعناها ما ذكرناه قوله واما الاحتياج  
جواب عما يقال ان العرب يحتاج لاكثر من ذلك اجاب بالانحصار الثلاثة هو شدة الاحتياج  
وهذا لا ينافي ثبوت اصل الاحتياج لغير الثلاثة قوله الى معرفة الاصطلاحات الخفية كالكل

والكلام واقسامها والفاعل والمفعول والابتداء والخبر وغير ذلك من بقية الاصطلاحات  
قوله فليس بهذه المثابة اي ليس بهذه المرتبة وهو شدة الاحتياج اليه وذلك لان معرفة حق  
الاشياء الاصطلاحية الواقعة في العلوم مثلها ذكرها ومثل القضية والقياس والقول  
الشارح والجنس والفصل الى غير ذلك من اصطلاحات المنطق لا تدخل في حقيقة العلم لان  
حقيقة كل علم مسائله والمسائل من قبيل التصديقات واما معرفة حقائق اصطلاحات ذلك  
العلم من قبيل الصور فلذلك قد علم من المبادئ واما قولهم ان اجزاء العلوم ثلاثة المسائل والمبادئ  
والموضوع فبني على المسألة كما حققه السيد حواشي التنبيه وحقيقة العلم انما هي مسائله  
فقط فالمسمى بعلم الخو هو المسائل الباعثة عن الوجودات العارضة للعلم من حيث الاعراب والبناء  
واما ما بين فيه من حقيقة التعريف والتكبر والتنبيه والجمع وغير ذلك من الاصطلاحات  
فهو من قبيل المبادئ فصحا اختصاصها بالاحتياج اليه شدة الاحتياج في الثلاثة وانما عداها وان كان  
محتاجا اليه لكن لا بعد من الغرض الذي دون لاجله علم الخو فلذلك لم يجعل لكل منها بابا لانها لو كان  
تذكر فيها المسائل وهذه ليست مسائل بل هي خبريات للحقائق الاصطلاحية فالادق بها ان تذكر في  
اشياء المباحث لتوقفها عليها قوله اي الاعراب بالجملة لا يفسر للعلم الجهور فاي حرف تفسير وما  
بعد ما عطف بيان قال في التصريح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف لا هذا وذهب الكوفيون  
الى ان ياتي عطفه فهو من قبيل عطف النسق عندم قوله انما فسر به اه الضمير المستتر يعود للمصدر  
والضمير الاول المنصوب يعود للعمل والثاني المجرور يعود للاعراب اي انما فسر المصدر بالاعراب  
للتنبه على المراد بـ اي بالعمل الحاصل بالمصدر ولا المعنى المصدر وينبغي ان يعلم ولا ان المصدر  
كالضرب مثلا ثلاث اعتبارات الاول بالقياس الى نفسه مع قطع النظر عن التعلق بالخارج  
والثاني بالقياس الى المتعلق اعني الهيئة الحاصلة باعتبار اضافته اليه فان الضرب مثلا باعتبار  
نسبه الى المتعلق الذي هو الفاعل يصير مبتدأ لصفة له اعني الضاربية وباعتبار نسبته الى المتعلق  
الذي هو المفعول يصير مبتدأ لصفة اخرى اعني الضرورية والثالث بالقياس الى الخارج اعني الوجود  
فبالاعتبار الاول يسمى المعنى المصدر والحكمة وبالاختبارين الآخرين يسمى الحاصل بالمصدر والعق  
المصدر لا وجود له في الخارج لانه امر اعتباري والوجود خارجا انما هو الحاصل بالمصدر وكذا  
بعض الفضلاء وقال ميرزا جاز في حواشي شرح حكمة العين الصادر قد نطق وبراها معاينها  
النسبية وقد نطق وبراها الحاصل بالمصدر ومثلا الضرب قد يطلق وبراها المعنى الحكمة  
وقد يطلق وبراها الاسم الحاصل منه اذ علمت هذا فاعلم ان العمل مصدر وكل مصدر يصلح  
لان استعماله في اصل النسبة او في الهيئة الحاصلة فيها فيبين الشارح انه مستعمل في المعنى الحاصل  
بالمصدر بدليل تفسيره بالاعراب ووجه ذلك ان الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة بالعامل  
والاختلف في هذا الخارج للكلمة فهو المعنى الحاصل بالمصدر وقد فسر العمل والمفسر يحيز  
المفسر فيكون المراد من العمل هو المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما يوجد خارجا من اختلاف الكلمة  
بنوار العوامل عليها وهذا كلام جيد لان قوله الذي هو محدث مما يجزئ له الماء لانه

قوله ولذا اي ولاجل معرفة الاصطلاحات  
التي هي في هذه المرتبة ليست بهذه المرتبة  
منه العامل والعمل والعلل والعلل  
تجعل المطر في غيره نظر الى ان المطر  
يحتاج اليها في جملة قال الصانع ان  
قال بعضهم ان في الفصحى ان يكون من  
حرف تاء وحرف فسر تقول عطف حجب  
اي زب وهذا غلط في سبب ما بعدها  
عطف بيان على ما قبلها او بدل لعطف  
خلاف الكوفيين وصاحبي استوفى الفتح  
على هذا قوله اي واعراب على قول الكوفيين  
والفرغاني والسكاك مطوف على العمل لكون  
اي اذ عطف بيان او بدل هذا هو القوي وليس  
ان عطف بيان او بدل الحاصل بالمصدر وهو  
بمعنى شدة قوله الحاصل بالمصدر عن الاحتياج  
الحاصل بالمصدر يعود للاعراب وهو القاطع  
من الفاعل وتعلقه بالمفعول وهو القاطع  
القائمة بالفاعل والمفعول القائمة بالمتضاف  
وكون كذا متضافا اليه القائمة بالمتضاف  
والمراد هنا لازمه ومقتضاها بالمتضاف  
كما ان لفظ المصدر مجاز في بعض الاصطلاحات  
صريح به مولانا القاري في تفسير القامحة  
والاولى ان يقول من المصدر بدل الحاصل  
فيه رقة قد تقع في  
قوله ولذا اي ولاجل معرفة الاصطلاحات  
التي هي في هذه المرتبة ليست بهذه المرتبة  
منه العامل والعمل والعلل والعلل  
تجعل المطر في غيره نظر الى ان المطر  
يحتاج اليها في جملة قال الصانع ان  
قال بعضهم ان في الفصحى ان يكون من  
حرف تاء وحرف فسر تقول عطف حجب  
اي زب وهذا غلط في سبب ما بعدها  
عطف بيان على ما قبلها او بدل لعطف  
خلاف الكوفيين وصاحبي استوفى الفتح  
على هذا قوله اي واعراب على قول الكوفيين  
والفرغاني والسكاك مطوف على العمل لكون  
اي اذ عطف بيان او بدل هذا هو القوي وليس  
ان عطف بيان او بدل الحاصل بالمصدر وهو  
بمعنى شدة قوله الحاصل بالمصدر عن الاحتياج  
الحاصل بالمصدر يعود للاعراب وهو القاطع  
من الفاعل وتعلقه بالمفعول وهو القاطع  
القائمة بالفاعل والمفعول القائمة بالمتضاف  
وكون كذا متضافا اليه القائمة بالمتضاف  
والمراد هنا لازمه ومقتضاها بالمتضاف  
كما ان لفظ المصدر مجاز في بعض الاصطلاحات  
صريح به مولانا القاري في تفسير القامحة  
والاولى ان يقول من المصدر بدل الحاصل



يريد به تفسير المعنى الحاصل بالمصدر فهو أثره والهيئة الحاصلة منه فكيف يحمل العمل على المعنى الحاصل  
 بالمصدر ثم يفسر بالمعنى المصدر كما هذا الاشتقاق من قولنا واغايقل ولا الاعرابى كان يقول ناعمال  
 والمعول والاعراب بدل قوله والعمل وقوله حتى لا يحتاج الى التفسير فخرج على المعنى بوقول الاعراب لما  
 احتاج للتفسير قوله ليوافق عمله لقوله يفل فالعقليل للشيء أى انفى ذلك لاجل موافقة الاولين تشبیه  
 اول وعمله بهما العامل والمعول يعنى انه غير بالعمل يحصل التماس والتوافق بين اللفاظ الثلاثة والوزن  
 في اللفاظ امر مطلوب مستحسن قوله في المحرف لا صلبة فيكون بينهما اشتقاق كبير وقوله واذا كاشدة لا  
 اه رطب قوله فوجب واسارة الى ان اللفاء فاه الفصيحة وهى ما فصحت عن شرط مقدور وقيل ما فصحت  
 عن مقدار مطلقا شرط كانا وغيره والشارح قد دلل على القول المشهور قوله فوجبى وجوبا  
 صناعيا قوله أى جعل الرسالة ثابتة اه هذا الكلام يقضى ان ترتيب من معنى الجعل والجارى  
 في فعل منسب الى الحال فخالف قوله فعل يتعلق بى بالترتيب بلا تبيين والجواب ان هذا التقدير بيان  
 للمعنى التركيبى وتبين لذكر المعنى اللغوى للترتيب قوله فعل يتعلق بى بلا تبيين والاستعلاء هنا  
 عقل كما في عليه دين كان جعل ثقله وبركبه قوله هذا أى يتعلق على بالترتيب بلا تبيين قوله اذ اعلم أى  
 الترتيب يعنى ان من الترتيب هنا معناه اللغوى يتعلق بالجارى ولم ينجح للتبيين قوله وهو جعل الشئ  
 هذا لا يخالف تفسير المشهور بوضع كل شئ في مرتبه لانه تفسير بلوزم المعنى الحقيقي اللغوى قال في  
 القاموس رتب وتوابعه ولم يتحرك كترتب ورتبه انما ترتيبا قوله وضع الاشياء بتقديم بعضها  
 وضع الاشياء موضعها ملتبس ذلك الوضع بتقديم بعض على بعض والتعريف المشهور للترتيب هو جعل  
 الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والشارح  
 اختصر كما هو قوله فلا بد له من التقديم والتأخير كما يكون بين مقدم واثمه انما فاعل بالتحقيق فيه  
 الترتيب ثان قوله فيعتبر أى ذلك المعول المتعدد اجزاء الرسالة قوله فيعلق اه تفرج على قوله فلا بد له  
 من معول متعدد هذا والذي حققه السلكون في عوالم الشمية ان على متعلقه به بدور تبيين قال  
 وما قالوه من ان لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشئ من التبيين اللغوى والاصطلاحى لا تبيين مطبق قال  
 او تعبر والجعل او يتقديره ليس بشئ لانه شاع تقديره على عباراتهم واعتبار التبيين او التقدير  
 في الكل كلفا ذبيح استماله على بدل على ان يتعدى بها قوله باعتبار تبيين اه فان الفاضل للثنا  
 زان في شرح الكشاف حقيقة التبيين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وهو كثر  
 في كلام العرب حتى قال ابن جنى لوجعت تبيينات العرب لاجتماع مجلدات فان قيل الفعل المذكور  
 ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فلا دلالة له على معنى الفعل الآخر وان كان مستعملا في معنى الفعل  
 الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والجماز قلنا هو في معناه  
 الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا  
 معناه احمد منتهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا معناه نادما على كذا او الى كذا الجرحى في فيما  
 علقه على الكشاف هو ان يقصد بالفعل فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه ويدل  
 عليه بذكر شئ من معتقات الآخر كقولنا احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه مع المعنى الوعد

قوله ليوافق عمله في المعنى الحاصل  
 اول وعمله بهما العامل والمعول  
 في اللفاظ امر مطلوب مستحسن  
 اه رطب قوله فوجب واسارة  
 عن مقدار مطلقا شرط كانا  
 صناعيا قوله أى جعل الرسالة  
 في فعل منسب الى الحال فخالف  
 للمعنى التركيبى وتبين لذكر  
 عقل كما في عليه دين كان جعل  
 الترتيب يعنى ان من الترتيب هنا  
 هذا لا يخالف تفسير المشهور  
 القاموس رتب وتوابعه ولم يتحرك  
 وضع الاشياء موضعها ملتبس  
 الاشياء بحيث يطلق عليها اسم  
 اختصر كما هو قوله فلا بد له  
 الترتيب ثان قوله فيعتبر أى  
 من معول متعدد هذا والذي  
 وما قالوه من ان لا يتعلق كلمة  
 او تعبر والجعل او يتقديره ليس  
 في الكل كلفا ذبيح استماله على  
 زان في شرح الكشاف حقيقة  
 في كلام العرب حتى قال ابن  
 ان كان مستعملا في معناه الح  
 الآخر فلا دلالة له على معناه  
 الحقيقي مع حذف حال مأخوذ  
 معناه احمد منتهيا اليك حمده  
 علقه على الكشاف هو ان يقصد  
 عليه بذكر شئ من معتقات الآخر

وذلك عليه بذكر صلة اعنى كلمة الى قلت انى حده اليك فاستفيد من كلاي هذين الفاضلين معنيان  
 للتبيين هما ما خودان من كلام صاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الكهف في قوله تعالى  
 ولا تعد عيناك عنهم يقال عدا اذا جاوزته ومنه قوله عدا طوره وجاء في القوم عدا زيد وانما كثر  
 للتبيين هذا معنى تجاوزا وعلى حد قولك نبت عام اذا فتحته ولم يتعلق بقرائن أى عرضة هذا التبيين  
 وهلا قيل ولا تعد عيناك او لا تعد عيناك قلت الغرض اعطاء مجموع معينين وذلك اقوى من اعطاء  
 معنى لا ترى كيف رجع المعنى الى قولك ولا تفهم عيناك مجاوزتين الى غيرهم وعنه قوله نكحوا ولا تأكلوا  
 اموالكم اموالكم أى ولا تفهموها اكلين لما فلفظ من هذا ان في التبيين غير يتعلق بالجارى بل مأخوذة  
 ايامن الفعل المنصرف هو الطريقة الاولى في كلام صاحب الكشاف وهو ان يدرج عليها التقادير او ما  
 من الفعل المذكور وهى الطريقة الثانية في كلامه التي ذهب اليها السيد والشارح منى على كلامه فاشا  
 الى الاول بقوله أى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة اه والى الثاني بقوله او قصرها واشتمالها عليها  
 مرتبة قوله على اختلاف المذهبين متعلق بمحذوف أى حاله كونه ذلك الفرد يدق بتقديم الجار على  
 اختلاف المذهبين وقد علمت ما على كل وجه قوله انوار الترتيب اسم للتبيين القاضى ايضا أى قوله  
 اختلاف المحصل ما ذكره من الاقوال ثلثة الاثنان اللذان نقلنا هالك والثالث انه كتابة قوله في أى  
 التبيين قوله حذف متعلق ما هو اجنبى اه أى حذف ما يتعلق بالجارى والمأخوذ ذلك المحذوف من الفعل  
 الترتيبى الذي لم يذكر في الكلام فان مقصود او مشتملة في مثالنا متعلق بجارى وهو مأخوذ من اجنبى  
 لم يذكر ذلك كونه هو الترتيب فهو قولك امت به متضمن للاعتراف أى بقدر مع متعلق الظرف  
 أى امتت معترفا به قوله عن العامل المذكور وهو الترتيب مثالنا قوله انه حى أى حين اذا كان  
 الامر ما ذكر من التفسير المذكور للتبيين قوله قسم منه أى المحذوف ولا يخفى ضعف هذا الدفع  
 فالاولى ما اجاب به ابن كمال باشا عن الايراد المذكور بان في ذلك المحذوف التبيين لا بد من استمرار  
 الاستعمال على حذف التبيين على ما نبه عليه صاحب الكشاف في الكلام المنقول عنه سابقا وبريقا  
 التقدير قال بعض المدققين الحق ان من باب الاضمار وتسمية بهم تبيينا انما هي لقوة مناسبة  
 المذكور بمعونة صلة فكان جعله ضمته ولذا قالوا ان يجعله حال او متعلا المذكور اولى من عكسه  
 واستفيد منه قوة المذهب الاول ومن ثم قدمه العصام قوله باسم خاص وهو التبيين ولذلك  
 نظائر كشمسية قسم من الجار المرسل بالمسألة وغير ذلك قوله وقيل هو كناية اه هذا مذهب  
 ثالث غير المذهبين الذين نقلنا هالك سابقا ونوضحه ان الكناية لفظ اريد به لازم معناه  
 فيستعمل اللفظ في معناه لاجل ان يتنقل منه للازمنة فكل المعنيين مراد بلفظ واحد بناء على  
 ان المراد المعنى الاسلى للفظ وينوصل بقرينة الى المعنى الآخر المقصود فزيد كثيرا الرما دكنا عز  
 الكرم ولا نك قد استعملت كثيرا الرما دى معناه الحقيقي لكن لا لفصلا فادته بل ليتنقل منه الى  
 لازمه وهو الكرم ولفظ الترتيب يستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى المعنى الثانى وهو  
 الاضمار او القصر فقوله عن متعلق ذلك الاجنبى تيم في التعبير بلفظ ضعلق العصام واذا  
 اعنت النظر بقيد الاولى التعبير بالمعنى فيقول كناية عن معنى ذلك الاجنبى يؤيد هذا التمثيل

والقلى الثاني وجب قصر الرسالة  
 مرتبة على ثلثة ابواب على اختلاف المذهبين  
 فالذهب الاول جعل التبيين متعلقا بالجارى  
 والذهب الثاني جعل التبيين متعلقا بالجارى  
 التبيين قال بولبقاه هو شرط معنى فعل  
 يفعل ليعمل معاملة وقول بعضهم هو ان  
 يستعمل اللفظ في معناه الاصولى وهو التفسير  
 اسالة لكن قصد تسمية معنى آخر ياتى  
 من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقيد  
 لفظا آخر فلا يكون التبيين من باب الكناية ولا  
 من باب الاضمار بل من قبال حقيقة الترتيب  
 بمعناه الحقيقي معنى آخر ياتى به وينبغي في  
 مداراه وقال البعض الآخر التبيين بفتح  
 لفظ موقع غير متضمن للتبيين باللفظ بل  
 من الجار والضمير من التبيين فى تفسير  
 بجوبى في الوسم ايضا قال الشارح ان تفسير  
 بجوبى وبقا وموانة فى السموات وتفسير  
 قوله سبحانه وتعالى وتعالى فى السموات  
 او رتب ليجوز تعلقه بلفظة الله لكونه  
 اسما لصفة بل هو متعلق بالمعنى الوسمى  
 الذى ضمنه اسم الله سبحانه وتعالى  
 الذى ضمنه اسم الله سبحانه وتعالى  
 هو خارج من معنى التبيين معنى الجوارى  
 هو خارج من معنى التبيين معنى الجوارى  
 بلا تبيين ولم يقل ولا تقدر كذا قال العصام  
 في حاشية شرح الشمسية لانه من معول متعدد  
 على قول قوله فاوبدله من معول المتعدد  
 أى لا بد للترتيب من انصاف الى التبيين  
 التعداد والتفرق ثم فتن اشبح ذلك الشا  
 الية وقالى وجب ترتيب اجزائها او اخرها  
 وناصب بقوله من معول لا يضاف اليه  
 معول الشاف وهو عامله قوله ويتعلق  
 على بى أى فعلق جارة على بقوله فيها  
 تبيين احد المتبيين من القصر والاشتمال



١  
فعلبك المستعمل الى آخره قال قوله بفتح  
نضين معنى النضر والنوشان مقدمه على ان  
نوشان اسم النضر كذا قال العصام في حاشية  
لعمود نضير قوله ، فوجب ترتيب هذا  
شرح الشخصية قوله ، والاصل انما والنضير  
الضيق على تقدير كون الواصل لما حصل الضيق  
حالا كما جاء انفا وهو بيان لما حصل الضيق  
لا تقدير في النظم فلا تغفل قوله على انشا  
النضين في جعل النذور رجع لان النضير  
قيد او بالعكس والدول رجع لان النضير  
احق بان يجعل قيدا ورجع الالف بان ذكر  
صلة النضير وترك صلة النذور يرد  
على النضير مقصودا اصليا فلو بقى بان  
يجعل قيدا ورجع بان ذكر صلة النضير  
انما يدل على كونية صول في جهة لا  
مقصودا اصليا اذ لو لم يكن مرادا  
مقصودا لفاضل العصام في حاشيته  
اصل قال لفاضل العصام وتعالى انما  
البيضا وخارج قوله سبحانه والاصل  
الشيطان عنها ان كون النضير والاصل  
حالا لا كما قيل ليس بلوز مافيه قوله  
واورد عليه اي حين اذا عرف النضير  
بما قبل قوله شارب اي من مثل ذلك  
المكذوب وقوله باسم خاص وهو اسم  
مجهول وقوله باسم خاص بقوله نسمة  
النضير مضاعف قيل عليه بان سوق الكلام  
قوله وهو كناية قيل عليه بان الواقع بين  
يقضي ارجاع النضير الى النضير والواقع بين  
قال الظاهر يقال هو جعل الاله اعلانا لذكر  
كناية وفيه نظر نعم الكلام لا يجمع لكن النضير يقال  
هو جعل اللفظ المتروك اصل وبيان اللفظ  
الذكر كناية لما قلناه عن قامة حاشية

قوله هو اي انصبين صارة اي لثانته عن  
المذكور اي عن اللفظ المذكور وهو قوله  
هنا قوله ولا يحظ بمعنى آخر وهو انصب  
او لا يحال ملاصقه اي من غير استعمال اللفظ  
من غير استعمال اي في معنا آخر قوله ومن غير  
المذكور فيه اي في معنا آخر يدل على تقدير  
تقدير لفظ آخر يدل على معنى آخر من غير تقدير  
المذكور يدل على معنى آخر ويدل على تقدير  
لفظ آخر قوله ويدل على معنى آخر  
اي يدل اللفظ المذكور على معنى اللفظ  
بذكر متعلق بمناه المحقق او يدل اللفظ  
بذكر متعلق بمناه المحقق بذكر متعلق بلفظ  
المذكور على معنى المذكور تدبر قوله  
آخر على اختلاف المذهبين تدبر قوله  
ورد صاحب الرد شهابا تدبر حيث دل  
ان ما استظهره بعيد يجعل المتعلق هو  
ان ما استظهره بعيد يجعل المتعلق هو  
من غير تقدير عامل هو تدبر قوله  
لا سيما انصب الفعل به واما المذكور  
فيه من غير استعماله في معناه لا تترك  
ان لا ينصب بحرف فهذا الاولى حاشية

59



ما خبر ويزعمه قطع سى عن الاضافة وقد تحذف كلمة لا تخفيها مع انها مرادة كقولها تافه  
 نفوذ ذكر يوسف لا نفوذ لكن قبله لا نظيره في كلام العرب وقد تحذف الياء مع وجود لا  
 والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كقول امرئ القيس ولا سيما ما بدأه جملته اعتراضية  
 وقيل جاليه وقيل عاطفة ثم عداه من الكلمات الاستثنائية يكون ما بعدها مفعولاً عما قبلها نحو  
 اوليته بالحكم المتقدم والافيت منها حقيقة عند الرضى ومن تبعه كالعصام وذهب عن جملتها  
 وصاحب اليب والياب الى انها حقيقة والاستثناء وهذا الخلاف جار في فضاء ايضاً قوله للعلق  
 هو المفعول به اي المفعول به الصريح والافا للعلق السابق ايضاً مفعول به لكن بواسطة حرف الجر  
 والولزام بالمفعول به الصريح اقوى لما ان خبر ورات والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فيها  
 ويكتفى فيها باي عامل يوجد فيه راجحة الفعل كالتقدير ومثال المفعول به الصريح جاء في القوم  
 خلوزيداً فان خلوزيداً لا يلائم نصب المفعول به بل هو حرف الجر وحذف الجار في مثله غير قياسي  
 ففرض معنى جاء في القوم فلا كان معنى التضمين هو ما ذكرنا ان يكون المفعول به القوي معمولاً لعامل  
 غير موجود ولا مقدور بل مفهوم معناه في ضمن عامل آخر قوله او اعماله معطوف على قوله  
 جعل يعنى يلزم على نفس التضمين بما ذكرنا من ما جعله ان جعلنا المتعلق معمولاً للفعل  
 المتضمن فان لم يجعله معمولاً لشيء الاخر الاول ولزم امرئان وهو اعمال الفاعل المذكور في ذلك  
 المفعول قوله من غير استعماله اي استعمال الفعل المذكور في معناه اي في معنى الفعل المتضمن اذا لم يفر  
 ان الفعل المذكور لم يستعمل في معنى الفعل المتضمن فلو فرض عمله في الجور لزم ان يكون مستعملاً في  
 معنى التضمين لانه هو الذي يتعدى بذلك الجار والفرض انه لم يستعمل فيه هذا خلاف قاعدة الامر  
 لازم البتة وبما قرناه يظهر لك مرجع الضمائر في كلامه وحقيقة علمه واعلم ان هذا الوجه  
 صرح به السيد في موضع من حاشية الكشاف فقال والادخله بقا للفظ مستعمل في معناه  
 ووصل فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه  
 ذلك اللفظ او بقدر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل  
 الحقيقة التي قصد بالمعنى الحقيقي معناه آخر يناسبه وينبغ في الورد وح يكون معنى التضمين  
 واضحاً بلا تكلف قال ابن كمال باشا ولم يد رانه حيث يكون التضمين من مستحقان التراكيب  
 آخر من التوسع في الكلام والظاهر من كلام القوم انه باب مستقل من ابواب التوسع والمخفى انه  
 من قبيل الجواز فان الجوز في اللفظ كما يكون بطريق النقص عن معناه الوضعي بان يكون ذلك  
 المعنى مركباً او مقيداً فيستعمل اللفظ في احد جزئيه او في المطلق يكون بطريق الزيادة على معناه  
 الوضعي والاول ما سماه صاحب المفتاح الجواز اللغوي راجع الى معنى الكلمة والثاني التضمين  
 وقد امله ذلك الفاضل عند استيفائه اقسام الجواز قوله وهو بعيد بمحتل عود الضمير لقوله  
 او اعمال لقرب اي اعمال على هذا الوجه بعيد ويحتمل وهو الاول وعوده على المصدر والمداول  
 عليه بقوله سابقاً يلزم اه فيكون البعد راجعاً لكل من الازمين وسعى البعد عدم انطباق  
 على القواعد اي بعيد عن القواعد فلا يكاد ينطبق عليها ولقوة هذا البرهان لم يوجب عنه العصام

قوله ان كان المتعلق هو المفعول به كزيد  
 في جاء في القوم خلوزيداً فان خلوزيداً  
 لازم لا ينصب المفعول به بل هو حرف الجر  
 والمخالف في مثله كاذكره يلزم جعل المفعول به  
 فلو كان معناه كاذكره يلزم جعل المفعول به  
 القوي معمولاً لعامل من غير تقدير  
 قوله لا سيما بمعنى مفعول به يقال كرم القوم  
 لا سيما زيد قبل لا لتنفى كخسر وسى بمعنى  
 استعمال اضاف الى التضمن وهو هنا اذا الضم  
 ان كان معناه كاذكره او الى ما هو كرمه غير  
 موصوفه وما بعد ما يدل منها على كرمه  
 خبر موصوفه ويجوز تحقيقه قوله هو المفعول  
 كزيد في جاء في القوم خلوزيداً فان خلوزيداً  
 لازم لا ينصب المفعول به بل هو حرف الجر  
 في مثله خبر قيس ففرض معناه جاء في القوم  
 معناه كاذكره يلزم جعل المفعول به  
 معمولاً لعامل من غير تقدير قوله او اعمال  
 ان ذكرنا اي جعل الاعمال المذكور في اي  
 في متعلق قوله من غير استعمال اللفظ  
 معوض عن الضم في اي من غير استعمال اللفظ  
 ان ذكرنا قوله في معناه اي في معنى المتعلق  
 اكثر النسخ من غير استعماله وهو الصحيح  
 وهو اي جعل المذكور واعمال المذكور  
 بعد قوله انتهى كلامه اي كلام فاضل  
 العصام لكن الشارح لم يذكره في قوله  
 ونقص ويدل كذلك كلام العصام في قوله  
 حاشية

ولا الشارح الناقل لكلامه وح لم يتم واحد من الطرفين الثلاثة فمن ثم قال بعض المدققين ان معنى  
 التضمين جعل معنى فعل في ضمن فعل آخر والفعلان مقصودان معا اصالة لان المقصود فيه اعطاء  
 مجموع التضمين لكن قصد معنى الفعل الاخر تابع لقصد معنى الفعل الاول فارادة معنى ذلك  
 الفعل الاخر من اللفظ ليست بطريق الاختار لان الصلة متعلقة بالذكور ولا بطريق الحقيقة  
 لان اللفظ ليس بموضوع لذلك المعنى حقيقة ولا بطريق الجواز لان المعنى الاصل في التضمين مراد  
 ولا كذلك الجواز ولا بطريق الكناية لان اصل المعنى غير مقصود اصالة في الكناية وفي التضمين  
 مقصود فلما اشبه الحال في انه من نحو من لواء استعمال اللفظ حارت فيه عقول ارباب  
 البلاغة انتهى قول قد افر وبحثا التضمين بالرسائل وقد علمت ما حققه ابن كمال باشا انه  
 ايضاً اعلم ان المعنى الحقيقي في الجواز المرسل المحو لا انتقال منه الى المعنى المجازي لكنه غير  
 مقصود بالا فادة وبه يفارق الكناية فان المعنى الحقيقي فيها مقصود بالا فادة لكن لا لذاته  
 بل لغرض المعنى للكناية وبذلك تفارق الكناية التضمين فان كلا من المعنيين مقصود لذاته  
 في التضمين الا ان القصد الى احدهما يكون تبعاً للآخر وهذه التبعية في الورد من الكلام فلا ينفك  
 كونه مقصوداً لذاته في المقام وبه يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والجواز فان كلا من المعنيين  
 في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته ومقصود في المقام اصالة ولذلك اختلف في صحة مع  
 الاتفاق على صحة التضمين قوله انتهى كلامه اي العصام قوله فلا يقصد بثبوته اي قول الصلح  
 في الورد على ان التضمين من قبيل الكناية قوله اي تحقيقه اه تفسير الشون ونفس الامر هو ان  
 في نفسه اي يكون الشيء ثابتاً في نفسه ليس من قبيل الامور الفرضية الاعتبارية قوله من ان  
 امكان المعنى الموضوع له اي ان المعنى الحقيقي في اللفظ الكافي لا يشترط ان يكون ممكناً فضلاً  
 عن ان يكون محققاً وذلك كما اذا جعل الرحمن كناية عن المحسن فان المعنى الحقيقي هنا هو رفق  
 القلب مستعمل في حقه ثقتاً فعل هذا القول يرد الورد المذكور قال السيد في شرح المفتاح  
 وهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون الجواز هو العهد في الفرق بينهما الا  
 ان بعضهم كني بجواز ارادته في الجملة وان منعت ارادته في المحل الذي استعمل فيه وعلى هذا  
 يكون قوله ثقتاً الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور هنا فعود على سرير وكذا  
 يكون قوله ثقتاً ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانته وترك الانعام عليهم وان لم يكن النظر  
 منه سبحانه قوله وعلى ما ذهب معطوف على ما ذهب الاول اي ويرد الورد المذكور ايضاً  
 بناء على ما ذهب اليه صاحب الكشاف قوله امكانه شرط لانه ذكر في قوله ثقتاً ولا ينظر اليهم  
 يوم القيمة انه مجاز عن الاستهانة والسطوة وافا النظر الى فلان بمعنى الوعداد به والاحتشام  
 اليه كناية اذا اسند الى من يجوز عليه النظر ومجاز اذا اسند الى من لا يجوز عليه النظر واخبر  
 في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمي مجازاً متفرعاً من الكناية  
 لان اللفظ قد استعمل في المعنى الكني عنه كثيراً حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل  
 في محل يمنع ارادته فيه فصار مجازاً لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصل

قوله اي تحقيقه ككثير من ارباب البلاغة  
 كناية عن ارباب البلاغة  
 قوله بجواز اي ثبوت الذي في قوله في  
 نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار القبح  
 قوله بناءً على نصب المفعول به والاعمال  
 والمصدر لفعل محذوف في موقف الحال  
 على ما في جميع النسخ لان الشارح كاسح  
 بعض المدققين من الشارحين كاسح  
 صاحب كتاب اللسان وغير قوله من ان مكان  
 المعنى الموضوع له ليس بشرط سواء كان  
 متخافاً في نفس الامر مجازاً ارادة المعنى  
 الحقيقي فيها او لم يكن لان بعضهم كني  
 بجواز ارادته في المحل الذي استعمل فيه  
 وعلى هذا يكون قوله ثقتاً الرحمن كناية  
 استوى كناية عن الملك وان لم يتصور هناك  
 فعود على سرير وكذا قوله ثقتاً ولا ينظر  
 اليهم يوم القيمة كناية عن اهانته وترك  
 الانعام عليهم وان لم يكن النظر منه كناية  
 والظاهر من كلام الشارح امكانه كناية  
 وسلب الضرورة عن طرف الوجود والعدم  
 كالا انسان ان ليس بوجوده ضرورة  
 والام بعدم اصلا ولا عدمه ضرورة  
 فلا يلزم بعد ابدال غير عليه الجواز  
 فليما مل قوله فضاء عن تحقيقه اي في  
 عدم شرط امكان المعنى الموضوع له عن  
 تحقيقه اي شرط تحقيقه مشى بالكناية  
 قد سفي في التضمين فلا تفعل  
 حاشية







المعاني مبتدأ وقوله توسع خبره أي على هذا التقدير المذكور يلزم أن يكون المعاني ظروفًا للالفاظ  
وجعل المعاني لا ينفصل عن هذا الوجه ليس بواجب هنا كما استلزمه ذلك عند قوله فيما يحتاج  
إليه كل معرب قوله بتقدير البيان الباء سببية متعلق بالمعاني أي جعلت المعاني ظروفًا بسبب  
تقدير البيان أي قوله توسع شائع لأن النسبة التي بين المعاني والالفاظ أعني الدالية والدولية  
مشبهة بالنسبة التي بين الظرف والمظروف وكلية في مستعارة فيها مجازًا بتشبيه الارتباط  
الواقع بين الدال والمدلول بالارتباط بين الظرف والمظروف فهي استعارة تبعية لأن المعنى  
الحقيقي للظرفية منفرد هنا لا يختص بالظرف ولا اختص بالظرف ثم تلك النسبة الواقعة بين  
الدال والمدلول يجوز اعتبارها من أي طرف فيصير جعل كل واحد منهما ظرفًا ومظروفًا بالأعني  
فتارة يجعلون الالفاظ مظلوفة في المعاني وتارة يعكسون ولا يخرج في شيء من ذلك فإدراك  
بالتوسع ما ذكرنا من الجوز قوله باعتبار أنه أي البيان قوله كما يحصل بها أي بالالفاظ قوله  
يحصل بغيرها كاللهازم والوحي وغير ذلك قوله فكان أي البيان الذي جعل ظروفًا للالفاظ  
الذي هو راجع للمعاني قوله يحيط بها أي بالالفاظ وهذا بيان لوجه تشبيه النسبة لأن  
التي استعمل فيها الحرف بالنسبة الظرفية الموضوع لها لفظة في قوله بجعل الالفاظ لا يصح أن  
يتعلق بجعل الأول لما يلزم عليه من الوفاة عن المصدر قبل استيفاء مهولاته وهو مبدل هو غير  
محدوف أي وذلك بجعله أي كإن جعل المعاني ظروفًا للالفاظ صريح بناء على التوسع المذكور  
كذلك بجعل الالفاظ ظروفًا للمعاني باعتبار أن المعاني تؤخذ منها فاشبهت الظروف والمظروف  
بهذا الاعتبار فلا محذور في جعل كل واحد منهما ظرفًا ومظروفًا باعتبارين قوله أنها أقوال  
للمعاني لا يخفى ما في التعبير بالقول من اللطف والاشارة إلى أن معنى الالفاظ في شأن اللفظ  
وتحسينه كما يعني بجمله المعنى فيوضع المعنى الشريف في اللفظ الشريف وأما إذا خولف بأن  
كان المعنى خفيفًا واللفظ شريفًا كان كتحلية سيف من خشب بجلية من ذهب أو كان المعنى  
شريفًا واللفظ خفيفًا كان كوضع سيف من حديد في غلاف من خلع بالبلغة وحين  
التركيب للفظ والمعنى جميعًا وليد الكلام تمة في تعليلها تنافيًا عن رتبة الالفاظ الفارسية  
قوله باعتبار أنها أي المعاني قوله تؤخذ منها أي الالفاظ قوله وقيل يصح هذا المثار إليه هو  
قوله وجعل المعاني ظروفًا أي يصح جعل المعاني ظروفًا للالفاظ بلا تقدير أي بتقدير البيان  
أيضا أي كما يصح على تقديره وقوله فأنهم أه تغليل للمعاني قوله توسع أي مجازًا وقوله حيث  
فالواغليل لقونه يجعلون أي ثبت ذلك الجعل عنهم لأنهم قالوا وقوله والشئ الواحد أه  
أي أنه في الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد يلزم خلف لأن الحقيقة من حق الشئ إذا ثبت  
سميت بها الكلمة المستعملة فيما وضعت له لثبوتها واستقرارها على معناها والمجاز مأخوذ من  
جاء المكان إذا أعداه سميت بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكونها تجاوزت معناها الأصلي  
وهو المعنى الحقيقي فلما استعملت كلمة في معناها الحقيقي والمجازي لم يمتزج لأن الكلمة باعتبار  
استعمالها في المعنى الحقيقي يقتضي أن تجاوزها وأنها مستقرة فيه وباعتبار استعمالها في المعنى

قوله بجعل الالفاظ ظروفًا للمعاني  
في توكيد المعاني ظروفًا ولا محذور فيه  
جعل كل من الالفاظ والمعاني ظرفًا ومظروفًا  
لأنه لا اعتبار بين الالفاظ والمعاني  
فليتقظ  
قوله توسع شائع أي هذا مجاز شائع في  
قوله والعلاقة بين البيان والمظروف  
بينهم والعلاقة بين البيان والمظروف  
مشبهة فيكون استعارة تبعية في نحو  
مشبهة فيكون استعارة تبعية في نحو  
وممكنة في مدحها أي كإن جعلها  
قوله باعتبار أنها أي البيان كما يحصل  
بالالفاظ يحصل بغيرها أي بغير الالفاظ  
كاللهازم والوحي يعنى البيان أعني  
جبهة كونه حاصلًا بالالفاظ هذا الكتاب  
وغيره وكذلك يكون بالالفاظ المعاني  
على الظروف فكان أي البيان كإن جعل  
بها أي الالفاظ فيشبه الالفاظ المعاني  
بالشئ المعاني فيشبه الالفاظ المعاني  
معجزة ثم يربط إلى الظرف المخصوص  
الذي هو مدحها فيشبه الالفاظ المعاني  
في الوضعية للشئ المعاني فيشبه الالفاظ  
ويراد الشئ المعاني فيشبه الالفاظ المعاني  
أو شبه البيان بالظرف المكان كذلك في  
الوحاطة بأدعاء دخول الشئ المعاني  
المشبه بتقدير المشبه وأراد المشبه  
التي المتعارفة استعارة مكنية وكلية  
في استعارة تبعية فاختص هذا وجه  
في مثل هذا المقام قوله يصح هنا الظرفية  
بلا تقدير البيان حتى قبل تقديره كلفه  
قوله حيث قالوا أي لا يصح بل  
مختص بهم

بالمعاني

المجازي يقتضي أن تجاوزت عنه فظهر من هذا البيان أن المعاني بمنزلة المحل يعتبر حصول  
اللفظ فيه واستقراره بالنظر للحقيقة وتجاوز عنه وتعديه بالنظر للمجاز وقوله والشئ  
الواحد مراده باللفظ لا يكون مستقرًا في محله وهو المعنى الحقيقي لأنه على تقدير استعماله فيه يكون  
مستقرًا فيه وقوله ومجازًا عنه أي على تقدير أن يراد من اللفظ معناه المجازي يكون مجازًا  
عن معنى الحقيقي وقوله والشئ الواحد من تمة الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة و  
المجاز وقوله وحالة واحدة متعلق بكون الشئ وهو قيد لا بد منه في تحقق المثلث أي في التبين  
فأول هو واقع كاستعمال اللفظ تارة في معناه الحقيقي وتارة في معناه المجازي قوله أو في تحصيل  
أدراكها هذا التقدير على احتمال أن يسمى بالرسالة المعاني في كلامه نشر على ترتيب ألف أي  
بتقدير بيان الأحوال على احتمال إرادة الالفاظ أو تحصيل أدراكها على احتمال التماثل وتبين أدراكها  
يعود للأحوال فيقدر هكذا الباب الأول في تحصيل أدراكها على احتمال التماثل وتبين أدراكها  
ثلاث مضافات وفي الأول مضافين ومن ثم أخر ولم يذكر الجمع أن يسمى باسماء الكتب والرسائل  
هو الالفاظ كما تقدم تحقيقه ثم علم أن التحصيل مصدر وحصل الشئ إذا صار له والودراك  
جمع أدراك وهو وصول النفس إلى المعنى فكل من التحصيل والودراك معنى مصدرى حديث  
قائم بالفاعل لا وجود له خارجًا ولا بد في تصحيح الظرفية من تكلف بأن يطلق التحصيل ويراد به  
اسم الفعول وكذلك الودراك ويجعل الإضافة من إضافة الصفة للوصف فالمعنى هكذا في  
مدركات محصلة والمدركات هي المعاني التي تتعلق بها الودراك وقد جعلت ظرفًا للمعاني فلزم  
على هذا التقدير ظرفية الشئ لنفسه وهو بطبيعة ضرورة مغايرة الظرف للمظروف والشئ لا يقع  
نفسه وأشار الجواب عنه بقوله فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه معلاله بقوله والتحصيل أه فإن  
قوله والتحصيل عطف على بقية من قبيل عطف العلة على المعلول أي الشئ لزوم ظرفية الشئ لنفسه  
لأن التحصيل أه وظاهر من هذا أن الودراك من قبيل التحصيل وإذا التحصيل يكون الكلام مراد  
في تعلية قوله والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني والمدركات المحصلة أي المعاني التي تتعلق بها  
التحصيل والودراك كما علمت تأويله كما يحصل بهذه المعاني قوله من حيث أنها أي تلك المعاني  
مدلولات هذه الالفاظ أي المترجمة بالباب الذي جعل السمي به معانيها يحصل بغيرها أي بغير  
تلك المعاني وخلاصة أن المعاني المظروفة معان خاصة والمعاني التي جعلت ظرفًا بغيرها أي بغير  
بالطريق المذكور قال الأمر إلى أن الظرفية من قبيل ظرفية الخاص في العام لاشتمال العام عليه في  
ضمن بقية أفراد الأخر قوله فكان شئ يحيط أه بيان لعلاقة التجوز قوله والتعليل أي أنه  
لأنه كرت اللام بدل في صريح ذكرها لتحقيق معناها الذي هو الاختصاص بمادة له السيد فقال  
مثلا الباب الأول لبيان الأحوال العامة أي الالفاظ المخصوصة المذكورة السما بالباب مختصة ببيان  
تلك الأحوال لا تحقق في غيرها أو تجعل اللام للتعليل على قول آخر لكن على تقدير جعلها  
للتعليل لا تقدركا شئ ونحوه بل مسوق أو معقود أو مؤلف ونحو ذلك فالمعنى هذه الالفاظ  
المذكورة ذكرت أو ألفت لأجل بيان أه قوله فذلك المثار إليه جمع السورة المحضات ومصدوق

قوله فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه  
على كلامه التقديرين أي سواء قدره ونظف  
اللفظ بيان وقدره بلفظ في لفظ محدد  
في لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه أو المراد  
بالمعاني التي هي عينها بالباب ما يحصل  
أدراك الأحوال العامة لا نفس الأحوال  
المعروفة كذا في محاشية  
المعروفة كذا في تحصيل أدراكها على احتمال  
قوله أو في تحصيل أدراكها على احتمال  
أو معنى أي كإن في تحصيل أدراكها  
العامل فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه إذ  
العامل بالمعاني التي هي عينها بالباب ما يحصل  
أدراك الأحوال العامة لا نفس الأحوال  
وقال الأستاذ قدس سره إن الالفاظ  
والودراك ما كان شاملا للابواب ومختصا  
بالمعاني الظرفية التي مدحها لاشتمالها  
في الحرف وممكنة في مدحها لاشتمالها  
في الوحد والشئ المعاني في قوله والتحصيل  
أي يحصل فيه ما مدح في الالفاظ المعاني  
كما يحصل في الالفاظ المعاني في قوله  
ويجوز أن يراد باللفظ المعاني والودراك  
على ما أشره البعض والمعنى والودراك  
عليه قوله وهو الاختصاص بالمعاني  
لأنه كرت اللام على ما قاده السيد السكوني  
حاشية

شأن الفتح



الاسم اما معرب واما مبني وقس عليه احوال اقسام الاقسام واما اثبات احوال الكلام فكما  
يقال الكلام اما مركب من اسمين واسم وفعل واما اثبات احوال اقسامه فكما يقال الجملة  
الخبرية تقع حالا وصفة وصلة بناء على ترادف الجملة والكلام اذا تقرر هذا فنقول هذا الكلام  
مؤلف في علم النحو وعلم النحو عجب ان يبحث فيه عن احوال الكلمة والكلام ينتج هذا الكتاب يجب  
ان يبحث فيه عن احوال الكلمة والكلام اما الصغرى فبديهية واما الكبرى فقد تقدم لك  
بيانها فيرد ان يقال كان الواجب ان يذكر المصباح في الكلام ايضا فلا تثنى تركه والجواب انه  
جرى على القول بان موضوع النوا الكلمة فقط كما اختاره في الامتحان ولا غلاما يمكن للمصباح ان يكون  
بالبحث عن احواله تركه لما ان المذكور هنا البحث عن حال العامل والمعمول وهما من اقسام الكلمة  
على معرفة ما عرفت ان البحث اثبات المحمولات لموضوعاتها واثبات شئ لشيء فرع عن تصور الذات  
والمثبت له والنسبة لا تصور الا طرزا للثلاثة واجب قبل الحكم قوله وهو معرفة اقسامه بمرور  
معطوف على معرفة الاول وصغيرا فسامه يعود للعامل وفرق بين المرفعين فالمرجع الاول  
متعلقة بالعامل من حيث هي بيان حقيقة والثانية متعلقة بكل قسم على معرفة قوله ومثل  
بضمير التثنية الراجع لمعرفة العامل ومعرفة الاقسام وهو مبتدأ مرفوع خبره موقوفة قوله  
اقسام الكلمة التي هي الاسم والفعل والحرف قوله الموقوفة بالجر صفة معرفة اقسام قوله على  
معرفة اي الكلمة لان معرفة القسم متوقفة على معرفة المقسم لكون القسم جزء من المقسم وتوقف  
معرفة الكل على معرفة الجزء ضروري قوله اذ بعضه تحليل لتوقف اقسام العامل على معرفة  
اقسام الكلمة ولما كان خبره من النوقفات ظاهرا لم يعمد الى بيان قوله اذ ان يقسم جوابا لما ذكر  
كله تمهيد وتوضيح لوجه ذكر الكلمة او لا ونرى ايضا ونقسمها قوله او لا ههنا مصروف ونوزن لكونه  
بمعنى قبل اي قبل الشروع في العامل قوله مع احوال لا يقال ان زمن الحال وعامل واحد والامر  
بجلا فلهذا فان زمن النطق بالتقسيم متأخر عن زمن النطق بالتعريف لا نأفول عامل الحال هنا  
اراد والمعارضة باعتبار متحققة لعدم التناقض بين ارادة التقسيم حالة التعريف وان كان التقسيم  
بالفعل لا يقارن التعريف زمانا فان قلت لا شئ اخذ بالحالية ولم يقل عرف الكلمة ثم قسمها كما  
هو الواقع من سببية التعريف على التقسيم قلت لعله اشار بذلك الى المقصود الاول انما  
هو التقسيم والتعريف ذكر لتوقف التقسيم عليه يدل لما ذكرنا قوله بعد والتعريف تبعي فلما  
كان التعريف تبعيا في الرتبة وان تقدم في الذكر ناسبا لجعل ما يدل عليه فضيلة في الكلام  
لان التابع رتبة التأخير كرتبة الفضيلة وبعد هذا نقول كان الاول بل الصواب ان يقول عرف  
الكلمة ثم قسمها اما اولها فوافقة الواقع من تقديم التعريف على التقسيم واما ثانيا فلان ما ذكره  
هنا مبني على تبعية التعريف للتقسيم وهو تعريف بما ستطلع عليه والادماج على خلاف حتى يرجع  
هو في حاشية الامتحان ان التقسيم تكيل لمعرفة القسم فيكون تابعا للتعريف واما ثالثا فانه قد  
من هذه التكاليف التي ذكرناها التصحيح الحالية ولقد عدل عن عبارة الامتحان مع ان قد  
قالت ان بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها بدون وجه للعدول سوى التمسك بالمقول الموجب لتبشير

قوله فيقدرا على انجازنا ايراد الام بدل  
في او كونه في هذا التعليق فيقدرا متعلق  
فاعل بصلب صفة له ان يكون ذلكا متعلق  
مفعولا لما بعد ما اي بعد كلمة الاول وفي  
بعضه قد يسمى الجملة والكل مفعولا فافهم  
قوله المفعول بها اي التي جعلت عنوانا  
مصدر للباحث وفي الحاشية اي التعبير  
بعبارة كاللبيب والفضل وغيرهما فقلت  
قدمه اي العاملة في الوجدان يعني العامل  
والعرب والعامل في الوجدان انه مقدم على  
الاول في العامل قول يريد ان مقدم على  
العمل ونحوه طبعيا بسبب الظاهر فقدمه  
وضعا ايضا ليرافق الوضع الضعيف كما هو  
مقتضى الطبع وان مع هذا الاندفاع  
لقوة الشرف وفي كثير النسخ قدس توفد  
صحة اكثر فترى ان العمل في الاشارة  
سبين والشرف في الاشارة في الاشارة  
على المثال قوله ولما كان البحث شارة  
الى وجه الاحتياج لاصطلاحات الضميمة  
التي وقعت في الباب الاول التي باعتبارها  
الوحدة بجملة الوحدة التي باعتبارها  
جعلت التاملك اكثر صلا واحدا فيكون  
الطالب فوات ما بينه والوثائق بالاول  
بينه وبين نصيب وقته فيما لا يهتدي  
ان العامل هو ما بينه وبينه فيصعب ان يتوقف  
وبالكلمة ذكر ما في الباب الاول لتوقف  
الشروع عليها فانه لا يتوقف لاجل التصور  
بوجه ما ولا يلزم ان يكون بالتعريف  
ومن ادعى ان التصديق بقاء ما بينا  
ما يتوقف عليه مطلق الشروع لم يكن

الذي يوسف م والثا اهد في قوله فيه اي من اجله قوله فيقدرا متعلقا بظاهر ان هذا التقدير  
خاص بجعل في تميلية وليس كذلك بل هذا التقدير يجري على تقدير دخول الام وجعلها  
للتعليق كما قررنا فيما يظهر من كلامه من الاختصاص لا ثقله الخواص قوله فلا حاجة يعني لو  
قدرت الام سواء جعلت للاختصاص والتعليق او جعلت في التعليق اندفعت التكاليف  
السابقة برسها ففريع قوله فلا حاجة على كل من تقدير الام بقسميها وجعل في التعليق لانه  
على تقدير جعل في التعليق فقط كما يتبادر الى الفهم عن ظاهر كلامه تدبروه كذا الشارح البش  
التقدير ان السابقة والكاف للتشبيه ومجموع الجار والمجرور خبر مقدم وسائر العبارات  
مبتدأ مؤخر اي وبقية العبارات التي تجعل عنوانا للباحث كتمثيل وكتاب ومقصود موقوف  
وخاتمة وتنبيه ونحو ذلك مثل ما ذكرنا في جريان هذه الاحتمالات قوله المفعول اسم مفعول  
والمباحث مرفوع نائب الفاعل اي التي جعلت عنوانا اي علامة في اول المباحث وقوله كالمقاصد  
والمواقف يحتمل ان اراد بهما الكتابين المخصوصين فيقول الكلام على حذف المضاف اي كتر اجزها  
فالاول مباحث متون بمقصد والثاني موقوف غالبا ويحتمل ان المعنى كالمقاصد والمواقف الواقعة  
مفردة انما ترسم الكتابين ويؤيد هذا الاحتمال قوله والمقدمة اي لفظ مقدمة الواقع في اول  
الكتب قوله قدمه الضمير المرفوع يعود للص والمنسوب يعود ليا بالعامل اي قدم المص  
باب العامل على غيره لتوقفه وليت شعري من اين يصدر ان الضمير يعود لباب العامل بعد موق  
عذه الجمل الكبيرة مع قولهم ان الضمير يرجع لا قرب مذكور فلو قال قدم باب العامل لا يرتفع  
اللبس وانضج الامر لكانه غير مال با مثال هذه الامور قوله اكثر ترقيات المعمول لاكلها انما  
ما لا يتوقف على ذكر العامل فالتوقف مثلا المبتدأ فانه معرف بالاسم المجرور عن العوامل الفعلية  
والفاعل فانه معرف بما استداليه فعل وشبهه ومعمولات الفعل في النسخة والمفاعيل المنة  
ونحو ذلك ومثال ما لا يتوقف المضارع فانه معرب متأثر بالعامل لكنه غير مأخوذ في مفعول  
قوله ولشرفه لكونه مؤثرا على ثمانية التقديم ويشعر ان التقديم من قبيل القديم بالشرف مع  
اننا حققنا سابقا انه من قبيل التقديم بالعلة وقد يجاب بعدم المتناقضات لان العلة لتأثيرها  
اشرف من المفعول فاشل اظهر ما خفي واخفى ما ظهر قوله ولما كان البحث البحث اثبات المحمولات  
لموضوعاتها فمن ثم لما موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اي تحل  
عليه وحقق بعد الغفور في حواشي الفوائد الضيائية ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام  
خلافا لمن قال ان موضوع الكلمة والكلام بل قال لكونه في تعليقاته على تلك الحاشية  
الصواب ان موضوع النطق بالموضوع باعتبار صدق على كل واحد من الاقسام الثلاثة يعني  
الكلمة والكلام والمركب الغير الاسنادي لان كلاما من الثلاثة يمحوف عنه في النحو وجعل البحث  
عن احدهما تبعيا للآخر تكلف واما ما اشعر به كلام الامتحان وصرح به الشرح فحاشية عليه من  
ان موضوع الكلمة فقط فلا عبرة برغم تلك المحمولات التي هي اعراض ذاتية اما ان تنسب  
لنفس الكلمة كما يقال للهية اما ان تدل على معنى في نفسها او لا وتثبت لافها كما يقال

بمعرفة وعاء فاك على معرفة ومن الناس  
من يقول قبل الشروع في ان لا بد من  
تمهيد مقدمة فيها بيان لموضوع البحث  
والسائل ومما يلحقه حتى يكون الشروع  
على بصيرة فان موضوع كل شئ ما يتوقف  
عن اعراضه الذاتية فوضوح الامر من ذلك  
فقط لا هو والكلام كان علم الفاعل اليقين  
والجائز وغيرهما وان التوضيح في النحو كذا  
موضوعيتها مشروطة بان يقع في علم  
لا يبحث فيه عنه من حيث الاعراب والبناء  
واما الجمل التي لها محل من الاعراب فيكون  
ومما يربو التصور انما تستلزم الاستدلال في  
التوقف عليها اثبات المسائل المستدل فيها  
متأثر للتصديقات المتعلقة في القضية  
من ذلك العامل اثباتها قوله على موقوفة  
معرفة العامل ومعرفة اقسامه لان وحده  
البحث عنها قد يكون عارضا على اقسامه  
كما تقرر في المنطق من ادعاء من الثانية  
لشئ قد يعمد له لتوقفه موقوفة على  
ان بعضه فعل على العامل قوله اذ  
فيه وما عطف عليه العامل قوله اذ  
ان يقسم الكلمة يعني بجعل الشئ اقسام  
يستدعي تقدم ما يتناول اقسامها  
وربما يقال موقع في كل المذكور  
لا نفسها







يعود عليها من هذه الحبيبة البنية وهو استخدام نوع حسن من البديع لكنه هنا يخفى على قول بديع  
ولا فالتحقيق ان الاستخدام كما هو عتاد الاعلام قوله في وانل شرحه للكافية وصرح بي شرح  
الوضعية فقال ان الضمير في التقسيم نفس المفهوم الكل المقسم لا افراده واللام الداخلة عليه لام  
الحقيقة من حيث هي وصرح غير العاصم بذلك حق كاذن يكون ذلك اجماعا لغا الفقه شذوذ قوله  
وتأوها للوحدة الشخصية التقييد بالضمية للاعتراض عن النوعية والجنسية قوله الكلية  
غير المعينة للاعتراض عن الشخصية المعينة فانها ليست معنى التاء اصلا ولو فرض فليس يراد هنا  
قطعا للزوم ان لا تصدق الكلمة على واحد معين فالتاء التي للوحدة النوعية كالتاء في استخيلة  
وفي كلمة على ما قاله الفاضل الهندي والتي للوحدة الجنسية ككلمة على ما هو ظاهر عبارة الجاهلي  
حيث قال ولا منافاة بينهما الجواز فانه يثبت درمته ان التاء للوحدة الجنسية اي التي معروضها  
الجنس وكون الكلمة جنسا ظاهرا لم يصدقها على حقايق مختلفة هي الاسم والفعل والحرف واستخراج  
نوعا ظاهرا ايضا لا يندرج تحت مطلق الاستخراج الصادق على حقايق مختلفة فان الاستخراج على التما  
شقي ثم ان الجنسية يقال على الشيء باعتبار ما تخلفه من الانواع والنوعية باعتبار ما فوقه من الوجانس  
فالحيوان جنس باعتبار الانسان والفرس نوع باعتبار الجسم النامي فلا منافاة بين كلام الهند والجاهلي  
فان قلت الشخص من حيث لا يصدق على كثيرين والكل يصدق على كثيرين فبين الشخصية والكلية  
تناقض فكيف يثبتان شي واحد فالجواب ان التناقض انما هو في الشخصية المعينة والكلية لا يثبتان  
الشخصية المطلقة ونوعه ان الشخص كل بل الجزئي الحقيقي ايضا كل احد فاما على زيد وعمرو  
وغيرهما فمفهومها كل وان كان المصدق جزئيا فعني كون الشخص والجزئي الحقيقي كليين كون مفهومهما  
فردين من افراد مفهوم الكل فان قولنا الجزئي ما يمنع نفس تصور من وقوع الشركة فيه هذا المفهوم  
كل احد فمفهوم كل جزئ وكذلك الشخص والجزئي افراد ذلك المفهوم فالتاء هنا كالتاء في فعلته  
بفتح الفاء وسكون العين المصوغة للرد مثل ضريبة وجلسة فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف  
مع صدق مفهوم ضريبة على كل ضرب واحد فتكون كلية باعتبار مفهومها الا ان يقر بها ما يفيد  
الغيبين كما في قولنا هذه الضريبة ضريبة شديدة كذلك مفهوم الكلمة يصدق على كل كلمة واحدة  
قوله اللازمة لحقيقة الكلمة احترار عن العارضة كما في قوله كذا نقل عنه هنا وصرح بغير حاشية  
الاحتراز عن التاء في قوله فان الوحدة المدلول عليها بها عريضة ثم ما ذكره الشارح هنا هو عبارة الاحتراز  
الا انه اسقط منها ما كانا نوجب ذكره لئلا يبين بمر ما هنا وهو قوله فرقي بين كلمة وكلمة ونحو قوله  
بان الوحدة مأخوذة في حقيقة الاولى دون الثانية ثم علق هنا حاشية اي ذكر صاحب الامتحان  
على هذا الكلام حاشية فيها قال لعلم ان الفرق بين كلمة وكلمة ونحو قوله ولين ان الوحدة معتبرة  
في حقيقة الكلمة ذاتية مأخوذة فيها بخلاف التمر والبنية فان الوحدة فيها عارضية لا ذاتية مأخوذة  
في حقيقةها لان الكلام جنس لكن لا يقع الاعلى الثلاثة فصاعدا بخلاف التمر والبنين فانها يقعان على الواحد  
والواحد والثلث فصاعدا وهو في ذلك مخالف للرضي ومن تبعه فانهم جعلوا كلمة وكلما مثل تم وتم

قوله وتأوها للوحدة الشخصية التقييد بالضمية  
عن النوعية والجنسية فانها ليستا من نوع  
التاء في مثلها كذا في الحاشية قوله اللازمة  
احترار عن العارضة كما في تاء تم في قوله  
يصدق ما صدق عليه التمر  
قوله للوحدة الشخصية احترار عن النوعية  
والجنسية وقوله الكلية اي غير المعينة  
احترار عن الشخصية المعينة فانها ليست  
من معنى التاء اصلا ولو فرض فليس يراد  
هنا قطعا للزوم ان لا يصدق الكلمة على  
على واحد معين فالتاء في بين الشخصية  
المطلقة والكلية فان الشخص كل بل الجزئي  
الحقيقي ايضا كل احد فاما على زيد وعمرو  
وغيرهما فمفهومها كل وان كان المصدق جزئيا  
فردين من افراد مفهوم الكل فان قولنا  
كل احد فمفهوم كل جزئ وكذلك الشخص  
بفتح الفاء وسكون العين المصوغة للرد  
مع صدق مفهوم ضريبة على كل ضرب واحد  
الغيبين كما في قولنا هذه الضريبة  
قوله اللازمة لحقيقة الكلمة احترار عن  
الاحتراز عن التاء في قوله فان الوحدة  
الا انه اسقط منها ما كانا نوجب ذكره  
بان الوحدة مأخوذة في حقيقة الاولى  
على هذا الكلام حاشية فيها قال لعلم  
في حقيقة الكلمة ذاتية مأخوذة فيها  
في حقيقةها لان الكلام جنس لكن لا  
والواحد والثلث فصاعدا وهو في ذلك  
حاشية

بالفرق

بالفرق وعدم وقوع كل على الاثنين والواحد استعماليا لا وضعا فنكون الوحدة في كلمة عارضية  
لا ذاتية مأخوذة في حقيقتها فلا فرق بينها وبين تم في الشارح في حواشيه ولم يرضى صاحب  
الاحتراز ذلك اي ما قاله الرضي وحكم بالفرق المذكور للزوم كون تعريفها الكلمة بما وضع مفردا ح  
تعريفها بما اعتبر عرضا لوصف لها في الاستعمال لا تعريفا لحقيقتها وما هيها من حيث هي  
فيلزم ان يكون رسما لاحدا اذ يلزم كون القيد المفيد لها وهو الافراده عن غيرها ولم يقل به احد ولا  
لم يظهر في اللغة ولا في الاصطلاح ماهية للكلمة شاملة للواحد والاثنين حتى يقال دخول التاء  
عليه للتصريح على احد مع تلاوة كما في التمر والواحد لا يخالف استعمال الوضع فلا بعد له عنه  
بالادع والقياس على مثاله اثبات اللغة بالرأي وهو لا يجوز فنظر الشارح وبالفعل الحق ولا  
يغني ما في هذا كله من النقص فان القوم انما جعلوا التاء هنا للوحدة الجنسية او النوعية ولم  
يتعمروا التقييد ما بالزوم ولا بعده وما ذكر من اقتضاء كون الوحدة عريضة في الكلمة ان يكون  
التعريف ربما ممنوع ولو سلم فلا ضرر في ذلك فان تعاريف الاول لا اجماعا فظ عليها امثال هذه  
الحافظة التي يلتزمها ارباب العقول والتعريف بين تاء كلمة وتاء تم تحتمل لادليل عليه كما ذكر  
وهو تعريف وح كذا الاول موافقة القوم ونزل هذه التكاليف الموجبة للوم فاننا لا نلغا الفرض  
ومن تبعه ونسك بما قاله صاحب امتحان واختره قال الرضي ان الكلام جنس الكلمة مثلا وتم  
للمجرد من هذا النوع جمعا الذي التاء كما يجب تحقيقه بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالصل  
والماء لكن الكلام يستعمل الاعلى ما فوق الاثنين بخلاف غنم وضرب ونحوهما قال العصام والفرد  
بينه اي بين كلم وبين التمر بان لم يطلق الاعلى الثلاث بخلاف التمر نشاء من الاستعمال حيث عرض للكلم  
هذا التخصيص والتميز على وضعه قوله ولاننا في بينها جواب سؤال مقدر تقدير ان بين الكثرة  
التي مدلول الجنس وبين الوحدة التي هي مدلول التاء منافات فكيف يصح حمل اللام على الجنس التاء  
على الوحدة المتأقية له فاجاب بفتح المنافاة وحصل الجواب ما ذكرناه سابقا من ان الوحدة الشخصية  
المستفادة من التاء كلية ايضا قوله لا من حيث هو هو شارح الى الخلاف في وضع اسماء الاجناس  
على موضوعات للماهية من حيث هي وموضوعات لها مع وحدة غير معينة وهو المسمى بالفرد المنتشر  
فعلى الثاني عدم المنافاة ظاهرا هو كذا الجنس معرفة باللام او لا كالتاء للوحدة الشخصية او الجنسية  
وعلى الاول بينهما منافات بحال ان كانت التاء للوحدة الشخصية وان كانت للوحدة الجنسية فلا منافاة  
قال العصام ولا يخفى ان في المنافاة يمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدي الزاوي لا تحقيق  
لا تحقيق ان التاء ليست لوحدة جنس شرا اليه باللام بل يجعل افراد هذا الجنس مشروطا بالوحدة  
في كونها افراد له حتى لا يصح جعل كليتين معا فرد هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستعملها  
الجنس وشار لهذا بقوله وانما التناقض بينها اي بين الوحدة الشخصية الكلمة المفادة من التاء هنا  
قوله وبين المركب اي من كلمتين مثلا قوله او بين الوحدة الشخصية الجزئية كالتاء في هذه ضربين  
حسنة مثلا والجنس اذ مدلول التاء فرد معين والجنس يصدق على كثيرين قال عبد الغفور  
ما معناه ولك ان نضع كمن التاء للوحدة في المعنى العرفي للكلمة المراد هنا خصوصا عند عدل

قوله على الكلمة شرع في ماخذ الحجة  
قوله ولا تاف في بينها وبين الجنس  
قوله على الاول مفهوم كلمة واحد اي  
الماهية الكلية التي يكون افرادها على  
لا يتكرر التلفظ بها مرتين وعلى الثاني كل  
كلمة واحدة كذلك من ضرب زيد ونحوها  
ولا يخفى في ذلك نعم يحصل التناقض ان ارد  
انصاف المفهوم الكل والكلية بالوحدة  
الشخصية بطريق الملاحظة وليس يراد  
وانما المراد منها اليه بطريق التمايز  
لا يخفى قوله وانما التناقض بينهما وبين  
المركب وليس منها مركب حتى يحصل التناقض  
قوله ما عودان من الكلام اوسع من قوله  
مشتقان لان الاشتقاق بينهما غير ظاهر  
بل هو من ذلك لان المشتق لا بد ان يكون  
مشتقا عن المشتق منه مع زيادة في اللفظ  
وتغير ما في اللفظ ومنها ليس كذلك لعدم  
ظهور قدر مشترك بينهما في المعنى بل هما  
مشتركان في معنى اللام الذي هو التاء  
فروا لا يكون فيه كما لا يخفى ولذا استبعد  
الرضي وغيره وان قال به صاحب التكميل  
قوله وقال الشيخ الرضا علم برب ذلك  
حاشية



في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولشئنا انما للوحدة نقول انما يجوز  
يجريها عن معنى الوحدة فان شاء ليست نصا فيها حتى يمنع التجرد عنها فاجب من منع المناقاة  
انما هو بعد النزل وتسلم هذين المعنيين فلذلك كما اجواب به جديا الزاميا كما قال العصام تأمل  
قوله ما خوذنا في مشتق من منه قال الامام الرازي الاشتقاق على تخمين اصغر واكثر فالتحقيق انما  
صحيح الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر والذكر تقليب اللفظ  
التركيب من الحروف الى انقلاباته المحتملة مثلا اللفظ المركب من الحرفين كالبهم والنون يقبل انقلابين  
كن ونهم والركب من ثلاثة احرف يقبل ستة انقلابات مثل المركب من الكاف واللام والبهم كالم كل  
لكم لكك مكل ملك الى غير ذلك ثم المراد بالاشتقاق الواقع في قولهم هذا اللفظ مشتق من كذا هو الذي  
قال النحاة ان في الاشتقاق اشتقاق باعتبار اللفظ فيقال هو ان تجد بين اللفظين تناسبا  
في اصل المعنى والتركيب فير احدى الى الاخر فالمرود مشتق والمرود اليه مشتق منه ونارة  
باعتبار العمل فيقال هو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه من الحروف الاصلية وترتيبها فتجعله دالا على  
معنى يناسب معناه فالماخوذ منه هو المشتق منه فواقع في عبارة بعض المحققين من ان الاشتقاق  
هو رد كلمة الى اخرى لتناسبها في اللفظ تفسير للاشتقاق باعتبار اللفظ قوله انما يخرج بفتح الجيم  
مصدر جرحه واما بالضم فاسم الجراحة والمراد هنا الاول قوله للتأثير في القلوب بيان للتأثير  
بين المشتق والمشتق منه لان اللفظ يؤثر باعتبار حسنها وقبحها فتورث قبضا في النفوس وبسطا  
فرله وهو اشتقاق بعيد وذلك لان تناسب ههنا بين المشتق والمشتق منه لا باعتبار التأثير  
الخصوص الذي هو لازم معنى انما يخرج اي كذا تأثير الذي يعصبه الهم وليس مدلول ما بقيا المشتق  
ولا نصيبا وذلك ظاهر ولا التزاما من حيث ان لم يفهم منه بل هو يحصل في بعض افرادها والمشتق  
في المناسبة المعنوية بين المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى للمشتق منه في المشتق ليعيد الغفور  
المناسب ان يقال ان تأثيرا نفسها بفتح الهمزة ونفس الصور في الازهار وما يترتب عليها  
من الافعال والادفعالات على اي وجه كان من مستنبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام  
والجيم فانما يلقاها كلها لا تخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام متساوية الا في ان تأثيرها  
بالقوة المفهومة من جوهركا الحروف قوله الواو اعتراضية في مبتدأ وما بعده خبر والمجلة  
معتضة بين المبتدأ والخبر اعني الكلمة وثلاثة قوله في الاصل خبر محذوف تقدير وهو لا يخرج  
انما يخرج خبرا عن اللفظ وانما يدر كما لا يخفى وهذه المجلة ايضا اعتراضية بين الموصوف وهو  
اللفظ وصفته اعني الموضوع والطرف في محل نصب على الحال بناء على جواز انصاف من المبتدأ  
او على التناول وهو ظرف مستقر متعلقه محذوف بقدر الكائن ونحوه معرفة باللام كقدر نظير  
ذلك الحد في مطلوه عند قول صاحب التحصيل فالفصاحة في المفرد خلوصه ولا يلزم من هذا  
التقدير حذف الموصول مع بعض صلته لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى المحذوف كان  
اللام فيها حرف تعريف ويصح ان يجعل طرفا لقوا متعلقا بالضمير المبتدأ المحذوف العائد للفظ  
لان ضمير المصدر يعمل في الطرف كافي قوله وما احربا لاما علمت وذقتم وما هو عنها بالحدث

قوله اللفظ هو في الاصل بمعنى اللفظ  
اعلم ان اللفظ في اللغة اللفظ من اللفظ  
مطلقا كما يعرف من قولهم لفظا لفظا  
اللفظ لا يخرج من قولهم لفظا لفظا  
في اللفظ  
قوله الواو اعتراضية وهي معتزلة بين  
الشبهتين لا فائدة التقوية او التشديد  
او الضمين او التنبيه او الاستعفاف  
او الدعاء او المطابقة او الاستعفاف  
او بيان السلب لا فائدة لبيت بجالية  
عليها شئ او اعتراضية لبيت الفاء ايضا  
ولا عاطفة وقد تدخل عليها فمفعول  
ويقع تلك الجملة بين الفعل ومفعوله  
ومفعولها وبين اسمها وبين خبرها  
الحال في الخبرات وبين المبتدأ والخبر وبين  
ما صلة المبتدأ والخبر وبين الموصوف وصفته  
وبين القسم وجوابه وبين اجزاء الصلة  
وبين الموصول وصلته وبين الجواب وبين  
وبين المطبقين وبين الجواب وبين الخبر  
الحرف الثاني وما ينظر عليه وبين الحرف  
التوكيد وبين حرف التفسير وبين الفعل وبين  
حرف النفي والشيء وبين جملتين متعلقين  
وقد يعترض اكثر من جملة وصريح صاحب  
الكشاف جواز بناء على ما ذكره ابن مالك  
في شرح التسهيل والابو على لا يفتقر الى  
من جملة والمعتضة كثيرا ما يذكر ابن مالك وابن  
وتبينها منها على ما ذكره ابن مالك والفرد  
مشابهة في معنى السبب متناع قيام الفرد  
مقامها وجود فقراتها بالقاء والاشارة  
مع نصدرها بالمضارع وكونها طلبة فنقول

المرجى قوله بمعنى اللفظ واضافة معنى لما بعد من اضافة العام للخاص كشجر الاراك وبمعنى  
الملايسة من ملايسة الدال وهو اللفظ للدلول وهو المعنى فان قلت هل هناك وجه العدول  
صاحب الامتنان في هذه العبارة عن قول الجاهل وغيره في اللغة اللفظ مع محافظته على الاختصار  
فغير بالاصل والحق لفظ معنى قلت نعم هناك وجه رقيق اللفظ صاحب التوفيق وهو ان اللفظ اللفظ  
اللفظ يدل على التعبير الى الاصل ليعمل كلامه معنيين احدهما ان المراد اصل اللغة او المعنى اللغوي  
من حيث هو لا اصل المعنى العرفي اللغوي بخلاف التعبير بلغة او في اللغة فان لا يفيد الا في هذا المعنى  
لغوي واما ان باعتبار عرف اللغة او اصلها فلا وما يحتمل وجهين خبري العمل وجها واحدا واما  
وجه الثاني معنى فهو قصد اعادة تعميم اللفظ واحتماله على التقاء على المعنى المصدر كالتام للفظ  
او اللفظ المخصوص وهو معنى شئ من اللفظ والباء وبيل باسم المفعول والمراد به اللفظ في انطباقه  
على كل من المعاني اللغوية بخلاف التعبير باللفظ ويدور زيادة معنى فانه وقع خبرا عن اللفظ وكل  
منها مصدر كما التبادر منه ان المراد المعنى المصدر كانه يمكن تحقلا لجميع المعاني اللغوية هذا وجه  
العدول وان جاز ان يكون حقيقا بالقبول وانما قلنا ان المعنى اللغوي غير مقرر لكنه تراهم فيه فقا  
العصام شرح الوضعية اللفظ في اللغة اللفظ من اللفظ المطلق كما يتوهم من لفظ اللفظ  
لانما جاز صرح في الاساس وقال الشيرازي في حواشيه عليه اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى هو  
فاستعمل ثانيا في اللغة بمعنى المفعول اي اللفظ فيقال ما ليس بصوت وحرف وما هو حرف واحد  
وما هو اكثر من حرف واحد كما استعماله من رامين النظم ولا لكن خصص عرفا للغة بما هو صادر من  
اللفظ من الصوت المعتمد على الخرج سواء كان حرفا واحدا او اكثر وقال ملا زاده في حاشية عصا القوام  
الضائية ناقلا عن الاساس ان اصل اللفظ الاسقاط المخصوص وهو الاسقاط من اللفظ لا مطلق  
الاسقاط واستعماله في اللفظ بطريق الجواز يقال لفظ النوى ولفظ اللغة من اللفظ اذا سقطت منه  
ومن الجواز قولهم فلان لفظ القول ولفظ به لفظت الرحم ما الفعل ولفظت الرحم الدقيق لفظت  
الحية سمها وعلى هذا يكون استعمال اللفظ في اللفظ نقيضا عن اللفظ الجازي دون التحقيق وفي بعد  
الغفور للفظ في اللغة اللفظ اللفظ من اللفظ واللفظ من اللفظ قوله وفي العرف اي عرف الخاء قوله صوت  
هو كيفية قائمة بالهوى بسبب توجهه ونصا دم جزا بعضها بعضا من حصول قلع اوقع على ما يبر  
في الفلسفة قوله من شأنه ان يخرج من اللفظ ما صدر من الجاذات او من غير اللسان بقية الا  
عصاة سجرة او كرامة قوله معتمدا على ما يخرج خرج به مثل صوت الهيايم والطيور لا لا يحتاج  
لها يعتمد على اصواتها قوله وتعريفه مبتدأ قواه المشهور وصفته قوله دورى خبره وهذا جواب  
سؤال مقدر تقدير لا شئ عدل الى ما ذكر ومحصل الجواب ان التعريف المشهور لما كان متعلقا على  
الدوران فاسد وحاصل الدوران معرفة ما نلفظ اخذ في تعريف اللفظ فتكون معرفة اللفظ  
متوقفة على معرفة ضرورة توقف العرف بفتح الراء على معرفة كل جزء من اجزاء التعريف والحال  
ان اللفظ مشتق من اللفظ ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه فتكون معرفة متوقفة  
على معرفة اللفظ ومعرفة اللفظ متوقفة عليه فلزم عليه توقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو

قوله في قوله تعالى في ذلك  
جملة حالية فعل خلق خالصة لا يلام ضرورة  
حاشية  
قوله وفي العرف صوت قال في الحاشية  
يخرج بالضم لا يخرجه بكونها في حكم  
اللفظ فيخرج وجها من تعريف اللفظ  
قوله من شأنه ان يخرج من اللفظ  
ما صدر من الجاذات كما في سحره وكلامه  
قوله معتمدا على الخرج قال في الخرج  
البيان والطيور  
قوله صوت يخرج به الضم انما السنته  
تكونها في حكم اللفظ من شأنه ان يخرج  
من اللفظ ما صدر من الجاذات كما  
في المجلات والكرامات قبل الختم الثاني  
اللفظ يخرج من اللفظ ما صدر من الجاذات  
قوله ما يقع عند التجهيز في اللفظ



حقيقة الدور ومحصل جواب الجماعة عن الدور ما يتلفظ المأخوذة في تعريف اللفظ مشتق من  
اللفظ بالمعنى اللغوي والمعرف يقع الرأى هو اللفظ بالمعنى العرفي اللغوي فلم يلزم توقف الشيء على  
ما يتوقف عليه فلا دور وهذا جواب سيد قد تلقاه الخول بالقبول الا ان صاحب الامتحان قد  
الجميع وعدل عن تعريف المشهور للتعريف المذكور في الدور وادعى ان جوابهم عن الدور لا يصح  
وسكت عن توجيه ذلك احواله على عدم الحقاء بقوله كما لا يخفى وشا رنا على عدم صحة  
الجواب ثم خاشية الامتحان بقوله كما قال هنا ما عرفت انه الرى فلا يصح تفسير الاصطلاح  
اقول وبالله التوفيق قد قد من تلك اللفظ لغة يقال على عدة معان فان كان بمعنى اللفظ  
كما دوح عليه الرضى حيث قال اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل في اللفظ  
بمعنى الامر ظاهر وان كان المنقول عنه واحدا من العيين الاخرين فان نقل عنه بعد جعله بمعنى  
المنقول اي الرى كما قال الجاهل نقل بده او بعد جعله بمعنى اسم المفعول فعلى تقدير جعله بمعنى  
اسم المفعول كذلك الامر وظل على تقدير نقله ابتداء من الرى يقال ان المشتق منه يتلفظ المأخوذ في  
تعريف اللفظ هو اللفظ المفسر بالرأى المأول باسم المفعول واللفظ بمعنى التكلم واذا كان المعنى  
اللغوي ليس محصورا في واحد لا يتعين جعل احدهما مبدأ الاشتقاق لصحة النقل للمعنى العرفي عن  
كل واحد منهما في يصح الجواب عن الدور وقوله ولا مجال لمصدر يسمى مأخوذ من جال من باب فاعول  
والجواب المنطوق به ولو في الحرب جال بعضهم على بعض امله بمول بودن مفصل نقلت حركة الم  
للساكن قبلها ثم يقال تحركت الواو بحسب صل وانفتح ما قبلها بحسب الفتح فقلت القاف الجال مكان  
الجولان اي التردد واستعمل محل نوارد افكار وهو المسائل كما يقول وليس للجواب في هذا النقل  
تردد ودخول وقد علمت مما ذكرناه ان الجواب عما لا قال الشارح في حاشية الامتحان فان قيل اللفظ  
قد يحى بمعنى التكلم في الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت برأى تكلمت في الجواب مجال قلت كون  
هذا اصلا برأسه غير مسلم بل هو مبني على ذلك الاصل الا يرى ان معناه الرى من الغم ولذا لم  
يجعلوه اصلا للاصطلاح ولا مجال لقول من قال يمكن ان يكون المراد بما في التعريف هو الصوت  
المشتمل على بعض الحروف فلا يتوقف على اثبات اللفظ بهذا المعنى في اللغة ولم يثبت ولو اراد ما في  
الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف فيدور انتهى اقول مسلم كون التلفظ بمعنى التكلم ليس  
في اللغة برأسه كما تقدم لك نقله عن الاساس وهذا غير قاصح في كون لغوي لان من جملة ما  
عليه في اللغة اللفظ حتى ان الشيخ الرضى ذهب الى انه المعنى المنقول عنه الى العرف وهم في الجواب  
لم يقيدوا ما اخذوا اشتقاق بكونه خصوص المعنى الاصل اللغوي بل قالوا ان المشتق منه هو اللفظ  
بالمعنى اللغوي ولا يتم ما قاله صاحب الامتحان والشرع حاشية الا لو قيد المشتق منه بخصوص  
المعنى الاصل اللغوي ونحوه في صحة من التقييد لتعدد معنى اللفظ لغة وح يستقيم ايضا جواب  
من قال ان المراد بما في التعريف هو الصوت لرجوع المعنى اللغوي الذي هو التكلم وقول الشارح  
في الرد عليه لانه يتوقف اه نقول مسلم لم يقع نصريح في اللغة باطلاق اللفظ على ما ذكره لكنه قد  
اطلق على ما يستعمل ذلك فهو من شعب المعنى اللغوي فانهم قوه كذا في الامتحان من قوله وانما

قوله فلا مجال لهذا الجواب المشهور فاعلم  
بأن هذا اللغوي بمعنى الرى فلا يصح  
تفسير الاصطلاح في اللغة بمعنى النطق  
لان اللفظ قد جاء في اللغة بمعنى الرى  
والتكلم على انه اذا كان بمعنى الرى  
التفسير ايضا كما اعترف في الامتحان  
في بعض مواضع حاشية في قوله

للمعنى الى هنا ثم ان الشارح رحمه الله حذف من الامتحان ما يتوقف عليه تصحيح التعريف لانه  
سكت عن الحركات الاعرابية وعن الضمائر المستترة اما الحركات الاعرابية فانهم اختلفوا في انها  
كلمة اولاد هب الرضى الى الاول وجماعة الى الثاني فعلى الاول ينقص بها تعريف الكلمة جمعا لشموله  
لها لانه ليست مستترة على الخرج لان المعتد هو الحرف القائمة به وبعبئته تعتمد والمراد الاعتقاد  
فان ريد مطلق الاعتقاد انقص متعاهدا الضمائر المستترة فانهم انفقوا على انها كلمات فيجمل  
التعريف بها جمعا لانه لا يشملها مع وجوب شموله لها وحقق صاحب الامتحان ان الحركات الاعرابية  
ليست لغضا لانها كقضايا للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ اي فلا تكون كلمة فلا ينقص  
بها التعريف جمعا ولا تدخل في التعريف على القول الثاني الا بالتكلف الذي ذكرناه وهو ما يباه  
التعريف ويأباه ايضا تحقيق صاحب الامتحان فلا ينقص بها متعاهدا ثم يرد النقص بها على التعريف  
المشهور لدخولها تحت قولهم يتلفظ بها حقيقة او حكما واجابوا بان المراد ما يتلفظ بها اصالة  
فلم تدخل واما الضمائر المستترة فقد قال صاحب الامتحان انها ليست بالفاظ وكلمات حقيقة  
انما هي حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوه فيجب خروجها  
عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الورد وان مراد من قال ان الساكن ليس  
من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض ثم ذكر كلاما يتعلق بالرد  
على العصام وبعد الغفور قال في اثباته اذ الخاء جعلوا الساكن جزء الكلام وفاعلا ومفعولا  
ومعطوفا عليه الى غير ذلك وهذا كلام مضطرب فانه حكم ولا على الضمير المستترة لانه ليس  
بموجود اصلا ثم اعترف بان الخاء جعلوه جزء الكلام المملوظ فاشنع به على العصام وقع  
فيما هو اشنع منه حيث اعتبر المعلوم موجودا وجعله جزء من الكلام اللفظي ثم قوله ليس  
بموجود اصلا بل اعتباري محض قال البسنوي في حواشي الفتاوى ان الضمائر انما هي ليس بصحيح الشيء  
مالم يصير موجودا باحد الوجودين لا يكون متويا وهو رد قوي ومن ولا عبرة بجواب الشارح عنه  
في حاشيته بقوله ليس بموجود اي اللفظ الذي اعتبره ساكنه فيه اصلا اي لا لفظا ولا نقدا بل هو  
المراد لا خاء ولا هذا اي كما حله البسنوي لان قوله اصلا ياتي هذا التأويل فليس على هذا  
الكلام نقول ثم ان الشارح في حاشية الامتحان اراد تأييد ما سلكه الامتحان من مخالفة الجمهور فقال قوله  
فيجب خروجها رد الجمهور حيث ادخلوها في تعريفهم بقولهم حكما او في حكمه ولا يمكن الجواب بانهم ارادوا  
هنا ان يعرفوا اللفظ مطلقا المشتهر استعمالا حكما كلمة ولفظا حتى كان كالحقيق فهمه ولا يلزم الجمع  
بين الحقيقة والحجاز في اللفظ العرفي لجواز حمله على عموم المجاز بقرب شبهة الاستعمال لانه يلزم ثبوت  
هذه شبهة قبل النقل وهو غير مسلم بل باطل وادعاء تعدد النقل لا يسهل قول الفاضل الجاهل من اللفظ  
في اللغة الرى ثم نقل لا عرف الخاء الى ما يتلفظ به الوساكن حقيقة او حكما وهو المفهوم من كلام غيره  
على ان اعتبار عموم المجاز في العرف غير جائز لان المفهوم الحاصل من التعريف يكون موضوعا له فيكون  
حقيقة فعلى هذا يمكن الجواب بانهم نقلوه ابتداء الى المتلفظ به حقيقة او حكما فيجب عدم خروجها لكونها  
من افراد لكن ياباه اطلاقهم عليها الفاظ وكلمات حككية بل يمكن الجواب بان الرد انما يرد على التعريف

قوله دورى منسوب الى الدور وليس  
بفساد الريقان والدولة لانه نون الشيء  
على ما يتوقف عليه وذلك يستلزم ان يكون  
قبل المحصول وهو محال فلا يحصل المطلوب  
كالسلسل فلا يصح تفسير الاصطلاح  
فان قيل اللفظ مجيى بمعنى التكلم في الصحاح  
لفظت بالكلام وتلفظت برأى تكلمت به  
فالتجويد مجال قلت كون هذا اصلا برأسه  
غير مسلم بل هو مبني على ذلك الاصل الا يرى  
ان معناه الرى من الغم ولذا لم يجعلوه اصلا  
للاصطلاح ولا مجال لقول من قال يمكن  
ان يكون المراد بما في التعريف هو الصوت  
المشتمل على بعض الحروف فلا يتوقف على اثبات  
اللفظ بهذا المعنى في اللغة ولم يثبت ولو اراد ما في  
الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف فيدور انتهى  
اقول مسلم كون التلفظ بمعنى التكلم ليس  
في اللغة برأسه كما تقدم لك نقله عن الاساس  
وهذا غير قاصح في كون لغوي لان من جملة ما  
لا العقل والظاهر في الجواب ان اللفظ في  
العرف اللغوي بمعنى النطق الذي هو عبارة  
عن الصوت المذكور قال في القاموس نقلت  
اي نطق وحده المشهور اصطلاحا حتى اخبرنا  
الخاء ليعم الحقيق والحكمى والمأخوذ فيه هو  
المعنى العرفي فلا اشكال قوله خرج به قال  
الرضى يجوز الاحتراز بالجنس كما في الفعل  
اذا كان بين عاموم وخصوص من وجه  
وهنا كذلك لان الموضوع للمعنى  
قد يكون لفظا وكذا اللفظ قد يكون  
موضوعا وقد لا يكون حاشية



داخل في المنقول اليه وليس كذلك بل المنقول اليه هو المتلفظ به فقط ثم التغير اما متعلق باللفظ  
والثاني اول فافهم قولهم عط الفاعل قوله بل يمكن الجواب وهذا الجواب ذكره البستوي في غرشي  
الفتاوى الضيائية وهو المفعول عليه والكلام المذكور قبل مرجه مناقشة في جواب المحشي الثاني  
الاختلاف بعد ذكر جواب تركا الخوض فيه لا ليس بما يقتضيه قوله خرج برأى باللفظ وقد نبع هنا  
الرضي في جعل اللفظ الذي هو جسد في التعريف فخرجنا به فانه قال اخترز بقوله لفظ عن الخط و  
والعقد والنصب والاشارة فانها رعايت بالوضع وليست بكلمات ولما كان مظنة ان يقال ان  
الجسد لا يكون للاختراز فعه بقوله ويجوز الاختراز بالجسد ايضا اذا كان اخص من الفصل  
بوجه ومنها كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واللفظ قد يكون مركبا  
وقد لا يكون ورده الجاهل بانها غير داخل في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وقوله عبد الغفور  
بانها لما لم تدخل في التعريف لم يخرج في تخصيصه اعتبارا اخر اجابا بقيد حتى يلزم علينا ان كتاب نصف  
كما تفسرنا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاختراز  
بالجنس بجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا ولا يلزم له لوجه لخالفة الشارح ووجه  
الاختلاف الجاهل فانه قال الاول الارب يخرج بمفرد ان لم يخرج بوضع كيف يخرج فخرج الدخول و  
لم تدخل قوله والنصب بضم النون وفتح الصاد المرحلة وبالباء الموحدة جمع نصبة وهي ما  
وضع لتعيين المسافة والطريق قوله عرف اي اللفظ قوله للتخصيص علة للتعريف اي يميز بها  
في الجنسية وعليه منع ظاهرها لفظا مصدر والمصدر مدلوله الجنس لا نراهم جنسا فرادى  
يقع على القليل والكثير كما وعسل ومن ثم قال المصدر لا يثنى ولا يجمع فهو نقص قبل دخول اللام  
لا يخلل غيرها وبعد دخول اللام يصير من قبيل الظاهر لاحتمال الاستغراق والهدوح يقال  
ان التعريف للاشارة الى العهديه اي اللفظ المهود عند النفاة وهي تنافي الجنسية اي هذه الحقيقة  
المهوده فان قلت تقدم ان اعتبار العهديه في الكلمة مخدوش فليكن هنا كذلك قلت فرق بينهما  
فان حقيقة الكلمة لغة هي حقيقتها اصطلاحا بخلاف اللفظ فان حقيقة الاصطلاح من المراه  
حقيقة اللغوية قوله ولذا صرحه ان اثاره التخصيص على الجنس اي عدل عن وضع الذي  
هو فعل الموضوع اسم مفعول للتخصيص على الجنسية ولا يخفك ان هذا الكلام لا محل له هنا  
لان لفظا معرف باللام فلا يوصف بالفعل بدور التوصل بالموصول فلواريدا التعبير بتعين  
ذكر الموصول يقال الذي وضع وهو يؤول الى الموضوع فكان التعبير اخصر واوضح لما في المو  
صول من الابهام المنقصر للتبيين بالصلة وهو ما ياباه التعريف قوله ولان اسم المفعول له  
علة ثانية للعدول عن الفعل الى اسم المفعول قوله وهو بقاء تفسير للمقصود قوله بالاشكال  
هو الحكم ببقاء شئ كان في الزمان الاول ولم يظن عدمه وفيه ان الوضع من افعال التي متى  
عرضت لزم لان متى ثبت وضع لفظ لم يتغير ذلك الحكم اصلا بل هو مستمر لا يحتاج الى  
ان يدل عليه في الحال بالاستصحاب على ان كثيرا من المحققين صرح بان افعال الواقعة في الغا  
مجردة عن الزمان فوضع وموضوع متساويان في الدلالة حال الحكم وهو الوضع على انك

قوله الدوال الارب مع ثابث العدد باعتبار  
ثابث معدودها قوله النصب جمع النصب  
وقيل جمع نصب كادها اسم النكاح الذي نصب  
على الورد وغيره وقبل جمع نصبة وهو  
ما وضع لمعرفة الطريق قوله للتخصيص  
في الصحاح نصب شئ رفعه ونصبه شئ  
منها قال الفارسي نصب وضم عليه ثابته  
ان يعدي بنفسه ومعناه الرقي الباني  
منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح  
الى الكتاب والسنة والى ما لا يعتد به  
واحد ومعنى الرفع في الاول طرد في الثاني  
اغذ لانم النص وهو الظهور بالابحاث  
عدي بالباء وعلى ثابته بالباء لثبته  
عنه وجاز ان يكون تعديته بالباء لثبته  
معنى الودع لم يثبت معنى او طردع ونحوه  
والنصب ببالغة وقال الفاضل العفام  
التخصيص ما يكون بالنظر في فهم البليغ  
الذي هو يقصدا ولا وبالذات انزيا  
ولا ينظر الى اصل المعنى الا باللفظ قوله وهو  
انحاء اي ثبوت معناه الكائن في زمان  
الحال المتبادر منه لانه حقيقة في المعنى  
الكائن فيه قوله بخلاف الماضي فانه وان  
الكائن في زمان يجسب العقل كما هو في  
دل على زمان لا يدل على زمان الحاضر  
ابن الحاجب لكن لا يدل على زمان الحاضر  
فلا يقال ضربك زيد الان قوله بالو  
منصوب وهو بقاء ما كان عليه لكن  
هنا بمعنى الصورية بقرينة سبق الكلام  
حاشية

قد سمعت ان وضع وحده لا يمكن التعبير به اصلا مع كون اللفظ معر فابا باللام بل لا بد من ذكر  
الموصول ومتى ذكر رجع لمعنى اسم المفعول فيما في المعنى واحد وان اختلف اللفظ وهذا الكلام  
زاده الشارح ولم يذكره في الامتحان فكان الاول له عدم ذكر واستمراره على مادة من نبع كلام  
الاختلاف وغيره فيستريح ويرجى قوله ولان الاصل في الصفة الافراد علة ثالثة لوجه العدول  
وهذا اسم العلل فليته اقصر عليها قوله والوضع هو لفظ جعل الشئ في غير مكان الواضع بتعيينه  
اللفظ بلزاه المعنى يجعل المعنى جزاله قوله المطلق اختراز عن الوضع المخصوص وهو وضع اللفظ و  
عرفا ولا مطلق الوضع الشامل لوضع اللفظ وغيره ثم عرف وضع اللفظ بتعريف قسميه تنبيها  
للفائلك اذ معرفة الخاص متوقفة على معرفة العام لكون العام جزء من الخاص قوله متى ادرك المراد  
بالادراك ما يشمل الادراك بالسمع كافي الالفاظا وبغيره كما في غيرها كبقية الدوال المعروفة من  
هذا تعريف الوضع المطلق الشامل لوضع اللفظ وغيره عدل عن قول الجاهل متى اطلق او لم يطق الاول  
فهم الشئ الثاني اختصارا ولا يخفى ما في التعبير في جانب الدال بالادراك وفي جانب الدلول بالغير لان  
الدلول معنى يتعلق بالفهم والدال محسوس يتعلق بالادراك وبقي هنا بحث وهو ان متى سور  
الوجوب بالكلية المتصلات فالعنى كما ادرك الاول فهم الثاني فيقال ان هذه الكلية غير محصورة  
فانه عند اطلاق اللفظ ثانيا وثالثا لا يفهم الشئ الثاني والا يلزم تحصيل الحاصل وجواب بان العن  
فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد النفاة فان قلت على تقدير حمل الفهم بمعنى الانشأ  
يلزم عند اطلاق ثانيا الالفاظ الى الملتفت وهو ايضا يوجب تحصيل الحاصل فالجواب ان عند  
الاطلاق ثانيا وثالثا يلتفت بالنفاة جديد لا بالاول حتى يلزم تحصيل الحاصل والنفاة الملتفت  
بالنفاة جديد جاز فان قلت لا يجوز ان يكون الفهم في المرة الثانية والثالثة بعلم جديد غير الاول  
فلا يلزم تحصيل الحاصل على تقدير كون الفهم بمعنى العالم ايضا فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى  
الالفاظ فالجواب ان حصول فهم جديد هو صوره حاصلة عن الشئ مع بقاء الفهم السابق للصورة  
الحاصلة غير مفعول واما الالفاظ الى الصورة الحاصلة من قبل فيجوز تكرره فلذلك جعل الفهم بمعنى  
الالفاظ قوله ولو يغيره قيد زائد على الاختلاف غير محتاج اليه بل مضر كما استطلع عليه زاده لا دخل  
الحروف كقول في نقل عنه فلا يرد ان حرف حتى ادرك لا يفهم معناه بل اذا ادركه مع ضمنية وسيا  
في الشرح ما يناقضه من ان المتعلق انما يحتاج اليه المستعمل الواضع قوله اي بما تدنو وجوده عطف  
تفسير والمراد حرف في الكلمة مع قطع النظر عن هيئتها كما قيده في حاشية الامتحان حيث قال مع  
قطع النظر عن هيئة كضرب فان مادته موضوعه وضعا شخصيا محدث مخصوص ولا دخل لهيئتها  
في ذلك الوضع كالا دخل لها اي مادته في وضع الهيئة وضعا نوعيا للزمان الماضي ونوعا للمستداه  
ونذكره والمراد بعدم الدخول عدم كون احداهما جزءا لاخر في وضع كل منهما والا فلا شبهة في كون  
وضع المادة محدث مخصوص مشروط بمقارنتها لبيئة من الالفاظ المستعملة كما ان وضع الهيئة كذا  
بمقارنتها للمادة من اللواد وهو كلام حسن لانه لا يجزى الا في المشتقات والوضع الشخصى اصل في اللفظة  
الفردات فكان الاول بقاء عبارة الامتحان على اطلاقه لعدم الدليلان من الزيادة وعبارة الا

قال لعل الموضوع قال العفام في شرح  
الوضعية الوضع لغة جعل شئ في غير  
واصطلاحا مشترك بين تعيين احد  
تعيين شئ بازاء المعنى فعل هذا الجاهل  
لضاه الجاهل وانما يتعين الشئ بالادراك  
على معنى نفسه فعلى هذا لا يوضع الجاهل  
فان تعيينه للدلالة عليه بقرينة لا يفهم  
قوله والوضع المطلق ان شئ كان  
او نوعا قوله فهم الثاني ولو يغيره ليدخل  
وضع حرف في نقل نفسه بل بغيره  
قوله العالم فلا يرد ان حرف متى ادرك  
لا يفهم معناه بل اذا ادرك مع  
ضمية  
قوله ولان الاصل في الصفة الافراد لان  
النسبة المكونة في وضعها بتعريف غير  
تامة فلا يكون جملة وفي وضع الفعل فتبين  
والوثاق تامة فيكون جملة قوله ولو  
بغيره اي بغير الاول فلا يرد ان حرف  
متى ادرك لا يفهم معناه بل اذا ادرك  
مع ضمنية فينقص جمعا واما الجاهل  
فلا تعيين فيه اصلا كما سبق فلا ينفق  
معنا في ادخل في الجنس فلا يخرج  
فافهم قوله وجعله بازاء اي حصل  
اللفظ بازاء المعنى حاشية



هكذا والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازاء وكذا ان كان  
اخذ هذا التفسير من المقابل وهو زيادة مضرة صار بها تعريف الوضع الشخصي قاصرا على وضع  
مواد المشتقات مع وجوب قبولها وبجميع المفردات الغير المشتقة كالاعلام والضمائر والموصوف  
والحروف وغيرها ولا يقال ان العلم كمن يد مثلا وضع باعتبار ما تدل له على الذات المعنية بل تحت  
مادته وهيئته معالما ان الهيئة في هذه المذكورات ليست ما يدل على شيء كهيئة المشتقات حتى  
يعبر وضع الهيئة لذلك المعنى لا ترى هيئة الفعل موضوعا للدلالة على الزمان ودليل ذلك اختلاف  
مدلولها باختلافها كغريب وبضرب واضرب مع بقاء المادة التي مدلولها الحدث بذاتها لم تتغير  
لعدم تغير مدلولها فقد صارت عبارة الامتحان قاصرة وتعريف غيرها مع هذه الزيادة وقد كانت  
قبلها في غاية الحسن والتعريف جامعا وانما معنى قول الامتحان بنفسه اي بذاته وشخصه يعني ان  
الموضوع في الوضع الشخصي ذات اللفظ وشخصه لا امر كل يصدق على متعدد يتدرج فيه هذا اللفظ  
وغيره كافي الوضع النوعي قوله ونوعه مقابل الشخصي لما ان الموضوع ليس هو شخص اللفظ بل نوعه  
فان قلت ان النوعي كل لا وجود له خارجا حتى يتعلق به الوضع قلت ليس المراد بالوضع هنا ما هو مصطلح  
المنطقة بل المراد به الوضع بواسطة قاعدة كلية قال مثلا خسر وفي مرات الاصول الوضع النوعي  
فما ان احدهما ان يكون بثبوت قاعدة دالة على كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بغيره  
على معنى مخصوص بغيره منه بواسطة نفسه له كالحكم بان كل اسم آخر الف وفون مكسورة فهو  
لفرد من مدلول ما الحق بآخر هذه العلامة وكل اسم غير الخوارج ومسلمين ومسلمات فهو جميع  
من مسمى ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام او الوضاعة فهو جميع تلك السميات وكل كثر وقعت في  
سياق النفي فهو نفى جميع الافراد الى غير ذلك وهذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية  
باعتبارها بل اكثر لما يق من هذا القبيل كالمثنى والجمع والمشتقات والركبات قوله ليفهم معناها المتفق  
قوله او مناسبة اي المعنى المجازي والكافي قوله فهو وقع الوضع لترتبه وابتنا عليه لان اللفظ  
اذ لم يوضع لمعنى لم يستعمل فيه والفرع ما يبنى على غير قوله ذكره في الامتحان من تفسير الوضع الى  
هنا وصرح به ان ما بعد ليس متفولا من الامتحان وليس كذلك بل من قوله خرج بهذا القيد لا  
الى قوله لمعنى كلة عبارة الامتحان ما عدا بعض زيادات لطيفة وما بينهما ما اخذ من حواشي الجاهل  
فالابوق بالعزوان يؤخر قوله ذكره في الامتحان اخر العبارة لا يهاجم التقديم لخلاف الواقع قوله  
عدل لضمير المستتر يعود على صاحب الامتحان اي عدل صاحب الامتحان عن التعريف المذكور في الجاهل  
اعني تخصيص شيء بشئ الى التعريف المذكور اخذ بقول العصام في حاشية الاولى تعيين شيء بشئ لفظ  
تعلق المعنى بقوله وضع وثلاجه انه ان اردت تخصيص شيء بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع بغير  
وضع اللفظ المراد وان اردت جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى فخرج وضع المشترك عبارة والاشارة  
معناها في خلال كلام الامتحان وهي مناقشة بان لا يلزم من كون اللام صلة الوضع المتخصص  
المذكور ان تكون صلة التخصص واما المرادف والمشاركة فسياتي الجواب عنها قوله لا ان استعماله  
وذلك لا ريب ان يقال ان هذا اللفظ موضوع لكذا ووضع لكذا ونحو ذلك ولم يقل موضوع كذا

قوله عدل عن التعريف اي عدل صاحب  
الامتحان وهو المصنف في تعريف الوضع عن  
ذكر لفظ التخصص بل ذكر بده لفظ تعيين  
لان لو قيل تخصيص شيء بشئ يرد عليه ان  
كان اللفظ داخل على المقصود يخرج عن  
وضع المرادف وان داخل على المقصود عليه  
من المرادف وان داخل على المقصود عليه  
خرج عنه وضع التعيين فيحتاج الى حمل  
في شيء من التعيين يخرج من السلي وحمل  
تجريد التخصص على الاشياء المتعينة ويجعل بين  
التخصص على الاشياء من حيث لا يوجد  
كل من المرادف لا يوجد في المرادف  
ذلك المرادف لا يوجد لا يوجد  
وجعل المشترك بحسب حاشية  
الا في معنى واحد كذا في حاشية  
قوله ليفهم معناه اي معنى الموضوع له او  
مناسبه اي معنى المجازي والكافي قوله  
بلا تكلف لان لو قيل تخصيص شيء بشئ  
يرد عليه ان اللفظ ان كان داخل على المقصود  
خرج عنه وضع المرادف لعدم اختصاص  
معناه في واحد من المرادف بل يكتسب  
وان كان داخل على المقصود عليه يخرج عنه  
وضع المشترك لعدم اختصاصه في شيء  
من التعيين كالتعريف والتعريف يخرج  
دفعه الى تعلق تخصيص شيء بشئ  
السلي وحمل التخصص على الاشياء المتعينة  
وجعل معنى كل من المرادف لا يوجد في  
المرادف الا في معنى واحد  
كالحاشية

قوله على ان معنى الوضع ليس هو التخصص قوله ويشمل التعريف تعليل ثان للعدول وحاصل ما  
يقال في هذا المقام ان اللفظ في خبر التخصص ان كانت داخلية على المقصود يخرج عنه وضع المرادف  
لعدم اختصاص معناه في واحد من المرادف في وجوده في كليهما وان كانت داخلية على المقصود عليه  
خرج وضع المشترك لعدم اختصاصه في شيء من التعيين لوجوده في كليهما وبما ان تخصيص شيء بشئ  
مشتمل على حكمين ايجابيين وهما ان الشيء الذي هو سلبى وسلبى وهو انه ليس لغيره فخرج عن  
الذي يفيد التخصص لا يشمل المشترك ولا الترادف فيكون تعريف الوضع غير جامع فخرج عن  
القسمين واجب باجوبة اسهلها انه يجوز تجريد التخصص عن الجزئية السلي او ان التخصص اضافي  
لا حقيق وان معنى كل من الترادف في معنى واحد هذا توضيح ما ذكره عبد الغفور والاشارة نقل  
المشارك بحسب كل جعل لا يوجد في معنى واحد هذا توضيح ما ذكره عبد الغفور والاشارة نقل  
عبارة بالحرف من غير عرف في ما مشر شرح هنا قوله للعالم بياي بالغير اه فسر مرجع الضمير في  
من توهم عوده للغير لغيره قوله ولا بد منه لما ان تجريد تعيين الدال بالآراء المدلول غير كاف في الفهم بل  
لا بد من العلم بالتعيين فانه اذا سمع اللفظ على العالم يوضعه لا يفهم معناه وبعد هذه الزيادة فلا ترد  
هذه الصورة نقضا على التعريف فان قلت ان العلم بذلك التعيين لا يتحقق الا بعد فهم المعين فلو كان  
فهم المعنى بعد العلم بذلك التعيين لزم الدور فاجواب ان العلم بالتعيين موقوف على فهم المعنى ابتداء  
هذا اللفظ الموضوع وفهم المعنى والاشارة اليه من هذا اللفظ الموضوع موقوف على العلم بذلك  
التعيين فلا يلزم الدور لعبد الغفور ولا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة  
اذ العبارة ظاهرة في ان التخصص علاقة بها ثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعبارة  
فكان في معنى اطلق واحسن وعلم ذلك التخصص كذا فيه شيء لم يقر وبرفع ان هذه الزيادة وان  
لم يصح بها في التعريف المشهور لكنها مرادة منه فاكل على حذفها لفهمها من العبارة قوله كافي اللفظ  
فيئة فعل بالتحريك مثلا موضوعا للدلالة على الزمان الماضي كان يقول الواضع وضعت كلاما هو  
على هيئة فعل بالتحريك مثلا للدلالة على الزمان الماضي وكل ما هو على هيئة فاعل وصيغته مثلا من  
المشتقات للذات القائمة بالحدث الذي اشق منه تلك الصيغة ومثال البقية تقدم في عبارة القرأة  
قوله كلامية كاناه يقول الواضع وضعت كل هيئة مستدل به وسند للدلالة على ثبوت المستند  
للسند اليه قوله او غيرها كالمركبات الوضعية بان يقول الواضع وضعت كل مضاف ومضاف اليه تخصيص  
الدول بالثاني وتعيينه به قوله خرج بهذا القيد اي بقيد الوضع لم يذكر خروج ما دل بالعقل لانه  
ان كان موضوعا فلا وجه للخروج والافضل فيما ذكرناه كذا نقل عنه هنا وهي حاشية النص الامتحان  
علمنا على قوله وخرج بهذا القيد ومراده اني الدال بالعقل كدلالة اللفظ على حياة التكلم ان كان ذلك  
اللفظ مفعلا فداخل فيما ذكره من خروج الماهلات وان كان مستعملا فداخل في الكلمة لانه لفظ  
موضوع لا وجه لخروجه هذا توضيح كلامه وقد يقال ان لكل من اللفظ المستعمل والمهملا دلا  
لتين بحيثيتين مختلفتين بدلان دلالة عقلية على حياة التكلم والموضوع يدل دلالة وضعيت  
على معناه والمهملا دلالة وضعية في حيثية الدلالة العقلية يحتاج للتخصص على اخرجهما

قوله خرج بهذا القيد: ملون الخ اي  
خرج بقول المصنف الموضوع للماهلات ونز  
بذكر خروج ما دل بالعقل لان لو كانت  
موضوعا فلا وجه لخروجه ولا فاضل  
فيما ذكرناه كذا في الحاشية  
قوله كافي المركبات حال كونها كلامية  
خبرية كانت او انشائية وهي الخي  
سكون التكلم وبقي الخطاب قائدة  
تامة حقيقة او حكما مثل ضرب زيد وث  
هند وزيد قائم واضرب ولا تضرب  
وزيد بوجه قائم وقام ابوه وقام  
ابوه قوله او غيرها اي غير كلامية مثل  
غلام زيد ورجل فاضل حاشية



يقيد الوضع كما هنا ولا يختار ويقيد معنى كافي الجاهي فانه يخرج المراد باللفظ الدالة بالطلع  
وكذا الدلالة بالعقل بناء على ان المراد بالطلع ما قبل الوضع في كلامه كاحله عليه عبد الغفور  
ونقل عن الشيخ الحاج لاجحة الى ذكر خروج الحروف ومقتضيات الطبع ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح  
بجزمهما للاهتمام بشأنهما لان لهما من يدل بالنسب بالكلمة وهو ما صرح به بعض حواشي الجاهي  
قوله كالذي مقلوب زيد والميز هكذا في نسخة وفي اخرى ليز وكل من التضمنين هل كاللفظ  
ولعله والذين بنون ثم ياء ثم زاي مقلوب الزين اي الحسن قوله ومقتضيات الطبع اي ما يقتضيه  
الطبع فيدل دلالة طبيعية على معنى كاح يقض الرهنه واضها والحاء المهمله فانه يدل على وجع الصد  
ويقض الرهنه والحاء المهمله يدل على مطلق الوجع واما قول الشافعي فانه يدل على وجع الصد  
المنجى يدل على التلذذ والسرور فاقاله غير فيما رأيت نعم بعض جفائات الاثر ان يستلزم  
هذه الكلمة عند وجدان ما يستلزم ذوقه وهو استعمال غير معتد به فلا ينبغي ان يذكر في حلول  
المعاني اللغوية قوله كالمشوم او بتقديم الباء على الشين تحريف عن المشوم بشين بعد ما فرغ  
قوا وقال في المختار المشوم ضد المشوم ويقال رجل مشوم ومشوم ويقال ما اشام فلانا والعامه  
نقول ما اشيمه وقد نشام به باند قوله فان الحرف الاول اه بكسر الراء اي الذي نطق  
بمشوم بدلا عن مشوم قوله لم يقصد جعله اي جعل ذلك الحرف معنى حتى يكون وضعها  
يل قصد المعنى به بسبب قوله ان هذا اللفظ الحرف معمول لذلك المعنى قوله وبقي اي داخل في  
التعريف لا ينقص به من قوله فحتاج اليه اي الى المتعلق المستعمل ومثل الحرف الفعل والاسماء  
المضممة لمعنى الحرف كني وما هو من قبيل الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص كاسماء  
الاشارة والضمائر والموصولات فان معاني هذه كلها متوقفة على الغرض في الفهم كما قرر في  
علم الوضع فهي مثل الحرف فالجواب عن دخول وضعها في تعريف الوضع كالجواب عن دخول وضع  
الحرف وتحقيق الكلام فيها يحتاج لتطويل يعني عنه مراجعة العنصرية وموادها قوله واما  
الجاهل اعلم ان عبارة الامتحان في تعريف الوضع هكذا الوضع المطلق تعين شيء لشيء متى اردت  
الاول فهم الثاني للعالم بوضعه ولما استشر ما يرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج وضع الجاهل  
ان لا يصدر عليه انه متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم بوضعه لا يحتاج الى الجاهل في دلالة على  
معناه الى القرينة تخلص عن الايراد بالانضمام الى الجاهل ليس بموضوع فصح تعريفه وان شاذ على  
التعريف قوله ولو بغيره فدخل هذا الزيادة الجاهل في التعريف فاما على القول بانه موضوع فالكل  
حسن والتعريف مستقيم واما على القول بانه ليس بموضوع فبسر تعريف الوضع المذكور هنا  
غير مانع لانه يدخل فيه الجاهل فكيف يتمك الشك بما ذهب اليه صاحب الامتحان من القول بعدم  
وضع الجاهل مع اقتضاء ذلك فساد تعريفه فكان لا بد من الشرح حذف هذه العبارة اما الاول  
علمت من الفساد المذكور واما ثانيا فلا انها غير مسألة كما سئل عليه واما ثانيا فلا انها ليست  
من البياض التي تذكر في كتب المبتدئين لتعريب الاقوال فيها وصعوبة مدرستها قوله ولا نوعيا  
اما في الوضع الشخصي فسلم واما في الوضع النوعي فما اختلف فيه كلام القضاة في قاضيه

قوله ومنه مقتضيات الطبع كاح يقض الرهنه  
واضها والحاء المهمله يدل على مطلق الوجع  
ويقض الرهنه والحاء المهمله ايضا يدل على التلذذ  
والسرور ويقض الرهنه والحاء المهمله  
الشددة يدل على من له سعال يكره للوجع  
البلغ من صدره قوله والحرفان اي كقول  
جاهل العوام في زماننا هذا مقام الامثال  
ازلام ومقام الدرد ويدر ويرش واما  
ذلك الا انها اشبه استعمالا في شدة بالراء  
واكثر قوله كالمشوم الحرفان اي كقول  
المهمله المتفرقة على صيغة اسم المفعول قوله  
لان الحرف الاول اي كقولنا على قوله لم يقصد  
الكسوة على صيغة فاعله المستعمل في  
على صيغة العلم فاعله التعيين والجميل  
الحرف بكسر الراء قوله لا في التعيين والجميل  
الذكر كونه في تعريف الوضع الشخصي  
من انما ان الوضع الشخصي تعين لفظ معين  
بنفسه اي بآثاره وجوه من معنى  
وجعله بآثاره وجوه من معنى  
قوله وخروج بهذا التعدي الى التعريف  
الذي يبادر عند الاطلاق استعمال الموضوع  
فدخل فيه اللفاظ المستعملة في الوضع النوعي  
لمعنى وخروج باللفاظ المستعملة في الوضع  
كما يوجد في اللفاظ المستعملة في الوضع  
في اللفاظ المستعملة في الوضع النوعي  
مركب من لفظ الحرف كان جميع الحكم  
فضية كلية مستعملة على جميع الحكم  
جزئيات موضوعها و كان لفظها في حكم  
جسدي اما موضوعها بالوضع النوعي  
جسدي ايضا جسدي بوجوده تحقيقا

في التلويح

في التلويح ونفاه في شرح المفاتيح قال في التلويح في بحث قصر العام على بعض ما يتناولونه وتبينه على  
فانك جليلة وهي ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو  
منعبر للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له ومثل هذا من باب الحقيقة  
بميزلة الموضوعات الشخصية باعتبارها بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمتن والمجموع والمصنف  
والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات والجملة كل ما يكون دلالة على المعاني بالبيئات  
وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة على معنى بنفسه فهو عند القرينة الدافعة  
عن ارادة ذلك منعبر لما يتعلق بذلك المعنى تعاقبا مخصوصا ودل عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة  
القرينة لا بواسطة هذا التعيين ومثله جاز لاجاز المعنى الاصل في شرح المفاتيح مجاب عن  
الاعتراض على تعريف الوضع بتعيين اللفظ بآثار المعنى بنفسه بانه اذا اردت بالوضع هذا الشخصي  
لم يكن تعريف الحقيقة جامعاً لخروج الحقائق التي وضعتا نوعي ولا تعريف الجاهل ما نفا لاجازها فيه  
من جهة كونها مستعملة في غير الموضوع له بالتحصيص وان كان التعريف لفظي الوضع لا يصح اخرج الجاهل  
لكونه موضوعا بالنوع فلما المراد مطلق الوضع المتعارف اعم من الشخصي والنوعي لكن شرط ان يكون  
ذلك التعريف من غير اشتراط قرينة كافي الجاهل فانهم اطلقوا على استعمال في غير الموضوع له الحقيقة  
في الموضوع له ولم يثبت عن يوق به القول بكون الجاهل موضوعا في المعنى في شرح الوضع ولا بعد  
كل البعدان يوقون كلاهما بوقوعهما في التعيين قال الشبرايشي وحاصله ان يخالف كلابية الطبر  
تخالفا اصطلاح العلين من ان التعيين في الجاهل في اصطلاح الاصول وضع وفي اصطلاح البيان ليس  
بوضع واجاب بعض اربابنا اذاد بالوضع المعنى الوضع المتعارف المشهور الذي يدور عليه الحقيقة  
والجاهل وهو ما يعم الوضع الشخصي والقسم الاول من قسمي الوضع النوعي كما يدل عليه سياق كلامه  
في شرح المفاتيح وكما يدل عليه قوله ان هذا معنى الوضع الحقيقي اي الوضع المنسوب للحقيقة وان  
المراد بالوضع الثابت في التلويح هو القسم الثاني من قسمي الوضع النوعي في الامتيازات بين كلاميه ولا  
حاجة الى التحل على اختلاف الاصطلاحين اذ اعلمت هذا فعلم انه لا يصح في الوضع مطلقا من الجاهل  
لان في العام يستلزم في الخاص وقد ثبت للجاهل نوع مخصوص من الوضع وان تعيل الشرايف  
حاشية الامتحان في الوضع الشخصي والنوعي عن الجاهل بقوله لعدم تعيين الجوهر والهيئة للمعنى  
الجاهل في فيه ليس على ما ينبغي اذ ليس الوضع مختصا في تعيين هذين الاخرين وكان لم ينظر في التلويح  
وقد يكون ثبوت قاعدة دالة الى اخر ما نقلناه قوله نعم قد يقال انه ان قلت ان في كلامه تناقضا لانه  
نفي الوضع اولاً ثم اثبتته وحاصل الجواب ان المتيقن غير المتني فلا تناقض قوله لا موضع اه قال الشرايف  
حاشية الامتحان لان المراد بالتعيين الذي يكون منشأ للدلالة والفهم كما يشعر به قوله للعالم  
والجاهل ليس كذلك قال العلامة القضاة ان المعنى الجاهل يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة  
هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الوضع جواز استعمال اللفظ في المعنى الجاهل لكانت دلالة عليه  
ورفقه منه عند قيام القرينة بجاهلها ولا يخالف ان هذا معنى ما في شرح المفاتيح وقد علمت ان كلام  
التلويح بجاهل فصح فكيف يتمك باحد القولين دون الآخر بدون توفيق بينهما قوله فلا مشاحة اي

قوله نعم قد يتناول في سؤال نشأ من قوله  
قوله وضع فيه اي في الجاهل واجاب عن ذلك  
السؤال بقوله ولكن استعمال الوضع  
لان المراد بالتعيين الذي يكون منشأ  
للدلالة والفهم كما يشعر به قوله للعالم  
وهذا الجاهل ليس كذلك قال العلامة  
القضاة ان المعنى الجاهل يفهم منه  
بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين  
حتى لو لم يثبت من الوضع جواز استعمال  
اللفظ في المعنى الجاهل لكانت دلالة  
عليه وفهم منه عند قيام القرينة بجاهلها

ع  
وتقدم على ما قالوا في القضاة الكلية  
الطبعة واما اذا قلت جسدي كذا وارت  
معنى غير جسدي لفظه فذلك باطل ذليل  
له معنى اخر غير جسدي لفظه لا وضعي  
ولا شخصي كالاجتناف في الوضع النوعي وخروج  
فدخل اللفاظ في الوضع النوعي  
لكن هذه بقى اللفاظ بعد ذكر الوضع  
ومخرج بهذا التعدي الى تعريفه  
في حاشية ولم يذكر خروج مادل باللفظ  
قصودا للمعنى من وراء الجاهل ولا  
ان كان موضوعا فلا وجه لخروج ولا  
فدخل فيما ذكرنا هذا مقول من المعنى  
في حاشية الامتحان فافهم حاشية



مناداة قال شارح في حاشية الامتحان ونحن نسميه اسما لا ولا نسمى ونحنا ونعينا الاما ذكرنا  
 انتهى وهو ما يفرض منه الجواب لوقوع هذا الباب للزم هدم حقايق اصطلاحية كثيرة كيف يسوغ  
 الواحد ان يقول انا اصطلي على كذا لفظا لفظا بغير روادا تفردا منهم اشتروا لفظا وضعوا ودفع على ذلك كثير  
 من الاعلام في حاشية الامتحان فيقول بجملة من قيل الاستعمال محض شذوذ لا يوافق عليه صاحبه قال  
 السلكون في حواشي الشبهة ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند اهل العربية لان اللفظ  
 مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما هو جاري وما عند المنطقين فان تحقق لزوم  
 بينهما بحيث يمنع الانفكاك في مطابقة ولا فلا دلالة على ما صرح به قدس سره في حواش المطالع  
 ومعلوم ان الدلالة المطابقة متفرعة عن الوضع لان الاستعمال كابدل لذلك فربما بانها دالة اللفظ  
 على تمام ما وضع له وقد صرح هذا الفاضل بانها مطابقة عند اهل العربية ونحن الآن على اصطلاحهم  
 وانما نعارضه على قدمه في العلم على ما يجازي عليه الشارح من جعل دالة المجاز من قبل الاستعمال  
 فان يبرهن اصول كثيرة منها ما ذكرنا هنا من تحكم على دلالة على معناه بالمطابقة ولو قلنا اننا لا  
 بطريق الوضع كانت هذه الدلالة خارجة عن الثلث فينقص بها حصص الدلالة في الثلث مع اتفاق  
 العلماء قاضية على انحصارها فيها فاذا حق الشرف هذا يقول من قال فبالله من زبانية نظن ان ذنوبه  
 وبغوضة نقد التماثيل شرعية فام الحما على البازي يهدده ويؤاخذ به واستصرفت باسود الغالب بجملة  
 اخبرني اسد في الوقى باصبغة بكيفية ما ذكرا في منه اصبغة ورحم الله اعرافه قدس نفسه قوله  
 فظهر ان الوضع يحصر الحقيقة اه تفريع على قوله واما المجاز ونسبة له وقد علمت ما فيه من الكار  
 السابق فلا تغفل قوله والمجاز والكناية معطوفان على الضمير المنسوب في بعضها قوله مصدر  
 مبني اه اصله معنى يوزن مذهب قوله بتداء اه زائدة على ما في الجاهل من انه مصدر مبني بمعنى  
 المفعول صرح به العصام بقوله ولك ان يجعله منقول الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله معنى  
 المفعول انتهى فالعصمة من قبل نقل اسم السبيل الى اللزوم والمتعلق بالمتعلق قول لا  
 لان حاله كونه مصدر اراد به الحدث اي القصد والمعنى العرفي المقول اليه ما يقصد وهو بمعنى  
 اسم المفعول واسم المفعول يصح ان يوصف بكونه مسببا عن المصدر او ملزوما له او متعلقه قوله  
 او بعد جعله بمعنى المفعول اي قبل النقل فيكون من قبل نقل اسم العام الى الخاص لان المصدر المذكور  
 بمعنى المقصود سواء قصد بشئ او لا والمصطلح هو المقصود بالشئ قوله الى ما يقصد بشئ او لا  
 به صرحنا او ضمنا او نبحا سواء كان بحسب الوضع او لا فيدخل فيه المعنى المطابق والمعنى والالتزام  
 وغيرهما كما اذا استعملت وارتدت بحضورك قاله عبد الغفور قوله واسم زمان اه هذا وجه  
 قال به العصام ايضا كما سذكر عبارة قوله او مكان عطف على قوله زمان اي اسم مكان قال العصام  
 ويرد عليه ان كان يبين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاعه  
 عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما للآخر فظهر بهذا  
 ان لا وجه للاقتضار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان قوله ثم نقل اليه اي الى المعنى العرفي  
 قوله معنى اصله معنوي كرمي اجتمعت او والياء وسبقا احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء

قوله فلا مشاحة في الاصطلاح اي كاساه  
 العلامة التفاضل ان كان بجمع ما حاصله  
 ان الوضع عند الاول لا يكون بجمع ما حاصله  
 المادة او الهيئة وهو المراد بالوضع المأخوذ  
 في تعريف الحقيقة وهو كذا في الحاشية  
 قوله ثم نقل ابتداء فيكون من قبل اسم  
 السبيل المسبب واسم اللزوم الى اللزوم  
 قوله او بعد جعله بمعنى المفعول اي فيكون  
 نقل اسم العام الى الخاص قوله او اسم  
 مكان ثم نقل اسم الجاهل الى حال  
 من قبل نقل اسم سنة المجلد والتعبير اي  
 قوله المذكورين في تعريف الوضع الضماني قوله  
 فلا وضع فيه لعدم تعيين الجواهر والاشياء  
 المجازي فيه فلا حاجة الى قيد يخرج عن تعريف  
 الوضع قوله لا وضع في الاراد بالتعبير الذي  
 يكون منشاء الدلالة والفرق كما يشعر قوله  
 للعالم وهذا الجواز ليس كذلك فيقول  
 العلامة التفاضل ان كان كاسا في  
 كاساه فلا مشاحة اي منافقة في الاصطلاح  
 قوله ونحن نسميه اسما لا ولا نسمى ونحنا ونعينا  
 الاما ذكرنا قوله يعيا اي بجمع الحقيقة في  
 قوله في الاصل اي في اللغة مصدر مبني  
 بمعنى المقصود سواء تعلق بالشئ او لا وما  
 المصطلح فهو المنص بالشئ فيكون انحصار  
 منه كما هو شأن النقل قوله او بعد جعله  
 بمعنى المفعول كقولك الدرهم من ذهب  
 اي مضمون في الحاشية فيكون نقل  
 اسم العام الى الخاص

وكسر ما قبلها لاجلها وادعت فصار معنى كرمي قوله ثم خفف بخذف احدى اليائين فقلبت الواو  
 القابعد فتح ما قبلها الخفة قوله اقرب الوجود اه لان فيه نقل اسم المفعول العام الى المفعول الخاص  
 مع رفع مؤنثه تداد النقل ولاز المشدد قد يستعمل بمعنى الخفف يقال معنى الكلام ومعنيه واحد  
 قوله لا نظيره في كلام العرب من تخلاص كلام العصام وعبارة هكذا وهذا اقرب الوجود معنى بعدها  
 لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله حروف الهجاء وهي التهجئة والتجويد ومعنى واحد  
 وهي حروف المفردة البسيطة التي منها يتركب الكلام وهي من درجة في ابناء الكلام واللفظ التي تتجلى  
 بها اسماء مسماة تلك الحروف البسيطة في الابنية مثلا الصاد والراء والباء اسم منه وره وبير من  
 ضرب والهاء والتجويد والتجويد تقدر تلك الحروف ونقطتها بربط الاسماء فقوله حروف الهجاء  
 اي حروف يقطع اللفظ بها قوله لغرض التركيب باللفظ المجازي وضعت لاجل ان يتركب بها الكلام  
 وليس لها معان دالة عليها ونظيره العصام بان كثير من حروف الهجاء وضع لمعنى كرمي الاستعمال  
 واللام الجارة وواو القسم والعاطفة والى غير ذلك من حروف الهجاء فلا يخرج بقوله لمعنى ولا يصح  
 الخراج ايضا لكونها من افراد الكلمة فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد لاجل  
 بان قوله الموضوع لغرض التركيب لا ياباه المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لها  
 فلم يحكم الا بخروج بعض حروف الهجاء ورده بعض حواشيه بالاعراف على فحين حروف المعاني  
 وحروف المباني وما ذكره من كرمي الاستعمال وغيرها من قبيل حروف المعاني دون حروف المباني  
 التي هو حروف الهجاء تسمية لها باسم الدوال عليها لان حروف المباني لا وجود لها الا في ضرب الابنية فان  
 بعض الفضلاء الحق ان لا وضع لحروف الهجاء اصلا كيف ولو كانت موضوع لغرض التركيب لا يخرج عن  
 تعريفها كلمة قطعا العموم والمعنى لا يحتاج الى اخرجها لانها خرجت بقيد الوضع تامل قوله لا ياباه  
 المعنى اي بمقابلته فان قيل هي موضوعه للاعداد عند اهل الحساب وهي معان تقصد منها الجواب ان  
 المراد المعاني المعينة عند اهل العربية وما ذكر اصطلاح الحاشية لا عبر به قوله ثم ان ذكره الى المعنى وقوله  
 شريح خبر ان وقوله لان دالة الالتزام تقبل التصريح اي لم يكف بدلالة الالتزام لانها لا تقبل  
 فيها عليها لان فيها خفاء بنا في مقام التعريف فان قلت اذا كان المعنى داخل في مفهوم الوضع كاد لانت  
 عليه تضمنية لا التزامية وذلك لان اللفظ ان دل على تمام ما وضع له كانت دلالة مطابقة وعلى جاز  
 تضمننا على الخارج اللازم التزاما فيبين قوله مع كونه داخل في مفهومه والحكم بان دالة الوضع على المعنى  
 بالالتزام تناف والجواب منع المناقاة على قياس ما قالوا في دالة المعنى على البصر انها التزامية مع تعريف  
 المعنى بعدم البصر وحاصله ما ذكره السيد في حواش ارازي على التسمية ان المضاف اذا اخذ من حيث  
 هو مضاف كانت الاضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث زائدة كانت الاضافة  
 ايضا خارجة عنه ومفهوم المعنى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة  
 الى البصر داخلية في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجا عنه والمعنى في تعريف الوضع الشخصي مضاف  
 اليه بواسطة اللام قوله فعلى هذا المشار اليه قوله لان دالة الالتزام من مجورة في التعريف  
 قوله اوضح منها الضمير المجزوم وهو المفضل عليه يرجع لنفس دالة الوضع والضمير المجزوم

قوله وهو قريب اي كون المعنى سم مفعول  
 تخفف من معنوي على وزن مفعول في الاصل  
 ومعنى شريح اي كرمي  
 بفتح الهم وسكون العين بعد هاتون سنون  
 على الفتح والياء السورة القبر المقروء  
 قوله خرج بالمعنى حروف الهجاء اي في الاصطلاح  
 فيه نظر لان كثير من حروف الهجاء وضع لمعنى  
 كرمي الاستعمال ولا يجوز جعلها في غير ذلك ولا  
 والعاطفة من حروف الهجاء اي في الاصطلاح  
 يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع  
 حروف الهجاء بهذا الا ان يقال قوله الموضوع  
 لغرض التركيب لا ياباه المعنى لتقييد حروف  
 الهجاء وليست صفة مساوية لها  
 فلا يصح الحكم الا بخروج بعض حروف الهجاء  
 واللام الجارة وواو القسم والعاطفة والى غير ذلك  
 حروف المباني وما ذكره من كرمي الاستعمال  
 التي هو حروف الهجاء تسمية لها باسم الدوال  
 بعضها من قبيل حروف المعاني دون حروف المباني  
 كاسا في كاساه فلا مشاحة اي منافقة في الاصطلاح  
 قوله ونحن نسميه اسما لا ولا نسمى ونحنا ونعينا  
 الاما ذكرنا قوله يعيا اي بجمع الحقيقة في  
 قوله في الاصل اي في اللغة مصدر مبني  
 بمعنى المقصود سواء تعلق بالشئ او لا وما  
 المصطلح فهو المنص بالشئ فيكون انحصار  
 منه كما هو شأن النقل قوله او بعد جعله  
 بمعنى المفعول كقولك الدرهم من ذهب  
 اي مضمون في الحاشية فيكون نقل  
 اسم العام الى الخاص



بعل يعود للدلالة التي كان يلزمه ذكرها يعني ان كلامه من الدلالة والمعنى يدل عليه الوضع التزاما  
 لكن دلالة الوضع على المعنى او من دلالة قولته لذكره اي ذكر المعنى في مفهومه  
 اي الوضع فليل الاوصية اي بخلاف الدلالة فانها لم تذكر في مفهومه بل هي لازمة للوضع مرتبة  
 عليه كما سيظهر من كلامه من قوله بعد ثم هذا السؤال لا ورود له اصلا بعد قوله خرج جرح  
 الهجاء لان الداعي للتصريح بالمعنى هو الترخيص لا خروج حروف الهجاء لانها بقيت داخل تحت الوضع  
 ان يصدق عليها انها موضوعه فخرجها بقوله للمعنى فالصريح به لا من حيث ان دلالة اللفظ  
 مأجورة في التعريف بل لاجل اخراج الاثرى قول الجاهل وبقيت الى مخرج بقيد الوضع حروف الهجاء  
 الموضوعه لغرض التركيب لا باراء المعنى وخرجت بقوله للمعنى لكن استدراك على قوله فعلى هذا  
 مرد عليه ان يذكر الدلالة لكن يذكرها تبعا لا بجزء واجب وقضيته تسليم اليراد السابق وقد علمت  
 عدم ورود اصلا قال الجاهل واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه  
 شيء آخر في تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر ان الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكلام  
 لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا مكان ان تكون بالعقل وبالطبع فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع  
 كما في المفصل قوله جرح لفظه اشار به الى ان وصفه المعنى بالافراد وصف له بحال داله فان المفرد لفظ  
 لا يدل جزئيا على جزء معناه والمفهوم من كلام الرضى ان الافراد صفة للفظ عند التطبيق وصفه  
 للمعنى عند الحاجة قال عبد الغفور ولكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض  
 للمعنى ثم قيد الحينية ملاحظ اي من حيث انه جزء لفظه بمعنى حيوان الناطق حال كونه على الشخص  
 انسان مفرد لا ليس اسما لذلك المعنى لا باعتبار وضعه العلمي وجزء بهذا الاعتبار لا يدل على جزء  
 ذلك المعنى قوله يوم وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى صدر  
 اما في صيغة فعل وغيرهما فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك  
 المعنى به لا بسببه مثلا اذا قلت جاء في رجل راكب يومه هذا الكلام بحسب اللغة ان انصافه بالركوب  
 سابق على الجي وانما قال يومه مع ان القاعلة تقتضيه اقتضاء ببناء الظهور المراد هنا فانما قطعنا  
 ان انصاف الكلمة بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لا قبله قال العصام ولا يخفى عليك ان مثل هذا  
 الوبهام لا زعم من تعليق الوضع بالمعنى لانه بوجوب ان يكون الوضع بالتصنيف بالمقصود به بئني مع ان  
 المقصود به بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه قوله كذلك المشا واكيا انصاف المعنى بالافراد قبل  
 الوضع قوله انصاف اي المعنى يرى بالافراد قوله بل بالمعنوية وذلك لان المعنى ماعنى باللفظ  
 وذلك انما يكون حالة الوضع لا قبله وهذا الاضراب مأخذ كلام العصام السابق قوله فيه اي في  
 وصف المعنى بالافراد قوله من قبل فتيلاوه فهو مجاز بطريق المشاركة اي اثر اثر بصيربه المتأثر فتيلا  
 قوله ما لا يجوز في التعريف لانه يجب صونها عن المجاز قوله لا يجوزاه من هنا الى قوله فاللفظ  
 حقيقة عبارة بعض حواشي الجاهل بالحرف وما قبله عبارة الجاهل قوله فاللفظ حقيقة واسما من  
 اتركب التجوز فقال ان التركيب يفهم ان يكون الشخص مقنولا قبل القتل ويمكن اتركاب التجوز بان  
 يراد باللفظ مجرد الذات لامع وصفه القولية او يراد باللفظ القليل بالقوة اي من شأنه ان يقل

٩  
 الاول بطلان ما علم ان المفرد اذا كان اربع  
 التثنية والثاني في مقابلة المتكلمين كما في بحث  
 التثنية والثالث في مقابلة الجملة كما في ذلك  
 تعبر التثنية والرابع في مقابلة الجملة كما في ذلك  
 تعريف الكلمة في بحثنا هذا فيلخص قوله  
 بعد زمان الوضع وليس كذلك اي حصول  
 الوجود في زمان الوضع لا بعد حصول الوجود  
 نعم الوضع تقدم الجاهل اي سلبا حصول الوجود  
 بعد زمان الوضع وذا غير معتبر في الجاهل  
 قوله اوضح منها اي من دلالة الوضع عليها  
 اي على الدلالة فلا بد من ذكر الدلالة  
 صفة المعنى لاجل جعله صفة للفظ  
 معرقة ومفرد تارة وكذا لا يجوز من الوضع  
 لا يقال الا في حيز الاقتصار على مفرد الماسم  
 يتقضى ان لا يكون الا في حيز لفظه على جزء هذا  
 بالذات والاربع والظن ان ذلك اذ لم يفسد  
 بل لم يسمع وصفه بالذات والاربع ولا معانيها  
 بالافراد والتركيب خصوصاً بالالفاظ  
 الموضوعه اذ لم يوصف اللفظ الدال  
 بالمعنى والعقل بشئ منها فالخلاف والتعريف  
 مبنى على اللفظ لا مبنى على اللفظ الموضوع على جزء  
 الصحيح ما لا يدل على جزء لفظه الموضوع على جزء  
 قوله على جزء اي على جزء اللفظ قوله  
 فان قيل فانه لا يخلو ان ليس اللفظ  
 قوله وليس الوجه كذلك اي ليس اللفظ  
 موضوعا للمعنى التفسير بالافراد قبل  
 انوضع

قوله

قوله فيما عطف على الامتحان قال هناك مثل من قبل فتيلاوه فان اللفظ لا يقع على الجاهل هو حى  
 بل على المقنول بذلك اللفظ فزمان الوقوع والمقنولية واحد فالقيل حقيقة بخلاف من قبل  
 حيا فان الجاهل باعتبار الكون فان لم يفهم هذه الحقيقة فاجعل القيل مجازا كما فعله شرح  
 الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف في حيز السبك في عروس اللفظ جعل الحديث  
 حقيقة بخلاف ما قيل هنا فليس مما تفرد به الامتحان قوله وخرج بهذا اي بقيد المفرد قوله المركبات  
 لانها داخل في قول المصل للفظ الموضوع لانها لفظ موضوع بالوضع النوعي فتخرج بقيد الافراد  
 فان قلت ان الموضوع بالوضع النوعي الهيئة التركيبية وليست بلفظ والمركب منها ومن اللفظ ليس  
 بلفظ فلا حاجة في اخرجها الى قيد الافراد والجواب ان يقال ان الموضوع بالوضع النوعي ليس هو مجرد  
 الهيئة فقط بل مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع او يقال وضع المركبات هو وضع مجموع اجزائها  
 بعينه كما قيل به هذا المخلص ما ذكره عصمة في حواشي الجاهل ولا يخفى ان ما يعكس على كلام الشرح  
 سابقا في تفسير الوضع النوعي فان ان الغرض ان الوضع النوعي هو خصوص وضع الهيئة لم يندفع  
 هذا السؤال وقل السلك في حواشي التسمية لاشك في ان اللفظ انما عرض له التركيب حين  
 الاستعمال وقصد افادة المعاني الكثيرة فان الواضحة ابتداء وانما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة  
 والمركب من حيث انه مركب انما هو موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به السيد وهو مؤيد بما ذكره  
 عصمة قوله كلامية او غيرهما تعميم المركبات واراد بالكلامية ما بعد كلاما ما يتفق نحو زيد  
 قائم وبغير الكلامية نحو قائم وبصري وعلام زيد قوله ومثل قائم وبصري والرجل كما في الجاهل  
 قال عبد الغفور ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والنون من حروف المعاني اتفاقا ووردت للعصام  
 بانه فريية بالامرية لان الاعراب جري على الرجل قبل النون فلا وجه لجعلها كلمة واحدة والمخرج  
 عبد الغفور لانه لا فرق بين الرجل ورجل في كونها كلمتين قد امتزجتا فصارتا كلمة واحدة لشدة  
 الامتزاج بل الثاني بين من الاول في هذا الحكم لان النون لا صورة له في الكتابة فهو اشد  
 امتزاجا واعلم ان تاء التانيث المتحركة والقاه وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمجمة كسلا وسكوا  
 مذهب الرضى وجب عتاتها من حروف المعاني وغيرهم ذهب الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع  
 النصبغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها  
 كما نسب الطلب الى سين استعمل والمطاوعة الى نون نفع فالقول بان نحو قائم وبصري من المركبات  
 مبنى على مذهب الرضى واما الرجل ورجل فانها مركبات اتفاقا كما حققه عبد الغفور قوله ليست  
 بلفظ عند انصاء قال في الامتحان والحركات كصفات للصوت والحرف فالو يصدق عليها اللفظ وكذا  
 الصيغة وكلاما على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الحق القيل  
 القول بل الحق بالقول هو ان الحرف مجموع العارض والمعرض كما سيأتي لك قوله كما هو مذهب  
 الشيخ من ان اللفظ هو كيفية الصوت قال في المقاصد قد يعرض للصوت كيفية بها غير عرصة  
 آخرها ثلثة في الحدة والثقل ثلثة في السمع والحرف هو تلك الكيفية العارضة في جبهة ابن سينا  
 وذلك الصوت المعرض في عبارة جمع من المحققين ومجموع العارض والمعرض في عبارة البعض

٩  
 قوله والقيل حقيقة كما حققه السيد  
 حيث ان عند قوله ويعطف المعطوف  
 الحاشية مثل من قبل فتيلاوه لا يقع عليه  
 على حيز هو حى بل على المقنول بوقت  
 القيل فزمان الوقوع والمقنولية واحد  
 فالقيل حقيقة بخلاف من قبل حيا فان  
 الجاهل باعتبار الكون فان لم يفهم هذه  
 الحقيقة فاجعل القيل مجازا كما فعله شرح  
 الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف  
 حقيقة بخلاف ما قيل هنا فليس مما تفرد  
 به الامتحان قوله وخرج بهذا اي بقيد  
 المفرد قوله المركبات لانها داخل في  
 قول المصل للفظ الموضوع لانها لفظ  
 موضوع بالوضع النوعي فتخرج بقيد  
 الافراد فان قلت ان الموضوع بالوضع  
 النوعي الهيئة التركيبية وليست بلفظ  
 والمركب منها ومن اللفظ ليس بلفظ  
 فلا حاجة في اخرجها الى قيد الافراد  
 والجواب ان يقال ان الموضوع بالوضع  
 النوعي ليس هو مجرد الهيئة فقط بل  
 مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع او  
 يقال وضع المركبات هو وضع مجموع  
 اجزائها بعينه كما قيل به هذا المخلص  
 ما ذكره عصمة في حواشي الجاهل ولا يخفى  
 ان ما يعكس على كلام الشرح سابقا في  
 تفسير الوضع النوعي فان ان الغرض ان  
 الوضع النوعي هو خصوص وضع الهيئة  
 لم يندفع هذا السؤال وقل السلك في  
 حواشي التسمية لاشك في ان اللفظ انما  
 عرض له التركيب حين الاستعمال وقصد  
 افادة المعاني الكثيرة فان الواضحة  
 ابتداء وانما وضع الالفاظ لمعانيها  
 متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما  
 هو موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به  
 السيد وهو مؤيد بما ذكره عصمة قوله  
 كلامية او غيرهما تعميم المركبات  
 واراد بالكلامية ما بعد كلاما ما يتفق  
 نحو زيد قائم وبغير الكلامية نحو قائم  
 وبصري وعلام زيد قوله ومثل قائم  
 وبصري والرجل كما في الجاهل قال عبد  
 الغفور ومثل رجل ايضا فان لام  
 التعريف والنون من حروف المعاني  
 اتفاقا ووردت للعصام بانه فريية  
 بالامرية لان الاعراب جري على الرجل  
 قبل النون فلا وجه لجعلها كلمة  
 واحدة والمخرج عبد الغفور لانه لا  
 فرق بين الرجل ورجل في كونها  
 كلمتين قد امتزجتا فصارتا كلمة  
 واحدة لشدة الامتزاج بل الثاني بين  
 من الاول في هذا الحكم لان النون  
 لا صورة له في الكتابة فهو اشد  
 امتزاجا واعلم ان تاء التانيث  
 المتحركة والقاه وياء النسبة وعلامتا  
 التثنية والجمجمة كسلا وسكوا مذهب  
 الرضى وجب عتاتها من حروف المعاني  
 وغيرهم ذهب الى انها من حروف  
 المباني وجعلوا مجموع النصبغة دالا  
 على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة  
 لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت  
 الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين  
 استعمل والمطاوعة الى نون نفع  
 فالقول بان نحو قائم وبصري من  
 المركبات مبنى على مذهب الرضى واما  
 الرجل ورجل فانها مركبات اتفاقا  
 كما حققه عبد الغفور قوله ليست  
 بلفظ عند انصاء قال في الامتحان  
 والحركات كصفات للصوت والحرف  
 فالو يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة  
 وكلاما على مذهب من يجعل الحرف  
 نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو  
 القول الحق القيل القول بل الحق  
 بالقول هو ان الحرف مجموع العارض  
 والمعرض كما سيأتي لك قوله كما هو  
 مذهب الشيخ من ان اللفظ هو كيفية  
 الصوت قال في المقاصد قد يعرض  
 للصوت كيفية بها غير عرصة آخرها  
 ثلثة في الحدة والثقل ثلثة في السمع  
 والحرف هو تلك الكيفية العارضة في  
 جبهة ابن سينا وذلك الصوت المعرض  
 في عبارة جمع من المحققين ومجموع  
 العارض والمعرض في عبارة البعض

حاشية



وكانه الوشيه الحق وفي شرح المواقف للسيدنا ان الاسباب بما حث لمربية انتهى وفي شرح  
 حكم العين وفي جعل الحرف مجرد تلك الهيئة نظر بل هو مركب من معروض هو الصوت ومن  
 عارض هو تلك الهيئة المخصوصة المبرز صوتا عن صوت يشاركه في الحدة والثقل وب  
 تعلم ان مختار صاحب الامتحان مخالف للعلامتين بدون وجه لان الحركات الالعربية والصفة  
 يخرجان ايضا على القول بان مجموع العارض والمعروض قوله مثل عبدالله علما كالمكيان التاطق  
 اذا جعل علما وبعليك وتأبط شر او مثل خمسة عشر اسما لمربية مخصوصة من العدد لكون  
 هذه المذكورات مفردات باعتبار هذا الوضع والافراد العنبر في حد الكلمة ما هو باعتبار  
 الوضع الذي نظرفه قوله وفي هذا المقام تحقيقه قال فيه اختلفوا في عنو عبدالله علما ان  
 كلمة او كلتان وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه على معنى ومنه من قام العلم المعد ومن  
 اقسام الاسم ووجه الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم مركب من كلمتين قال الشريف  
 الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني تحديد ما باللفظة كالزعرش والمطرز  
 وانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما  
 كميان تاطقتم قال والحق عندي هو الاول ووجه بانهم اعترفوا بان لا دلالة بجزء العلم على  
 معنى صلا فصار كزاد ولو كفي دلالة قبل العلية لكان بعليك كلمتين وان المتبادر من ذلك  
 ووضع معنى ومفرد البقاء في الالوان لقطع والتمزيقات يجب حملها على المتبادر الى اخر ما قال فانه ذكر  
 كلاما طويلا زكاه قوله ثلثة خبر قوله الكلمة وما بينهما اعتراض كما تقدم قوله باسم مذلوله  
 فيكون من قبيل نسبة الدال باسم المدلول قوله وهو الحديث يرد عليه ان الذي يجيى الحديث  
 هو الفعل بالفتح لا غير الفعل بالكسر الاسم والجواب ان المراد بالحديث هنا المعنى المصدرى  
 كالضرب مثلا لا ما هو مدلول مصدر فعل يفعل وليس ارادنا قوله على عكس ما في الكافية  
 من تقديم الاسم لشرعية عن اخويه اذ يلتم منه وحده الكلام دون قوله ولان كلمة عامل  
 ما لم يمنع مانع كدخول ماء الكافة في حقوقها وكالاتها في باب من قوله ولما كان فصله  
 اى يميزه وجواب لما هو قوله عدل عنها قوله عن الاسم وما عن اخرف فهو باستفاد المعنى قوله  
 وهي الاقتران اى بيان لعبارة القوم قوله لذلك المشار اليه استباز الفعل عن الاسم بالدلالة على احد  
 الازمنة بالهيئة قوله بل مفيد الاقتران لفظه اى اضرب عن قوله غير مفيد هكذا اقر صاحب الامتحان  
 وعليه منع ظاهر فانه ما دلوا في غريفة ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فوقع  
 الاقتران صفة لمعنى قوله مع انه الضمير للشانى الحال ليس كذلك وهو اقتران لفظ الفعل بل  
 اقتران معناه قوله ولذا احتج به المشار اليه بل مفيد اقتران لفظه قال في الامتحان بعد ذكره ان لفظه  
 الشىء هنا لا بد من التاويل اى لودل على اقتران معناه التضمنى وهذا للشرىفا ولو اقترن معناه  
 الفهم وانذهن بمعنى احد الازمنة وهذا الجامى ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة احد الازمنة  
 او داله بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا لى وهو ظاهر فيها واصل تكلفا واقر المراد ولا يخفان  
 ان هن التاويلات لا تفيد ان اللفظ من عبارة القوم ان المقترن لفظ بل هن التاويلات ترجع

فعله كما هو مذهب الشيخ الخ حيث قال انما  
 مكية تفرق الصوت بها من الصوت في المسمع قوله  
 مثله في الحذف والقل نميز في المسمع قوله  
 على عكس ما في الكافية فان ابن الحاجب قدّم  
 تفريق الوسم على الفعل كلاهما لا سيما لا بد  
 من حاج اليه في كوز الفعل كلاهما فلا شك  
 ففعل من فاعل البنية وفعال من فاعل ذلك  
 ولو جوه آخر قدّم الشيخ ابن الحاجب وغيره  
 من المحول الخاير تفريق الوسم على اخو  
 ولما عكس المص فقانه استوجب وجهها  
 فوجهه الشارح بقوله لان الكلام ينفى  
 العامل الخ والاول اولي اولا وبالذات  
 فليتبين قوله كما سيجي به اى سيجي  
 المستغنى يكون كل الفعل عاملا وكذا الوسم  
 بخلاف الفعل بمعنى كون بعض الوسم عاملا  
 ويكون بعضه غير عامل بارجاع ضمير ياء ال  
 المذكور وتناوب كل واحد من عاملية الفعل  
 وعاملية الوسم كلاهما وبعضا حيث سيقول  
 المص شاء الله تعالى آخر تعريف الفعل ان  
 كله عامل في الوسم من بعضه عاملا وبعضه  
 غير عامل  
 قوله ولما كان فصله اى فصل الفعل عن الوسم  
 بقيد اليه وثا ظاهرا عن القوم في الحاشية  
 كعبان ابن الحاجب والبضائى ووجه كعب  
 ما رواه بعضه من احصل استفاءا وهو الذي  
 لم يوجد مع الاستفاءا لم يكن له قسم آخر في الفعل  
 لا عمليا وهو الرضى واحتمال قسم آخر وهو  
 على ما اختاره الرضى لا يكون لفظا  
 مادل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظا  
 بل شيئا اخر من الاشارة محسبة لا غيرها  
 حاشية

لا فقران المعنى على ان قد جعل تأويله مقابلا لتأويله وهو مفيد فقران نفس لفظ الفعل فلو كانت  
تأويلاتهما راجعة لكون المقترن لفظه لما صح جعل تأويله مقابلا لها وقوله بمعنى احد الاوزمنة  
ليس كلام الجاهل لفظ معنى وكذلك الذهن وحذف منها ما لا بد منه وعبارة الجاهل هكذا مقترن  
باحد الاوزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه اى حين يفهم ذلك المعنى منه يفهم احد الاوزمنة  
ايضا مقارنا له فيلنظر ما معنى هذه الزيادة والنقص في عبارة الجاهل بدون ترتيب معنى بل الجاهل لا يدرى  
قوله او مفيد فقران منصوب معطوف على قوله غير مفيد الواقع خبر المكان ظاهر عبارة القوم  
الح وهذا هو المعنى المتبادر من عباراتهم الظاهر منها دون الاول كما علمت قوله فوجب حينئذ اى  
حين اذا كان المستفاد فقران المعنى قوله ان يراد برأى بالمعنى قوله تكلف وجهه ان المتبادر من المعنى  
معنى طلق هو المعنى المطابق كما صرح بذلك الرازي في بحث الموجبات من شرح الشمية وهو غير  
مراد هنا لان المقترن هو المعنى التضمني ويحتاج الى ان يراد بالمعنى في تعريف الكلمة ما هو اعلم  
من المطابق والتضمني ضروري اعتبار القسم في الاقسام ولا يصح ان يراد بالمعنى المطابق لعدم  
شبهه الفعل وان كان هو المحقق في الاسم ولا التضمني لان المحقق فيه هو المطابق وهذا اعلم  
التكلف وانما كان المقترن هو المعنى التضمني والمطابق لانه لا فقران للزمان بتمام معنى  
الفعل والالزام فقران الشيء بنفسه لان الزمان جزء مدلول الفعل فلوا فقران تمام معنى الفعل  
بما لزمان لزم فقران الزمان بالزمان وهو فقران الشيء بنفسه المؤدى للحال عقلا وهو قد قد  
الشيء الواحد بالذات وههنا بحث قوي وهو ان المشهور ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة  
الى الفاعل المعين ولا شك ان تلك النسبة لا تقهر بدون الفاعل المعين فلا يفهم هذا المجموع  
من الحدث والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابق للفعل بدون الفاعل المعين فلا يدرك  
الفعل بنفسه على معناه المطابق بل على الحدث الذي هو معناه التضمني والزمان فيشكل هذا  
بمخالفة ما اتفقوا عليه من عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقة قال العصام وهذا  
ما يخبر فيه العقلاء قرنا بعد قرن وحقق هو ان الفعل موضوع للحدث مقيد بالزمان والنسبة  
انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على النصفان لا يتناسب جعل هيئة زيد  
قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث  
والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيبا القضية  
الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه  
يكون مستعدا لان ينصب في شيء ويلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا  
ولقد اطلت العصام في هذا المقام جدا ما تركاه خوفا للامة ولقد حل هذه الشبهة الفاضل عبد الحكيم  
الكويتي في حواشي الشمية فقال مفردا السؤال بوجه آخر وهو ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر الفاعل  
يدل على الحدث وليس مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم في منتهى الكلام ولا التزمية ولا الزم  
تحقق التزم بدون المطابقة واجاب باننا لا نسلم دلالة ضرب بدون الفاعل على معنى لا استعلاء  
بدون الفاعل صلا ولو سلم فقولنا انها مطابقة لان دلالة الفعل على الحدث بموجب الموضوع له

فَقَوْلُهُ اجْتَنِبْ إِلَى التَّوْبَةِ يَدُونَ ذِكْرُهُ فِي هُوَ مَحْذُورٌ  
الْمُحْتَاجُ إِلَى التَّوْبَةِ وَهُوَ مَحْذُورٌ لِأَنَّ فِيهِ تَنْبِيْهُ  
الْفِعْلُ كَمَا قَدْ تَرَكْنَا وَنَحْنُ بِالْأَمْرِ كَمَا وَجَدْنَا  
شَارِحُهُ فِي تَخَابُحَانِ الْأَوْزَانِ وَلَمَّا كَانَ  
فَصَلَ الْفِعْلُ مِنْ دَوْرِهِ بِالْأَمْرِ عَلَى حِدِّهِ  
بِالْبَيِّنَةِ وَظَاهِرُ هَذَا لَا يَفِيدُ بَدَلًا مِمَّا يَدُلُّ  
لَفْظُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ الشَّيْءِ وَالْأَمْرِ  
دَلٌّ عَلَى اقْتِرَانِ مَعْنَاهُ التَّضْمِينِ وَهَذَا مِمَّا  
قَدْ دَسَّسَ أَوْ لَوْ قَدْ سَاءَ فِي الْفَهْمِ وَالذَّمِّ  
بِمَعْنَى أَحَدِ الْأَوْزَانِ وَهَذَا لَمْ يَجْمَعْ قَدْسَهُ  
وَمِنْ تَبَعِهِ رَجْعُهُمْ إِلَيْهِ أَوْ لَوْ أَنَّ بَدَلًا  
بَدَلًا أَحَدِ الْأَوْزَانِ أَوْ دَلَّ عَلَى أَنَّ شَيْئًا  
عَلَى هَيْئَةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهِ وَهَذَا لَا يَنْتَهِى مَا فِي  
قَوَائِمِهِ وَأَقْلَمُ تَكْلُفًا وَأَقْرَبُ لِلْمُرَادِ نَهَى مَا فِي  
أَوْ مَحْذُورٌ هَذَا هُوَ الشَّيْءُ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَيْئًا  
الْمُحْتَاجُ يَقُولُهُ اجْتَنِبْ إِلَى التَّوْبَةِ يَدُونَ  
الْمُحْتَاجُ فَوَجِبَ إِيَّاهُ بِالْمَعْنَى الْمَعْنَى التَّضْمِينِ  
اقْتِرَانِ الْمَعْنَى بِإِدْنِ الْمَعْنَى بِإِدْنِ الْقَوْمِ  
قَوْلُهُ عَدْلُهَا إِيَّاهُ عَنْ عِبَارَةِ الْقَوْمِ  
جَوَابُ مَا فِي قَوْلِهِ وَلَمَّا كَانَ فَصْلُهُ مِنَ الْأَمْرِ  
الْمُحْتَاجُ  
قَوْلُهُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ فَلَوْ قَدْ قَوْلُهُ فِي الْفَهْمِ  
عَنْهُ يَكُونُ فِي الْمَآكِلِ مَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ بِحَيْثُ  
بَعِيْنُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى التَّضْمِينِ  
بِمَا خَرَجَ بِهَا وَأَقْلَمُ تَكْلُفًا وَأَقْرَبُ لِلْمُرَادِ  
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا وَأَقْلَمُ تَكْلُفًا وَأَقْرَبُ لِلْمُرَادِ  
يَنْبَغِي عَنْ عَدْلِهِمْ فَسَادُ الْمَصْرِ قَوْلُهُ أَوْ مَحْذُورٌ  
وَجِبَ الْأَوْزَانِ فِي قَوْلِ الْمَصْرِ قَوْلُهُ أَوْ مَحْذُورٌ  
كَمَا بَدَأَ بِإِدْنِ الْمَحْذُورِ فِي تَعْرِيفِهِ الْمَصْرِ  
قَوْلُهُ أَنْ يَدُلَّ بِرُجْعِهِ إِلَى التَّضْمِينِ مَعَ أَنَّ  
الظَّاهِرَ مَعْنَى الْمَحْذُورِ



ودلالته على النسبة والزمان بهيئة الموضوع لها وضعا نوعيا قوله عبارة اى معبر به عما  
اى عن معنى كانت الكلمة عبارة عنه اى عبر عن ذلك المعنى بلفظ كلمة وذلك المعنى هو لفظ  
وضع معنى مفرد قوله كاحققه اء قال لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لاعن  
لفظ الكلمة وتأنيت مفهوم الكلمة ليس لذاته كأتيت معنى هند بل لوانت الضمير الراجع اليه يكون  
ذلك التأنيت لرعاية لفظ الكلمة فذلكم الضمير الراجع الى ما دل ليس لجرد داعي اللفظ بل لداعي  
اللفظ والمعنى فال بعض من كتب عليه وهو سهو منه لان لفظ ما هنا عبارة عن الكلمة نفسها  
لا عن مفهومها الذى هو لفظ وضع معنى مفرد والالكان واجبا للتذكير فيكون توجيه الشارح  
لفوا وقد جاء فى بعض نسخ الكافية الاسم ما دل على معنى فى نفسها وعليه شرح الهندى فيكون  
لفظ ما مما يجوز فيه الوجهان فى رجاء الضمير باعتبار اللفظ والمعنى كما هو القاعدة المقررة قوله  
كأزعم القاضل الجاى فى التعبير بالزعم استقاص لمقالته وقد علمت انها الحق فلا تفتقر قوله اى  
دلالة وضع هكذا وقع نظيره فى الامتحان اشار الى تجويز اوجه من الاعراب الاول النصب على  
الفعولية المطلقة الثانى النصب على التوسيع فى الظرف الثالث على انه صفة موصوف محذوف  
الراجع على الحالية قوله او زمانه الضمير يعود للوضع اى زمان الوضع قوله احوال كونه موضعا  
اشارة الى ان المصدر وان وقع حالا لا يؤول بالمشق لان وصف فى المعنى قوله او وضعيا زاده على  
عبارة الامتحان وهو ما لا يفيد معنى هنا ابدال لا يستقيم لان وضعيا نسبة للوضع ووضد  
لا يقبل التأويل بالنسب مع كونه ما لا داعي له وكأنه داعى صحة جعله تميزا وفيه توقف قوله  
دلالته عليه اى على الحدوث بنفسه بان يقول ما دل على معنى فى نفسه لاجراء الحرف كما وقع  
في عبارة القوم لانه فى غيبة عن ذلك خروج الحرف بعدم دلالته على الزمان اصلا كالاسم فهذا  
القيد اعنى ما دل بهيئة خرج الاسم والحرف قوله ايضا اى رجوعا للحرف كالابدال الحرف على الزمان  
اصلا قوله وضرب مصدر مثل بمثابة اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون مدلول الاسم ناتجا كرجل  
او حداثا كضرب قوله وكذا الصبح هو الشرب الواقع فى وقت الصباح قوله والعقبون بعين محجة  
بعدها بآء موحاة فواو ففاف الشرب وقت الغروب وفضله بكذا دائما قبله لان الاول ظر فظا لانه  
قوله وكذا يخرج اسماء الافعال لعدم دلالة هيئتها على الزمان والقوم اخرجوها باعادة الزمان  
بالوضع فى قولهم مقرران برمان وضعا الوضع الاول وهى باعتباره لادالة لها على الزمان وان كان  
مقررته بر باعتبار الوضع الثانى لكنه بر عليهم بخويزد علما فانه بحال الوضع الاول مقرران برمان  
ونهم ان يقولوا انه بحسبه فعل فلا يخرج والعلمية باعتبار الوضع الثانى فلا يراد فان الامتحان  
واعلم ان الشرح قيدوا الوضع الاول فلا يخرج عنهم وبش ما اشترط عن الزمان ونحو ليس الشرح  
عن الحدوث ولا تدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد فيلزمهم بخويزد علما يمكن ان يقال تعدد  
الوضع لا يعتبر فى تخلف الحقيقة بل كل وضع يعتبر مستقلا بقى ان يقال له صاير يزيد بالثقل والوضع  
الجديد علما ونه نص اسماء الافعال لا ونحو نعم وبش اسماء مع تحقق النقل والوضعين في كل واحد  
ان يقال السلام بين المعينين بخويزد مناسبة واشتراك في شئ اعتبر المعنى الثانى مستقلا فصدد

قوله لا زعم الفاضل نحاس وانما انزع بعد انقضاء  
الفضل في حق الركبا الرشيد نجاسا وروى عن  
ومن سب الطرول بس هذا الاثر اقلنا لا سيما اكثر ما  
الذخا الى اكثر من عبارات الجاى سبها اكثر ما  
تليق ومشييه الفاضل القصور الذي له منكر الصفا  
في الفلز على الفاضل انصر الى الجاى وقد جزم الجاى  
عن مجلس الغاية لسوء ظن منه على الصفا اكثر  
عن بعض القصور وفيه كلام كثيرا يسعه المقام اكثر  
ولما اشتمل حمد الصفا على الماشى والحال والواقع  
لليجس فيلحفظ قوله على الماشى هو الزمان الذي  
فان كماله التفاضل والماضى هو الزمان الذي يترب  
قوله زمان كمال الحكم والمستقبل زمان الذي يترب  
وجوده بعد هذا الزمان واحال هو جزء من  
واخر الماضى واول المستقبل متعاقبة من جهة  
وتراخ كما يقال زيد يصل والحال ان بعض صلوة  
ماض وبعضها باقى فجعلوا الصلوة الواقعة في الحال في الزمان  
الزمان الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال في الزمان  
الطويل من حيث الفاضل الملاجى وربما يمتد  
بان لفظة قبل ظرف زمان فيزعم ان يكون الشيء في  
نفسه او يكون للزمان زمان اخر هو ظرفه وكذا  
قوله يترب وال على زمان مستقبل فيتم وجود  
المستقبل في المستقبل قد انتم هذا المجد وربك  
جعل مضارع يترب بمعنى الحال كان كل من حال  
والمستقبل ما خول في تعريفه او اخر هكذا الكون  
اقول كل ذلك المثبت في وقوعه او غير اية ان هذا  
ساقط او اية وشافنا غير اية ان هذا  
التمزيقات واما ما البت لا يثبتها وتجب  
ان يثبت مثل هذه التفسيرات التي البت لا يثبتها  
قوله بان وضعه بهينه الوفران في الوضع القطع  
انوعى تعبيره اية او اية او تركيبية الذي  
اللفظي المتعدي هو تعبير لفظ معين نفسه الى

عليه حدلا سم بخلاف الأخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الأول منهما بسبب المناسبة والشركة فلم يغير  
حكمه قوله كل منها الجمعية باعتبار افراد القسمين اعني اسم الفاعل والمفعول قوله يدل عليه عقلا  
او بغلبة الاستعمال ولتنوع الخلاف فالقوم يقولون ان دلالتهما على الحال المتبادر منهما بطلية  
الاستعمال وعلى الماضي والاستقبال بالقرآن وحقق في الامتحان ان اشتراط الحال بدلالة الفعل  
لكنه قال بعد ذلك فظهر ان دلالة الاسماء بسبب الوضع على الزمان وان فهم في بعضها عندهم معانيها  
عقلا واستعمالا وهذا باقضى ما حققه كما يعلم بالوقوف على عبارته قوله حقيقة في المعنى الكائن  
يدل عليه قول الاصوليين اسم الفاعل حقيقة في الملبس بالفعل وفي التلويح اسم الفاعل ونحوه هو  
المشتقة حقيقة حال قيام الفعل بالموصوف كالضارب لمن هو ملابس الضرب مجاز بعد انقضاء زواله  
عنه كالضارب لمن صدر عنه <sup>الضرب</sup> والتضييق قبل حقيقة ايضا وقبل ان الفعل كان مالا يمكن بقاءه كالضرب  
والتكلم ونحو ذلك حقيقة والافجاز وما قبل قيام الفعل به كالضارب لمن يضرب ولا يضرب لكن  
سبب مجاز انفاقا ومنه يؤخذ جواب الشرح ومحصل الجواب صرف عباراتهم عن التبادر ومنها وهو  
استعمالها في الزمان الى ما هو المراد وهو الحدوث الواقع فيه وكذا في الاستقبال اي مجاز في المعنى الكائن  
فيه قوله والاشتركة اما نشأ يعني ان المضارع مشترك على هو الواجب لكن لا اشتراك في اصل الوضع بل  
هو عارض في الاستعمال بفقرته في اصل الوضع صريحا كذا في حاشية الخارج على الامتحان وعليه معنى  
ظاهر فان الاشتراك والترادف والحقيقة والمجاز ونحوها من الاحكام العقلية المترتبة على الوضع ان  
المشترك ما وضع لم تعد دلالة استعماله متعدد وجب ان الامتحان هكذا وبقي المضارع لانه لا حد لازمة  
في اصل الوضع ولوسلم الاشتراك فالدال على الاثنين دال على واحد وليت كارج نقلها هنا بالجرم حتى  
يسلم من القصد اذ قال بعض الفضلاء في المضارع ثلثة اقوال موضوع الحال والاستقبال وان حقيقة  
في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس متمسك القائل بالاول بان المضارع يطلق عليها كما تطلق  
الاسماء المشتركة على معانيها وبيان وضع الاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ  
المضارع فلو لم يكن مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من اهم المقاصد لم يوضع له لفظ  
فلم القول بالاشتركة وتمسك الفريق الثاني بان التبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى القرينة  
والثالث بان وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود انتهى والذي حققه السيد  
في حواشي التسمية ان المضارع يدل على الحال والاستقبال على الوجهين فيكون مشتركا بينهما بطريق  
الوضع واما الاستعمال لا يثبت عليه الاشتراك اصلا كما لا يخفى قوله فالدال عليه اي على احد الازمنة  
قوله اعلم منه اي من الدلالة على الواحد ضمنا ومحصل العبارة اي ما دل على احد الازمنة عام يشمل  
الدلالة على كل واحد منها على حدته والدلالة على احدها في ضمن الدلالة على الاخر ولا يخفى فيصور عبارة  
عن افادة هذا المعنى وما خدما عبارة الامتحان السابقة قوله وان شفع المبتدئ بها اي بالخاصة  
عطف مستبطن سببه لانه صاحب الامتحان في تعليقه له عليه لما كان بحث النجاة عن الالفاظ من حيث  
الصورة والاعراب جعلوا الخواص العقلية اصلا ومقدما على الحدود المعنوية واتبعوها اليها الا ترى  
ان الكاف وعن لا يظهر لهما فرق في المعنى بين كونها اسهين او حرفين ولكن لما وجدوا حرفي الجرح مثلا

اى ما يولد وجوهه لغرض جعله باراً  
 كما في تعريفه كوضع المذكور في تعريفه كقول  
 قوله قلت معنى قولهم انجب وادخل في جواب  
 هذا الفعل سبحانه ان اسما الفعل والفاعل  
 من الصفات وهي حادثة في زمان اليتقيا  
 من الصفات الى الخلق بعد وثاقه بحسب الجود  
 اى نظر الى الفاعل والفعل حقيقة في الزمان  
 فكونا اسما الفاعل والفاعل لا ليعبى لول  
 انما هو بحسب الجود والكون في الحال هذه تكون  
 مراد الكاين بقوله الكاين في الحال هذه تكون  
 التي هي غير الوضعية فاستقام قوله فلا يلزم كثر  
 موضوعا للزمان ولا يرد ما اورده فاعلم  
 مثل قوله قلت ذلك منوع لان الحال سريع  
 الزوال ويعقبه الاستقبال بالاشكال المسمع  
 يبقى المتعارف باحد اوزنه بالاستقبال في  
 ما قاله المتعارف انما نشأ في الاستقبال في  
 قوله الاشتراك انما نشأ في الاستقبال في  
 ان المتعارف مشترك لغض على الجمع كاشع  
 صاحب الوضوح ان لا اشتراك في اصل الموضوع  
 بل هو عارض في الاستعمال في الحقيقة فذهب  
 اصل الموضوع صريحا كذا في الحاشية فذهب  
 قوله ويخرج نحو يريد ما نقل من الفعل بعد  
 علما مثلهم ويشكر في الفاضل العظام ان  
 مثلهم يدل على معنى مستقل هو الذات  
 غير مشترك بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي  
 لانه لم يكن الذات داخل في الوضع الفعلي قوله  
 لانه لا احد اوزنه انجب بمعنى ان المتعارف  
 مشترك لغض على ما هو عارض في الوضع بل هو  
 في الوضوح ان لا اشتراك في الوضع بل هو  
 عارض في الاستعمال في الحقيقة فذهب  
 الوضع صريحا



عليها وهو من خواص الاسم جعلوها اسما وقد ردا وان معنيهما مستقلان لم يوافقا في الوجود  
 جدا الاسم والحرف وكذا لما وجدوا معا بدخل عليه التثنية جعلوه اسما دون بقاء المصاحبة وقد ردا  
 الاستقلال في معنى مع ولما لم يجدوا في اسماة الالفاظ خواص الالفاظ بل وجدوا في بعضها شوبها  
 وفي بعضها كسرا حكاها عليها بالاسمية والنقل وان كان في بعضها في غاية البعد كفعال ولما وجدوا  
 في فم وبس وليس ونحوها خواص الالفاظ جعلوها افلا لا وقد ردا فيها النقل عن معناها اصلية  
 فيها الحدث والزمان كل ذلك ترجع للخاصة على الحد وجعلها له اصلا وجعله فرعاً وتبعاً لها قوله  
 ولذا اي لما ذكر من الشرافة والرفع قال لا يخفى ان الذي يصلح لان يجعل جزء مترتباً على الشرط الذي  
 ذكره وهو قوله لما كان تميز الالف وان يقول ذكر خواص الفعل ايضا فقال واما القول وحده  
 فلا يصلح جواباً للشرط تدبر قوله خبر مقدم على المبتدأ له الاهتمام به واللفظ كذا قال عبد الغفور  
 ورده العصام بقوله وليس التقديم المحصور ولا للفاو وجهه ان خاصية الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد  
 في غيره وهذا بعينه معنى المحصور لانه انما ثبت الحكم المذكور ونفيه عما عداه وقد يجاب بان التخصيص  
 بالنسبة الى ذات الشيء والمحصور بالنسبة الى اعتقاد المتكلم في جميع كل من غير الآخر فلا يفتقر قوله اي  
 بعضه البعضية مستفادة من من يقرينة دخولها على جميع الكثرة فلودخلت على المفرد لكانت ابتداء  
 اتصالاً بغيره عليه قولك هذا من الناس ومن الانسان قوله وهذا اي التقديم المذكور بقوله  
 اي بعض خواص قوله مبنى محصل المبني عليه امر ان كون العطف من قبيل عطف الجزاء وان حق المبتدأ  
 التقديم مع ما يتعلق به وكون من التبعية فلا بد من تحقق واحد من الالفين مع الثالث قوله لعطف  
 الجزاء على الجزاء كقولهم السكيتين خل وغسل لا من عطف الجزاء على الجزاء كالكلية اسم وفعل وحرف  
 وعلى هذا يراد لكل المجموع فالحكم الهيئة الاجتماعية ولذلك قد رجع قوله فالعطف قبل  
 الحكم اي بلا خط العطف قبل الربط والادخار حتى يجمع كون المحكوم عليه المجموع قوله فيقدر معه  
 اي مع المبتدأ ما يتعلق به وهو هنا جملة العطفات فالتقدير هكذا دخول قد والسبب وسوقه  
 من خواص الفعل قوله فيكون الخبر للمجموع اي مجموع العطفات في مثالنا قوله كزيد مثال لما اذا قلنا  
 المبتدأ مع ما يتعلق به لفظاً قوله وان من التبعية اي يراد واحد من الوجهين السابقين مع كون من  
 للتبعية قوله ولا اي وان لا توجد هذه الاعتبارات المذكورة بان لم يكن احد الامرين مراداً ولم تكن  
 من التبعية لا يستقيم التأويل المذكور وهو قوله اي بعض خواص الفعل لانه لا دليل على ان  
 المعنى في الالف التافيه محذوف لوجود دليله وهو قوله فلا دليل وليس هو الجواب نظير قوله تعالى  
 الا نضروه فقد نصرت الله اي فروعته عن نصركم لان الله ناصره قوله بعضية كل منها اي كل واحد  
 من الامور المذكورة بعضها خواص وليس هذا مراداً وانما المراد ان مجموع ما ذكرهنا بعض خواص الفعل  
 قوله وهي اي افادة بعضية كل منها قوله عدمه اي عدم كون من التبعية قوله ايضا اي يعلل  
 تقدير كونها له قوله فلا دليل عليها اي على بعضية كل منها واعلم ان اصل هذا الكلام للجماهير والعصام  
 في شرح خواص الاسم فآخذ صاحب الامتحان واوله في صورة التقيد وتصرف فيه الشراح  
 نصر قانياً فصار كما ترى قال الجاهل عند قول ابن الحاجب ومن خواصه بنية بصيغة جمع الكثرة

قوله والا فلا دليل على بعضية الخ اي وان  
 لم يكن احد الامرين الذين هما القول متبوعاً  
 ان يكون القوام لمعطف الجزاء على الجزاء والكون  
 مبني على ان من المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به  
 من ادان لم يكن من التبعية فلا دليل على  
 بعضية المجموع التي هي من التبعية  
 قوله لا عليها يعني لم يكن من خاصة الفعل  
 وقوله لا عليها يعني هذه الالف في ان واحد  
 وقوله وهذا اي التفسير المذكور قوله  
 لعطف الجزاء على الجزاء كقولهم السكيتين  
 خل وغسل وما هذا على ان يكون دخول  
 الالف على الجزاء مع قطع المصلي  
 على الخبر لان الظاهر من كلامه ان  
 الامتحان كون قول البياوي وما عدا  
 خبر على هذا التقديم ايضا كما يفيد مع  
 كلام القائل العصام نعم قد جاز البعض  
 كونه مبتدأ مستقلاً لا يقول صاحب الامتحان  
 في قوله تعالى ومن الناس من يذوق عذابي  
 قوله مع ما يتعلق به اي مع ما عطف عليه  
 قوله في الذكر وقد قدم اخيراً التنبية من  
 وان تأخر في الذكر وليس للتقديم  
 اول الامرين على الالف اي وان لم يكن دور  
 كما توهم البعض ولا لالف اي وان لم يكن دور  
 كذلك بل كان التقديم للعصام من اضاف  
 اعتبارها في الفعل مستفاد من ان  
 الخواص اي ضميره ولا ان المتكلمين  
 ولا مراد حتى يفيد حصوله في التقديم  
 للتدبر الى المبتدأ قوله فيقدر معه اي  
 مع متعلقه وهو قد رداً مع ما يتعلق به  
 قوله كما اذا كان بعد اي مع ما يتعلق به  
 قوله وعلى تقدير عدمه اي عدم كون  
 من تبعية وحك

لكن

على كثرتها ومن التبعية على ان ما ذكره بعض منها قال العصام اي بنية من اول الامر ولما قدم  
 على المبتدأ وليس التقديم المحصور ولا للفاو بما ذكرنا لم يخف ان التنبية على البعضية لا يستدعي ذكر من  
 محصوره من مشاهد ما ذكر بل لا بد من ذكر من يصح ربط صيغة الجمع الدل على الكثرة بالامور  
 الخمسة من غير ان كتاب يجوز واعلم ان التنبية المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن  
 ملاحظة العطف والالف تفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص  
 وليس التنبية المذكور خفياً وان كان تقدم ملاحظة الربط اشبه لان افادة ان كل واحد من الخمسة  
 بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو واضح من ان يخفى فالعطف على الجمل  
 على ما يفيد العبارة لا يرضى انما قول هناك وجه سهل لو جلت العبارة عليه استغنى عن  
 هذه التكاليف وهو ان يحمل من اسم بمعنى بعض مبتدأ كما قال به الزمخشري في قوله تعالى  
 ومن الناس من يقول آمنا ودخول قد مع ما عطف عليه خبر والربط ملاحظة بعد العطف  
 ويكون مفاده مفاد ما تكلف به هنا والمعنى بعض خواص الفعل مجموع هذه المذكورات  
 قوله وخاصة الشيء كما عرفها الجاهل قال عبد الغفور ولا يوجد في غيره تفسير لما يتنبه  
 يختص من جزئ السلب وذلك لان معنى يختص به ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره فليس  
 بقوله يختص به اهتماماً بالجزء السلب وقال العصام انه تفسير من جزئ يختص لان النفي  
 في قوله ولا يوجد في غيره متوجه الى القيد وهو الغير كما هو القاعده فالمراد اثبات الوجود  
 ونفيه في الغير وبقرينة نفي الوجود في الغير يراد الاثبات فيه فيكون معنى لا يوجد في غيره اي يوجد  
 فيه ولا يوجد في غيره هذا توضيح ما ذكرتم قال بعد مشير الى اعتراض على عبد الغفور في قوله  
 قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص لم يدر او تدبر فلهذا ذكرنا الحق مع عبد الغفور  
 لان الاختصاص بثبوت الشيء والفاو عما عداه فهو امر مبني من الامرين وهما الثبوت والنفي  
 وليس احدهما قيد الاخر حتى يخرج على قاعدة رجوع النفي للقيد ونه القيد وانما يقبل ما يوجد  
 في شيء ولا يوجد في غيره اشار الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرف باختصاصه في كل  
 منهما ان تعريفاً بالخاصة غير ما في دخول الفصل اذ يصدق عليه التعريف المذكور فيجاء بان  
 هذا تعريف بالاعم فبعد تمييز الخاصة عن بعض ما عداه كالجنس والعرض العام فازيد مساواة  
 العرف خصص ما لا يحتاج المحمول فلا يصدق على الفصل قوله وهي اما شاملة اي مختصة بجميع افراد  
 ما هي خاصة له وذلك كالكتاب بالقوة للانسان قوله او غير شاملة بل مختصة ببعض افراد  
 بعض كالكتاب بالفعل قوله واحداً لا يكون الاشياء كلام وقع في البين لان لم يخبر الحد ذكره  
 كذا معلوم لكل طالب لا يحتاج لان ينبه عليه نعم وقع في عبارة الامتحان هكذا بعد تعريف الخاصة  
 ونفسها المذكور واحد لا يكون الاشياء والمتدى ينفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في  
 نفسه فذكر الامتحان له تمهيد لقوله ولكنه انفع والشراح ذكر هذا الكلام سابقاً في الدخول  
 على قوله ومن خواصه فكان اللائق بران يذكر قوله والحداء هناك فقد اخبر عن محله بدون  
 قوله ان يصدق له تقليل الامور المذكورة قوله عليها اي على قد قوله كما يصدق عليه اي على الالف

قوله وهي اي خاصة اما شاملة كالكتاب  
 بالقوة للانسان او غير شاملة كالكتاب  
 بالفعل له قوله الاول حذف للدخول الخ  
 اقول وانه سبحانه وتعالى العون والتوفيق  
 وانما قال الاول اذ يصح به ويجوز للعنى  
 لان معنى خاصة السلبى هو لا يوجد  
 في غيره فعلى هذا معنى قوله ومن خوصه  
 الخ اي ما لا يوجد في غيره قد ودخل قد  
 بل يوجد فيه فقط فلا خلاف في هذين  
 التعبيرين كليهما وانما اخذنا من معنى  
 الخاصة الوجوبى والسلبى شقاً لانهما  
 لعدم شائبة الدور فيه قطعاً بخلاف  
 شقها الوجبى الذي هو ان خاصة شيء  
 ما يختص به كما هو ظاهر من شمس النور  
 قوله اي في اللفظ اي اعل بعضيتها  
 المجموع ولا على بعضية كل واحد منها  
 قوله كذا التاكيد الساكنة في اصل  
 قوله كذا التاكيد الحرفى بالثابت  
 نحو ضرب وضربا احرف عن التاكيد  
 عن التاكيد وبالسكنة عن التاكيد  
 تأمل قوله والضمان المرفوع البارز  
 احرف المرفوع عن النصب فانه يعلم  
 اشكاه على راي وعرف المرفوع فانه يعلم  
 في الفعل والبارز عن التاكيد  
 في الفعل والبارز عن التاكيد  
 فانه ايضا يعلم قوله ولا يوجد في غيره  
 راجع الى القيد فيكون تفسيرا للكلام  
 ولا يوجد في غيره فيكون تفسيرا للكلام  
 السلبى فقط كما توهم البعض  
 حاشيتاً



يعني المراد بالخاصة هنا الخاصة النحوية قوله والخاصة المنطقية وهي الخارج عن النحوي  
المجول عليه قوله لا تصدق عليهما اي على قد ودخول فليس من افرادها قوله ذكره في  
الاختلاف ان علمه في الامتحان بصدد توجيه قول البياض وما يخص به قد لا يدخل في  
الواقع في الكافية لعدم الاحتياج اليه الى آخر ما ذكره الش هنا وصرح هنا بالدخول لما  
انه قد يمنع كون نفس هذه المذكورات من قبيل الخاصة لان خاصية الشيء وصف له لا يوجد  
في غيره وقد اعترف بذلك صاحب الامتحان في حاشية له حيث قال فلا يكون وصف شيء  
مستقل خاصة لاخر فذات قد ليست من قبيل الخاصة بل تصاف ابوسم بدخولها سواء  
اريد بالخاصة هنا ما هو مصطلح النحويين والمناطقة نعم لو اريد ما هو مصطلح المناطقة ليج  
لنا ويل آخر في الدخول الصحيح المحل يقال مثلا الفعل مدخول قد والسبب في يوجب ماد كونا قول  
عبد الغفور ولا ينبغي ان الخاصة لو كانت بالمعنى العربي كما هو ظاهر الامر واطراف الشرح عليه يوجب  
لفظ الحد لكان عدم المذكورات منها من قبيل السلحة المشهورة وهي ذكر المبدأ واردة المشوق  
في موضع آخر من المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك مجمل في صاف ولا نقول لاسمها وبقرنها  
اي من خواص المذكورة للاسم وليفسر عليه ما نحن فيه ثم ما ذكره من الخواص لخاصة الفعل من حيث  
هو اعم من الماضي والمضارع فان منه ما هو مشترك بينهما ومنه ما هو مختص بواحد منهما وليس فيما  
ذكره ما يدخل في الامر كما سيظهر لك عند تقرير الامثلة والمراد بقدر الحرفية قال في المعنى وهو  
مختصة بالفعل الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالخبر فلا تنفص  
منه بشئ الا بالقسم كقوله اخذ الله اوطيات عشوة وما قاتل المروفي فينا يعنف  
وقد تاتي اسما مراد فانما تستعمل مبنية وهو كذا البشبهها بقدر الحرفية لفظا يقال قد زيد  
درهم بالسكون وقد تاتي بالنون جها على بقاء السكون ومعربته وهو قليل يقال قد زيد درهم  
بالرفع وقد تاتي بغير نون واسم فعل مراد في ليكن يقال قد زيد درهم وقد تاتي درهم قوله لتخفي  
تخوف فاعلم من ذلك ما هو حمل عليه بعضهم قوله نقا قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد  
لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد قوله او تعليله اه وهو ضربان تقليل وقوع الفعل  
مخوف قد يصدق الكذب وقد يوجب التخيل وتقليل متعلقه مخوف قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم  
عليه هو اقل معلوما من سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتفريق وان التقليل  
في المثالين الاولين لم يستفد منها بل من خصوص المثال فانه ان لم يحمل على القلة نافض آخر الكلام  
اوله قوله او توقعه وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذ كنت تتوقع قدومه  
واما مع الماضي فاثبت اكثر من قال الخليل يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن  
قد قامت الصلاة لان الجماعة ينتظرون لذلك ومنه قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك لاني  
كانت تتوقع اجابة الله تعالى دعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع في الماضي وقال التوقع انتظار والتوقع  
والماضي قد وقع ويجاب بان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار بها  
لان الان متوقع واستظهر في المعنى عدم افادتها التوقع اصلا لا في الماضي ولا المضارع وطال الشئ

قوله اذ يصدق تعريف الخاصة عليها الشئ  
اي على قد اذ يقال ان قد هو ما يختص بالفعل  
قوله كما يصدق عليه اي على الفعل اذ يقال  
ان الفعل ما يختص به قد قوله لا شئ له  
المحل فيها اي في الخاصة المنطقية اذ لا يقال  
الفعل قد ودخول قد كما يقال الضاحك  
اشات  
قوله اذ يصدق تعريف الخاصة عليها  
فان قلت تحديد ما لا يصدق عليها لانها  
من المقارن له من امور الوجودية فيه  
فلا بد من الدخول لكان من الشاويل الذي  
ذكره المصنف فاما قوله بذكره ايضا لانه  
الاسم فالت لا من منه بذكره ايضا لانه  
لكنه صفة الداخل لا يوجد في الفعل  
بل يوجد فيه لازمه وهو كونه مدخولا  
عليه واحدا لثا ويلين ليس اولى من الامر  
فافهم قوله عليها اي على الدخول وقد  
قوله لتخفي كذا من نوع وعن فعل  
حدث الطابق فانه منوع ولا يتقدر بمش  
اصطلاحه وهو فاسد لا يتقدر بمش  
مخوف حدث الفعل وكذا المثال فيما بعد  
تأمل قوله او توقعه بمعنى الانتظار  
نقول قد ركب الومير لقوم ينتظرون  
هذا الخبر وينتظرون الفعل محكيه  
حاشية

ذلك فارجم اليه قوله او تقربا حدث الماضي فنقول قام زيد فحدث الماضي القريب بماضي  
البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد  
القريب كما ذكره ابن عصفور وان شرط دخوله كون الفعل متوقفا فانه في التذييل  
وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتفريجه من احوال قوله فان قيل ذلك اي المذكور في  
وجه الاختصاص وهو كون قد تحقيق الحدث الفعلي قوله اذ لم يخبراه تغيل للعلم من الاختصاص  
قوله لزم الدور وجهه انه لو علم الاختصاص كان الاختصاص متوقفا عليه ضرورة توقف  
للدخول على الدال فيكون كونها تحقيق الحدث الفعلي ما يقع معرفة الاختصاص والحال ان  
كونها تحقيق الحدث الفعلي معلوم من الاختصاص فيكون متأخر عن العلم به فزعم نقده الشئ على  
نفسه وتأخره وتوقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو حقيقة الدور قوله قلت ذلك اي كونها  
تحقيق الحدث الفعلي ومحصله منع كونها تحقيق الحدث الفعلي متوقفا على الاختصاص بل عند  
من الاستقراء في الجواب منع المقدمة القائلة ذلك معلوم من الاختصاص صريح لا دور في فهمه  
واعلم ان اصل البحث لصاحب الامتحان لكنه اورد في صورة اخرى قال ان زيدا بالفعل الحدث  
فعدم التحقق معلوم وان اريد المصطلح فاسد لا يتقدر بمشاف نحو حدث الفعل وذلك يعرفه لا  
الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع فليزيم الدور فالصواب فيه وفيما مثاله الاستقراء ليس الا فاحذر  
الشاح واجز من لصوت اخرى واصل ذلك كله قول العصام في حاشية الجاهي عند بحث انفس  
فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي واداد بقوله لتقليل الفعل  
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واداد بقوله لتقليل الفعل  
تقليل مدلول الفعل قوله والسبب قد مره على سوف ليس اطله وقد مره على سائرهما كاستنباط  
لعدم تفسير مدخولها لا لفظا ولا معنى ولذا قدمها على البواقي اذ عدم التغيير التلويح  
الى التغيير ولا شك في تقديم الوصل قوله اي سبب الاستقبال احترز به عن سبب الاستقبال  
وغيره من حروف المباني كذا نقل عنه قال في المعنى هي حرف يختص بالمضارع ويخلص للاستقبال  
وبذلك منه منزلة الجزم ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتضا من سوف خلافا  
للكوفين ولا مدة الاستقبال معه اضيق منها مع سوف خلافا للجبريين ومعنى قول العربي  
فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها نقلت المضارع من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان  
الواسع وهو الاستقبال ووضح من عباراتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وذكر الكوفي  
في حاشية على شرح الدواني للعقائد العنصرية ان الزمخشري في تفسير قوله نقا  
فسبك كهم الله معنى السين ان كاش لا محالة وان تأخر الى حين قال لفاضل اليمن في حاشية  
الوصل في تفسير التاكيد لانه في مقابلة لن قال سيبويه ان لن فعل في مقابلة سا فعل وفيه ايضا  
في تفسير قوله نقا اولئك سير جهم الله السين تفيد وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما  
تؤكد الوعيد في قوله سالتهم منك يعني انك لا تفوتني وان نبأ ما منك ونحوه سيجعل لهم  
الرحم وذا لسوف يعطيك ربك فترضى وسوف يؤتيم اجرهم ولا ينبغي ان كلامه صريح

قوله وثنى منها لا يتحقق في اي شئ  
التفريق والتظليل والتوقع والتعريب  
لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي قوله اي  
سبب الاستقبال الحاج احذر من سبب  
الاستغفار وغيره من حروف المباني  
قوله وثنى منها اي كل واحد من المذكور  
لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي قوله  
فان قيل فانه المصنف قد علم ان  
قد يتحقق الحدث الفعلي شاو معلوم  
الاختصاص قوله اذ لم يخبر به الواضع  
بكون الدال الجهم في اكثر الشخ وفيه  
اذا بالالف فعل لا يباع اليه هنا كونه  
الثاني ظرف لكان لا يباع اليه هنا كونه  
بواضع قوله لزم الدور لان التحقق  
مثلا يتوقف على الاختصاص في الدور  
على التحقق هل هذا الدور لا يتحقق الحدث  
ذلك معلوم ان اي امر قد يتحقق الحدث  
الفعل وتنبه اني معلوم بالاسم  
قوله فافهم وجهه وتنبه الى قصور القول  
بعد من دور الدور وتنبه الى قصور القول  
لعدم ذكره على ما يشعر بذلك قوله في  
قدمه على سوف ليس اطله وقد مره على  
متناسبتها التذييل في عدم التغيير مدخولها  
لا لفظا ولا معنى ولذا قدمها على البواقي  
ان عدم التغيير اصل بالنسبة الى الغير  
ولا شك في تقديم الوصل فافهم





فان السبب وسوف يستعملان في الايات الكريمة ليعلم معنى التاكيد والاستقبال وان مدلوله  
 تأكيد مضمون الايات في الاستقبال كان مدلوله ان تأكيد الشيء في الاستقبال قوله بقرينة  
 سوف اي بقرينة ذكرها معها فوته وسوفه مرادفة للسبب او اوسع منها على الخلاف وكان  
 القائل بذلك نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال سفيحاً في الوسط  
 وسويحاً في الضمير وسويحاً في قلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف وتنفير عن اليأس بدخول  
 اللام نحو وسوف يعطيك وبانها قد تفصل بالفعل الملقى كقوله وما ادرى وسوف انا ادرى  
 اقوم الحصر امر شائع كذا في المعنى قال الامام في الحاشية الهندية قوله وليس بمطرد فان  
 حذر يدل على المبالغة دون حذر مع ان الثاني اكثر حرجاً من الاول وقد يقال لا يجوز ان يرد  
 الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق معني النوع في المعنى كقوله وعمران وصيه  
 وصديان ورجيم ورجيم لا تحذر وحاذر فلا خلاف قوله تنفيس اي توسيع اخذ بقوله ليعلم  
 وتقدم تحقيقه في عبارة المعنى قوله لكنه اي التنفيس الثاني وهو سوف زائد عليها فيها  
 نقل عنه بناء على ان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقد تقدم ما فيه ايضا قوله وجه  
 الاختصاص في قوله الامتحان بعد التوجيه المذكور فيه انه ان اريد لا يمكن وجوده فيكون  
 مدلوله لا تغير مفيد للطلب بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك ضربي زيد  
 غدا اريد معنى ان اريدانه لا يمكن وجود الاستقبال في غير الفعل كما يقتضيه الخاصة في لا  
 وجوده في الوسم ايضا كما في المثال الذي ذكره وان اريدانه لا يمكن وجوده في الغير بطريق  
 الدلالة كان يدل عليه فقوله وان مدلوله لا فيه حذف كان اي وان كان الاستقبال مدلولاً  
 قوله فغير مفيد اي فمفسد لكنه غير مفيد للطلب وهو الاختصاص لان المفيد له عدم الوجود  
 في الغير اصلاً لا مدلولاً فقط وقوله بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى اي اشد اقضاء  
 للوجود من الدلالة فيكون وجودها في الوسم اولى وقوله الا ترى الى فان اقصاء عند قصد  
 الاستقبال بل ان يقترن بما يفيد كذا اشد من اقصاء يضرب له دلالة الثانية عليه و  
 احتمال دون الاول ولا يخالف ان هذا البحث لا ورود له لانها التحليل كحدث المستفاد من  
 الفعل الى الاستقبال وهذا لا يوجد في الوسم وما ذكره من المثال الاستقبال فهم من لفظ  
 غدا لا ان الفعل المدلول عليه بالضرب نقلاً الى الاستقبال بواسطة غدا فان المصدر انما يدل على  
 الحدث فقط فهو مطلق وباقترانه بعد التقيد وليست غدا كالجزم منه بل هي كلمة مستقلة وهما  
 كالجزم من المضارع كما تقدم التمهيد عليه حدث المضارع يحتمل الحال والاستقبال فاذا دخل  
 عليه القلب للاستقبال فالاستقبال مستفاد من مدخولها وفي المثال من نفس غدا وان هذا  
 من دالة قوله وان يكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط تدخل على الماضي والمضارع نحو ان  
 قام زيدت وان يفهم ان وما بعد ما يختص بالمضارع كالسين وسوف وما قد شترت بينهما  
 وبين الماضي كما تقدم في امثلة قوله ولا م الامر قد لا الهى لان معنى مدخوله وجوده بخلاف  
 ان ترى فان عدمي والوجود مقدم على عدم قوله ثم ان اي انتهى بتكثير المضاف وهو لا قوله

قوله وسوف روي من الكوفيين صف  
 وحكي الكافي عن بعض الحكماء  
 وحكي صاحب الحكيم وهو اعني قوله  
 لكنه في الثاني زائد في الحاشية بناء على  
 ان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى فلا  
 يعدل عنه الا بعد التوضيح فلا يرد  
 ان حاذرون حذر مع زيادة المعنى لا  
 ذلك ان حذر مع زيادة المعنى لا  
 على خلاف القياس بوضع حرف المبالغة  
 حاذر اسم فاعل وحذف حرفه في اللفظ على  
 وان كان في دلالة الزيادة في اللفظ على  
 الزيادة في المعنى انما هو زيادة اسم  
 احاجب حيث عذر من مبالغة اسم  
 الفاعل والقول بان اللفظ اكثر من كناية  
 من معنى القطن وكذا القول بان زيادة الحروف  
 يكون حاذراً بل ان يدل على التكرار  
 وحذر بل ان يكثر من زيادة المعنى  
 ولا يستعمل بضعف الزيادة  
 على زيد من ثبوت لفظه وسوف يضرب  
 بظن في نحو سبب وسوف يضرب  
 فان الاول للاستقبال القريب والثاني  
 للبعد قوله العلوم لا تستقر وهذا  
 اندفع الشك السابق وكذا حال كل  
 موقف فلا تغفل

ولا اي على تقدير عدم تكثير يلزم تعريف المعرفة لان لا علم لنفسه اذ المفصود به لفظه  
 والقاعدة ان اللفظ متى قصد به نفسه صار على نفسه وهل ذلك بطريق الوضع او لا قال  
 المتنازعي ان اللفظ مطلقاً سواء كان مبالاً او مستملاً اذا اريد به نفسه كان موضوعاً لنفسه  
 كما اثر اللفاظ ومضاهيها فيكون من قبل علم الشخص كونه موضوعاً لشيء بعينه مخبر  
 متناول بغيره وقال ان تيدان دلالة اللفاظ على نفسها ليست مستندة للوضع اصلاً لوجودها في  
 المهمات ايضا بل تفاوت نحو جسد مركب من ثلاثة احرف وجعلها حكوماً عليها لا يقتضي كونها اسماً  
 لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاختيار عن الفاظها سواء كانت موضوعاً او مبالاً وتذكر  
 ان الواضع وضع المهمات لانضمها ومضاهيها او غير قصد يا او غير قصد يا وانها اسماً بهذا الاعتبار يخرج  
 عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات الوضع الغير القصدى لا يساعده عقل ولا  
 نقد وانما يرتكبه نفعاً من التزام الاشتراك في جميع الكلام وما وقع في كلام بعض النحاة من اللفظ  
 اذا اريد به نفسه كان علمه لا يورد به انه علم حقيقة بل اراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد ونقصه  
 بل يخضري بانفسها لا بدوال في زمن السامع فيحكم عليها بذلك المحذور وما ذكره الشرحانجا  
 لصاحب الامتحان صله قول العصام في حاشية الجاهل عند الكلام على الفعل ولا الهى لا يصح صفة  
 العلم وكان نكرها او جعل الذي هو صفة لكلمة لا بمعنى لا التامية انتهى وانظر الى ان لا الهى  
 علم موضوع للا الواقعة في تراكيب النهى كلاف قولك لا تسام ولا تضرب ونحو ذلك كالزام الامر  
 موضوعاً للام انواقعة في تراكيب الامر في نحو لنفهم لتعلم وغير ذلك فلا حاجة لهذه التعليلات  
 والتكلمات التي لا تصفو قوله او يجوز عطف على تكثير قوله نحو زيد السجدة اي ما كان  
 العلم مضاهياً الى ما هو متصف به معنى وح يبق على العلية ولا يحتاج للتكثير في الخارج فيما  
 نقل عنه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه زيد الخيل ومضاهيها وانما الشا  
 فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل والثاني صاحب الدابة بل الحرف الثالث صاحب الغنم فاضيفوا  
 مع تعينهم قوله او الوصف عطف على الاضافة اي يكون النهى مجروراً بطريق التسمية لا على  
 نفت او عطف بيان وعلى كل من الاضافة والتسمية تحذف الهمزة لاتقاء الساكنين اكتفاء  
 بالنقطة او يترك بعد لامهمزة فعل اللانقاء قوله بتأويل الدالاه الاحسن منه تأويل النهى بالثا  
 قوله وكله عام لما يمنع مانع قوله من المسؤول من الوسم لانه برده جمعه على اسماء ونصحه  
 على سمي ولو كان مأخوذاً من الوسم يجمع على وسام وصغير على وسيم فاصله فهو حذف الواو ثم  
 نقل حركة السين الى ما بعدها البصي الوقف عليه ثم ان يمتزج الوصل لئلا يلزم الابتداء بالركن  
 قال العصام ان ظاهر هذا الكلام يدل على ان الضميرين اخذوا الوسم لهذا القسم من السموات  
 الوسم ابتداء والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى  
 اللفظ الدال على الشيء كافي قوله نقلاً وعلم آدم الاسماء كلها وفي القاموس اسم الشيء بالضمير  
 والكسروية وسماء مثلثين علامته وهو اللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز  
 لو كان الاختلاف في ما اخذ الوسم اللغوي لم يكن بعيداً عن هذا المقام بيان ما اخذ الوسم

قوله ثم ان اما بالاضافة الى التسمية  
 فكيف لا يكون كلمة لا الهى كناية  
 التي لا تسمى بل ليس والشيء في  
 انتهى في انها من الجواهر والاشياء لا الهى  
 لا يخفى قوله او يجوز نحو زيد السجدة  
 العلم مضاهياً الى ما هو متصف به معنى  
 مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه  
 زيد الخيل ومضاهيها او غير قصد يا او غير قصد يا  
 اخوة كان احدهم صاحب الخيل والثاني صاحب الدابة  
 الوهم وهو مضاهي صاحب الدابة فاضيفوا مع تعينهم  
 وهو انوار حيث انتهى في اشتغاله ورده  
 لا فائدة انهم ياتي في اشتغاله ورده  
 بان استفيض هذا الغرض هو الوصف  
 دون الاضافة فيضاد ما في الاضافة ولا يصح  
 المضاف ضبط الادب الاضافة قوله ولا يصح  
 منها الخ اي كل من قد روي في الاستقبال  
 ولم يوافق الامور في النهى الا في المثال  
 تلك الحروف كالمختصة بالنعمة لا يترك  
 منها على الوسم واحرف عدا قوله ثم ان  
 الضمير راجع الى الهى النهى فقط ولو كانت  
 حرفاً متواتراً بل ان ذكره في النهى  
 قوله في ان في آخرها الهمزة فيقال لا الهى  
 كما يقال ماء الوصول واء الوصول واء الهى  
 وغيرهما قوله على اسمي الخ كلمة على متعلقة  
 حكية بين البدأ والخبر وتصورها حكاية  
 على ما سيجي شيد الى كون كافي على ما قد  
 المصنف عليه الرحمة واسم في آخر اي الثاني  
 من الاقسام الثلاثة الوسم عقبه بالفعل وقد  
 على كافي الاستقبال بالمفوضية وتقدم الفعل  
 عليها لتكون كل فعل عاملاً ولو كان اصله في  
 العلم الوسم ليس كذلك واحفظ











من الحين سقطت نونه للاضافة قوله في مقابلة اي مقابلة انحرافا ساقط بالاضافة في الجمع  
 المذكور قوله حرف سقط بها وهو النون فنقول حررت بسلطات بانثوين فاذا اخيفت كذا  
 القول ويجوز النون قوله ليكون كرفع وهو جمع المؤنث والاصل الجمع المذكور قوله هذا اي جعل  
 ثوبين جمع المؤنث انما للفاصلة وايدى اي بانه ليس للممكن لانه اذا سمي بسلطات مثالا امرأة  
 يثبت فيها النون ولو كان للممكن لزان للعلين العلمية والثانيث ولا للتكثير لوجوده فيما كان  
 على كثرات ولا للمعوض لعدم مساعده المعنى ولا للترزم لوجوده في غير اواخر الوايات قوله وانكر  
 الزعم شري ثوبين للمقابلة فجعله في مثله للممكن وذلك لانه لا يجعل المعنى من جميع المؤنث غير  
 ولا يعترف بالثانيث في جمع المؤنث ويقول التاء فيه علامة الجمع وليست لمحض الثانيث حتى تؤثر  
 منع الصرف ولا يصح تقديره في الثانيث لانه لا يوجد هذه التاء منع عن تقديره تاء اخرى ولا يصح  
 تلاوتا الثانيث قوله ومن اراد التفصيل ليس فيه شيء زائد على ما ذكرنا وان تطلعت نفسك انما  
 فحين نورد ما قال وللقابلة لنون الجمع المذكور السالم كسلطات وهذا عندنا من اجاب واما جملة ثوبين  
 التمكن لوجوده في نحو رفان مع منع الصرف للثانيث والعلمية وعند الزعم شري نحو عرفات منصرف  
 وثوبين للممكن ولا وجود عند المقابلة لان اق غير مخفض الثانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكف  
 بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت تقديره اخرى فصار كالنعامة انتهى فانها من حيث ان لها جناحا  
 شبه الطير ومن حيث ان لها راجلا كرجل البهي شبهه فمشبه الاول قد نفسها من الطيور فلا يخرج  
 كالبهي وشبه الثاني قد هما من الجبال فلا تميز كالطيور وهذه التاء ايضا لا تقع لدلالتها على الجمعية  
 ومنعت تقديره اخرى لدلالتها على الثانيث قوله لا فضاء اي اتصال ومعنى الفعل هو الحدث وذلك لان  
 بعض الافعال بنفسه لا يرتبط بالاسم لقصوره فيحتاج لمعاون وموصل يرتبط به قوله او شبهه كاسم  
 الفاعل والمفعول ونحوها قوله اولنا اول بركضلة الموصولات الحرفية لانها تاول بالمصدر ونحوه  
 من ان يشرى اي من يترك قوله فلا يدخل اي حرف الجر ونحوه التثنية يعود الى الاسم والمأول به قوله  
 بان هذا منقوض اعلم ان تقرير الدليل هكذا احرفا لخر لا فضاء معنى الفعل وشبهه الى الاسم وكل  
 ما كان كذلك فهو مختص بالاسم النتيجة حرفا لجمع مختص بالاسم فاشار للمصري بقوله لانه لا فضاء  
 وطوى الكبرى وذكر النتيجة وهي قوله فلا يدخل الا ياها لان قوله فلا يدخل اه معناه هو مختص  
 بها فكبرى الدليل يتوجه عليها المنع بان يقال لان كل ما كان لا فضاء معنى الفعل الى الاسم مختص  
 بسند لا يجوز ان يفصح معنى الفعل ولا يختص بالهزج والتضعيف فهذا نقض تفصيل لو رددت  
 مقدمة من الدليل مقترن بسند فقوله ورد بان هذا الشار الى الدليل الذي ذكره في قوله  
 كبراه قوله منقوض اي منع الكبرى نقضا تفصيليا قوله بالهزج والتضعيف بيان لسند النقض قوله  
 فلا يصح جعل الوفضاء اه لعدم تامة الدليل وايضا قد جعل الوفضاء سدا وسطا في القياس وهو علة  
 في ثبوت اوكبر للاصغر على ما هو قاعدة القياس ولم يعم قوله وكونهما اه مبتدأ ونحوه التثنية يعطى  
 والتضعيف والخر قوله لا يدفع قوله هذا اي النقض المذكور قوله لوجود الوفضاء نقض لعدا  
 ونوضحه انه عند ورود المنع على العلة يضل منه نصيب المقدمة المتنوعة وذلك بان يثبتها بدليل

من وقتها من فلا يعرف منه الا يلزم الدور  
 فاجاب الشارح بقوله وقد علمت ان ذلك  
 معلوم بالوضوح كما سبق خاصة الفاعل  
 قوله ثوبين المعوض عن المضاف اليه كقول  
 وجبت وصاحته وما مثله وميرت بكل  
 فانما وليد ما كان عوضا عن الحرف نحو  
 حور قوله وسبب قوله ثوبين التاء كقول  
 الوضوح ان الاسم كقولك في ثوبين التاء كقول  
 الجمع المذكور لا يوجب ثوبين التاء كقول  
 في نحو رفان مع منع الصرف وثوبين التاء  
 ولا وجود عند المقابلة لان تاء التثنية  
 ثانيا لا تقع على الجمعية ايضا فلذا يكف  
 فصارت كالنعامة وهو ما ذكرناه  
 فليرجع الى الامتحان واما ما عدل عن  
 هذا قوله فلا يدخل الا ياها على زيد خيل لان  
 قول القائل كما في قوله زيد خيل لان  
 قوله يفيلا ولو لم يزل لا يختصا من  
 حاشية

او يبطل لسند ان كان مسدودا لان باعاله تحت مقدمة المتنوعة اذ هي كونه مساويا باسم  
 لنقيض المتنوع فيبطل بطل نقيض المتنوع فيثبت المتنوع او ينقل دليل اخر غير الدليل الذي  
 نوبه على مقدمة المنع ويسمى هذا الحما من وجه فيها المنع ورد على الكبرى والتساوي  
 وبذلك ان قولنا كل ما افصح معنى الفعل الاسم مختص به بنافضة به على ما افصح معنى الفعل  
 الاسم مختص به ومساوي هذه السالبة الجزئية في تحقق هو الهزج والتضعيف اذ يتحقق فيها  
 لسلب الجزئية فاذا اردنا ابطال الاستناد بالهزج والتضعيف فاما يكون باطلان لا فضاء فيه  
 وهو لا يصح بل هو مكابر لانه من قبل انكار الشهوات واما كونها من رد فانيق وحروف اخرى  
 من حروف المعاني فلا ينفع في الابطال وح لا يصح ابطال السند لثبوت المقدمة المتنوعة او لا  
 دليل اخر بالتسك كونهما من حروف المعاني فصح قوله لا يدفع هذا النقض قوله في كل منها اي الهزج  
 والتضعيف وحروف الجر قوله ولو سلك ذلك اي دفع النقض المذكور بالتسك يكون الهزج والتضعيف  
 من حروف المعاني وهذا على تقدير انشاء العنان اي لو فرضنا صحة الدفع وجواب لو هو قوله ولا يصح  
 لتقريب وقوله لا فضاء لتقريب لقوله لا يصح التقريب قدم عليه وتفسيره في نظار سواد الدليل  
 على وجه يستلزم المدعى والتفريبا غايته اذ انجح الدليل عين المدعى واما ما سوي او الاوختن مطلق  
 او اذ انجح الدعم فلا تقرب كان يكون المدعى موجبة كلية وينجح الدليل وجبة جزئية وما هنا  
 من هذا القبيل لان المقصود افاة ثبوت الاختصاص بجميع حروف جزو اذ ان يكون اذ ان جميع  
 الوفضاء لانه علة في ثبوت الاختصاص بها وقولنا في الدليل حروف جزئية فضاء معنى الفعل  
 الاسم لا يصح ان يجعل الضمري كلية بان يقال جميع حروف الجزئية لصدق نقيضه وهو بعض حروف  
 الجزئية لا فضاء فهي جملة في قوة الجزئية فينتج الدليل جزئية والمطلوب غاها كلية تأمل واعلم  
 ان الغليات الاربعية مناسبات تلتبس بعد الوقوع والحصول لا تامل موجبة للحكم حتى يثبت  
 به هذه المناقشات وتخرج على قواعد النطق والاداب فان من سلك هذه مسالك فقد صار  
 عاينا لتكلفات لا يجد لها عاينا قوله دون الكلا فان من حروف الجزئية لا يتعلق كالزائد ورب  
 وحاشا فلا يوجد فيها الا فضاء لعدم التعلق قوله ليس الا اي ليس الوجه الاستقراء والاستدلال  
 على اختصاصا انما يكون بطريق الاستقراء فقط لسلا منته عما ذكر قوله ولا التعريف اخر من لا  
 الاسم ولا م الابداء ولا التأكيد فانها تدخل على الفعل قوله اظهر لان التعريف بالاسم يشتمل على  
 وغيرهما مع ان المقصود لام التعريف قوله اراد وليد لام التعريف يجعل الى الاسم عوضا عن المضاف  
 اليه او يجعله للعهد الخارجي بارادة الاسم الشارح فيما بينهم قوله هو الاسم وحده لان نقيض التعريف  
 التاكثير ودليله حرف ساكن فكذلك دليل نقيضه فتوافق النقيض في الدال وتوافق دليلها  
 المحصر المستفاد من العبارة اضافي اي ليست الهزج ولا مجموع الهزج واللام فلا يرد ان حرف التاء  
 ايضا يكون اداة التعريف قوله لتعذر الابداء بالساكن اذ ان قلت ان تعذر الابداء بالساكن  
 لا يقتضي زيادة الحرف نحو اشرقت ذات الساكن عند الابداء والجواب ان التاكثير غير مناسب  
 اذ التاكثير بالفتحة او الكسرة يوجب الالتباس بالام الابداء والجماعة والتاكثير بالضم يوجب

قال الصور والام التعريف والتاكثير  
 التعريف اخر من لا م الابداء ولا  
 الابداء ولا م التاكثير فانها تدخل  
 على الفعل وليست من خواص الاسم  
 قال العصام ومن خواصه دخول الاسم  
 التعريف وما على صورته ليشتمل الاسم  
 الموصول فانه ايضا مختص بالاسم  
 اذ لا يدخل الاعلى اسمي الفاعل والفعل  
 والولف واللام الزائد كما في العباد  
 والولف واللام التي هي جزاء الكلمة  
 في النجم ولو قيل المتبادر جميع هذه  
 الامات لم يبعد لانها متوافقة  
 الصور وقال ايضا ولو لم يكن  
 حرف التعريف لكان شاملا لم يسم  
 حرف التعريف لانه لم ينعزل عن شئ  
 بل يقول لو قال حرف التعريف فلا طالح  
 منه الا لام التعريف فلا طالح  
 بل يفسد كخرج الامات المذكورة  
 باجمعها فنحصر  
 قوله في كل منها اي من الهزج والتضعيف  
 وحرفا لجمع قوله لا فضاء المنع اي  
 وحرفا لجمع قوله دون الكلا  
 فضاء حرفا لجمع قوله لا فضاء  
 كالزائد ورب وحاشا لا فضاء  
 لا يوجد فيها لانها تتعلق بشئ كما  
 لا يوجد في حيث حرفا لجمع قوله فلا يصح  
 سبجي في حيث حرفا لجمع قوله فلا يصح  
 التعريف اي فلا يقرب الدليل على  
 المدعى قوله الاستقراء ليس الا اي  
 ليس الوجه الاستقراء ان كان  
 نراد الوجه ما يعرف بالاستقراء  
 حاشية







أعزى حجة هذا المثال وعجز مثله في كلامهم قال في الحواشي الهندية ان المضاف اليه لا يكون جملة  
 حقيقة لان لا يكون الاسماء وما في تأويل الاسم لان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه لانه منسوب  
 اليه اولان غلام زيد في معنى زيد له غلام فاذا قلت قلت حين قام زيد فالمعنى قلت حين قام فلان  
 يضاف الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة وقد انشأنا من جنس في الخصايص له قوله طريقة بيجان  
 تغري نادينا من سدب حين هاج الصنبر لجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتغري نادينا  
 نفشى جملنا ونأنيه والسدب سنام انبعاثا والتافذ والصنبر بصا دمهلة كسوة فنور  
 مشددة مفتوحة فباء موجدة ساكنة فراء هو البرد ثم قال بن جنى في توجبه ذلك كان حق هذا  
 اذا قلت حركة ان تكون الياء مضمومة لانها من فوعة وكذا قد راد المضاف الى الفعل بمعنى المصدر  
 كانه قال حين جمع الصنبر معنى ان نفعل الكسرة في الوقف الى كياء الساكنة وسكننا الراء وهذا من  
 غرائب فان الصنبر لا شل فيكون فاعلا بهاج لكنه اعرب بالكسر نظر الى ان الفعل في معنى المصدر  
 المضاف الى هذا الفاعل ثم نقل الكسرة وعمل ذلك بنقل الغرض الذي تضمنته فيه فربما وهو قولنا  
 عطاء الهندون سائل فوا بتحقيق به يظهر السراري فاعلا بالفعل اعرب لفظه بجر ولا حرف يكون  
 انجرويس محكي ولا بجا وردي الخفض والوشان للثب بغير فعل من جواب عندكم استفيد في  
 جركه ما زال يستخرج الدرقوله كون المضافة المعنوية نسبة للمعنى لانها تفيد معنى في المضاف فغير  
 او تخصيصا وعلامتها ان يكون المضاف فيها غير مضافة مضافا الى ممولها قوله للتعريف اي تعريف  
 المضاف مع المضاف اليه المرفقة كغلام زيد فان الغلام كان نكرة فمعرفة وتعين بالمضافة لزيد  
 وذلك لان الهيئة التركيبية في المضافة المعنوية موضوعه للدلالة على معلومية المضاف واما ما  
 يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا تكون هيئة التركيب المضافة موضوعه  
 معلومية المضاف فالجواب بان هذا كالمعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة لمعين  
 كقوله وقد ادمر على النجم بسني وذلك على خلاف الوضع وقد صرح الحق الرضي بان اصل وضع  
 المضافة للمعرف قوله او التخصيص اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة بخلاف غلام رجل فان  
 التخصيص قليل الشك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام  
 امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشكاه فيه قوله لا يوجدان مع اي التعريف  
 والتخصيص وحصر وجودهما معاني الاسم لا ياتي في وجود احد هما وحده في الفعل واعلم انه وقع في عبارة  
 الجاهلي هكذا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاصا لوازنها من التعريف والتخصيص والتحقيق به في  
 الشك التحقير هنا لانه قصر المضافة على المعنوية وكلام الجاهلي شامل الى اللفظية وزاد معنا انه  
 قد نوزع في اختصاص التخصيص بالاسم لوجوده في الفعل قال عبد الغفور المراد بالتخصيص نقل  
 اشتراك الافراد ولا يراد بان الفعل لا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل لجواز ان تقول صر  
 يوم مديان نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه المضافة التخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص  
 جار في الفعل كتخصيصه بالخط ونحوه ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدر وهو معنى  
 اسمي فلم يوجد الا في الاسم فلما المعنى المصدر سواء كان في قالب مصدر او الفعل صالح لذلك

قوله واللفظية فرع المعنوية بمعنى ان المضافة  
 اما اللفظية او المعنوية والاول فرع الثاني فلا  
 يخالف في هذا الغناء السامع من السواد  
 وهو ان اللفظية ليست بتقدير حرف الجهد  
 فلا وجه لاختصاص جرها بالاسم فقولهم  
 هو اي المضافة المعنوية بياي بذلك الشئ  
 وما قيل من اختصاص التخصيص بالاسم فغير  
 صحيح وقوله الاشتقاق من اللفظ الى الكسرة  
 قوله ثم نقل الى ما كان في طرف الاستلام  
 فيكون بنسبة الى ما لا يسهل الجاهل قوله غير  
 جنة منه بيان وتفسير لما في طرف الكلام  
 وجانبه او حال منه او من خبره قوله ولا  
 معصود بالماحظة من قبل عطف الازر  
 على المنزول لان عدم الاستقلال بالقرم  
 سنلزم عدم قصد الملاحظة

نحو

التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذي هو مدلول  
 عليه بالفعل قال العصام مجيبا ولك ان تقول المضافة بتقدير حرف الجهد ونحو نقول الحدث  
 الذي مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابداعا لوجه لا يجمع النسبة على  
 وجه المضافة بتقدير حرف الجهد اجاب ايضا البستون ابداعا لوجه لا يجمع النسبة على  
 استقلاله في الملاحظة والفعل لا يترددون الفاعل واخر مدلوله في غيره لا في نفسه فلا  
 يذوق في ما قبل من ان في عدم جريان التعريف والتخصيص مفهوم الفعل نظر او اما الثالث  
 فلا نجد في الشون وما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك في الفعل واخر في التحقير في نحو  
 الحسن الوجه محمول على ذلك طرف الباب انتهى وهذا لقوله لا وجه لقوله معانا مل قوله  
 واللفظية اه جواب سؤال مقدر هو ان ما ذكر في وجه الاختصاص يشمل المضافة اللفظية  
 اذ لا تفيد مفرقا ولا تخصيصا بل تفيد التحقير فقط فاجاب بانها فرع للمعنوية وقد ثبت اختصاص  
 للاصل فثبت للمعنى قوله لفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرانها اليه وقوله  
 ان يكون المضاف مضافة الى ممولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد التحقير في  
 اللفظ اما في المضاف فقط بخلاف الشون وحذفون انتشبة والجمع واما في المضاف اليه بخلاف  
 واستاره فيه او فيها معا نحو زيد قائم الغلام اساه زبده ثم غلامه فالتحقير في المضاف بخلاف  
 الشون وفي المضاف اليه بخلاف الصبر واستان في الصفة ولا تفيد تحقير في المعنى بان يسقط  
 المعاز عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل المضافة قوله  
 الى ما كان في طرف الكلام فيكون تسمية للمال باسم المحل قوله غير جزء منه ولا مستقل بنفسه بيا  
 وتفسير لما في طرف الكلام وجانبه او حال منه او من خبره وقوله مستقل عطف على جز ولا يكد  
 للفي احقر زبالا من السند والسند اليه فان غلامها جزء منه وداخل فيه وليس جانيه ثم  
 ان هذا المحمول على الغلب يرشدك انيه قوله فيما بعد وان حرف قد يكون جزء منه واثاني عن مثل  
 زيد بن صريت زيد قائم وان كان طرف الكلام لكنه لاستقلاله كانه ليس جانيه ومتعلقا به فلا  
 يلقى التسمية بالحرف فهذا الوجه لا طراده وعدم وجوده في غيره اولى ما ذكره الفاضل الجاهلي من انه  
 في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقع في الكلام وهو لا يقع فانه يوجد فيها  
 ايضا لكونها في جانب مقابل له وفيها لا يقع عن من اسماء مثل زيد في ضربت زيد انه لا يطرد  
 في وجه التسمية ليس بواجب لكن وجوده اعجب واعذب ويمكن دفع الاول بانها لم يسم بالتحقير  
 ولم يعكس لوجود وجه التسمية بغيره فيها لكن عدم الوجود اصلا اولى ثم انه ينبغي ان يحمل قوله  
 وهو لا يقع على الغلب ايضا لكن ليس في كلامه ما يشعر به كافي كلام الش وقول الفاضل العصام  
 الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافها وجهه انه لا يراد الثاني وان لا يحتاج الى ان يحمل قوله  
 لا يدل على الغلب وان ما ذكره يفهم من قوله المصنف هذا المحل بخلاف ما ذكره الفاضل الجاهلي فانه  
 يتوقف على بحث الكلام ولذا قال كما سنعرف لكن يبقى الاول فاذا ذكره الخمر ياول منه ايضا فان  
 قاله الشارح في حاشية الامتحان وب يعلم وجه عدوله عن تقليل الجاهلي لتعليل صاحب الامتحان

قوله في اللفظية بمعنى الطرف بمعنى ان حرف  
 حذ لا في اللفظية بمعنى الطرف وهو على  
 طرف من دون بار غنه والوجه ان  
 الحرف لا كان خارجا عن اللفظية  
 بغير منه شبه بالحرف وهو الناقص  
 تعجز على الهالك وقطع المسالك على  
 قلة كحجرة قوة غير جزء منه الخ  
 في الحاشية بيان وتفسير لما في صفة  
 وجانب الكلام بمعنى تحقير على ان صفة  
 شقة لقوله في طرف الكلام او عطف  
 لك وتوحيدها فسرناه بقوله يعني في  
 قوله او حال منه او من خبره واحقر  
 عن السند والسند اليه فان كلاهما جزء  
 منه وداخل فيه وليس جانيه واحقر  
 بقوله ولا مستقل بنفسه عن طرف  
 في قولهم صريت زيد قائم نفسه  
 الكلام كمن كان استقلاله بالمعنى  
 لا حاجة الى انضم بالضم اليه كالحكم  
 كلمة بل بعد اذ ثبت ان حرف الجهد  
 المعطوف على بال المعطوف نحو جاني  
 زيد بل حرفي بل جاني غير وحكم  
 الجني فيه المعطوف دون المعطوف عليه  
 على عكس كذا لا علم بتحقيق جاني  
 وتفرقة عن الاسماء الاوزمة المضافة  
 مثلا صوب اذكر من اهل الفخر في  
 اخراجه الى الخارج حتى ان لم يسم  
 فيما قاله من المعنى عليه وهذا المقام  
 في حاشية الرضي في هذا المقام بغير  
 من ان حرف تارة وبعد عن



قوله ولا مقصود باللاحظة عطف لازم على ملزوم لان عدم الاستقلال بالقرن يستلزم عدم  
 قصد للاحظة قوله وهو المتعلق ببيان الغير قوله حتى اذا قصد اي معنى الحرف مع قطع النظر  
 عن كونه حالة بين شيئين واللمع منهما وهذا مقابل قوله ولا مقصود باللاحظة قوله ومعنى  
 اسم التركيب الاضافي ويصح التركيب الوصفي اعني معنى اسميا لكن الرسم لا يصادف وعطفه  
 على ما قبله عطف لازم على ملزوم قوله من حيث هو حالة بين السير والبصر اي من حيث هو  
 موطن من حيث انه حالة للطرفين ومن منسوباتها المعرفة بحالهما يعني السير والبصر يعني وسيلة  
 لمعرفة ان السير مبتدأ من البصر والبصر مبتدأ منها قوله ولذا اي ولكون ذلك الابداء  
 ملحوظا من حيث هو حالة والى من حيث هو هو وهو علة لقوله لا يصح ان يحكم قدم على غير  
 اي عدم صلاحية الحكم عليه وبعدم استقلاله بالفهمية لا يلتفت اليه قصد ابداء التبع  
 فلا يتوقف السامع الا بتفعل متعلقه بخصوصه لان تفعل النسبة المخصوصة بخصوصها لا  
 يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التفعل لا يمكن الا بذكر المتعلق من حيث لا يكون  
 ملغيا بالذات قوله واذا لوحظ ذلك اي الابداء المخصوص الذي هو معنى من قوله قصدا اي بالاحظة  
 قصدا بقصد اليه من حيث هو هو لا من حيث كونه حالة بين شيئين والى تعريف حالهما قوله ما  
 اي ذلك الابداء قوله ومعنى بالنسبة قوله للفظ الابداء اي يؤدي بهذا اللفظ وهو عطف على  
 قوله مستقلا قوله في غير معنى الاسم والفعل اي الذات والحدث كالسير والبصر فان الاول حدث  
 والثاني ذات فتراده بمعنى الاسم والفعل ما عرّفه سابقا بقوله السير والبصر وقس عليه غيره  
 قوله وهذا اي ما ذكر من كون معنى الحرف ملحوظا في غير معنى الاسم والفعل قوله هذا اي التعريف السابق  
 فبين معنى الحرف من ظاهره في غير معنى غيره حتى قال المستقل مطوارة ان معنى الدلالة على  
 معنى غيره ما اشار اليه بعض المحققين من الحاجة ان الحرف ما دل بنفسه على ثابت في لفظ غيره  
 فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل ومن قولنا اهل قاهم زيد يدل بنفسه  
 على الاستفهام الذي هو في جملة قاهم زيد ورده لشيء حاشيته بان ان اريد ان معناه قاهم نفس الغير بظاهر  
 البطلان لان الاستفهام قاهم بالتمكك حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان اريد به قيامه بمعنى غيره قيام  
 حقيقيا فباطل ايضا لما ذكرنا ولا يلزم ان يكون مثل اسود وغيره من الاعراض حروفا لانها على ما هي  
 قائمة بمعاني الفاظ غيرهما وان اريد بتعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من  
 الالفاظ الدالة على مقام متعلقه بغيرها حروف وكل ذلك فاسد وانما ان يبحث الحرف معونه افعاله  
 المقصود حتى افرده السبك بغير رسالة مستقلة ورأيت على تلك الرسالة شرحا لبعض فضلاء القري وهو  
 الغلام ابن يعقوب بن الشارح انه شرح على مقاصد كلاً من اشتهر بمصراعاته في الله اليها وكل  
 خريب نوطه قوله عدل عنه اي عرض عنه عداه بعض نصيبه معنى عرض قوله وخرج به اي بوصفها  
 بعدم الاستقلال قوله فالجميع غيره مستقل ان تركيب من حيث يتفرق وغير المستقل غير مستقل قوله لا بد  
 في دلالة اي الفعل قوله على ما ياتي على المعنى المطابق من ذكرنا على بناء على ان النسبة المعتبرة في معنوه  
 الفعل هي النسبة الى فاعل معين وذكر بعض النسخة ان اخره في مفهومه على النسبة الى فاعل ما

قوله ان اريد بالدلالة التي دلالة كون  
 التي يجب بل من العلم العلم بشي  
 وهو سلب ان كان على ما وضع له  
 نفسي ان على غيره والتاريخ على  
 قوله والنسبة الغير المستقلة اي النسبة  
 الى فاعل معين كما هو المشهور وانما النسبة  
 الى فاعل ما كما هو في الابداء وهو مستقيم  
 لانها تفعل تفعل فاعل ما وهو مستقيم  
 بذكر تفعل من غير ذكره فيكون معناه  
 انما بقى مستقلا فيكون مستقلا  
 قوله وهو المتعلق ان اريد ما يتعلق به  
 الحرف ويوجد معه كالسير في مستقيم  
 البصر بمعنى الابداء ليس وقيام زيد في  
 ان زيد فاعل الحرف في لفظ ان قوله بين  
 السير والبصر وكون السير لا فيها  
 متصلا بالبصر وكون الابداء السير  
 والبصر متصل له وكون الابداء السير  
 قوله حالهما اي حال السير والابداء  
 وسيلة لمعرفة ان السير والابداء عطف  
 محذوران له قوله واذا لوحظ عطف  
 على قصد قوله وخرج به معنى في الاسم  
 والعلة انما بعد ذكر ما دل على معنى  
 وخرج بقوله غير مستقل بالفهم قوله  
 عن التعريف اي عن تعريف الحرف  
 حاشية

فيكون المعنى المطابق مستقلا وعلى هذا الاشكال قوله لعدم صدق اي التعريف وقوله لعدم  
 دلالة على معنى نفسي تقبل لعدم الصدق وذلك لان الحرف انما يدل على نسبة جزئية وهي نسبة  
 لاجزء لها دلالة على معناه مطابقة وليس له دلالة نفسية قوله وان اريد الادعاء من النفسية  
 والمطابقة ولا مجال هنا لارادة الالتزامية التي هي الدلالة على الخارج اللازم لان المراد هنا الدلالة  
 المعتبرة في مفهوم القسم وهي دلالة اللفظ على معناه الموضوع له والدلالة الالتزامية ليست بهذا  
 المثابة حتى ذهب بعضهم الى ان دلالة اللفظ عليها عقليه قوله لزم ما لزم اه ما فاعل لزم وقوله في  
 المطابقة اي ارادة المعنى المطابق وهو دخول الفعل في تعريف الحرف اي يصدق عليه انه دل على معنى  
 غير مستقل باعتبار معناه المطابق قوله قلت المراد اوعى علم انه وقع للشايع هنا ارتباط عظيم  
 وانفصال عن تعريف الجواب بدون طائل وسؤ نصف في نقل عبارة الامتحان ونحوه في ذلك عبارة  
 الامتحان ثم تذكر الجواب عن الابداء هنا قال الامتحان عند قول البيضاوي وهو حرفي لول بغيره اي  
 لوجود جنس الدلالة له سبب كغيره فقط ثم شرح معنى الحرف بانقلها الش هنا قوله عند قول البيضاوي  
 والافعل اي وان لم يدل بغيره بان وجدت دلالة ما بنفسه ولو نفسية واللام بصيغة كلفه فعل اي فهو  
 فعل سمي باسم مدلوله النفسي فاندفع بتقديرنا ان يقا ان اراد بالدلالة المطابقة لزم كون الفعل  
 حرفا الى اخر ما ذكره الشايع هنا في تقريره الاعتراض اذ علمت هذا تعلم ان حاشية الامتحان نفس جدا  
 حيث ذكر الاعتراض على تعريف الحرف في اثناء بيان الفعل وحققه التقديم عليه لان من ثمة شرح الحرف  
 وايضا ان قوله فاندفع بتقديرنا لا يذهب الفهم الى تقدير فقط في تعريف الحرف بل يذهب التقدير الى الواقع  
 منه في شرح الفعل لا يذهب المقدر وذكروا هذا الكلام في شرح الفعل فينباد الفهم الى التقدير في هذا الفعل  
 ولا يكاد يدرك ان المراد بتقدير فقط في جانب الحرف لا بعد شدة التأمل وما وقع للشايع هنا من قوله  
 قلت المراد اوعى ما لا يستحق طريقة ارباب التدوير لاهام العبارة ان الجواز له مع انه ما خوف من  
 الامتحان كبقية ما ذكره في شرح الحرف وقد ترك الفعل ولشدة الامتحان مع انه كله منقول منه ثم انقضى  
 فقط عبارة البيضاوي راجع لقوله دل بغيره فقط اي الدلالة على المعنى بذكر الغير فقط لا بنفسه  
 واما الفعل فقد يدل بنفسه كالحرف قد يدل بغيره وهو الفاعل على مجموع معناه فلم يدخل في تعريف الحرف  
 بسببه والقرينة على هذا قوله في هذا الفعل بان وجدت دلالة ما بنفسه وعبارة المتن هنا البيضاوي  
 البيضاوي لان لم يذكر فيها لفظ الغير حتى يقيده باللفظية لاخراج الفعل لانه يصدق عليه انه دل بغيره  
 وجم ما يترتب عليه من دفع الاعتراض وقول الشايع لاقربته ظاهرة في آخره المشبهة بالاعتراض في  
 الجواب كيف وعدول حاشية الامتحان عن تعريف الحرف الى هذا التعريف في رتبة على اختيار تعريف سالم  
 عن ورود امثال هذه الاعتراضات فاني استقيم للشايع ان يقرر اعتراضه على تعريف البيضاوي وانما كان  
 عدل عنه تباعد عن ذلك فالحق في الجواب بان يقال ان المراد بالمعنى في تعريف الحرف المعنى المطابق ولا يرد  
 الفعل لان دلالة على المعنى المطابق الغير المستقل انما يكون حيث يذكر الفاعل وبدون ذكر انما يدل  
 على المعنى النفسي اي الحرف هو مستقل فلم يدخل في تعريف الحرف لانما يصدق دلالة اللفظ المفرد  
 ودلالة الفعل حيث يذكر الفاعل من قبيل دلالة المركب فاستقام الكلام وانما حاشية الامتحان فارق ذلك

قوله فاندفع انما يكون من حاشية الامتحان  
 غير مستقل وذلك لعدم صدق اي التعريف  
 هو النسبة في تعريف من مستقل وغيره  
 غير مستقل في التركيب من المعامل وانما خرج  
 خارج فان قيل لا يثبت التركيب من المعامل وانما خرج  
 غير مستقل في تعريف الحرف بالادعاء وما ذكره  
 من المستقل وهذا مستقيم فيكون مستقلا  
 التعريف ان تمامه مستقل بوقوع  
 محكم ما عليه وبما يقتضيه التركيب من المستقل  
 محكم ما عليه وبما يقتضيه التركيب من المستقل  
 وغيره على قسمين فيكون مستقلا في  
 غير المستقل بخلاف التركيب ولا يحتاج الى  
 الخارج كالتعريف بالادعاء والخارج اليه مستقلا  
 وهو داخل في المركب فذلك فان التركيب  
 من المستقل وغيره مستقلا وانما يحتاج الى  
 ما يحتاج اليه غير المستقل وانما يحتاج الى  
 كالفعل والخارج اليه فاعل ذلك وهو  
 خارج عنه انما يحتاج اليه من الفعل  
 فذلك كان المركب من مستقل وغيره  
 غير مستقلا قوله وان اراد اوعى من  
 المطابقة والنسبة يعني ان في الشايع  
 منها لا على التعيين لزم ما لزم في السابقة  
 وهو دخول الفعل في قوله قلت انما  
 اوعى من المطابقة والنسبة على  
 لارادة الالتزامية التي هي الدلالة على  
 الخارج اللازم لان المراد هنا الدلالة  
 المعنى في مفهوم القسم وهي الدلالة  
 معنى مستقلة في مفهومه ودان انما  
 حاشية



ان الحرف لا يدل على معناه الا بالغير قوله في تعريفه اول اي غيره فهو وان لم يذكر لكنه مراد  
 فالجواب ان شام يصح بلفظ الغير فيدخل الفعل باعتبار معناه المطابق فان ثبت الشك في تعريفه  
 له بناء على ان نقدر كالتالي والبراد بالمعنى الواقع في التعريف المعنى المطابق فلنا سند وجبة  
 عن الشمول بجمل الغير على غير مخصوص وهو المتعلق على مطلق الغير حتى يشمل الفاعل فالجواب  
 الذي لا ينظر في اليه شبهة هو ان يراد من المعنى تعريفه بالمعنى المطابق وقوله ما دل بغيره  
 المراد غير مخصوص وهو ما يجعل متعلقا للمعنى كقوله والفعل وان صدق عليه انه يدل على معناه  
 المطابق بغيره لكن ذلك الغير مخصوص بالفاعل قوله ولفظ فقط مقدره لم يبين مكان تقديره  
 ونعله هكذا ما دل على معنى غير مستقل فقط فيرجع قيد الفعولية للمعنى الغير المستقل ايدل على هذا  
 المعنى لا على غيره بخلاف الفعل فانه يدل على معنى غير مستقل وهو المعنى المطابق ومعنى مستقل هو  
 المعنى النظمي وقد علمت عدم الاحتياج لذلك كله قوله ولكن لا فريضة اه هو معني قول حبيب الامتحان  
 ولكن في فريضة المخرجه فان يراد بفرية المخرجه فيفقط ايدل ان توجد فريضة لا يصح التقدير لان المقدر  
 لا يدل على فريضة قوله وصح ا جواب سؤال مقدر وهو ان كيف يصح في الفريضة على التقدير وقد ورد  
 الا عراض على محله وهو فريضة اجاب بما ذكره وهذا الكلام بجمل لان الفريضة فيما نحن فيه فاما مثاله ترجع  
 عند النظر لتعريف المراد وهو ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ ك ارادة الخاص من العام او تفيد مطلقا  
 فيما نحن فيه على ما سلكه هو هو تارة يكون مقولا وتارة لا وقد استوفى تفصيله سابقا زاده  
 في تعريف القوانين فالاعراض من قبل السائل ومعلوم بالبداهة انه لا يكون فريضة على شئ مراد من  
 موده اذا الاعتناء بها كالمبينة على ظاهره وترك التاويد والامور والقيود من قبل حبيب الغير  
 فكونه مجرد ورود الاعراض لا يكون فريضة لا ينافي صحة تحريم المراد فانه لا يورد الاعراض المذكور فيجب المراد  
 وهو التقيد بالفعولية فكونه ورد الاعراض ليس فريضة لا ينافي وجود فريضة اخرى تؤخر عن المقابل  
 والمقام ونحو ذلك قوله للترجيح له وقدر الف في ذلك الفاء فقال انها قد تختلف بدليل قوله  
 ايجب ما صنعت اليوم ثم ما صنعت من اجل ان في ذات ترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار  
 وجعل منه ابن مالك ثم ايتنا موسى الكتاب ونوجعت ثم هذا للترتيب الاخبار كقولنا ان من اراد  
 فرس اياه ثم قد ساد قبل ذلك جحد فكان وجهنا حسنا اذ كثيرا ما يستعمله المؤلفون قوله  
 الزمان في نسبة للزمان اي ان زمن تعريفه عام وتقسيمه مؤخر عن زمن تعريفه الكلية واقدمها  
 قوله او الرعي قال العصام ثم للترجيح في الزمان وتستعار للترجيح في الترتيب فيكون ما بعدهما على  
 رتبة ما قبله او ادنى وما هنا من قبل الاول لان معرفة مفهوم العالم واقسامه من قبل المقاصد  
 وما تقدم من الكلية واقسامها من قبل المبادي قوله اظهر فعل ماض ضمير يعود للمص ان العالم اسم  
 ظاهر وما اسم هذا التركيب ينادى منه بالنظرة الاولى ان اظهر فعل تفضيل من ظهر والمعنى عليه والذرية  
 الرعي وهو اظهر ولا يهتد كونه فعلا لا بعد التام في قوله مع ان الظاهر اوضح قوله لسبق الترجيح  
 تعدل كونه الصا الاضمار قوله بعده ايجب المرجع لتعليل لقوله اظهر قوله والتبني به مطلق  
 فانه بعده جملة ثانية للاضمار قوله ما صدق عليه اي ما احل عليه مفهوم العالم وهو الافراد

قال المصنف في تعريفه قوله في تعريفه اول اي غيره فهو وان لم يذكر لكنه مراد  
 فالجواب ان شام يصح بلفظ الغير فيدخل الفعل باعتبار معناه المطابق فان ثبت الشك في تعريفه  
 له بناء على ان نقدر كالتالي والبراد بالمعنى الواقع في التعريف المعنى المطابق فلنا سند وجبة  
 عن الشمول بجمل الغير على غير مخصوص وهو المتعلق على مطلق الغير حتى يشمل الفاعل فالجواب  
 الذي لا ينظر في اليه شبهة هو ان يراد من المعنى تعريفه بالمعنى المطابق وقوله ما دل بغيره  
 المراد غير مخصوص وهو ما يجعل متعلقا للمعنى كقوله والفعل وان صدق عليه انه يدل على معناه  
 المطابق بغيره لكن ذلك الغير مخصوص بالفاعل قوله ولفظ فقط مقدره لم يبين مكان تقديره  
 ونعله هكذا ما دل على معنى غير مستقل فقط فيرجع قيد الفعولية للمعنى الغير المستقل ايدل على هذا  
 المعنى لا على غيره بخلاف الفعل فانه يدل على معنى غير مستقل وهو المعنى المطابق ومعنى مستقل هو  
 المعنى النظمي وقد علمت عدم الاحتياج لذلك كله قوله ولكن لا فريضة اه هو معني قول حبيب الامتحان  
 ولكن في فريضة المخرجه فان يراد بفرية المخرجه فيفقط ايدل ان توجد فريضة لا يصح التقدير لان المقدر  
 لا يدل على فريضة قوله وصح ا جواب سؤال مقدر وهو ان كيف يصح في الفريضة على التقدير وقد ورد  
 الا عراض على محله وهو فريضة اجاب بما ذكره وهذا الكلام بجمل لان الفريضة فيما نحن فيه فاما مثاله ترجع  
 عند النظر لتعريف المراد وهو ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ ك ارادة الخاص من العام او تفيد مطلقا  
 فيما نحن فيه على ما سلكه هو هو تارة يكون مقولا وتارة لا وقد استوفى تفصيله سابقا زاده  
 في تعريف القوانين فالاعراض من قبل السائل ومعلوم بالبداهة انه لا يكون فريضة على شئ مراد من  
 موده اذا الاعتناء بها كالمبينة على ظاهره وترك التاويد والامور والقيود من قبل حبيب الغير  
 فكونه مجرد ورود الاعراض لا يكون فريضة لا ينافي صحة تحريم المراد فانه لا يورد الاعراض المذكور فيجب المراد  
 وهو التقيد بالفعولية فكونه ورد الاعراض ليس فريضة لا ينافي وجود فريضة اخرى تؤخر عن المقابل  
 والمقام ونحو ذلك قوله للترجيح له وقدر الف في ذلك الفاء فقال انها قد تختلف بدليل قوله  
 ايجب ما صنعت اليوم ثم ما صنعت من اجل ان في ذات ترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار  
 وجعل منه ابن مالك ثم ايتنا موسى الكتاب ونوجعت ثم هذا للترتيب الاخبار كقولنا ان من اراد  
 فرس اياه ثم قد ساد قبل ذلك جحد فكان وجهنا حسنا اذ كثيرا ما يستعمله المؤلفون قوله  
 الزمان في نسبة للزمان اي ان زمن تعريفه عام وتقسيمه مؤخر عن زمن تعريفه الكلية واقدمها  
 قوله او الرعي قال العصام ثم للترجيح في الزمان وتستعار للترجيح في الترتيب فيكون ما بعدهما على  
 رتبة ما قبله او ادنى وما هنا من قبل الاول لان معرفة مفهوم العالم واقسامه من قبل المقاصد  
 وما تقدم من الكلية واقسامها من قبل المبادي قوله اظهر فعل ماض ضمير يعود للمص ان العالم اسم  
 ظاهر وما اسم هذا التركيب ينادى منه بالنظرة الاولى ان اظهر فعل تفضيل من ظهر والمعنى عليه والذرية  
 الرعي وهو اظهر ولا يهتد كونه فعلا لا بعد التام في قوله مع ان الظاهر اوضح قوله لسبق الترجيح  
 تعدل كونه الصا الاضمار قوله بعده ايجب المرجع لتعليل لقوله اظهر قوله والتبني به مطلق  
 فانه بعده جملة ثانية للاضمار قوله ما صدق عليه اي ما احل عليه مفهوم العالم وهو الافراد

فالمصدق في الافراد مثلا ما صدق في الانسان افراذه من زيد وعمر ولصدق اي حمل الانسان عليها  
 ومراده بالاول العالم المذكور في قوله الباب الاول في العالم وبالثاني العالم المذكور هنا فالعالم  
 الاول مراد منه الافراد والعالم الثاني مراد منه المفهوم قوله وما قيل ا جواب سؤال مقدر كان قبل  
 كيف يستقيم القول بتغاير العالم في الموضوعين مع ان المعرفة الى آخره انما بانه اعملي لا فاعلا لا خسر  
 في مرادة الاصول واعادة النكرة والمعرفة بالمعرفة سواء عرفت بالام والاضافة يقضي الاتحاد بين  
 مدلولي الاول والثاني لان الظاهر البناء هو العهد والاعادة بالنكرة يقضي تغاير بين المدلولين  
 لان الاصل ولا موجب العهد والاتحاد فحصل اربع صور اعادة المعرفة والنكرة معرفة والنكرة  
 نكرة والمعرفة نكرة والوصول الاولين الاتحاد ولا خبر عن التغاير لا مانع كما تغايرت المعرفة في قوله ثانيا  
 وانزلنا عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يدي من الكتاب والنكرة والمعرفة في قوله ثانيا وهذا كالمثل  
 الى قوله ثانيا انما انزل الكتاب على اثنين من قبلنا واتخذ النكران في قوله ثانيا وهو الذي الساء له وفي  
 الارض له واتخذ المعرفة والنكرة في قوله ثانيا انما الحكم له واحد قوله ما عرفت ان المراد بالاول  
 الافراد ولا يصح ارادة المفهوم لان الاحوال ليست ثبت للمفهوم بل للافراد وان اراد به هنا المفهوم  
 لان تعريفه لا للافراد فاما متغايران فطعا قوله ما اى شئ اه استعمال كلمة ما في التعريف مع انه  
 بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لا تخرج على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر العام  
 وارادة الخاص فنقل عن الفاضل في حواشي التلويح قوله لفظا او غيره تعميم في العالم فينبه على اللفظ  
 والمعنى قوله اوجب استلزم فالاجاب بمعنى الاستلزام لا بمعنى صطلح الحكماء وهو التعليل قوله  
 بواسطة سبأ في تفسيرها بالمعاني المتواردة على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة والشابية  
 العامة في الفعل المضارع قوله بالتسوية في واسطة وقع ب توهم اضافته لما بعده وهو كون ففسد  
 على هذا التقدير لا يهاجمه ان الواسطة هي كون آخر الكلمة الى آخره وهو باطل بل الواسطة ما ذكره قوله  
 زيادة مرفوع خبر محذوف اي هذا القيد زيادة او منصوب على المفعولية المطلقة اي زاده زيادة قوله  
 على قول الجمهور فانهم عرفوا العالم بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص كذا نقله عصمة في حوا  
 لجاي قوله ولا بد منها اي الواسطة يعني لا بد من ذكرها في التعريف وعلى ذلك بقوله والابتفض  
 التعريف اي ان تزد ينقص تعريف العالم بها معنا اذ يصدق عليها انها موجبة ايضا قوله من كلامه  
 اي الص حيث قال والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب فان مقتضى الاكثر هو الظا اي قوله ليس  
 الواسطة بل ذاتي لها فخرجت بقيد الواسطة لان ايجاب العالم ليس من ذاته بل بسبب الواسطة قوله بالفتق  
 مفعول لقوله اوجب قوله حقيقيا وحكيما تعميم في الاسم لان الفعل دائما حقيقي والاسم الحقيقي  
 كزيد وعمر والحكمي الاول بالاسم كالمصدر والتسبب من الفعل بواسطة الحرف المصدر كقوله ثانيا  
 وان تصوموا اخر لك فانه تاويل صومكم وكما يجلي الواقعة موقع المفردان بدليل ان افعالهم لا تكون  
 متاثره بالعامل قوله معرب او مبينة حالان من الكلمة كفعلا واسما او منصوبه بتقدير اعني قوله وزيادة  
 عطف على قوله بيان قوله على قول بعضهم حذف مفعول القول لعله مما سبق فذلك البعض يفسر العالم  
 بما اوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص ولم يذكر قيد من الاعراب قوله لانه ينقص تعليل

قال المصنف في تعريفه قوله في تعريفه اول اي غيره فهو وان لم يذكر لكنه مراد  
 فالجواب ان شام يصح بلفظ الغير فيدخل الفعل باعتبار معناه المطابق فان ثبت الشك في تعريفه  
 له بناء على ان نقدر كالتالي والبراد بالمعنى الواقع في التعريف المعنى المطابق فلنا سند وجبة  
 عن الشمول بجمل الغير على غير مخصوص وهو المتعلق على مطلق الغير حتى يشمل الفاعل فالجواب  
 الذي لا ينظر في اليه شبهة هو ان يراد من المعنى تعريفه بالمعنى المطابق وقوله ما دل بغيره  
 المراد غير مخصوص وهو ما يجعل متعلقا للمعنى كقوله والفعل وان صدق عليه انه يدل على معناه  
 المطابق بغيره لكن ذلك الغير مخصوص بالفاعل قوله ولفظ فقط مقدره لم يبين مكان تقديره  
 ونعله هكذا ما دل على معنى غير مستقل فقط فيرجع قيد الفعولية للمعنى الغير المستقل ايدل على هذا  
 المعنى لا على غيره بخلاف الفعل فانه يدل على معنى غير مستقل وهو المعنى المطابق ومعنى مستقل هو  
 المعنى النظمي وقد علمت عدم الاحتياج لذلك كله قوله ولكن لا فريضة اه هو معني قول حبيب الامتحان  
 ولكن في فريضة المخرجه فان يراد بفرية المخرجه فيفقط ايدل ان توجد فريضة لا يصح التقدير لان المقدر  
 لا يدل على فريضة قوله وصح ا جواب سؤال مقدر وهو ان كيف يصح في الفريضة على التقدير وقد ورد  
 الا عراض على محله وهو فريضة اجاب بما ذكره وهذا الكلام بجمل لان الفريضة فيما نحن فيه فاما مثاله ترجع  
 عند النظر لتعريف المراد وهو ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ ك ارادة الخاص من العام او تفيد مطلقا  
 فيما نحن فيه على ما سلكه هو هو تارة يكون مقولا وتارة لا وقد استوفى تفصيله سابقا زاده  
 في تعريف القوانين فالاعراض من قبل السائل ومعلوم بالبداهة انه لا يكون فريضة على شئ مراد من  
 موده اذا الاعتناء بها كالمبينة على ظاهره وترك التاويد والامور والقيود من قبل حبيب الغير  
 فكونه مجرد ورود الاعراض لا يكون فريضة لا ينافي صحة تحريم المراد فانه لا يورد الاعراض المذكور فيجب المراد  
 وهو التقيد بالفعولية فكونه ورد الاعراض ليس فريضة لا ينافي وجود فريضة اخرى تؤخر عن المقابل  
 والمقام ونحو ذلك قوله للترجيح له وقدر الف في ذلك الفاء فقال انها قد تختلف بدليل قوله  
 ايجب ما صنعت اليوم ثم ما صنعت من اجل ان في ذات ترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار  
 وجعل منه ابن مالك ثم ايتنا موسى الكتاب ونوجعت ثم هذا للترتيب الاخبار كقولنا ان من اراد  
 فرس اياه ثم قد ساد قبل ذلك جحد فكان وجهنا حسنا اذ كثيرا ما يستعمله المؤلفون قوله  
 الزمان في نسبة للزمان اي ان زمن تعريفه عام وتقسيمه مؤخر عن زمن تعريفه الكلية واقدمها  
 قوله او الرعي قال العصام ثم للترجيح في الزمان وتستعار للترجيح في الترتيب فيكون ما بعدهما على  
 رتبة ما قبله او ادنى وما هنا من قبل الاول لان معرفة مفهوم العالم واقسامه من قبل المقاصد  
 وما تقدم من الكلية واقسامها من قبل المبادي قوله اظهر فعل ماض ضمير يعود للمص ان العالم اسم  
 ظاهر وما اسم هذا التركيب ينادى منه بالنظرة الاولى ان اظهر فعل تفضيل من ظهر والمعنى عليه والذرية  
 الرعي وهو اظهر ولا يهتد كونه فعلا لا بعد التام في قوله مع ان الظاهر اوضح قوله لسبق الترجيح  
 تعدل كونه الصا الاضمار قوله بعده ايجب المرجع لتعليل لقوله اظهر قوله والتبني به مطلق  
 فانه بعده جملة ثانية للاضمار قوله ما صدق عليه اي ما احل عليه مفهوم العالم وهو الافراد







من القاعلية وقال الشارح الرضى المعاني المتعقبات أي المتواردة هي كون الاسم عن وفصله بلا  
واسطة حرف الجر وبواسطة والمراد بالفاعلية كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما وذلك فيكون  
عن من كل وجه وبالفعولية كونه مفعولا حقيقة أو حكما فيكون فاعلا حقيقة أو حكما فيكون  
فدخل جميع المفعولات والمنصوبات كما دخل جميع الجروحات تحت التعميم في الإضافة قوله أو حكما  
نعم الإضافة أي إضافة حقيقة كإضافة الجروحات كترت زيد فان الجرور مضاف إليه حتى  
أن لا يحتاج جبر في مضاف إليه. يشمل الجرور والجر في الجرح حيث قال المضاف إليه كل ما ليس بشيء بواسطة  
حرف الجر لفظا أو تقدير أو قوله فالمقتضى يفرع على تفسير تواردها كما ذكره أفاد به ما هو الحق لا ينفرد  
ظاهر العبارة من أن مقتضى الأعراب هو تواردها لقوله أشاء إلى آخره وله نظير كثير كتحريف العلم نحو  
الصور المشعربة من مقوله الفعل والافعال مع الزعفران له ما ذكر من مقوله الكيف عند فهم قيل  
أن المعنى هو الصور الحاصلة لكن أضيف الحصول إلى الصور إلى أن معتبر في فهمه أي الصور من  
حيث حصولها قوله تستكمل علام أي تستلزم وتطلب قال الشارح الرضى أن المعاني الكلة قد يطرأ بعضها  
على بعض ولا بد للطارى من علامة مميزة له من المطر وأعلى ومن غير احتياج الجواز إلى قرينة والطارى  
الغير اللازم لا يلزم أن يطل عليه أخفا لعلنا بل قد تغير ضيغة الكلة كما في التفسير والكيف قد يجرى  
كأن الشيء وقد يكون كلة مستقلة كما قلنا إليه الدال على معنى في المضاف وإن كان طرفا من المعنى لا زما  
لكلة فان كان الطارى واحدا لكون الفعل عن ما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة لا تطلب  
المتبني عليه وإن كان الطارى اللزما بعد الشين والوشاء فاللا يبق: كلة أن يطل عليه أخفا علامتا  
تتمكن لازمة ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم فجعلت علامته أبعاض حروف المد التي هي أخفا حروف  
وجعلت بعض الأسماء حروف المد التي لم يخلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال أن الأصل في الأسماء  
الأعراب وفي الأفعال والحروف البناء قوله أي كل أم منها هذا أيضا من مقابلة الجمع بالجمع لكنه ليس  
بل هنا كل واحد من المعاني له علامة واحدة فأنزلت أن العلامة متعددة فالرفع يكون بالضمة والواو لا  
وغير ذلك فليجوز أن العلامة الوصلية واحدة وما عداها فروع والمراد هنا العلامة الوصلية  
قوله فان كان في المانع قوله حال في آخر الكلة اه كالفحصا وجب وباء قاضي وداعي فيشمل المقدور  
لنقدروا الاستغفار قوله وان في نفسها اه في حذف كان واسمها وبقاء خبرها وهو كبر بعد ولو  
كقوله عم الناس محزونون بأعمالهم أن خبر في وان شرافته وكقول الشاعر يا من من الدهر ذوق ولو  
ملك جنوده فمنا عنها السهل والجبل قوله في نفسها أي نفس الكلة ككونها مبنية لا تقبل الأعراب  
ولعلنا لا نحتاج هنا تحقيق فليس ذكره فيما نقل عنه من حواشي ومنا تذكر أن شاء الله تعالى في محله  
الغاية للوصول إليه قوله لتعرفه اللام تقيلية وتعريف مضارع مجهول نائب الفاعل ضمير المستتر  
الراجع للامور خفية وهو منصوب بأن مضارع بعد اللام قوله مثلا مفعول مطلق عام له مجزوف  
أي مثل لك مثلا واضربك مثلا قوله أي كونه منسوب إليه ولما وقع في عباراتهم عند بيان المعاني  
المقتضية الإضافة ذكرها على وفق كلامهم وكان الشارح الرضى مضافا وهو ليس بمراد لا ليس  
ما يقتضى الجر بل المراد كونه مضافا إليه وهو ليس بظاهر منها لعدم الصلة فالاختلاف في اللفظ يدل

قوله بناء على أن الجمع إذا قيل بالجمع والجمع  
الجماعها أو اسماء العان وقد قيل بحد منها  
بالأخرى أي قوله وقوله وهو مقتضى أي  
ويشعر أيضا قوله وهو مقتضى أي أن مقتضى  
توارده المعاني لكن ليس مضافا لتواردها  
أشاء إلى أن اقتضاها أي قال المصنف عازم  
ظاهر فكلما يلفظ من منصوبات الأول  
غير منصرف شعروا والثاني منصرف شعرة  
الأول قال للمصنف شعرة تسمى شعرا  
أي فامرؤسا ولا تسمى شعرا في واحد  
بالآخر فيقتضى انقسام الواحد إلى شعرات  
قال المصنف في مضارع مجهول مستتر راجع إلى  
اللفظ لأن الشعر وفاعله المستتر راجع إلى  
الأمور الخفية والجمع في زاويل اللفظ  
الفعل باللام تجارة متعلقة بنسب قوله  
تعلق القيا بالاول في وهو زيد في الثاني  
وزيد هو الفاعل لشغل على طريقة قيام الفعل  
أوشبه بذلك الاسم بذلك الاسم وصلة  
اسمها بحصول الحد الثاني أي وهو  
عنه قوة وتعلق الوقوع في الفعل  
غلام في المثال وغلام هو المفعول في الفعل  
وقع عليه فعل الفاعل ومعنى وقع في الفعل  
هو تعلقه بحيث لا يتصل إلا به في الفعل  
في عامل المفعول به قال سبويه الفعل  
وقال في الفاعل وقال في المفعول به  
تعلق أي في القول ما قاله سبويه  
وهو المعنوية والفاعل في الحاشية ولما وقع  
إليه أي قال الشارح في الحاشية ولما وقع  
عنه بيان المعاني في عباراتهم الإضافة وذكر  
على وفق كلامهم وكان الشارح الرضى

على اختلاف المعنى وسبب أن حذف حرف الجر غير الواضع الثلثة ليس بقياس فسترها بقوله أي كون  
الجماع بالمراد وتصريحاً بالمقصود على أنه لو ذكر الصلة لم يظهر المراد منها أيضا لا قرينة لكونه معنى  
بجاء الزاوية لها كما ذكرنا في بحث خواص ولا قرينة ظاهرة هنا فحتاج إلى التفسير أيضا كما نقل عنه  
قوله فالعامل الفاعل للفعولية داخل على جزء شرط محذوف مفهوم من الكلام السابق تقديره أي  
أو يجب المذكور وعلة فقول لك العامل أي قوله بالواسطة أي المذكور سابقا في قوله في تعريف  
العامل ما أوجب بواسطة قوله وجعله مبتدأ خبر قوله إنما هو اعتبار النحويين وعطف موجبا  
على محصله مرادف ثم يجاب للمعاد أن للعلام بواسطة فقول للمعاني بالذات وعلاها أي بالواسطة  
قوله وأما في الحقيقة إلى آخره فلهذا الغفوة والاختلاف جعلوا العامل بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه  
عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لأن التأثير للكل وهو علامة التأثير قوله وجعلها أي الالة بمعنى  
العامل وقال الفاضل العصام عبارة هكذا ولا يخفى أن تعريف العامل المطلق مبني على الفاعل المؤثر  
في آخر العرب هو العامل وهذا اعتبار النحويين وتعريف المصنف يعني أن الحاشية ما يتقوم المعنى  
المقتضى الأعراب مبني على العامل هو الالة إذ دخول الباء شايعة في الالة دون الفاعل وهذا هو الحق  
إذا الفاعل المؤثر هو الكلام والعامل هو الالة لكن النحويين جعلوا الالة كأنها هي الموجد للمعاني المذكور الرضى  
بل الالة هو الشارح وجعله العامل مبني على التثنية ولا يعلم أنها قيل وقال العصام من مقوله أيضا لكن  
الشارح ما أخذ قوله عروضا معنى من إضافة الصفة لوصفها أي معنى عارض وملا به الفاعلية  
والفعولية والإضافة قوله بتعلق العامل به بالباء الجارة المصدر متعلق بإقتضائه أو حال من فاعله  
بعروضا والمعنى العارض من الشبهة فصح التفرع بقوله فيوجد إلى آخره لكونه ليس هو اسمها ضمير مستتر  
يعود إلى اقتضائه أي يكون ذلك مقتضى الضار دلالة عليه أي ذلك المعنى العارض والمعنى العارض  
مثلا الفاعلية مقتضاه الرفع وذلك الرفع دليل على الفاعلية ومن غير قوله وهو أي ما اقتضاه أي  
المقتضى في الضار الذي هو العلامة قوله تابع لمقتضيه بكسر الضاد الذي هو الفاعلية والمفعولية أو  
الإضافة قوله والمضارع معطوف على حرف وكذا ما بعد قوله وذلك القمير أي الغير هو الاسم والمضارع  
قوله بغير اللام لأجاجة لهذا التقيده الأمر عند الحاجة لا يكون لا بغير اللام وما وقع باللام فهو المضارع  
المجزوم له عصية في حواشي الجاهل ونقل عن السيد زيف فاجعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة فصار بها  
قوله هنا أي في قوله والمراد بالواسطة مقتضى الأعراب وقوله على وجه مخصوص من الأعراب ونحو ذلك  
قوله وخاص عطف على عام وملا به هذا المعنى ما يطلق عليه أعراب اصطلاحا وهو ما اختلف آخر الكلة  
بمعنى الحركات وما ينوب عنها وكونه ليس مراد هنا ظاهر وهذا الكلام قاله صاحب المحقق في ترجمة المرفوع  
أشأ عراض أو رده تخلص عنه بقوله فالوجه أن يجعل الأعراب معاني عام وهو ما اقتضاه عروضا  
بتعلق العامل يكون دلالة عليه فالزم ينفع من ظهور شيء لفظي وإن منع حال في آخره فتقديره أي في نفسه  
وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والخاص باللام وخاص باللام ولا نوع للعام وكذا  
محالها وأقسامها والعرب اصطلاح ما اشتمل على الخاص قوله فقط هي من أسماء الأفعال بمعنى أنه  
تصديقه لفاء تزيينا للفظ ويصح أن يجعل جزء شرط محذوف تقديره هنا إذا وصلت المضارع فأنه

كون الشيء مضافا وهو ليس بمراد لا  
ليس ما يقتضى الجبر بل المراد كونه مضافا  
وصوله بظاهر منها لعدم الصلة فالاختلاف  
اللفظ يدل على اختلاف المعنى وسبب أن  
أن حذف حرف الجر غير الواضع الثلثة ليس  
بقياس فسترها بقوله أي كون  
بجاء الزاوية لها كما ذكرنا في بحث خواص  
قوله فالعامل الفاعل للفعولية داخل على  
أو يجب المذكور وعلة فقول لك العامل أي  
العامل ما أوجب بواسطة قوله وجعله  
على محصله مرادف ثم يجاب للمعاد أن  
قوله وأما في الحقيقة إلى آخره فلهذا  
عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لأن  
العامل وقال الفاضل العصام عبارة  
في آخر العرب هو العامل وهذا اعتبار  
المقتضى الأعراب مبني على العامل هو  
إذا الفاعل المؤثر هو الكلام والعامل هو  
بل الالة هو الشارح وجعله العامل مبني  
الشارح ما أخذ قوله عروضا معنى من  
والفعولية والإضافة قوله بتعلق العامل  
بعروضا والمعنى العارض من الشبهة فصح  
يعود إلى اقتضائه أي يكون ذلك مقتضى  
مثلا الفاعلية مقتضاه الرفع وذلك الرفع  
المقتضى في الضار الذي هو العلامة قوله  
الإضافة قوله والمضارع معطوف على حرف  
قوله بغير اللام لأجاجة لهذا التقيده الأمر  
المجزوم له عصية في حواشي الجاهل ونقل  
قوله هنا أي في قوله والمراد بالواسطة  
قوله وخاص عطف على عام وملا به هذا  
بمعنى الحركات وما ينوب عنها وكونه ليس  
أشأ عراض أو رده تخلص عنه بقوله فالوجه  
بتعلق العامل يكون دلالة عليه فالزم ينفع  
وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف  
محالها وأقسامها والعرب اصطلاح ما اشتمل  
تصديقه لفاء تزيينا للفظ ويصح أن يجعل



عن ذكر غيره وعليه يكون الفاء رابطة الجواب بشرط قوله وانما يقل وفي المضارع بدل قوله وفي  
الافعال قوله الى البيان وهو قوله المشبهة التامة التي قوله لا يحسن تعليل الذي حان في التعبير بالمضارع  
اولا لاجل حصول المقابلة قوله الا فراد بان يقول وفي الفعل المشبهة قوله للمشكلة اي المناسبة  
بين قوله سابقا وهو في الاسماء اه قوله والفتية عطف على المشكاة بمعنى وان لا تيان بصيغة الجمع  
لاجل التنبيه قوله كالمطلق وهو المضارع المثنى والمشتق وهو المضارع الذي دخله حرف النفي والنهي  
والمطلق عند الوصولين هو الشايع في جنسه بلا شمول ولا تعيين ومعنى شيوعه في جنسه ان حصه  
من الحقيقة محتملة لخصه كقوله ومعنى عدم الشمول ثناء ما يدل على الشمول والاحاطة ليخرج العام  
ثم ان الفعل من قبل النكر في ثناء النفي وكذا المنه مستغرق في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
لا يصدر من قبل النكر في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
ان الفعل من قبل النكر في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
بالظرف او الشرط في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
والمراد بالافراد الصيغ الواقعة في التركيب كقوله واقعد ونحو ذلك قوله فانه مشا بالضمير يعود للمضارع  
المعلوم لان المجهول مشابه للاسم المفعول والمحدث عنه وان كان هو المضارع مطلقا لكن التفسير يؤخذ  
من المقام قوله كما في صورة اي ثناء للشايع صورة قوله وافق في نوعها كبضرب وضارب قوله اولايك  
وناصر ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون الفاء وضم الواو ثم نقلوا لعدم جريان الوزن  
التصريف في قول ابن الحنفية هو وزعموه لا يصرف في قوله وصيغة الجمع اي في السكات قوله اولايك  
اي الحركات قوله وان المص اي في ثناء هذا الكلام في ثناء اعراض اورده على تعريف المضارع فيه  
قال والتفسير بالمفرد لا يصلح لان الجملة باللام والفتية بمسألة اليقين ليس بمفيدة هنا اذ ليس معنى  
الا مفعول في آخر ما ذكره الشايع قوله لا يصلح لان التعليل للتفسير اي المراد هنا بالسكات السكون  
لان الجملة اصبحت وبطلت بسبب دخول اللام قوله بطلان اعتبار القدر اي حتى يصح تفسير الجمع بالمفرد  
قوله اصداى بالكلية واستوافق مع المفرد بل اعتبار فيه باق حتى لا يختص الى ما دون الثلث ولا يتعمل فيه  
بشهادة الاستفراء فضلا عن ان يختص بالمفرد الواحد ويستعمل فيه حتى يجوز ان يقال اجاء الرجال اذ اجاء  
واحد فانه الشايع في حاشية الاشارة قوله حتى يجوز تنقيح على النفي اي بناء على بطلان ان عدد يجوز ان يقال  
اي آخر لكن العدد لم يطل فلم يجر قوله بل معناه اي معنى صحيحا لان الجملة قوله الكل او افراد في الواحدة  
بالفرد على سبيل الوقوف لا الاجتماع على الصحيح في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
هو على الواحد دون المجموع بشهادة الاستفراء والاستعمال وان سلاخه في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
هو المضموم من الاطلاق حيث لا عهد بخارج خصوص في الجمع فان الجملة قريبة القصد في الافراد دون  
تعدد الحقيقة من حيث هي في وفد تملك ابو بكر رضي الله عنه حين اختلف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثناء  
وقال لا تضارونا امير منكم امير يقول عدا لائمة من قريش ولم يكن احد في محل الجمع وابنا انقل  
على صحة الاستثناء منه وهو دليل العموم ويختص بالثلاثة لانها ادناه فالخصيص ما دونها يخرج اللفظ  
عن الدلالة حتى يجمع فيصير شتم او قولهم محلا باللام محلا عن الجنس اي في بطل معنى الجملة كقوله

جميع الفرق بقوله في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الافعال المشبهة عطف على المشكاة بمعنى وان لا تيان بصيغة الجمع  
ما قوله في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الاذان ما قوله في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
وهو في الافعال اي مفعول في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
المشابهة الى اسم في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
خص قول السكات في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
هذا التفسير في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
تعالى حيث يقول فان مشا لا يصح في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
اشار الشايع الى المشابهة في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
ومعنى المضارع اي المشابهة في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
يتاوبل المذكورة قوله اي اسم الفاعل كما في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الجمع حيث في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
واستعمال في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
شرط عند وفي ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
مبنى على كون المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
من اوتناه بمعنى لا تجاز المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
لسانك عن غير وفاء على جواب شمل في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
فعلية بمعنى لا تجاز المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
والتقدير هذا ان شئت المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
وغيره قوله ولو بصوت كلمة لو واصل في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
ولو كان ذلك الاسم الفاعل لما اصاب في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الصورة دون المعنى مثل الضارب فان في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الذي ضرب لكنه عند التعريف في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الحاجة اليه لان لام التعريف عنها والواو انفس  
من مادة الكلمة وتمازجة بزيادة الواو  
الجملة بما يربط المشابهة بزيادة الواو  
بطلان تمازجة بزيادة الواو وسكون الواو  
في المحو ولو لم يقل كما في صورة من ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
طلبه لوجدنا ما هو قوله ولو بصوت في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي

نقل لا نقل الى النساء من بعد وهي تشمل الواحد فصاعدا وقولهم فلان ركب وليس المشابهة بالبيض  
والمراد بالجنس للقطع بان ليس الفصل في عهد ولا استغراق فلو خلف لا يتزوج النساء ولا يشترط العهد  
اولا يكمل الناس بحيث بالواحد لان ينوي العموم في لا يبحث فقط ويصدق ديانة وقضاء لا يتزوج  
حقيقة كلامه والعين لا تقتضي ان يزوج جميع النساء مستورا وعن بعضهم انه لا يصح في ثناء  
لان نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصاعدا كان نوى الجواز ليس على الاطلاق بل كونه جازا عن الجسد  
في صور ليس فيها العهد ولا الاستغراق انتهى وبما ذكر يعلم ان تفسير الجمع بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد  
وكذا الفتوية بمسألة العين لان اللام فيها لنفس الاستغراق لان النفي للجمع وتزوج جميع نساء الدنيا  
مكافئ حتى يمنع بالحلف ولا عهد خارجا على الجنس لا الاستغراق لان النفي للجمع وتزوج جميع نساء الدنيا  
الاضمحلال فيها ليس معناه فيما نحن فيه قوله والانتشار عطف مراد في ذلك لان كلام اسم الفاعل  
والفعل كونه قوله والاحتمال لها على سبيل البدل اي لا يحمل كل منهما الامعنى بعدا لكن ذلك المعنى  
لا يتعين فيه الا بقرينة فان لم توجد قرينة احتمله وغير من بقرينة المعنى واحدة كالعام بل على سبيل  
التاوب لان النكر في مقام الدلائل نعم عموما بدليا نعم لوقوعه في خبر نفي عموما مشموليا قوله عدل  
اي المص عن العموم فعبر بالشيوع بدله مع ان الشايع في كلامهم العموم لان العموم حقيقة في كل واحد  
قوله والمحمل جواب سؤال مقدر تقدير ان العموم في كلامهم يحمل على الشيوع فكان الاول موافقهم  
بالغير اجاب بان هذا المحمل جيد فالنصرح بالفظ الشيوع من اول الامر في قوله عند جرحه عن اللام  
بما في عالم فان يحمل كل عالم فاذا دخلت عليه الحمل على واحد مخصوص قوله بالنسبة مع ان المقام  
له لسبق المجمع قوله للتنبيه لتعريف بالاسم الظاهر في تعريف بدل اعراض النفي في المقام  
له قوله دخوله اي حرف التعريف قوله المستلزم هو وصيغة حرف التعريف وجه الاستلزام كون حرف  
التعريف من جملة خواص الاسم قوله بل فعل لان صلة الى التي هي اسم موصول وقد في لو ان صلة لا بد  
ان تكون بصفة صريحة اي خالصة للوصفية ثم تغلب عليها الوسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك علم على  
وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقضوا الله فراضا حسنا ولا  
نمرجة هي اسم الفاعل والمفعول اتفاقا والصفة المشبهة عندان مال حيث قال وعينت الصفة المشبهة  
اسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة باسماء الفاعلين وصح في المعنى ان لا تدخل على الصفة المشبهة  
حرف التعريف وقال العصام ولا يجوز ان يكون صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانها بعد المعاني  
الفعل اعم من الدلالة على الحدوث لا يلائم بالفعل ولا يصح ان بمعنى الجملة واما ما غلب عليه الوسمية كما في  
وليرج وحيث وراكب الاول مذكور في الاصل وصف كل مكان منبسط من الموكب ثم غلب على الوصف الوسمية  
والثاني مذكور في الاصل وصف لكل مكان مستو غلب عليه الوسمية فصاعدا مختصا بالارض المستوية  
ذات الرمل التي لا تثبت شيئا والثالث في الاصل وصف لك الصفة ثم غلب على الصفة الملك والرابع في الاصل  
لكل متصف بالركوب ثم غلب على الركوب لان دون غيرها فلا تقع صلة للالف واللام قال الشايع في ثناء  
على ان هذه الوجة اسماء اشمل منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوفها ولا نقل على الصفات  
ولا تحمل ضمير قوله كما صرح بهاء عبارة هكذا على ما نقله الشايع في حاشية الامتحان لم يقل اختلف

اي وهو عطف لا لفظ فان لفظ ضمير  
نحو في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الافعال المشبهة عطف على المشكاة بمعنى وان لا تيان بصيغة الجمع  
ما قوله في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الاذان ما قوله في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
وهو في الافعال اي مفعول في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
المشابهة الى اسم في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
خص قول السكات في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
هذا التفسير في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
تعالى حيث يقول فان مشا لا يصح في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
اشار الشايع الى المشابهة في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
ومعنى المضارع اي المشابهة في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
يتاوبل المذكورة قوله اي اسم الفاعل كما في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الجمع حيث في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
واستعمال في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
شرط عند وفي ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
مبنى على كون المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
من اوتناه بمعنى لا تجاز المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
لسانك عن غير وفاء على جواب شمل في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
فعلية بمعنى لا تجاز المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
والتقدير هذا ان شئت المضارع في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
وغيره قوله ولو بصوت كلمة لو واصل في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
ولو كان ذلك الاسم الفاعل لما اصاب في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الصورة دون المعنى مثل الضارب فان في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الذي ضرب لكنه عند التعريف في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
الحاجة اليه لان لام التعريف عنها والواو انفس  
من مادة الكلمة وتمازجة بزيادة الواو  
الجملة بما يربط المشابهة بزيادة الواو  
بطلان تمازجة بزيادة الواو وسكون الواو  
في المحو ولو لم يقل كما في صورة من ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي  
طلبه لوجدنا ما هو قوله ولو بصوت في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي في ثناء النفي



في ان الوصول هل هو الالف واللام او كلاهما كما اختلفت في تعريف والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص  
 الاحتمال لا يفرق التعريف تحكم وفي الامتحان ان الوصول هو مجموع الالف واللام كما في شرح المفتاح للشرير  
 والنفاذ في لا اللام وحده على ما هو المختار الى الداخل على اسم الفاعل والمفعول اسم موصول على الصحيح  
 وقيل انها حرف ورده في المعنى بان لا يوصح ذلك لاعتنا من اعمال اسم الفاعل والمفعول كما منع التصغير  
 والوصف وقيل موصول حرف وليس بشئ لانها لا تأول بالمصدر نعم هي في قولك جاءني ضارب فأكبرت  
 الضارب للمهد ولا كلام في حرفتها ولا خلاف في ما صرح به الرضي واذا تقر هذا فقولنا ان اصل وضع  
 الاسم على ان يكون على اقل من ثلاثة احرف كان وضع احرف على ان يكون على حرف واحد والاختلاف في المعرفة  
 وجه دون الموصولة اذ لو اجري الخلاف فيها للزم مخالفة الوصول اذ قدر انها الهمزة وحدها واللام  
 بدون داء والوصل يحافظ عليه ما امكن فقول العصام ان تخصيص الاحتمال بحرف التعريف تحكم  
 ممنوع لان اقسام مع الفارق فلا يتابع العصام على ما شذبه مخالفا للجماعة وكم له امثال ذلك في  
 حواشي الجاهلي قد زيفها وورد ما عليه ارباب الحواشي وقول صاحب الامتحان ان المختار هو اللام  
 وحده لعله مختار هو الذي لا يوافق احد والا فالاجماع على ان الوصول لربما يتبعها ويجوز الشارح  
 كيف شخ شرحه هذا بامثال هذه المباحث الزينة التي لا تجد نفعا قوله وان المختار عطف على ان  
 الاختلاف في والي المختار عند اي عند المصراع كاصح به في الامتحان ونقلناه لك سابقا ما له وما عليه  
 فلا تغفل من هذا خارج من ان اللام وحده كما تقدم قوله فانه اي الموصول قوله يجب ان يكون ضلوه اه  
 فانه وان كان معرفة الا انه من قسم الهمزة لا يتبعها الا بانضمام غيره اليه واذا كانت الموصولة مفرقة  
 بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من المهد والخرقة معرفة اي مفيدة التعريف لدخولها كان  
 بينهما جون بعد فكيف يقاس احدهما على الآخر في جريان الخلاف فلو تغفل الشرح لكلامه هذا لا بطل ما  
 قرر سابقا عن العصام وصحبه الامتحان فانه ما يبطل به الكلام السابق ايضا فذكر قوله حرف لا يستقبل  
 والبن ووقوفه والحال عطف على الاستقبال اي حرفا لحال كاو سياتي التمثيل قوله في الوسم نحو  
 ما انا قائم وما قائم ناه قوله ولان الاحتياج اه تقليل لان التقدير حرف الاستقبال قوله سبقت وما يشر  
 لعل على زجيب النشر قوله ولباردة اه اسرعة عطف على قوله فليقبل كل منهما اه قوله لا فقتناه اه تقليل  
 لباردة قوله بجزء اول منها اي الصفة بمعنى ان كل من المضارع واسم الفاعل جزء اول من الصفة لان  
 الصفة في كل منهما هو اسم الفاعل مع ضمير المستند الذي هو فاعله وكذلك الفعل مع فاعله هو الصفة  
 فاطلاق الصفة عليها اي الاسم الفاعل والمضارع مع قطع النظر عن الفاعل قوله اسم الكلاله في الفعل  
 والفاعل واسم الفاعل والفاعل قوله على الجزء اه اي الفعل واسم الفاعل قوله والمراد به يعني المراد  
 بالقوة لا بالفعل قوله كما يقتضي تغفل اسم الفاعل اه فانه على تشابهه بالمضارع ولذلك شرط في عمله  
 ان لا يكون بمعنى الماضي بخلاف الماضي وجماعة فاجازوا عمله بمعنى الماضي مستدلين بقوله ثقوا بكم  
 باسط ذراعيه بالصيد لان باسط بمعنى الماضي وقد عمل في ذراعيه نصب ورد هذا الاستدلال  
 بان من قبل حكاية الحال الماضية وهي على ما في الامتحان ان يقدر للكلام نفسه موجودا في ذلك زمان  
 الماضي ويقدر الزمان المذكور موجودا الآن وما نحن فيه من قبل الثاني فالتعريف بالمعنى باسط ذراعيه فيصح

انهم من هذا مستقبل على تعال السبع اسم  
 المضارع المستقبل بخلاف الحال واذا ذكر  
 ما خلف المستقبل بالمقال قوله اي دخول  
 حدها في شبهة من الفاعل واللام من هذا  
 معوز ومن السبع على المضارع مع ضمير  
 او الحال واذا دخل حرفها على المضارع مع ضمير  
 بالوصول والاحال وضمان مظهر الذي  
 فيكون يقال ان الضمير في كل منهما غير  
 على مضارع فيكون مضارع مستقبل والحال  
 الاخر فيصح ان يقول يتصرف بالحق اقول  
 قال المص ولباردة عطف على قوله ليقبل كل  
 قوله ولباردة عطف على قوله في وقتنا  
 منها والمراد بباردة الفهم من قوله المضارع  
 منها الطالعة وضربها رابع الى المضارع  
 هذا الطالعة قوله الفاعل جمع قريبة وهو  
 واسم الفاعل قوله سابقا الكلام وسابقه  
 اما عليه فمفهوم من سابقا كلمة باحاطة  
 وتطلب ليدى المحاوره واما مضاعفة التبعين  
 من الشا وقيد بالقدوم في المضارع التبعين  
 للاستقبال فمفهوم من سابقا مضاعفة التبعين  
 نحو ما ينصب وفي اسم الفاعل مسند وقوله  
 نحو ما ينصب في الباردة قوله لا فقتناه  
 الى الحال متعلق بالباردة فمفهوم من المضارع  
 مفهوما الى اي لا فقتناه مفهوما من المضارع  
 ومفهوم من الفاعل ان وقع بالتصغير  
 الوقفة قال المص نحو ان حقها ان يقدرا  
 فان قبل اللام وتبين ان حقا ان يقدرا  
 ٣٠٠ اول الكلام ومنها ليس كذلك فلتا كرامة  
 جماع حرف التاكيد من ان اللام ونوار  
 بها بلو فاصلة فلتا كرامة لا يقال ان لينا  
 ضارب فان المص في قوله المشابهة اي  
 المشابهة الواقعة في الفعل المضارع

وقوع المضارع مرفعه بدليل الزاوي وكثيره واما الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد واولي بعضه  
 ولا يحسن واولي بعضه ولذلك سبحانه وتعالى بالمضارع الدال على الحال ولم يقل واوليها بالماضي  
 واعلم ان محل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول ما رفعه للضمير المستتر في انما فاقوله ولهذا  
 اعتبر اي المص والشار الىه تغفل اسم الفاعل على المضارع قوله بينهما اي اسم الفاعل والمضارع قوله  
 الشبه الثاني وهو الشبه معنى ان تقدم ان المشابهة بينهما من ثلاثة اوجه في اللفظ والمعنى والاستعمال قوله  
 بينه اي بين المضارع قوله لانها اي المشابهة قوله مشابهة اي المضارع قوله لكل منهما اي اسم الجنس اسم  
 الفاعل قوله تامة فيلزم عدم اعطائها الرفع قوله احد الزمانين اي الحال والاستقبال قوله في عمل  
 اسم الفاعل اه اي في الظاهر وفي المفعول به واما رفع الضمير فلا يشترط فيه ذلك كما تقدم قوله في كلا  
 الجانبين يعني اذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا الماضي في اللفظ فلا يكون  
 موافقا للمضارع في المعنى كما يكون موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا للمضارع في اللفظ ولا الماضي في اللفظ فلا يكون  
 في المعنى فسقط قول المشابهة في كلا الجانبين فلم يعمل قوله ولا نه حيث انما اذا اعتبر مشابهة المضارع  
 لاسم الجنس قوله بخلاف اسم الفاعل فانه يترتب على المشابهة اثر في عمله قوله المقصود اه جملة حاله  
 قوله هذا التشبيه اي لفظا ومعنى واستعمالا قوله في المراجع هو الرفع في المضارع والاعمال في اسم الفاعل  
 قوله التناقض وجه الشبه وهو المشبه قوله بالكمال فيه وهو التشبه به ومحملة ان ما هنا ليس قبل  
 التشبيه المصطلح غور زيد كالاسد مثلا بل التشابه وهو الحكم بالمشا وبين الطرفين من ناحية قولنا في اسحق  
 الشا تشابه معنى ان جرى ومما في مثل ما في الكاس عني تشبه قوله ما ادري بالحق اسبست جفوتي  
 او من عجز كنت اشرب قوله فاعرابه الفاء فصحة داخلة على جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت  
 ان ذلك المشابهة اقتضت تغفل الاسم فاعرابه وفي الحقيقة هذا تكرار مع قوله سابقا يقتضي تغفل  
 المضارع على الاسم فيما هو اصل له وهو الرفع لكنه اعاده لربط قوله فاذا قلنا اه والا فهو مستغنى  
 عنه بالسابق على ان الربط بدونه يصلح قوله وما يلحق به في الاصل وهو الزائد ورب وغيره ما يعمل  
 بطريق الحمل على الاصل قوله لذكر اه لذكر الحق تقليل للمعنى قوله ولذا اي لاجل ان المراد به تعميم لا يشهد  
 الزائد والمحقق به ثم ان هذا التعليل مبني على ما اسلفه من ان التعريف السابق للعامل فاصر على الاصل فلو  
 اعاده مضمرا لزم ان المراد به هنا ايضا الاصل وليس كذلك وما بعد من التعليل الثاني منطبق ونوشه  
 التعريف المحقق بالاصل فيح كان الاولى تقديره قوله ان يصح ان يلفظ به فدخل العامل المقدر قوله بالتقليد  
 العقل بما زاد من اطلاق اسم المحل واردة الحال لان اندرك العقل قوله فلا دور وجه الدوران  
 اعمال العامل السماعي موقوف على السماع وكونه عاملا متوقفا على العمل وحاصل دفع الدوران وصفه كونه  
 عاملا بطريق العرف واما له بطريق السماع من هل اللغة فاختلف جهة الوقف قوله ولا يمكن ان يذكر  
 اذ لا يصح ان يقال كل حرف يحرك يقال كل فعل يرفع مثله بل يقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان  
 تجاوز ما سمعت من العرب مثلا قولنا الباء تجز ولم تجز ولم تجز وتنبض بضمير فاصح من العرب قوله وغير  
 المراد به العامل السماعي قوله من ظاهره اي ظاهر التعبير عنه بعامل سماعي قوله بحسب اللغة متعلق  
 ببيان ان هذا التعبير بالنظر لحوارة اللغة انه المسموع صيغته ففسر بالمعنى السابق فاهو يجب

المضارع لاسم قد من الجاهات المتدولة  
 التي قد فصلت عن الاتصال بفتحة  
 المشابهة التامة انما لا تغفل المضارع  
 وكونه تامة لاسم الفاعل من بين وسما  
 التي هي اصل ثابت في وعرب قال المص  
 تغفل المضارع وفي هذا التعبير كونه تامة  
 انما لا تغفل من الظاهر الذي يتبع  
 المدحون الى ولية وه يصل اليه دعوة  
 من صاحب الولية بل يدل مع انه يحوي  
 دار الدعوة بل دعوة شبيهة الضمير وهو  
 رجل من اهل الكوفة يقال له طفيل لا يورث  
 والد بيت من الطفيل لوارثه ونورث  
 والبيت على القوم وهو ياكول ولا يدع  
 الداخل على القوم وهو ياكول ولا يدع  
 قوله كما تقتضي تغفل اسم الفاعل يدين  
 ان تغفل من الجاهات ان للمضارع تغفل  
 لاسم الفاعل في العبد وفيه لفظ لا يورث  
 تغفل للمضارع في العبد وفيه لفظ لا يورث  
 قوله ثم علم عطف على ما علم اوله  
 قوله ثم علم عطف على ما علم اوله  
 على جبهه وهو قوله ما علمت فمفهوم العام  
 اني قوله اي بعد ما علمت فمفهوم العام  
 وما يتعلق وبعد ما علمت الكلام وانما  
 الثلاثة بغير بيانها وما يتعلق بذلك عاملا  
 من كون كل قسم منها بالهولاء او بعضه  
 وغير ذلك ما يناسب القام قوله بغير بيان  
 وما يتعلق به اي بغير بيان العام في الوسم  
 والعام في المضارع لاجل العام في الوسم  
 ما اقتضاه نفس الغرض من الفاعلية و  
 المفعولية ولا ضار في العام في الثاني  
 ما اقتضاه الشبه التام بالاسم لفظا  
 ومعنى وسبق لافلاشت في كون الوسم











وعبار الرضى هكذا وانما لا ارى في الروتين معنى الابداء او المقصود من معنى الابداء في من ان يكون الفعل  
 المنعدي من الابداء شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المحرور من الشيء الذي منه ابتداء ذلك  
 الفعل نحو سرت من البصر او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء المتدخول في شئ من فاعله وكذا خرجت  
 من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها وتوابعها بغير خطوة وليس  
 التأسيس والنداء من متدين ولا اصلين للفعل المتدبل بها حدثان واقعا فيما بعد من هذا معنى  
 في ثم قال والظاهر من هذا الكوفيين ان لا يمنع من مثل قوله ثلث من اول الليل الى اخر وهو كثير الاستعمال  
 قوله صحنه اي صحنه الابداء في جعل من له قوله فاندتها وهو ما كان معنى الى ما يفيد القابلية كقوله  
 فيه انه هذا نقص التعريف بعدم ثبوته لجميع افراد العرف لان قوله علامته صحة انه تعريف الابدائية  
 قوله من التفضيلية اه قال الرضى وامر التفضيلية في وان كان التجرد المجاوز لكنه لا يستعمل مكانها  
 لانها صارت على في التفضيل قوله وجاب عنه بعض الكل مراده بعيسى التروى في حاشية الومى قوله  
 مكافئة المكافاة في عرفنا النظائر المتازعة في المسئلة العلمية لا لاظهار الصواب بل لالزام الخصم وانما الظاهر  
 والظاهر ان معناها المتازعة بشئ لا يوافق نظائر الصواب وهي غير مسبوقة عند اهل التوجيه فبدلها  
 دعوى بطلان دليل الخصم ودعواه من غير ذكر دليل يدل على البطلان وكذا منع شئ مدلل الا ان زاد ارجح  
 للتع الى شئ من مقدما دليله وكذا منع البديهي الاولى في حال وكذا منع الجبريات والمحدثيات والتوازن  
 عند اشراك الترتيب والحدس والتواتر بين عامة الناس وقضايا قياساتها معها في حكم البديهي الاولى كما  
 في تقرير القوانين والمراد هنا دعوى بطلان دليل الخصم لان قوله عدم التثني في بطلان لقوله لا يتشبه قوله  
 فاسده ان لا يستفاد منه ازديدية الفضل في زيد منه في عمرو بل يستفاد ان عمرو مبدؤ وزيد منها في ذلك  
 المقصود ويزيد من منه انما مبدؤ ومنه فضل زيد وليس كذلك وايضا ان اريد بترقي الفضل منه اليه  
 انفضاله عنه ووصوله اليه ففاسد في لا يكون الفضل مشتركا بينهما مع ان لا بد منه وان اريد ان ترقى  
 منه من غير انفضاله عنه وتضاده ونهت اليه مطرفة الاعلى في هذا ايضا فيفضل زيد لا ازديدية والاراد  
 ان التقدير ترقى الفضل وز من فضل عمرو وان كان المراد بالفضل المترق فضل زيد يكون معنى فضل زيد  
 ترقى في زيد وان كان المراد فضل غيره يكون المعنى فضل غيره ترقى في زيد وقاسدهم الظاهر من ان يتجنى على ما يخفى  
 كذا نقل عنه قوله حتى لا تحققوه قال في مرتبة الوصول ذهب بعض الفضلاء الى ان اصل وضعا المتبعة  
 دفعا لا اشراك ورد بطابق في اللغة على انها حقيقة في ابتداء الغاية وتوقيل انها في العرف الغالب ان ترقى  
 للبعوض مع رعايته معنى الابداء في يبعد قوله لينا سببا في التقديم معناها وهو الابداء قوله في الجملة  
 الظاهر رجوع التقديم الى من حيث تقديمها على ما بعدها لا لتقديمها مطلقا التقديم هنا اضافي لاحق في  
 كما هو الحاصل بالباء قوله لم يذكره فيه ان الرضى يذكر حرفا في الابداء الا المعنى الاصلية لاكل لغاؤه كونه بمعنى  
 مع ليس له ايا فلا استقامة لقوله لم يذكره قوله كذا ذكر في الامتحان قال فيه والحق انها بمعنى انها  
 معنى الله وليس من تحقيقات صاحب الامتحان بل صرح به الرضى قال في التوسط والتحقيق انها بمعنى انها  
 اعني بقونها الى موالكم فان قلت لا شئ اتركب التاويل في الفعل بالتحقيق دون حرف وما يرجع معنى  
 الرضى ان اقامة بعض حرفها كجزمه فان هذا يرجح بقاء الفعل على معناه وجعل في معنى

او من ما ان بين كاهن الى كلام العرب  
 بمعنى التمتع قال الفاضل ومن حان من التمتع  
 وعلمته ان يجمع حمله على ما بينه من عيش  
 من الدارهم ومن عواصدا ان يكون عايشا  
 محذوف وجواب قوله عز وجل فاجنبوا  
 من الاوثان اي الكائن منه وقوله لا ينجس  
 وعلمته من البائية ان لا ينجس  
 الذي لا مقام المعنى الاول في فاجنبوا  
 الرجس من الاوثان فاجنبوا الرجس الذي  
 هو واثان مع المعنى فاجنبوا بعض الدار  
 هو واثان مع المعنى فاجنبوا بعض الدار  
 يجمع من البائية وارجع معناه في موقع  
 بيان في التبيين في البائية ان ينجس  
 وقوله لا ينجس في قوله تعالى فاجنبوا  
 رضى في قوله تعالى فاجنبوا  
 الذين امنوا وعلموا الصالحات منهم مغفرة  
 وجرانها والحق من منها بائية لا  
 تجسبه الى الذين هم قوله قوله اقول  
 التي مكافئة في المعنى بعدد شئ اي محض  
 موبد في من التفضيلية سكاية اي محض  
 متازعة في محاذلة لغير الزام الخصم  
 لغير شئ والصواب قوله والتقدير فاسد  
 الحج ان يكون مثل زيد افضل من عمرو في  
 ترقى الفضل منه اليه فاسد وعلى الفاسد  
 في حاشية حيث قال ان لا يستفاد منه ازديدية  
 فضل زيد منه في عمرو بل يستفاد ان عمرا  
 سدف وزيد منها في عمرو مبدؤ ومنه فضل  
 وايضا ان كان الرضى في فضل زيد من ترقى  
 زيد وليس كذلك وايضا ان اريد من ترقى  
 فضله منه اليه ففاسد في لا يكون الفضل مشتركا  
 فاسد في لا يستفاد منه وان اريد ان ترقى

مع واجوبان الرضى صرح في موضع اخر ان الاول بقاء آخره في معنى ما اما امكن وهنا امكن بقاء  
 اعرف على معناه بار تكايب التضمن فعدل اليه مع شيوعه كلامهم قوله ولوسلم اي مجيئها بمعنى في قوله  
 لم يذكره في الكلام حذف لا يتم المعنى بدونه لجهاد اليه محبة ركاكة العبارة قوله لكثرة مجيئها اي مجيئ  
 حتى قوله عن المجاوزة في الرضى اي بعد شئ عن الجهر وما سببا لجهاد مصدر العددي بها قوله نحو  
 رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وقوله لا يجرى عن المجاوزة اي المجاوزة شئ  
 ونقدته عن شئ آخر فقول الساجح اني اخذ زيادة على قول غيره اذ لم يعتبر في مفهوم المجاوزة الوصول  
 للثالث بل المجاوزة الثاني فقط نعم عم المجاوزة في جعل المجاوزة شاملة للوصول للثالث وبالوصول وحده  
 وبالوصول وحده وسوق الساجح يقتضي اخذ الوصول للثالث في المفهوم فيكون الاستعمال المجاوزة والوصول  
 اوقعه في ذلك كلام العصام الذي نقله نعم في الرضى وقولهم روي عنه علما واخذت عنه مجاز ووجه  
 انه لا تحقق المجاوزة هنا لان العلم المجاوز الاول وجعل من مثله المعنى الحقيقي اطعمه عن جوع اي هذا  
 عن الجوع بسبب طعام واديت عنه الدين وج فاجاوز في فسوق الوصول بلا زوال وهو وجيه خلافا  
 للساجح وللعصام قدوة قوله كاديت عنه الدين فان دله الدوام سقاضة عن زمة المدبوع عن عدم كونه  
 الى زمة شئ آخر قوله كما ذكر في الامتحان حيث قال بعد قول المتن وعن البعثات على المجاوزة لغومه غلوبة  
 عنه الدين قوله فذكرها اي المجاوزة قوله بعد اي بعد البعثات من بموجبها اي المجاوزة قوله لا يخبرني اي  
 للغبين الاخيرين وهو ما كان بالوصول بلا زوال وبالزوال وحده قوله الغيبة بالغيب الجملة العشرة وحرارة  
 للجوع قوله بالارواء اي الرمي وهو الشيع من الماء قوله كان نقله اشارة الى ان المجاوزة في الاستعمال الغيبة  
 قوله من عن يميني في قول قطرب بن الجاه الحارثي من قصيدة من الكامل شعره ولقد راني الرواح رديته من  
 عن يميني تاق وامامي واول هذه القطعة لا يركن احد الى الوجوه يوم الوغا متخوف فالحام فاقدر اني البعث  
 خضيت بالقدرة من رما كافي سرحي وعنان بحام ثم انصرف وقد اصبت ولم اصب جلع البصيرة قارح  
 الاقدام وقد اورد صاحب الحاشية هذه القطعة وروى البيت بالقائه اعني فلقدها وله ايضا القول لها وقد  
 طارت شعاعا من الوجل والحق ان تراعي فانك لو سألت بقاء يوم على الاجل الذي لك في نطاشي فسيرته  
 مجال الموت صبرا فانيل الخلود بمستطاع ولا ثوب البقاء ثوب غريضي عن اخ المخرج سبيل الموت غاية  
 كاي وداعيه لاهل الارض داعي ومن لا يعيط بسام ويهرم وشله السنون الى انقطاع وما الرخيف غيا  
 ازا من سقط المشاع الواو للعطف واللام للتأكيد وقد التحق وقاعا اري مستتر يرجع الى يوم الوغا  
 فيما قبله واللام للتعليل ودرية مفعول ثان لا اري رجعت عليه ونفج ان يكون بصيرة فهو حال ودرية  
 ينفج الدال وكسر الراء بعدها هزلة هي الحلقة التي تعلم عليها الطعن والرمي وان اهدت من عن يميني فان  
 عن ههنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها قوله ومن عليه اشارة لقوله غدت من عليه بعد  
 ضروها تضرع عن فيض بيده الجمل قاله مزاحم بن الحرث العقيلي المصعب انه اسلامي من قصيدة من لطويز  
 في وصف القطا واسم غدت ضمير مستتر يعود للقطا ولشاهد في من عليه فان على ههنا اسم فلذلك دخل  
 عليه من معناه من فوق في فوق الفرج وما مصدرية اي بعد تمام ضمورها وهو مودة صبرها على الماء  
 وهو ما بين الشرب الى الشرب ويروي حسبا كسر الحاء وهو وورد الماء في كل حصة اياه وتصل اليه

من غير انفسا شئ  
 لا على هذا بقيد علوية فصل في الابداء  
 فضله انتهى في حاشية قوله في قوله بعد  
 هو علوية لا ازديدية ظاهره ان لا يزد  
 قد بين معنى فضل زيد على من فضل زيد  
 معنى فضل زيد من مصلح وروى في  
 المعنى في قوله وليس هذا الا تعريفا  
 في التعبير بفتحة وايضا ان ارادة انفضال  
 واردة عدم انفضال الصبيان فليكن الانفا  
 التي يفتك منها الصبيان فليكن الانفا  
 ايها الاخوان هل في قوله مثل ذلك المقال  
 من له عقل ولا زعان وقوله وايضا يلزم منه  
 ان عمل مبدؤ لفضل زيد في رضاء الزوم  
 ممنوع قوله معناه ما يغني عن معنى الضم  
 معنى في تفضيل معنى الضم الى موالكم  
 في التفسير اي لا تكلوا مضمومة الى موالكم  
 فافتح الرجل الضمير لا يوافق الاصل على  
 وزنه الوجه الا ان قال المص وعنه الجدل  
 اي بعد شئ عن جوع ومن مجاوز عنه يكون  
 حقيقة تخرجه من السهم من القوس وحكا  
 خصوصية عن الوسا فقد بعد المعنى مع  
 اليك قوله اي الغيبة شئ الخ ومعنى لغت  
 من البسبب التعديبة المستطاع بين الضمير  
 والخوبين بل هي على المعنى اللغوي المعبر عنه  
 بالتركيب قوله وهو وانما ههنا اي التي  
 الاول عام حقيقة الزم ان من ثلث ذلك  
 كان بانوسول الى ذلك بلا زوال شئ الاول  
 نحو حدث العلم عن يد وان شئ الاول  
 الذي هو العلم عن يد وان شئ الاول  
 انكار من غير راء وان شئ الاول  
 قوله فذكره بعد الاضطراب في الوجود











عن الاشارة الى كثرة ما كان في الجور ويجوز في حكم ما قبلها فيقول جازا له  
الدخول مطلقا سواء كان جزءا او مالا في اخر جزء منه حمل على العاطفة وتبعه ابن الجوزي  
ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او مالا في اخر جزء وفصل بعد القاهر والذم والندى  
وغيرهم فقالوا الخبز اكل كما في العاطفة والملا في غيره اكل وقال الاندلسي اذا ذكر زيد مع دخوله  
في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التخيير ومذهب ابن مالك قريب لكن  
الدخول مطلقا اكثر واغلب امال فان اظهر فيها عدم الدخول الامع القرينة كذا حقق الرضى قوله  
قدمه على ربه لانها ليست متصلة في العمل بل كانت بطريق الحمل كما تقدم قوله ربه في قوله تعالى  
بعض الرء وفج الباء المشددة الثانية ضم الرء وفج الباء المحققة الثالثة ضم الرء وفج الباء المحققة الرابعة  
ضم الرء واسكان الباء المحققة الخامسة فتح الرء وفج الباء المشددة السادسة فتح الرء وفج الباء  
المحققة السابعة والثامنة ضم الرء وفج الباء المشددة ومحققة بعدها باء مفتوحة كذا في الرضى  
قوله اي لا نشاء اي لا لا يخبر عنه بحسبيل وضعه كذا في حاشية الامتحان يوضحه ما في الرضى بقوله  
جوابه من قاله القيت رجلا رب رجلا لقيت اي لا تترك لقيت لرجلا بالمرأة فان لقيت من غير شيئا  
قليل قال ابن السراج النخاع كالجنتين على ان رجلا بول كلاما اما ظاهره ومقدره في الاصل موضع  
جوابه فقدم ما مضى من قبله لا يجوز ان رب رجلا بول كلاما اما ظاهره ومقدره في الاصل موضع  
استعمل في معنى التكرير حتى صار في معنى التكرير حقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج الى القرينة  
فان قلت ان رب حرفا بوصف خبرية ولا انشائية لان معروضاها الكلام قلت ان خبرية والاشياء  
وصف الدخول رب قد دخلها صار بها انشاء وقد حذف الشرح كالمصير وشروط اعمال ربا اعتمادا على  
ما يقيد التثنية وهو التصدير والدخول على التكرير دون المعرفة وكون الفعل ماضيا اما المدايرة  
فان كانت انشاء وكل ما وضع للاشياء فوضعه المصدر واما الاختصاص بالدخول على التكرير فلا بد  
وضعه للتقليل او فردا او افرادي التكرير دون المعرفة واما وجوب كون الفعل انشائية فلا بد للتقليل  
انها منهم من التواجد والمضام موجود والتقليل انما يكون فيما عرف به من المستغنى به حول ومن ثم قال  
الذماني في وجوبه انما جاز لا يستقبل معارضا عند الله كالماضي وقيل هو على تكانة حال ماضية  
مجازا مثل وقع في الصور قوله غور رب رجلا كريمة هذا من امثلة التقليل ومنه قوله الارب ولو  
وليس له اب وذي ولد لم يكن ابوان وذي شامة غر في وجهه مجللة لا تقضي لا وان ويجعل سبع  
وخرش يرويه في سبع معاوانا وادعبي ودم عليها السلام والقروا صل لم يكن باسكا الله  
لم يلد كسرها واسكان الدال سكنت اللام تشبيها بها بكف قال النبي كان في الدال بالفتح اتباعا  
لفتحه الباء او بالضم اتباعا بضم الباء والشامة الخال وهو النكته السوداء في الجسم الخالف لونه  
واستعمل في الحواشي الهندية وصفها بالقر فان غير مناسب وذلك لان القر تانيث الاغرة والبيض  
وشامة القرسوداء اذ هي المعبر عنها بالكلف وكذا وصفها بمجلاة غير مناسب فان معناها التي عرفت  
بالنقطة وليس هذا شأن الشامة وفي شرح الشافية للحاج ابي ردي انشد هذا البيت هكذا وذي  
شامة سوداء في وجهه مجللة لا تنجلي لزمان وهو ظاهر وجهه ما يدا من العجوة وهي

ثانيها من رب عنهما بعض الاعلام او يكون  
وان قد راى بعضا يقتضيه مقام النظام  
وسر ذلك لان التقليل خصوصية في الكلام  
كالقوله لا يستفهم فوجب تقديرها في قوله  
الرام فان كل واحد من التقليل والنفي قد  
معنى يراد على الجملة لتغير معناها وهو  
المقصود في المقام فوجب تقديرها في القائل  
بازي الزمان قوله ان مقصوده بيان القائل  
لا المعنى والقسم ليس من قبل العامل في  
من معاني الباء والباء الذي هو العامل  
ذكر انباء في اول الجملتين ومعناه  
الاولى اما حقيقة نحو اسكت كمال  
بيدي واما جازا في خبر ميرت فزيد ومنه  
القسم كذا من انما قال المصراع حاشا  
لا يستفهم ميز ووق حاشا عن القوم  
خاو وعد على خلاف ما في اكثر تركب القوم  
حيث يدعون حاشا وخاو وعدا جازا  
بلا تميز وتفرق فلم يكف في تغيير  
اسلوبه بالذم وحدها بل قد سيطر  
على ما قدمه على اخوها من التثنية  
مذ ومنه جازا في خبر ميرت فزيد ومنه  
شانه او شرا في خبر ميرت فزيد ومنه  
اواء التثنية والتقدير وهي مستعملة  
في اراء هذا الواجب بخلاف حاشا  
يستعمل فيها بدلا من التثنية في الخبر  
وسمى خبرين في الخبر وفي خبر حاشا  
قوله وهو فعل في الاول واعلم حاشا  
يكون فعلا متعديا متصفا في الروي  
حاشية اي استنبطت كقول الراوي  
في حديث ذكر في حاشية كفاية رضى الله تعالى  
عنه حاشا قال روى حاشا حاشا

ما رتق

ما ارتفع من الحد وهو في البنا استعان قوله ويستعمل غالب التكرير هذا وان كان مجازا في  
الانصار بالنوع حقيقة عرفية بحيث يحتاج الى قرينة بخلاف معنى التقليل فانه وان كان معنى  
حقيقيا الا ان يحتاج الى قرينة كذا في حاشية الشرح على الامتحان قوله كافي مقام المدح والذم اه قاله  
الذم والذم ومثله قوله صلى الله عليه وسلم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة ومن امثلة  
المدح قول الشاعر فبارب يوم قد لوت ولبلة بانسة كانها خط نبال وقال اخريجا او في  
علم ترغن ثوب شالان ووجه التكرير ان كلا من الحدين مسوق للتخفيف والبيان مسوقان  
للافتخار ولا يناسب كلا من التخفيف والافتخار التقليل للهو اللعب وقد بينى بين الجماع والادسة  
التي تشر ولا تنفر التمثال الصورة بكسر اللامات الفوقية او الواو التي بعد الهم الساكنة مثله ولا  
يتعلق قوله بانسة بهو المملوطة بل لزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمجذو في  
لموت فيها بانسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف رابط الصفة الاولى ومتعلق للهو اي يارب  
يوم لموت فيه بانسة او فيت اشرفت والعلم الجبل والشمالان جمع شمال وهي الريح المعروفة قوله  
قدمه اي رب قوله لان الواو اقل لتقليل التقديم وهو غير مفيد لا بضميمة وهي ما كان متصلا في العلم  
اقوى من البدل فوجب بخطط رتبته عنه في تم التعليل لكن يرد عليه ان رب ليست متصلة في علمها  
بل علمت بطريق الحمل على الحرف الاصل وجوابه انها وان كانت عاملة بطريق الحمل على الحرف الاصل لكنها  
في العمل ليست بدلا وقر في بين العامل بطريق الحمل والعامل بطريق البدل فان الاول عمله اصله وانما  
كان نائب والوكيل قوله بدل من الباء اه لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما مشفوتين ومعنى لان  
الواو الجمع والباء للالتفات قوله والتاء بالنصب معطوف على الواو لان التاء بدل من الواو وذلك  
كافي ترث فانها بدل من واو وراث لقرب محرابها ثم قوله لان الواو بدل اه اصله للزحشري قال في  
وتائه لا يكون اصناما كالباء اصل احرف القسم والواو بدل منها وانما بدل من الواو وفيها زيادة  
معنى التجب كانه يجب من شهاب الكيد على يد وتايه مع غور ووق قوله ولوجوبه تليل لقوله  
اختص مقدم عليه قوله والتاء بلفظة الله الح في ان دعوى الاختصاص ممنوع وكيف وقد نواز به  
الكعبة وقرى والرحمن وقد يجاب بان الاختصاص بالنظر للشروع اي اختص في الشايح وقولهم  
هذا قليل نزل منزلة العدم قوله ولذا لم يكسر اه ولا اختصاصه بلفظة الله لم يدخله الكسر بل فتح  
على الاصل في الموضوع على حرف واحد وانما كسر الباء موافقة لعملها كما تقدم فكان التاء لما كانت  
مختصة بهذه المادة دون غيرها كما فعلها قليل ليس كالباء فكانها لم تقبل ففتحت على الاصل عدم تحقيقه  
لكسر الموجود في التاء فيها بناء على الاعتبار ان الذي قلنا قوله وتاؤه قاله المصنف وتخص بالبحر على  
في الحواشي الهندية بان القسم عليه يجب ان يكون نادر الوقوع علم ذلك بالاستقراء والتأدير موقع  
التجب قوله وانه يفتح الهمزة معطوف على ان مقصوده اي ولما عرفت ايضا من انه داخل في التثنية  
وكل من الامرين علم من شرح الباء سابقا فاشار للتثنية بقونه ومنه القسم وللاول بقوله ولم يذكر  
سائر معانيه لان المقصود بيان العامل قوله لانه قد يخرج عن جازا كما اشار لذلك بقوله انما  
شرحه قوله وهو فعل في الاصل ما ذكره مذهب طائفة من الخويز من المبرد والراجح والادختر

قاعدة فكل ما نافية فعناء لم يستفهم  
وكقول النابغة ولا اى فاعلاق الناس  
بشبهه وما احاشي من الوقوم من حد  
اي لا احاشي بشابه وهو اعلى من ان  
يكون له تطبيق من الناس ولا يستغنى  
احل ومذهب سيبويه وجوز الجرج  
انه حرف جر تاما بمنزلة الا وهو رتبة ما بين  
مثل سوي وغيره وذهب الجرج الى ان  
والبرد والزجاج والوخشروا بوزيد  
والفراء لا يعمروا الشباب الى ان يكون حرف  
جر اكثر في استعماله وكونه فعلا متعديا  
قليل واعلم ان الاول ان ضمير مستتر في  
للتثنية اقول الاول ان ضمير مستتر في  
الى مصدر الفعل المذكور الثاني انه  
اسم فاعل تامخوف من الفعل المذكور  
ان مستتر عايدا الى البعض المفعول من كلام  
العام المذكور قبله فاذا قلت قام القوم  
حاشا زيد فاعلى الاول معناه جانب  
هو اي القيام زيد او على الثاني بجانب  
القائم منهم زيد او على الثالث بجانب  
زيد اثم علم ان حاشا قد يكون ساعدا  
انزير والبرائة وعليه قوله حاشا خذ  
له ما هذا بشر فاشا صله حاشا خذ  
الوقف تخفيا قال ابو السعود في تفسيره  
حاشا له نازها له سبحانه وتعالى على شدة  
القصص والعجز وتعبا عن قدرته على شدة  
ذلك الصنع البديع واصله حاشا كما  
قوله ابو عمرو في الدارج خذوا الله والفرجة  
تخف فاعلم ان الاول لبيان المدح والتب  
كما في سبائك والليل على وضحه مفع  
انهم قد تداوا في سبائك حاشا بالتثنية







لم يجعل لولا عامله يحتاج للثاويل فيها كما هو مذهب الاخفش قوله يعني نزله منزلة من حيث اللفظ والعمل لا من حيث المعنى قوله بفعله مستعار للرفع اه لان اذا اولى لولا خبر حقه ان يكون خبر رفع قال الله تعالى لولا انتم لكانا مؤمنين قال في المعنى وانما وقعت النيات في الضائر للثاويل  
 لشبهها بالوسماء الظاهرة في الاستقلال قوله ما انا كائنات فانه استعير خبر الرفع لخبر الخطاب وهو الكاف في ارامن في حرف في خطاب بلوقيل كل فان الكاف الجارة في صورة حرف الخطاب وان لم تكن له قوله بخلاف ما الاستفهامية اه اي التي تجر ما قبلها كذا حذف الف ما الاستفهامية على ما هو القاعدة من دخول حرف الجرح عليها ثم تحذف السكنة وهذا الحذف واجب للفرق بين الاستفهام والخبر فلا حذف في خوف من ان ذكرها فانظر بهم يرجع المرسلون واما قراءة عكرمة وعيسى عما يشاء لولا فادروا ما قول حشا على ما قام يشتمل على شتم كثر فيخرج في دماز فضور ووالدماز كالرماز ووزناو معنى وروي في رماذ قوله قال الدماميني في شرح التسهيل صرح بذلك ابن هشام في مغنيه ايضا قوله حرف نصيبا ثابته فلهم كيه كما يقولون لم وقول حاتم فاوقفت ناري ليصبر حنوها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان لام الجرح تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل في فعل ما اذا يلزمهم كثر الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجرح وحذف الفعل المنسوب مع بقاء عامل نصب وكل ذلك لم يثبت ثم وقع في صحيح البخاري في تفسيره وجوه بومثدا ضرة فيذهب كما يفيدون بها طبقا واحدا اي كما يسجد وهو غير جسد لا يحتمل القياس عليه كذا في المعنى قوله وعين اخفش انها جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضرة وورده لكانا سوافان زعم ان كى تأكيد للام ولا لما بهم ابداد واه رد بان الفصح القيس لا يخرج على الشاذ قوله فقلت ادع اخرى هذا البيت من قول كعب الغنوي في رثا اخيه وقبله وداع دعائا من يحبب الذي فلم يستجبه عند ذلك مجيب والشايع في نقد استجاب الى الداعي ان يقال استجاب له وقد يقال استجاب به بمعنى اجابه ومنه البيت الاول واما في القدي الى الدعاء فشايع بدون لام مثل استجاب لله دعاه ولم يذيل في البيت انه على حذف مضاف الى مستجب دعاه ذكر الدماميني في شواهد المعنى بدل قوله مرة ورفع الصوت دعوة وادى المغوار بكسر الميم وسكون الهمزة المعجمة كنية رجل وروي بالغوار على اصله اسم لعل وفريخه وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه لا يحتمل ان الاصل لعله لابي الغوار جواب قريب حذف موصوف قريب وخبر الشان ولا دليل في ذلك لانه لا يحتمل ان الاصل لعله لابي الغوار جواب ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح قال في المعنى وهذا كذا كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجرح لعله قوم باعيانهم واعلم ان الجرح لعل في موضع رفع بالابتداء لتزليل لعل منزلة الجار الزائد نحو محسبك درهم بما مع بينهما من عدم التعلق بهامل قوله حاصل هذه الحروف جعل الجار والجرح وظرفا مستقرا خبر الاول لولا لولا لغوا متعلقا به وجب الشون عند الجرح لان يحكون اسم لاشيها بالمضاف وان صح ترك الشون على مذهب البغداديين قوله من متعلق اه اخبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا اي

ورب تعدي بنفسه الى جرحها وشي  
 التعلق عدم التعدي بنفسه ولولا لعل  
 فلا من معناه جار من كذا ما خبر جار من  
 ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو  
 المعنى الصلح في ما بين النخلة واما في  
 الاستثناء فانها تزيل معنى التعلق والوصف  
 عن جرحها خبر معنى ان ساعيا في مقبول  
 واما التعلق بمعنى ان ساعيا في مقبول  
 بالملحظة بل هي رابطة وادى التعلق  
 بالوصف والوصف في المعنى الوصل  
 فلا كلام فيه ان الكلام في المعنى الوصل  
 للتعلق الذي ذكرناه في صدر البحث  
 اللغوي قوله ولو محذوف فاكلة لولا وبيان  
 اي لا بد من جرحها في القدي ويحذف  
 ذلك المتعلق جرحا في القدي ويحذف  
 في التفسير وذلك بان لا يكون في القدي  
 ما يتعلق بها في وجهه كذا في المعنى قوله وعين اخفش انها جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضرة وورده لكانا سوافان زعم ان كى تأكيد للام ولا لما بهم ابداد واه رد بان الفصح القيس لا يخرج على الشاذ قوله فقلت ادع اخرى هذا البيت من قول كعب الغنوي في رثا اخيه وقبله وداع دعائا من يحبب الذي فلم يستجبه عند ذلك مجيب والشايع في نقد استجاب الى الداعي ان يقال استجاب له وقد يقال استجاب به بمعنى اجابه ومنه البيت الاول واما في القدي الى الدعاء فشايع بدون لام مثل استجاب لله دعاه ولم يذيل في البيت انه على حذف مضاف الى مستجب دعاه ذكر الدماميني في شواهد المعنى بدل قوله مرة ورفع الصوت دعوة وادى المغوار بكسر الميم وسكون الهمزة المعجمة كنية رجل وروي بالغوار على اصله اسم لعل وفريخه وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه لا يحتمل ان الاصل لعله لابي الغوار جواب قريب حذف موصوف قريب وخبر الشان ولا دليل في ذلك لانه لا يحتمل ان الاصل لعله لابي الغوار جواب ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح قال في المعنى وهذا كذا كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجرح لعله قوم باعيانهم واعلم ان الجرح لعل في موضع رفع بالابتداء لتزليل لعل منزلة الجار الزائد نحو محسبك درهم بما مع بينهما من عدم التعلق بهامل قوله حاصل هذه الحروف جعل الجار والجرح وظرفا مستقرا خبر الاول لولا لولا لغوا متعلقا به وجب الشون عند الجرح لان يحكون اسم لاشيها بالمضاف وان صح ترك الشون على مذهب البغداديين قوله من متعلق اه اخبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا اي

المتى كاش من متعلق قوله من متعلق بفتح اللام قال الشهاب الخفاجي حواشي ايضا وحروف الجرح تعني بمعنى الافعال وما اشبهها وما تقضي بمعناه د مع متعلقها بفتح اللام وهي متعاقبة وقد يعكس ذلك ففتح اللام ليس متعينا بل ولوى قوله والظاهر لا بد بالنصب والشون قوله فلو الجار به فيكون عاملا فيه قوله وكونه شبه مضافا عطف لازم وشبه المضاف ما انصا شي من قام معناه بخولا قيصا فعلة محمودة ولا طالع اعجابا حاضرا ولا خير من زيد عند ناوما هان من قيل الثالث والشبه بالمضاف كالمضاف فيجب نصبه متوابعه الجرح وروفا جعلت اللام متعاقبة بيد نصب وتون قوله يجعل الظرف بيان للصرف عن الظاهر كالفعل اناج هنا قوله لان فيه اي الجرح مع جرحه قوله لتضمنه اي تضمن الجرح والجرح قوله ضمير اي ضمير ذلك المصدر المذكور بذلك الجرح واذا كان متضمنا ضمير كان ظرفا مستقرا اذا مستقرا معناه ما استقر فيه ضمير عامله قوله لا تزيب فالنصيب مصدر تعديلي فصح جعله مع الجرح وخبر اعنه وقدر له متعلق عام على قاعدة الظرف المستقر ولا يصح جعل الجرح متعلقا بالمصدر لا فضاء الشون مع تركه قوله بل خلافا لزيادة من الشارح على كلام الرضي كاستطاع عليه فسد بها النظر فان نظير الرضي في كلام البغداديين بخلاف القاعدة المشهورة المؤيدة بالاستعمال وزيادة بلا خلاف فادنا النظر راجع للنقل عنهم لان في الخلاف يقتضي عدم قولهم بذلك فكيف يصح نقله عنهم وليس في الخلاف صحيحا كيف وقد صرح بفي كثير من كتب النحو المعينة حتى قال ابن هشام في المعنى ان البغداديين يجرون لاطالع جبالا بتونين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما جرى مجراه في الاعراب وخرج عليه حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وح في الخلاف ان كتاب الخلاف وسأذكر لك عبارة الرضي بالحرف فتكون على بصيرة وتعرف كيف تصرف فيها الشارح بما لا يسلم له قال الرضي ونحو قوله تعالى لا تزيب عليكم اليوم عند سبب وجهه رثا النخلة الظرف بعد النفي لا يتعلق بالنفي والا كما مضى را المضاف فينصب كما في الاخير من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر مبتدأ كما في قوله عليك تزيب واليوم معمول عليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا اعاصم اليوم من امر الله اليوم خبر مبتدأ وان كان جنة اذ المعنى لا وجود اعاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه اعاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجرح والجرح متعلق بالنفي وان اوهم ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف فلو توكلم مصدر بتعدي مجر من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجرح خبرا عن ذلك المصدر مثبنا كان او منفيا كما تقول لا تكال عليك واليك المصبر ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المأل والمأل وليس بك الدلتا وكذا لا تزيب عليكم اليوم وذلك لان الخبر المقدر ههنا ما يتعلق به الجرح فيه معنى الوباء لتضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فانك لا تقول بك ما رعى ان بك خبر ما رعى نقول بك المرو فلهذا جعلنا من امر الله متعلقا بمحذول لاعاصم اليوم ونقول لا مصلبا في الجامع اذ انقبت من الوجود من يوقع صلاة في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلبا في الجامع فالعق ليس في الجامع مصلبا سوا صلي في الجامع او في غيره هذا قوله وحكي ابو علي عن البغداديين انهم

قوله عن البغداديين جرحا  
 فحينئذ يكون الظرف لعل واسمه لا عند  
 البغداديين معنى منصوب الجرح على ان  
 اسم لا وان ذلك اعتراض عليهم بقوله  
 وفيه نظر  
 قوله والظاهر لا بد بالنصب والشون  
 ان اذا كان مضافا حقيقة تنبي وان كان شبه  
 كان مفعلا حقيقة تنبي وان كان شبه  
 بيان يكون عاملا او معطوفا على شيء  
 ويكون مجرعا العطف عليه باسما لشي  
 واما على خلاف زيد او لا عمل او لا جعل  
 علما متكررا واسم جرحه متعلق بضمير  
 للثمن فان اسم لعل متعلقا بالنظر في الوجود  
 حقيقة مضافا حكما في النظر في الوجود  
 بوجه البناء الى الثاني والاعراب في روي  
 بها بان يكون تارة متبنا واخرى معلا  
 ابقاء للثمنين خطا وقعا للثمنين باحدا  
 وقال السيرافي والزجاج ان المضاف منها  
 مطلقا مع منصوب حذف تنوينه  
 لتثاقله بالتركيب مع لا ورفعهما وقال  
 ابن الحاجب وتبعه المصنفان مع فتح  
 لا بد من تنوين ههنا فيحتاج الى ان  
 يقال ان الجرح الاول ظرف مستقر والثاني  
 متعلق بفعل يجوز تعلقه به وسنم  
 معنى الفعل فيجوز تعلقه به وسنم  
 لا تزيب عليكم اليوم لاعاصم اليوم  
 من امر الله قوله قال الرضي في محش  
 التصويب بالو التي لشي المحشو  
 حاشيت



يجوز كون الظرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفى المبني  
 قوله وفيه نظراء لان المضارع للمضارع لا يبنى قوله وذهب ابن مالك اذهب اليه الزجاج ايضا  
 كانقله في الحواشي الهندية قال ان الزجاج من البصريين يرى ان النون حذف استحقاقا للكثر  
 استعماله فيمكن ان يخرج عليه لا عاصم اليوم من امر الله لا تريب عليك اليوم وقوله عليه السلام  
 لا مانع لما اعطيت ولا معطل لما منعت ولو خرج ما هنا عليه لسلبنا من هذه التكاليف قوله  
 وهو ما دل على حدثه تفسير لشبه الفعل قوله من الوسماء بيان لما قوله المتصلة اي المشابهة  
 القرية لما فيها من معنى الحدث الذي هو مدلول للفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفت  
 المشبهة وافعل التفضيل والمصدر قوله او معناه ضمير يعود للفعل قوله والظرف في المستقر  
 وكذا النسوب والمستعار كاسد على ومنه التعلق بحروف المعاني ان كان الحرف ناشئا عن فعل حذف  
 فانه يجوز بعضهم تعلق الجار بذلك الحرف على سبيل النية لا الاوصالة والا فلا وبعضهم جوز  
 مطلقا وبعضهم منع والتفصيل لا يبنى على والى الفتح زعموا في نحو يا زيدا ان اللام متعلقة بيا والجوز  
 قال بعضهم في قول كعب وما ساعد غداة البين اذ رحلوا الا ان غرضه من الطرف محمول غداة البين  
 ظرف للمنفى اي انت في كونه في هذا الوقت لا كاغز وقال ابن الحاجب في قوله تعالى ونفعكم اليوم اذ  
 ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفى واما لما في لن من معنى المنفى اي انت في هذا اليوم  
 النفع فالمنفى يقع مطلقا وعلى الاول يقع مقيدا باليوم لكن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة  
 التعلق بالحرف وبأولون قوله وسبغى تحقيقه عند قول المصنف التاسع معنى الفعل الذي هو  
 آخر العامل القياسي فانه قال هناك والتاسع من النسخة معنى الفعل والمراد به كل لفظ يفهم  
 منه معنى الفعل والشارح بينه هناك اتم البيان فساغ له الحوالة عليه هنا قوله بالجر على البدلية  
 من هذه الحروف قوله او النصيب المستثنى وانما جاز الوجه هنا لان المستثناء من كلام غير  
 موجب والاختار فيه البدلية ومن ثم قدم الشارح احتمالا لقوله كفى بالله مثل بمثابة اشار الى  
 ان الباء تزداد في الفاعل وفي المبتداء وليس التثنية حاصلة للزيادة فلا ينافي ما ذكره صاحب المعنى من  
 زيادتها في ست مواضع الثالث المفعول نحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة والرابع الخبر وهو اما  
 غير موجب في قياس نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل وموجب فيتوقف على السماع وهو قول  
 الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها والاولى تعلقها  
 باستقرار حذف هو الخبر وقال ابن مالك في جيبك زيدا زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وجيبك  
 نكرة الخاسل حال المنفى عاملها كقوله فاربعة بخاشية ركب حكيم بن السبيعي منها ما السار  
 التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يترجمون بانفسهم ونظيره صاحب المعنى ما يطول  
 شرحه فلهذا زيادة مواضع الباء قوله مثال للفاعل اي زيادة الباء فيه والزيادة هنا غالبية  
 وقال الزجاج دخلت انفسه كفى معنى اكف قال الدماميني كانت قلت اكف بالله شهيدا فليد  
 المحرور فاعلى المعنى ولا الباء زائدة ومن جى فاعلى كفى هنا مجرد اعن الباء قول سحيم كفى اليك  
 والوسلام للزنا هيا ولا تزداد الباء في فاعلى كفى التي بمعنى اجزاء وانغنى ولا التي بمعنى وفي الاول

قوله كل لفظ يفهم منه معنى فعل واعلم  
 ان نسبة معنى الفعل كان في الاصل مجازا  
 من قبل نسبة الدال باسم الدلول ثم  
 صار حقيقة عرفية سبقت ان شاء الله  
 القرية عرف المصنف سبقت منه معنى فعل  
 تقابل قوله كل لفظ يفهم منه معنى فعل  
 ليشمل اسماء الافعال والظروف وفعال  
 بمعنى الوجود كقوله من نحو الكلام  
 بقوله هو المستند من هذا الاشارة  
 من غير نصيب جوا ونقد من هذا الاشارة  
 اسم الفعل والظرف وعرف المصنف بقوله  
 هو ما يستند منه معنى الفعل ولا يكون  
 من صفة وهذا الاشارة مثل قال  
 سمعت تعريف كل من الخارب والملت  
 على كل من التقارب وكنت من الذين  
 يعرفون المقادير وعرف قدر المص  
 فضلا من بين الشاهير ظهر ان تعريف  
 المص اجملا تصاوير جمعا ومنه من  
 غير تلسل وتداوير  
 قوله بالجر بدل بعض من هذه الحروف  
 انه لو كان بدل بعض وجب الضمير الى البدلية  
 كقوله زيد زيدا زيدا واجاب الخى بالانج  
 الى الضمير في مثل هذا المقام فترى الاستثناء  
 المتصل لا فائدة ان المستثنى بعض المنفى  
 منه او منصوب على الاستثناء كذا في  
 الباب يرد عليه ان كان الزائد داخل في  
 غير الزائد نسبة التعلق اليه بمجرى قولك  
 لا بد لك من اخو من متعلق لانه من فصار  
 التعلق شيئا ومنه فاعلى المعنى والباء  
 لم يكن دخلا فيه لانه خرج اجماع اهل اللغة وايضا  
 كونه مجردا على البدل في نظرنا مل حاشية

متعدية لواحد كقوله قليل منك بكفى ولكن قليلك لا يقال له قليل لما الثانية متعدية لاثنتين كقوله  
 فقال وكفى الله المؤمنين القتال ووقع في شعر المنفى زيادة الباء في فاعلى كفى المتعدية لواحدة كفى  
 ثلثة فخر اياك منهم ودم لان امسيت من اهل اهل وقال كفى جيبى نحو لا اى رجل ولا لا محاطية  
 اياك لم ترى اما زيدا بها وجوبيا في الفاعل في نحو احسن يزيد على قول الجمهور ان الوصول احسن زيد  
 بمعنى ما رزق احسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلا حلا للفظ والضرورة كقوله  
 لم ياتيك والابناتى بالاقتباسون بنى زياد وقوله مالى البيلة مالى الى اوى وسر باليه واعلم  
 ان زيادة الباء في المفعول غير مقبسة مع كثرتها كفى الجنى الداني وقد اهل هذا القيد المعنى قوله  
 بجيبك هم حسب مبتدأ ودرهم خبر واما نحو جيبك زيدا والدرهم فقد جوز ابن مالك العكس  
 كما تقدم قوله لا تغلق بشئ اه لان معنى التعلق اورنباط المعنوى والوصول ان افلا قصر  
 عن الوصول الى الوسم فاعلى على ذلك محرفا بجر الزائد اذ دخل في الكلام تقوية له وتوكيد  
 ولم يدخل الربط وقول المحرف في البيت باحكم الحاكمين ان الباء متعلقة وهم نعم ليصح ان يقال في اللام  
 المقوية انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصداق ما معهم وفعال لما يريد وان كنتم لرويا نغبرون  
 لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل من منزلة القاصر ولا  
 معدبة محضة لا طراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين واعلم ان المصنف حذف كاف التشبيه  
 مع انها لا تغلق عند الاخفش وابن عصفور موافقة للجمهور من انها ما يتعلق وحجة المانعين انه  
 اذا قيل زيد كبر وان كان المتعلق استقرا لكاف لا تدل عليه وان كان فعلا مناسب الكاف وهو  
 شبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والخى ان جميع الحروف الجان الواقعة في موقع الخبر  
 ونحو تدل على الاستقرار قوله او غير ذلك كالصحيح قوله وحمل الزائد اذ يصح قراءة حمل ما ضيا  
 مجموعا لاتب فاعله الزائد فهو مرفوع ويصح قراءته بصيغة المصدر فالزائد مجرور باضافته اليه  
 وغيره قوله لا اشتراك في الصورة والجملة جواب سؤال تقدير اذا كانت هذه الحروف لا فضله  
 فيها فلا يبنى على ما بان عليها لا بطريق الاوصالة بل بالكل قوله ما هو لا فضاء بيان للغير  
 قوله لا اشتراك اللام للاجل لتعليق المحل قوله وتصور معانيه اي الغير وهو الحرف في قوله  
 فيه اي الزائد الذي حمل عليه قوله بضرباى نوع متعلق بتصور قوله من التأويل صفة  
 ضرب لان الجار والمجرور بعد النكرة صفة واعلم ان هذه الجملة مأخوذة من حاشية ذكرها المصنف  
 هنا ونقلنا هالك سابقا قال واما الجرح في لا يتعلق بعامل غير اصل بل لعارض اما الحروف الزائدة  
 فلشابهتها الحروف الجارة في الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بضرب من التأويل واما  
 حاشا وعداه ما ذكره والشارح تصرف فيها بما يوم خلاف المراد لان قوله وحمل الزائد شامل  
 لجميع ما لا يتعلق من المذكورات مع ان في كلام المصنف صرح على نحو الباء بدليل انه علل المحل في البقية  
 بتعليق اخر وكلام الشارح يوم العموم لما عدا رب فاعلى قوله من التأويل مثلا الباء في هل زيد  
 بقائم زائدة لصحة المحل بدونها اذ يصح ان يقول زيد قائم فان اول المصدر بان لوحظ معناه  
 فيه وتخيّل ان المحمول هو المصدر لا يكون الباء زائدة لانه لو اخبر بالمصدر احتج بها اي هل زيد

قوله مثال لفظا على معنى ان الباء تزداد  
 في قوله بالله اذ هو فاعلى كفى كما هو زائد  
 في الباء في قوله جيبك ومثاله في اللفظ  
 نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة  
 وفي الخبر نحو قوله عز وجل جيبك زيدا  
 بنهاية اللفظ وتزيد قيا في مفعول  
 علت وعرفت وجهك وصفت وتبينت  
 قول علت ب مقام علت وكذا الباء في  
 قول لو ان الزيادة الباء في هذه الصور  
 فوايد وتكات منها التأكيد والتوكيد  
 قوله هذه المستثنى اي الزائد ورت  
 وحاشا واخلا وعدا ولولا ولعل قوله  
 فاعلى الزائد اما التأكيد والتوكيد  
 او غير ذلك من تقوية عمل العامل الضعيف  
 وهذه تقع كثيرا في زيادة الباء والفعل  
 زيادة من اثنان معتبرين الاول التعجب  
 على العموم والى استغراق نحو ما جاني  
 من رجل فان الكلام قبل دخولها يجمل  
 نفي الجنب ونفي الوحدة اذ يصح ان يقال  
 ما جاني جيل بل رجلا ان معناه ما جاني  
 ما جاني جيل بل رجلا من الاثنين المعتبرين  
 رجل واحد والثاني من كونين ونشبهه نحو  
 توكيد العموم واستغراق واحد بصيغة فيه  
 ما جاني من احد لان احد بصيغة فيه  
 عموم واستغراق لوقوعه في سابقه  
 متكررا فلما زيد من اكدت العموم واكد  
 وثبته كما له قوله وحمل الزائد على جمل  
 سؤال كانه قبل ان الجارة الزائدة في  
 على الجمل في ظاهر الوسم ولا فضاء في  
 المعنى بل العامل يتعلل بنفسه ولا  
 يحتاج الى التاكيد فكيف يصح الزائد  
 من عدوا وحرفا مجرور بعاملها فاجا







ولم ينصب المستثنى لثلاثين بل لفرق بينهما فاعلا ولا واحدا فقال الدماميني في بحثه خلا لا سلم  
 ان معنى التقدير كذا ذكر بل معناها جعل المجزوء مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات  
 ذلك المعنى للمجزوء بل يصح له الى على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانفاء  
 عنه وقد افصح المصنف بهذا المعنى حيث قال عند الكلام في حرف العين على الاستدراكية  
 مانضه وتعلق على هذه بما قبلها كقولها ما قبلها عند من قال لا لانها اوصلت معناه الى  
 ما بعدها على وجه الاضرب والافراج واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهو غير متعلقة  
 فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته في جميع احكامه الا ترى ان الا  
 التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجزوء هذا الحرف في عمله قوله واقول اعتراض على الدماميني  
 قوله المنع اي منع الدماميني ان معنى التقدير ايصال الفعل الى الاسم مكالمة قوله والا  
 ينقض اي وان لم يكن المنع مكالمة بل في موقعه ينقض التعريف قوله لوجود التقدير اه  
 اي بالمعنى الذي ذكره الدماميني قوله كما في المثال الثاني وهو لعل فان الخبر ملفوظ به قوله كما  
 في الاول وهو لولا فان الخبر مقدرا بمعنى لولا لانه لا يوجد لولا له موجود قوله في الاختلاف  
 اي بين ابن الحاجب وبخبره وقوله وقد يستداه الا سناد يطلق ويراد به نسبة احد الشئين لآخر  
 بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ويطلق ويراد به نسبة احدهما الى مطلقا وهو المراد هنا اذ  
 غور زيد ممرور به من قبل اسناد المتعلق الى الجار والمجرور ولا يتناول المعنى الاول وفيه يستلزم  
 والباعث عليه ان الشيء الاول والثاني ليس على اطلاق بل على كونه متعلقا في الاول وعلى كونه  
 جار ومجرور في الثاني فتأمل فانه اذا وقع وينفصل في مواضع شتى كما نقل عنه تأملنا فوجدناه  
 ليس بشئ بل لا يكاد يستقيم ويبان انه ذكر الاسناد معينين اراد الثاني منها بناء على عدم  
 صحة ارادة الاول وهو بل المراد الاول اذ زيد ممرور به يصدف عليه الاول لتحقيق الفائدة  
 وتعليله بقوله اذ غور زيدا لا ينتج تعين ارادة الثاني وقوله ولا يتناول الاول والمقول بعدم  
 تناول مكالمة الجار والمجرور بل ادعى اليه اذ معنى قول المصنف قد يستلزم المتعلق الى الجار والمجرور  
 ينسب احدهما الى الآخر بحيث يتحقق بينهما ربط واسناد ينظم منه الفائدة وكون احد الشئين  
 هنا متعلقا والثاني جار ومجرور لا يستلزم التجريد فان من افراد احد الشئين والآخر فالحق ان  
 المراد بالاسناد هنا المعنى الاول ولا تجزئ بدقته ولا تكن من اسرى التقليد قوله كما حققه في  
 الامتحان قال في بحث الظروف واما المنصب المحلى في غور مرت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار الت  
 ووسيلة في افشاء معنى العامل اليه فهو اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة المفعول فقول  
 بعض العرب بل الجار والمجرور منصوب المحل مساحاة او تجوز تسمية لكل باسم الجزء قال الشر  
 فيما علقه هنا وقام التحقيق المذكور في حاشيته انه وفعل الله لعلها قول قد اطاعت  
 على حاشية في هذا البحث فاجد تذكرا شيئا ابداسوى ان كتب قوله مساحاة اذ لم تعتبر العلة  
 بل يبنى على ظهور المراد هذا ما كتبه ونعله هو تمام التحقيق بزعمه قوله تسامح هو استعمال اللفظ  
 في غير حقيقته بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصيب قريظة دالة عليه اعتمادا على ظهور اللفظ

قال المصنف ومجوز ما عدا هذه السبعة  
 ينصب السبعة على انصاف هذه السبعة  
 محمول على ان مفعول ما عدا اعم من كل ما  
 ما اذا دخلت على عدا وعلما بتجملها فاعلا  
 وجوبا وكان ما بعدها منصوبا بالنسبة  
 لانها في هذه الحالة فعاون بدخول ما  
 عليها لان كلمة ما هذه مفعولها محمولة  
 لا تدخل الا على الجملة الفعلية محمولة  
 ومن تبعه وهو الذي هو التصور وعلما  
 الصفة مقصور قوله اذا الجار والاول  
 المحموز لعل عليه لا دليل له لان الدولة  
 والوسيلة يكون متعلقا الى الطرفين  
 المتعلق والمتعلق من حيث انها الوسيلة  
 وبذلك يصح ان يقال ويطلق عليه قوله  
 فكيف يستقيم تفريع قوله فيما سبق  
 فكيف يكون من جملة المتعلق الذي هو العامل  
 فيكون من جملة ما لا يناسب لهذا المقام  
 الى ان ما قاله ما لا يناسب لمقام  
 اذ كل مقام مقال وكل مقام لفظ  
 ولو كان القائل واحدا من هاهنا لفضل  
 والكمال اذ الكلام جسيما يقتضيه جنة  
 الكلام بان يخال في اختلاف المقامين  
 يخالف المقالين ولو كان البحث متقدما  
 بجبا فضاء السابق وارتضاء التبع  
 فليتبين

في المقام فوجود العلاقة يدفع التسامح قوله كالحكيم اي صاحب قوله له اي للظرف وضمير  
 هو يعود للجار والمجرور وهو معنى ما يقال الجار والمجرور والظرف اخوان قوله كالحكيم اي صاحب قوله له اي للظرف وضمير  
 فكما لفاعل اي في عدم جواز التقديم على العامل قوله ظاهر كلام صاحب الكشاف قد خطاه  
 البضاوي بان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم قال صاحب التفسير وانما جاز تقدم  
 اعتبار الاصل في ظرفيته لا لعروض فاعليه ولان الفاعل لا يتقدم لانسائه بالمبتدأ ولا  
 التباس هنا ولانه ليس بفاعل حقيقة بل مفعول لكن ابو حيان حكى الاتفاق من نحو  
 على انه لا يجوز تقدم الجار والمجرور الذي يقوم مقام الفاعل على الفعل ابو جعفر الخاس في  
 المقنع من تأليفه وح لا يتم كلام التفسير الا ان ينافى في صحة الحكاية قال سعدى جلي فان  
 قيل لا يجوز ان يراد الاستدلال المعنوي ويكون عنه فاعل مسئول المحذوف والثاني مفسرا  
 وليس في كلام القائل ما يأتى عن الحمل على ذلك بل يجوز ان يوجد فيه ما يؤيد قلنا لا بد في  
 المفسر من الضمير القائل الى المرفوع ثلاثين بلا فاعل ولا مجال له هنا اذ لا يمكن جعله مبتدأ  
 لزوم حرف الجر الا ان يحمل على المحذوف والابصال فليتامر ولهذا الثاني وبلا قال التفتازاني ظاهر  
 كلام الكشاف مع انه نص في جواز التقديم واما ما يخرج الامة على المخارفا الضمير في عنه عائد  
 الى كل السابقة والامة هكذا ان السمع والبصر والقواد كل اولئك اي كل هذه الاعضاء  
 اجريت مجرى العقلاء لما كانت مسئولة عن احوالها شاهدة عما صاحبها كان عنه مسئولا  
 اي كل واحد منها مسئولا عن نفسه يعني عما عمل به صاحبه ويجوز ان يكون الضمير في عنه  
 المصدر لا تعقل ولصاحب السمع والبصر قوله ان عنه فاعل مسئولا اذ حيث قال في مسئولا  
 مسئولا عنه كقوله غير الغضوب عليهم والمعنى سأل صاحبه عنه قوله فاكنى بى بالغير  
 بالفعل مع ان المتعلق يشمله وما يشبهه ومعناه كما تقدم اما معنى الفعل فلا يحذف فضلا عن  
 العموم واما ما يشبهه فلم يتعرض له اكفاء بالتعريف بالفعل كما قال الشارح قوله او المراد به  
 اي بالفعل الدال على الحدث فيفسر بالفعل اللغوي فيشمل الفعل الاصطلاحي وما يشبهه قوله  
 كالكاثر المناسب كالكون والحصول لانه يصدر التمثيل بالفعل لما يشبهه وقد يقال انه جرى في  
 التمثيل على الاحتمال الثاني وان المراد بالفعل ما دل على الحدث قوله متضمنا بصيغة اسم المفعول  
 اي يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عاملة قوله مستقر الى زيادة فيه اشارة الى  
 انه من قبيل المحذوف والابصال فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذف الصلة اختصارا لكثرة دونه  
 بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك قال المعنى في حاشية الكشاف سمي مستقرا لانه يتعلق  
 بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذ من كلام الرضى حيث قال قال سيبويه تقديم الخبر  
 اذا كان ظرفا مستحقا ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عاملة مقدرا لان ناصبه هو مستقر  
 مقدرا قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد في الظرف مستقر فيه ثم حذف الجار  
 كما يقال المحصول المحصول عليه هذا كلامه وقال الدماميني في الحواشي الهندية لما كان المتعلق  
 العام اذ حذف فنقل الضمير الذي كان مستقرا فيه الى الظرف فسمى ذلك الظرف مستقرا لا استقرار

قال المصنف متضمنا في الجار والمجرور قال  
 ابو البقاء ويشترط في الظرف المستقر  
 ان يكون المتعلق متضمنا فيه وان يكون  
 من افعال العامة وان يكون مقدر  
 غير مذكور وان لم يوجد هذا الشرط  
 فالظرف لقوة وحق اللغوي التامير يكون  
 فضلة وحق المستقر التقديم يكون عطف  
 ومحتاجا اليه ثم قال واعلم ان مثل كان  
 او كان التقديم في الظروف المستقرة ليس  
 من افعال الناقصة بل من التامة بعف  
 من افعال الناقصة بل من التامة بعف  
 ثبت وثابت وحصل وحاصل وقد عرفت  
 في الظروف مالم يوتسعه في غير مثل  
 اسم الوشان فيه كما في قوله ثفا ذلك  
 يوشد يوم عسير فانصبا بيوهم في لغته  
 بذلك اي باسم الوشان الذي حصل في  
 ذلك قال المصنف زيد في الدار اي حصل في  
 فاعل حصل المستقر فيه انقل منه الى  
 قوله في الدار واستقر فيه فلذلك سمي  
 ظرفا مستقرا راجع الى زيد  
 قوله او الضمير المستقر في جمع الجار  
 راجع الى الجار وان العمل في جمع الجار  
 والمجرور على ان المتعلق ان المنصوب  
 عن المفعول على ان المتعلق ان المنصوب  
 المحل والمرفوع المحل هو الجار والمجرور  
 اش الجار انما هو في تعدد الفعل وان  
 الى الاسم وهذا اندفع ما يقال ان  
 الاسناد اليه من خواص الاسم الجار  
 والجوهر ليس باسم حاشية



الضمير فيه قال ولا يخفى ان اعتبار المناسبة التي ذكرتها في التسمية وهو الذي سمعته من بعض  
اشياخنا اول من اعتبر ما ذكره اليعني والرضي ما اولافلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامه  
باستقراره على الخصوص بل يجوز ان يقدر بمحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فاعله  
اسم من استقر ومن غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغوي ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة وكنت  
في المسجد بصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وفي المسجد الصلاة وان  
لم يكن متعلقه لفظ استقر والمناسبة التي ذكرناها سالمة من ذلك كله هذا الذي ذكرناه هو  
الذي طفت به كتب القوم واما الشارح رحمه الله فقد تهورر وادعى ما ذكره القوم نابعاً من  
الوهم فقال لا استقرار معنى العامل وعمله وضمير واعرابه فيها اما استقرار معنى العامل  
وضمير واما لا نزاع فيه واما استقرار عمله فكانه يشير بذلك الى جواز رفع الظاهر بعد الظرف الى الجار  
والجور فانه اذا وقع بعدهما مرفوع وتقدم بهما نفى واستفهام او موصول او موصوف او ضمير  
خبر او حال نحو ما في الدار احد وفي الله شك ونحو ذلك ففي المرفوع ثلثة مذاهب الاول كونه  
مبتدأ مخبر عنه بهما ويجوز كونه فاعلاً الثاني ان يورج كونه فاعلاً الثالث وجوب كونه فاعلاً  
والاعتماد ليس بشرط عند الكوفيين والوهم فاش ثم اذا عراب فاعله فاعله الفعل المحذوف و  
هما التباينهما عن استقرار فمهما من الفعل لا اعتمادهما خلاف المختار اذا علمت هذا فاعلم ان على تقدير  
ان يكون المرفوع مبتدأ ومما خبر عنه فلا عمل لهما ومثله ما اذا كان فاعلاً والعامل هو الفعل المحذوف  
وح لا يقيم قوله وعمله لانه على الاول لا عمل لهما اصلاً وكذلك على الثاني وما على ما هو المختار  
من انهما العاملان على تقدير جعل المرفوع فاعلاً فربما يتوهم صحة ما قاله الشارح وليس الامر  
كايتهما وذلك لاننا لا نسلم ان العمل المحاصل لهما هو نفس عمل العامل استقرارهما بل عرض لهما  
ذلك العمل لغيرهما من معنى الفعل كما تقدم ولذلك شرط الاعتماد لاجل التقريب فلم يتم قوله  
وعمله على انه لو سلم جدلان علمهما في المرفوع حصل بطريق الاستقرار من العمل فليس ذلك بطريق  
في جميع مواقعها بل في بعض الاحوال فلا ينفك اليه بخلاف استقرار معنى العامل والضمير فانه  
ملازم لهما فلذلك علمت به التسمية واما قوله واعرابه فلا يتم ايضا لان اعراب مصدر مضاف  
للفعل والمراد اعراب القائم بالعامل اي اعراب المحلى لو قدر فعلاً او اللفظي اذ قد راسم الان  
الاعراب من قبيل الصفات ولا يجوز انتقال الصفة عن موصوفها الاخر على اننا لا نسلم ان المقدار  
له اعراب كيف وقد حكوا بانها في محل رفع لو وقعاً مبتدأ وفي محل نصب لو وقعاً حالاً او غير ذلك  
واذا تقدر المتعلق لداع لفظي فهو من قبيل دلالة الوقضاء ولذلك لم يعين بخصوصه فان قلت  
قد اختلفوا فيها اذا كان خبراً هل هو واحد الخبر او هما مع المتعلق او هو وحده وقد رجح ابن  
هشام ان الخبر هو المتعلق فكيف تنكر الاعراب فيه قلت جعل الخبر المتعلق بحسب المعنى لا بحسب  
اللفظ لانه هو الذي حصلت به الفائدة واما الخبر من حيث الحكم واللفظ هو الظرف على انه  
لوجعل الخبر المتعلق من حيث الحكم ايضا للزم ان محل الظرف نصب به فلم يكن اعراب الظرف  
اعرابه انتقال عنه اما ان جعل المجموع يكون اعراب لهما فلا يسلم وصفهما به فضلاً عن انتقاله

قوله لكل الموجودات بيان لوجه النسبة  
لان كل واحد منها يعم موصوفها كما شاع  
المصطلح في علم صرف وفتح وعلم وغيرها  
وكذا الحال في انحاء من يرد عليه باللفظ  
فعل ونحوه يعم الموجودات ايضا تأمل  
قوله كان كائن اذ دخل كاف التشبيه عليه  
مع ان العامة منصرفتها اعتبارا الى  
افراد نفسها او ان من قبل سبب الكمال  
بالجاء بل تنسبها الى ان لها اقوالا غير قوله  
والاستقرار اذا كان بمعنى الموصوف واما ان  
كان بمعنى القادر والثابت فليس منه  
على ما صرح به بعض المحققين في قوله اي  
في استقراره انما هو لغوي وقوله اي  
مفهوم ما اي يلزم من الجار والمجرور  
معنى الاستقرار فاوان لم يعلم اللفظ  
العربية واوضاعها قوة ظرفا متصلا  
فيه يشير الى انه في المحذوف والوصل  
قوة في انتقال كل منها الى الجار والمجرور واما  
وضميره واعرابه الى الجار والمجرور على  
انتقال الضمير من ضي وعند السبب في  
وهو عند المصدر ضي وعند السبب في  
فالضمير باق في المحذوف ولم ينقل  
وبالجمله سبب في استقراره في الكلام  
فقد يقع اي الظرف نحو في الدار زيد  
اذا كان خبر المبتدأ اذا كان تمييزا  
وقد يقع ركنا بلفظ الصلة اذا كان تمييزا  
نحو من قام ولما لا ومعناها  
اي ان لم يكن الجار بيان لم يفهم معنى ما  
منها غير قابل احتاج انظامه منها  
حاشيتي

لان الحكم الثابت للعلم من حيث هو لا يثبت للجزء من حيث هو جزء وكونها واحدا واضحا جلي  
وبالجمله فقد خالف الشارح وصاحب الوهمان والجماعة طلبا للاغراب فاتي بما هو العجب  
العجاب قوله كل منها اي العمل والضمير والاعراب قوله منه اي العامل قوله اليها اي الجار  
والجور واما انتقال الضمير فسلم واما العمل والاعراب فلا يعقل كما اسلفناه قوله لقيامها اي الجار  
والجور وتعليل الانتقال قوله فقد يقع ركنا كزيد في الدار وقد لا كزيد في الدار راكب فان الاول  
وقع خبرا فهو ركنا والثاني وقع حالا فليس بركنا وبقي الظرف صحة هذا التفرع وفي المرفوع عليه  
ما اذا وما وجه الوثان به فليست في ما فهمت له معنى واصل العبار في الوهمان هكذا وهو مستقر  
اي مستقر فيه معنى عامه ومنقول اليه عمله وضمير واعرابه يقع ركنا وفضله اه وصاحب الوهمان  
ان يقول فيقع ركنا وفضله ربطا لكلام المتن وتهميد الثاني ذكرها وهما لا داعي لذلك في  
هذه التفسيرات التي لا طائل تحتها سوى تشويش الفكر قوله ظرفا لغوا سمي بذلك لكونه لفظا  
يتم الكلام بدونه ولانه ملحق من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا ولا في الظاهر ولا في الضمير وانما سمي الجار  
والجور وظرفا لكونه جاريا مجرى الظرف في الاحتياج الى الفعل والمناسبة له لان الظرف في الحقيقة  
الجار والمجرور لكونه بمعنى في فيل المناسبة يسمي الملقوظ خاصا لوقوعه في التزيل والحديث  
لان عامه خاص وان يسمي المستقر فاعاما اذ المحذوف في الاول خصوص العامل وفي الثاني عموم  
قوله او مقالية مثل ان كل زيد قوله وما حذف بها اي بالقرينة قوله هذا اي المذكور من ان  
المستقر ما كان متعلقه عام المحذوف واللفظ ما ذكر عامه ولو كان عام المحذوف وهو خاص  
خلافية قال الشافعي في حواشي البضاوي اختلف في تفسيرهما فقبل اللغوما يكون تامه  
مذكورا والمستقر ما يكون محذوفا مطلقا وقبل المستقر ما يكون عامه عام من معنى المحذوف  
او الاستقرار وهو مقدر واللفظ محذوف واللفظ ما يكون تامه خارجا عن الظرف غير مرفوع منه  
سواء ذكر او لا والمستقر ما فهم منه معنى عامه وفي الحواشي الهندية المستقر ما كان عامه عام  
واجبا محذوف نحو وعنده علم الساعة ونحو في الله شك ونحو يقولنا عاما نحو زيد جالس الدار  
واما قولنا واجب المحذوف فلم يذكر الاحتراز اذ المتعلق العام واجب المحذوف دائما على المختار وانما ذكر  
بيان الواقع واللفظ ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صحت فيه اوجاز  
نحو زيد راكب على الفرس فقول الشارح وقيل انه مع الخاص ما صدق عليه القول الاول قال  
ابن كمال باشا في بعض تعليقاته قد يقدر الفعل الخاص ولا يخرج الظرف عن حد المستقر على ما  
افصح عنه الفاضل يعني حيث قال نحو يكون يقدر وفي الظرف المستقر فعلا عامما اذ لم توجد  
قرينة الخصوص ما اذا وجدت فلا بد من تقدير لانه اكثر فائدة والشرط الفاضل نقل عنه  
هذه الفائدة في شرح خطبة الكشاف وانضاهها وكان غفل عما فيه في شرح القامح حيث قال  
في شرح قوله واليك اختيارا والاختيار فاعل مفوض واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار  
مبتدأ واليك خبره لان الظرف الواقع خبر لا يكون الاستقرار ولا يجوز ان يكون اليك هنا  
مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام او رجوع عنه وان لم يوجب نقله المحذوف

قوله اي حصة او حاصلا الى الجار  
العام هو الفعل ونسب الفعل واما معنى  
الفعل فلا يتوقف فتشابه العوم فلا  
يصور كون المتعلق بظرف مستقرا وانما  
ان كل ما يجر حرف نصب لا يحذف من و  
وقوله حصل من انفسه مرفوعا على  
انتزاع المبتدأ المقدر والضمير المحذوف  
حصول الجمله الوسمية لا محالها تنصير  
قوله ولو عام الخ كونه لوجه صلة اي  
واو كان المتعلق القبر المحذوف على ان  
كان مذكورا مثل زيد حصل في الدار  
يكون الظرف لغوا وان لم يمسح اوله في حذف  
متعلقه على صيغة اسم المفعول لكان  
المتعلق بفتح اللام مذكورا سواء كان  
المذكور عام مثل حصة زيد في الدار  
او لا نحو جالس زيد في الدار فكلاهما لغو  
ليس بمستقر والمقدّر الغير العام اول  
بان يكون لغو قوله وعدم انتقال الخ  
من و هو الثالثة الخ في العامل الى الجار  
والجور قوله بقرينة حاله مثل تورد  
هو كل من وجوههم اطراف المائدة لا كل  
هو كل من صيغة البيت مثلا  
الضام في صيغة عطف على كذا  
قوله او محذوف عطف على قوله قد يحذف  
فهو من تمة التفسير ان قوله قد يحذف  
يشلق الخ بجمله الجزئية بفتح عه المحذوف  
فلا يصح ان ياد ابقاء في قوله فان كان الخ  
كذا قيل قوله زيد في الدار اي كالمشاة  
الظرف الذي لم يكن متعلقه المحذوف  
فعلا عامما بقرينة دالة على ذلك  
حاشيتي



في ثمانية مواضع احدها ان يقعا صفة الثاني ان يقعا حالا الثالث ان يقعا صفة الرابع ان يقعا  
 خبر الخامس ان يرفعا الظاهر نحو ان الله شك السادس ان يستعمل المتعلق محذوف في مثل او شبه  
 كقولهم للمعسر بالرفاء والبنين باضمار اعربت السابع ان يكون المتعلق محذوف فاعلى شريطة  
 التفسير نحو ان يوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتك الله  
 لا يكدن اصنامكم ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء فان قلت قد قدر المتعلق مع الحالية  
 في قوله تعا فلما راه مستقرا عند قلت قال صاحب الفتي زعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق  
 الذي يقدر في امثاله فظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقار معناه  
 عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص هذا وقد بحث عبد الغفور في قولهم  
 الظرف يحتاج لمتعلق فقال قولهم الظرف لا بد له من متعلق محل بحث لان كلمة في في محو زيد في  
 الدار للظرفية والظرفية نسبة لا تقضي الا طرفا ومظروفا اما الظرف قد دخلها واما المظروف  
 فزيد ولا حاجة الى اعتبار اخر فان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو  
 والحكم فيه ليس لا بهو هو فلنا لانسلم ان الحكم فيه ليس لا بهو هو لا بد لذلك من دليل مع ان  
 تقدير العامل لا يصح الحكم بهو هو الا بالثبوت بل كلامه واجاب العصام بان الظرف يكون ظرفا  
 لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقدير لتمام البيان واما ما  
 اجاب به بعض خواشي العصام في غاية الضعف كما يعلم من مواظلة الكلام السابق في معنى التقدير  
 ونصون على الجار والمجرور وحاصله ان الظرف في الحقيقة عبارة عن الجار والمجرور والجار  
 والمجرور لا بد له من متعلق عامل فيه لان حروف الجر موضوعة لافضاء معاني الافعال الى الآ  
 لا لافضاء الذوات الى الذوات حتى تكون كلمة في في المثال المذكور مجرد نسبة الذات الى الذات  
 بل هي فيه نسبة فعل من افعال زيد الى الدار صراحة ويلزمها نسبة الذات التزاما كما في سائر  
 احرف الجر فتدبر قوله وقد يحذف الجار اقول حيث انتهى بناء الكلام الى مسئلة الحذف  
 فليحذف عن لبيان البراعة ونصون كما سدد هذه البصاعة من شناعة الوضاعة حيث وجب  
 التحذف بالانزاعة لعدم قابلية الزمان والمكان حتى ينسب لثبات المكان وبالله اقسام ما سطر  
 سطر الا ومقلني عمري وكبدى بنار التحزين حرا ومعيثني بدار الغربة غير اواني بالحقوض  
 في لجة هذا الكتاب الذي اعجز بدقته وغوضه فقول الطلاب والفكر قد فسد وقد وهنت  
 القوى والجلد وعدم التحليل والصاحب وسد في وجه حيلتي كل لاحب وجاءت حوادث  
 الدهر تترى وكان لما مختم من الفضيلة بين بناء الزمان جنت شيئا امر اغربة فارطيه ونحذ  
 علويه وحرفه ادبيه شعر ما على هذه الحوادث صبر لا ولو كنت حشرة صماء والى  
 الله المشتكى من تقنع وجوه المطالب وتعتصر حصول المأرب وانفرادي عن كل انيس وخلو  
 مكاني من زائن وجليس اسافر في الدجا بنومه التواقب واناجي في النها وجد ران بيتي  
 المحبطة في من كل جانب مع حرمان لذة كونه والومان وترادف اخبار الاساة والاعزاز  
 ومالي ولا رجول في هذه المضايق وقد حال بين وبين ما اريد من الفتياني رعي ارضي

قوله او مقالية مثل تراكم المبتدئين  
 لا كل عمل لكل الطعام هنا وهناك  
 او في الصفة او في الفصل او في غير ذلك  
 قوله وقيل ان قوله التبدل قد فسر  
 المحذوف بها اي بالقرينة قوله ومرة  
 بنيد مثال للظرف الذي لم يحذف متعلقه  
 فان المتعلق هو المجرور والمرو ليس  
 متصفا في الجار والمجرور بل هو امر  
 خارج عن الظرف في الحاشية ولو قال  
 الصل مكان مرت بنيد وجد في الدار  
 زيد لكان أولى حاشية

نفسى من تكليفها بتخشي هذا الكتاب الذي هو خطب جليل ليس هذا وقت ليس لابنا الفضائل  
 فيه عند احد مقيل ليس هذا وقت فتشوا الجمل وركود رباح الفضل قد تهدمت ولا حول  
 ولا قوة الا بالله اركان العلوم بتطاول السقطة وتروى في زوايا الخمول من معاناة الشدة  
 الكلة والله القائل والدهر دهر الجاهلين واهل العلم فاتهم لاشي اكسديه من  
 سوق المحابر والدفاتر والقائل هذا زمان دبرهم لا غيره فروع الدفاتر للزمان  
 الغابر قد تصدى كل غر في المجالس ورمق بعين الوجال بحسن الشان والملايس  
 ونوه باسمه الجاهلون فسموا من غير اصل ثابت واكتب على الدنيا بجبايل التخصيل فهو كالذي  
 عليها تها فت حين قبلت عليه وحصلت بين يديه فبأمتها بصفقة مغبون لانه زخارفها  
 مفقون وفي عدار اهل الفضيلة لا يكون الا ان حز بالله هم الفلحون والدهر كالذو لا ب  
 ليس بدور الا بالبقرة ثم اذا قدر الله لي بالفرج وتخلصت من سائر الغربة التي هي ضيق في  
 الصدر وخرج واجتلت عن القواد اخراة واستقرت بعين كربة الغربة او طانه شرعت في  
 الاتمام ان ساعدت عنابة الملك العلام والا فليكن هذا آخر ما قدرنا عليه والمجد الذي  
 كابدنا حتى وصلنا المسير اليه وباق الله بعدنا بمن يتم المرام ويكون لحاشيتنا هذه مسك  
 الحتام والمجد لله اولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم ووفق الفراغ  
 منه يوم الجمعة من شهر شعبان العظم من شهر عام اثنين وعشرين بعد المائة والوف على  
 يد جماعة الفقير حسن بن محمد العطار والزهري الشافعي المصري  
 الخولي وكبت بمدينة اسكندرية لروم حين استقر بها بعد حولة  
 عز مصر عذرة للوطن وازال عنه بمنه المشقة  
 واخرن انتم ان تم حشر  
 مصر

٩

قوله اي حذف الجار ولو قال اي الحذف لكان اخصروا كفي ولا فائدة المقصود او في وهو المطلوب  
 في التراكيبا حينئذ يصير اللام للمعرد والحذف للمعرد ليس الاحذف الجار قوله فان حذف في  
 لا بمعناه يعني ان حذف في من المفعول فيه لاحذف الجار الذي هو معي في من الباء وغيرها  
 وانما في بقوله لا ما بمعناه لدفع توهم تولد من قوله السابق من ان الجار في الجارة في او ما بمعا  
 يكون منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه في توهم من ذلك ان ههنا كذلك بل محض  
 يحذف في قال المص فان حذف في منه قياس في قوله قياسا لظا فزيد بديعية ان يغير باء نسبي  
 اراد به ما معناه المعقوى واراها السابق فلذا الحق الباء النسبية في السابق حين التقسيم  
 وحذف الباء حين الشروع في التفصيل فلم يبق محل التقدير الا فيهم فصار فيهم في المص  
 ظرف زمان مبهم ما كان في قال ابو البقاء الظرف المبهم ما ليس لها حدود تخصها ولا افكار تحتملها  
 قال المص سرت جناحي كليتي الى البقاء الحين الدهر والدهر في الاصل اسم لشيء من العالم من بدأ

قوله رجوز الفاضل العصام في شرح  
 الكافية تقديم حيث قال فلما راني  
 في وما هو بمنزلة ونعما يقال لا يقدر  
 الا ما هو الشايع والثابع في الظرفية في  
 كما ان الشايع في التعليق للازم في الجارة  
 ومن في قال يقدر في المفعول له ينفذ  
 ما سوى اللام وقال في ميزان الادب  
 في بحث المفعول فيه فالزمان والكان  
 انهم يفسلون تقدير في وفي بحث المفسرين  
 يقبل تقدير اللام ويريد كغيره في  
 من الاحتمال حاشية







في حقيقة على ثلاثة انما هو الاول من قوله الاجاب الى قوله وكل اسم مكان واللفظ الثاني  
منه الى قوله وكذا ان كان واللفظ الثالث منه الى قوله واما ان كان قوله كما كان نفسه بمعناه  
اي كان نفس ذلك القسم الاخير الذي هو قسم مقام ومكان بمعناه اي بمعنى الاستقراء سواء  
كان ذلك العامل مشتقا من الحدث الواقع في ذلك القسم الاخير نحو وقت مقامه او لم يشتق  
من ذلك نحو قدمت مكانه فلكون العاملين في المثالين بمعنى الاستقراء كما كان معمولهما من  
المفعول فيه كذلك جاز حذف منه قال المصرون ان كان ظرف مكان محدودا غير الاستلوب  
السايق وعدل من والى الواو وتبينها على ان ما سبقت عليه نيس موافقا لما بقى في حكم حذف  
في وان هذا ابتداء كلام فلذلك اتى بالواو والابتدائية لان اسم كان في سابقه في قوله ان كان  
ظرف زمان محدودا وفي قوله او كان ظرف مكان بهما كليهما مستتر راجع الى المفعول فيه وهما  
اسم كان مظهر وهو قوله ظرف مكان بالرفع ونحو محدودا بالنصب والجملة لا محل لها شرط ان  
وجزاؤها قوله الا في فلا يجوز حذف في منه والذي بين الشرط والجزاء من قوله وهو ما بين  
له اسم الجملة معترضة فتبصر قوله كالدار في البلد الخ اي سمي البلد بلنا بسبب دار داخل  
في سماء لان البلد له دور يسكنون الداهلي فيها ودكاكين تجرون فيها وحمامات يتطرون  
فيها وجوامع يصلون فيها وغير ذلك وكذا البيت داخل في الدار لان الدار هي التي لها بيوت  
او جدران احاطت وباب مقفل وكذا الجدار والسقف داخل في البيت لان البيت هو الذي له  
جدران اربع وسقف عليه الاجرا والتراب للمحافظة عن الامطار وغيرها وله باب يسدونه  
ليلا وان اقتضاه فهذا كله ما ثبت له اسم بسبب ما داخل في سماء فصارت مكة محدودة  
بقوله اذ لا يحل على الزمان اليهم لاختلافها الخ اما الاختلاف زنا فلكون احدهما زمانا والاخر  
مكانا والاختلاف صفة لكون وصف احدهما مبهما والاخر محدودا وقوله ولا على المحدود الخ  
اي ولا يحل على المحدود الزمان لان الاصل هو اليهم لا المحدود حتى يحل عليه وانت خبير ان  
المحول عليه لا بد ان يكون اصلا فلما انتفت الاصلية انتفى المحل عليه قال المصنف اما بعد دخل  
الخ اي لا يجوز حذف في من جميع المحدود المكنى الامن المحدود والمكان الذي وقع هو بعد  
هذه الافعال الثلاثة وما يتصرف منها قوله والموضع الثاني اي من المواضع الثلاثة التي  
التي يحذف فيها حرف الجر المخصوص من المفعول المخصوص لك قد عرفت في الموضع الاول ان  
ان المحذوف من الحروف الجر هو جارة في خاصة وان المفعول هو المفعول فيه خاصة وستعرف  
ارضاء الله تعالى بها ان المحذوف من الجارة هي اللام خاصة وان المفعول هو المفعول له تحت  
قوله اي حدثنا لا عينا اي الشرط الاول في حذف اللام من اللفظ الواقع مفعولا له في الكلام  
ان يكون ذلك اللفظ لا على الحدوث لا على عين شئ وذاته مثل جئت لك للسمن فانه لا يحذف  
اللام من السمن اذ هو يطلق على عين شئ يقال له بالفارسي روغن سادة وهو ليس بحدوث  
مثل الضرب والتأديب والفتي والاكرام وغيرها والشرط الثاني ان يكون ذلك الحدوثا  
لفاعل الفعل الذي على ذلك الفعل بذلك الحدث والى هذا الشرط اشار بقوله فاعل الفعل

قوله كان نص عليه في الحاشية اي على  
كون في المذكور في هذه الامثلة قوله  
لاختلافها اي ظرف الزمان اليهم والمكان  
المحدود زمانا ووصفة قوله ولا على الحدوث  
وما ليس باصل لا يحل عليه المبهم لا يجوز  
منه عدم حمله على المكان الغير وكذا  
على الغير فلا يحل عليه الغير وكذا  
تعرض له قوله حتى ظهر الجري بكسر  
بعض له قوله لاء قوله ليجي استعماله  
الجموع وسكون الراء قوله ليجي استعماله  
بقي وهو صحيح والدخول والقبول  
وقيل ان مصدره الدخول والقبول  
في مصدر الازمنة اختلفا في حذف  
وهو لازم وان استعمال دخلت ونحوه  
مثل سكت وزنت مع في كثير قوله  
وما قيل قوله الفاضل لاجل ما في  
قوله اي حدثنا لا عينا بل لا اذا كان عينا  
انظر من في اختلاف السواد ولما قيل  
بريد عليه مثل جئت لك لسمن وهو  
احترارهما اذا كان غير فعل وهو  
راف ايضا فافهم قوله اي اتحادا  
عليها اي المفعول له والفعل المعلق  
قوله في الوجود على الحاشية فقبيل  
خارجيا او زنيا في الحاشية فقبيل  
بالخارجي فقط كما قيل حسام الدين  
صاحب المستكبات ليس على ما ينبغي  
قوله كقوله عن احب جينا فان زنا  
القبول بعض من زمان الجين لان  
الجبين موجود للثبات قبل وقوعه عند  
الجبين وبعد وحين القعود عنه  
حاشية

المعلل

المعلل به كما اشار الى الشرط الاول بقوله اذا كان فعلا والشرط الثالث ان يكون المفعول له  
مقارنا لذلك الفعل المعلق في الوجود معاني زمان واحدا وبعضا من وجود زمان والاخر  
نحو قدمت عن الحرب جينا فان الجين لا ينفك عن التكلم وزمان القعود من الحرب بعض منه  
قوله فان زمان وجود الضرب والتأديب واحد فيه انه يوجد الضرب كثيرا ولا يوجد  
التأديب بل كلما ضرب زاد الاسائة لاسيما في زماننا هذا كما لا يخفى واما المثال فيقبل الثاني  
من التأديب بالضرب ولو كان نادرا في هذا الزمان والمراد من ايراد هذا المثال هو تفهيم المستد  
على تقدير حصول الودب حين الضرب فليتا مل قوله قبل التأديب عين الضرب الخ اقول  
سبحانه وثقا التوفيق الضرب شجرة والتأديب ثمرتها فالشجرة غير الثمرة وهي حاصلها على ان  
الضرب هو الشاهد بالحق الظاهري والتأديب ليس كذلك وان الضرب المتوالتا في  
حالة قوله بان هذا ممنوع الخ اي كون التأديب عين الضرب ثم كيف والتأديب باحداث الودب  
والضرب سبب الودب والسبب غير السبب البداهة فتبصر ان المصنف اختلفا كرمك الخ فالضرب  
مستقر مرفوع محلا على الخبرية لمبتدأ محذوف تقدير هو راجع الى قوله ضربت زيدنا تأديبا اي  
هو ملا بسبب مجازا كرمك لاكمالك بمعنى مثال ضربت زيدنا تأديبا محلا لفقوله كرمك  
لا كرمك لانعدام الاتحادية في الفاعل فان قيل ان المتعلق بخصوص ليس من الافعال العامة  
فكيف يكون الظرف مستقرا قلنا وخصوص المتعلق لا يمنع استقرار الظرف ان كان المتعلق مفهوما  
بحسب الظاهر عند بعض النحاة قوله لعدم الاتحاد في الفاعل لان كلاما من الاكرامين لكل من  
الشخصين المتغايرين قوله لعدم المقارنة في الوجود بعدم اتحاد الزمان في الوجود لا معا  
قال المصنف بالاتفاق جارة البناء متعلق بكل من المضارعين الجوهلين على سبيل التنازع من قوله  
ينصب ويرفع اي النصب المنسوب والرفع في المرفوع بانفاق النحاة ولا اختلاف في ذلك منهم  
لكن الارتفاع على النيابة لا يكون في المفعول له لانه لا يقوم مقام الفاعل بانه عنه فلا يقال  
ضرب تأديب بالرفع مع مجهولية الفاعل لفساد المعنى قال المصنف ثم القياس الخ عطف على ما  
بعد ثم السابق الاول من السوابق الثالث لان سابق هذه المرح الرابعة ثم العاطفة فقط قدرا  
مدخولها بقرينة الذكر في الاول كما قدر في سابق الرابع فلا احتياج الى التقدير قيدنا العطف  
على الاول وخصصنا المعطوف عليه بالتقدير ثم اعلم ان القياس الخ اي بعد ما علمت من  
لزوم المتعلق للجارة ولو محذوف او علمت الظرف المستقر والفتو علمت حذف الجار بنوعيه  
وعلمت تخصيص حذف في من المفعول فيه مع ذكر مواضعه وعلمت تخصيص حذف اللام  
من المفعول له بشرطه الثلاثة وعلمت حذف الجار المطلق من ان وان المفتوحين الاول  
خففة والثانية مشددة وعلمت حكم ما عدا ذلك مما يناسب المذكورات اعلم ان القياس  
الغير الموقوف الى السماع الخ لكن الاعراب في هذه العبارات المذكورة المسطورة في المتن  
ان قوله ثم القياس مرفوع بالابتداء وقوله بعد مرفوع محلا صفة المبتدأ وقوله في غير الخ

قوله التأديب عين الضرب فتكون  
مفعولا مطلقا لا مفعولا له فتكون  
لا لعدم الاتحاد في الفاعل وهو  
الاول قوله لعدم المقارنة في الوجود  
وهو الشرط الثاني قوله لان لا يكون  
مناب الفاعل بعين المفعول له لا يكون  
نايب الفاعل بل لا لام تقول المصنف  
ان كان نائبا بصرفه في الفعل فيه  
فقط قوله ان بالسكون وان بالتشديد  
بقرينة مثالها رافيا وجه ذلك ان  
تقديمه رافيا على اكثر اولى من عكسه  
قوله قبا ساستم الثلاثة اوجه احدها  
اطولها بالصلة لانها مع بعد ما في  
تقدير المصدر وطول الكلام مما يجوز  
تقدير المصدر والتخفيف ما كان والثاني  
الحذف طلبا للتخفيف ما كان والثالث  
كثرة دور الكلمة يناسب التخفيف  
والثالث انها بطولان ما بعد ما طلب  
العامل المفعول والصلة الموصولة  
ويطلبان ما قبلها يناسب ذلك التخفيف  
فلكثرة طلبها تناسب ذلك التخفيف  
بالحذف كذا في المعنى قوله اي لاف  
جاءه او عني حذف اللام منه للقياس  
المستمر لا لكونه مفعولا له لانه ليس  
فعلا لفاعل الفعل المعلق كذا في المثال  
في الآية الثانية قوله اي لان المساجد  
لله على ان اللام متعاقبة بالوتد عواي  
فلا تدعو مع الله احدا في المساجد  
لانها لله خاصة ولعبارته في المساجد  
حاشية







منها شارحنا هذا حيث قال او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها الخ فكيف يليق  
 ان يعترض على المص مع اخذه في شرحه هذا من امتحان المص عليهم الرحمة واستمداده منه  
 اكثر من ان يحصى قال المص لكونها على ثلاثة احرف قبل اللام متعلقة بمشبهة وعلة التشبيه  
 والظاهر المشهور ذكر وجه التسمية وقد صرح بذلك في بعض الكتب الخوتية والتعلق بقوله  
 تسمى هذا قوله منقسم الى الثلاثي كان الخ وما ينبغي عليه ان يقول مثل ان اولين بدل قوله  
 كان كيلا يذهب ذاهب في اول النظر وابتداء المص ان قوله كان بالفتحات المتوالية من  
 الحروف المشبهة التي للتشبيه وهو ليس كذلك بل التي ذكرها ههنا من قوله كان كافيا بمن  
 المثل ومدخولها كغيره من تشديد النون المفتوحة بقربية ما ذكره بعد ما من قوله وان  
 بالفتح وتشديد النون المفتوحة وبقرينة كونها مثالا لثلاثي الحروف المشبهة بالفعل وبقرينة  
 تشبيهه لرباعية العمل وكان الا ان الرحم والشفقة والرعاة للبتي لاسيما للصبيان  
 المشتوية الاذهان الذين تفكرهم اللعب مع الوقار ان يقول مثل ان او يقول بخوان بدل  
 الكاف قوله اي لبنائها على الفتح وحق الكلام في هذا المقام العاري عن السقام ان يقال  
 في ابضاح المرام اي كالماضي بدل قوله اي لبنائها على الفتح اذ هذا هو المفيد المخصوص المؤكد  
 بكسر الكاف فليشبهها بالفعل على ان قول المص الفاضل لخير عليه رحمة الملك القدير مغفر  
 عن تفسيره لان الفتح من القاي لبناء كما صرحوا بذلك الفضلاء قوله ولما لا زيتها الاسماء  
 ناخر الى قوله استعما لا تبصر قوله وبالمعنى خاصة الخ عطف على قوله بالفعل مطلقا وفي  
 الها مشرو وبافعال القلوب خاصة في علقها نسبة بين اسمين قاله العصام في حاشية القاموس  
 البياض فافهم قوله وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الخ اي وجه تقديم منصوب الحروف  
 المشبهة بالفعل على مفعول من جهة شبهها بالفعل المتعدي هذا على صيرورة اللام في قوله  
 الوجه للهد وضير هو في قوله الوجه هو راجع الى هذا التفسير بتأويل المذكور السابق  
 بين المخارير فليست حفظ هذا المقال وليترك ما زعموا ههنا من القيل والقال والعلم عند الملك  
 المتعال قوله ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع اي متعديا كان او لازما تاما كان  
 او ناقصا اذ لا بد لكل فعل اي فعل كان من مفعول البتة مادام فيه شائبة الفعل من جهة الفاعل  
 لم تر ان اسماء الافعال مع كونها اسما بالاتفاق لكن لما كان فيها معنى الماضي او هو لا بد لها  
 من مفعول ايضا قوله ان يقرر مضمون الجملة الخ فان قيل ان المفتوحة بغير مضمون مدخولها  
 ويجعلها في تأويل المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح ان يكون عليه فكيف يصح اطلاق  
 الجملة على مدخولها من الاسم والخبر حينئذ قلت الجملة ههنا اعم من ان تكون حقيقة او صورة  
 فصورته الجملة باقية على حالها الاولى الا ان معناها تغير مفردا بعد دخول المفتوحة عليها  
 فاعتبار الاصل صحيح اطلاق الجملة على مدخولها وبسبب ان شاء الله تعالى تفصيل ذلك طولا  
 وعرضا قوله لان الخبر عيان عن الاسم الخ لان ضمير المستق عين الاسم والمستق عين الضمير  
 كذا صرح بذلك الوجه في الها مشرو تقدير اي حين اذ كان خبرا كان مشتقا نحو كان قائما

قوله وبالمعنى الخ وبافعال القلوب  
 خاصة في علقها نسبة بين اسمين  
 لا في العمل ولا في عدد المفعول لكون  
 مفعولها ثلاثة وليس كذلك في النسبة  
 قوله ولذا اي لاجل ما ذكره وقيل لاجل  
 المذكورات علمت عمل الفاعل في رفع  
 المتعدي وهو منسب لغيره في العمل قوله  
 الثاني ابتداء نائبا عن فروعها اذ لا يمكن  
 قدم من تصورهما على مفعولها ان لبنا  
 طرعا فلا يتوقف مفعولها تعالى ان لبنا  
 اياهم لئلا يظن ان عليا حسام سدا ذكره  
 السروى قوله وزيفه الرضاي  
 جعله باطلا قوله بليس في دخولها  
 على السروى في قوله بليس في دخولها  
 الفاضل العصام قوله فلو علم بغير  
 لم يعط العمل الفاعل في معنى الجسد  
 بليس لئلا يظن بلاء الذي في الجسد  
 قوله من حاشية انوار التنزيل للفاضل  
 قوله عند قوله تعالى ان الرضى يعني  
 العصام عند قوله وقال الرضى الوجه  
 كقول الخ قوله وقال الرضى الوجه  
 الوجه الاول منقوض بما ذكره في الوجه  
 في كونها عاملة بهذا الاختصاص بالمتعلق  
 قوله لما ثبت له من هذا اختصاص بالمتعلق  
 الخ قوله وقال الزجاج والكوفون  
 اذ كان الخبر مشتقا كان للشيء  
 بمنزلة ظننت وتوهمت قال ابن زيد  
 اذا كان خبرها فعلا او جملة او ظرفا  
 اوصفه في الظن والمشتق على الزجاج  
 التفرد للفاضل العصام في الجواب  
 لفظة الانصاف واللباح هي على وجه  
 حاشية

وفي الها مشرو ايضا ان الزجاج بالفتح وتشديد الجيم الاولى صانع الزجاج بالضم وتخفيف  
 الجيم الاولى وبابغة فالصفة للنسبة قوله وادعوا الاتحاد بنا فيه ذكر اداة التشبيه جوا  
 سؤال كان قيل انك قلت وان كان غير فلا يصح جعل ضمير له ونحن نرجعه بادعاء اللفظ  
 فهذا يصح الارجاع فاجاب عنه بقوله وادعوا الاتحاد الخ قوله لا يجذف الا بشروط الخ وهو  
 كون الموصوف بعضها ما قبله مجرورا بمن وفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في  
 القوم دون هذا اي رجل دون هذا والحذف بدو منه نادركذا في الها مشرو قوله لكن مغفر  
 ايضا عند البصر بين وعند الكوفية ان لكن مركبة من لا وان المكسورة المشددة المصدر بالها  
 الزائدة فالاصل لا كان يجرف لا في صورة النون والكاف المفتوحة على صورة الجارة وان  
 المكسورة المشددة حذف فتحة الكاف ثم نقلت اليها كسرة الهزرة فاجتمع الساكنان من  
 الهزرة والنون الاولى فحذف الهزرة وبقي لا لكن ثم ازيلت الالف التي بعد اللام عن الخطو  
 الخط الساكن تلفظا فصلا ولكن خطا بدو الالف غير انها باقية في التلفظ قال المص  
 وليت للتمتي قال السيد السند في قوله هو المعتمد عليه رحمة الملك الصمد المتني طلح حصول  
 الشيء ممكنا او متناولا والرضى ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتفاع  
 حصوله او لا فيستعمل في الممكن المرتقب وغير المرتقب وفي الحال قال المص ولعل للترجي  
 قال السيد الشريف عليه رحمة الملك اللطيف الترجي اظهار ارادة الشيء الممكن او كراهته وقال  
 الفاضل الهندي الفرق بين التمني وبين الترجي التمني على صيغة اسم المفعول مستقبل  
 او مستبعد والمرجو ممكن جدا من جهة المعنى واما الترجي من جهة اللفظ انه يدخل على  
 ليت من حروف النداء يادون لعل نحو يا ليت زيد حاضر فيجعل كون المنادي محذوفا عن الكلام  
 ليت زيد حاضر او يا زيد اتيناك فاحضر على صيغة امر مخرج بذلك الخبيص واما الحاجب  
 المراجز الفراء رح ليت زيدا قائما بنصبه لا المعولين قال شارحه فكانه قيل اتمني زيدا قائما  
 فالجزم ان منصوبا على المفعولية لمعني ليت لا اللفظ واجاز الكسائي نصب الثاني بتقدير  
 كان قال الشاعر يا ليت ايام الصبي كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا حال من المستمر  
 في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبي كانت لنا حال كونها راجعة قوله لا خلف في اطلاق الكسائي  
 الخلف يضم فسكون يعني ان كريا من الكرماء اذا اطلعك في شيء لا يخلف فيه اي خلافه  
 كرو وذا ان جيزي كه اطاع كروي قوله على داب كلام العطاء من الاقصاء في المواعيد المقتطع  
 بانجازها على التكلم بلعل وعسى قوله ورده صاحب الكشاف انما رده لتعصبه واتباع  
 مذهبه وما ابدع بقوله الا ترى انك تقول الخ فيه انه اذا كان لفظ بمعنى لفظ آخر لا يلزم ان  
 يكون مستعملا في كل ما يستعمل فيه الاخر بل يكفي ان يكون بمعناه في بعض مستعملا في كالا  
 يخفى قوله قطرب وابو علي فقطرب تليذ سيبويه وابو علي تليذ الزجاج قوله واجاب عنه  
 الفاضل العصام الخ وقد اصاب هذا الفاضل جعل الله تعالى مضجعه غرفة من غرف الجنة في  
 جواب عن مثل هذه المشوجات العناكية التي اوردوها نقضا لتضعيف مقالان لا فواء

قوله قد بينه بما حاصله حيث قال  
 قد ورد لعل في القرآن لا لاطاع اي  
 الويل في الطبع كما في قوله تعالى  
 ولعل من اعاد قريبا فقولاه قولنا  
 لعله يتذكر او يخشى ما لا كلام  
 الكسائي الذي لا فرق بين اطاع وعسى  
 بمصطلح الطبع فيه ولا كلام العظم  
 الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد  
 المقتطع بانجازها على التكلم بكتبة  
 لعل وعسى كما هو دأب الملوك والعظماء  
 اولان ولما الى ان لا ينبغي ان يحل  
 العباد فتركوا الاجتناب في العبادة وكما  
 ان لعل في مثل هذا الموضع لا ينبغي  
 مع التحقيق والتعريب من التحقيق في  
 الاطاع اما البديل على انه لا خلاف في  
 اطاع الكرماء او ليكون على ذاب  
 كلام العطاء اوليه العباد على  
 ان لا يتكلموا وليس معنى العطف اي  
 لعل اما ان يجي الاطاع مع التحقيق  
 او الاطاع بدو التحقيق على ما وهم  
 هذا كلامه بلفظ قوله دخلت على  
 المريض اعوده في الصحاح عدت  
 المريض اعوده عيادة بالكسر يقال  
 هذا الشيء اعوده عائدة اي زو  
 وفلان زو صبح وعائدة اي زو  
 عطف وتعطف قوله فافهم قبل وجه  
 ان اثبات التعليل بمثل هذه التقدير  
 لا يناسب شأن النظم فيجمل على الوبق  
 في الاشفاق المتخاطب تامل حاشية







الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء وأصل هذا الخلاف أن جملة القسم  
 والمقسم عليه هل أحدهما معمول للآخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم  
 أو لا فمن قال نعم يعني يكون أحدهما معمول للآخرى فتح مادة الدلف والنون لا في ذلك  
 حكم أن إذا كان مفعولا ومن قال لا يعني قال ليست أحدهما معمول للآخرى وإنما تأكد  
 للقسم عليه لا عاملة فيه كسر مادة الدلف والنون ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين  
 إلى هنا كلام التيوطي قال المص وفي الصلة أي مادة الالف والنون التي وقعت بعد اسم  
 الموصول لأن صلة ذلك الاسم الموصول جملة خبرية فيها عائد إليه وأما قيدنا الموصول  
 بقيد الاسم ألفظنا أن وان المفتوحان الأولى مشددة والثانية مخففة وما كل هذه  
 الثلاثة المصدرية موصولة حرفية حكمها مغاير حكم ما نحن فيه ولا عائد فيها إليها  
 قال المص نحو قوله تعالى آتيناك من الكوز الآية وفي تفسير التبيان أن قارون كان  
 من قوم موسى يعني من المؤمنين وقيل كان من بني إسرائيل وكان أفراييم إسرائيل فلما رأى  
 النبوة لموسى عليه السلام والمذبح وبني القريان لهارون عليه السلام قال في القائل  
 يا موسى لك الرسالة ولهارون الحبور وهو بيت القريان والمذبح ولست أنا في شيء من  
 ذلك فإني وأنا أفراييم بالتورية منكم لا أصبر على هذا وغضب شديد وحسد لها على ذلك  
 وتكبر عليها وقيل كان ابن عم موسى وابن خالته وابن عمته فغنى عليه أي تعظم على موسى  
 عليه السلام وتكبر عليه بكثرة المال والولد وآتيناك من الكوز قيل أنه أصاب كوزا من  
 كوز يوسف عليه السلام أو علم الكياء ما أن مفاعله ما بمعنى الذي في موضع نصب  
 وآتيناك واسمها وخبرها صلة الذي ولهذا كسرت أن والمفاع جمع مفعول وهو ما  
 يقع به بيت المال والصندوق لنوء ناء بنوء ناء أي جملة على ثقل ونهض به على مشقة  
 حتى مال تخمه وهو لازم صار هنا متعديا بالباء في قوله عز وجل بالعصبة وهي الجماعة  
 الكثيرة كذا في تفسير الفاضل ابن كمال الكامل لنوء بالنوء بالعصبة أي تمل وتقل الجماعة عند  
 حملها قال الطبري ومعناه العصبة تنوء بها يعني تمل بالمفاع بالعصبة وتقلها إذا حملتها  
 من ثقلها أولى القوة أي أصحاب القوة وقد بينا معنى العصبة في سورة يوسف عليه السلام  
 قبلهم أربعون رجلا وقيل غير ذلك وقيل العصبة من العشرة إلى الأربعين كذا في تفسير  
 التبيان قال المص وبعد حتى الابتدائية وهي حرف يندوب بعد الجملة أي يستأنفها بعد  
 على الجملة الاسمية وعلى الفعلية والفعلية يستوي فيها المضارع والماضي والاسمية  
 يستوي فيها كون الجزئين مذكورا أو أحدهما والآخر مقدرا وأما قيد بالابتدائية حندا  
 من العاطفة والجماعة ووجه الاحتراز مذكور في الشرح وشرط حتى الابتدائية كونهما  
 متبايعين ما قبلها وما بعده قوله مثل نعم وبلى وغيرها من أجل بتشديد اللام وجبر وإي  
 بكسر أولهما فغم محقة بمضمون ما سبقها وفيها أربع لغات أشهرها بفتح النون والياء  
 وإني بتفصيلها الرضى في شرحه على الكافية وبلى بالفتح مختصة بإيجاب النون المقدم أي

قوله وهي الأممية من هذه الاستفهام  
 التي لا تنكر وحرف النفي وانكار  
 النفي تحقيق للآثبات فهي للتنبيه  
 بعد التركيب على تحقيق ما بعدهما  
 عند صاحب الكشاف والراغب وقيل  
 وكثرون أنها حرفان للتنبيه لا تركيب  
 فيها تدخلان على ما لا يجوز أن يدخل  
 عليه حرف النفي وأما الأبدخلون  
 أيضا على كل كلام مكلف بنفسه قوله  
 وقد قبلت منزهة ما فيكون هلاوها  
 وعينا فيكون علاوها وعما قوله حرف  
 الدفتاح برده عليه بأن من جملتها ما  
 نحوها أن زيد فاشم ومنه قوله فان  
 ان تاعذرة ان لم تكن قلت فان  
 صاحب قد ناه في البلد نعم قد يدخل  
 على مفرق قوله وبعد أو أوفيدا  
 بعض الخاتمة كون ذلك في الماضي  
 تعامله مطلقا سواء كان في الماضي  
 أو في الحال أو في المستقبل لا الحاد  
 التي بمعنى الوقت الذي يقع فيه  
 كلام المتكلم حال التكلم وبكسر أيضا  
 بعد النداء والدعاء والامر والنهي  
 وبعد كلمة كذا وفي قوله أي قيامه  
 حاصل لا إشارة على المذهب الصحيح  
 وهو أن تقوم مقام المفعولين  
 قوله عندي أنك قائم أي عندي  
 ثبوت قيامك فالمتبدا في التحقيق  
 هو الثبوت الذي هو مدلول هكذا  
 البواني قوله فاعل المحذوف فيجب  
 الفتح لوجوب إفراد الفاعل جيب  
 حاشية

تنقضي النفي المقدم وأجل بالفتح وجبر بالكسر ما قصد بقول الخبر وإي بالكسر تستعمل غالبا  
 في الوثبات ولا تستعمل إلا في القسم من غير ذكر فعل القسم ويقال لهذه الحروف حروف  
 الإيجاب أيضا قال المص وبعد حروف الدفتاح المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد باعتبار  
 ما يجري فيه الحكم الذي ذكره وهو ما بعد الحرفين من حروف الدفتاح وهما الأوامر بالفتح  
 وتخفيف اللام في الأول والميم في الثاني على أنه يصح التعبير بالجمع حقيقة لأنه قد يقبل  
 من الإلهاء فيقال هلا بتخفيف اللام فصارت الأفرح ثلاثة الأوهلا وأما بالتخفيف  
 في الجمع فإن قيل أن لفظة ما من قبيل الأوامر لا تعين الحاجة إلى تأويل قلنا أن هذه اللفظة  
 الواردة نقضا ليس مما يجري فيه الحكم الذي ذكره ولم يكن ما نحن فيه فأنها تدخل المفرد  
 قلنا مل قال المص ونفت على صيغة المجهول ونائب فاعله مستتر فيه مؤنثا راجعة  
 إلى مادة الدلف والنون وقوله أن من الشرح وليس من المتن هذا هو الصحيح المستقيم لكز  
 المستنصون ينصون النسخة بمنزلة الشرح منها وخلطهم أحدهما الآخر كقول  
 المص وفتن قول الشارح أن ومراد الشارح أرائه مرجع المستتر في فتحت قوله فاعلة  
 مع جملتها أي جملتها الصورية الآن بعد دخول المفتوحة أو جملتها الأصلية قبل دخولها  
 وقدم غير مرة قوله والثابتية إلى قوله أو في المفعول نظر إلى أصلها أقول وبالله سبحانه وتعالى  
 أن هذا جواب سؤال تقدير أن المص ذكر كون مادة الالف والنون مفتوحة إذا وقعت  
 مع ساقها فاعلة ولم يذكر ثابتية مع أنها إذا وقعت ثابتية فتحت المادة أيضا فاجاب عنه وقال  
 ما حاصله أن الثابتية داخلية في الفاعلة أو في المفعولة فبالنظر إلى الجهة الحكيمة داخلية في  
 الفاعلة لأن ثابتيا الفاعل في حكم الفاعل وبالنظر إلى الجهة الأصلية داخلية في المفعولة لأن  
 ثابتيا الفاعل مفعول في الأصل قال المص ومبتدأ نحو عندي أنك قائم أي حال كونك في الفتحة  
 مع مدخولها في تأويل المفرد مبتدأ قال العصام في تأويله أي عندي ثبوت قيامك بتقدير  
 المضاف وهو شايع ويقول الفقير وفقه الله تعالى والثاويل بتقدير الخبر وجعل عند  
 ظرفا قيامك ليس بعيدا أي عندي قيامك ثابتا يصير قيامك هذا بنفسه مستدح  
 تقديم الظرف مساع متسع فتأمل قوله قدمها بساطتها تخصص وجه التقديم قال المص  
 غولوا ذلك قائم كان كذا ففعله غومر فوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره مثاله نحو وهو  
 مضاف إلى ما بعده وقوله لوادة شرط وقوله أن من المشبهة بالفعل تستدعي اسم منصوبا  
 وخبر امر فوعا وكان الخطاب مبني على الفتح منصوبا محل باسمية أن وقوله قائم مفعول لفظا  
 بخبرتها فلفظة أن مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد مفعول محال على أن فاعل فعل محذوف  
 أي لو ثبت قيامك ففعله ثبت مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب شرط لو وقوله  
 لكان اللام ابتدائية وكان من الناقصة تستدعي اسم امر فوعا وخبرها منصوبا فاسمها مستر  
 راجع إلى شيء غير معين وقوله كذا اسم كناية مبني على أن يكون منصوبا محذوف على أنه خبر كذا جملة  
 كان فعلية لا محل لها جواب لو فلو مع شرطها وجزاؤها جملة شرطية مجرورة المحل على أنها مضاف

قوله وكلام العلامة المذبور وحل  
 كلامه في الجملين مولانا حسن علي  
 على القولين قوله على أنه أي مع النون  
 أي لو سلم الثاني قوله فافهم وجهه  
 أن الخاتمة لا يجوزون فيها بعد ما دون  
 قال قول بالثاني لا حائل تخلفه قوله  
 فتأمل وجهه أن ما بعد ما مضاهيه  
 فلا حاجة ذكرهما وإن افترضا المضاف  
 إليه ليس مسلم بل قد يكون جملتها  
 والجوهر خبرها الجوز كان داخل فيه  
 تكن له أحكام مخصوصة فلها لدر  
 يدخله قوله أي بتقدير كون أن مع  
 جملتها أي مع اسمها وخبرها جملتها  
 وتقدر كونها أي أن معها أي مع جملتها  
 أي مع اسمها وخبرها مفردة هذا خبر  
 اسم من تفسير الفاضل العصام وهو  
 تقدير كون الكلام جملة وكونه مقفيا  
 كما كان تفسيره أولى من تفسير الجاهل  
 الجامي وهو تقدير المفرد وتقدر الجملة  
 ولا يخفى ما فيها قوله نرجح أحد الطرفين  
 لا ما كان طراه سببا في قوله ذكره القائل  
 العصام في شرح الكافية وقال في  
 حاشية الجامي يرجح أحدهما لعدم  
 تكلفا المحذوف لا بناء في جواز الاحتجاج  
 فلا بد أن كيف يجوز الفتح المحتاج  
 إلى المحذوف في من كيمني فإني كيمني  
 ونظاير مع صحة الكسر المستغنى  
 عن المحذوف قوله أو إذا المقابلة ولو  
 قال أو ما يوجب مناسبا لكان أنما  
 حاشية



اليه لقوله غو والله سبحانه وتعالى واعلم قوله والصواب قلت بالخطاب وما قاله من  
 الصواب لو تركه لنال الثواب اذ هذه مناقشة مثالية لم يرتض بها القول قداني في تركه  
 من الثقات صحاح القول على انه ولا بعد ان يقال ان ذكر اسم الفاعل الذي هو قائم  
 مقام الفعل باعتبار ارادة ما يشق منه فان اشتقاقه من الفعل المعلوم فذكر  
 المشتق واراد المشتق منه قال المصاي لو ثبت قيامك اي لو ثبت قيامك لكان كذا ولما  
 كان ما بعد لولا فاعلا للفعل محذوف والفاعل انما يكون مفردا فوجب فتح مادة الالف  
 والنون قال الله تعالى ولو انهم صبروا اي لو ثبت صبرهم وانما قدر ثبت اذ لا يكون  
 بعد لولا افعلا حقيقة او تقدير الكونه حرف شرط قوله ليس بصواب ليس بصواب  
 لان حذف الصفة في مقام يقتضيها في التقدير شائع في كلامهم وصرح القوم بتركهم  
 والتقدير ههنا لو انك شخص قائم لكان كذا المراد الفاضل الجاهل هكذا والمراد المصطفى منه  
 هذا هكذا قال المص بعد المصدرية قيد بالمصدرية لان كلمة ما متعددة منها الموصولة  
 صولة فقد مرنا فاحكمه في الكسورة ومنها المشابهة بليس العاملة في اسمين ومنها  
 الموصوفة ومنها النافية مطلقا هي التي تدخل على المضارع غالبا وكلها سوا المصدرية  
 ليست مما نحن فيه فليست فطن قال المص اي ما ثبت ان زيد قائم انما فسر هكذا لانه اراد ان  
 يشير وينبه ان اختصاص ما المصدرية بالفعل ولو تقدير قائم اي بقوله بمعنى مدة  
 ثبوت قيام زيد جيبا السائل كانه قال ما ثمة قيد ما المصدرية بالتوقيتية من جهة الفاعل  
 فقال بمعنى مدة ثبوت قيام زيد ولا استنفار عن مثل هذا التنازع في الاضافة للمهولة  
 المقال مع اقتضاء المقام في تفهيم المرام قال المص بعد حتى العاطفة للمفرد اي على المفرد  
 اغايد بقوله المفرد اخذ الجانب النحوي في حتى العاطفة ونسبها على انها تعطف المفرد  
 على المفرد فلم يكن القيد وقوعيا قال المص عرفت امورك حتى انك صاحب حتى هنا عاطفة  
 وهي تعطف المفرد ولما ورد بعدها كلام يشبه الجملة اولوها بالمفرد يجعل مادة الالف  
 والنون مفتوحة اذ هو في التقدير عرفت امورك حتى صاحبك بالنصب تعطف على  
 امورك قال المص وبعد مذومذ ونصيرج بما علم ضمنا رجا المبتدى وشقة للصبيان  
 لان مذومذ اذا كانا اسمين فداخل في قوله السابق ومضافا اليها واذا كانا حرفين  
 فداخل في قوله السابق ايضا وبعد حروف الجر ولو جعل مبتدأ على تقدير كونها اسما وما  
 بعدها المصدر بنشد الدال بالالف والنون في تأويل المفرد خبر اعني ذلك المبتدأ لا يجز  
 الى تقدير مضافا هو لفظ زمان ليصح الجمل فدخل في قوله ومضافا اليها ايضا وانما خبر  
 ان اذا كانا مبتدئين وكان ما بعدها خبرا عنهما تكون تلك المادة مفتوحة ايضا وقد صرح  
 بذلك ابو عيسى في مفيد حيث قال وجب الفتح فيما وقعت فيه خبر كقولك العجى الضربة  
 ضرب زيد وزاد الخبص من مواضع فتحت مادة الالف والنون فيها حيث قال وفيما بعد  
 ظننت واخواتها نحو ظننت انك ذاهب على الكون اول المفعولين والثاني محذوف تقديره

قوله وقال الفاضل العصام في شرح  
 الكافية فيه اي في قول الرضى نظد  
 قوله ومنها بحث اي في كون الخبر  
 محذوف فاعل تقدير الفتح قوله وجوز  
 الفاضل الجاهل حيث قال وان كان  
 المراد من بكر مني فخره اني اكرمه  
 او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها  
 وقعت في موضع المفرد لانها ما سبقت  
 او خبر مبتدأ وقال الفاضل العصام  
 في حاشيته اقتصر الرضى على الاول  
 والثاني من زوائد الجاهل وكان رضى  
 لم يلف اليه لاستلزامه الحذف قبل  
 الحاجة لكن في كونه مبتدأ لا يتبين  
 لما وجبوا تقديم الخبر لثلاث سبب  
 المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز  
 حذفه وهو يوجب الونان ثابت له يوم  
 وبالحاجة قوله واكرامى ثابت له يوم  
 تقدير الخبر مؤخر وهو لا يجوز لان  
 تقدير مقام تقديم الخبر فان قلت  
 خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الجاهل  
 قد يكون جملة ولذا لم يبعده ابن الحاجب  
 قد يكون المفرد كما عند المبتدأ والفتوح  
 من مواقع لا يصح ان يكون جملة  
 قلت الخبر للجر لا يصح ان يكون جملة  
 لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل  
 وجوب الفتح صواب وان لم يبعد بعد الفاء  
 الكافية ويرده انه لم يبعد بعد الفاء  
 الجزئية انما قوله لان جعل الشيء جملة  
 في اللفظ لان الشرطية بفتح كونه جملة  
 للفعل اعني الفعل اللغوي والمراد بك  
 جزاله كونه جملة عليه واشار الى  
 حاشيته

ظننت ذهابك حاصلا هذا عند الاختصاص واما عند سبويه فانها مع صلته قائمة مقام  
 مفعوليه وكذلك تفتح فيما بعد حقا قال المص حيث جازا التقدير ان اي تقدير كسر المادة  
 حالة الجملة وتقدير فتحها حالة المفرد الا ان الاولوية في الكسر لعدم الحذف في التقدير  
 بعدم التغير بخلاف الفتح لكثرة التقدير بالتغير لكن الامر من جازان ولو وجد الفتح  
 بالاولوية قوله اي تقدير يكون ان مع جلته باجمله وتقدير يكونها مفردة اي تقدير يكون ان  
 مع الجملة مفردة وفي هذه العبارة غلو القبارة والتعبير الفصح الذي هو الصحيح ان يقول  
 اي تقدير يكون ان مع مدخولها جملة وكونها معه مفردة كما لا يخفى قال المص فاعني فاكرو  
 اياه ثابت لله در الفاضل الهندي في شرح قول ابن الحاجب عليها الرحمة مثل من كرم في  
 اكرمه حيث قال فهو على تقدير كسر ان جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها بتاويل المفرد مبتدأ  
 محذوف والخبر اي قبا بناتي اكرمه والجملة جزائية فلا يرد ما اورده الشارح فليتبصر قال  
 المص وتخفف المكسورة مع بقاء معناها الذي هو التحقيق بل يزيد عليه في بعض المواضع  
 حتى قال ابن المعافى في تفسير قوله سبحانه وتعالى وان كانت لكبيرة ان بمعنى لقد واللام  
 في قوله لكبيرة تأكيد وقال البيضاوي هي الخففة من المثقلة وقال محشبه شيخ زاده الفاضل  
 الخيران فانك الخففة تأكيد النسبة وتحقيقها وبمعنى الفصل ان شاء الله تعالى قوله  
 فيلزم حين اللفاء اي حين ابطال العمل في مدخولها بسبب تخفيف المكسورة مع بقاء  
 المعنى التحقيق قوله لان اللام للفرق الخ محل هذا التعليل ومقامه انما هو بعد قول المص  
 اللام وليس ههنا كما هو ابد البديهي حتى غفل بعض الزاعمين حيث قال ان هذا الوجه لقوله  
 حين اللفاء وليس كذلك وانما سبب هذا الزعم انما نهنا والله سبحانه وتعالى علم قوله  
 من حرف النفي بيان القرينة في قوله عند عدم قرينة قوله كان زيد لن يقوم الكاف بمعنى  
 مثل او نحو وما بعد الكاف ان زيد بكسر الهمزة وسكون النون خففة المكسورة وقرينة حرف  
 النفي في قوله لن يقوم قوله واقضاه المقام الخ بالجر عطف على قوله حرف النفي والجر ويجازي  
 من معنى ان القرينة قد يكون لفظيا مثل وجود حرف النفي في الكلام نحو ان زيد لن يقوم  
 بكسر الهمزة وسكون النون خففة من المشددة والقرينة كلمة لن وهي الخفية عن اللام لان  
 ان لو كان نفي لا يستقيم المعنى وهو اظهر من شمس الضحى وقد تكون القرينة بحسب المقام  
 وسباق الكلام كقول الشاعر عند مدح قبيلة المالكية يوان مالك كانت كرام المعادن  
 اي على التحقيق كانت قبيلة مالك كرام المعادن وشرفا منها فقد فهم من سياق الكلام وقرينة  
 المقام ان ان ههنا ليست بنافية كما هو الظاهر قوله والاختصاص على صيغة التثنية الاوسط  
 والوصف والوسط هو سعد بن مسعود الامام الخوي البصري ذو الصانيف لجملة الشهر  
 باو حسن اخذ النحو من سبويه وكان اكبر منه والاصغر هو علي بن سليمان بن الفضل وهو من  
 العينين مع سودة البصري روى عن المبرد وتعلب وغيرهما ولم يكن منسقا في علم النحو وليس  
 له نصيب واما الاختصاص الاكبر فابو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد اخذ عنه سبويه

قوله لان اللام على النصب قوله  
 فيلزم بقوله حين اللفاء قوله  
 عند ابن الحاجب في سبويه ان  
 كانت عاملة لا يلزم اللام وقت  
 ابن مالك انما يلزم اللام مع التناهد  
 بالنافية حيث لم يظهر الالف في اسما  
 تكونها مبنيا او معربا باعتبار تقدير  
 وقال ابن الحاجب اللام لازمة في خبرها  
 مع احوال اللفظ ومع الاعمال للفظ  
 فقه فلا يطرأ اي ان اللام في اللفظ  
 اي اذا كان الالف لفظيا فلا يطرأ  
 في الجملة التقدير في قوله صرح  
 العصام حيث قال اللزوم مشروطا  
 بان لا يكون بعدان ففي ان كان ينفع  
 اللام يقال ان زيد لن يقوم قوله  
 والاختصاص احد هما سعيد بن مسعود  
 او عام الخوي البصري ذو الصانيف  
 الجملة الشهير بابي الحسن وهو  
 الاوسط اخذ النحو من سبويه وكان  
 اكبر منه سنا واخر على بن سليمان  
 بن الفضل هو صغير العينين مع سودة  
 وروى عن المبرد وتعلب وغيرهما ولم يكن  
 منسقا في علم النحو وليس له نصيب  
 فيه وهو الاصغر واما الاختصاص الاكبر  
 فابو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد  
 اخذ عنه سبويه وابو جعفر قوله  
 وقيل انه ابو علي الفارسي وانما  
 والشلوين واذا ثبت عندهم ان  
 اللام ليست للابتداء لم يمنع ان يفتح  
 اللام المانعة منها نحو في الخبر  
 حاشيته



وابو عبيد قال اخافني ثلاثة اكبرها استاد سيبويه واوسطها تليد سيبويه واصغرها  
 راوي المبرد وغيره قوله وقيل لام اخرى اجنبت للفرق الخ فانه ابو علي القاسمي واين  
 العافية والكلوبين كذا في الهامش قوله الشلوين بفتح الشين المعجمة وضم اللام المشددة  
 بعدها واوساكنه يلها الباء الموحدة مكسورة ثم باء مشاة ساكنة واخر النون كذا  
 ضبطه ابن خاشمان قوله اجنبت للفرق يعني ان اللام التي تلزم في الخبر ليست بلام ابتداء بل  
 هي لام اخرى جئ بها للفرق بين ان الخففة وبين ان النافية عند الكوفية والمستفاد المستنط  
 من غير البياض او ان رايع كراي الكوفيين حيث يخبر بان يقول ان مخففة واللام هي الفارقة  
 ان لم يقل واللام هي الابدائية في آية ان كل ما جميع لدينا محضرون على قراءة تخفيف ميم لما  
 وما يزيد للتاكيد والله سبحانه وتعالى اعلم قال المص ويحوز الفاوها اي بطل عمل ان  
 الخففة من المكسورة المثقلة وقدم المثال من الالية الكريمة ويجوز ايضا اعمالها بخوان  
 كلالا ليوفيقهم ربك اعمالهم بتخفيف ان وعند الكوفية يجب الفاوها والالية الكريمة  
 حجة عليهم صرح الفاضل الهندي قوله ولذا لم يصرحه اي ولكون الاولفاء غالبا كما  
 يجوز الاعمال لم يصرح المص بالاعمال واكتفى بالغالب قوله ويمكن عطف دخولها على  
 اللام هذا الامكان خارج عن حد الامكان في هذا المقام على اي وجه كان ولو اخذه من  
 عبارة الامتحان اذ لا يستقيم بعضها في هذا المقام ما يصح في الامتحان والعلم عند الملك الرحيم  
 قال المص نحو قوله سبحانه وتعالى وان كانت لكيرة قال ابن معافي تفسيره ان بمعنى لقد  
 واللام في قوله عز وجل لكيرة تأكيد اي لقد كانت كبيرة واسم كانت مضمر دل عليه الكلام  
 تقديره وان كانت التولية والصلوة لكيرة اي شاقدة وقال البياض اي زهي الخففة المثقلة  
 واللام هي الفاصلة والضير في كانت لما دل عليه قوله وما جعلنا القبلة التي كنت عليها من  
 الجملة والتولية قال محشي شيخ زاده فانه الخففة تأكيد النسبة وتخيها ويلزمه  
 اللام في خبرها لتكون عوضا ما حذف منها والفرق بينها وبين التي التي واسم هذه الخففة  
 محذوف اي وان الجملة او التولية كانت كبيرة اي صعبة ثقيلة انتهى قوله اذ معنى ان كان  
 زيد لقائنا ان زيدا قائم فعلى كون خبر النافضة لها لفظا الا ان الخففة المكسورة معنى  
 فتبصر قوله وكذا المفعول الثاني اي كثل خبر كان يعني ان المفعول الثاني لما بعلت مفعول ثان  
 لفظا له خبر لكلة ان الخففة من المكسورة معنى قوله ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه قال الامام  
 السبوي في اشباهه الفرق بين الاولفاء والتعليق حكم الاولفاء ابطال العمل بالكلية وحكم  
 التعليق حكم بين ابطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل كما في باب ظن ان نصدر على الكون  
 حرف يكون حاميا للفعل عن العمل لفظا لكون دون العمل في موضعها فسمى بذلك تعليقا  
 تشبيها بالعلقة وهي ليست مسكنة ولا مطلقة انتهى كلامه قوله لانها اقوى مشابهة الخ  
 تعليل لوجوب العمل في خبر الشأن اي لان النافضة هي اقوى من جهة المشبهة بالفعل  
 في الاصل اي قبل التخفيف بسبب فتح اوله واخره المشدركا لما مضى مثل مدبل عين ان الماضي

قوله نحو قوله اي قول حائكة ثبت  
 زيد بن عمرو بن نفيل ترى زوجها  
 الزبير شلت بيمك ان قلت لسلا  
 شلت عليك عقوبة التمدد لبيك بيمك  
 شلت كذا في سر الصاع لا بيمك بيل  
 هو بفتح الشين على صيغة المبني الفاعل  
 ونقل العيني عن الفقيه كونه على مفعول  
 ونقل العيني عنه واذ يري قال  
 ما لم يسمي فاعله الله وان مخففة عند  
 شلت بك اشياء الله واللام فارق وسلا  
 البصر بين مهلة واللام فارق وسلا  
 مفعول قلت والنون فيه لتعظيم  
 مفعول قلت من الحول بمعنى  
 والتمويل وحلت من الحول فاعل حلت  
 النزول وعقوبة الدم العهد وهو  
 اي وجب لك عقوبة انك متعاقبة بما عاقبه  
 القود قيل اي انك متعاقبة بالكوفيين  
 بين من تعد قل مسلم واللام مائة  
 غير الكسائي فان نافية واللام مائة  
 الا لانهم لا يبنون الخففة لا عاملة  
 ولا مهلة وعند الكسائي مخففة ان  
 دخلت على اسم ونافية ان دخلت على  
 فعل فان قلت فعل الشارح ان يقول  
 نحو قولها بضمير الموث قلت هو من  
 مسامحات الصنفين لا يلتفتون الى  
 تكبير القائل وثانيه عائد الى  
 الغرض بقا الضمير في مثله عائد الى  
 القائل والى من قال قوله فافهم  
 وجهه سباني في المثال الذي وفيه  
 الحاشية وجهه ما اشبهه بقوله  
 فانه ضعيفا الخ ويقوله وكذا المفعول  
 الثاني لباب علت  
 حاشية

من الاثنين صورة الا ان بينهما فرقا لان التي من المشبهة حرف بخلاف ما من الاثنين اذ هو فعل ولان  
 المشبهة لا بد من معمولين اولها منصوب وثانيها مرفوع بخلاف ما من الاثنين اذ لا بد له من مرفوع  
 فقط لكونه لازما ولان المشبهة يجوز فيها حذف نونها المحركة تخفيفا بخلاف ما من الاثنين اذ  
 لا يجري فيه ذلك الحذف والتخفيف ولان المشبهة يزال عنها العمل بالتخفيف في الظاهر بخلاف  
 ما من الاثنين اذ هو لا ينقطع من العمل في الظاهر بدا قوله لثلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى  
 لان مشابهة المكسورة المثقلة اضعف من مشابهة المفتوحة المثقلة بسبب كسر اول المكسورة  
 اذ لم يوجد فعل منصرفا بدا في كلام الضمائم ومقال العربا العرباء مكسور الاول في الفعل  
 الماضي المعلوم والمعتبر في المشابهة مشابهة تلك الحروف بالفعل الماضي المعلوم المقدر فصا  
 هذه المشابهة اضعف في المكسورة المثقلة واقوى في المفتوحة المثقلة ومع ذلك علت مخففة  
 المكسورة في الاسم النصب وفي الخبر الرفع ولم تعل مخففة المفتوحة في الاسم الظاهر النصب مع قوة  
 المشابهة فوجب تقدير الاسم المنصوب لثلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قوله بمعنى انها اذا  
 كان قبلها فعل يلزم الخ يعني ليس يلزم البنية ان يوجد فعل قبلها لكن لو وجد فعل يلزم ان  
 يكون ذلك الفعل من افعال التحقيق لا غير فعل هذا التوجيه لا يرد واخر دعويهم ان الخ  
 ربا العالمين وغيره قوله وهي وان لم تقضيه الخ جواب سؤال كان قيل ان المناسبة في  
 التحقيق لا يوجب لزوم ولا تقضيه وانما مقتضاها الدلولية فاجاب عن ذلك بالتسليم  
 الا ان رعاية مثل هذه المناسبة بشهادة الاستقراء قوله ثم التي كان قبلها الظن الخ واما التي  
 كان قبلها فعل التحقيق الخ فلا يخلو لان الفعل المصدر بها لكونها للطبع والرجاء غير  
 مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق كذا في الحاشية قال المص علت ان زيدا قائم الاعراب  
 ان مخففة من الثقيلة المفتوحة اسم ضمير لثان وزيد قائم مبتدأ وخبر جملته بالرفع المحلى  
 خبر الخففة فهي مع اسمها في تأويل المفرد منصوب المحل قائم مقام مفعول علت قوله اي  
 انه بفتح الهمزة وسكون النون على انها مخففة من المثقلة المفتوحة وما انفصل بها من الضمير  
 هو ضمير الشأن الذي في المقدور وانما ابرزه متصلا في التفسير تفهيم اوارائه للمبتدئ الضمير  
 الشأن المقدور هذا الذي كناية في التفسير وقد رأينا في بعض النسخ كتب النسخ شدة على النون  
 هذه فقد فقير ليس في محله الظاهر بقرينة المقام والعلم عند الله سبحانه وتعالى قوله  
 اي يجوز دخولها ان بهذا التفسير تنبها على ان الدخول هنا على سبيل الوجوب ولو قل  
 اي جواز كان اخصر واحسن قوله فافهم لعله اشارة الى تذكر ما مر ان الخففة المكسورة  
 تدخل على الفعلية والاسمية مثل ما نحن فيه من الخففة المفتوحة فانها ايضا تدخل على  
 الفعلية والاسمية اذ ادخل عليها شئ من النواسخ واذ لم يدخل لزم دخولها على الاسمية  
 لكن دخول الخففة المكسورة على الفعلية ليس مطلقا وليس بلازم ايضا اذ على تقدير  
 الدخول على الفعلية يلزم كون الفعل من داخل المبتدأ والخبر وبهذا فظهر الفرق الفارق  
 بين الخفتين واجتنى ايضا ثمره هي ان ليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة

قوله بمعنى انها بمعنى ان الاخبار بالزوم  
 اخبار عن الزوم المستفاد من هذه  
 الشرطية وهي كما تحقق قبلها فعل  
 يكون ذلك الفعل فعال التحقيق كذا  
 الحال فيما قيل من قوله معنى انها لو  
 دخلت الخ قوله فتدخل الخففة وانما  
 كان قبلها فعل التحقيق فلا يخلو لان  
 الفعل المصدر بها لكونها للطبع  
 والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب  
 قبلها فعل التحقيق قوله والناسبة  
 باعتبار عدمه احتمال ان التي كان  
 قبلها الظن المناسبة مقيد بدخولها  
 على الفعل المنصرف ان الدخول على  
 الوسمية لا يختص بعدم الفصل بل لا يمنع  
 ساق غير الا فاق الفصل بلا يمنع  
 احتمالا وان ما قبلها فعل التحقيق  
 على ما سبقت في قوله اي يجوز دخولها  
 اشارة الى ان تدخل مكانه عامته  
 لا ضرورة في قوله فافهم معنى الدخول  
 تفريع على قوله اي يجوز كون مسبق  
 الخ قوله فافهم وجهه ان الدخول في  
 المكسورة واجب وفي المفتوحة جاز  
 بقرينة المطلق وان الدخول في المكسورة  
 حقيقة وفي المفتوحة مجاز قوله واعلم  
 فعلم المراد خبره اعتراضية بعد  
 والابتداء مع خبره اعتراضية بعد  
 الفاء قوله سوف ياتي معنى ان لا محالة  
 سوف ياتي المراد كل ما قدر له من خبر  
 وشرف ازل الازل بالزناح والاحبال  
 حاشية



قوله بقرينة الامثلة جواب سؤال كان قبل من ابن اخذت هذا التفسير حيث قلنا في مع  
 دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق ولا مأخذ لهذا التفسير في العبارة فاجاب عنه وقال  
 بقرينة الامثلة التي سبقت عليك في كان في العبارة مأخذ ولو كان متأخرا تبصر لكن  
 لو لم يفسر ضايق الفهم من العبارة حيث قال المص ويترجمها مع الفعل المنصرف في لان العبارة  
 توجد يكون قبلها ويكون بعدها ومن ابن يفهم ان يكون قبلها فعل التحقيق وبعدها المنصرف  
 قال المص علمنا ان لا نقوم فقوله علت هو فعل من افعال التحقيق وقوله ان يفتح الهمزة وسكون  
 النون هي الخففة من المفتوحة المثقلة وقوله لا هو حرف النفي للوزن مع الفعل المنصرف وقوله  
 تقوم هو الفعل المنصرف المرفوع بعامل معنى قال المص والسبب عطف على قوله حرف النفي  
 اي يلزم الخففة المفتوحة الداخلة على الفعل المنصرف من السبب الداخلة على المنصرف  
 بعد ان كانت تلك الخففة مدخولا عليها فعل التحقيق بخوفه تعالى علم ان سيكون متكم من  
 فكلية ان خففة من المفتوحة المثقلة واسمها ضمير الشأن المقدر وخبرها جملة سيكون  
 فالجوع في تأويل المفرد منصوب محل فاشم مقام مفعولي علم قوله كقوله واعلم فعل التثنية  
 واعلم ان مدخولا في الخففة المفتوحة اذا كان فعلا متصرفا مصدرا بسوف تكون تلك المادة  
 هي الخففة من المثقلة المفتوحة لا غير لان سوف في مثل هذا المحل هي الجماعلة تلك المادة الخففة  
 من المثقلة المفتوحة وهي المحترزة عن الناصبة المصدرية قال المص ولو كان الخ لما اتمت  
 احكام الخففة المفتوحة الداخلة على الفعل المنصرف غير الشرط والدعاء الواقعة قبل  
 تلك الخففة فعل التحقيق اراد ان يشرع في احكام الداخلة على الفعل الغير المنصرف وعلى  
 الشرط والدعاء فقال ولو كان الخ قوله اي الفعل الداخلة هي عليه تفسير يرجع المستر  
 في كان لكن في هذه العبارة انواع العبارة ولو قيل انها من قبل صفة جرت على غير من هاء  
 ركب الركابة على الركابة والتعبير السديد المستقيم ان يقال اي الفعل المدخول على الخففة  
 المفتوحة او يقال اي الفعل الذي دخل عليه الخففة فالمرجح يطابق لما سبق فليتبصر  
 قال المص بخوفه عز وجل وان عسى الاية فللغة ان الاولى خففة من المفتوحة داخلة على  
 فعل لا تصرف فيه وهو فعل عسى واسمها ضمير الشأن المقدر وللغة ان الثانية ناصبة  
 ليكون وهو مع اسم وخبره في تأويل المصدر مرفوع المحل على انه مرفوع عسى الغير المنصرف في  
 مع معموله جملة فعلية مرفوعة المحل خبر الخففة والمجموع مقول القول على وجه قوله لعدم  
 الداعي اليه كما في المفتوحة الخففة اي اخوت ما يوجب الي تقدير ضمير الشأن كما يوجب في الخففة  
 عن المفتوحة لان المشابهة الاصلية في ان المفتوحة المثقلة بالفعل اقوى مثل مشابها وزنا  
 لفعل مد و فرت و ب و ج و د و ع و غيرهما لكن تخصيص قوة المشابهة التي هي الداعي بان  
 المفتوحة ليس في محله بل الداعي في ان المفتوحة وكان سببان اذ لم بشرط ان يكون المشبه به  
 ماضيا او مضارعا او غيرهما فان موازن كان من الافعال اكثر من ان يحصى مثل تخرو وتخر وغيرهما  
 على انها احران من الخرى والتعري وانما الاعتبار في هذه المشابهة هو الصورة الباقية فقولنا

قوله والخامسة ان غضبا لله عليها  
 اي مقول في حقه غضبا لله والغضب  
 من صفات النفس فهو كصفة نفسانية  
 بوجوب غلبان دم القلب لا رارة او نظام  
 غلبان دم القلب لا رارة او نظام  
 لان الغلبان صفة الدم ولو اول  
 ان الخففة بالمصدر يغوت معنى  
 الدعاء لعدم دلالة المصدر عليها  
 اصلا الا اذا كان مفعولا مطلقا  
 ومنها ليس كذلك يرد عليه السلام  
 عليكم فانه مصدر مفعول للدعاء وير  
 بمفعول مطلق ورد بان اصله نصب  
 مدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبات  
 والاستمرار وفيه نظر لان معنى الدعاء  
 في المثال المذكور يفهم من المصدر  
 بل من الجملة الواسية التي وقع المصدر  
 فيها محكوما عليه سبحانه وتعالى

تخرو كان متوافقا وزنا قوله ولمشا بها العاطفة لفظا ومعنى اما لفظا في الحركات  
 والسكنات ومعنى فلكونها الاستدراك اذ بالتخفيف لا يزول معناها الاستدراك  
 فاجريت الخففة بحرى العاطفة في عدم العمل فان قيل ان بقاء معنى التشبيه بعد التخفيف  
 في كان حملها على العمل كما صرح به الفاضل الخبيصي فلم يحمل على العمل بقاء معنى الاستدراك  
 في لكن بعد التخفيف قلنا انما لم يعمل لكن بعد التخفيف لمشا بها الحرف الذي لا يعمل ولو بقي  
 معناها الاستدراك بخلاف كان بعد التخفيف اذ ليس لها مشابهة لمثل هذا الحرف فقولنا  
 الواو لعطف الجملة على الجملة او لا اعتراض لا يذهب عليك ان جنى الواو مخصوص بالخففة  
 لذكره في مجملها بل الواو جنى بالمثقلة ايضا صرح به في الفوائد الضيائية والمرضى عند الرضو  
 كون هذه الواو اعتراضية وقال لا تعلق لها بما قبلها بل جنى بها الغرض من الاغراض وهو ههنا  
 الاستدراك وفيه ان الاستدراك يتعلق بما قبله لانه لدفع توهم تولد عما قبله على ان الاعتراض  
 في اخر الكلام مخرج ولوجوزوه قال المص نحو كان قد قام زيد اذا انى بلفظة قد لان كان  
 اذا خفت ودخلت على فعل يلزمها كلمة لم او كلمة قد كما خففة المفتوحة الداخلة على الفعل  
 فلنشابه كل منهما الاخر في هذا اللزوم اعمل بعضهم كان الخففة في ضمير الشأن اسما لها ومثال  
 الخففة التي بعدها لم مثل قوله تعالى كان لم تفن بالوس قال المص السابغ الا في المنقطع اي  
 الاول من المائتين الذين احقها الى الحروف المشبهة بالفعل من حيث العمل في اسمين عمل نصب  
 الاول منها ورفع الثاني هو الا التي وقعت في الاستثناء المنقطع وانما قيد بالانقطاع لان  
 لا تقع في الوقعين احدهما المتصل والاخر المنقطع فمدخول المتصل اسم واحد فلا يصير ما  
 نحن فيه ومدخول المنقطع اسما عند المتأخرين ولو كان ثانيا ما تقدر غالبا وعند الكسائي  
 مدخول الانقطاع او متصلا اسما ان احدهما لفظا والاخر تقدير برا حين انصبا بالذكور لفظا  
 من الاسمين في القسمين لانه يقول ان العامل مضر بعد الا وهو ان المفتوحة المثقلة والمنصوبة  
 المذكور اسم وخبره محذوف فخفي قام القوم الا زيد اقام القوم الا ان زيد لم يبق فلا يكون  
 ح ما نحن فيه لان العمل لم يكن لقولنا الا بل كانت ان المفتوحة الضمة عاملة والجر في كونه  
 عاملا بنفسها لا باضمار غيرهما وعاملتها عند المبرد والزجاج ومن تبعهما من النحاة ولم يكن  
 تخفيفه على مذهب البصريين كما لم يكن على مذهب الكسائي لان البصريين يقول ان العامل هو  
 الفعل وما بعناه المذكور قبل الا والا الة توسط بين المستثنى والمستثنى منه وهذه الة  
 الثلاث في حالة نصب المستثنى فقط فظهر ما قررناه حق التقرير ان قول النحاة لان في المتصل  
 ليس بما مل الخ لا يصح تعليلا ههنا اذ لا يتم التقريب فليتبصر قوله معلومية عدم دخول مدو  
 الخ هذا التعليل ليس في تخره بل ظاهر فيما فيه من ضره اذ مقتضاه ان يكون قول المص لم يخرج  
 مستدرا لان ما لم يقع فيه الدخول لا يتصور فيه الخروج وعدمه لاسبابا اذا كان عدم الدخول  
 معلوما لكل من السامع والمتكلم في ما معنى لم يخرج بل لا بد من البيان ان يخرج فتأمل قوله ولخرج  
 يستلزم الدخول الخ فيه ان الخروج يستلزم الوقوع في الداخل لا الدخول الى الداخل الى ذلك

قوله كان قد وردت في قوله ان الظاهر  
 المجتهدين والعين المهابة النافذة التي فوق  
 الهروج وفي القاوس الظفيرة الهروج  
 فيه امرأة املا والجمع ظفر و ظعن  
 و طعان واطعان والمرأة ما دارمت  
 في الهروج واطعنه كما فعلته ركة  
 كصور البعير يعقل ويحتمل علبش  
 وكتاب بشد به الهروج وما وقع  
 في اكثر النسخ بالضاد العجيبة فيجب  
 ان لم يثبت في اللغة الموثوقة قوله فابري  
 مجريا اي مجرى حروف العاطفة قوله  
 او لا اعتراض وهو المرضي عند الرضو  
 من حيث المعنى ووجه وجبه الدين  
 بان لا يتعلق به بما قبله وحيث يفرق  
 من الاغراض وهو ههنا كذلك لان  
 الاستدراك عنها ويرد عليه ان كونه  
 للاستدراك الذي هو رفع النعم  
 وفي اخر الكلام مخرج كما بين في الحاشية  
 قوله على رأي البصريين في الحاشية  
 وقال بعضهم العامل المستثنى منه محققا  
 بنحو القوم الا زيد الخواتك فانه لا فعل  
 ولا شبهه ولا معناه هنا وورد بان في  
 الخواتك معنى يوافقك ولما كان العامل  
 هنا بعد اسطره فقولنا انما  
 على العمل فيما قبله انتهى قد يقال انه  
 معلوم من ما ابيك كما لم يكن يرد عليه  
 انه لا يبقى شيء من الجوامد وتخرج على  
 المشتقات حاشية



اشترنا انفا قيل هذا القول بقولنا لان ما لم يقع فيه الدخول لا يتصور فيه الخروج فبين  
 الوقوع فيه والدخول اليه فرق عظيم ينقطع من له قلب سليم وذن من مستقيم الميزان يصح  
 الطيور يا جمعها يخرج منها الفرج وليس لها كوة ولا ثقب يدخلها من الخارج لكن بقدره الله  
 تعالى وخلفها وقع وجود الفرج في البيضة ثم يخرج منها قوله فعمل عليها باتفاق المتأخرين  
 اي فعل الا التي في المنقطع عمل لكن المتقلة العاملة في اسمين ناصبة ورافعة فكذلك فعل الا  
 في المنقطع نصب في الاسم الاول والرافع في الثاني ليحدد عمل النشأين في المص وشرط  
 عمله ان يكون اسم نكرة الخ يعني لا التي في الجنس لها شرط ثلثة في كون معمولها معربة بالنصب  
 اسما وبالرفع خبرا الاول منها كون اسمها نكرة لانها لا تفعل في المعرفة سواء كان الاسم مفردا  
 او مضافا غير مفعول فان في المعرفة تفوت الجنسية فلي مضافا والثاني كون تلك النكرة  
 مضافا حقيقة او مشبهة بها عبارة فان الاسم المفرد ولو كان نكرة مبنى وليس بمعرب لفظا  
 والثالث ان يكون الاسم المشروط به في الشرطين غير مفعولة عن لاج في نصب الاسم ويرفع  
 الخبر في المص والقسم الثاني لما كان العامل اللفظي السامع على قسمين عامل في اسم واحد  
 وعامل في اسمين والعامل في اسمين على قسمين ايضا قسم منصوب مقدم على مرفوع وقسم على  
 العكس وقد علم الاول ان العامل في اسم واحد وهو حرف الجر وعامل في اسمين الذي منصوب  
 قبل مرفوع وهو ثمانية وجهي التوبة الان الى ذكر الثاني من الوثني الثاني فقال والقسم الثاني  
 قوله لكن مشبهة ما اكثر فيه ان هذه الاستدراك مستدركة جدا لان مشبهة شئ بشئ  
 يكفي في وجه في المشبهة لان كل الوجوه يقال زيد يشابه الدسد في الحمل على الوعداء والجساف  
 هل يلزم لزيد ان يكون له مخالف واذ ناب وشعران فهما يكفي في مشابتهما في النفي بليس  
 سواء كان النفي حاليا او استقباليا او غيرهما على ان لا التي للنفي المطلق يشابه بليس التي للنفي  
 المطلق ايضا عند سيبويه فبفتح ما اقل مشبهة من لا قوله برده ما قالوا الخ وهذا الرد  
 مردود جدا لان كلمة ما اذ لم يعمل فافان المشابهة ان الذين اعلموا ما فهم ادخلوا عليها  
 الباء لانه علامة اعتبارهم مشابتهما بليس فذلك الاعتبار اعلموا ما فهم القائلون وجه  
 مشابهة ما دخول الباء في خبرها كما في خبر ليس فقوله واعتبر مشابهة ما بليس من قيل  
 عطف العلة على المعلول قال المص وشرط عملها ان لا يفصل الخ لا يقال ان على ذوي  
 المتون ان يختصروا كلامهم ويختصروا عن الوطن بحيث ما امكن من غير خلل في الوفاة  
 فلو قال عند ذكر شرط العمل ان لا يفصل بينهما وبين اسمها الكفي ولا حاجة الى قوله ولا يجزها  
 ولا يغيرها لاننا نقول ان لكل فاصل حكم مخصوص مقتض لذكره وانما يظهر ذلك لمن تتبع  
 المطولات المعبرة وقوله بان بكسر الهمزة وسكون النون ونسب عازلة لعزلها من العمل  
 فيما دخلنا عليه من الاسمين قوله والا فتفي النفي اثبات اي وان لم تكن كلمة ان المتخللة في البز  
 مؤكدة للنفي الذي في المشبهين صادقا لنفي وهو اثبات والمراد بليس كذلك نحو ما ان زيد  
 قائم قوله وفي هذا اختيار الخ اي في هذا الذكر والتعبير من بيان شرط عمل ما ولا معا بل ان

قوله باتفاق المتأخرين قال الفاضل  
 العصام من هب سيبويه الى ان المنقطع  
 منصوب بما قبله لا من الكلام كالنصب  
 النصل به الى ان ما بعد الاضافة  
 كان متصلا او منقطعا وهي مثل لكن  
 في وقوع المرفوع بعدها وان ليس حرف  
 عطف والتأخر والاراءها بمعنى لكن  
 قالوا انها الناصبة بنفسها نصب  
 المشبهة بالنصب ونحوها عند وفي  
 الاو غلب في القوم الاحرار في تقدير  
 لكن الخ لم يجز وقد يجزى ظاهرا نحو  
 قوله تعالى الا قوم يوشى لما استوا  
 كلفنا قوله اي لنفي الحكم عنه اي عن  
 الجنس فالاضافة لادنى ملازمة فيم  
 نفي الوجود والصفة ومن قسمين نفي  
 صفة الجنس على حذف المضاف فقد ر  
 التسمية باعتبار بعض افراد ان  
 الوجود وان كان صفة الا ان المتأخر  
 منها ما هو بعده على ان المتأخر في الواقع  
 صفة الجنس نفي صفة له في الواقع  
 وهو خلاف الواقع فنفسير الشارح  
 ارفق وبالقول الحق ونفسير المص  
 في الامتحان في المنصوبات بما في بعض  
 للتنبيه على صحة ولو مرجعها قوله  
 اي لا سواء كان مفردة او مضافا ونفي  
 المطلق وهو الرضى عند الرضى قوله  
 بلغة من عمل ما هو اهل الحجاب  
 حاشية

احدهما من الاخر كما فرق الشيخ الهام ابن الحاجب حيث قال المرحوم واذا زيدت ان مع ما  
 وذكر شارحه الفاضل الجاهي قدس سر وجه تركه لاجت قال قيل انما اخصت ما بالذكر  
 لانها لا تزداد مع لا في استعمالهم لكن تغيير المص منها وذكرها معا مغن عن مثل هذا القيل  
 وقال قوله وتنبيه بالرفع عطف على قوله اختيار والضمير البارز في قوله لم يذكرها  
 راجع الى الشروط وفي قوله في عملها راجع الى لا فقط وقوله او على ان عدم عطف على قوله  
 على قصور النخاة وقوله والنصير يحج اولى اراد بالنصير قول المص وشرط عملها بارجاع  
 الضمير الى ما ولا المشبهين بليس معا ولم يكف بذكر احد هما عند ذكر شرط العمل كما اكفوا  
 حتى عند الفاضل الجاهي لا كفاه ابن الحاجب وجهه توجيهه ولو قيل بقول الشارح  
 فليس بوجه وجهه ليس بوجه اذ يكفي في مقام الاعتذار بمثل ذلك القدر وينبغي تغيير  
 السقطات وتاويل الغلطان قوله ان عدم الوجود ان لا يستلزم عدم الوجود بجواز  
 ان يكون الاستثناء غير تام اذ كلام العرب البقاء البقاء مجر مجر بعض عميق لا يصل الفواصول  
 درج الدراة باستثناءها قال المص ولا يخبرها بتكرير الجار عطف على قوله بان اي  
 وشرط العمل ان لا يفصل بين هاتين الادتين وبين اسمها بتقديم الخبر على الاسم ولو كان  
 الخبر ظرفا خلافا للبعض وكذا عطف قوله ولا يغيرها الا ان ضمير النشئة ههنا راجع الى  
 ان والى الخبر قوله كقول الخبر ولو قال كقول الاسم كان صوابا قال المص وان لا ينقص  
 النفي بالاي اداة الاستثناء التي هي اسم قابل للعمل فيه بتأثير العامل عند العمل مثلا  
 واما اذا انقض النفي اداة الاستثناء التي هي اسم قابل للعمل فيه بتأثير العامل عند العمل مثلا  
 له في لا يبطل علمها غوما زيدا غير قائم ولا رجل غير حاضر ينصب لفظ غير في المثالين على الخبر  
 للمشبهين بليس لان علمها لم يتأخر الى بعد النقص بالغير بل وجد العمل قبيل النقص معه وانما  
 فلنا قيل النقص على صيغة التصغير لان قرأته العبارة او سمعها او مطاعتها تقع قبل  
 وصول المعنى فيعرب بالنصب لفظ غير قبل تكميل العبارة باحد الثلثة وقبل استفادة معنى  
 النفي عما وذلك لا يبطل العمل بخلاف نقض النفي بالاي اذ هي ليس كغيرها لا يخفى قوله انه منقول  
 بلا معناها اي تخصيص كون عدم انتقاض النفي بالاشراط منقوض بلا لان عدم انتقاضه  
 بلا التي هي بمعنى الا شرط ايضا لان ما هذه مثل الا في ابطال العمل وجواب الشارح عن  
 هذا النقص بقوله واقول تركه لندرت ليس بشئ لانه قد وقع في الكلام البليغ الفصحح ما في  
 هي بمعنى الاكثر من ان يحصى قال المص وشرط في لامعها فان قلنا المرجع انما هو الشرط  
 الاربعة فكيف يصح قوله مع ما بضمير النشئة قلت لكون المرجع عدمين كما اشار اليه الشارح  
 بقوله اي مع عدم الفصل وعدم الانتفاض وانما هو من فلم الناسخ الغافل والجاهل الغير  
 الفارق بين هاتين هاتين في الخط ومثله يقع كثيرا لعدم كون الناسخ قوله وانما يصح وقوع  
 النكرة مستندا اليه لعمومها جواب سؤال كانه قبل ان حق المسند اليه ان يكون معرفة فكيف  
 يصح اشتراط النكرة في اسم لا وهو مستند اليه فاجاب عنه بما تلي عليك وحاصله انه اذا

قوله الشروط المعبرة على الجميع  
 يجعل عدم الفصل غير ان شرط آخر  
 قوله بل يكفي الامكان يجوز ان يكون  
 الاستثناء غير تام قوله ولذا مضى اي  
 اوردته بكلمة التمرين حيث قال قيل  
 انما اخصت ما بالذكر لانها لا تزداد مع لا  
 في استعمالهم قوله مطلقا سواء كان  
 ظرفا او لا قوله خلافا للبعض وهو  
 ابو علي حيث جواز اعمال ما اذا كان الخبر  
 مقدا سواء كان ظرفا او لا قوله ولا  
 في الظرف وهو ابن العصفور لكن  
 الاول ان لا تفعل ولو كان الخبر ظرفا  
 قوله قياسا على ان لان الفصل بيازا  
 كان ظرفا يجوز ان فكذلك انما قياسا  
 عليه قوله ما زيد شيئا الا شي بالرفع  
 على البدلية حمل على الحمل وبالنصب  
 الاستثناء يرده عليه انه يلزم استثناء  
 الشئ لنفسه ولذا قيل يحمل النون على  
 التحقير فافهم قوله ولعل وجهه اي  
 وجه عدم بطلان عملها في صورة هذه  
 الانتفاض قوله بحسب الظاهر بل كان يكون  
 بحسب الحقيقة بخلاف الانتفاض بالا  
 في كون العمل بعد بحسب الظاهر والحقيقة  
 قوله فافهم وجهه ان لا ينقض النفي  
 بحسب الظاهر قوله فافهم وجهه ان لا ينقض النفي  
 مشابتهما بليس قوله فانها تعمل في المعرف  
 ايضا لكثرة مشابقتها بليس فان ما في  
 الحال كليس كان تاما في المعرف والنكرة  
 كليس بخلاف لا فانها مختصة بنفي النكرة  
 فلتصور المشابهة صارت مخصوصا بنفي  
 بالنكرة حاشية







وقوعها بعد غيرها لكن لم يجدوا ذا وجهين فليتبين قوله قد خصصا خاصة وانما ان بقوله قد خصص  
 اشارة الى ان قوله خاصة مصدر كحافية وقوله او حال كون مخصوصا اشارة الى ان هذا المصدر  
 بمعنى المفعول قوله بشرط ان يكون بعد الفاء اي يعني ان انصباب المضارع بان المضارع مشروط  
 بشرطين اثنين مستفادين من المثال الاول ان يكون المضارع بعد الفاء السببية التي يقصد بها  
 كون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني ان يكون قبلها ما يمنع كونها عاطفة ظاهر وهو الانشاء  
 وانما قلنا ظاهرا لا نرجو عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه  
 خلاف الظاهر بخورني فاكركم بالنصب على اضرارنا بالفتح فما بعد الفاء في هذا المثال جئت  
 بقدر مصدر مرفوع على مثله المنزع من اللفظ الاول اي ليكن منك زيارة فاكركم متى لان  
 المنصوب بان يصير مفعولا لا يصح عطفه على الجملة هذا هو المشهور خلاف الرضي والى هذا اشارة  
 بقوله وقال الرضي التقدير في فاكركم اي ثابت في فاكركم اي ثابت في فاكركم اي كافي بالفاء  
 الداخلة على المضارع الواقع بعد الامرو وكذلك ينصب ذلك المضارع اذا وقع بعد النهي بخولا  
 تشعني فاضربك بنصب الياء اي لا يكره منك شتم فاضربني وكذلك في الدعاء على صبيغني اليوم  
 والنهي نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تأخذني فاهلك لان هذين المضارعين قد وقعوا بعد امر ونه  
 كسابقيهما الا انها واقعا في الدعاء ولهذا الحكم ملحقا ذكرها الشارح فليطالع قوله على ما هو دأبه  
 في الرسالة ايها الاخ الامير هل ينبغي للشارح الالبه ان يعبر بمثل هذا التعبير ويقول لهذا المتن  
 للعين رسالة ولوقال المص الفاضل الخبر بهكذا هضمنا نفسه اذ فضله وكما له اوضح كبد  
 الذبح واشهر بين الفضلاء والكملاء بل عليه ان يتأدب ويقول على ما هو دأبه المختار في تأليفه  
 هذا مثلا قال المص والجازم خمسة عشر كلمة وانما قال كلمة ليشمل الجازم الحرف والاسم كليهما  
 اذ فيه حروف واسماء قوله بعد قبلها المضارع اليه اي بعد قلبه ولما الفعل المضارع الى  
 الماضي قال ابو عيسى فلم تقلب معنى المضارع ماضيا وتنفية ولما كذلك وتخصص باستغراق  
 ازمة الماضي من وقت الانشاء الى وقت التكلم بل تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اي يلزم  
 استمرار انقفاء الندم الى وقت التكلم بل لا يلزم ذلك اذ قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم قال  
 العصام ولا بعد ان يستفاد اختصاصا لما بالاستغراق من تأكيد لفظه بل فقط ما النافية في  
 يكون تركيبا من كلمة وكلمة ما فادغم الميم في الميم فصارتا واعلم ان لم ولما انما خبر ما ان المضارع  
 لاختصاصها بالفعل وللزومها بالمضارع وقد ذكر السكاكي في المفتاح في ذلك البحث ان كل ما الزم  
 شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر في ذلك الشيء تأثيرا ظاهرا وغيره تغييرا غالبا بشهادة الكون  
 وتعين في علمها الجزم ليكون الوتر على وفق المؤثر في الاختصاص انتهى فان قلت ان حرف التعريف  
 والاستقبال قد لزمنا مدخولهما الزوما فلما لم تغلق في المدخول قلنا وانما لم يغلق حرف التعريف  
 وحرف الاستقبال خبرهما مجري بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكأنهما كانا متغايرين راجعين حقيقة  
 مدخوليهما وقد قيد الخبر السكاكي بقوله وهو خارج عن حقيقته بخلاف ما ولما فانهما خارجتان  
 عن حقيقة الفعل الذي دخلتا عليه على ما صرح بذلك الفاضل الهندي قوله ولنفي التوقع الخ

قوله عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا  
 وانما قلنا ظاهرا لا نرجو عطف الاخبار  
 على الانشاء بطريق عطف القصة على  
 القصة لكنه خلاف الظاهر بخورني  
 منك الخ فما بعد الفاء فيه في تقدير  
 مرفوع معطوف على مثله المنزع من  
 اللفظ الاول قوله وهو في حكم انشاء  
 الذي هو نهى ولذا قدمه على النهي  
 قوله او متى قدمه لتأنيده في قوله  
 او عرض قدمه لتأنيده في قوله  
 قلبه مدخوله واما الاولان فلما عرفت  
 واما الاخبار فلانها بقلبها معنى  
 الاخبار الى الانشاء كما ان انقلب  
 الجزم الى الشكوك قوله او تقدير  
 مخوان تدخل الدار اكل الطعام قوله  
 فلا جزم الا في قوله ابن تصرف  
 فاقم قوله وبدونها كما في قوله ابن تصرف  
 هنا العدة تجدنا نصرف الميزن نحوها  
 للتلاف

قال ابو عيسى ومن خواص ما استعملها في التوقع غالبا يعني بنفي ما فعل مترقب متوقع غالبا  
 دون لم فقول لم يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وانما قلنا غالبا لانها قد تستعمل في غير التوقع  
 ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ومن خواص ما ايضا عدم دخول ادوات الشرط عليها  
 فلا تقول انما يضرب ومن لم يضرب بخلافه فانك تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب ومن  
 خواصها ايضا جواز حذف الفعل المنفي بها ازل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لم  
 ادخل بجزم الامم وضمير المؤثر راجع الى المدينة قال المص ولا امراي وثالث جازم للمضارع  
 الواحد لام الامم المطلوب بها الفعل قال ابو عيسى وهي مكسورة وفصحها لغة وقد تشكك بعد  
 الواو والفاء وشمخو وثان طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ونحوهم ليقضوا قال المص ولا  
 النهي اي وراجع الاربعة الجازمة للمضارع الواحد لا التي في النهي احتراز عن النافية مطلقا  
 سواء شئت بليس ولا وعن الزائدة والعاطفة قال الفاضل الهندي وانما يجزم لام الامم ولا  
 في النهي لانها تشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخرجه عن اصله حيث ينقل المضارع من  
 الحال الى الاستقبال ويجزجه عن القطع الى الشك وكذا ينقل لام الامم ولا في النهي من الحال الى الاستقبال  
 ويجزجه من الخبر الى الانشاء والى ذلك اشار الشارح بقوله وفي قلبه معنى المدخول وقال في الحاشية  
 لان لام الامم ولا في النهي تظلمان معنى الاخبار الى الانشاء كما ان انقلب الجزم الى الشكوك  
 انتهى كلامه وفي قوله قلب الجزم لطافة بدعية تظلم قوله بجزم لفظا وتقدر بلش الجزم  
 تقدير انما يضرب الامير يضرب الوزير بكسر الهمزة والموحدة فيهما الدفع الساكنين من الباء ولا  
 التمهيد فيها فجزئية البائين في الشرط والجزء تقديرية اعلم ان انما الجزم الفعلين كليهما بكم الجازم  
 عند المحققين من البصريين ونسبه السبكي الى سيبويه وقال لو خضض انما الشرط بالاداة  
 وانما الجزاء بالشرط وقال البعض انما الجزاء بالاداة وبالشرط معا ونسب هذا الى سيبويه  
 والتحليل كليهما وهو مذهب الكوفيين وقيل انما الجزاء بالجزء والجوار والله اعلم قال المص يسمى كالم  
 المجازة قال الفاضل الهندي اي كلتا الشرط الدالة على كون الجملة الثانية جزءا للجملة الاولى  
 ومسببية لها فكانت الجملة الاولى سببا للكلم جمع كلمة او اسم جنس كما عرفت اي كما عرفت في  
 بحث تعريف الكلمة حيث قال هناك والكلم المجرد عن اناء جنس لا جمع كاقبل بدليل قوله تعالى  
 اليه يصعد الكلم الطيب وبدليل تصغيره على كلم بضم الكاف وبقوله احد عشر كلمة وقيل جمع  
 حيث لا يقع الاعلى الثلاث فصاعدا والكلم الطيب مؤل ببعض والاخبار ممنوع اي التصغير  
 على كلم واحد عشر كلمة وحسبنا لا يجزم به بلما وهي كافي الخ قال ابو عيسى اذا اتصل ببحث  
 ما الكافة وصار جينا ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين قال الرضي كلمة ما في جينا كافي عن  
 الوضافة لازائنه كافي ما وبتا وذلك ان حيث كانت لازمة الوضافة فكفتها ما عن طلب الوضافة  
 لتصغيرهم كسائر الكلمات الشرطية قوله وان تجزم بها وبدونها اي تجزم اداة ابن التي من  
 جوارم الفعلين بمقارنة كلمة ما وبدون مقارنته كلمة ما لكن هي ليست بكافة كافي جينا فاذا  
 جبيها تكون زائدة لتزويد الوبهام قوله كل من هذه الثلاثة اي كلم جينا وابن والى من المجازة

قوله وان نحو فاستجبت ان تاتها لتبني  
 بها كلاما كجاءت تحت رجلك شاجر  
 قوله الا على قللة كافي قوله واذ انصب  
 من الحوادث تكملة فاصب كل غياية  
 من الحوادث قللة مناسبتها فاستجبت  
 فستجيب قوله قللة مناسبتها فاستجبت  
 ليست كتابا سببا لا اجابا من حيث انه  
 لان الموضوع لا اجابا من حيث انه  
 عموم تلك الاربعة كاحتمال الوجود  
 والعدم في مدلول ان فانه نوع عموم  
 ايضا قوله مع ما الزائدة الخ نحو  
 نالني فرب من خيف روايتي البيتك  
 ونستطارد ونحو قوله متى تاذن فستجيب  
 وضوء ناره تجذب ناره عند ناخير  
 موقد وقصدا اوها ولعل بقصد  
 يجب الرفع في المضارع الواقع بعده  
 وهو ما نعت نحو قوله تعالى فهبوا  
 من لدنك وليا يرثي فيمن فامر فوعا  
 اي وليا وارثا او حال مثل قوله تعالى  
 فذرهم في خوضهم يلعبون اي لا تعير  
 واستئناف وقطع ما قبله نحو قوله  
 يدعوك الامير



موضوعه على إيهام المكان قوله بل هو فعل أي بل وزن إذا ما فعل بكسر الهمزة وكون ثانيه فاذا  
كانت على هذا الوزن نقضت أن يكون اسم لأن ما كان من مقولة آخره فليس لها فاء الفعل والعين  
واللام حتى يكون لها وزن في ظهره من الوزن مخصوصة بالاسماء والافعال وفعلية إذا ما  
فعلن الوسمية قوله وكل من هذه الثلاثة أي إذا ما متى وإذا ما كلها للزمان سواء استعمل  
متى مع ما أو لا واستعمال إذا مع ما كثير وهو أشهر وشذ استعماله بغير ما قوله وفيها بمعنى لا  
متى أي هما التي من الجواز بمعنى الشرطية لا بمعنى متى الشرطية وقيل أصله ما ما مكررا ثم  
انقلبت الالف الأولى هاء لاستعجان تكرر المثبتين فصارهما قوله وكان الميزانين الخ أن  
للتطيقين أدوات مخصوصة للفضايا الكلية والجزئية وبمهورها سورافسور القضية الكلية  
كلها متى عندهم والمقومها اليها في كونها سورافسور القضية الكلية قوله وما نك يا ابن عبد الله  
فإنه فلا ظلا تخاف ولا افتقارا فكله ما شرطية فشرطه جملة نك وجزاؤه جملة فلا يفتق  
فلا عمل لها من الجملتين من الاعراب أي مدة كونك ووقت تفريقك في رأي أمورنا وزمان جلوسك في  
أدارتنا فلا تخاف ظلا منك لأنك محق ولا من غيرك لأنك حرام ومحافظ ولا تخاف افتقارا لأنك  
محسن فكله ما كانت للزمان قوله بعد الام لفظا بدون الفاء وإنما قال بدون الفاء أقدمه في  
نواصب المضارع حيث لا ينصب المضارع بالزمن المضارع المصدرية بشرط أن يكون بعد الفاء  
السببية وأن يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة وهو ما امر بخوزني فأكومك نصب  
الميم بالضمير أي ليكن منك زيارة فأكرام متى ومما أيضا الزن نصب بعد الفاء في غير التي يجزم  
بعد سقوط الفاء فنقول في زني فأكومك بالنصب قبل الإسقاط ويجزم بعد الإسقاط قوله  
وقصداد أو ما فقد ران الخ بكسر الهمزة وسكون النون ولو لم يقصداد أو ما يجزم في المضارع  
الواقع بعد الام وهو ما نفت خوفه تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون أي لا عيبين واستيناف قطع عما قبله نحو  
وارثا أو حال خوفه تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون أي لا عيبين واستيناف قطع عما قبله نحو  
يدعوك الامير فم بكذا في الحاشية قوله ويجوز بعد المقدر عطف على قوله بعد الام لفظا أي ويجوز  
اضماران فيجزم المضارع بها بعد الام المقدر نحو الاسد الاسد تخرج أي توال الاسد الاسد تخرج يعني أن  
نق الاسد تخرج فله قوله أو ما بعد قد يرتفع أي ما بعد الفاء قد يرتفع مع بقاء الفاء على معنى السببية  
فيما بعد الام ونحوه من معنى النهي نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بل لا بد من صريح الامر  
وصريح النهي فلا يكون وجود الفاء دليلا على اضماران الناصبة قوله ولما فرغ من السماع الخ ولم  
انه قسم لعامل ولا على ضربين لفظي ومعنوي ثم قسم اللفظي على ضربين أيضا سماعي وقياسي ثم  
قسم السماعي على نوعين عامل في الاسم وعامل في المضارع ثم قسم العامل في الاسم في الاسم  
عامل في اسم واحد وعامل في اسمين فذكر العامل اللفظي السماعي بجميع أنواعه من العامل في الاسم  
الواحد والاسمين والفعل المضارع ولم يبق عامل لفظي سماعي الا وقد ذكره بتمامه فالآن عادت  
النوبة الى ذكر اللفظي القياسي وادار الشروع فيه فقال لا نعادل القياسي الخ قوله ما لا يتوقف  
احتماله بخصوصه على السماع الخ أي العامل القياسي هو الذي لا يتوقف أعماله من اداء العمل ذلك

قوله قد يرتفع مع بقاء الفاء على معنى  
السببية نحو قوله تعالى ولا يؤذن  
لهم فيعتذرون قوله وكذا بعد سائر  
يجزم المضارع بعد اسم فعل والدعاء  
على لفظه الخ يجزم أيضا قوله وذلك  
القاع كبرى كما إذا اردت أن تعرف  
الفاعل في رفع الفاعل فيجزم  
أن ضرب مثله في رفع الفاعل فيجزم  
فعل وكل فعل يرفع الفاعل فيجزم  
ضرب يرفع الفاعل فيجزم ما ذكرنا من  
عند قول المص فجمع ما ذكرنا من  
العوامل سنون قوله يسمي فاعلا كما  
إذا كان الفعل تاما قوله أو اسما كما إذا  
كان الفعل ناقصا

العامل بخصوص ما دنعلى السماع كوقف خصوص مادة على اولى اوان او كان مثالا على الجزم في  
الاسم الواحد في الاولين وعلى نصب الرفع في الاسمين في الاخرين على السماع قوله بان يجعل  
ذلك الجزم موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى كما إذا اردت أن تعرف أن ضرب مثله في  
الفاعل فنقول أن ضرب فعل وكل فعل يرفع الفاعل فيجزم أن ضرب يرفع الفاعل كذا في الحاشية قال  
المص وهو شدة فان قيل بين قوله موضوعا غير محصور وبين قوله وهو شدة تنافي وخدشة  
قلنا ان المراد بقوله موضوعا محصور بحسب الخوا وبقوله وهو شدة بحسب أنواع فلا تنافي ولا  
خدشة قوله يسمي فاعلا أو اسما الخ والمسمى بالفاعل إذا كان الفعل تاما والمسمى بالاسم إذا كان  
الفعل ناقصا علم أن كل فعل يرفع اسما واحدا لكون ذلك الفعل مقدا على ذلك الاسم الواحد  
المرقوع ولا بد أن يكون الفاعل اسما ملحقا حقيقة او حكما ولا يجوز أن يقدم على فعل الرفع أي اياه باتفاق  
الخاتمة البصرية وما الكوفية فيجوزون التقديم والحاصل أن الفاعل ثلاثة خصائص هي عدم  
جواز التعدد وعدم جواز التقديم وعدم جواز الحذف قال المص معمولان كثير لا يذهب عليك  
أن في قوله معمولان كثير تنازعا لأن مرفوع الفعل واحد فقط لا غير فسمي برك كشمس الصبي ترك مفعول  
قوله يرفع بان يقول معمول واحد لأن الفعل مطلقا لا يرفع الا معمول واحد قال المص بغيره وقع عليه  
الفعل أي بغير ذكر ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به خاصة قوله بلا مدلول مفعول به صريح على  
كيفية لأن مفعول به علم لذلك المنسوب والاعلام من المعارف والتوصيف بقوله صريح مستكرا  
مستقيم مستقرا فنصير في المص ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر لا يقال أن هذا ليس ببدل لأن  
عمل حرف الجر ليس إلا ليجز فيوجد نصب الجار وكيف يصح قوله ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر  
لأننا نقول النصب هنا اسم من أن يكون لفظا او تقدير او محلا وكذا المفعول به اسم من أن يكون صريحا  
او غير صريح قال المص ومنه افعال الملح الخ وإنما ذكر هذه الاحكام افعال الملح او لانسانيتها للفعل  
اللازم في الاكتفاء بالمرفوع وللد على من عداه من السامعي اذهي من القياسي والتعبير بقوله فنه شاع  
الكونها من قبيل الغير المنصرف على ما سيصرجه الشارح ارشاد الله تعالى قوله لتصدق حده عليها الخ  
هذا على تقدير ان يراد بها المعنى الإضافي وقوله او مشهورة بهذا الخ هذا على تقدير ان يراد بها ذلك كذا  
في الحاشية قال المص هي نعم وبشر قال في الاسرار العربية للابن اريانه ذهب البصريون أن نعم وبشر  
فعلان ما ضيان لا ينصرفان لأن الضمير متصل بهما على حد اتصاله بالفاعل حيث قالوا نعم وبشر  
ونعموا راجعا الاولان التاء الساكنة التانيثية يتصل بهما كما يتصل بالافعال غونغت المنة وبشر  
الجارية ولا نهما نيا كالماضي وكل ما كان من هو سماء والافعال على وزن فعل وثانيه حرف خلق ففقيه  
اربعة استعمال الاول على أصله نحو فخذ وقد ضحك والثاني اسكان العين تخفيفا تقول فخذ وقد  
ضحك والثالث اتباع فانه عينه في الكسر تقول فخذ وقد ضحك والرابع كسر فاء واسكان عينه لنقل  
كسرهما الى الفاء تقول فخذ وقد ضحك وكذلك فيه اربع لغات نعم بفتح فكسر ونعم بفتح فكسكون  
ونعم بكسرين ونعم بكسر فسكون وقد وجب أن يكون فاعلا نعم وبشر اسم جنس لو جزم فان نعم لما  
وضع للمدح العام وبشر للذم العام خص فاعلا باللفظ العام وليدل على أن المدح والذم

قوله كما يصح ببقوله ولا ينصب  
المفعول به بغير حرف الجر قوله فنسب في  
الحاشية الفاء فصحة أي أن عرفت  
هذا فنقول منه الخ وقيل ابتدائية انتهى  
ومن تعيضية وقيل ابتدائية انتهى  
هذا ناشئ من عدم العلم المعاني الفاء  
قد مر ذلك في صدر الحاشية قوله  
افعال المدح والذم فيه تنبيه على الطلاق  
الجمع على اثنين كذا نقل عنه بر عليه  
جواز اعتبار المرفوع قوله لصدف  
حده عليها أي الفعل اللازم على افعال  
المدح والذم قوله على ما ادعاه الفاضل  
العصام حيث قال وروى عن المراء  
بافعال المدح والذم افعال لا نشأ  
مدح او ذم كما هو في نظائره ولا راعي  
الى ارادة المشعر بهذا اللقب هذا القائل  
خاصة قوله بهذا اللقب واد باللقب  
التبر بفتحين لا العالم بخصوص كما هو  
التياد من اطلاق النوى ذكره الفاضل  
العصام وفي الحاشية الاول على تقدير  
ان يراد بها المعنى الإضافي والثاني  
على تقدير ان لا يراد بها ذلك أي اللقب  
قوله تصريح بالرد وجهه انها زائلة  
قوله الفعل لصدف حده عليها وانها  
في مطلق الفعل الذي نحن فيه مع  
مشتركة في العمل الذي نحن فيه مع  
الافعال فلا يضر كونها قياسية  
اختصاصها ببعض الاحكام قوله وما  
عطف عليه الكاشنة حكم بعد الربط  
قوله وقيل قاله الفاضل الجاهل وغيره  
حاشية



مستحق المدح والذم في ذلك الجندل انتهى كلامه قوله من المتأقبا والمتأقبا جمع متقبق  
 بمعنى الخصال الحميدة والافعال الحسنة فهذا ناظر الى المدح والتأقبا جمع متقبق  
 الذميمة والافعال القبيحة وهذا ناظر الى الذم قوله من لا ينجس والوسنفرق لكونه معرفة بالجموع  
 بخلاف لام العهد الذي في حكم النكرة على ما صرحه قوله اي مضافا الى المرفع باللام نحو  
 نعم صاحب الرجل زيد قوله ولو بالواسطة نحو نعم فخر غلام الرجل كيت قال للمصنوع  
 او يكون الفاعل مضمر مستترا فيها ما بها الامرجع له مما يميز نكرة ولا يكون ذلك الضمير المستتر  
 الامرء امذكر اسواء كان يمين مفرقا او ثنية او جمعا مذكرات وموثقات وذلك الضمير المستتر  
 هو العامل في التمييز المنصوب وهو بسببها ما كان في حكم اسم نكرة تام بالنون فلما كان مثل  
 هذا الاسم عاملا في تمييز كان ما كان في حكمه عاملا في تمييز ايضا قوله الفاعل الموصوف بنا  
 ذكر من كون الفاعل مرفعا باللام العهد الذي في حكم النكرة ومن كونه مضافا الى المرفع  
 بذلك اللام ومن كونه مضمر امير بذكر قوله ولذا ذكر في موضع المضمر جواب سؤال تقديره فلم  
 قال للمصنوع ذلك ولم يقل بعد بارجاع الضمير الى الفاعل كما كانت الاشارة اليه ايضا بقوله ذلك  
 والضمير مختص من اسم الاشارة والاختصاص واجب على ذوي النون فاجاب عنه بان المقام مقام اسم  
 الاشارة لا العائد لان المشار اليه ليس مجرد الفاعل بل الفاعل الموصوف باحد الاوصاف الثلاثة المذكورة  
 انما قوله وهذه الجملة معطوفة اي جملة يذكر بعد ذلك معطوفة على جملة شرطها ان يكون الخ  
 لا على مدخول ان المصدرية وهو يكون بالنصب في قوله السابق وشرطها ان يكون يعني ان  
 مضارع يذكر على صيغة المجهول بالرفع لا بالنصب اذ جملة يذكر ليست معطوفة على جملة يكون  
 بغير ان المصدرية وشار بقوله فافهم الى ان يذكر مرفوعا بالعامل المعنوي ليس منصوبا بالضمير  
 لان ذكر المخصوص ليس بشرط قوله وبما اشترنا من اسم الاشارة الخ يعني قوله الفاعل الموصوف  
 بما ذكر من الاوصاف الثلاثة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجل زيد الخ اقول لاحاجة الى هذا التكلف  
 والنصر فاذا لاورد لهذا الانتقاض والاعتراض من اصله ساوكونه نفسا ظاهرا كان متصفا  
 لان البعدية ليست بشروط بالولي بعد متصلا بلا توسط شئ فليتبصر حتى تبصر الى المص  
 مطابقا للفاعل الخ لا يقال انه منقضى بقوله نعم رجلا لا الزيدون ونعم امرأة هند فان المخصوص  
 في المثالين ليس مطابقا للفاعل لان الفاعل هو الضمير المبهم المستتر المرفع المذكور دائما لا غير المخصوص  
 في الاول جمع وفي الثاني مؤنث فلا مطابقة للفاعل في المثالين بل المطابقة جارية بين المبهم والمخصوص  
 فيها لا نأفقول ان معنى المبهم هو المفسر على صفتي اسم الفاعل وانما جئ بالمفسر اسم فاعل لينتج الضمير  
 اسم مفعول فمن هذه الجهة كانا متحد معنى وان لم يتحد لفظا وجددت المطابقة بين الفاعل  
 والمخصوص في الحقيقة ولو كانت المبهمة والمخصوص في الظاهر لكان الص وهو مبتداء وما قبله خبره  
 اي المخصوص مبتدأ وما قبله من جملة فعل المدح او الذم خبره فان قيل ان الخبر اذا كان جملة يلزم  
 العائد الى المبتدأ ولم يلزم الاضمار قبل الذكر لقدم المرجع رتبة حين تأخير المخصوص وحقيقته  
 حين تقديمه وعلى كلا التقديرين لا عائد في الجملة قلنا لم تنس حاجة في هذه الجملة الواقعة خبر الى

قوله وما ذكرنا من اشارة  
 من المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل  
 كونه مذكورا بعد الفاعل المبهمة بكرة  
 مثلا قوله بخلاف ما سبق فان العلة  
 فيه الوصف المذكور قوله كما اشترنا  
 حيث قال فيما سبق من حيث ان موصوف  
 قوله فافهم ان يراد بالوصاف  
 عكس المفعول وقيل وجهه ان في عبارة  
 الى المفعول وقيل وجهه ان لا يعلم من اول  
 اختيارا الى الثاني بل لا يعلم من اول  
 الا انه مضاف الى الفاعل والمفعول  
 وعبارته المصنوع بذكر قوله او لا يصدق  
 على تقدير كونها بالجنس او المستغنى  
 في قوله اما المثال لا يقال انكم فانك  
 اذا قلت لا رجلا في الدار فقد ثبت كل رجل  
 وان كان قوله لا رجلا في الدار  
 المثال المتقدم ذكره في قوله اما المثال  
 الذي ذكر في قوله من في قوله اما المثال  
 ذلك المذكور ايضا جري هذا المثال  
 جري اللفظ الذي هو قولك اما المثال  
 الذي ذكر في قوله من في قوله اما المثال  
 الثاني لكونه متفيا بالاولى التي هي جندل  
 عليه سلسلا العائد وقوله تعالى ان  
 من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر  
 المحسنين فان اللام في المحسنين لما كان  
 المستغنى في قوله من يتق ويصبر  
 وغيره وكان ذلك بمنزلة عود الضمير  
 الذكر لفظا على ما قبل  
 حاجتها

ضمير المبتدأ القيام لام تعريفه مقام العائد ولو ذهنا لان تقدم المبتدأ حكما ورتبة عند  
 لا خبر المخصوص فرتبة للصرف اليه فيكون في قوة العهد الخارجي والعائد في ضم رجل زيد ليس  
 الضمير المبهم بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار  
 كما صرح به العصام قوله يقال حب كطرف على وزن حسن بحسن حسنا لا الشرط في شرح  
 اللفية اصل حب خيب ككرم لانه فعل غريز ثم ادغمت الباء فصاحب وكلمة ذا اسم اشارة  
 فاعل قال المصنوع جندل لان الباري في الاسرار اعراب جندل على خمسة اوجه الاول جندل  
 مبتدأ وزيد خبره اقول هذا على ما ذهب به البرد وابن السراج ومن وافقهما والثاني ان زيد ارفع  
 بقوله جبار رفعا الفاعل بفعله وزيد بدل منه والثالث زيد خبر مبتدأ محذوف كانه لا قيل  
 جندل اقل من هو قيل زيد اي هو زيد والرابع زيد مبتدأ وجندل خبره والخامس ان زيد فرفع  
 زيد بقوله جندل فاعل وهو اضعف الواجهة واذا قيل جندل زيد رجلا وجندل عمر وراكبا ينصب  
 النكرة على التمييز اذ يحسن فيه تقدير من كانك قلت من رجل ومن ركب وقيل ان رجلا في المثال  
 الاول تمييز لكونه غير مشتق وراكبا في المثال الثاني حال لكونه مشتقا انتهى كلام ابن السراج وقيل  
 المخصوص بعد جندل اعطف بيان فصارت الواجهة ستا قال المصنوع لكان اول التسعة  
 القياسية فعلا وهو اما لازم او متعدد وعرف باللام وقدمه لقلة احكامه وجعل منه افعال  
 المدح والذم التي هي اربع فعل اثنان لانشاء المدح واثنان آخران لانشاء الذم وذكر الفاعل  
 واعراب كل منها اراد ان يشرح في تعريفه المتعدي وبيان اقسامه واحكامه فقال المتعدي قوله  
 بقرينة لومونيا الخ وقوله وبدونها لومونيا يريد ان جواز حذف المفعول على وجهين ما بقرينة  
 الآية الكريمة المذكورة وان كان بدون قرينة لا يجري فيه التقدير اصلا وايدل لا بخطيب  
 احد قوله اي يصدق احدهما على الاخر اي لا يصح حمل احد مفعولي باب اعطيت على الاخر بان  
 يقال زيد درهم او درهم زيد فلا صحة في كليهما قوله مثل سأل زيد عمرا درهم فاعطى اي فاعطى  
 عمرا درهم فحذف المفعول بقرينة المثال الذي هو صدر وهو قوله سأل زيد عمرا درهم فاعطى  
 المصنوع افعال القلوب وفي الامتحان اي افعال اصطلاحية دالة على افعال القلوب من العلم والظن  
 لانها اما كيف او اضافة او انفعال لا فعل وتأثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير فيكون  
 باب تسمية الشئ باسم جزء مدلوله انتهى ثم في الحاشية ان فعل العلم بالصوت الحاصلة في  
 العقل فكيف وان يحصل الصوت فاضاقت وان بانقاش النفس تلك الصورة فانفعال انتهى  
 ايضا قال المصنوع باصية اياها قال الامام الهمام السيوطي في الاشياء الخوى قال الاندلسي قال  
 بعض النحاة انواع المعارف ثلاثة ظاهرة ومضمر وما بينهما وهو المبهم فعلى هذا القول بين الظاهر  
 والضمير واسطة ليس مظهر ولا مضمر قال ذكر توبيا باسم لظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كمن يعجز  
 المصنوع وجعلت كافا ياك ويا اباي وهاهنا اياه مثالا لبيان المقصود وليعلم المخاطب من الغائب  
 ولا موضع لها من الاعراب وقال لا تخشع اربا مشكل مهمة بين الظاهر والمضمر والمهور على انها

قوله في حكم اللام هذا على تقدير كون  
 العهد الذي في قوله من قوله كان نكرة  
 ولا يثبت في الجنس والوسنفرق لان  
 مدخول الضمير قوله ادعاء كون  
 مدخول الضمير كان او مرفعا باللام  
 الفاعل مضمر كان او واجب فيه  
 قوله واخبر على المتبادر واجب فيه  
 اي في الحد لان الفرض من التعريف  
 اوضح والبيان والتجديد على كفاي  
 اوضح والغرض من قوله اي لا يصدق  
 عنه في التعريفات قوله اي لا يصدق  
 احدهما الاخر يعني لو كان احدهما  
 مبتدأ والاخر خبر لا يصح حمل ومن قال  
 المراد من تفسيره فيما صلح حله والا  
 يراد عليه سؤال نحو اعطيت زيد امرا  
 فالوصف والوجه ان يفسر بغير  
 لم يصب خفا في قوله مثل زيد عمرا  
 درهما فاعطى اي فاعطى زيد عمرا  
 درهما بقرينة السؤال قوله افعال  
 القلوب جمع قلب في القاموس القلب  
 الفؤاد واخص منه وجعه اقلية  
 وقلب وقلب قوله بهذا القلب لا كل  
 فعل قلبي من هذا القسم كما فهم من  
 عبارة قوله اصطلاحية اي من  
 اضاف الفعل الاصطلاحي مطلقا  
 دالة على احوال القلوب والوضافة  
 لا في ملاحظة قوله القام بالغة  
 فيكون من باب تسمية الشئ باسم  
 جزء مدلوله قوله اما كيف فثبت  
 بالصوت ال صلة في العقل  
 حاجتها



اسم مضمون المضمرات وذو هب الزنجار الى ان اسم ظاهر مضاف الى المضمرات وقال الفاضل اكمل  
 الدين في حاشية الكشاف عند قوله اياك قال الزنجارى باضمر منصوب بفعل والواو الخ  
 في صور الضمير حرف التحق لنقل على احوال المرجوع اليه من الخطا والغيبة والتكلم وغيرهما والجميع  
 لا عمل لها من الوعراب كالكتاب في ارايتك وناء الثاني وليست كلها باسماء مضمرة وهو مذهب  
 المتأخرين وقيل يا اسم ظاهر مضاف الى ما بعده وقبل اياك باجمعها هي الضمير قوله على وزيد  
 يعني بفتح الدال وسكون العين المهملة المنجز بذكر قوله وهب ليس الواو من مادة الكلمة بل هي عاطفة  
 خارجة عنها وما بعدها من حرفين كلمة مستقلة على زيد اعراضا عن انما غير منصرف في الا  
 ماضى لها ولا مضارع وهذا مخصوص بهذه سوى السوابق من هذا الباب قوله على وزيد اعلم  
 او اضرب على مفعول امر يعنى ان فعل احسب يحى من بابين اى بابا والثاني وهو ضرب يضربا و  
 بابا الرابع وهو علم يعلم فان كان احسب من الباب الثاني تكسر تين وتجزم الباء وان كان من الباب  
 الرابع تفتح السين وتجزم الباء قوله لومنوا اى لو كان التقدير مقتضيا لادراك ذلك القدر للفتنة  
 المراد لا يعلم بدون القرينة فيفوت المقصود لانعدام فائدة الخبر ولا ينفرد بما كان المحذوف  
 منسيا ان يحذف المتعدي منزلة اللازم لفصل العموم فيحصل الفائدة قوله العلة مشتركة  
 في الحاشية اى علة الاستغناء عن مفعول وهي قصد التعميم مشتركة اى كما توجد في العلم بمعنى العرف  
 توجد في العلم المتعدي الى مفعولين فتسلم احدهما وزاد آخر حكم انتهى ان لا فرق بين العلم المتعدي  
 الى المفعولين المنزل منزلة اللازم وبين العلم بمعنى المعرفة قوله بضرب من التجوز اى من الجواز كان  
 يراد بالتثنية نفي الكمال فيفيد اثبات كذا قال المصنف حاشية الاستحسان قوله من يسمع بفتح هذا من  
 الموشح الذى يضرب بها فقوله يتخلل مجزوما بين من افعال القلوب قد حذف مفعولاه معا بقرينة القاء  
 فلذلك قال اى سمع صيا دقا بالنسبة لهما على انهما مفعولان يتخلل قال الزنجارى قيل معناه ان  
 من يسمع اخبار الناس ومعاينتهم يقع في نفسه المكروه عليهم اى المجانية للتاسل سلم ومفعولان يتخلل  
 كلاهما محذوفان وقال الميداني والمعنى من يسمع شيئا وقع في قلبه واعتقده وان لم يكن له حقيقة  
 وفي الموشح محشى الهندي اى من يسمع حكايته يتخلل صدقها ثابته اى يظن السامع صدق الحكاية التي  
 يسمها ثابته اصل وحقيقة قوله وجه القلة وفي الحاشية القلة تشتمل على معينين احدهما  
 عدم الكثرة والثاني الجواز فالوجه الاول الاول والثاني الثاني ويريد بالوجه الاول عدم الكثرة  
 ويقول له الاول محذوف المفعول الاول ويريد بالوجه الثاني الجواز ويقول له الثاني محذوف المفعول  
 الثاني قال المصنف من خصا نصها اى بما يميز بها افعال القلوب عن سائر افعال ما يستعمل عليها  
 بعون تعالى اى ما يوجد فيه خصيصية من تلك الخصا نص فهو من تلك افعال قال المصنف  
 جواز الالغاء قيد ابتداء المسئلة بالجواز او لا ثم قيدها بكون الله ول مفعول افعال القلوب  
 لان توسطها لو كان بين مفعول عامل آخر وجوب الالغاء وكذا وجب الالغاء بين عامل آخر ومفعوله  
 الودى اى بين مفعول اصلى لمعامل آخر ومفعول يعنى قوله اى ابطال علمها الخ تفسير للالغاء ونز  
 الفاضل الهندي بقوله اى افعال علمها لفظا ومعنى اى بالاهمال بدل الابطال وانى بالاعمال

قوله كان ظاهر في الحاشية فلا يحتاج  
 الى ما قلنا اى يكون المتبادر فعمله  
 انما هو قوله دفعه مفعول له لقوله  
 ناسية اياها قوله للتحكم اى التنازع  
 بين المتبادر والخبر والنصب فيظهر  
 لفظها ظاهرا ولقوله انما لا يفي  
 بنصب فاعطى نصيبان فلا يعمل  
 تحقيقها قوله لا يستعمل منه ما  
 فلا يقال وهو زيد متطابقا لقوله  
 ورده المصنف في الامتحان حيث قال  
 بان هذا اى العلة الاخيرة وهو قوله  
 اذ من العلوم قوله لفصل التعميم  
 هو فائدة غير مسلم ان يفتح ان العلم  
 قوله بان العلم فيه اى في قوله نقلا  
 قوله بمعنى المعرفة فلا يتم التفسير  
 قوله فقول العلة اى علة الاستغناء  
 عن المفعول بالانزاد وهو قصد التعميم  
 قوله مشتركة كما توجد في العلم بمعنى  
 المعرفة توجد في العلم المتعدي الى المفعولين  
 فتسلم احدهما وزاد آخر حكم انتهى ان لا  
 فرق بين العلم المتعدي الى المفعولين  
 الى المفعولين المنزل منزلة اللازم وبين  
 العلم بمعنى المعرفة قوله بضرب من  
 التجوز اى من الجواز كان يراد بالتثنية  
 نفي الكمال فيفيد اثبات كذا قال المصنف  
 حاشية الاستحسان قوله من يسمع بفتح  
 هذا من الموشح الذى يضرب بها فقوله  
 يتخلل مجزوما بين من افعال القلوب  
 قد حذف مفعولاه معا بقرينة القاء  
 فلذلك قال اى سمع صيا دقا بالنسبة  
 لهما على انهما مفعولان يتخلل قال  
 الزنجارى قيل معناه ان من يسمع اخبار  
 الناس ومعاينتهم يقع في نفسه  
 المكروه عليهم اى المجانية للتاسل  
 سلم ومفعولان يتخلل كلاهما محذوفان  
 وقال الميداني والمعنى من يسمع شيئا  
 وقع في قلبه واعتقده وان لم يكن له  
 حقيقة وفي الموشح محشى الهندي اى  
 من يسمع حكايته يتخلل صدقها ثابته  
 اى يظن السامع صدق الحكاية التي يسمها  
 ثابته اصل وحقيقة قوله وجه القلة  
 وفي الحاشية القلة تشتمل على معينين  
 احدهما عدم الكثرة والثاني الجواز  
 فالوجه الاول عدم الكثرة ويقول له  
 الاول محذوف المفعول الاول ويريد  
 بالوجه الثاني الجواز ويقول له الثاني  
 محذوف المفعول الثاني قال المصنف من  
 خصا نصها اى بما يميز بها افعال  
 القلوب عن سائر افعال ما يستعمل  
 عليها بعون تعالى اى ما يوجد فيه  
 خصيصية من تلك الخصا نص فهو من  
 تلك افعال قال المصنف جواز الالغاء  
 قيد ابتداء المسئلة بالجواز او لا  
 ثم قيدها بكون الله ول مفعول افعال  
 القلوب لان توسطها لو كان بين  
 مفعول عامل آخر وجب الالغاء وكذا  
 وجب الالغاء بين عامل آخر ومفعوله  
 الودى اى بين مفعول اصلى لمعامل  
 آخر ومفعول يعنى قوله اى ابطال  
 علمها الخ تفسير للالغاء ونز الفاضل  
 الهندي بقوله اى افعال علمها لفظا  
 ومعنى اى بالاهمال بدل الابطال وانى  
 بالاعمال

بدل العمل حذرا من ان هذا الكلام لا يخرج من ان يكون مفيدا لجميع الفاظه كما يوهمه ابطال  
 العمل والفرق بين الاهمال والابطال ان الازالة والابطال الازالة وبينهما عموم وخصوص  
 لان التزك يوهم الفعل بعضا والازالة ليس كذلك فلذلك التزك الفاضل بقوله لفظا ومعنى ولم  
 يأت بهما الشارح قال الامام السيوطي في الفرق بين الالغاء والتعليق حكم الالغاء ابطال  
 العمل بالكلية وحكم التعليق حكم بين ابطال العمل بالكلية وبين كمال العمل كافي باب قلن اذا  
 تصد ر على الوسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل في لفظ الوسمين دون العمل في موضعها  
 فتسمى بذلك تعليقا تشبيها بالعلاقة وهي التي ليست مسكوة ولا مطلقة انتهى كلام السيوطي  
 قوله لاستقلال مفعولها كلاما اخذ هذه العلة مع تغيرها من مقدمة الشيخ ابن الحاجب حيث قال  
 فيها لاستقلال الجزئين كلاما وقال الفاضل الهندي في شرحه علة جواز الالغاء او الالغاء وهو  
 قوله الجزئين بقوله الصالحين لان يكون مبتدأ وخبر واعتراض المحشى العصام حيث قال لا فائدة في  
 وصف الجزئين الخ لكن اعتراضه ليس بسديد اذ فائدة اعلام ان المفعولين بعد الالغاء يكونان مفعولين  
 بالعامل المعنوي ولما وقع التكون عن كيفية افعال قال الفاضل الجاهلي في هذه الافعال على تقدير  
 الالغاء في معنى الظرف فعنى زيد قائم فقلت زيد قائم ظنى ليس هذا فائدة قوله ضعفي اى ضعف  
 افعال القلوب في العمل على تقدير الالغاء اذ لا ضعفها قبل الالغاء بالتوسيط والتأخير قوله  
 لروى في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا هذا لاختلاف القوم اذ قد صرحوا ونادوا  
 باعلى اصواتهم ان الالغاء ابطال العمل بالكلية اى لفظا ومعنى وقد مرنا ان الفاضل الهندي  
 الالغاء اهل العمل لفظا ومعنى وكذا قال الرضى الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فكيف يكون  
 التعليق في المعنى الجزئين اذ خرج التعليق كلياً من بين القول ما قاله الرضى والفاضل الهندي  
 وزعم العصام ليس الا هو العدى قوله برده انه لا يصح في زيد قائم ظنى غالب وفي هذا الرديف  
 ونظر لان الرضى قد صرح بان الفعل بمعنى الظرف ومراده الفعل من حيث انه فعل بنفسه فلا  
 مدخل في باب الالغاء للمصادر من حيث انها مصادر اذ تأخر المصادر عن المفعول خارج عن  
 بحث جواز الالغاء والاعمال لان جانبها عما لها حين التأخر مذكور ومطروح ومطوى بالكلية  
 وجوباً فلذلك قال الرضى في توجيه هذا المثال على صورة اعمال المصدر بتقديم على مفعوليه ان  
 معناه ظنى زيد قائم غالب لا كاي زعم العصام في هذا المقام والعلم عند الملك العزيز العالم قوله  
 علمنى وعلمك وعلمه قوله علمنى يضم ناء المتكلم ونون الوقاية وباء المتكلم مثال لتحذير المعنى  
 تكلم وقوله علمك بفتح ناء الخطاب وفتح كافه مثال لتحذير المعنى خطا باقوله علمه على صيغة  
 الماضى الغائب العلوم فاعله مستتر فيه ومفعوله الاول هو المفضل البارز الغائب المفرد  
 المذكور ومفعوله الثاني قائم على نزع المناوبة بغير تنازع فتصير ولا تنقصر قوله قال بعض الكل  
 الخ لان المعايير في غير افعال القلوب غالباً فاذا اتحد على سبيل الندرة زادوا لفظة نفسيتها  
 على العدول عن الوصل الغالب الذى هو المعايير بينهما وجبراً بالمضاف الذى هو لفظة النفس  
 الشفرة بالمعايير عا فان من الاتحاد فيقول ضربت نفسى على صيغة متكلم الماضى العلوم وزياد

قوله ووجه العلة العلة يشتمل على  
 معينين احدهما عدم الكثرة والثاني  
 الجواز فالوجه الاول الاول والثاني  
 الثاني قوله اذ المفعول به يتقدم  
 مضاف الى مضمون المفعول به  
 او اسم مضمون والمراد بالضمون  
 المعنى التضمني قوله مضمون الثاني  
 مضاف الى الاول ومن قال لا  
 مضمون بها معاه هو المفعول به فقد  
 شاع ان المضاف اليه خارج عن  
 المضاف ومراده ان لها دخلاً في تحقق  
 المفعول به شرطاً وشروطاً ومعنى  
 الخاصة وهما ما يختص بالكل والوجوب  
 في غير قوله والمراد بعدم الوجوب  
 في غير قوله ويشير الى الجواز هنا يكون  
 من قبيل الامكان الخاص بكون الضمير  
 مسلوباً عن الطرفين قوله وبين سوف  
 في الحاشية وترى ان بين الالغاء  
 عن مضمونها اى من قول الفاضل  
 والعطوف هذا الاول من قول الفاضل  
 الجاهلي وهو بين العطوف والعطوف  
 عليه قوله واجب فيها عدم حصة  
 العمل فيما يتوسط فيه قوله كما اعترف  
 بنفسه حيث قال معنى زيد قائم  
 ظنى غالب زيد قائم غالب قوله  
 ضارب من متصلين وان كان احدهما  
 منفصلاً عن الجواز كما بال ضربتها  
 اتحد على سبيل الندرة قوله وتنبهها  
 على ما عسى وهو الاتحاد قوله ولا  
 يحتاج لانه لا يفتل عن سبب الغلبة  
 حاشية



لفظة نفس قوله واما الوجه المشهور في تخصيصه اتصال الضمير عند اتحاد الفاعل والمفعول في افعال القلوب فقد زيفه المصنف في الامتحان حيث قال وقيل الاصل مغايرة المؤثر والمثاثر الاصلين فيهما اي في الفاعل والمفعول فاذا اتحد معنى كره اتفقا في اللفظ فقصده المغايرة اللفظية بقدر امکان واما افعال القلوب فالمفعول يفي الحقيقة بمفعول الجملة اي جملة البتة والخبر التي دخلت في علمها اعترض عليه المصنف حيث قال وفيه ضعف اذا انفصل الاصل بناسبه التنبيه لثلاثي فعل لا التلبس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة بقدر امکان فلم لا يكتفى بالمغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فنقوض بجواز ضمير ما ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة يمكن بازدياد من هذا بان يقال ما ضربت الانفسك مع عدم لزومه انتهى ما في الامتحان قال المصنف وحمل عدم وفقد في الواو استيناف بيان جواب بقدر كانه قيل ان جعل الفاعل والمفعول ضميران متصلان متجانين معنى من خصا تضر افعال القلوب منقوض بقوله مع عدم معنى وفقد كنهين ليسا من افعال القلوب فاجاب بما على عليك فليتبصر قال المصنف وعلمت ان زيدا قائم في الامر ان علمت ما من معلوم مع فاعله المتكلم مبني على ان يكون لاحظه من الاعراب ومجموع ان زيدا قائم في تأويل المصدر منسوب محلا قائم مقام مفعولي علمت فاجملة الفعلية مجرور المحل باضافه نحو اليها قوله ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قد خفي الفرق بين فن وفن على من زعم انهما في حق الاخفش وخط الفتن بالفتن ثم حتى خطه تحقيقا وزعم تغليظه تدقيقا على انه ليس كذلك مع علمه بذلك لان ما ل كلامه مبني على الدقائق الفلسفية وتقرير الاخفش مبني على الحقائق العربية فينبغي اجبال جودية من حيث الجسمية البعدية قال المصنف واما التعليق على عذرين الحاجبا لتعليق من خصا تضر افعال القلوب وخالفه المصنف وجعل البحث بمصدر اياها التفصيلية بتغيير الاسلوب لان يجعله اعم منها شاملا الى غيرها اتباعا لما ذهب اليه يونس في التعليق قال الرضي الفرق بين التعليق والولفاء مع انها بمعنى ابطال العمل في التعليق ابطا لفظا لا معنى والولفاء ابطاله فيها معا فاجملة مع التعليق في تأويل المصدر يكون مفعولا للفعل المعلق كما كان ذلك قبل التعليق فلا منع في عطف جملة اخرى منصوبة بالجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت زيدا قائم وكرا فاضلا واما الالغاء فاجملة ليست معه بتأويل المفرد فعني زيدا ظننت قائم زيدا في ظني قائم فاجملة الملقى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد فيها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق في الالغاء اختياري لا ضروري والتعليق ضروري انتهى كلام الرضي في هذا الوجه الاخير اشار المصنف بوجاهة الالغاء على الالغاء ونصيرج الوجوب في تفسير التعليق فيما سئل عليه ان شاء الله تعالى قوله الداخلة على الجملة اي على كلام مفعولي افعال القلوب في تعليقها قوله او الجزء الثاني اي على مفعوليها الثاني في تعليقها قوله حرفا او اسما تعميم لكلمة الاستفهام واسمائه الى وجه ذكر الكلمة في ضمير البعض قوله وجد التعليق المذكورات اي بكلمات الاستفهام والنفي وبلاي الابداء والقسم وبان الكسوة

قوله وقال بعض الكمل في وجه زيا و  
النفس قوله فليتبصر اي اذا اتحد الفاعل  
والمفعول في غير افعال القلوب  
زاد والنفس تنبيه على قوله في  
عندول والمغايرة باق لان مفعول  
الثاني مغاير للفاعل قوله في  
الذي هو عاقلان وهو المغايرة قوله  
حتى يحتاج الى فقد زيدا في مفعول  
قال في الامتحان وقيل الاصل مغايرة  
المؤثر اصلين فيهما التنبيه فاذا  
اتحد معنى كره اتفقا في اللفظ فقصده  
المغايرة اللفظية بقدر امکان واما  
افعال بزيادة القلوب فالمفعول به  
في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب  
الاول بل هو نون في ضعف في الجملة  
الاتفاق اللفظي وفيه لا يفتقر  
لاصل بناسبه التنبيه في افعال  
لا التلبس اي يقع اللبس بعد ما  
ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة ذاتا واعرابا  
الامكان فلم لا يكتفى بالمغايرة ذاتا واعرابا  
اي مارة بان يكون احد ما ضمير في  
والامر منصوبا ولو سلم فنقوض  
لجواز ضمير ما ضربت الا اياك اذ فيه  
اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة  
يمكن بازدياد من هذا بان يقال ما ضربت  
الانفسك مع عدم لزومه قوله  
وقد بمعنى عدم في القاموس فقد  
يفقده فقدنا وفقدنا وفقدنا على  
حاشية

التي على خبرها الام الابداء قوله ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي في الحاشية لان معنى علمت  
الزبد منطلق علمت انطلق زيدا كما كان كذلك عند انصبا بالجزئين قوله على احد الاحتمالين  
الذي صرح به الرضي قد مر انما من نصيرج الرضي حين ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق ان  
الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى هذا هو احد الاحتمالين وذكر الاحتمال الآخر في الحاشية  
حيث قال اما على الاحتمال الآخر الذي صرح به الفاضل العصام واسار اليه الرضي فالابطال  
في الالغاء يكون في اللفظ لا في المعنى كما في التعليق فافهم انتهى ومراده بقوله فافهم نقض ما قاله  
العصام في لفظه الجمهور في ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ دون المعنى على قوله المخالف  
في هذا ما الفرق بين الالغاء والتعليق وما الفائدة في جعل الالغاء من الخصا تضر ونعم  
لكن الشارح لما وصفه العصام بالفضل عند ذكره اجتنب عن الوضوح واكتفى بقوله فافهم  
ينصرون بقوله وفي الثاني الى الثاني اي ابطال العمل في المثال الثاني وهو قوله علمت زيدا  
من هو بالنظر الى الجزء الثاني وهو ما بعد من الاستفهامية لان علمت في المثال المذكور عامل  
لفظا ومعنى في زيدا على المفعولية كحلوا الجزء الاول عن الاستفهام لعدم شموله اليه كما  
زعم البعض بسرية الاستفهام المصدر على الجزء الثاني الى الجزء الاول على ان شرط الصدقة  
لا السرية قوله لقد علمت لياتين مبني وعلامة لام القسم محو نون التأكيد المشددة  
لندخلها كافي قوله لياتين تبصر قال المصنف وكل فعل قلبي غير ما ينصب كل عطف على قوله  
السابق هذه افعال المنصوب محلا على المفعولية بقوله فيم وقاعله المستتر راجع الى التعليق  
فعل هذا معنى الكلام ويعم التعليق ايضا كل فعل قلبي غير ما ينصب كل عطف على قوله  
وكذا عطف قوله الا في وكل فعل يطلب به العلم بقوله يطلب على صيغة المجهول وقوله العلم  
بالرفع مفعول لم يست فاعله له تدبر قوله الحواس الخمس الظاهرة وهي حاسة البصر  
والسمع والشم والذوق التي يقال لها الالاسة والباصرة والامعة والاشامة والذائقة  
قال المصنف القسم الثالث قد مر في اول بحث المتكدر انه على ثلاثة اضربا الضرب الاول متعدد الى  
مفعول واحد وهو قسم واحد لا غير والضرب الثاني هو المتعدى الى مفعولين وهو اقسام ثلاثة  
القسم الاول بابا اعطيت والقسم الثاني بابا افعال القلوب وقسم ما يتعلق بها لا سيما بالثاني  
مفصلا مع لواحقه في حكم التعليق وسبقنا التوبة الى بيان القسم الثالث والآن ان زيدا في  
فقال القسم الثالث في قوله ونصيرجها على المفعولية فان قيل ياتي عن ذكر هذا المعطوف قوله  
للمصنف المعطوف عليه بقوله في مجرد الدخول ان لم يكن في مجرد الدخول بل انضم اليه النصيب  
بعد الدخول قلنا لما كان البحث بحث المتعدى الذي له منصوب على المفعولية ورأس للسئلة  
مفيدة بقيد التعدى الى مفعولين فلم يكن النصيب ضمائلا داخل فيه وانما مجرد بالنظر الى التعدى  
الدلالة على فعل قلبي وانعدام الخصا تضر المذكورة قوله بمعنى الاعتقاد الباطل مصروف الجعل  
فقط وليس بمصرف في الصير وجعل معا كما توفهم قوله والضرب الثالث من الاضرب الثلاثة الغير  
المتعدى الذي هو قسم الاول قال المصنف وعلم واري الى المصنفين ما ضيا من باب الالغاء

قوله من قوله امره معا فلهذا ايضا  
ما خوزة من شيء معلق لا هو وقدر  
وراحة ولا فارغ قابل له فظهر من هذا  
جواز اخذ من هذه ابدا انك التعبد  
في المرأة المعلقة اظم والشبه والاختلاف  
قوله في نحو علمت زيدا قائم في الامر  
علمت زيدا منطلق علمت انطلق زيدا  
كما كان كذلك عند انصبا بالجزئين  
قوله واسار الى الفرق عطف على قوله  
نفسه بقوله وقد يجيب في الحاشية كما  
ذكرنا وقبل خارج عن وشارع بل يان  
للاواقع قوله على احد الاحتمالين واما  
على الاحتمال الآخر الذي صرح به الفاضل  
العصام واسار اليه الرضي فالابطال  
في الالغاء يكون في اللفظ لا في المعنى كما  
في التعليق فافهم انتهى ومراده بقوله  
الاستفهام ومنها هل زيدا منطلق علمت  
ابن جوسل واي خبر من احصى قوله  
لان المق من هذا التركيب ان من فعل  
القلب الواقع بعد الاستفهام وفي  
الحاشية من دخول افعال القلوب قوله  
مضمون الجملة هو قيام زيدا بقوله لان  
هذا امره ودلان هذا الجواب جملة مطلق  
لضمون الجملة قوله وجواب الحقيقة  
زيد قائم وهو جملة فطابق مضمون  
الجملة قوله فلا يكون من هذا القسم لان  
كان بمعنى ضم وخلا يبعد الى مفعول واحد  
كعلمت باه الى علمت زيدا اباه فلا  
زيد هذا لانه حاشية



وكذلك ان الخارج بعد ما صيغ من هذا الضرب ما ضياع من البابين والفعال والتفصيل كذا يوم  
 التخصيص باب الفعال لكن منشآت خدشة من الامثلة متناوشت من هذه التعدي الى التلا  
 متخصيص بالمواضع وليس كذلك ان يجري في المستقبل ايضا من الباب المذكور المواضع ولا يعجز  
 بجواب عن تلك الخدشة بان مثالي المتن وبعض امثلة الشرح يمكن التحول فيها الى المضارع ولو  
 اشهر الماضي في مثالي المضارع في الخط مساعدا وشمول الى الماضي والمستقبل لان كل ما علم وارى  
 وانما هو خبر اذا فرئت مفتوحة الاوائل والاواخر صارت مواضع معلومة من باب الفعال اما اذا  
 كانت مضمومة الاوائل ومكسوة ما قبل الاخر ومفعولات الاواخر بالعامل المعنوي صارت متساوية  
 المضارع فظهر الشمول بهذا المقدار وان دفع ما توهم من الاختصاص قوله كاعلمت ياء فاضلا زيدا  
 باربع ضمير ياء الى زمان المتأخر مرجعا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر من حيث الرتبة لما ذكره الشيخ  
 قوله من مفعول لما قد سبق من الصراخ الى التسمية القياسية الفعل وكل فعل يرفع الخ وسبق  
 من الخارج هنالك فكل فعل لازم ما كان او متعديا متصرفا او غير متصرفا ما كان او ناقصا لا بد له  
 من مفعول لا بالنسبة الى مفعول ما خوذ الفعل وضعا فلا يكون بدونه قوله هو كالجزم منه معق  
 الى المفعول كالجزم من الفعل معنى لان الفعل من حيث انه فعل يدل على الحدث والزمان ويلزم  
 فيه النسبة الى الفاعل ما كان لا ينفى في المص لا الفعال السابقة من المقديان باضربها الثلاثة  
 السابقة واسماها الماضية قوله وصف بحال المركب منه ومن المفعول معنى هذا الوصف الى وجه  
 بالتمام والتقصان وصف بحال جلته اي بحال المركب من الفعل ومفعوله فيكون من قبيل تسمية الجزم  
 وهو الفعل فقط باسم لكل هذا هو الوجه في تسميته فعلا ناقصا وما ذكره بعد هذا الوجه  
 من الوجهين الاخرين مرجح ومطروح قال ابن الانباري الفعال الناقصة فعل بوجه الاول انها  
 تحذف تاء الضمير والهاء واو نحو كذا كانا وكانا والثاني انها تحذف تاء التانيث الساكنة  
 المحذرة بالفعل نحو كانت وصارت وليست والثالث انها تنصرف نحو كان يكون وصار يصير  
 واصبح يصبح وقبل انها حروف ليست بافعال لانها لا تدل على المصدر والفعال تدل على فعلنا  
 هذه الدلالة انما تكون في الفعال الحقيقية وهذه ليست حقيقية ولهذا تسمى فعال العيان انه  
 ما قاله ابن الانباري في كتابه المسمى بامر العربية في المص ومنصوب خبره الى اي ويسمى منصوبا  
 خبره هذان للكيفية فانهم زعموا ان منصوب بحال وفيه ان الحال تكرر وقبجاء منصوبا  
 معرفة وان الحال فضلة لا يحتاج اليها في الكلام ومنصوب يحتاج اليه البتة في المص ولا يدخل  
 الاصل في البند والخبر في الاصل وانما قيد بقوله في الاصل كيلا يقع التناقض في اولى النظرة بين  
 قوله من مفعول اسم ومنصوب خبره وبين قوله ولا يدخل الاصل في البند والخبر لان لو لم يقل في الاصل  
 لوهم المنو هو ان كلا معموليه مفعول لفظا ومبتدأ مع خبر معنى وليس كذلك بل تغير اللفظ  
 من جهة الاعراب والمعنى فيها بعد دخول فعل من هذه الفعال عليها ما تبصر قوله في اقتضاء  
 معناه شيئين لا تعارفا عن الجمل دون المفردات فلما اقتضت شيئين وجب ان يقرن فيهما كذا  
 قاله ابن الانباري في المص وهو على قسامين لما صدر ابتداء هذا البحث بقوله اعلم ان يصح في الخطاب

قوله فافهم وجهه ان الرتبة ليست  
 في صدر الجملة قوله لما صدر من الرتبة  
 الى المفعول ما خدشة في مفعوله وفيما  
 فلا يكون بدونه ومبنى العمل على ذلك  
 قوله تعارفا لقيام معنى الفعل به  
 ان زيد قوله وصف بحال المركب  
 اي بعد قوله قوله وصف بحال جلته  
 يعني هذا الوصف وصف بحال المركب  
 فيكون من قبيل تسمية الجزم باسم  
 قوله فمفعول عن اي عن الحدث ورد  
 قوله فمفعول عن اي عن الحدث قوله هذا  
 الدال عليه اي على الحدث على هذا  
 ولا يخفى ان هذا الرتبة على عدم  
 القائل اذا كان مبنى العلة على عدم  
 قام مفعولها وما اذا كان مبنيا  
 على عدم تمامها بمر فمفعولها لا يحتاج  
 الى السند لعدم دلالتها على مفعولها  
 كما يشعر بقوله فلم يسكن على هذا  
 فلا يريد فيكون ما في هذا الاول  
 غاية ما في الباب قوله هو قيد لها اي  
 وفي هذا تفصيل قوله وشيئ منها اي  
 لهذه النسبة قوله بدونه اي  
 النسبة والزمان قوله ومنصوب  
 بدون الاسم والخبر قوله ومنصوب  
 خبره وما زعموا ان منصوب بحال  
 منصوب بحال لا خبر له ولا دخل  
 معرفة فان الحال تكرر ولعل قوله  
 معرفة بدونه وانما فضلة قوله  
 الكلام بدونه وانما فضلة قوله  
 عن حكمي الفاعل والمفعول وحكم الفاعل  
 كون الفعل تاما بوجه حكم المفعول  
 كونه تاما بدونه  
 حاجتها

حق الاوصاف ما اورد به بعد قسم الفعال ولا الى التام الذي يفيد الخطاب فائدة الخبر بمر فمفعول  
 من خبر حاجة الى المنصوب باصلا وهو اللزوم او حالا وان اقتضاء استكما لا وهو المتعدي بانواعه  
 الثلاثة وقد مرنا امثلة هذا القسم مع الاحكام على التمام والى الناقص الذي لا يتم بمر فمفعول بل يحتاج  
 الى المنصوب في الوفاة اراد ان يبين انواع هذا القسم واحكامه فقال وهو على قسمين الى آخره قال  
 المص وهو ان يقع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص جواب سؤال كان قبل ما كان في الفعال المقارن  
 عدم قامية الفعل بالمفعول فوجه تخصيص هذا الاسم بالفعال الناقصة فاجاب عنه بما ينل  
 عليك فتبصر قوله لثبوت خبره لاسمه في الماضي وانما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق  
 كذا في الحاشية قوله صار لان نقل الخ قال الرضى معنى صار الناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد  
 ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت قوله ما جئت حاجتك فاعرب على ثلاثة اوجه والوجه الاول  
 ان ما نافية وجئت فعل ناقص اسم مستتر راجع الى القصة المتقدمة ذكرها وحاجتك منصوب خبر  
 اي لم تكن هذه القصة على وفق مرادك قوله وفعلت كانهما خبرية قال الاعرابي اذهنت شقرا اي  
 حد سكينه العظم حتى فعلت اي صارت هذه الشقرا كانهما خبرية اي دغ صغير قال المص واصبح  
 واصفى واضفى قال الرضى وما قاله هو الرضى هذه الثلاثة تكون ناقصة بمعنىين اما بمعنى صار  
 مطلقا من غير اعتبار الزمن التي يدل عليها تركيب الفعل اي الصباح والمساء والضحى بل باعتبار  
 الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل اعنى الماضي والحال والمستقبل واما بمعنى كان في الصبح والمساء  
 في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الثاني مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الزمان  
 بزمان الفعل اي الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فعنى اصبح زيدا امير الزمان  
 زيد مقترن بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح زيد قائما ان قيام زيد مقترن بالصبح في الحال  
 او الاستقبال وتكون تامة نحو اصبحنا والمجد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء  
 ودخلنا فيها انتهى كلام الرضى والمراد بقول الرضى هنا حيث قال بزمان الفعل بما دل عليه التركيب  
 زمان الصبح والمساء والضحى وما دل عليه الصيغة زمان الماضي والحال والاستقبال فلذلك  
 اني بالثنية في قوله بزمان الفعل قوله فهذه الخمسة لا تفر من مضمون الجملة باوقاتها اراد بالخمسة  
 اصبح واصفى واضفى وظل وبات والمراد بالادواقان هي الصباح والمساء والضحى والظلول وهو جميع  
 النهار والبيتون وهي جميع الليل قال الرضى وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار من زمان المدلول عليه  
 بتركيبه قال سبحانه وثقلا وظل وجهه مسودا وما يجمع بات بمعنى صار فقيه نظرا الى المصاض وعاد  
 وغدا وراح قال الفاضل الهندى اض اى رجع وعاد اى صار وغدا اى كان في الغداة وهي ما قبل النهار  
 وراح اى كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولو كان رجع في الغداة ورجع في الرواح او رجع  
 في الغداة او دخل في الرواح كانتا تامين انتهى كلامه قول علي بن ابي طالب في الحاجة في كافيته هذه الاربعة  
 حين الاجمال وزك عند التفصيل فوجه شارحه الفاضل الجامي حيث قال فالوجه في ذلك انها  
 من المحققات ولذلك يذكرها صاحب المغفل في المص كالحا بمعنى ما زال قال الرضى معنى ما زال  
 واخوانها كان دائما فقولك ما زال زيدا امير اى استمرت امارت زيدا وامت الامارة لزيدا في كل

قوله دائما في الحاشية من خبره الى  
 على عدم سابق وانقطاع لاحق كذا  
 في الجامي ومنه الى الدلالة على يوم  
 مضمون الجملة الى زمان النطق من خبر  
 تعرض لانقطاع لكن لا بد من ثبوت  
 اي فبالا لانقطاع لكن لا بد من ثبوت  
 حالية كقول الفقيه كذا ما لا يفتقر  
 لية كذا الشارح قوله فافتقر فمفعولها  
 لانقطاع قوله فافتقر فمفعولها  
 هذا بالنظر الى ما في اوله ما وقوله  
 واصلا لتمام النظر الى المحققات وغيرها  
 قوله ولقبة الاول اي كان قد مر  
 على الثاني اي على صار هذا كلام متخفف  
 تمام قوله فافتقر فمفعولها  
 كما صرح الى بان قوله واخره خبرين  
 اي جاء وقد قوله فكان ان كان  
 اختاره اي قول الاندلسي وهو عدم  
 التجاوز حيث ذكره هذين المثالين  
 الكافية قوله جاء البرق فمفعول  
 القفازين خبر في معنى الصبرورة  
 تقول قلت البرق فمفعولها لا يكون  
 حلالا لانها فضلة وقفازين ليس  
 بفضلة ويمكن ان يقال لنسبة الجوز  
 اي البرق على معنى حصوله في نفسه ثم  
 اثبت له حال كالقفازين والى قول الفاضل  
 قوله فكان المص اختاره اي مدلول اضفى  
 قوله فكان له وجه لان مدلول اضفى  
 واقع عقب مدلول اصبح فاذا جاء  
 الدلان على هذا الترتيب ايضا كان  
 حاجتها

احسن







ان يخرج خبره الذي يتقدمه رتبة وان يخرج في محل نصب خبره عسى فينبذ تكون ناقصة كافي  
 الاحتمال الاول والرابع ان يجعل ذلك من باب التنازع في زيد بين عسى وبين ان يخرج فان عمل  
 الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره عسى واذا عمل الثاني كان اسم عسى استك  
 فيه من خبر زيد وخبره ان يخرج زيد فينبذ تكون ناقصة فهذه الاحتمالات هي التي اشار اليها  
 الفاضل الجامي قدس سره قوله بل ان دلالة على الجزم لا يذهب عليه ان قوله لدلالة على الجزم  
 ان يقرئ مادة الالف والنون في قوله بل ان دلالة على الجزم وسكن النون كاذمة بعض اقص  
 القاصرين واعتراض ان هذه المادة الالفية والنونية مفتوحة الهمزة وسكنة النون على انه من  
 فو نصيب المضارع وجرم الشارح على انها من الجوارم المستفاد من قوله لدلالة على الجزم ولم يقر  
 ذلك للعرض الا في فصل الشارح اراه الجزم ما هو المقابل بالرجاء كما اشير اليه فيما سبق من الكون  
 مرجوا كما في عسى والكون مجزوما كافي كاحفظنا الله تعالى عن مثل هذا الخط العشوائي فينبذ  
 قوله لدلالة على المبالغة في القرباى لدلالة ههنا على المبالغة قال الرضي مثل هذا التركيب  
 على المبالغة مثل زلزل وجبره وغيرها قال المصروع جعل قال مناجي كبير الوافقة جعل يجرى على اربعة  
 اوجه غير القارية الاول بمعنى خلق فيتعذر مفعول واحد قال سبحانه وتعالى وجعل الظلمات والنور  
 اى خلقهما والثاني بمعنى سمي قال سبحانه وتعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انما اى  
 سموهم وهذا يتعد الى اثنين والثالث بمعنى صير فيتعذر ايضا الى اثنين نحو جعلت التمرة غلاوى  
 صيرته غلاوى بمعنى الثقيل من حاله الى اخرى والرابع بمعنى صير لان على معنى الترقى والرفع  
 نحو جعلت الواحد اثنين وهذا يتعد الى اثنين قوله اى خبر كل منها اى من ههنا الى علق ثمانية  
 افعال اخبارها مضارع بغير ان قال المصروع الثاني اسم الفاعل اى الثاني من التسعة القياسية  
 عاملا هو اسم الفاعل وانما سمي من بين اوزانه الكثيرة مجزوا ووزن هذا الوزن المخصوص الذي  
 هو الفاعل من الثلاث المجرد لكثرة الثلاث المجرد واصالة بالنسبة الى المزيدات جميعا حتى بنا  
 الى الرباعي المجرد المتركب بخبره عن حرف الرابع باللام الفعل الثانية ولم يقبلوا هذا الرابع بين الفعل  
 او نون الفعل مثلكا قال الاول حرفا للثلاث فاه الفعل ولثانيه عين الفعل ولثالثه لام الفعل  
 لكون هذه الورك مخصوصة ومختصة بهذه الحروف الاصلية على هذا التعبير فلذلك لم يزيدوا  
 بغير الخ حرف رابع الرباعي المجرد سوى تكرير اسم ثالث الثلاث والله سبحانه وتعالى علم وسمى له ايضا  
 صفة قال الزمخشري وانما سمي اسم الفاعل واسم المفعول ومثلها صفات لدلالة على انهما  
 الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلاً ذات متصرف بالضرب وقس عليه غير انتهى قوله ولما كان  
 الاسماء للصفة بالافعال الخ وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل  
 والمصدر وقوله ولما كان الخ نظر لان هذا الوجه انتهى لوزن كذا اما البيت فليزم له وجوبا از يرفع  
 ان هذا العامل ما هو حتى يدرك عمله كيف هو فعلى المصنف التعريف كما عرفت الشيخ ابن الحاجب في  
 كافيته رجا البيت كى يحصل الوقوف التام حدا وعلا على انه من المبادئ ولما ترك البيضاء كى  
 يختص الكافية فوما اختصار ما اختصه بسبب حاله على حوجه العبارة حين التعليق

قوله وقد يكون مع ان نسبها له بضم  
 كافي قوله قد كان من طول البلى  
 قوله لكنه لدلالة على المبالغة قال  
 الرضي مثل هذا التركيب يدل على المبالغة  
 كززل ومصرر قوله اذ قد يستعمل في  
 الطبع فيولس الحال وحده بل لا  
 والاستقبال قوله لكونه مشتقا من  
 العلوم اى من معلوم فاعله مجاز الفاعل  
 من قبل اطلاق اللزوم وهو الفاعل ترك  
 على اللزوم وهو الفعل قوله في كتب  
 تعريفاتها لان تعريفاتها سببية في كتب  
 تعريفاتها لان تعريفاتها سببية في كتب  
 الصير في مجازي قوله ولما كان الى قوله  
 وقيل هذا نظير قوله وترك البعث عن  
 ومختصتها قوله وكان البعث الى  
 الصيغة نظير قوله الصير قوله فقال نظير  
 قوله من مباحث البحث عنها الخ ومن حيث العمل  
 قوله وكان البحث عنها الخ من المقدمات  
 قوله من المبادئ اى من المقدمات  
 وقد يطلق المبادئ ويراد به ما يترقى  
 جزا من العلم وهو حدود الموضوعات  
 وحدود اجزائها ويراد به ما يترقى  
 على الشيء ذاتا ونصورا من المقدمات  
 وهذا الجمع ما بعد خبره بوجه ما  
 وله معنى الغاية ونصوره بوجه ما  
 ويريد وكل منها يمكن دورا في علم الخ  
 كالترقيات المذكورة في علم الخ  
 الذي يختص بحدوده كترقي الكلة مثلا  
 حاشية

فظهر ان قوله فاستل عليه كما تركه البيضاء مخالفا لابن الحاجب الخ ليس ثمرة اذ لا ذكر ابن  
 الحاجب وجهه ولترك البيضاء وجهه فكلوا الوجهين وجبه باقتضاء المقام فلا وجه لمثل هذا الا  
 مثل الشيخ ابن الحاجب العام قوله وان كانت من المبادئ افراد ذلك حسن صنع الشيخ ابن الحاجب  
 ان الذكر احسن من الترك وقد اشار الى ذلك باتيان ان الوصلية في العبارة قال الفاضل الثاني  
 قد يطلق المبادئ ويراد به جزء من العلم وهو حدود الموضوعات وحدود اجزائها وحدود اجزائها  
 وقد يطلق ويراد به ما يتوقف عليه الشيء ذاتا ونصورا او شروعا وهذا اهم مما بعد جزا  
 من المعلوم لتناولها معرفة الغاية ونصوره بوجه ما ويراد به ما يترقى  
 قال المص وشرط علمها الخ اعلم ان المشهور عند النحاة بتره الله تعالى العقبى النخاة اسم الفاعل  
 مع فاعله واسم المفعول مع نائبه ليس كل منهما بمجمله لعدم الاشتغال على نسبة اصلية الا ان اذا  
 وقع صلة كان مقدر كذا صرحوا بذلك في كتبهم قوله لان المتصل مستتر الخ علة قيد الفاعل  
 بالمتصل البارز وقوله بعد هذا وان اعتبر اى محض الخ علة ثانية لذلك قوله على وجود ما  
 يقوم ما فيما يلقى اسمى الفاعل والمفعول في العمل قوله ولا على عدم ما بعدهما اى ولا  
 يتوقف علمها في المتصل البارز على عدم ما بعدهما من كونها مصغرين او موصوفين قوله وقد  
 الصريح بجر المفعول عطف على قوله الفاعل المتصل اى وشرط عمل اسمى الفاعل والمفعول  
 المفعول به الصريح قيد براد لشرط في غير الصريح قوله اما الطرف الخ اى ما عدم احتياج اسمى  
 الفاعل والمفعول في العمل الى الشرط في الطرف قوله كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون قال في  
 الحاشية ما شابه ليس انت اسم بمجنون خبر بنعمة ربك متعلق لما اذ فيه معنى الفعل اى انتى منك  
 بنعمة ربك المجنون وليس متعلقا بمجنون لفساد المعنى قوله في الغلب قال في الحاشية احتراز  
 فعل الله تعالى فافهم قوله ولو قدم هذا على الاول لكان الخ اى لو قدم الموصوفية على المصغرية  
 لكان اولى واعترض عليه الفاضل النيرى حيث قال وجه تقديم المصغرية على الموصوفية  
 ان المانع لعلها المصغرية والموصوفية والاول اقوى من الثاني لان العلة هي الموصوفية المشتركة  
 بينهما في الاول ذاتي وفي الثاني عاضى جاء من الصفة فلذا استحق المصغرية التقديم على الموصوفية  
 فقوله كما لا يخفى صريح اخفى ورجل الاولوية مشت اخفى وقوله ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل  
 محل هذا الكلام ليس هذا المقام بل بعد المثال وعقب قوله شديد فان اراد الاشارة بقوله هذا الى  
 ما بعد من المثال كما يؤيده قوله المصروفي الى قوله وان وصفا بعد العمل الخ فالمرجوة اظهر من  
 بدر اقراد الاشارة قبل الاحساس كالاضمار قبل الذكر بغير اساس فليتامل قال المص ثمان كانا  
 باللام الخ اى ان كان اسم الفاعل واسم المفعول معرفين بالام التعريف الخ فلما كان لهما اثنين التعريف  
 باللام والخبر دعنها ولكل منهما شرط مخصوص لا بد من معرفتها البتة اراد ان يبين شروط الخ  
 بتدبر ثم وبينه ما علم اشارة الى وجوب الاضمار باذن القلب فقال ثمان كانا الخ قوله اى لام  
 التعريف صورة وانما قيد بقوله صورة لانها في الحقيقة موصولة بمعنى الذي في قولك الضارب  
 والمضروب وبمعنى التي في قولك الضاربة والمضروبة واعلم ان العصام قد صرح نا قلا عن الرضي

قوله على وجود القوى وهو شرط  
 الوجودى قوله وعدم المبدعها  
 وهو الشرط العدى على ما سأل  
 قوله ما انت بنعمة ربك بمجنون  
 قال الطرف فيه تعلق بمعنى النفي مع كون  
 في غاية البعد من العللى انفى بنعمة  
 وحكم منك المجنون ولا يجوز تعلقه  
 بمجنون لفساد المعنى وفيه رد لصاحب  
 المجنون لانه قال يتعلق بمجنون لآء  
 الاضاف لانك تالكيد للنفي قوله في الغلب  
 فيه زائد تالكيد للنفي قوله في الغلب  
 احتراز عن فعل الله تعالى فافهم قوله  
 فيكون في حكمه من ان كان محتاجا  
 الى الشرط ضارب صغير وخضير  
 قوله بمنزلة ضارب صغير وخضير  
 قوله بان التصغير قد يكون لكال  
 البرقة والشفقة لا للصفاء والمقار  
 لا يمكن انكاره قوله ولو قدم هذا على  
 الاول لكان اولى براد على ان دور  
 اقوى من الثاني لان العلة المشتركة  
 بينهما في الاول ذاتي وفي الثاني عاضى  
 بينهما في الاول ذاتي وفي الثاني عاضى  
 جاء من الصفة سببية  
 حاشية



ان لام التعريف الحرف الذي غير هذا اللام الاسمى الموصول الذي بمعنى الذي اذا دخل على اسم الفاعل  
لا يفقيه عن شرط من شرط انط العمل قوله لان كلا منهما يحاى اى كلا من اسمى الفاعل والمفعول حين اذا كانا  
معرفين بلام الموصول فعمل مغير بفتح ما قبل الاخر قال المص نحو الضارب غلامه عمر المسعود الاول  
واللام في الضارب موصولة بمعنى الذي وضارب مرفوع اللفظ على الابتداء وعلامه بالرفع لفظا فلا  
الضارب والضمير المحرور الذي هو المضاف اليه راجع الى الموصول وعمر بالنصب لفظا مفعول  
الضارب واسم مبني على الكسر منصوب المحل على انه مفعول فيه للضارب وعندنا ظرف مضاف الى  
ضمير المتكلم مع الغير مبني على الفتح مرفوع المحل على انه خبر المبتداء الذي هو الضارب فالمبتداء مع الخبر  
جملة اسمية لا محل لها من الاعراب صلة الموصول وهو مع صلته مجرور المحل على انه مضاف اليه لغير  
قوله يشترط معه اى يشترط مع عدم التصغير والموصوفية فوجه الضمير بوجه العدم ولو كان  
المرجع في الحقيقة مثنى قوله ولو بعد الناسخ نعيم المبتداء يعنى سواء كان مبتدأ حالا او مبتدأ في الماضي  
لكن ينبغي بدخول نواسخ المبتداء والخبر لم يأت المص بمثالي الاعتقاد على المبتداء لوضوحه والاعتقاد على الخبر  
لرون قوله فاقضائهما ما اقضاء الفعل من الفاعل والمفعول به ومبنى العمل على الاقضاء كذا في  
الحاشية وهنار كانهما من قلم الناسخ المخطئ والقاصد والاسد لا شد استقامة ان يقال  
في اقضائهما بالجار الظرف بدل فاقضائهما بالفاء الغير المناسب هنا كما لا يخفى قوله والصفة والحاشية  
كالخبر في المال فلا يكون الواقع موقع الصفة والحال خبر عنه ايضا اى كالخبر كذا في الحاشية قوله  
فالواقع بعدهما كالواقع موقعه اى الواقع بعد الاستفهام والفتى كالواقع موقع الفعل اعلم ان صرنا  
هذه الاحتمالات الخمس لكن المفاضل الخبر النازل لزيادة اعتماد واحد على ذلك الخمس حيث قال وللاعتقاد  
على النداء نحو باط العاجل لا قوله مع الشروط المذكورة وهي الشروط السبع التي اثنان منها عدى  
والخمس منها وجودى قال المص الدلالة على الحال في نعم الشارع الزمان الحالى الى التحقيق والمحكاوى  
وفسر المحكاية بنفسين الثاني منها ما رأى الزمخشري واستحسنه الرضى ومثله الشارع بمثال قوله  
تعا وكلمهم باسط ذراعيه الآية قوله وجه الاشتراط حصول كمال القوة بتمام المشابهة بالموافقة مع  
كما كانت لفظا قوله فظاهرا بقاء صيغة للفرق التي بها شأب اسم الفاعل واسم المفعول بالمضارع هذا  
في التشبيه والمجمع الصحيح قال المص وكذا ثلاثة اوزان في قوله وكذا الواو اما ابتدائية او عاطفية وقوله  
كذا ظرف مستقر مرفوع المحل على انه خبر مقدم مبتدؤه قوله ثلاثة مؤخر عن خبره المقدم وهي مضاف  
الى قوله اوزان جمع وزن قوله من مباغة الفاعل ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من المبتداء المؤخر  
قوله فعال وفعل ومفعال مرفوعات لفظا على انها اخبار للمبتدآت المحذوفات والوزن الاول من الثلاثة  
خبر مبتدأ محذوف والوزن اثنان بعده معطوفان عليه قوله لعدم دلالة ما على المحذوف الفعلى قصد  
بمخلافها اى بخلاف هذه الاوزان الثلاثة الموضوعات للبا لغة فانها تدل على الحدث قصد اذا بالغة  
انما تكون في الحدث دون الذات فافهم قوله من حيث انها مشى في بيان المشابهة الصفة المشبهة باسم  
الفاعل من جهة اللفظ وقوله تكون لما قام بالفعل في بيان مشابهتها من جهة المعنى قال المص في  
تعمل عمل فعلها الضمير البارز المؤنث والمستقر المؤنث في قول كلاهما راجعان الى الصفة المشبهة

قوله لطل بيان الفصل بين المعطوف  
والمعطوف عليه قوله ما اقتضاء الفعل  
من الفاعل والمفعول ومبنى العمل على  
لا اقتضاء قوله كالتحيز في المثال فلا يكون  
الواقع موقعها مخبر عنه ايضا قوله  
او حكايه بان بقدر التكلم نفسه موجودا  
في ذلك الزمان الماضي على ما ذكره الا  
ندلى او بقدر الزمان المذكور موجودا  
الان على ما ذكره البيضاوي في قوله تعالى  
الرضى وقال البيضاوي في قوله تعالى  
لو لان تداركه بالتشديد حكايه لخال  
وقوله تداركه لو لان كان يقال فيه  
الماضي بمعنى لو لان قال مولانا سعد  
تداركه هذا كلامه وقال في التاخر  
صور المعنى بهذا الوجه دفع التاخر  
المرتين مقتضى التكرار فان لو لان  
الدلالة على امتناع الثاني لوجود الثاني  
لوجود الاول تقتضى التخصيص وان الصدور  
الدلالة على المضارع الخاصة بالاستقبال  
تقتضى عدمه فاشارة الى انها اشارة على  
الماضي في التحقيق لان معنى حكايه الحال  
الماضية عند الخفاء كان الصيغة الماضية  
كانها غير غائبة في حال وقوعها بصيغة  
كما هو حقا ثم حكى تلك الصيغة بعد غائبا  
واما قال يقال فيه دون قبل الاشارة  
الى ان ذلك القوي قد يرمى لا تخفف  
كأنه يتعذر عليه انتهى وكذا ذكره ابن  
ويوافقه كلام المولى الجامي في بحث  
حاشية

قال الفاضل الهندي قوله عمل مفعول مطلق للنوع اقول لا يذهب عليك ان قوله للنوع صفة العامل كما  
زعم بعض من الاقصرين بل هو بيان ضرب من الضرر وبالثلثة المفعول المطلق وهو التاكيد والنوع  
والعدد وقوله كذلك بل يزيد عليه لانها تنصب اي كاسم الفاعل بل يزيد على الفعل في العمل لان الصفة  
المشبهة تنصب عند البصرية على التشبيه بالمفعول لا فعلها اي لا تنصب فعل تلك الصفة المشبهة لان  
فعلها لازم وليس بمعتد بدا قوله ومن معنى الحال والاستقبال اتيان هذا المقال قيل قول المصنف  
غير معنى الحال والاستقبال ما لا ربط فيه بل من مملات المقال فعليك بالانقضاء بالبين حال معنى الله  
سبحانه وثقنا غنا وعظم خطبات الاعمال قوله لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار قال الضمير المشبه في  
احمد عليه رحمة الحق الصمد الاستمرار على نوعين الاستمرار الدوامي والاستمرار التجدد والثاني على نوعين  
الاستمرار الثبوت والاستمرار الفعلي الاول في الاسم والثاني في الفعل الموجب والثالث في الفعل المنفي  
قال المصنفون بد حسن وجهه اعلم ان الصفة المشبهة اما مستعملة باللام او مجردة عن اللام ومعدومة  
الصفة المشبهة اما مضاف او باللام او مجردة عن اللام والوصافه كلها في هذه الوقفان ستة بضربين  
في الثلاثة والمعمول في كل واحد منها اما مفعول على الفاعلية او منصوب على التشبيه بالمفعول في المعرفة  
وعلى التمييز في النكرة عند البصريين واما عند الكوفيين ففعل التمييز في الجميع او مجردة على الوضائف التي الكوز  
مضافا اليه فيبقى الى ثمانية عشر وجها بضربا الثلاثة في الستة الا ان اوجبه منها منع فيبقى ستة عشر  
وجها كما ذكره الشيخ عيسى الخنكوفي في مفيد واشتملتها مصرفة فيه فليراجع ثم ثم اعلم ان مثال المصنف قوله زيد  
حسن وجهه يحتمل ان يكون معمول الصفة المشبهة بلعرب ثلاث الاول برفع وجهه على الفاعلية للصفة  
والثاني بنصبه على التشبيه بالمفعول عند البصرية هذا هو المراد ههنا فلذلك فصل الشايع قول المصنف  
لا يشترط في عملها بقوله ما في نصب معمولها تشبها بالمفعول الخ واما عند الكوفية فالنصب فيه على التمييز  
وليس مما نحن فيه والثالث بجره على كونه مضافا اليه للصفة المشبهة في ليس ايضا ما نحن فيه قال المصنف  
اسم التفضيل قال الفاضل الهندي اي اسم يدل على تفضيل شيء على شيء وعرفه صاحب الفيد بقوله هو اسم  
مشتق لوصوف هو اثنان فيما اشتق منه على غيره وقوله وهو لضعفه الخ اي لضعف اسم التفضيل بالبعد  
عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير لا ينصب قوله واما مثل قوله سبحان وثقنا وهو علم  
من يضل الله جواب سؤال كان قبل ان الوصول منصوب بالحل وقع بعد اسم التفضيل فصاحكم مدعاك  
مختلفا فاجاب بما يلي عليك قال الرضي ان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به بالاتفاق وان وجد بعد  
ما هو من ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال سبحان وثقنا هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من  
كل واحد يعلم من يضل ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه انتهى ما قاله الرضي وانما لا ينصب المفعول  
ولاشبه المفعول لبعده عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير كما اشار الى ذلك في الخ  
وقدر اتفاقه في نفس الامر وصفا حقيقيا وانما قال حقيقيا ولم يقل سببيا كما قال الشارح الاول لانه  
اعترض عليه في الحاشية حيث قال والحب كل الحب من الشارح الاول حيث قال وصفا سببيا نقلنا  
للفاضل الجاهي قدس سره ولم يدركه انما يصلح لشرط كلام الشيخ ابن الحاجب دون كلام المصنف هنا كما  
لا يخفى على الناظر المتأمل بادني تأمل انتهى ما في الحاشية قوله جري اسم التفضيل في اللفظ عليه الخ

قوله داخلة على الماضي وان لا يفيد الاستقبال قوله ثم حكى تلك الصفة مراد بها تلك الحال باحد زيدك المتقدمة على ما عرفت من المذهبين فظهر هذا ان معنى حكاية الحال الماضية ليس حكاية مجرد المعنى على ما هو الظاهر من هذه العبارة كما زعم البعض ولا ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى اللفظ على ما تلفظ به فيه مجازا ان لا يلفظ فيه بل يلفظ كما زعم الاخر بل معناها ان المعنى يحكى باللفظ بقدر يفرض التعبير عنه فافهم قوله حصول معنى كما كانت تمام الشبهة بالموافقة التى بها للفظ قوله لبقاء صيغة المفعول بالمضارع مشابه اسم الفاعل والمفعول بالضماء قوله فصيلا بل تنبعا وانما يدل لان فصيلا قوله على الذات فلا يدل من التقوية بالذات على زمان فعل يوازن قوله بخلافها وانما يدل عليه فصيلا اذ المبالغة انما تكون في الحدث دون الذات فافهم قوله واجاب عنه اى عنى رد الفاضل قوله في الامتحان قوله فلا يوظف العصام المصنف في الامتحان وكذا الغير من الذين يعيدون عن المشابهة وكذا في صيغ المبالغة قوله وقال بعض الكل وهو عبد العزيز التبريزي قوله باسم الفاعل لفظا او معنى وما ذكره الشر من الوجوه وهو قوله من حيث انها شامل لهما فافهم

باسم الفاعل  
الشخص الوجوه وهو قوله  
شامل لها فافهم



اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لجان جريان الشيء على ما يقوم به مبتدا او موصوفا او اذا كان  
 او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل موازنه اياه في حركته وسكانته وجريان المصد  
 على الفعل خلفه به بالانفاق وكل من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم انتهى ما قاله الفاضل  
 الهندي في بحث المصدر والمراد هنا بالجريان على الشيء بان يكون نغاله او خيل عنه او حال لانه كما  
 صرح الشيخ ارج بذلك ههنا فبصرف قوله فيفسر عمله فيه اي عمل اسم التفضيل في اسم مظهر الصفة المشبهة  
 العاملة في الاسم الظاهر قوله لا يخطا رتبة اي رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة قال المصنف على  
 نفسه باعتبار غيره اي مفضل على نفسه باعتبار غيره والجاء والجور ومعلق المفضل عليه كما كان الجاء  
 والجور ومعلق المفضل في الاعتبار الاول قوله بان يكون احوال كونه او تفضيلا هذه ثلاث احتمالات  
 التفسير قول المصنف انما منصوب على ان خبر بعد خبر يكون احوال من المستكن فيه راجع الى التفسير  
 اوصاف المصدر ومخروف قوله ثم يخرج عنه بالكلية اي بعد الاستعداد بالخروج يخرج عن معنى التفسير  
 بالكلية بالنفي الوارد عليه لتوجه ذلك النفي الى القيد فينفي الزيادة اذا دخل على كلام فيه  
 قيد فكثيرا ما يتوجه الى القيد فقط نحو لم يأتك القوم اجمعون معناه نفي الاجتماع لا المجيء فكذلك ههنا  
 وانما قلنا كثيرا ما او قد يتوجه الى الفعل فقط من غير نظر الى نفي القيد والاثبات وقد يتوجه الى القيد والقيد  
 جميعا فيلحق فقط قال المصنف نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد الضمير في عينه الى الرجل  
 والكل بالرفع فاعل احسن المنصوب على انصفة لقوله رجلا وضيمر منه الى الكل ويعلق الجار باحسن  
 وقوله في عين زيد ظرف مستقر منصوب بالمثل على ان حاله من الكل وقيل حال من ضمير منه الراجع الى الكل  
 وفيه تأمل تبصر قال الرضي قال الكل الذي في عين زيد بفضل الكل الذي في عين الرجل وانما قلنا الرجل  
 مع افراده في المثال لانه انكره وقعت في سياق النفي فتكون عامة قال الفاضل الهندي ونظير هذا المثال الذي  
 الذي ذكره الشارح وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها القوم من ثمانية عشر  
 ذى الحجة اقول وبالله سبحانه وتعالى العوز والرفق اعلم ان الضابطة في عمل فعل التفضيل في الفاعل  
 الظاهر ان يكون في الكلام نفي يلي اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعد اسم مفضل على نفسه تفضيلا  
 ملتبسا باعتبار ان مختلفين مثلا الكل مفضل عليه باعتبار كونه في عين رجل مفضل باعتبار كونه في عين  
 زيد وكذلك الصوم مفضل عليه باعتبار الويام مفضل باعتبار عشر ذى الحجة فعلى هذا التحقيق لم يقو  
 بالقبول ظهر صحة قوله فالكل مفضل عليه مفروضا في عين زيد ومفضل مفروضا في عينه فلا اعتبارا  
 لاعتراض بعض القاصرين فيلتبصر قوله ومن الظرف والمفعول المطلق عطف على قوله من المستكن قوله  
 لما في بيان شروط عمل اسمي الفاعل والمفعول حيث قال واما في غير الفاعل المتفصل والمفعول به  
 من المفعول فلا يحتاج الى الشرط اما في الظرف المحذوف وكذا المفعول المطلق المحذوف واما المفعول له المحذوف وهو  
 اسم المحدث الجارى على الفعل كذا عرف الشيخ ابن الحاجب المصدر في مقدمته بعنى بالحدث معنى قائما بغير  
 سواء صدر عنه كالضرب والشيء لم يصدر كالطول والقصر كذا فسر الفاضل الجاهل قدس سره وقا  
 محشيه العصام وليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الاولان حدثا لان السواد بالظاهر سى باه  
 ليس حدثا بل بمعنى سياه بورن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا لحق المقال وقال

قوله بان يكون الجريان قوله متفيا  
 خبر بعد خبر يكون احوال من المستكن  
 فيه اوصاف المصدر ومخروف قوله  
 انما منصوب على ان خبر بعد خبر يكون احوال من المستكن فيه راجع الى التفسير  
 اوصاف المصدر ومخروف قوله ثم يخرج عنه بالكلية اي بعد الاستعداد بالخروج يخرج عن معنى التفسير  
 بالكلية بالنفي الوارد عليه لتوجه ذلك النفي الى القيد فينفي الزيادة اذا دخل على كلام فيه  
 قيد فكثيرا ما يتوجه الى القيد فقط نحو لم يأتك القوم اجمعون معناه نفي الاجتماع لا المجيء فكذلك ههنا  
 وانما قلنا كثيرا ما او قد يتوجه الى الفعل فقط من غير نظر الى نفي القيد والاثبات وقد يتوجه الى القيد والقيد  
 جميعا فيلحق فقط قال المصنف نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد الضمير في عينه الى الرجل  
 والكل بالرفع فاعل احسن المنصوب على انصفة لقوله رجلا وضيمر منه الى الكل ويعلق الجار باحسن  
 وقوله في عين زيد ظرف مستقر منصوب بالمثل على ان حاله من الكل وقيل حال من ضمير منه الراجع الى الكل  
 وفيه تأمل تبصر قال الرضي قال الكل الذي في عين زيد بفضل الكل الذي في عين الرجل وانما قلنا الرجل  
 مع افراده في المثال لانه انكره وقعت في سياق النفي فتكون عامة قال الفاضل الهندي ونظير هذا المثال الذي  
 الذي ذكره الشارح وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها القوم من ثمانية عشر  
 ذى الحجة اقول وبالله سبحانه وتعالى العوز والرفق اعلم ان الضابطة في عمل فعل التفضيل في الفاعل  
 الظاهر ان يكون في الكلام نفي يلي اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعد اسم مفضل على نفسه تفضيلا  
 ملتبسا باعتبار ان مختلفين مثلا الكل مفضل عليه باعتبار كونه في عين رجل مفضل باعتبار كونه في عين  
 زيد وكذلك الصوم مفضل عليه باعتبار الويام مفضل باعتبار عشر ذى الحجة فعلى هذا التحقيق لم يقو  
 بالقبول ظهر صحة قوله فالكل مفضل عليه مفروضا في عين زيد ومفضل مفروضا في عينه فلا اعتبارا  
 لاعتراض بعض القاصرين فيلتبصر قوله ومن الظرف والمفعول المطلق عطف على قوله من المستكن قوله  
 لما في بيان شروط عمل اسمي الفاعل والمفعول حيث قال واما في غير الفاعل المتفصل والمفعول به  
 من المفعول فلا يحتاج الى الشرط اما في الظرف المحذوف وكذا المفعول المطلق المحذوف واما المفعول له المحذوف وهو  
 اسم المحدث الجارى على الفعل كذا عرف الشيخ ابن الحاجب المصدر في مقدمته بعنى بالحدث معنى قائما بغير  
 سواء صدر عنه كالضرب والشيء لم يصدر كالطول والقصر كذا فسر الفاضل الجاهل قدس سره وقا  
 محشيه العصام وليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الاولان حدثا لان السواد بالظاهر سى باه  
 ليس حدثا بل بمعنى سياه بورن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا لحق المقال وقال

محشى ذلك المحشى ان الما شارج الالفية اراد بالعصام انه لا يلزم ان يكون كل ما قام بالغير حدث  
 فان اللون والشكال والسطوح والخطوط والنقط كلها امور قائمة بالغير مع ان  
 شيئا منها ليس بحدث بل هي اعراض قائمة بالاجسام لكن العجب العجيب ان ارج واخذ من  
 كافية ابن الحاجب مع انه قد سبق منه في بحث اسم الفاعل حيث قال ولما كان الاسماء المتصلة  
 بالافعال سبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من  
 مباحث الصرف ترك تعريفاتها كما ترك البيضاء في مختصر الكافية فقال لا ابن الحاجب انتهى  
 كلامه قال الفاضل الهندي المراد بالحدث الجارى على الفعل ماله فعل مشتق منه وذكره بعد  
 ذلك الفعل بانه ناله نحو ضربت ضربا واعترض عليه ان يخرج اسماء المصادر لا ان يخرج الجارى  
 على الفعل بان يقال حقيقة او فرضا لكن بشكل الفرح بين المصدر وبين اسم المصدر بل لا  
 يوجد قوله لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه اي نسبة المصدر الى الفاعل غير معتبرة في  
 وضع المصدر فلا بد له من جهة تأويل بما اعتبر النسبة في وضعه لان يحصل له قوة يتمكن بها من  
 العمل في ماع الاجتناب وهي انما تكون بوجود هذه الشروط التي يستل عليها بمشبهه لها كذا  
 في الحاشية قوله فيعمل بلا شرط لما مر هذا كقوله لما مر الذي قدمه في بحث اسم التفضيل عند شرح  
 قول المصنف ويعمل في غيرهما وقدمه هناك مراده من قوله لما مر قوله قبل العمل لما مر في بحث  
 الفاعل والمفعول حيث قال للمصنف وصفا بعد العلم بضرر علمها السابق لمصنونه بلا مانع  
 قوله ولا مقترنا بدال الحال بتشديد اللام في قوله بدال اي بدال زمان الحال وهو لفظ لان مثلا  
 فلدفع نوه بعض الزاعمين ان الحال هنا هل هي من المنصوبات كما سبقت في المعتدات ومن الازمنة  
 قد دنا الشافى بقولنا زمان الحال لشبوع حذف في الكلام تبصر قوله ولا احتمال في الماضي الى ان  
 ولا احتمال في الفعل الماضي للحال فانه اذا دخل على الماضي ان يبقى على الماضي وان تفيده مجرد المصدر  
 لان المصدرية ليست من دواخل الماضي كذا قيل قوله لعدم جريان التأويل المذكور فيه وهو  
 تأويل ارج مع الفعل لا يجري في المعرف باللام لان اللام لا يدخل على الفعل وما يستغربه منه ما ذكر  
 في شرح الباب المسمى بالعباب ان اسم الفاعل واسم المفعول عند كونها ماصلة للام بانه على مذهب  
 الجمهور ان اصل الضارب والمضروب والضرب معلوم الماضي والضرب مجعوله فكره دخوله  
 اللام الاسمية المشابهة للام الحرفية لفظا ومعنى على صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى ولكونهما فاعلا  
 في صورة اسم تفاعل والبنى للمفعول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى ولكونهما فاعلا  
 حقيقة في صورة الاسم علام معنى الماضي ولم يعلا بمعناه عند تجر يدها عن اللام وان كانا معتد  
 على حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبها للفعل قوى من طلب الموصول له ولذا يجوز عطف  
 الفعل عليه كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وافرضوا الله فرضا حسنا انتهى ما في العبا  
 قوله قيد الكل من الشروط الاربعة العدمية قوله لقد علمت اولي الغيرة اني كرهت فلم انكل  
 عن الضرب بمسحها قوله اولي بضم الهمزة مؤنث اول اي مقدمة الجماعة قوله الغيرة اسم فاعل  
 من اغار على العدو قوله كرهت بالتخفيف اي حلت حلة بعد حمل قوله فلم انكل على صيغة المضارع

قوله وهو اسم المحدث اي اسم بدو  
 على حدث مطابقا كالفعل بالحدث  
 كالجائسة والجائسة قبل يعني بالحدث  
 معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالفعل  
 والشيء لم يصدر كالطول والقصر  
 ورد بان ليس المعنى القائم بغيره مطلقا  
 حدثا اذ ليس الاولان حدثا لان السواد  
 بمعنى السياه ليس حدثا بل بمعنى سياه  
 بورن فهو المعنى القائم بغيره من حيث  
 ان قائم بغيره قوله الجارى على الفعل  
 واللام يجري بانه ان يقع بعد شرط او بيان  
 منه تاكيدا نحو جلست على سائر ارباب  
 لوت نحو جلست على سائر ارباب  
 جلست قبل اهلوك الله هلاكا وبجاءه  
 وبجاءه اهلوك الله هلاكا وبجاءه  
 اي عذابا لله عذابا بانه لا يشق الفعل  
 منه لا يكون مصدرا وان كان لا يجري  
 مفعولا مطلقا قال الفاضل الهندي  
 والمراد بجري بانه على الفعل جريان اسم  
 الحدث على الفعل بخلاف جريان الفعل  
 فان معناه موازنة الفعل وتجاوز  
 جريان الصفة على موصوفه فان معناه  
 جعل موصوفا صاحبها اي متبعا او لاحقا  
 جعل موصولا اليها وكل من التلثة اصطلاح  
 او موصولا في محله على غير التعريف ويقول  
 مشهور في محله على غير التعريف ويقول  
 وان كان لا يجري بانه على الفعل جريان اسم  
 جواز وقوعها فلا اختصاصا صلا بهما بل  
 يجري في الاولين ايضا اذ لا صيغة في  
 المفعول المطلق وان اراد وجود وقوعها  
 فيرد قوله وتأويل المصنفين قائل  
 حاشية



المتكلم وحده من النكول اي فم ارجع ولم اعجز عن ضرب هو مسموع اي موم وموثوق في المصدر ولا  
عدد ولا نوعا ولا تأكيد ولا انحصار يقال ولا مفعولا مطلقا اذ هذه الالوان الثلاثة لا يميز  
من المفاعيل ومزاده هو لا غير الا انه اعترض عن توهم بعض الناس من ان قوله مطلقا مفعولا  
جميع المفاعيل وليس كذلك قوله اذ جئت اذ اي حين اذ كان الفعل مرادافا للتقدير ولم يكن من وجوب  
الحذف الذي كان كانه منفي يكون العمل الفعل المقدركان المقدركا للمفوض قوله لعدم استقامة  
اقامتها مقامه اي اقامة ان مع الفعل مقام المصدر واثبات ضمير المنفي باعتبار الدخول والمفعول  
او باعتبار كلتي حرف وفعل والايكفيه المذكور في قوله لا المصدرية توطئة لقول النحويين  
قوله لقيامه مقام الفعل وارتفع الفعل من الين راسا لحذفه وجوب قوله حتى يجوز على صيغة  
المعلوم وفاعله المستتر راجع الى سبويه وكذا التمهيد المستتر في فعله راجع الى سبويه والبارز  
المتصل مفعولا راجع الى المصدر المفعول الذي لم يسم له حذف فعله قوله اي لا يستتر في المصدر فاعله  
وجه الامتناع على ما صرحوا به المصدر اسم الجئت لا يحل التمهيد في المصدر لا يحل قوله فلا يراد  
زيد التفرع على تفسيره بقوله اي لا يستتر في المصدر راد ان عدم جواز الاضمار في المصدر ليس  
مطلقا بل المراد بالاضمار الاستتار تحت فلا يضره البارز المتصل بل يجوز قوله وذلك لما ذكر في  
الحذف اي عدم الاستتار في المصدر ثابت لما ذكر في الحذف من قوله لا النسبة الى المرفوع غير متوهم  
في وضعه قوله وقيل لو اضمر في مفرده اي صاحب الفيل هو الجاهل والعبارة بعينها وكذا في شرح  
الفاضل الهند بعد توجهه بضعف العمل وكذا في شرح الرضي او لا بالذات قوله وذلك لا ينفذ  
بان مع الفعل اي عدم جواز تقدم مفعول المصدر عليه ثابت لان مقدركان مع الفعل اي هكذا  
وجه الرضي عدم جواز التقدم الا انه حال الوجه الى غيره ولعدم مرضية صدق بقوله قبل لا نه  
ونقل بعد اقوالهم قال هذا ما قالوا وان لا اري منعا من تقدم مفعول عليه اذا كان ظرفا او  
شبهه نحو اللهم ارزقني من عدوك البرائة واليك الفراق سبحانه وتعالى ولا تأخذكم بهما افرة  
وقال عز وجل بلغ مع السبي في نهج البلاغة قلت عنكم بكونه ومثله في كلامهم كثير ونقد  
الفعل في مثله تكلف بل لا يقدم عليه مفعوله الصريح لضيق عمله والظرف واخوه يكفيها  
راجحة الفعل انتهى قوله فيتوقف تمام مفرده اي يعني ان الاضافة من تمام الاسم التام والمتمم  
على صيغة اسم الفاعل مقدم على التتم صيغة اسم المفعول فلذا قدمه عليه قال المصدر وهو جمل  
الجرى الاسم المضاف يعمل الجرا عمل العامل في المضاف اليه المشهور انه هو المضاف لكن ببناء حرف  
الجر هذا هو المذهب الصحيح وقيل له امل هو الحرف المقدركان وقيل هو الاضافة قوله اي شرط  
كونه مضافا وفيه خدشة وكذا في مال الكلام على تفسيره شرط الكون مضافا كونه المضاف  
اسما والمرجع عندئذ ضمير وشرطه عمل الجراي شرطه على اسم المضاف الجراي يكون المضاف اسما  
قوله ولو مقدركا في السبي وغيره في قوله بمعنى انه لو وجدنا ايضاح لقول المصدر اسما مجريا  
عن تنوينه ودفعنا يقال التجر يد يقتضي سبق الوجود ولا وجود للتويز في بعض الاسماء قبل الوجود  
حقير عنه لاجلها وحاصله ان الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذ يحفر

قوله ولا يجوز هذا الحذف اي حذف  
الفاعل بل ذات قوله والصيغة من  
اسم الفاعل والمفعول وغيرهما وفيه  
رد للرضي ومن تبعه حيث جعل طلب  
الصيغة المرفوعة عقليا لا اوتري  
سواء هو ما اخذ في مفردها او في  
ان قوله لمن قام به الفعل اولين وفيه  
عليه الفعل كيف والمرفوع عنها غاية  
ان النسبة ما اخذت في تمامه فيكون جملة  
انفي والاشياء في تمامه فيكون جملة  
وفي وضع الصيغة تقيدية غير تامة  
فلا يكون جملة قوله فلا يراد ضمير زيدا  
فان الضمير قيد بارز لا مستتر قوله  
وقيل قاله الفاضل الجاهل وغيره  
قوله في حذفه اي في مفرده مصدره  
او في مفرده المصدر يعني لا مانع  
من ان ضمير فيه مع وجود المفعول  
على زعمهم وهو لزوم المرفوع اذ انه  
لو اضمر فيه لا ضمير في مفرده اي قوله  
فلا بلغ مع السبي فان في السبي الذي قد  
عليه الاسم المبلغ الى السبي في قضاء  
ان يسمى مع ابراهيم عليه السلام قضاء  
هو ايجبه امرنا بالذبح وهذا المعنى  
انما يحصل بتعلق مع السبي بالذي  
مع ان الظرف اي الظرف المحقق انهم  
التفريق وشبهه الذي محمول عليه  
حاشية

ضيق الفم ابتداء قوله لما فاته الاتصال بالتحليل ليجري بالتويز عند اعادة الاضافة والضمير  
في لما فاته الى التويز وضمير يقتضيه الى الاتصال قوله لكونه علامة التمام اي كونه التويز علامة  
التمام الغير المقتضى اتصال شئ اليه فلذلك ينافي التويز الاتصال فقوله لكونه ايضاح عليه العلة  
قوله لا يقتضي عدم وجودها اي التويز والتأنيث للحرفية علة لقوله لا لقيامه مقامه قوله بل  
صيغة ما اي صيغة التثنية وصيغة الجمع قوله ثابت عما هو موجود بالقوة يعني ان التويز في التثنية  
وان كان ليس موجودا عند وضع صيغة الجمع لكن اعتبر كون توهمنا تأنيثا وعوضا عند التثنية في التثنية  
او امكان منزلة الفعل والوجود كذا في الحاشية قوله وينبغي ان يزاد محمولا على ما جازي في قوله  
ان يكون اسما مجريا اي ان يكون محمولا على ما جازي ليعمل نحو الضاربك وانضار بالرجل فان عدم التويز  
فيها ليس بها اي ليس باجل الاضافة بل باللام السابقة على ما جازي وهو نحو ضاربك اذ لا يلزم وجود  
شئ بلا شرط ولا مقتضى لكونه محمولا على ما جازي مع انه اي المزيد لا يفيد في ذلك الجواز المحمولى عليه  
من نحو ضاربك على قول من جعل حذف تنوينه لانتقال الضمير لا للاضافة ونحو الحسن الوجه اذ يلزم  
فيها وجود الشئ بدون ما مع انها ليسا محمولين على شئ ما جازي الا ان يعم ما يقوم مقامه غير التويز وهو  
الضمير في الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجه فهو مصر وفاه فالمراد القيام في مجزئ حصول التحقيد  
بجذبهما اي بالاضافة فيفيد حيث لا يلزم ما لزم الا ان هذا التعميم بعيد من الفهم السليم ولذا قال لا  
ان يعم كذا في الامتحان قوله ولا اخضع منه مطلقا اي ولا يكون المضاف اخضع من المضاف اليه حال  
كونه اخضعت مطلقا قوله وهي اي الاضافة مطلقا اي مطلقا تلك الاضافة عن الكون بتقدير  
الجر ولا لكن الشارح الاول لما اخضع مرجع ضميره هي الاضافة بتقدير حرف الجر اعرض عليه الشارح  
الطوى في الحاشية حيث قال بالعبارة الجمل الجب من الشارح الاول حيث رجع الضمير الى الاضافة بتقدير  
حرف الجر بلا شبه ولا يخفى مع تسمية المصدر بان ليس بمفعول ولا متغول انتهى ولذا في قوله فسر المرجع بالوصف  
للمصلحة وقد اصاب في حفظ قوله وتقدمه بالنسبة الى المتكلم الى قوله المقصود من الكلام مثل البيت  
للمسحوقه بايادى العناكب فيصير قوله فالمعنوية علامتها ان يكون الجمل اخذ لفظ علامتها من عبارة  
الفاضل الجاهل وقال بحشية العصام قدر علامتها البصير الجمل والمشهد في مثله تقدير ذوو الجمل  
الا ان تقدير العلامة اجدل معنى كالاخفى وقال بحشية عبد الغفور تليد الفاضل الجاهل بعد ما  
قال مثل ما قال العصام مع ان العصام اخضعته لتأخره منه خشية ان تمام يقل المصرفة المعنوية  
لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية نفسها لا لعلامتها انتهى قال الفقير اعانه الملك التقدير قوله انما  
لم يقا الجواب سؤال كانه قيل ان الم يصح الجمل فلم يقل فعلا المعنوية فاجاب بما ترى فان قيل  
هذا الجواب لا يصح الجمل بل هو وجه الترتيب فلذا ان تصح الجمل في امثاله شايح رابع بتقدير ذو  
في جانبنا الخبر فلذا امله وامهله حتى قدح الفاضل الهندي تصح الجمل في جانبنا خبر حيث قال  
فالمعنوية ذات ان يكون المضاف الجمل فتقدير مثل هذا المضاف اكثر واشهر فشره تركوه قال المصنف  
يكون المضاف غير مضافة الى مفعولها سواء لم يكن المضاف مفعولا او ابتداء فثاله كلام زيد  
صفة غير مضافة الى مفعولها بل مضافة الى غير مفعولها فقد شرط في عملها فثاله خبر وعمر وقد

قوله تلك واسد فانه اذا قلت رثيت  
لشئ اسد يكون ذكر اسد واذا قلت  
اليه لقول الاخمين في ذكر المضاف اليه  
فان لا يخفى المضاف اليه بالاضافة  
اللفظية ولا في وضا فانه لا يخفى  
بها ان حذف المضاف اخف ذكر المضاف  
العصام قوله او لا اي لا يكون بالظرف  
بل متساويين في الصدق كانهان  
وتأنيق فانه يقال كانهان ناطق وكا  
ناطق انسان وفيه جواز قوله ولا يخفى  
منه اي من المضاف اليه مضافا يعني  
ان لا يكون المضاف اخضع من المضاف  
اليه مطلقا واما اضافة العام المطلق  
الى الخاص المطلق فيمن نحو يوم واحد  
وشجر دوراك قوله كحيوان وانسان  
فان الحيوان اعم وحيوان اخضع منه  
قوله اي الاضافة مطلقا سواء كان  
بتقدير حرف الجر او لا في الحاشية فالجواب  
كل الجب من الشارح الاول حيث رجع  
الضمير الى الاضافة بتقدير حرف الجر  
بلا شبه ولا يخفى مع تسمية المصدر بان  
ليس بمفعول ولا متغول قوله يكون  
اللفظية بتقدير حرف الجر الجمل في المثال  
لان في المعنوية ما يشعر بالمسحوق  
قوله مسحوقه اوردها بالواو وكون  
اللفظية لان اولف الثالثة والرابعة  
ان كانت مقولته تقلب وروى النسبة  
حاشية



فقد شرط الحال والاستقبال فان قلت المضاف عامل في المضاف اليه عمل الجرح فصار المضاف اليه  
 ح معموله لا فكيف يصح ان يكون ضاربا بغير واس مثل المعنوية وقد اضيف الضارب بالعامر الى  
 معموله غير وان عرنا مجرد بغير فصار معموله قلت المراد من المفعول هنا ما يصح ان يكون فاعلا او  
 مفعولا بوجود شروط العمل لا المفعول مطلقا فاللص وشرطها تجريد المضاف عن التعريف  
 وهكذا عبارة الكافية فقالوا شرحتها الفاضل الهندي والكامل الجاهلي وغيرهما من الخارجين انما  
 اوجب التجريد لان المعرفة الواضيفة الى المعرفة لكان تحصيل الماحصل فتصبح الاضافة ولو اضيف الى  
 النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الادنى وهو التعريف قال محشي الجاهلي عبد القوي  
 قوله طلبا للادنى في الجرح وهو مستكر في بادي النظر مستكر لاهل الفكر فليتبصر وقد وافق شارحا  
 هذا الى هذين الشارحين حيث قال لا يلزم تحصيل الماحصل فيما لو اضيفت المعرفة الى المعرفة ونحوها  
 فيما اضيفت المعرفة الى النكرة حيث قال ولا يلزم الحال لكن في لزومه خدشة المقال فتأمل قوله  
 قد علم هذا على بيان الفائدة التي هي اقدم كون معنى الاضافة المعنوية بمعنى احدا الجاهليين على بيان الفائدة  
 التي سبقت عليها ان شاء الله تعالى لان مراد اللص فائدة ما هو العامل في المضاف اليه والاشارة الى  
 ان الخارج عنده هو ان العامل فيه حرف الجرح المضاف كما ذهب بعضهم اليه فلما نشأ من هذا التقرير  
 سؤال كان فيل واذا كان مطع النظر فائدة ما هو العامل ثم ذكر الفائدة فلم يقدّم ذكر الشرط على ذكر  
 ما هو العامل وذكر الفائدة على خلاف مطع النظر فاجاب عنه بقوله وقد علم الشرط عليها التوقف  
 وجودها على وجود الشرط قوله فانها تكون خانا وغيره التي هي اقل الغلبة تكون خانا وغيره من  
 ظروف الساعات والقاجين والسكاكين والسوف والتخارج وغيرها كما ان خاتم يكون من الغلبة  
 ومن غيرها من الخاس الابيض والاحمر والاصفر ومن الحديد والذهب وغيرها فيكون بين المضاف  
 والمضاف اليه عموم من وجه قوله ولا يحتاج في نحو شجر الدراك وكل رجل الى التكلفات في قول العاصم  
 فقولك علم الفقه وشجر الدراك ويوم الودع ونسب بحسب ان هذه الاضافات بيانية واظهارية  
 فيها حال عن التكلف لان ائمة العربية جموعها لا يظهروا دعواهم فيه وما دعاهم اليه وكذا  
 كل رجل فالظاهر ان يكون الاضافة بمعنى من اي هو رجل وصح حمل المفرد على كل لانه متناول للعدد  
 على سبيل البدل انتهى قال محشي ابن اللؤلؤ لما شرعوا اعمية المضاف اليه في البيانية كقيد الاضافة  
 تعريف وتخصيصا ولا يلزم اضافة الشيء الى نفسه ولم يجدوا اعمية في الامثلة المذكورة جعلوها على  
 اللام لان العام ثابت الخاص ومتعلق به وهذا هو الداعي لما فعلوه فذكر في اللص غير وشبهه ومثل  
 قال الشارح ونحوها مثل نظير وسوى واغالم يذكر لصل غير الثلاث الذي صرح به ولم يذكر الشارح  
 ما ذكرناه من نظير وسوى بل قال ونحوها وسكت عن ذكرها لكن اشار اليها في الحاشية لقلة ما  
 الثلاث استعمالا فلنذكر استعمالها ذهب الفاضل السعيد الى ان اضافة الفضية لانها بمعنى اسم  
 الفاعل فان الفضة بمعنى المغيرة والمثل بمعنى المائلة والشبه بمعنى التشابه واطافة اسم الفاعل  
 اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان الحال والاستقبال او غير ذلك كما نقل عبد الغفور ما ذهب  
 اليه الفاضل السعيد في حاشية الضمائية قوله ولو وجد العهد فيها بالوشها بالجاهلي في غير وشبه

قوله فانه المبادرة وهي التعريف  
 والتخصيص قوله وقد علم الشرط عليها  
 اي على بيان العامل والقائمه قوله  
 مع كونها اخص لان لا يحتاج الى قوله  
 جناسا ملا في قوله كضربا اليوم  
 فان معناه ضرب له اختصاصا باليوم  
 فان معناه الوقوع فيه قوله ولا يلزم  
 بل بامانة اليوم اي ولا يكفي فائدة  
 وكونها بمعنى اللام اي هو مدخل اللام  
 او اختصاص الذي هو مدخل اليوم  
 فيخرج عليه اللام في نحو ضرب اليوم  
 قوله الى التكلفات العبدية اي سلكه  
 انما صار بالرجل وشجره اختصاصا  
 بالاراك قال الفاضل العاصم الودع  
 بحسب المعنى وشجر الدراك بيانية واظهارية  
 وعلم الفقه وشجر الدراك لان ائمة  
 من فيها حال عن التكلف لا ان ائمة  
 العربية جعلوها لامية ولا يظهروا دعواهم  
 اليه وكذا لكل رجل في اي كل موصوف  
 يكون الاضافة بمعنى من اي هو رجل  
 وصح حمل المتعدد على كل لانه متناول  
 للعدد على سبيل البدل قوله ثم استعملت  
 في الاستغراق حيث لا عهد خارجا لانه  
 المفرد عند الطلاق لان الحكم على نفسه  
 الحقيقة قليل جدا والذهني موقوف  
 على قرينة البعوضة والاشارة الى المعين  
 موجودة في الكل وانما تضمنت المراد  
 في ثاني النكتة كما ينبغي ولذا اعاد الكل  
 مع قوله وان كان الثالث قد قيل في  
 حكم النكرة

ومثل بالاشتهار اي اشتهار كل منها بماثلته للمضاف اليه في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة  
 وغير ذلك وبعبارة قوله او يعلم المخاطب دون غيره عند عدم الاشتهار قوله او بان يضاف  
 الغير الى ضد واحد قال الفاضل الجاهلي ما حصله اي كان للمضاف اليه ضد واحد بغير قرينة  
 كقولك عليك الحركة غير السكون قوله تعرفنا في كسب التعريف في هذه الصور الثلاث عند  
 الخفاء لكن ذكر الجاهلي صورتين من الثلاث وترك علم المخاطب فقط دون علم غيره لانه ذكر الاشياء  
 والاضد الواحد قال اللص نحو غلام زيد قال الحلبي محشي الوافية اعلم انهم حكموا بان غلام زيد معرفة  
 وغلام لزيد كنه يعني الثاني باظهار اللام والاول بغير اظهارها في اللفظ اما كون الثاني نكرة  
 لان الثاني يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد على طريق البدل وليس هذا الا معنى النكر  
 واما كون الاول معرفة فانه اشارة الى معروف مخصوص بينك وبين مخاطبك فافادت الاضافة  
 تعريف العهد كما يفيد الالف واللام تعريف العهد نحو الغلام ولولا ذلك لم يفرق بينهما الحصول  
 اختصاصا بزيد بالغلام في الصورتين لكن حكموا بان الفرق بين تلك الصورتين بالوجه الذي  
 قرناه لك فاحفظه فانه هو الضيد فاستفد منه والى ذلك اشار الشارح انما بقوله لا يوضحها  
 للمعروية المضاف الى قوله ذكر في الامتحان قوله قبل ان التخصيص الى قوله ودره اللص فائمه القا  
 الجاهلي تمام العبارة وبه قال الفاضل الهندي على اختصار واختصاص بهذا الوجه لا غير وكثير  
 من الشراح والمحشين صرحوا بهذا الوجه لكن تفرد اللص بوجه آخر وخالفهم فلذا قال الشارح ورده  
 المصالح قوله ولا يظن الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل اي لا يظن الفرق في توجيه فائدة التخصيص  
 بتقليل الشك بين هذين التعبيرين في المثال قوله كما صرح به بنفسه اي صيرورة المضاف جارا اصليا  
 وعاملا قايما بسياسة كاشنة بنفسه قوله في القول بان التخصيص حاصل بها اي الاضافة ونحوها  
 من الاضافة وتسمية اضافة غلام رجل بالمعنوية هو الحق بخلاف ضارب زيد في قوله لم يستحق الدابة  
 مثابها اي مناب النسبة الى المفعول في افاذتها قوله ومراد الخبر الجرح ولما كان شرحه هذا مأخوذا  
 في اكثر المقام من امتحان اللص استيقظ وباشرا بسرع المباشرة الى مدحه وشتاء واعتذر من دخله  
 واعتراضه وتوجه الى جانب الثاويل خوفا من مقابلة الفحول وعدالة اهل الوصول قوله وعلامة  
 اللفظية قدر المضاف في جانب البتة يصلح الحمل كما قدر في المعنوية بين المبتداء وخبره بالمحمل اقد  
 مبتدأ ثانيا للفتن وللاراء يجوز انقاد في الجاهليين والبيان تبصر قوله فخرج نحو غلام زيد في  
 المصالح ما ذكر قوله صفة لاخراج الاضافة المعنوية فان قبل خروجها غير محصور بهذا القيد  
 فقط فكيف يضيف لاخراج اليه قلنا به وبعبارة به وهو قوله مضافة الى الموصوف لا ينفك  
 عن صفة المحترق المميزة عن الغير قوله اللفظية شيئا اشار باول اللفظين الى مرجع المستر  
 في لا قيد وبثانيهما الى ان السنتي مفرغ يعمل العامل المسبوق فيما بعد لا المحقوق على افضائه قوله فقد  
 عرفنا ما سبق فافهم قوله بخلاف ضارب زيد فان اضافة الجرح الى اللص ونحو الضارب زيد انما اتى  
 بلفظ نحو وفصل بين هذين المثالين وبين الامثلة السالفة لكونها ما مثلين بخلاف ثانيا للنون  
 من نوعي النسبة والجمع واليه اشار الشارح بقوله اما بخلاف ثابته وحده قوله وسقوط النون باللام

قوله حتى جارا اصليا الج اى صيرورة  
 جارا اصليا وعاملا قايما قولا  
 حصوله بشي آخر وهو الاضافة في غلام  
 رجل قوله مناسبا اي مناسبا للنسبة الى  
 المفعول في افاذتها ما افادته قوله  
 ولذا قيل قاله سيد علي وغيره قوله  
 وحسن الوجه من قبل اضافة العاه الى  
 الخاص فلا يريد ان الحسن هو الوجه  
 فيلزم اضافة النون الى نفسه قوله  
 واستحق الضارب زيد على ان يدخل اللام  
 يجوز بناء على ان لا يصلح ضم ارجل اللام  
 فاضيف فسقط النون ثم ارجل اللام  
 بعد اضافة ولذا افاد التخصيف ورد  
 بان اللام دخل على الجرح الاول ولا يفتنى  
 كذا في كونه مرجع قوله ان لو لم يكن بها  
 كذا في بالياء وبالمدح والادب للتعجب  
 حاشية











الوضع بل يجب ان يستعمل بمعنى ان وضعه اعتبارا استعمالا فلا يرد نحو الضارب با من عدم هذا  
 الوضع قوله فلو لم يصار لكان انب فلا حاجة الى هذا بعد قوله السابق بالتفسير حيث قال اي صا  
 الخ فقد افاد بذلك ان كان ههنا معنى صار فلان الودية واين الودية قال القاضل الهندوكي كان  
 هذه غمط الوجه الاربعة ان تكون نافضة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة قوله لما  
 انخرج عن تعريف معنى الفعل حيث قال فيما سبق انما والمراد من معنى الفعل كل لفظ غير مشتق ولا  
 منه في الحال بقرينة انه جملة فيما لكل منها قال المص ويحل عمل سماء اي يحل اللفظ الذي هو اسم  
 فعل عمل اللفظ الذي هو بعينه من الامور الماضية على هذا التفسير هذا لا يغير بعدم عدم  
 ماضى من التقرير فليست امثلة قوله كما يجي ان شاء الله تعالى في بحث المفعول فيه من قوله ويجوز تقديم  
 المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه  
 كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى قوله في اكثر النسخ معمولها عليه اعلان هذا النسخ والتبديل  
 ليس من اقسام النسخين المبشرين القاصرين عن درك معنى العبارة اذ هو في مقام التعلم من الوثائق  
 واكثرهم فقره لا يقدرون على كتاب بل يكتبه درسا درسا فيل يقر في مثلهم المذكور من الوثائق بل يكتب  
 المذكور من الوثائق المذكور اضيق كان او اسم اشار والا نسخة التي فيها المص عبارة معمولها عليه  
 بتذكير الضمير في اللفظين لكن الشراح لما يفتنون مثل هذه النسخة المنسوخة بايادي المتعلمين الذين  
 الاقصر من المتروكة على حال سقامها بغير تصحيح يقولون في نسخة كذا وفي نسخة كذا مع انها ليست  
 بنسخة بل هي المنسوخة وانما النسخة هي الموجودة في صورة المصنف فتشوبها بعد تشوبه في اعتبار  
 السودتين بل السودتين على اقصا الحال والوجود على صورة في الصورة وعلى اخرى في التمييز  
 وعلى اخرى بعد التمييز بقلم المؤلف لا باقلام النسخين والمستنسخين من النسخ السقيمة والله سبحانه  
 وتعالى اعلم قوله واما الفاعل فظ اي اما عدم تقدم الفاعل على اسم الفعل فظ فانه لا يصار اليه  
 في العامل القوي فكيف في مثل هذا العامل الضعيف بل لا ضعف وهذا ايضا يمكن فيه التقديم في  
 بعضه لا يتصور اصله كالمنقول عن الصوت كصه اذ ليس له معمول منفصل حتى يتصور فيه التقديم  
 والتأخر قوله ليس بوضعي له بل عارض بقلية استعمال قوله واما قول من قال الى قوله فغير ملائم  
 اصلا فانه هذا القول موقوف عليه اذ ليس ذلك الامن فيل ذكر الوجه في عدم التقدم وتكثير الوجه  
 اعلى وجهها ولو كان بعد وجهها اذ يكفي في ذكر الوجه مناسبة ما قال المص نحو ما زيد اي خذ قال  
 الرضى ما معنى خذ للواحد والاثنتين والجمع وفيه لغات اخر منها هاك هاك هاك هاك هاك هاك هاك  
 ومنها هاء هاك  
 فاعله مستغفبه وهوات والجملة لا محل لها من الاعراب فعلية وعند غيره هاء فروع المحل على الوثائق  
 وفاعله المستتر ساد مسد الخبر والجملة اسمية او منصوبة محل على ان مفعول مطلق نحو قوله الخ اجن  
 من الوفا الى كلمة احضر بفتح هاء القطع على صيغة الوم من باب الافعال وانما قيد ناهي هو المعروف  
 بهذا التكلف لا بطلان نعم قاصرا من الثلاثي المجرد وليس كذلك قوله ولا يتغير في احوالها  
 اي حال التذكير والتانيث والثنية وانجم لا يغير صيغة هاء خلافا لابي تميم فانهم يغيرونها ويؤن  
 لون

قوله وهو ليس بوضعي له اه بل وضعي  
 كما عرفت انما قوله هذا هو الملازم  
 لقوله وتعمل عمل سماء اه بناء على  
 قول هو ان وجه الشبهة قوي في الشبهة  
 على ان يكون عمل منصوبا بانه في العمل الملازم  
 لكن من جهة قوة مسماه في العمل الملازم  
 قوله من قال لانه اما منقول اه فقول  
 لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف  
 اه فتدبر هذا اعتراضا بعد وضعها  
 وكون مسماها معنى موضوعا لها  
 لا مستعمل فيها قوله فغير ملائم لم  
 اصلا عدم الملازمة منوع بل هو  
 الملازم فقط من حيث اذا ضعف المصدر  
 والفتح اولى حاشية اخرى

علم هاء هاء الخ قوله جبهلا صله جبهلا في الرضى فيه لغات جبهلا بالفتحة مع تشديد الياء  
 وجبهلا بفتحة الحاء والياء المشددة واللام على الفتح المون وسكون الهاء قبل اللام وجبهلا  
 بالفتحة المتواليان مع تشديد الياء وتنوين اللام وجبهلا بالفتحة وتشديد الياء وسكون اللام  
 المص به زيدا اي دع بفتح اركه على صيغة الوم من باب الافعال او على صيغة الوم من باب الافعال  
 ويجوز ان يدخل عليه من يقال من به وروي من به على القلب قوله اي الزمه بكسر الهمزة  
 انما قيد بقوله بكسر الهمزة بريانه على صيغة الوم من الثلاثي من باب علم بقوله الزمه بكسر الهمزة  
 الوصلية والزاء وسكون اللام بينهما واليم ساكنة على الوم من باب الافعال لان معناه الملازمة للوزم من  
 الزوم لغتي عليك زيدا كن ملازما لزيد قوله واليك بمعنى فنج بفتح الناء والنون والحاء المشددة  
 على صيغة الوم بسقوط لامه الناقصة قوله وغير ذلك من قولهم عندك زيدا اي خذ من عندك  
 الامر واما الوم منها غرضه ومة بمعنى اسكت وابه بمعنى دمه ولها بمعنى كف وهيت بمعنى فاعل  
 ودع بفتح الدال وسكون العين ودع بفتحة الدال والعين واخر الف ساكنة ودع بفتح الف  
 الا ان العين الاول من العينين ساكنة ولها بفتحة اللام والعين فهد الوم بمعنى انشغل على صيغة  
 الوم من باب الافعال وهو لا بمعنى اسكن واسرع وهيا بمعنى اسرع قال المص هيات الوم اي بعد  
 اعرابه ان هيات اسم فعل بمعنى على الفتح لا حظه من الاعراب لكونه بمعنى الفعل الماضي وقوله الوم  
 مرفوع فاعله والجملة فعلية لا محل لها من الاعراب عند المص واما كونه مضافا اليه ليعبى كوز كيك  
 هيات الوم مراد الفظه مجرور عمله على الاضافة لا محل للجملة هذا قال المص ومنه الظرف المستقر  
 اي بعض من معنى الفعل المفسر بكل لفظ يفهم منه معنى الفعل هذا بنا وبالمذكور او راجع الى  
 معنى الفعل فقط او الى المفسر على صيغة اسم المفعول والى ما فسر على صيغة مجهول الماضي وما  
 وما الكل واحد لكن التفسير بعد تبصر قال المص وقد مر تفسير الخ حيث قال في بحث حروف الجر في  
 ذكر المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا او ما يشابهه عاما لكل الموجودات كالكاثر  
 والحاصل والموجود والمستقر من متنا في الجار والمجرور ببيان اي الجار والمجرور في الوصل لا محذور  
 مستقر الاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيها قوله لضعفه في العمل لان عمله ليس  
 الا لنيابته متنا عاملة وليس لانه موجوده قوله واما المستكن الخ الواو اعراضية بيان لقيد  
 المص الفاعل بقوله الظاهر قوله من الاشياء الخمسة وهي الاعتماد على البتة او على الموصوف  
 على ذي الحال او على الاستفهام او على النفي وانما قيد بالخمسة لئلا يذهب البعض القاصر الى شرط  
 الحال والاستقبال ايضا لان الدلالة على احد الزمانين شرط نصب المفعول وبجنا في رفع الفاعل  
 الظاهر فلذلك اقصر المص بقوله على ما ذكر قال المص والوصول بالجر عطف على المذكور فصار  
 للمعتدات ستاهن ا قوله ليكون نائب الخ علة الاعتماد على الوصول فقط اي ليكون الظرف المستقر  
 نائب عن الفعل الذي هو الوصول في العمل لكن هذه المعتدات باسرها لا سيما الاعتماد على الوصول  
 ليس بالقوية عمل الظرف المستقر بنفسه في الفاعل الظاهر قال المص نحو زيد في الدار ابو ميثاق  
 على البتة وقول الشارح مرت برجل في كتابه مثال الاعتماد على الموصوف وقوله جاني زيد وعلى

قوله من الافعال اه ليس له وجه ظاهر  
 فالنائب تركه لا يهاه كونه غير الموصوف  
 قوله ولان عاملة الذي ناب هو متنا  
 كوجه لا يعمل فيه للوزم اه فيه ايها  
 خلاف المراد من انحصار النون في الوم  
 فالاولى الاكثاف بضعف العمل قوله  
 وجه الوم من طامه هو ان كيدا التانيث  
 للفعل وذلك لان الواقع بعد المتبدي يكون  
 لا فعل وذلك لان التانيث والصفة  
 منبذ عنه فيزيد التانيث والاستفهام  
 والحال هو خبر في الحال والاستفهام  
 والنفي لتعلقها بالاحكام والاحوال  
 غالباً دون الذات اولى بالفعل في الواقع  
 بعد ما كالمواقع موقع الفعل في واقع  
 التانيث هذا حاصل ما فيه ليكون ناهيا  
 عن الفعل الذي هو اصل في العمل اه  
 هذا تحصيل الحاصل ان المتعلق المحذوف  
 الذي هو استقر في مكانه هو الفعل  
 على الوم ولذا قال في بحثه فان كان  
 المحذوف فاعلا عاما وقتن بعده بعمل  
 قضاة بغيره وتضيره بغيره بغيره  
 اومح فيكون تحصيل الحاصل في  
 حاشية اخرى



كفة سيفه مثال الاعتقاد على ذي الحال وقوله في الدار احد مثال الاعتقاد على الاستفهام وقول المص  
وما في الدار احد مثال الاعتقاد على النفي وقوله جاني الذي في الدار اياه مثال الاعتقاد على الموصول  
قوله اي المفعول به والفاعل الظاهر ان يفسره هذا مرجع ضمير غيرهما في قول المص ويعمل في غير الكفة  
ليس كذلك بل شغله اصابت برودة الفعلة في ذاته وفسر المرجع كما ترى ولم يصرح المص بقوله لا  
يعمل في المفعول به بالاتفاق وليس لاحد فيه اختلاف قطعا وبذلك خرج المفعول من الين ولم يبق فيه  
كلام اصلا فصار كالمعذور عن اصل ولم يبق له صلاحية للمرجع راسا وانما المرجع الصحيح المستقيم الذي  
هو المراد الفاعل الظاهر والمستتر اي يعمل الطرف المستقيم في غير الفاعل الظاهر وغير الفاعل المستتر  
كالحال والطرف بلا شرط من الشروط السابقة فليتبصر قوله واما في الحال فلكونها في حكم اي حكم  
الظرف لان معنى جاني زيد راجعا جاني زيد وقت ركوبه قوله لكونه موقولا برأي لكون اسم المفعول موقولا  
باسم المفعول كما يدل عليه اسم الذي هو المنسوب قال المص ما يشترط فيه اي في اسم المفعول من ان يكون  
مصرفا ولا موصوفا وان يكون معقدا باحد الخمسة المذكورة قال المص واسد على حجر اسد عطف على  
في المثال الاول والتقدير ان يقال وحمرت برجل اسد على وقوله اي مجتزئ تفسير كلا الاسمين في المثالين  
فصار الاسم المستعار الذي هو الاسد بمعنى المجتزئ الذي هو اسم الفاعل فيشرطه المذكورة على عمله  
قال المص اي المعبود فيها وقدر الشارح محذوف قبل قول المص فيها حيث قال لخرقها احتراز او اقر للمكان  
وبيان التميز عنه ولم يكف بهذا التقدير ثم أكد بنفسه حيث قال اي جبر من فيها ثم أكد ثانيا بل  
ثالثا بالنظر الى التقدير حيث قال لانه الكائن فيها جعل الله تعالى سمي المان والشارح والمطالع والفقر  
مشكورا وخطاياهم مغفورا وعيوبهم مستورا وبوقفة كانوا تصوروا قوله اي اشير اليه لا يذهب عليه  
ان هذا في التقدير هكذا بل المراد به ليس لا تصور المعنى لا تقدير هذا اللفظ اذ لو كان المراد تقدير  
ان يقال هذا زيد بالنصب على المفعولية لقوله اشير المقدر ولم يقل احد اصلا ولم يرض بمثل هذا  
التقدير احد من المتقدمين والمتأخرين لغاية كلام العرب العجائب ونحن نسعى ونجهد ان نطلع الى غوى  
مقالهم ونجد ان نقله بالقواعد التي السوها الاثمة قوله بل محتمل الامر من عليك بطرح هذا  
الاحتمال من الين اذ لا طائل مفيد في هذا الاحتمال بل التمر في شجرة نصيب الخبر بالحال اذ بينه كشف  
المقصود ويتضح على الكمال وقد اصابت الشارح الرضي فيما قال والعالم عند الحق القبول المتقال قوله ان  
ماعداهما ليس بعامل لعدم السماع اي ماعدالت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل ليس بعامل من حيث  
انه معنى فعل كما في الحاشية وفيه نظر وقد صرح الامام الميرد عليه رحمة الخي الصمد في كتابه المسمى  
بالكمال المعتمد بين كل عالم فاضل حيث نقل فيه عن فضواء العربية وصف فرسانه قال كان اذنيه  
قلماهما منصوبين اصلين بعد ما منصوب تبعي على انضبطه صليين للذين هما قولاه اذنيه قلما  
ثم فسره وقال ان معناه اشبه اذنيه قلما فظهر فساد قوله لعدم السماع او لا ثم يفسد قوله ان  
ماعدالت ولعل ليس بعامل من حيث انه معنى فعل لم يكن ههنا كان من معنى الفعل ومن حيث انه  
فعل عمل في المنصوبين بل صار اقوى منهما في العمل وهما لم يعاد في مفعول واحد وهذا عمل في المفعولين  
الاثنين لعمل سماعه فيهما فادراج في حرف التثنية واخرجه من التثنية بالفعل ترجيح بلا مرجح

قوله ويشترط فيها اي عدم التثنية  
والوصفية قبل العمل كان معقدا  
بالاوم والا لا اعتبارا على احد الخمسة  
اشياء المذكورة قوله انما لم يقل وحروف  
المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه  
معنى فعل كما قال وحروف النداء والتثنية  
والتثنية على ان ماعداهما ليس بعامل  
لعدم السماع فيه وهو لا يبد منه ولو  
نوعاه قلزم منه ان كل ما كان عاملا  
قياسا لا بد ان يكون نوعا سماعيا  
وابضا فم من سياق كلام المص وسماعا  
الى هذا ان اللفظ الواحد من جهته  
واحدة يجوز ان يكون عاملا في مختلفين  
نوعا هذا كمن لا بد في قوله ليس بعامل  
من قيد وذا قال في حاشية هنا من حيث  
حاشية اخرى  
معنى فعل

وجلا نراهم من شمس الضحى فيخفظ وليخفظ قوله مثل زيد قائما كمر وقاعدة مثال حرف التثنية  
الذي من زمن معنى الفعل وتاويله اشبه زيد احوال كونه قائما كمر وحوال كونه قائما قوله ما انت  
بذي علم كمالا مثال حرف النفي الذي من زمن معنى الفعل ايضا وتاويله اني كونك ذا علم كمالا  
قوله فمن المذكورات الخ من قوله كل اسم يفهم منه معنى الصفة واسم الاشارة ولعل وليت وحروف  
النداء وحرف التثنية وحرف التثنية وحرف النفي وغير ذلك من نحو ما شئت كلها فعل في غير الفاعل  
والمفعول به ولا تفعل فيهما وفيه نظر لان دخول حرف النداء منصوب لفظا او محلا على المفعولية اما  
حرف النداء بنفسه على رأي واما لقيامه مقام ادعوى على رأي آخر فعل الرأى الاول اسم فعل وعلى رأي  
الثاني نائب فعل وفيه رأي ثالث غير الاولين فتبصر قال المص والعامل المعنوي اي العامل الذي يقال  
في اصطلاح النحاة بهذا الاسم قوله ثانياها عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وانما يصح المحل في  
هذا الكلام اذا كان العامل في هذه الثلاثة واحدا كما تجرد الواحد في المبتدأ والخبر على ان منهم من قال  
ان العامل في المبتدأ التجرد وفي الخبر هو المبتدأ ثم بين الوجاه والنقصيل مغايرة لان الوجاه ثلاثة وكان  
النقصيل خمسة اذ الكون صفة غير الكون تأكيد وعطف بيان وكذا الكون تأكيد غير الكون صفة وعطف  
بيان وكذا الكون عطف بيان غير الكون تأكيد وكذا الكون تأكيد وعطف بيان وكذا الكون تأكيد وعطف  
بيان وكذا الكون تأكيد وعطف بيان وكذا الكون تأكيد وعطف بيان وكذا الكون تأكيد وعطف بيان  
والخبر وهما لا ينفكان ولو تقديرا او تسديدا الم تر ان النحاة يجمعها في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما  
على ما هو الاصل فيهما ومعنى التلازم انه لا بد لكل مبتدأ من خبر وكل خبر من مبتدأ على ما هو الاصل وهو  
كون المبتدأ مستندا اليه وذلك اذا كان مستدا كما هو القسم الثاني من المبتدأ فليس هذا القسم من خبر بل  
سادس الخبر فلذلك قلنا او تسديدا للتلازم ان الصفة في مثل قائم الزيدان مبتدأ لاخر له لان  
الزيدان فاعل سادس الخبر قوله في مثل يارب العاقل بالرفع فانه بالنصب تابع لمحل وهو نصب فلا  
اختلاف ومثل يارب زيد ويارب بشر واقصر على الصفة لكونها اكثر واشهر قوله وجوابه اي جواب  
ما استدل به الاخفش فيما جعل المعنوي زائدا على الاثنين لكن المجيبين من سبويه والمص وبعض النحاة  
وغيرهم خصوا جوابهم بعدم كون العامل في الصفة معنويا وتركوا التأكيد وعطف البيان على حالهما  
اكفاء بذكرها عنهما لان الصفة من بين ذلك اشدا من راجا واشد راجا وللدفع ازيدا احتياجا قال  
المص الاول رافع المبتدأ والخبر قال الشارح الرضي المبتدأ الخبر عنه بذي اللوم ان كان معنويا كالمخبر  
فهو مقصور على الخبر كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الكرم التقوى والمطلب والدين الفيحة اي  
لا كرم الا التقوى ولا حيلة المال ولا دين الا الفيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدأ  
لام الجنس فالخبر المرفع باللوم مقصور على المبتدأ سواء كان اللوم في الخبر للجنس نحو انتا العزيز الحكيم اي  
لا عزيز الا انت فهو للبيان كقولك انتا الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت الكرم وانتا الكرم اي انت  
ذلك الكرم لا غيرك وسواء كان اللوم موصولا نحو انتا القائم او زائدا داخل في الوصول نحو انتا الذي  
قال كذا الى هنا كلامه قوله في مفرومه كما يجي معقبا من قول المص لاجل اوسنا قوله يفرضي السيد  
والسند لاجل اوسنا وحال بينهما وما طرفاه لا يكون بدونها قوله وقد مر ان معنى العمل الخ حيث بحث  
الفعل الذي هو اول السعة الفظية القياسية عاملا حيث قلنا انه كل فعل لازما كان او متعديا

قوله بان لا يكون عاملا لفظيا اصلا  
على ما هو المفهوم بحسب العرفاء قال  
في حاشية هنا معنى ان المراد عموم  
لا سلب العموم فالجواب ان الخبر يعنى  
لا يقتضى عدم وجود عامل اصلا لان  
انقضاء الجمع لا يستلزم انقضاء الجند  
هذا فنقول اذا تأملت عبارة المصدر  
حق التأمل لا بد من هذا المثال ويحتاج  
الى ارتكاب التكلفات التي ذكرها  
الشارح وهو ان الجمع اذا عرف باللوم  
اضمحل معنى الجمعية فصار بمعنى كل  
الافرادى فالمعنى الخبيد عن كل  
حاشية  
عامل لفظي



منصرفا وغيره ناما او ناقصا برفع معمولا واحدا يسمى فاعلا واسما لان النسبة الى المرفوع مأخوذة  
 في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الوقضاء قوله بان لا يكون له عامل لفظي  
 اصلا اي بان لا يوجد له عامل من العوامل اللفظية عن اصل في صار الخبر مصدر المجهول كاشا  
 اليه بقوله جرد زيد عن ثياب فالنظم منه ان لا يؤب له عن اصل وابتداء امر ومصدر المجهول  
 مطاوع في المعنى وهو الجرد فلا يقتضى سبق الوجود كما لا يخفى ليداهته فان قيل ان سياق العبارة  
 يقتضى الجرد عن العوامل اللفظية بان لا يوجد المجموع مجموعا على قضية سلب العموم فقد اجابنا عنه  
 بتفسيرنا حيث قلنا انما بان لا يوجد له عامل من العوامل اللفظية عن اصل ونفى بذلك ان  
 العبارة وان كانت موهمة لسلب العموم لكن المراد عموم السلب على سبيل التلخيص المتأني للادحباب  
 الجرد في المتأني لوجود عامل لفظي بخلاف ما لا يحل العموم الذي لا ينافي للادحباب الجرد ووجود  
 بعض العوامل اللفظية نحو ان زيد قائم والى هذا اشار كفاي بقوله ثم ان هذا مبنى على خبر الجرد  
 الخ وذكر في الحاشية هنا معنى ان المراد عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد ان الخبر يدعيه لا يقتضى  
 عدم وجود عامل اصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس فليتقظ قوله والاو او فوق وعدم  
 الاوقية هو الحق والقائل به هو الهنق تبصر بها الاوخ الموفق قوله والمراد بالعامل الى تمام السطور  
 تاويلات باردة لا يلبق ان تسلك في نظم السطور وذلك ابدركدرا ليدور فامل حق تامل باظهار  
 الحق والوحسن في هذا الباب الذي يثبت في الكتاب تاويل الفاضل الجاهى الذى لصنفه هو الحاد  
 حيث قال وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى فلا يخرج مثل مجسك درهم الى المعنى  
 لاجل الاسناد قال ابو البقاء الاسناد ضم كلمة الى اخرى حقيقة او حكما بحيث يفيد التامع فائدة تامة  
 وهو قيمان عام وخاص قوله الاسناد اليه واسناده الى شئ هذا النعم المص في شرحه على مختصر الكافي  
 وابن الحاجب قسم البند الى قسمين احدهما السند اليه والاخر المستند فلذلك فسر المص في ذلك الخ بقوله  
 الاسناد اليه واسناده الى شئ وهما ليس كذلك الا ترى ان المص في مثال واحد اولى بان يمثلي اثنين  
 لان اكثر رأى المص يخالف رأى ابن الحاجب قوله الخبر يدعى اذ معنى الخبر يدعى هنا عدم عامل من العوامل  
 اللفظية قوله فعده مؤثرا باظهار عمله الذى هو الرفع ليس بمرضى ولا مستحسن قوله لعدم صحة فعل  
 الوجودى اي لعدم صحة عامل عديا هو الخبر قوله ونزله منزلة عطف تفسير قوله تشبه العدة  
 بالمؤثر اي منزلة العدى منزلة المؤثر المظهر الاثر قوله فالاولى الخ اي الاولى في تفسير رافع المستند  
 كون الاسم في صدر الكلام الخ ليس بشئ تبصر قوله واجبا ان العوامل مطلقا لفظها ومعناها علامتا  
 لتأثير التكم ونلفظه المعمولان بغيره فنقول لتأثير بتسديد المثلثة بغيره ثمانية بعد ما فقد رأينا  
 في بعض النسخ لتأثير بتخفيف المثلثة والياء المثانة من باب التفعيل وليس يصحح بل يغا الفاضلة  
 المص بالبداية التسمية وانما هي من التاسخ القاصر قوله لا مؤثرات اي وليست العوامل بمؤثرات  
 حتى يرد ما يورد قوله والعدم خاص الخ جواب سؤال كان قيل وهل يكون العدم علامة فاجاب ان  
 اذا كان العدم خاصا يكون علامة فهنا خاص هو الخبر فيصير ورتة خاصا كان ذلك العدم كان  
 موجود في هذا المحل والله تعالى اعلم قال المص بنفسه اي حال كون ذلك المضارع بنفسه المحررة عن

قوله قبل الخبر يدعى فعده مؤثرا  
 ليس بمرضى الخ الخبر يدعى فعل وهو الثاني  
 فلا يكون عديا غايته انه لا يرد ما قيل  
 الخبر لما حصل من الخبر يدعى فلا يرد ما قيل  
 ولعل وجه امر بالرفع هو هذا قوله  
 وهو وقوعه بنفسه موقع وقوع  
 المراد من موقع الاسم كل موضع وقع  
 المضارع خاليا عن ناصب وجازم  
 بعد وقوعه في التركيب لا يثبت كونه  
 موضع المرفوع كما اعترف به الشارح فيما  
 سبق في قوله لا يثبت كونه كالاسم  
 فيما ساقى قوله لا يثبت كونه كالاسم  
 يعنى زاد المشابهة به بعد المشابهة  
 التى تقتضى نطق المضارع له في الوجود  
 كما سبق في الاصول المشابهة حاصلة  
 في الوجود الثالث قوله او رده عليه انه  
 يرتفع في مواضع لا يقع فيها موضع  
 اقول يرد الاول ان ارجاعه فيها الى موضع  
 من عن موقع الاسم لا يرد هذا السؤال  
 المراد من موقع الاسم لا يرد هذا السؤال  
 كما اعترف به هذا المضارع لانه قال فيه  
 والثاني الفعل المضارع في التركيب  
 لان المضارع بعد الوقوع في الرفع  
 لا يتجاوز الجازم والناصب والموقع  
 موقع الاسم فعلم منه ان موقع كل موقع  
 وقع فيه مضارع بدون ناصب ولا جازم  
 سواء كان موقع مفعول ولا حاشية

عن الدواخل عليه عاملة نفي او اثباتا بالدخل مثل ما ينصرف لا ينصرف لان ما ولا ينفى الاستباها مكنى بل  
 هذان المضارعان معمولان لعامل معنوي هو الوقوع موقع الاسم مثل زيد لا يضرب فنقولنا لا يضرب  
 واقع موقع غير ضارب بخلاف زيد لم يضرب لان لم عملت على الجزم في لفظه وان امكن وقوعه موقع الاسم  
 لان ما سبق لم بالعمل في لفظه لم يبق المعنوي على لفظه اذ لا يرد عاملان مختلفان على لفظ معمول واحد  
 وانما قلنا على لفظ معمول واحد فان في قولنا زيد لم يضرب لفظ المضارع مجزوم ولم يبق في اللفظ  
 عمل المعنوي لكن محل جملة لم يضرب مع فاعله المستتر من وقع بالعامل المعنوي فذلك باعتبار المحل  
 واقع موقع غير ضارب ايضا انما قلنا عاملا في لفظ معمول واحد لا يجوز ان يقال كان ذلك الشئ  
 بعد ان لم يكن فكذلك ان الناصب لم يدخلنا على كونه على الجازم لا فريته ولقونه في العمل  
 على الجزم في لفظه وقد عمل الناصب بعده ولضعفه بالنظر الى العمل على النصب على قوله وقلنا  
 مختلفان عاملا اذ قد يقع التحدان في العمل مثل ان لم يضرب فانما ضارب مع تنازع العاملان في العمل لا  
 ان العمل في اللفظ لا يوجب وفي محل الجملة لا بعد فاعله قلت لان مبنى الاصل الخ جواب ركبك  
 وانما جوابه بامر في اول هذا الكتاب ان مقتضى الاعراب في الافعال المشابهة التامة للاسم هو في المص  
 فقط لا في غيره فانه مشابه للاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا والماضى بمعزل من ذلك قوله فاذا لم  
 يجز عنهما في مثل لم يضرب ولم يضرب لم يصح ان يقال ان يضرب في المثالين للدخول عليه لن اول واقع  
 موقع ضارب لعدم صحة لن ضارب ولم يضرب كذا في الحاشية لكن فيه ان لم يجوز ان يقع موقع غير ضارب  
 قوله يمتنع ذلك الوقوع المهور الذي هو وقوع المضارع المجرد عنها موقع الاسم قوله وانما ارفع  
 هو بذلك الوقوع الخ وانما في ذلك المقال مقصدا للاختصار لينبئ ان رافع المضارع ما هو على  
 المذهب المختار ويجيب ما اورد واعليه من السؤال فيظهر الحق على حقيقة الحال اعلم ان العامل في المضارع  
 ليس الا وقوع موقع الاسم لان يكون كالاسم فاكس كسوة الرفع الذى هو اقوى كسوة الاسم عرابا  
 لا الخبر عن العوامل اللفظية التى هى النواصب والجوازم ولو وجد في ضمن ذلك الوقوع استباها قوله  
 غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا الخ اي بحسب مقتضى تقديره فعلا اي الواقع موقعه فعلا هو  
 المشابهة التامة وعلى تقدير اسمها هو الفاعلية حكما وهي الخبرية هنا ولذلك جعل اعراب في مثل زيد  
 يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت رجلا يضرب على تقدير رفع فقط مع جملة على تقدير اسما  
 في الخبرين الضاربين فافهم كذا في الحاشية قوله مع جملة اي جعل الاعراب قوله على تقدير اي تقدير  
 موقع المضارع اسما واقعا في ذلك الواقع في المثالين الاخيرين الذين هما رأيت رجلا يضرب ومررت رجلا  
 يضرب قوله الضارب الخ يعنى النصيب على المثال الاول والخ على المثال الثاني في الاسم الواقع موقع المص  
 فنقله ضارب في هذين المثالين وقع موقع يضرب عند اظهار التقدير ولا الواقع هو المضارع موقع  
 الاسم ذكر ابا نغول رأيت رجلا ضارب ومررت رجلا ضارب قوله عند اكثر الكوفيين والكسائي فيهم  
 وهو يجعل العامل حروفين قوله بدون التركيب معه فافهم وجه الامر بالرفع ان هذا الجواب مبنى  
 على تقدير اسناد الفعل لفاعل معين واما على تقديره لغير معين فلا يصح ان يكون جوابا لانها انما  
 من الفعل من غير ذكره كذا في الحاشية قال المص الباب الثاني من ابواب الثلاثة التى اشتملت هذه

قوله لكن عليهم ان الخبر يدعى ذكر حاصل  
 قبل التركيب كما في قوله فلا يرد من قيد  
 يخرج غير التركيب كما في تعريف العامل المعنوي  
 للاسم لا يخفى ان هذا مبنى على العقلة  
 عن كون موضوع هذا المص في اول المتن  
 في الكلام كما صرح به المص في الباب الثاني  
 ونه عليه ثانيا في الباب الثاني ان المص  
 اول فاعل الموضوع لعنى ان المص  
 في التركيب لم يكن معمولا كما لا يكون  
 عامله ولا فكيف يرد ما هو خارج  
 عن وضع الفاعل لا هنا ولا في جمل  
 الاسم حتى يحتاج الى قيد يخرج  
 الشارح قوله لاجل الوجود في هذا  
 الاسماء المدونة فبنى ايضا على هذا  
 الفعلة قوله على ما ذكرناه اه ليس هذا  
 القيد فانه يعنى مع ان يومهم خلاف  
 المراد من كون العامل مستورا ومقيد ومثل  
 مبنى على ذكر الشارح ومقيد ومثل  
 هذا يرد على قوله في بعده على ما ذكرنا  
 حاشية

فلا تغفل



عليها واحتاج كل من يراشد الاحتياج اليها وهي العامل والمفعول والعمل فقد بين اجناس العامل  
وانواعه اسما وفعلا وحرفا في الباب الاول مفصلا حق التفصيل وسبقنا التوبة الان الى ذكر المفعول  
وتفصيله والشرح فيه بان يقول الباب الثاني في قوله الذي عهدت من الرسالة اشار الى ان  
الباب للمصنف المحاربي الذي سبق الفهم اليه عند الذكر قوله جزء من الرسالة اشار الى ما سبق منه عند  
قول المصنف رسالة حيث في الرسالة اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة وعلى المعاني المدونة  
كاطلاق القضية والقياس على القبيلين اي الالفاظ والمعاني قوله في بيان احوال المفعول ناظر الى  
قوله لفظا وقوله اوفي تحصيل دركاتها ناظر الى قوله او معنى وجميع الضمير الواقع في دركاتها هو  
المفعول في المصنف علم او لا منصوب على نزع الخافض مفعول فيه لقوله اعلم واغافل على نزع الخافض  
او لا ليس مما يحذف منه في المفعول فيه قوله قبل الشروع الى المقص الذي هو ذكر المفعول نفسه قال  
المصنف اذ لم تقع اي الالفاظ فقله اذا مفعول فيه لقوله الا ان لم تكن قوله المدونة من الوسماء والحرف  
احتراز من الالفاظ حيث ذكر انها لا توجد بلا تركيب قوله كما عرفت بحث الفعل الذي هو اول القياس  
من قوله ان النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهوم الفعل فلا يوجد من غير مرفوع فلذلك لا توجد  
الافعال بلا تركيب في المصنف كما لا يكون عاملة الكاف اسم بمعنى المثل منصوب بالمحل على انه مفعول مطلق  
لمعنى الفعل المنفرد من حرف النفي لم تكن وما مصدرية وبالجملة بعد ما مضى اليه الكاف تقدير ان  
كون الالفاظ معولة انتفاء مثل انتفاء كونها عاملة هذا على رأي خلاف الجمهور في المصنف وان وقع  
فيه نفي اي ان وقعت الالفاظ في التركيب في اي تلك الالفاظ الواقعة في التركيب من قبل اعدلوا هو  
اقرب المقتضى قوله لعدم مقضيه اي مقتضى الاعراب قال في الحاشية ومن قال لغوات موجبة الاعراب  
فقد قصر انتهى قول لا ايجاب الاعراب بسبب الواسطة المذكورة التي هي مقتضى الاعراب كما في تفصيل  
هذا الباب في اول الكتاب قال المصنف الحرف مطلقا اي لا يكون الحرف على الاطلاق معولا سواء كان الحرف  
عاملا مثل حروف الجر والمشبهة بالفعل والتداء والتشبيه او لا مثل حروف النية والتفسير والتهجاء  
نقيم الشارح الاطلاق الى العامل والى غير العامل ليس في حقه بل الاطلاق اعلم من هذا التقييم اي ما يعلق  
عليه الحرف لغة واصطلاحا واستعمالا غير مقيد بقيد اصلا فان قيل اذ قلنا ما ولا قد تكون  
لنفي المضارع وقد تكونان مشبهتين بليس في كائنا معولين على انهما اسمان وقد قلنا ان الحرف مطلقا  
لا يكون معولا بالاتفاق فلنا المراد بهما ههنا لفظهما غير جيبنا تلك الوردة من الحرفية فصارا في  
حكم الوسم كانك تقول ان هذين اللفظين جاديهما هذه قد تكونان كذا وقد تكونان كذا فلم يتبق  
الحرفية اصلا فلم تكونا مادة النقص لنا والله تعالى اعلم في المصنف والثاني الامر بغير اللام عند البصريين  
اي الثاني من الاثنين اللذين لا يكونان معولا اصلا الامر بغير اللام مثل اضربا الذي باللام فيقول  
بها على الجزئية مثل يضرب فيكون هذا الاعراب بخلاف اضرب اذا سكونه بناء عند البصريين فقله عند  
منصوب لفظا مضاف الى البصريين على انه مفعول فيه للنسبة المحكية الواقعة بين المبتدأ والخبر اذ يكون  
للظرف رايحة العامل فظن قوله مشابها للوسم مشابها تامة على ما حرم ولا م التعريف في الاسم للمعتمد  
الخارجي الذي هو اسم الفاعل لما ذكره من ان المضارع على مشابهة اسم الفاعل لفظا في الحركات والتركيب

قوله اوفي تحصيل دركاتها هذا  
مبنى على ارادة المعنى من المفعول هنا  
وقد ذكرنا جملة في الباب الاول ومن  
اراد تفصيله فليرجع اليه قوله من  
الوسماء والحروف كالاول عدم  
حين التعداد بل هو في الالفاظ  
عليها وما قوله فلا يتوحد بلا تركيب  
فهي حين ارادة معناها لا تعداد الالفاظ  
فلا يتوحد بل هو في الالفاظ  
ناقصه كان صارا لجمع وقس عليه  
غيرها قوله لم تكن معولة كالا تكون  
عاملة في الالفاظ في تعليها لكونها  
مقتضى التركيب اذ التعليل بعد العامل  
والمفعول بوجه خلاف المراد وهو استكانها  
لو وجد حين عدم التركيب قوله جاديهما  
لما اظهر من مبتدأ خبره فعاد ذلك الجمع  
محدوف هو اذ الجواب يخرج لاعاد  
حاشية

ومعنى

ومعنى قول كل منها اي من اسم الفاعل والمضارع والشيوع والمخصوص واستعمالا في وقوع كل منها في  
للمتكره فيهن المشابهة الثامنة من الجملة الثلاثة كان المضارع معبرا معولا لافعال المصنف اعرب وعمل كلاهما  
على صيغة المجهول فمن جعلهما معلوما جعل نفسه مجهولا وقول المصنف خرج عن المشابهة على صيغة المعلوم  
جواب لما في قوله لما حذف عنه الخ فقول شارحا المبرور راسه بعاصف الشتاء اجواب لما فعاد الى  
اصله ليس يستقيم بل هو مستقيم بدرك باد في الفات الى دركه بل الجواب قوله خرج على ما قرناه انفا  
والقاء في قوله فعاد تفسيرية او تعقيبية وليست بجزائية ولا جوابية فهذه الفات المسماة اذ لفظ بول  
الشارح فالحجب على وجهه ولم يوجد عنده مؤبدا يتأبط به بل وجد من عند نفسه ما يتخط به في المصنف  
فعاد الى اصله وهو البناء اي عاد المضارع مخاطب بعد صيرورة امر الى اصله الذي هو الماضي في  
حرف المضارعة التي زيدت على ما مضيه عندا جعل مضارعا قوله وهو البناء اي ذلك الاصل  
لما مضى الذي حكمه البناء لان الماضي بنفسه هو احد البنات الاصول قوله ولهذا قالوا موقوف اي  
سكون آخر الامر سكون وقف وليس يسكون جزء كافي واخر اصحاء الكلمة واما في معنى الالفاظ في السقوط  
وقفي عند البصرية وجزء عن الكوفية قال المصنف القسم الثاني من الاقسام الثلاثة التي وقعت الالفاظ  
فيها في التركيب هو اثنان ايضا اي كما كان القسم الاول من الثلاثة اثنان فهذا القسم الثاني كذلك نصير  
قال المصنف حتى حكم الخ اي انتهى حكم كوز الوسم معولا دائما محال كونه مطلقا اي اسم كان الى الحكم بالاسماء  
الافعال مرفوعة المحل او منصوبة المحل وان قال البعض لا محل لها من الاعراب مع ان اسماء الافعال مدونة  
في الوسم بالتشديد فان كان المؤول معولا باعرابين على رأيين فغير المؤول اشد ولو لم يكن ان يكون معولا  
دائما مطلقا قال السيد عبد الله الايدوني ان حتى ههنا ابتدائية لاحط لها من الاعراب وجملة حكم مجهولا  
ابتدائية قوله على اسماء الافعال متعلق بحكم نائب الفاعل له وقوله بانها متعلق بحكم ايضا مفعول به  
في مخرج له قوله وفاعلا بالانصب معطوف على اسمان وساد بالرفع معطوف على خبرها من قبل عطف  
اثنين باطاف واحد على اثنين قوله مسد بالانصب مفعول فيه لقوله ساد ما فيه من معنى الاستقرار فسادا  
من الظروف المكائنية قوله وجاعته انها معولة الخ اي ان اسماء الافعال باسرها معولة لها محل من الاعراب  
الا انهم اختلفوا في تخصيص الاعراب وتعيينه هل هو رفع او نصب فقال بعضهم ان رفع كافي فاشتم  
الزيدان قال ابن الحاحب ومن تبعه من المحققين المرشدين ان قولهم قائم مبتدأ والزيدان فاعله ساد  
مسد الخبر وهو الوجه فليقتض قوله ورد اختيار ابن الحاحب مرفوعة محل اسماء الافعال على الابدأ  
بان ينقض بهذا الاختيار حين اذ كان اسماء الافعال مرفوعة المحل على الابدأ تعريف المبتدأ جاعا كافيه  
بقوله هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مستدا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والتمسها  
رافعة لظاهر واسماء الافعال ليست بمتدرجة فيه ويمكن ان يجاب عن هذا الرد ولو كان بعد ان هذا  
الاختيار ليس لا بسبب قضاء المقام فقام ايضا المفضل غير مقام الكافية ولو كانا في فن واحد واقع  
في كتاب لا يرد به نقضا على ما وقع في كتاب اخر لاختلاف المقامين بوقوع ما به الورد في كتاب والورد  
في كتاب آخر ولو كان القائل واحدا اذ لكل مقام مقال ولكل مقال مقام ونظير هذا الورد وكعطف  
بالحرف في كتاب على معطوف عليه في كتاب اخر فيلزم جميع هذا العطف وهل يصلح عطف على ان لم يقل به

قوله حتى حكم على اسماء الافعال اشار  
بصفة المجهول الى عدم اختيار كونها  
معرفة قوله ان المبتدأ هو الوسم المجرد  
عن العوامل اللفظية مستدا اليه او  
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والتمسها  
رافعة لظاهر واسماء الافعال ليست  
بمتدرجة في هذا الباب ولا صفة  
حاشية



احد فليصير في المص وعلى ضمير الفصل يعني انهم قد تتبعوا كمال التبع وتيسروا غاية التيسر ولهذا  
 في سوال الالفاظ الواقعة في التركيب لما راوا بعضها في صورة ما يقبل الاعراب ولا اعراب فيه فادخلوا  
 في زمرة المعول لان ليس منها كضمير الفصل فخرجوه فلذلك وقع بينهم الاختلاف في الشقين كليهما  
 علما ومعمولا وغير معول بالنظر الى صورتها وبالنظر الى حقيقة ما فان قيل ان موضع ذكر ضمير الفصل  
 هو القسم الاول من هذا القسم الذي هو الثاني قلنا نظرنا الى صورته الوسمية تدبر قوله اذا كان معقولا او فعلا  
 اي اذا كان الخبر معرفة مخوزيد هو القائم او الفعل من مخوزيد هو الفصل من غير ولا حاجة بالمعرفة لامتناع اللام  
 عند استعمال الفعل من قوله ولو دخل عليها عامل اي على المبتدأ والخبر في الرضى ان ضمير الفصل يقع  
 بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة قبل العوامل مخوزيد هو القائم او بعد دخول العوامل عليها وهو باب  
 فلن نحفظت زيد هو الكريم وباب ان عنوانه هو الفطور وما الحجازية مخوزيد هو القائم وباب ان مخوزيد  
 كنت انما الرقيب انتهى كلامه قوله نقلا عن غير في بعض المواضع وهو الموضوع الذي التمس الجرفه بالفت كذا  
 واقفا اعربا مخوزيد هو القائم قوله ونسبته بالضمير الخ الواسستينافية بيانية جواب سوال كان  
 قبل ان ضمير الفصل لما لم يكن اسما فكيف سموه ضميرا والضمائر كلها اسم فاجاب عنه بما ترى قوله فهو بعض  
 البصري فان قيل ان ضمير الجمع في كتب الخوف مثل هذا المقام يرجع الى التمام وفي كتب الكلام الى اهل الكلام كذا  
 وكذا فالشارح خص الجمع في قول المص بالبصرية في هل لا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا ان الشارح لم يقصر  
 مرجع الضمير بل بين البعض انه من هو ان اضافة بعض الى البعض من قبل اضافة الموصوف الى الصفة اي  
 البعض الذي هو البصرية هذا قال المص في استناده والكوفون يجمعونه تأكيد لما قبله وقد قالوا ان الضمير يترك  
 بالضمير وضمير الفصل مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتنثية والجمع والقبية والمخاطب والتذكير  
 والتأنيث ويبدله لام الابدان عنوانك لانت الحليم الرشيد واللام لا تدخل تأكيد الاسم انتهى كلامه قوله  
 ولما كان السابق اسم الخ والمراد من السابق اسماء الافعال ومن اللاحق ضمير الفصل يعني هذين القسمين من  
 الالفاظ صوريان من جهة للفاصلة وبين المص حكماهما حق البيان ثم اراد ان يبين حكم الضمير بتغييره في سلوب  
 وقصد الشروع باما التفصيلية فقال المص واما اللام الداخلة على الصفات الخ وفسر الشارح قول المص  
 الصفات بقوله من اسمي الفاعل والمفعول الخ اقول يريد ان يشار الى الصفات المعهدة التي هي الصفات  
 المتعارفة بين النفاة وهي اسم الفاعل واسم المفعول فاللام فيها موصولة بخلاف اللام في الصفة المشبهة الالام  
 فيها ليست بموصولة وقد افاد ذلك اضافة اللام الى الصفات اذ هي عهدة ايضا فاللام المعهدة المعروفة فيهم  
 هي لام اسمي الفاعل والمفعول لا غير وقد صرح العصام ان صلة الالف واللام ليس الا اسم الفاعل واسم المفعول  
 ولا يجوز ان يكون صلتهما الصفة المشبهة ولا اسم التفضيل لانهما الى الصفة المشبهة واسم التفضيل  
 لبعدهما من الفعل اعدم الدلالة على الحدث لا يتولان بالفعل فلا يصح ان يجمعا في جملة المعجب قوله والجمع بالنظر  
 الى الالفاظ والافراد جواب سوال كان قيل ان كان الموصول اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فلم  
 اني المص بصفة الجمع في الصفات فاجاب عنه بما ترى في المص انها حرف كغيرها اي ان اللام الداخلة على  
 الصفات مثل الضارب والمضروب حرف كغيرها اي كاللام الداخلة على غير الصفات مثل الرجل والفتى  
 وكذا اللام الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن والقيح وكذا اللام الداخلة على فعل التفضيل كالفضل

قوله فقال بعضهم انها حرف كغيرها  
 هذا هو المختار عندنا حيث ختصه بعد  
 التعميم في بحث مشابهة المضارع لاسم  
 الفاعل كما ذكرناه فيه قوله من يجوز ان  
 تكون انت الرقيب وعلت نحو انته هو  
 الفطور الرجوع وعلت نحو علته هو  
 القائم واخواته او فروعها حاشيتا

والاصح والاشرف فاللامات في هذه الاشئلة باجماع اعرابهم الفاعل واسم المفعول حرف بالاتفاق وكذا  
 اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول حرف على قول هذا البعض الذي هو الما من قوله كغيرها اي كغير  
 الداخلة عليها في هذا التفسير كما لا يدركه المبتدى وبعد تنقيح النظر يصل الى المراد من هو المسمى واللام  
 ان يقال كاللام الداخلة على غير الصفات فليصير في المص بمعنى الذي والى اكفاء بمثابة المص مذكرا  
 ومؤنثا واللام في الضاربان والضاربان بمعنى اللذان واللتان وفي الضاربون والضاريات بمعنى  
 الذين واللاتي قال المص اعطى اعرابها ما بعد ما جواب سوال كان قيل فاذا كان اللام موصولا بمعنى  
 الذي واللاتي صار اسما موقولا فيقتضي ان يكون معمولا ويجري الاعراب فيه ولو محلا كما في الذي وقد اجروا ذلك  
 في مدخوله لانه فاجاب المص عنه بقوله اعطى اعرابها الخ في الرضى مذهب الجمهور ان اصل الضارب  
 والمضروب الضرب معلوما والضرب مجهول على صيغة الماضي المعرف باللام فيها فكم هو ادخل اللام  
 الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل المقتضى لاما معنى فليصير في اللام مع  
 ما دخلت عليه معرفة كاللام الحرفية مع ما دخل عليه فليصير في الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل  
 والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد مضروب  
 زيد مضروب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم علمت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول  
 حقيقة لان الفعل بمعنى الماضي كالجرح عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول فلما كانت اللام اسمية  
 في صور اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتهما عارية انتهى كلام الشارح رضى قوله اي لا نقال ما بعدها لانه  
 بنفسه هذا الى ان كلمة ما في قوله لما انتقل تحققة مصدرية واللام الداخلة عليه بالكسرة جارة لكن  
 يحتمل ان يكون اللام مفتوحة والميم مشددة منصوبة المحل على انه ظرف انتقل فيكون لما من الظرف كذا  
 ويقال لما التوقيتية والحجبة فيكون اسما مضافا الى ما بعدها فيقتض قوله اما اذا كان اصله جاثني  
 الذي يضرب الخ وفي هذا الاحتمال نظرنا لانه ما صرح به الجمهور وما هو بينهم مشهور وقد مر هنا انفا  
 قبل القولين التفصيل نقلنا من الشيخ الرضى فليكن بالتفصيل قوله بان نقل الاعراب المحلى من الاول الى الثاني  
 اي بان نقل الاعراب في الضارب مثلا من اللام الذي هو الاول الى الثاني الذي هو الضارب وصار اي  
 الاعراب المحلى الذي في اللام لفظيا في ضارب بسبب هذا النقل لعدم المانع في ضارب لانه هو اهله ومجمله اذ هو  
 اسم معرب منصوب بخلاف اللام فانها حرفية الصورة والحرفية مانعة للاعراب ولو محلا والى هذا الشارح قوله  
 كافي الوو ففقط ونأمل في المص ترجيح الجانب اللفظي الخ علة لقوله فانكسر الحكم الذي هو انتقال  
 الاعراب من اللام الى مدخوله اي ترجيح الجانب اللفظي الذي هو لفظ ضارب على الجانب المعنى الكاش في اللام ان  
 هي بمعنى الذي الموصول في حق الاعراب الذي هو حكم لفظي غالبا لا سيما في مثلنا هذا وامثاله قوله ولا منافا  
 بين هذا وبين ما نقلناه من الرضى حيث قال الرضى في اسما الفاعل على اقام مع الفارق اذ معنى قائم معنى  
 الاسم وان شابه الفعل بخلاف اسماء الافعال اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية  
 ولا عبرة باللفظ كافي في قوله سمع بالمعدي جبر من ان زاه فانه مبتدأ كونه بمعنى المصدر وان كان لفظه  
 فعلا انتهى كلامه فان قيل ان هذا منافا لبحثنا هذا لان الاعتبار في بحثنا الى اللفظ دون المعنى واعتبار الرضى  
 الى المعنى ويزال اللفظ صراحة فالمنافاة واقعة فكيف قال الشارح لا منافاة بينهما فنقول وانما قال لا منافاة



لان بحثنا في المعرف باللام وبجاء الرضخ في الجرد عنها فلذلك امر الشارح بقوله فافهم ولا تكن من الغافلين  
قوله والثاني من الاثنين الفعل المضارع اي ثاني الاثنين من القسم الثاني الذي يكون معمولاً دائماً اي يكون  
له اعراب البنية سواء كان لفظاً او تقدير او محلاً لوجود مقتضيه قوله والقسم الثالث من اقسام الثلاثة  
اي من اقسام الثلاثة التي وقعت اللفاظ فيها منسكاف في التركيب وتخلصت من التعددية التي  
لا اعراب فيها بوجه من الوجوه الثلاثة وحاصل الكلام في هذا المقام ان قد ذكرنا ان القسم الاول الذي  
لا يكون معمولاً اصلاً بوجه الحرف مطلقاً او المرفوع عند البصريين وذكرنا ان القسم الثاني الذي  
يكون معمولاً دائماً بوجه القسم مطلقاً والفعل المضارع ذكرنا مقتضاه في التفصيل في كلا القسمين في قوله  
الاربعة فاردنا الان ان نتم اقسام بعون الملك العزيز العلوي وقصدنا الشرح في ثالث الثلاثة من تلك  
الاقسام فقلنا والقسم الثالث يسر الله تعالى اتمام غير الختام بجملة حبيبه عليه الصلو والام وقوله  
اي كالمقسم الثاني التفصيل بالثاني بغير تحصيل وزجج بالمرح ولا يتقرب القربة للتفصيل وجها بل  
عليه ان يقول في تفسير ايضا اي سابقه من القسمين اذ كل منهما على نوعين اثنين بغيره في القسم الاول  
الماضي وهو ما دل بحسب الوضع الاول على حدث مقترن بزمان قبل زمان خطابه الذي انشأه ومن  
خواصه حقوق تلة الفاعل المتكلم او مخاطباً ومخاطبة نحو في جاز كان التاء في القسم يحكم على محله اي على  
عمل الماضي العارض الذي عرّض له بعد دخول ان المصدرية القوية في العمل عليه ما دل لولم يدخل عليه  
لا يكون له محل من النص لان الماضي لا حظ له من الاعراب قطعاً لا لفظاً ولا محلاً وكذا محرومية عمله  
عارض عرّض له بعد دخول الجازم عليه ووقوعه بعد اذ لولم يقع بعد لم يتصور له المحرومية محلاً  
قطعاً قال المصنف لظهور ذلك الاعراب في اي النصيب المعطوف على الماضي المنصوب المحل والمجرم في قوله  
على الماضي المجرم المحل فظن قال المصنف والثاني الجملة التي اعلم ان الكلام هو المشتمل على اوستا المقصود  
لذاته والجملة هي المشتمل على اوستا مطلقاً وان كل كلام جملة ولا عكس كذا ذكره الفاضل ابن الطور  
في تعليقه على الضيائية وقال بالبقاء الجملة هي اعم من الكلام على الاصطلاح المشهور لان الكلام ما  
تضمن اوستا الاصل وكان مقصود الذات والجملة ما تضمن اوستا الاصل سواء كان مقصود الذات او لا  
اقول ومن الخفاء من ذهب الى ان اوستا الكلام والجملة وليس الكلام انحصار من الجملة على ما صرح به بوجه الذين  
قال المصنف نحو زيد ضرب وان كرمك اني بناتين اثنين للجملة الفعلية التي ذكر فيها الفعل لفظاً اي  
ما في مصطلح الخفاء تنبيهها على ان اداة الشرط بوقوعها في صدر الجملة لا يخرجها من الفعلية لكن لم اراد ما في  
قول الشارح اي صريحاً في تفسير قول المصنف لفظاً في يدخل هيات زيد ايضا في التركيب من الفعل لفظاً وليس  
كذلك اذ قوله لفظاً عدل بقوله معنى وقد دخل المص اسماء الافعال في قسم معنى الفعل في امر منه صريحة  
وقد صرح الشارح ههنا ايضا في اذهبات زيد مثال ما كان الفعل معنى والعجب العجيب هل يمكن ههنا متصلاً  
في التركيب بل يدخل فيه بهذا التفسير الثالث ان العامل فيهما صريح فكيف يكون صريحاً متصلاً  
معنى على ان لم يقل به احد سواء تأمل واعلم ان اوستا الثلاثة الاخيرة مثال لكل نوع من معنى الفعل الفعل  
اللفظي المصطلح فيما بينهم قوله ما كان جزءه الاول اسماً مطلقاً ولو اسماً فعل وصفة مصدرية بفتح الواو  
او النون كذا في الحاشية في المصنف وفي الدار احد مثال المركبة من الفعل معنى وقد جملة من زعمه الفاظ

الفاظ فيها معنى الفعل حيث قال فيما سبق ومنه الظرف المستقر فيه بشرط الاعتماد باحد اربعة  
السابقة في عمله الرفع في الظاهر على الفاعلية فلذلك اناه معتد الى الاستفهام الذي هو احد اربعة  
اللازم الاعتماد بها قوله فلا تخالفه بين كلاميه في كتابيه كما ظن والمراد من الكتابين هذا الكتاب المسمى  
بالاظهار والكتاب المسمى الامتحان شرح ما اختصره البصائر ومن من الكافية وقد اقتبس شارح نفسه في  
التوفيق بين كلاميه في الكتابين المختلفين متناولين الاخر شرهما ولو كان المصنف واحداً لم لا يجوز ان  
يبسط الكلام في متن نفسه على اي نفسه وفي شرح متن الغير على اي الغير ليس كل مقام مقال ولكل  
مقال مقام في المتن واسمية اي الضرب الثاني من النوع الثاني الاثنين من القسم الثالث الثلاث الذي  
كان الاصل فيه ان لا يكون معمولاً الا في وقع موقع ما يكون معمولاً فيعرّض له المعولية بالضرورة قال  
المصنف ومن اسم الحرف العامل وغيره اختار عن اسم الفعل العامل وغيره مثل الدفوع الناقصة بلجها  
جملة فعلية من فواسخ المبتدأ والخبر وعن مفعول الفعل العامل التاسع المبتدأ والخبر ايضا جملة فعلية مثل  
باي علمت قوله لكونه متولاً كما يشير اليه الخ اي يكون اللفظ المعهود الذي هو لفظ الجملة من غير اعتبار  
دلالته على معناها متولاً بالمفرد كما يشير المصنف الى ذلك التأويل بقوله اي هذا اللفظ الذي متعاقبا  
حيث يقول زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ وانما قلنا ان يكون اللفظ المعهود لصيرورة اضافته لكون  
الى الضمير عهديته قال المصنف اي هذا اللفظ اي هذا المفعول وهو قوله زيد قائم والمصدر ههنا بمعنى  
اسم المفعول اي المفعول فلا يرد ان المشار اليه لفظان فكيف يصح ان يقال هذا اللفظ ويشار اليه  
بالمفرد لان المفعول يعم الاثنين فصاعداً هذا قوله يقع زيد قائم فاعلا وجعل الخ اي يقع هذا المفعول  
فاعلا وجعل هذا المفعول ناشباً الفاعل قوله اي ما ذكر الخ يري ان افراد الضمير مذكرا مع ان المرجع  
يقضي ان يكون مؤنثاً وبتأويل ما ذكر على صيغة المجهول قوله تكن موقعه ليس موقع المفرد ليس كما  
قال بل وقع موقعه حيث قال الفاضل الخيري البلوي في كتابه المسمى بالمفيد في علم النحويان الجملة التي  
تكون تحكية بالقول قد تكون في محل الرفع نحو زيد قائم اي هذا القول قال سبحانه وتعالى واذا قيل  
لهم امنوا الآية انتهى كلام الفاضل فظهر ايضا ان قول الشارح فيما بعد هذا ليس في غير حيث قال ولذا فضل  
عاقبه منه لا يراد المص بقوله ومنه تحقيق المقام على التفصيل لا الفصل لهذا الوجه الغير الوجيه  
فان قيل انهم اطلقوا مفعول القول على المنصوب بالمفعولية ومثال المص من الوية الكريمة ليس كذلك قلنا  
ان المراد بالمقول ما يطلق عليه هذا اللفظ على الاطلاق سواء كان منصوباً او مرفوعاً لا سيما ان اطلاقهم  
بالمقول على المفعول اعم من ان يكون مفعولاً في الحال او في الاصل والواقع في الوية الكريمة مفعول بفتح  
الاصول ولما صار فعله مجهولاً صار المفعول ناشباً عن الفاعل فلذلك ارتفع المنصوب هذا قال ايضا  
في التفسير واذا قيل لهم امنوا من تمام النص والارشاد فان كال الايمان يجمع امرين الاعراض عما  
لا ينبغي وهو المقصود بقوله عز وجل لا تغشوا ولا اتيان بما ينبغي وهو المطلوب بقوله جل جلاله  
امنوا انتهى ما في التفسير قال المص وكذا ان اريد بها اي ومثل ما سبق مما اريد بالجملة هذا اللفظ او  
هذا القول فلا بد له من اعراب اراد بالجملة الى آخره قال المص ما بواسطة ان المنووعة من الحروف  
الشبيهة بالفعل فلما كان ارادة المعنى المصدر ههنا بدخول حروفه المنصوصة له وهي على قسمين

قوله عن الفعلية بشرط الاعتماد وعن  
الاسمية بشرط التباين عن الفعل واللفظ  
حاشية



الداخل على الاسم وهو ان المفتوحة المشددة الداخلة على المبتدأ والخبر التامة فاما ان كانت  
وما المصدرين الداخلتين على الفعل بين هذه الحروف وبقيتها واما بلا دخول هذه الحروف  
فاشارا اليه بقوله او بغيرها قوله من الجمل التي استدل بها مبتدأ او فاعلا او غير ذلك وكلمة من بيانه ذكر  
هنا البيان الخوفي قول المصدر نحو الجملة التي الخ اعلم ان التثنية على فميين كل وجزئ فالكل مثل قول المصدر  
الجملة التي اضيف اليها بفتحة عرفت لفظ نحو في مثله ان يكون له فاعلا في كونه كليا اخره والى ذلك اشار  
بقوله من الجمل التي استدل بها وليس هذا الا لبيان ذلك ان كل الجملة التي الخ الاول فلذلك اني المص مثالا لاجزئ  
لكل واحد من المانئين الكليين اذا لا يتركب الا في الاول مثال جزئ مثال كل وهو الجملة التي اضيف اليها والاول  
التركيبية الثانية مثال جزئ لمانئ كل وهو الجملة التي استدل بها قوله لان المقضي لا يمنع الخ متعلق بلورد  
يعني علة عدم ورود هذا الاعتراض فاقول ان المضاف اليه في مثله الفعل فقط والفاعل قيد له فيكون  
خارجا عن المضاف اليه قوله او الجملة اي والمضاف اليه هو الجملة التي في تاويل المفرد فيكون الفاعل داخلا  
قوله عليهم متعلق بآي جارة على في عليهم متعلق بقوله عز وجل سواء قوله اي عديم تفسير لقوله عز  
وجل عليهم بحسب المعنى قوله وهو مرفوع اي سواء مرفوع لفظا على ان خبر ان قوله انذرهم ام لم تنذرهم  
مرفوع المحل بالاعراب بين المحققين احدها كونها فاعلا لسواء وثانيها على ان يكون خبره سواء وانما قدم الخبر  
على المبتدأ اعتناء لسانه بالجملة خبر ان في قوله عز وجل ان الذين كفروا اي الذين كفروا مستوعدا في عدم  
الجدوى انذارك وعدم انذارك قوله وفيه اشارة الى ان في تفسير المصدر بقوله اي انذارك وعدم انذارك  
اشارة الى ان المراد بجملة انذرهم اولم تنذرهم المصدر المضاف الى الفاعل قوله والى ان الزمزم وام  
يجوز ان عن معنى الاستفهام فلم يبق ما يتنبى عليه من اقتضاء المصدر وكونه لاحد الاخرين والاول  
فيصح كون مدخولها فاعلا لا استواء او مبتدأ خبره الاستواء كذا في الحاشية قوله لتحقيق الاستواء  
ولم يقل لا فاد الاستواء محسوله بدونه فيكون دخولها تحقيقه لا لا فاد ابتداء كان قبل المستويا  
في علمك او في صحة الوقوع مستويا في عدم الجد وكذا في الحاشية قوله لما فيها من ايها المجدد  
قال في الحاشية انما قال لهما المجدد لان حقيقة انما استفاد من الفعل المستعمل في معناه الحقيقي اجزا  
دخول الزمان الذي من شأنه التغير والتجدد في مفهومه او باعتبار الماضي هنا بمعنى المضارع الذي  
يصدق استمرار التجدد بقرينة لا يؤمنون وعدل الى الماضي ليفيد ان انذارا كان قد وقع وههنا  
ليس كذلك كما لا يخفى قال المصدر ونحوه سمع بالمعنى خبر الخ في كل واحد من الامثلة بلفظ نحو  
مع انه من عليه الاختصار اشارة الى ان كلامها مثال على حدة لوقوع الجملة معولا مخصوصا بتاويل المصدر  
فان قيل فعل هذا كقولنا مثلا لان احدهما المضاف اليها والاخر المستدل بها مبتدأ او فاعلا على وجه الاحتمال  
كما ذكره انما فلم نس حاجته الى الثالث المستدل بها مبتدأ قلنا ان الوقوع مبتدأ في الثاني على طريق الاستدلال  
فان قلت الوقوع فاعلا كذلك على سبيل الاحتمال قلنا للتنبيه على ان الثالث سماعي دون الاولين قوله  
على طريق الترخيم يحذف تشديد الدال وهذا الزعم اذا كان دال معد مشددة وليس كذلك بل هو خلاف  
ما اشتهر بين النحويين وهو ان معد يفتح الهم وتخفيف الدال على وزن نجد اسم قبيلة وعلم شخص فلا تخيم  
في تصغيره هذا قوله والواقع في غير هذا الخ وعليه ان يقول والواقعة لا لا صفة الجملة والمطابقة

قوله من الجملة بيان للحدود قوله استدل بها  
مبتدأ او فاعلا او غير ذلك قوله بان  
اريد بها متعلق بالفعلين على التنازع  
قوله مجازا مطلقا فيكون من قبيل كذا الخ  
وارد اشارة الى معنى اذا المحدث جزئ منه  
الجملة اعني المحدث والزمان والنسبة  
قوله لان متعلق بالذي هو قوله الفعل  
والفاعل قيد له فيكون خارجا عن المضاف  
اليه قوله في الامتنان حيث قال في يوم يقع  
الصديقين صدقهم الصحيح المضاف اليه  
الجملة خبر ان في تفسير قوله  
حيث قال فيما تعلقه على تفسير قوله  
في تفسير المضاف اليه بقوله لفظ المضاف  
بالاسم لا حاشية الى التاويل في المضاف  
ايها المجدد اشارة الى جواب ما اورده الفصل  
وجوه الاشارة الى حاشية الوقوع او في العلم  
العصام في حاشية الوقوع او في العلم  
ان الصديقين صدقهم صحة الوقوع او في العلم  
خارج فادنا جردنا لاجل الاستواء من  
غيره قوله عن معنى الاستفهام الذي هو  
طلب تعيين احد الشئيين المستعملين او كذا  
المستوفى في علم استفهام على معنى انما  
احدهما واحد هاهنا من غير تعيين واما تعيين  
الطلب التعيين فالجواب بمعنى اي فيكون التعيين  
قوله من خارج الاستفهام كذا في حاشية الوقوع  
حاشية انوار التاويل فلا يكون ذكره في بيان  
التجديد والاستفهام استطراديا كما في حاشية  
افاضل العصام

ثانيا شرط لا يترك قوله اريد بها معناها المطابقة الخ اطلاق المعنى المطابق على ما يراد من نفس الجملة  
المستعملة من السند والمستدل به لم يقل باحد سواء لان المطابقة والتضمن والالتزام ليسوا من معاني  
اللفظ الواحد والصحيح ان يدان يقال وذلك الغير هو ان يراد بالجملة معناها المستفاد من الفاظها الداخلة  
كل لفظ منها على معناه المطابق وصارت بها كلاما ولم يلاحظ فيها احد الشاويلين السابقين قال المصدر  
الا ان تقع خبر المبتدأ الخ استثناء مرفوع معربا على حسب العوامل في يكون الجملة نفسها مع مستدل بها  
مع اليه ويحمل من الرفع على الخبرية مثل قولك زيد ابوه قائم فان قولك ابوه قائم جملة مستقلة برأسها  
وقعت بعد مبتدأ مرفوع لفظا وهو قولك زيد يستدعي خبر يتصل فائدة الخبر ولازمها قابوه قائم  
مبتدأ وخبر جعلتها اسمية مرفوعة المحل على خبرية زيد وقس على ذلك الباقى الاية من الامثلة بحسب  
ما يقتضي كل منها قال المصدر او معلقا عنها اي في غير الموضوعين السابقين المؤثرين لاعتبار الجملة الواقعة  
في اي موضع كان الا اذا وقعت تلك الجملة معلقا عنها في باب علمت فيكون تلك الجملة محل من الاعراب نحو  
علمت قائم زيد فلما دخلت من الاستفهام على مفعولي علمت تغير النسبة الى الرفع فصارت منصوبا مرفوعة  
لفظا محل هذه الجملة المعلقة منصوب قائم مقام مفعولي علمت لان التعليق بغير اللفظ دون المعنى جملة  
الافتاء فانما يباطل في اللفظ والمعنى كليهما قوله ناشيا لفاعل اي الجار والمجرور في قوله عنها مرفوع محلا على  
انرا نشيا لفاعل لقوله معلقا وتفضيل المقام بتطويل الكلام لرد بعض قاصري الزمان لتعويجه المستقيم  
بالسقام فتبصر وتذكر المرام قوله فان قائم زيد جملة فعلية على جعل المصدر اسماء الفاعلين من معنى الفعل  
وكذا الظرف والمستقرة واسماء الافعال فان ذلك مع مرفوعاتها جملة فعلية عند المصدر كما مر سابقا انفا قال  
المصدر وجوابا للشرط جازم اي وقع الجملة جوابا للشرط مجزوم جازم فاضاف قوله للشرط الى قوله  
مجزوم بيانية واصفا مجزوم الى جازم لامية اي جوابا للشرط هو مجزوم جازم حال كون ذلك الجواب  
بعد الفاء او بعد اذا المفاجأة فليتهم قوله اذا هم يقطعون جملة اذا هم يقطعون مجزومة المحل مجزوم للشرط  
كما كان نصيبه نصيبهم مجزوم ما يلفظا كذا في المفيد قال المصدر اوصفة للكرة فلما ذكر المصدر الجملة التي لم يحل  
من الاعراب جريا فوقع مضافا اليها ورفعا فوقع فاعلة ومبتدأ وخبرها ونصبا فوقع خبرا ياتي كان  
وكاد في غير ذلك وجز ما فوقع جوابا للشرط جازم الخ على ان كل ذلك من المعولات الوصول اراد ان  
يشعر فيما تقع الجملة تابعة من التوابع الخمسة فقال اوصفة للكرة الخ وانما قيد المصدر بقوله للكرة لان  
الجملة كلها تكررت على ما مر جوابا في كثير من الامثلة صفة للكرة فلما ذكر المصدر الجملة التي لم يحل  
رجل ابوه قائم قابوه قائم جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة لقوله رجل منكر لكون الجملة كثر طاء  
الصفة الموصوف في لم يتبق حاجته الى قول الشارح فيصيح التاويل بقائم ابوه بل هو انما يستفاد منه  
قائمة ما قال المصدر زيد ضارب ويقتل فيقتل مع فاعله المستتر الراجع الى زيد جملة فعلية مرفوعة المحل  
معطوفة على ضارب قوله تكونها اوفى منه اي تكون الجملة التي لها محل من الاعراب اوفى من المفرد والجملة الواقعة  
بلا شرطها ان تكون اوفى في نادية المراد قوله اراد ان يبين مخصوصه الخ اي اراد المصدر رجما للمبتدأ ان  
بين حصول ما ذكره بامثلة السابقة بيانا ثانيا بطريق الوجاهة كما هو العادة القديمة له فقال فظهر  
من هذه الجملة فاجملة ههنا بالمعنى اللغوي الذي هو المجموع اي فظهر من مجموع ما ذكرنا من قولنا فان اريد

قال المصدر بعد الفاء الداخلة على ما يقاب  
الخبر على الشرط الرابطة بينهما بعبارة  
خبر بعد اسكان تاثير فيه وعدم صلابة  
الشرطية عن الشرط سواء كانت النحول  
اولا بعد نازلي قوله ما يؤثر فيه من  
حيث ان اداة الشرط لم تغلب معنى المضارع  
الثبت والمضارع المثنى والمضارع المثنى  
بناء على ان المضارع المثنى والمضارع المثنى  
الصحيح يحتمل الحال والاستفهام في معنى المضارع  
اوردها كالبين هشام في معنى المضارع  
كالنعت اي كالا يكون النعت تابعا للجملة  
قوله ولم يثبت بمعنى ان جزمهم او كذا  
عن وقوعها جملة ولم يثبت عن اي بصرف  
لوقوعها جملة فقوله على اي بصرف  
على قوله او بيانها لفظا قوله ان  
حالة المصدر قد لا يكون احزاب هكذا  
حاشية



بالجملة الى قولنا فظهر ان المراد بلفظه اشارة الى قوله فان اردت بلفظها فلا بد له من اعراب  
 فقع مبتدأ و فاعلا ونائبه وغير ذلك قال المراد بلفظه اشارة الى ما ملخصه من قوله  
 وكذا العمل من اعراب ان اردت به معنى مصدر اما بالادوات المصدرية او بغيرها قال المراد  
 في خمسة مواضع خبر الخعد واحدا وهو اربعة اثنان بالجملة الواقعة خبرا للمبتدأ وخبر لبيان وها  
 مرفوعة المحل واثنان آخران جملة خبري كان وكاد وها منصوبة المحل ثم قال ومفعول عن واحد ايضا الا  
 انه في ثلاثة مواضع الجملة الواقعة مفعولا ثانيا لبا بعلت وثالثا لبا بعلت وثالثا لجملة المتعلقة  
 في باب بعلت ثم قال وجواب شرط جازم هذا هو الثالث من خمسة مواضع لكنه في الحقيقة اثنان ما بعد  
 الفاء وما بعد اذان المفاجأة ورابعها المحال وخامس خمسة التابع وقد ذكر التوابع الخمس تمامها فصار  
 المجموع خمسة عشر موضعا الجملة في خمسة ليكون سهلا للفظ والله تعالى اعلم قال المراد بلفظه اشارة الى  
 الجملة المفعول الذي هو ثاني ادبوا بالجملة المبنية عليها هذا الكتاب وكان المفعول من جنس الالفاظ  
 الموضوعات لعمان مخصوصة وجب في ما يتعلق بها والاولا كونها من المبادئ المتوقفا عليها المفعول فلذلك قدم  
 تقسيم الالفاظ الى الواقعة في التركيب وغير الواقعة فيه واما ان الثانية لا تكون مفعولة ولا عاملة و  
 وجعل الاولى منقسمة الى ثلاثة اقسام وقال الاول لا يكون مفعولا اصلا وهو المحرف في مطلقا والامر بغير الالفاظ  
 عند البصرية والثاني لا يكون مفعولا دائما وهو الاسم مطلقا والفعل المضارع والثالث ما هو الاصل فيه  
 ان لا يكون مفعولا لا يكون مفعولا مفعولا هو الماضي الواقع موقع المضارع والجملة الواقعة  
 موقع مفعول وفصل تلك المبادئ حق التفصيل ثم جعلها تسهلا لاهل التحصيل اراد ان يشرح فيما هو  
 الاصل للمامول صدر به اهتماما للشان فقال ثم المفعول الخ قال المراد بلفظه اشارة الى ما هو  
 فالاولان يوجد في الاسم والفعل والثالث مخصوص بالاسم والرابع مخصوص بالفعل قوله الاربعة الامور  
 اي الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر والمفعول الاربعة هي اسم باب كان وخبر باب ن وخبر لتي الجنس واسم ما ولا  
 المشبهين بليس والتاسع المضارع الخالي عن ثوابب والجواز من قوله قد لا يرد اصله واصلية الفاعل  
 في باب المرفوعات ثابت على ما هو المشهور والنوادر المذكورة على السنة القدم والتأخر من ذلك وتوابع  
 السالعين الفحول المتبحرين في علوم الفروع والاصول ان سدا الله تعالى على باني طالع عليه رضوان الله  
 الوهاب وعلى سائر الاول والاصحاب قالوا ان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور  
 وذكر الفاعل من بين المرفوعات لكونه اصلا فيها وكذا الخواه في الوجه كاف في التقديم والله تعالى اعلم قوله  
 في الاغلب خبر الجملة الفعلية قد بالوا غلبا لا بشكل بمل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل وليس خبر الجملة  
 وكذا زيد حسن وجهه قوله اشدا متراجعا الخ لان الفاعل كالجزم من الفعل ولهذا لا يجوز حذف الفاعل وابقا  
 فعل من خبر سد مسد ولان الجملة الفعلية لا تكون جملة الامع فاعلها وكلا نوعي الجملة من الوشاء والخبر  
 ينشئ في الجملة الفعلية بيوهرها من غير احتياج الى القرينة بخلاف الجملة الاسمية فان الوشاء فيها بالادوات  
 الخارجة عنها قوله ففحق عن البيان لان وجود الاصل مقدم وظهور الثاني بعد تقدير الاصل كالاخفى قوله  
 فانه لا يحكم عليه الا بالمشق لا يقال ان هذا المحصر منع لانه يحكم على فاعل المصدر المشتق لا تقول ان  
 المراد بالمشق هنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما والمصدر في مثله وان لم يكن مشتقا حقيقة الا انه

قوله اربعة اصول واربعة ملحقة به  
 اطلاق الالحاق على هذه الاربعة وجعله  
 مقابلا لاصول يوم خلاف المراد ان الخلق  
 بالشئ يكون خارجا عن الشئ والمقابلة  
 تقتضي عدم اتصالها مع ان كل ما مفعول  
 بالاصالة ولا يلزم من كون الشئ في حكم  
 الفاعل ان يكون مفعولا بغيره فلا بد من  
 شئ كونه ملحقا به فالصواب ترك هذا  
 التقسيم قوله في الاغلب قيد بمل زيد قائم  
 بمل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه  
 ليس خبر الفعلية قوله قوي ومن الار  
 تقويته انه يقلب على عامل المبتدأ وينشئ  
 قوله لفظيا ولا معنى فلا بد من على قوله  
 مثله انه قد يكون مستترا وليس له حاشية

قوله ولا عاملة اقوى الخ على ثمانية اوجه  
 تقديم الفاعل مع

في قوة ان مع الفعل فليفسر قوله وفيه ان افادة الخ اي وفي الوجهين اللذين وجهوا بهما اصابة المبتدأ  
 نظر وجه قوله بل اللفظ من الاول من الوجه الاول من الوجهين وهو البقاء على ما هو الاصل قوله  
 ومن الثاني اي من الوجهين وهو الحكم عليه بالجماد والمشتق قوله وها اي هاتان الوفادتان كتابها  
 ليستا بمطلوبتين في هذا المقام بل المقصود الذي هو المراد منها وجه تقديم الفاعل بالذكر لا غير وهو  
 اعظم من شمس الضحى قوله ما اي مرفوع فان قلت فلم يعم كلمة ما يا بقول اي اسم كافا لوجه شرح الكافية  
 بل خصص بالمرفوع قلت ان المقام مقام المرفوعات والمراد من التعريف افادة ان المرفوع من هذا الجنس لا انه  
 متنازع في لخواص في الباب بالقيود والفصول التي ذكرها فيه بعد ما حقي قال فاضل من محشي الضميمة  
 كلمة ما في التعريفات فخصص ما يستدعيه المقام لكون ذلك التخصيص سنة مؤكدة يرى تركها سنة فضحة  
 قوله مرفوع ولو محلا فان قلت ان من الفاعل ما كان مرفوعا تقديره فالحصر بذكر المحل دون التقدير والتخصيص  
 دون ليلين فخصص قلت ان قوله ولو محلا يعني عنه لانه اذا كان المرفوع محلا داخل فيه فالمرفوع تقديره باللفظ  
 الاول فذلك اني بلوا الوصلية ولا يبعد ان يقال ان المراد بالمل هنا ما يقابل اللفظ والظاهر وهو اعم من التقدير  
 والمحل اعم من ظهور في اللفظ قوله اسند اي نسب كلا الفعلين على صيغة المجهول قال المراد بلفظه اشارة الى  
 والمتبادر من الاستناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج التوابع اقول ان قوله فيخرج التوابع ليس كافا لان الخروج  
 بعد الدخول والتوابع لم تدخل ابتداء واولا في الاصل ان ينشأ بحث المفعول بالاصالة وللشبهة مقام محصور  
 سيد كر ان شاء الله تعالى فخرج التوابع الى الخارج ما هو الخارج وهل يقال مثل هذا بانها خارج فنبصر كيدا  
 تنصير قوله اي نسب بقرينة قوله او ما يعناه الخ فسر الاستناد بالنسبة يشير الى ان ليس المراد بالاستناد  
 والاستناد الذي هو النسبة التامة التي يصح السكون عليها كذا في الحاشية اراد ان القصص الاستناد معناه  
 اللغوي الذي هو النسبة مطلقا ليس مقيدا بقيد من القيود التي في مصطلح القوم حتى قال المحشي الغفوري  
 الاستناد هنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت  
 او مفروضة قوله خرج به وبفعله او ما يعناه ان المستند من ضم قوله او ما يعناه عدم خروج المبتدأ بقوله  
 اسند اليه الفعل فقط بل خروجه بعد ان تمام هذا المقدم من قوله او ما يعناه وليس كذلك ان يكون في الخرج  
 قيد اسناد الفعل فقط وانما الفعل والكمال ان يجعل كل قيد فردا فردا من القيود الواقعة في التعريف خارج  
 غير من الدخول وادخل فردا من افراد مجبئ في المقام وبجسب كان قوله كما ذكره ابن الحاجب في الخرج  
 قال في كافيته عند تعريف الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه بهما ذكر  
 الشارح ان قيد اسناد الفعل ويعناه لاخراج المبتدأ اسودا قدم خبره واخر ثم قال ولذا لم يذكر التقديم كما  
 ذكره ابن الحاجب وزعم ان ذكر ابن الحاجب قوله وقدم عليه لا اجل ما ذكره الشارح ههنا وليس كذلك بل  
 انما قال ابن الحاجب وقدم عليه لاخراج مثل زيد ضرب فان زيد هنا ليس بفاعل عند البصريين بل هو  
 مبتدأ وجملة ضربه مع فاعله المستتر الرابع الى زيد مرفوعة المحل خبر هذا هو محتاد ابن الحاجب فلذا ان  
 بقوله وقدم عليه على ما صرحوا به شارحوه فابن مراد الشيخ وابن زعم الشارح قوله لا يسمى فاعلا عند  
 بل اسماله الخ اي لا يسمى مرفوع الافعال الناقصة فاعلا بل اسماله لكن يخصص الشارح هذه التسمية  
 بالمراد من تأثير البرودة في فقاء ونزول النوازل على عينيه ولذا صار مقتضوا البصر ومشو من البصرة

قوله اي نسب بقرينة قوله او ما يعناه اذا ما ليد  
 له نسبة تامة اه فاعل هذا يكون معنى الفعل  
 المذكور هنا اعم منه ويجوز الجملة لعدم لزوم  
 كون نسبة تامة بخلاف الاول قوله فانه  
 لا يحكم عليه الا بالمشق لم يقل لا يستدعيه  
 الا بالمشق بل الخبر وهو نشاء لعدم  
 سدقة لانه يستدعيه المصدر وهو ليد  
 بمشتق ومن حكم بالمشق حقيقة او حكما  
 والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل  
 عن الحكم بقوله اي نسب ليد الى ان ليس  
 المراد بالاستناد الاصطلاحي الذي هو النسبة  
 التامة التي يصح السكون عليها والقرينة  
 بين الاستناد والنسبة ان الاستناد  
 احدى الجوزين الى اوجه السكون عليه  
 الخطاب قائم تامة يصح السكون عليه  
 والنسبة اعم من هذه التامة يصح السكون عليه  
 مطلقا يعني ان كل موضع اسناد ليد فيه  
 نسبة نحو قائم زيد في موضع السكون عليه  
 لا يلزم فيه الاستناد نحو قائم زيد  
 حاشية



قوله بل سألته كرامة أول النسخة القياسية الذي هو الفعل مطلقاً قوله قبل ذكر المعلوم يعني عن التام  
 الخ وفيه نظر لأن ذكر المعلوم لا يفتي عن التام ولا استلزام لأنه يصدق أن يقال إن كان وصار مثلاً معلوماً  
 وليس بامتنان بل هما ناقصان لعدم غايتها بالمرحوم مع أنها معلومان لا يجرولان فليتبصر قوله للاستلزام  
 أقول دلالة الالتزام الخ كيف لا ينبغي أن السائل يفترض بالاستلزام والجيب يجيب بضرورة الالتزام فيبين  
 الاستلزام والالتزام جبال القدس والشام علم أن اللازم والضرورة والضرورة لغة امتناع انفكاك الشيء  
 عن الشيء واصطلاحاً كون الحكم مقضياً للآخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر ضروري لا ينفك  
 هذا القيل والاستلزام كما أن الدخان الواقع في النهار مستلزم للنار والتار الواقع في الليل مستلزم للدخان  
 قوله مثال الاستدلال به الفعل التام وأما أطباء العبارة المنطوية هكذا التلا يشبه قول المصنوع بزيد  
 بلا ذكر المفعول إلى ضرب زيد في مثال التام لأن ولولا التام أذ على المصنوع يقول ضرب زيد بزيد  
 ذلك التام قوله ينشأ له بحسب المعنى الإضافي للغموض لأنه بحسب المفهوم الاصطلاحي الذي هو مفعول  
 حذف فاعله وأقيم هو مقامه لا ينشأ له أيضاً أي كما لا ينشأ له نائب الفاعل لأن درهماً وحذف  
 فاعله لكن لم يبق هو مقام الفاعل تأمل قوله مع أنه ليس منه أي ليس من مفعول مالم يسم فاعله بحسب  
 المفهوم الاصطلاحي الذي هو المراد من اللفظ المذكور كذا في قوله التام في قوله لكونها مسنداً إليها الخ أي  
 تكون الفاعل ونائبه مسنداً إليها ولا شيء من المسند إليها بفعل وحرف فلا يكونان فعلاً وحرفاً قال المصنوع  
 الإيم من المصدر بغير وفاء عند ذكر العوامل القياسية وفقدادها وان المصدر سادسها حيث قال هناك  
 ويجوز حذف فاعل المصدر بل نائب وقال الشارح لأن النسبة مأخوذة في وضعه لأن الواضع نظره في وضعه  
 إلى ماهية الحدث فقط لا إلى ما قام به فاقضاه المرفوع عقل الوضع لا المص وكل منهما وما عرفت الفاعل وأردف  
 بتعريف نائبه ثم ذكر بعض أحكامها أراد أن يذكر النوع والشروع في التقسيم فقال وكل منها قوله أو غائب  
 تقدم ذكره ولو معنى قيد الغائب فقط لكنه أقصر غاية الوقصر بقوله ولو معنى مع أنه ليس مقامه كما  
 على الشرح التفصيل لم تركه فصل الشيخ ابن الحاجب مع أنه من أصحاب المتن الذي عليهم الاختصاص حيث قال  
 الغائب تقدم ذكره لفظاً ومعنى واحكاماً أقول علم أن تقدم الذكر لفظاً أما حقيقة فهو ضرب زيد غلام  
 أو تقدير بحسب المرتبة مخوض بعلامه زيد والتقدم معنى ما تضمنت أعوانه أو هو أقرب إلى العدل من غير ذلك  
 العدل أو التزاماً مع ولا يوجب لكل واحد منهما السدس أي المثلث لأنهما من سوق الكلام والتقدم حكماً أما  
 ذهنا فنقص التقدير مخوق هو الله أحد والآخر عن التكرير مخوض بجزئ وضرب زيد فاعل ضرب زيد مستتر  
 راجع إلى زيد حذر من التكرير ولو وجد الآخر في المجمع قوله لعدم وجوده أصلاً ثم قوله بل حكماً الخ ثم قوله  
 لوجود آثار اللفظ فيه هذه الأقوال الثلاث كل منها ينافي الآخر لا سيما قوله لعدم وجوده أصلاً وقوله  
 لوجود آثار اللفظ فيه ضدان لا يلتزمان إذ معنى عدم الوجود أصلاً حقيقة ولا حكماً ولا لفظاً ولا تقدير  
 ولا منوي ولا آثاراً فكيف يصح العطف بعد ذلك بعاطفة بل بان يقول بل حكماً أثر الحكم بعدم الوجود  
 أصلاً ثم كيف يصح إثبات وجوده أثر الحكم بلفظيته والحاصل قوله لعدم وجوده أصلاً ولجب دفع  
 الوجود أصلاً إذ منه ينشأ الفساد وقد سبيل السداد فالعبارة المستقيمة أن يقول أي معنى  
 غير ملفوظ حقيقة بل حكماً بان حكم بلفظيته الخ وقد عرفت تعريف الكلمة أنه لفظ وعموم اللفظ بقوله

قوله أو ما شئ بوجه هذا ما نخوض من  
 قول المصنوع معنى الفعل ومنه النسب  
 فانه يعمل كل اسم المفعول لكن التسمية  
 بقاعله ناشئة الفاعل غير مشهور فعل هذا  
 يلزم زيادة أو المنسوب في بيان قوله أو ما  
 بمعناه قوله فيكون الجور من نوع المحل  
 هذا مبني على أنه من كون الاستثناء  
 عن الوسم والأكيفية يجعل الوسم الجور  
 فقط نائب وهو قوله بعينه فما سبق  
 وقد استغنياً ما عليه هنا فلا تغفل  
 فالتائب هو الجور والجور معاً لا الجور  
 فقط كما فهم قوله وقيل في الفاعل مثلاً  
 فقط كما فهم قوله وهذا لا يبعد عدم الجور  
 بل ليس بالبديهي في زيد في قائم زيد قوله  
 لجواز الوجهين في زيد في قائم زيد قوله  
 ولا يجوز في النائب لأخذه حكم المنسوب  
 عنه ونقل عن الكشاف في قوله تعالى أو لك  
 جارا وجور واجت قال في قوله تعالى أو لك  
 كان عنه مستولاً أن عنه فاعل مستولاً  
 قوله لكون النسبة مأخوذة في مفهوم عاملاً  
 وقوله ليست النسبة جزء من مفهوم عاملاً  
 وضعاه ليس منها بل هي لازمة مقارنة له  
 كما هو المفهوم منها بل هي لازمة مقارنة له  
 في وضعه كما ذكرنا تفصيله في تعريف الفعل  
 ومن أراد فهم جميع إليه قوله وهو ما لا بد  
 كذلك أنه في أنه بوجه عدم وضع المنسوب  
 للفتاب مع أن الظواهر كلها مفية بالنائب  
 أن يقول ما وضع للفتاب لم يتقدم ذكره  
 حاشية

حقيقة أو حكماً وصحوا بان تميم هذا يدخل الضمير المثنوية لأنها الفاظ حكماء والله تعالى أعلم قوله ولو  
 غير مستقل فيه أن الضمائر كلها مستترها وبارزها من قبيل الأسماء فكيف يصح أن يقال وهو لفظ حقيقة ولو  
 غير مستقل فليفتل قوله أي الضمير يوهن أن المستتر شيء آخر من الضمير فالحق في التفسير أن يقال أي كقول  
 الضمير أو كاصل الضمير وأما قلنا بوجه أن يمكن الجواب بأن في الكلام مضافاً محذوفاً من الوجهين كونه  
 اتفاقاً قوله كافي جازاً مستتراً أي كما يجوز استناداً عاملاً إلى اسم ظاهره جازاً مستتراً بان يجعل المستتر  
 مظهر بطرح الاستتار قوله المتكلم وحده مطلقاً أي مذكراً كان المتكلم أو مؤنثاً ومعه غير ذلك أي  
 مذكراً كان أو مؤنثاً مع زيادة في إطلاقه بان يقال اثنين كان أو أربعة أو أربعة فصاعداً قوله لكلاً  
 يبلغ أي لكلاً يبلغ المضارع الذي هو فروع الماضي درجة الوصل الذي هو الماضي بل يستتر في المضارع  
 ليختل درجة المضارع الفرع عن درجة الماضي الوصل قوله ليس كذلك كما مر من قوله زعمه أنفاً أي نوى  
 غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده أصلاً الخ قال المصنوع في اسم فعل الأمر واجب الاستتار في اسم الفعل  
 الذي بمعنى الأمر آخره بـ اسم الفعل بمعنى الماضي إذ هو من جاز الاستتار كما يقال لحيات زيد زيد  
 هيئات باستتار الفاعل في الثاني وارجع إلى زيد المبني على أي البصر يتجاف الكوفية إذا كلاً المثالين  
 عند الكوفيين على ذكر الفاعل المظهر مقدم في الثاني ومؤخر في الأول ولم يستتر ضمير في التقديم قال المصنوع  
 في غير مسألة الكحل فاز قلت أن قوله الآتي بعد ذلك من قوله إذ لم يوجد شرط علم من غير قوله في غير  
 مسألة الكحل إذ المراد عدم شرط العمل في الوسم الظاهر فعل المصنوع لا كفاؤه بقوله الآتي وترك هذا القول  
 قلت المتبادر وأولاً بالذات بغير تردد من قوله إذ لم يوجد شرط علم لا يوجد أو عتاداً بحد المذكورات  
 السابقة وهذا الاعتماد ليس بشرط في عمل فعل التفضيل فعدمه لا يوجب الاستتار فيه بل موجه كونه  
 في غير مسألة الكحل قال المصنوع بغير تردد من قوله إذ لم يوجد شرط علم لا يوجد أو عتاداً بحد المذكورات  
 والنسب فالأول للأول والثاني للثاني أي الاسم المستعار بمعنى اسم الفاعل والوسم المنسوب بمعنى  
 اسم المفعول على طريق اللف والنشر المرتب قوله لاستنادها نارة إليه الخ أي لاستناد ما وجد شرط العمل  
 في الفاعل الظاهر من المذكورات نارة إلى الظاهر حين ذكان وجود الشرط ونارة أخرى إلى المستتر فيها  
 قوله في كون هذا المثالين واجباً لاستتار بحثاً الخ بل في بحثه بحث حيث إذا ما عاده من البحث فهو من  
 واستدلاله منقوض إذ في قوله في الدار زيد كيف يجوز العمل في الظاهر فضلاً عن ظاهره عند فقد شرط  
 وما أن يمثلاً لم يقع مثله في كلام العرب الفاعل فضلاً عن التوضيح ولم يصلح للمثالية أصلاً لفساده  
 لفظاً ومعنى واعتذاره بقوله فافهم ليس من مفهوم المعوج وهل يستقيم رجل الأعرج وما قولهم  
 لا مناقشة في المثال فذلك بعد الصلاحية يا ابن خال وعدم فقر بين المثالين كعدمه بين القريتين إذ  
 في زيد في الدار وجد الشرط وهو الاعتماد إلى المبدأ وأما التحكم مقول عليه وبالأخرة يرجع إليه وهو علم  
 قوله أو التأويل البعيد وهو جعل الواو والوف في نشئته وجعه حرفاً أعلى نشئية الفاعل وجعه  
 لا فاعلاً وجعل المظهر بدلاً عن الضمير قوله للمثابرة المذكورة علة عدم جواز استناد نشئتها المذكور  
 والمؤنث وجعهما المذكور إلى الفاعل الظاهر وأن لم يلزم تعدد الفاعل في نشئتي الأسمين وجعهما المذكور  
 في نشأتي الفعل وجعه من تعدد الفاعل حين الاستناد إلى الظاهر قوله فلا احتمال لكونها حرف جتر

قوله ولو حكماً كافٍ الفعل وما يحناه  
 لا معنى لهذا القول هنا إذ لا دخل في  
 وجود شرط العمل في الفعل في استناد  
 الفاعل فلا فائدة في هذا التعجب لأن  
 يقال أن هذه النسخة غير صحيحة ولا  
 كافي اسم المفعول أو ما يحناه قوله يمنع  
 وإنما خص هذا بالنوع من الفعل وهو  
 بالأصل لا يختص به أي لبارز التسهيل  
 بالنسبة إلى النسبة إلى ما يشبه حاشية



فلذا لم يقيد ما يقيد فعلين كما قد عدا ونحو ما يدون ما فيها قوله ولذا لا ينصرف في اي لاجل كون تلك  
الادوات كاداة الا في الاستثناء لا تنصرف كصرف سائر الافعال قوله مثال الغائب المفرد اي هذه  
المسئلة الاربع من الماضي والمضارع والامر باللام والنهي مثال للغائب المفرد معلوما ومجهولا فان كان  
الاول والمستتر في كل منها اصل الفاعل الرابع الى زيد المبدا وان كان الثاني والمستتر في الفاعل  
الرابع الى زيد ايضا وكذا الحكم بعينه في قوله الآتي مثال الغائبة المفردة قوله في شبه الفعل عطف على  
قوله في الغائب اي وجاز الاستتار يكون في شبه الفعل كما يكون في الفعل الغائب المار ذكره وقوله مما  
ذكر بيان لشبه الفعل وقوله من اسم الفاعل والمفعول بيان للذكر وقوله وما بمعناها اي بمعنى اسم  
الفاعل من المستعار وبمعنى اسم المفعول من النسب قوله بحسب الاستتار فيهما مطلقا اي سواء وجد  
شرط العمل ولم يوجد قوله كما بينا حيث قال في شرح قول المص مطلقا اي غير مقيد بوجود شرط  
العمل فيهما ولا بعده وهذا هو الذي وعد الشارح هناك بقوله سيجي قال المص واسد ناطق  
اي او نحو زيد اسد ناطق لما استعير الاسد لرجل شجاع اني بالناطق قرينة على ذلك لانه لا يظهر  
له ولا يراد به الحيوان المفترس الجليل الذي من اسباع قال المص وفي الدار اي في البيت في الدار لم يقل او نحو  
زيد في الدار بذكر بيتك كانه في وجب الاستتار النظر في ما سبق لان السابق المذكور هناك لم  
يسبق ذهن متوهم ههنا قال المص ويقال زيد صار بخله في مشروع في امثلة اظهار الفاعل  
ونائبه جواز او شرط العمل في الاسم الظاهر موجود وهو هنا الاعتماد على البتة فلذلك شروع  
فصله عما قبله بقوله ويقال قوله فلا يستتر الضمير حينئذ حين ادخلت تلك الاشياء الفعلية  
من العواطف النظرية في الظواهر القذامية لوجود شرط من الشروط الاعتمادية قوله لما ذكرنا وهو  
قوله لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر حينئذ وجد الفروع الظاهر لم تعد الفاعل وهو باطل  
قال المص واما البارز المتصل بما قسم الفاعل ونائبه القسمن ومظهر وقسم الضمير الى قسمين  
مستتر وبارز ثم قسم المستتر الى قسمين واجب الاستتار وجائز وبين قسمي المستتر كليهما حق البيان في كل  
التفصيل الذي هو القسم الاول من قسمي الضمير اراد ان يشرع في ثاني الوثنين من ذلك القسمين فقال  
واما البارز المتصل في اي واما الفاعل ونائبه البارز المتصل في اي المص اذا صلبه ضمير جواب سؤال  
كان قبل انكم قلتم الضمير في الجمع هو الواو ولا وافي ضمير مع ان جمع فاجاب عنه ان اصله ضمير جموع والنظر  
اليه والدليل على ان يكون الاصل كذلك ما وقع في القرآن الكريم والفرقان العظيم مثل انتم نوحوم ومكر نوحوم  
وادعوتهم واتخذتموه وامثالها كثيرا واعلم ان حذف الواو عند عدم اتصال الضمير واثباتها عند اتصاله  
كلها بالاستفراء وتبع كلام الفصحاء وقصائد البلغاء لا غير وكل ما صوب به وجاعقة الغراب على  
النفس على الصعاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله اليم مع ما بمنزلة الاسم وفي الحاشية لا يلزم  
دخول في تمييز الواو عن الضمير او غير قوله ملتصبا بمكانات التاء اشار الى ان قوله بمكانات التاء في مستقر  
الحمل على الحالية من ضمير في قوله نحو ضمير تاء هو مفعول في المعنى والتقدير ما مثل نحو ضمير تاء كون تاء  
ملتصبا بمكانات ثلاث بالفتح للخطاب وبالكسر للخطابة وبالضم للكلام قوله وجه الامر ان فيه مرعا اولها  
واجب الاستتار مما ملخصه ان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي بالنسبة الى المستتر وضار التكليم

قوله فافهم له لعل وجه النسبة على ان  
الاعتناء على البتة الذي هو شرط العمل  
في الفاعل الظاهر انما هو على البتة التمام  
لفظ الاعلى المقدم فلا يرد البحث المذكور  
ولا في تحكما هذا فاخفظ قوله ومن  
قال مذكرا ومثلا فقد بعد عن المرام  
لا يخفى ان الشروط هو العمل في الظاهر  
لا في المستتر فلينظر ما شرط ولا شرط  
حتى يكون مطلقا بانه لا لا حاجة  
في المثال من الوصف لا اعتمادا في القول  
له بل يكون مرجعا للضمير ما حق القول  
قول من قال فعل هذا يكون تقديم هذا  
بيان في الموضوعين من الاعن محله وبيان  
الشارح بقوله غير مقيد بوجود شرط  
لم يقتض الوجود في شرط العمل قد عرفت  
ما لم يوجد فيه شرط العمل فيما سبق  
ما فيه قوله وقد اشار اليه في المص  
قد ذكرنا ما عليه فيه فيضمير قال المص  
وضمير تاء واعلم انهم اختلفوا في ضمير تاء  
في مثل ضمير تاء وضمير تاء والواو  
ان التاء وحدها واما الالف والواو  
والنون للثنية وجمع الذكر وجمع المؤنث  
وقيل هو لاء الخوف والتاء واحد ههنا  
وقيل الفاعل هو مجموع التاء واحد ههنا  
المعروف وهذا المذهب ضعيف ان يكون  
احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم تاء  
اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحد هما  
حاشية

والخطاب

والخطاب المفرد مذكرا كان او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع كانت فنية يكون  
الكلام مبتدا للكلام والخطاب منهاه فاعطى الاصل بالاصل قال المص واما المظهر فلما بين الوقت  
الاربع الضميرية وحقق الجميع بالدقة النظرية وانما بالتحقيق وختما بالتدقيق اراد ان يشرع في ثاني  
قسمي الاول تقسيم مستعينا بلطف المحي القويم الكريم فقال واما المظهر اي اما الاسم المظهر الذي ثاني  
الاثنين الاثنين اي للفاعل ونائبه الفاعل من القسمين واعلم ان لفظ المظهر على صيغة اسم المفعول  
من باب الافعال لانه بمعنى الذي والمعنى انه الاسم الذي ظهر على صيغة المجهول فظهر من لفظه ان  
ما هو ولم تنس حاجة الى تعريفه لكون لفظه معروفة كما لو في افعال المدح والذم ان سوف العبارة مغز  
عن التعريف فلذلك لم يعرفوه بعض الخارير باطننا بل قالوا وكفوا باسمه المفيد بانه وعرفانه ولم يجز  
في المظهر التكلم والخطاب بل الظواهر كما في حكم الغيب ولم يتصور فيه الاستتار والبروز والاتصال  
والانفصال المعروفان فلذلك قال المص واما المظهر فظاهر قوله فخرج مخرج رجل فقول غدا لا يعمل  
الذي هو وقوعه جمع مكرر على غنان رفعا بالاعلية وليس وقوعه بمفرد بل مطابق العامل المفعول في الجملة  
وخروجه بسبب تميم العامل الى الفعل والى ما يوازن الفعل والعقد يخرج من كونه موازنا للفعل كونه  
جمعا مكررا وليس الفعل جمع مكررا قال الفاضل احمد الناندا غايرد هذا الاعتراض بهذا المثال اذ كان في نظرية  
كلية يعني قوله اذا اسند اليه العامل مجزا فراه اذا كانت قضية شرطية كلية واريدها العامل جسيمة على  
ان يكون اللام العهد الذي واما اذا كانت جزئية واريدها العامل الفعل وما يوازنه على ان يكون اللام العهد  
الخارجي فلا يرد هذا الاعتراض تأمل اني كلام الفاضل لعل وجه التامل نقاء القرينة على ارادة  
الثانية وهو تميم تعامل الى الفعل والى ما يوازنه في الامتحان اذ خرج عن الموازنة بالتكسير مثلا او  
لم يكن متفاجيا بطابقة في الجمع من غير ضعف يعني لا يجب افراد العامل نحو مخرج رجل فقول غدا واسد  
انصاره واساعة اعوانه قوله لا يصح اسادهما سابق من قوله في ثبت واجبا لاستتار حيث قال ولا يصح  
اسناد التكلم والخطاب الى المظهر وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب تأمل قال المص ومن لا يكون  
ظرف مستقر منصوبا محل حال من المستكن في قوله حقيقيا اذ هو اسم منصوب عامل في فاعل مستقر في ربيع  
الى المؤنث وصفة له واغافيد بالادمين احتراز عن مثل ناذ من غير الادمية فانه لا يجب تأنيث العامل  
المستدالي ذلك المؤنث الغير الذي بل يجوز كما سيجي ارشاد الله تعالى قال المص متصلا اي حال كون ذلك  
المظهر الموصوف بتلك الصفات المتعددة متصلا بعامله من غير فصل بخلاف لفظ بينهما فان قيل ان الحال  
تبين هيئة الفاعل او المفعول والمظهر ليس منها بل اسم لكان مستترا قلنا الفعل من حيث انه فعل لا بد  
له من مرفوع وهو اعم من ان يكون فاعلا واسما كما هو الذي يقال له الاسم فهو فاعل حكاه من حكاه  
ان يقع منها الحال على ان كان هنا محتمل ان يكون تامة لكن لا حاجة الى ذلك ولو كان ادحا قال اقوى  
قوله ان تاء ثابت الفاعل من اول الامر تركه اول من ذكره بل هو بالاستفراء وتبع ملازمة الفصحاء  
في كلامهم على تأنيث العامل في مثل هذا المقام ولم يصدر منهم تذكره قوله لانه يشبه الخرف وترك  
هـ اذا دلوا لونه اذ قد وجد المطابقة في فعل المدح والذم مثل نعم المرأة وبشت البحار مع انهم  
لم ينصرفوا قوله اذا كان المظهر مذكرا اي اذا كان المظهر مؤنثا حقيقيا من اوله مبين مفردا او مؤنثا متصلا

قوله بجمع الظاهر انما قلنا بحسب الظلال  
بجمل ان يخرج الواو والالف من دوسية  
الى الحشية او يجعل المظهر بلا عن الفصح  
او مبتدأ مؤخر  
قال المص فظاهر ضمير محتاج الى بيان  
بمثال او غيره ولكن للعلم بالنية  
اليه احوال يجب بيانها ومعرفتها فقال  
اذا اسنداه  
قال المص وكذا اي وانما كذا من وجوب  
تأنيث العامل او وجوب تأنيث العامل  
ففي دوسية  
مثل ذلك الوجوب



بما علم قال المصنف ان السند الى خبر المؤنث يعني اذا استدل العامل بالفعل والمواز في خبر حامل اياه  
 تحت راجع الى المؤنث الذي سبق على العامل سواء كان ذلك المرجع مؤنثا حقيقيا او ميا او لا وغير  
 حقيقيا اصله واجب ثابته العامل البينة قوله اي غير المؤنث الحقيقي وخبر المؤنث الخ اي اذا استدل العامل  
 الى غير المؤنث الحقيقي والى غير خبر المؤنث الذين قد ذكرنا قوله ارجاع الخبر الى المظهر فسادا اظهر  
 كانه مجتزئ عن ان يكون الجمع مرجعا وحمل العامل خبرا مستترا راجعا اليه فانه مظهر ايضا فظاهر  
 انه لا يوجب الوجود لان المظهر اعم من ان يكون مذكورا بعد الفعل بل احول خبرا وقبل الفعل يحمل خبر  
 راجع اليه فقوله فسادا اظهر ليس بظاهري فكيف بالاذن في خبر قوله وجاز ان ثابته نظر الى الخ ليكون  
 الاول مؤنثا غير حقيقي اي الشمس لانها مؤنث سامعي اعدم تحمله علامته والثاني اي الناقض فيها علامة  
 الثابته ظاهرة الا انها ليست من الوديين حتى التزم اكرامه بجعل علامته محققة حتى لا يسند  
 في الوهلة الاولى قوله جانت اوجاء المؤنثات مثال الجمع المؤنث الحقيقي الخ ثم قال في جواز الوجهين  
 في هذا المثال لانه من المؤنثات الغير الحقيقي الخ فبين هذين القولين منافاة هي اوضح من شمس الضمير  
 والتعبير الصحيح في تطبيق مثال المصنف المثل له ان يقال ان قوله جانت اوجاء المؤنثات مثال الجمع  
 المؤنث السالم من الوديين وانما جاز في عاملها السند الى ذلك الجمع المؤنث المذكور بعد عامله  
 الثابته والتذكير لان ثابته بتاويل الجماعة التي هي غير الحقيقي ولم يضر حقيقة الثابته في مثل هذا  
 الجمع الطاري ثابته بالتاويل لسقوطه بذلك عن الاعتبار بجاز الوجهين وهما مثال آخر لا يسند  
 الى خبر ذلك الجمع بانيان السند الى خبر مفرد مؤنثا او جمعا مؤنثا مثل ان تقول المؤنثات جانت او  
 اوجتن فليتبصر قال المصنف والمؤنث الخ قال الكردي في تحفة حاشية العصامية على النونية قال  
 الكازروني ان علامة الثابته ثمانية التاء اللفظية والتقديرية والحكمة مثال اللفظية غرة والتقدير  
 شمس لان تصغير شمسة والحكي عقرب فان الحرف الرابع بمنزلة التاء اذ تصغير عقرب وهذه ثلاثة  
 واربعا الالف المقصورة نحو جلي ونحاسبها المدودة نحو حمراء وسادسا وضع اللفظ المؤنث  
 كرجل اذ اسمى به امرته وسابعها الباء المثناة نحو ذهي ونهي وثامنها كون الصيغة للمؤنث لعل مراده  
 بقوله كون الصيغة للمؤنث ان يستفاد من نفس الصيغة صيغة مخصوصة للنسوان مثل الحائض  
 والطامث والحامل للولد وغيرها قوله فيه اي في آخره اشار الى ان هناك مضاي في محذوف وانما قد  
 ليوافق قوله الذي حيث يقول الموقوف عليها هاء والوقف لا يكون الا على الآخر قوله او مقدرة كذا  
 وعقرب جعل كلا المثالين من قسم التقديرية وعندا آخر من ليس كذلك بل صرحوا ان التام مؤنث تقديرية  
 قد فيها التاء بدليل نبيرة هي مصغرها وعقرب مؤنث حكي يجعل حرفها الرابع مقام التاء بدليل  
 عقرب هي مصغرها قوله نحو قد بمة وورثة كلاهما مصغران فالاول مصغر فقام والثاني مصغرة  
 قوله فظهر ان دخول نحو عقرب في اللفظي بخالف للعقل والنقل قال في الحاشية كادخل القاضل  
 الجماعي بان جعل اللفظي اعم من الحقيقي والحكي والعجب من كسار الخ والود حيث غفل عن هذا ونوع ذلك  
 الفاضل في هذا وجعله شرحا لكلام المصنف انتهى ما في الحاشية والعجب ثم وثم من شارحا هذا بعبارة  
 بسروال مخصوص مقصود لمصارع بلده مشهور كبراه الناس بذلك السروال مخصوص المقصود

قوله فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات  
 السببية اه الثانية ما حقيق او غير  
 حقيق والاول ما يأتى ذكر من محمول  
 والثاني على قسمين لفظي ومعنوي  
 وهو الظاهر من قول ابن الفطحي  
 المصنف اذ راج المعنوي في اللفظي  
 وعرف بتعريف يعبر المعنوي في اللفظي  
 المؤنثات السببية تقليل للاقسام  
 ونسبها للضبط قوله وما كان ناظرا  
 الى خبر المؤنث المذكور قوله الجمع اي  
 جمع المذكور الكسر العاقل قوله لفتنة  
 الامتداد لكون الاول من غير الحقيقي  
 الثاني من غير الوديين حاشية

ويظنوا ان لابه هو المصارع المشهور مع انه ليس هو بل غير بش هو ان هذه العبارة هي عبارة  
 الامتحان قد استصغيت منه بلاواتها ومع ذلك يريف بالا عراض على الارجح الاول ويرى نفسه  
 بصيرة وقال في حقه حيث غفل وقوله بخالف للعقل والنقل ليس في حقه اذ لو ابر غير الفاضل الجاويل  
 الفاضل الهندي والفاضل وجيه الدين والفاضل المعزى وغيرهم من الفضلاء الذين وعلم ان الفرق  
 بين المؤنث الحكي وبين المؤنث التقديرية ان الذي فيه التاء هي المقدرة قد ظهر ذلك التاء المقدرة في  
 مصغرها مفعولة تقول في مصغرات المؤنثات التقديرية عبينة في عين ونبيرة في نار ووديرة في دار و  
 شمسية في شمس وليس كذلك الحكي لان فيه الحرف الرابع على الثلاثة بمنزلة التاء فلا تظهر في مصغرها  
 ان تقول في مصغرها عقرب عقرب لانه لاء الواو المحذوف التي هي الرابعة قائمة مقام التاء ثم افهم انه لا يكون المقدرة  
 في المؤنث التقديرية غير التاء من علامات الثابته على ما صرحوا به فليراجع الى المطولات قوله لكان لم  
 ولوعرف في المؤنث بهذا التعريف يخرج مؤنثات الوديين والاشارة باجمعا ايضا وغيرهما من السببية فكيف  
 يكون اسلم فليتبصر قوله حال كونها هاء الخ والاحسن نصبه على نزاع الحافض بالا احتياج الى التاويل  
 والمراد بالوقف على الهاء الوقف في الفرع عليها ان ارادوا هكذا لا يخرج تاء ضاربتين لكن الجمع  
 اخرج تاء صافتان عن هذا الحكم والاعتبار مع ان مفردة صافنة موقوفة تاءها على الهاء وجعلوا  
 هذا الجمع المؤنث من زمره المؤنثات المقدرة بالتاء حيث قالوا انها في تقدير الجماعة وجعلوا تاء تثنية  
 علامة الثابته الظاهرة اللفظية فهل لا يكون هذا حكما تبصر قوله فكما يجب الحاق التاء بصفات  
 الاسماء التي قد فيها التاء كشمس طالعها يجب الحاقها بالمصغر هذا متفقون بعقرب لانا اذ وصفنا هاء  
 بعفة تاء بالتاء ونقول بعقرب موزنة في الحاشية يجب الحاق التاء بالصفة لكن لم يجب الحاقها في مصغرها  
 عقرب فدل ذلك جاز في عقرب لان حكم مدعاه مختلف في عقرب ايضا انك قد جعلت عقربا هاء التاء  
 مقدرة فمن اين عرفت تقديرها ان مصغرها كايها بقر تاء بخلاف شمس فان مصغرها شمسية قوله ولم  
 يمكن ان لا تذكر قدما الخ ليس بوجه وجهه وانما الوجه الاستفراء وتوقع محاورات الغصاة العرباء  
 لا غير قال المصنف مؤنثه رجال واربعة شوة يعني اذا وصف وصف كذلك وتقول رجال ثلثة جانتا ونحو  
 اربع جانتا قوله ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب ابقاء لثلاثة على حاله الذي قبل التركيب مع العشرة  
 قوله حملا على النظر وهو ثلثة عشر واربعه عشر وخمسة عشر ومثاله قال المصنف والثابته الحقيقي الخ  
 المصدر يعني اسم المفعول والى هذا اشار بنفسه بقوله اي المؤنث يعني المؤنث الحقيقي الذي هو الخلق  
 واليحيى بكسر اولهما والمصدر على معناه المحدث في الضاف محذوف اي الثابته الحقيقي ثابته ما يأتى ذكر  
 من المحمول اي من ذوي الارواح مطلقا لا من الانسان خاصة قوله مطلقا في شرح قول المصنف للكسر  
 اي سواء كان بزيادة حرفا وبانقصان حرفا وبانقلابا للحركة والسكون او كان جمع فله او جمع كثره فاهو  
 حرف نحو رجال في رجل وافر اس في فرس ونا نير في دينار وما هو بانقصان نحو كذا في كتاب وصحف وصحيفة  
 وما هو بتغيير الحركة الظاهرة نحو سق في سقف وبالا اعتبار نحو فلك جمعا باعتبار سكون لانه كسكون  
 سين اسد في جمع اسد وان اعتبر سكون لام فلك كسكون فاء فلك فهو مفرد وكلا الاعتبارين قد وقع في النذر  
 الكريم مثال الجمع حتى اذا كنتم في الغلظ وجربن بهم ومثال المفرد في الغلظ السمين قوله تغير للجمعة اي

قوله ولو قال او بالرفع على انه قائم مقام  
 انما على لقوله الموقوف اي بتقلب التاء  
 في الوقف هاء قوله على النظر وهو ثلثة  
 عشر ومثاله قوله عن التقدير هو المؤنث  
 قوله نحو النخلة اي التمرة قوله ذكر اعني  
 هو ما ليس به



باعتبار الدواخل لا باعتبار الواو فلا نقض جميع السلامة اذ تقبيرة بالواو هو الواو والنون  
 او الياء والنون او بالالف والتاء وكلها الواو والراء بالنون التغير بتداه الجمعية فيخرج مصطفون  
 اذ اصله مصطفون فبعد الواو علال صار مصطفون وكذا معلقون اصله معلقون فصار بعد الاعداد  
 قوله ولو كان التغير تقدرا ولو لا اعتبار ابدال قوله تقدرا كان اخرى واعل قوله كضمة فقل في  
 الاصل والوزوم وقوله كضمة اسدا في القرعة والعروض قوله ما هو المتعارف عندهم وهو التغير  
 بالزيادة والنقصان واختلاف الحركة قوله بكلامه اي جمع المذكور السالم الذي بالواو والنون او بالياء  
 والنون وجمع المؤنث السالم الذي بالالف والتاء قوله كعبا يد بقدره عبود في الحاشية ومذاكير  
 جمع ذكر بقدره مذكورا ومذكورا ومذكورا ومن جمع حسن بقدره حسن وشاه جمع شبه بقدره شبه  
 انتهى وفي الامتحان واحاديا النبي صلى الله عليه وسلم جمع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة  
 لانها الشيء الطفيف الرذل حوشي النبي صلى الله عليه وسلم من مثله انتهى قوله حوشي مجرول حاشا  
 بمعنى نزه على صيغة المجهول ايضا اي نزه النبي صلى الله عليه وسلم تنزيها من مثله قوله وياظهر من  
 تعريف الكسر الخ فيه ان ظهور هذا ليس بظاهرا وليس في الكلام سيقا وسياقا ما يدل على ذلك فمن ابرز  
 يكون الظهور وقلة دواين المجاميع عرفا ولا مطلقا لجمع ثم قسمة عرف كل قسم على حدة حيث لا مجموع  
 ما دل على احاد مفصولة بتغير ما فدخل المجموع جميعا مكسرا بانواعها وبما بنوعه لا يقال ان  
 في الثاني دلالة على ما قصد بحروف المفرد بتغيرها لانا نقول ليست دلالتها على الاحاد المقصودة بل  
 على ان معه مثله من جنسه قوله كافي الكافية لا يبرز الخ هذا انما يبرز لوم يكن حذف المتأخر شايعا  
 فيقديرون لا يلزم: ذورا صلا فلذلك قدره شرحه فلا وجه لاحضار الشارح قطعاً على ان ما للمؤنث  
 او الموصوف في تعريف ليس بعبارة من الجمع كافسره بعبارة من الاسم القسم من الكلمة فيلزم  
 الافراد فلا محذور ايضاً اذ تحق الواو والنون لا يكون الا الى اخر المفرد لا الى اخر الجمع كما زعم قوله بل  
 اما الاصل واما الدال على المفرد اي بل المراد بالمفرد اما الاصل واما الدال على المفرد وليس هذا الا ما يقابل  
 الشيء والمجموع ايضا فظهر النظر لزوم الدور فتبصر قوله او مضموم ما قبلها الجانبة ايضا اي جانبة  
 الضمة مع الواو فلا مصروف لقوله ايضا هنا بل هو لغو زائد لا طائل تحته اصلا قوله مكسور ما قبلها  
 للجانبة ايضا اي الجانبة بين الكسر والياء فللقوله ايضا هنا مصروف ليس بلغواي كالجانبة الواقعة  
 في الواو بينة ما قبلها قوله للتعاذ الخ بين نون التنبيه وبين نون الجمع فلما كسرت نون التنبيه نجفة تلك  
 الحركة بالنسبة الى الضمة وقلة التنبيه بالنسبة الى الجمع فلم يبق خفيف سوى الفتحة فاعطيت للجمع الذي هو  
 الكبرياء ولا بالنسبة الى التنبيه قوله ليفيد المجموع اي المجموع من حيث المجموع بحروف مفردة ولو احقق  
 جميعا قوله او للواو وحدها اي ما عدا حروف مفردة بل للواو هي المفيد وحدها قوله وقد سبق  
 تحقيقه في بحث السامع من العامل القياس الذي هو الاسم المضاف في قوله وشرط المضاف ان يكون اسما  
 مجرور عن تزنيه او نائبه الخ قوله وحدها فيها لا ينافي كونها جزء من الدال لانه كالترقيم اي وحذف النون  
 في الاضافة لا ينافي كون النون جزء من الدال على ما يزيد على المفرد لانه كالترقيم يعني كان الترقيم لا ينافي  
 دلالة الترقيم على ما يدل عليه قبل الترقيم كذلك نون الجمع اذا حذف عند الاضافة لا ينافي كونها جزء من

قوله ان المراد به ليس ما يقابل الشيء  
 والمجموع والايانم الدوراء ليس هذا  
 تعريفا حقيقيا بل هو يقصد به تعيين  
 صورة حاصلة عما يقابل الشيء  
 التعاكس فيراد به ما يقابل الشيء  
 والمجموع قوله نحو مصطفون اصله مصطفون  
 قلت الياء الفاعل كذا وانفتح ما قبلها  
 وحذف الواو لا لتقاء الساكنين قوله  
 كذلك ما كان الواو احد الجمع متحدا فقط  
 قوله بحسب اللفظ فلا يدخل الحركة الوحد  
 وسكونه في الصيغة فلا يعين بتغيره تغير  
 الصيغة قوله وكعبا يد ومذكورا ومذكورا  
 فنقد له مذكورا ومذكورا ومذكورا  
 حسن فنقد له حسن ومذكورا ومذكورا  
 بقدره انه جمع شبه قوله للتعاذ  
 اي تعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة  
 حاشيا

الدال على ما يزيد على المفرد من ادوات الجمع السالم لان معنى المضاف مثله قبل الاضافة يغير فرق ولا يبر  
 نقص فتبصر قوله والجمع على الشارح الاول بنامه والآخر ليس الامن عجب نفس شارحا هذا لا غير يقيد  
 عليه كل من نشب بزييل الاطلاع فليست فطن قال المصنفون مسلمين اشار الى ان تعريفه للجمع الى  
 المذكور بتردد المحذور انما هو محجب وضع الواضع لا بافضاء ورود العامل يعني ان الواضع وضع لرفع  
 هذا الجمع بالواو والنون ولم يوص به وجوبه بالياء والنون فلذلك لم يأت بالمثال مع العامل هذا الذي  
 قد نسخ في بطرف ريب واعانه تقا ولم يسبق احد بذلك المثال الحمد لله الملك العزيز الهادي المتعال  
 والصلوة على نبيه اطراف النهار وانه الليال وعلى اصحاب والاتباع والاول قال المصنفون المؤنث  
 السالم الخ اعلم ان هذا الجمع لا يختص بذوي العقول كما اختص المذكور السالم بها ولا يختص ايضا بما مفردة  
 مذكور بل يميزه عن جميع المجموع المؤنث السالم مؤنثا ومذكورا الى هذا الشارح ارج بقوله مؤنثا ومذكورا الاول  
 نحو مسلمات جمع مسلمة والثاني نحو فروعان جمع مرفوع بغير التاء لان المذكور الذي لا يعقل جمع بالالف  
 والتاء مطرد اكال كوكبا الطالع جمع طالع ومثله اشهر معلومات قوله والشمسية باعتبار الاصل وال  
 الغلبة اي شمية مثل هذا الجمع جمع المؤنث باعتبار ان شمسية ما مفردة مؤنثا لجمع هكذا في الاصل ونسب  
 ما وجد فيه هذه الزوائد مؤنثا ولو كان مفردة مذكورا لاصالة هذه التسمية في مثله ولغلبة هذا  
 الاسم لثله وهذا جواب لسؤال ظاهر تقريره عند تقديره فليست بقوله للتعاذ المذكورة الخ  
 انما هي دل وانما الحق هذه الحروف ليفيد المجموع او الواو وحدها مع ان مدلول مفردة ما يزيد عليه  
 من جنسه قوله يخرج مثل ابيات وقصات الخ هذا لئلا يفتقر قوله قبل لا بدال قوله على ما ذكره الفاضل  
 العصام لا يلبق ان يذكر في هذا المقام بل يرى وجوب تركه الاعلام فقطن ايها الفطن انك ما هو المرام  
 قوله ولوم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم لا تنقض تعريفه بالشيء الخ ليس فخرم اذ في  
 شائبة الفساد فقوله كالا يخفى اخفى من كل ما يخفى قوله لئلا يفتقر قوله للتعاذ المذكورة الخ لانه  
 يلزم حينئذ ان لا يصدق الخ وهما يلزم ان لا يصدق على نفس التنبيه لان الزيادة لم تر فيها بل زدت  
 في اخر مفردة ما تامل قوله لكن ينتقض الحد بالجمع الخ مبتاه ما نقله بتوصيفا الفضل عن العصام لكن  
 ليس له عروة فمن ابن الوعصام قال المصنفون كل جمع الخ ما عرف المصنفون انواع المجموع مكسور ومصحف ومذكور  
 ومؤنثا وان يذكر اسناد العامل كيف يستداليه والى ضمير فقال وكل جمع الخ قوله لا يختصا بذكر  
 العقلاء الخ فضاله شرف ومنزلة وبجلافة اذ لثا نقص فضله عن منزلة قال المصنفون رجل قاعد  
 ناصروه مثال لما كان السند شبه فعل مذكور وهو قاعد والسند اليه جمع مذكر سالم ولما وجدوا على  
 على البنداق قاعد عمل فعلى الظاهر وهو ناصروه قيل ان ناصروه تركيبا اضافيا من قبيل اسم الفاعل  
 الى مفعوله البارز ومعلوم انه لا بد لاسم الفاعل من مرفوع ووج يكون مرفوعه فاعلام مستتر في مرفوع  
 الفاعل المستتر وجميع المفعول البارز كلاهما الرجل فيلزم ان يكون الفاعل والمفعول متحدان فلا ينافي  
 واحا يواضعه بان اسم الفاعل هنا هو المضاف الى فاعله ومفعوله محذوف ومنسب وانما احتياج الفعل  
 وشبهه الى المرفوع لا الى المفعول ولو كان متعديا الى الثالث ثم قيل والبارز من الضمائر كالاسماء الظواهر  
 فاذا كان ناصروه من قبيل المضاف الى فاعله فكان ناصرا عاملا في الاسم الظاهر مع شرط فقد انعاد الى

قوله لكن ينتقض الحد بالجمع ان يصدق  
 عليه ان يلقى آخر مفردة الف او ياء اه  
 يراد به لا حد قبل تمامه حتى ينتقض ولا  
 صدق بعد تحوجه بياء مفتوح ما قبلها  
 ونون مكسورة فلا ورود له حتى يحتاج  
 الى الجواب والدفع اول من الرفع فعلم  
 منه عدم انتقاض تعريف الجمع انما هو  
 بالشيء وان لم يجعل ما عبارة عن الجمع  
 كخروج بوا ومضموم ما قبلها او بياء  
 مكسور ما قبلها ونون مفتوحة فلا ينافي  
 قوله سالما ومكسرا ان الظاهر انما هو  
 من سبابة او سبابة اختصاصة بالواو  
 والتعريف ليس ما يشترط عبارة الصنف  
 الى النقل حتى ثبت حاشيا  
 قوله فليست بظلال الشال وقوله وليزيد  
 ناظرا الى الجواب منه



احد الخاتمة قبل في جواب ان ذلك الشرط في عمل الرفع هو الظاهر ومنها العمل هو الجمل الرفع على ان  
 المراد من الاسم الظاهر غير الضمير سواء كان بارزا او غير بارز قوله بان يتصل بالواو الضمير الخ اذا كان  
 العامل فعلا والمراد بالفعل هنا ان يكون متعديا ولا زمانا تاما او ناقصا قلبيا او حسيما مقاربا  
 او مدحا فاستفيد من هذا التعميم ان المراد بان يتصل بالواو الضمير هو الفعل الذي يجري فيها التصرف  
 مطلقا اي فعل كان من الذي يستعمل مستندا الى ضمير الجمع المذكور السالم فلا يرد في الافعال فعل يستعمل  
 مستندا الى ضمير هذا الجمع كذا مثلا في التصرف او جمعا مذكرا او ضمير وجه كونه جمعا مذكرا فيها بعد اسطر  
 من تقليل الشارح من قوله اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصله في الذكر قوله وهو الواحد المجهول  
 الواحد معين كيف والعامل هنا لا يخفى من ان يكون مؤنثا او مذكرا فان كان مؤنثا فافراده واحد معين  
 وان كان مذكرا فجمعه واحد معين في كل الواجب واحد معين فبصرف قوله اي غير جمع المذكور الخ  
 ولو لم يكن في غير جمعي السالم والمكسر العاقل المذكورين لكان احسن واخصر قوله والرفع الثالث من  
 التسعة التي ثمانية منها الاسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بالاصول وناسبها المضارع الثاني  
 من الواجب والمجوز فالاول من تلك التسعة الفاعل والثاني نائبه وقدر بيانه ما مضى من مظهر  
 ومضمر او مفرد او ثنية وجمعا ومذكرا او مؤنثا في الجمع وذكر تعريف كل واحد من ذلك فافرادها  
 حق الوتام وانتهت بحاث الاول والثاني الى الختام بعون المحي القوم العزيز العلوم اراد ان يشرع فيما  
 فيه المرام من ذكر المرفوع الواقع في الكلام فقال والثالث الى آخر ما ذكره في هذا المقام سهل الله تعالى  
 لطالبه الوفاء بحجة حبيبه عليه الصلوة والسلام وعلى اله الكرام واصحابه العظام قوله ما يطلع  
 عليه لفظ البند في بعض الفضلاء اي ما يطلق عليه البند بطريق عموم المجاز وهو ان يكون للفظ  
 واحد معينين حقيقيين واحدهما حقيقيا والآخر مجازا ويكون كلاهما مرادين واريده معنى اعم منهما  
 مجازا للتلا بلزم استعمال المشترك في معنييه على رأي والجمع بين الحقيقة والمجاز على رأي ويمكن  
 المناقشة بان يلزم استعمال المجاز في التعريف وهو غير جائز الا ان يمنع بان استعمال المجاز انما لا يجوز  
 في التعريف اذا كان بغير قرينة لا يجوز هنا ان يكون قرينة تاما انتهى كلام الفاضل قوله لا الصفة بقرينة  
 المقابلة اعلم ان الاسم لثلاثة استعمال يستعمل في مقابلة الظرف فيقال هذا اسم اي ليس بظرف وفي مقابلة  
 الصفة فيقال هذا اسم اي ليس بصفة كانه في مقابلة الفعل والحرف فيقال هذا اسم اي ليس بفعل  
 ولا حرف قال المصنف الاول به تقسيم الصدود لا للدلالة على الثاني باطل قوله واما ضارب زيد فقام في  
 تقدير شخص ضارب زيد الخ برفع ضارب واصله الى زيد ورفعه فقام جواب سؤال كان في ضارب  
 زيد مبتدأ وانه خبر في قولك ضارب زيد فقام مع ان صفة ليس باسم فاجاب ان ضارب زيد بالتركيب  
 الوصافي نعم البند المحذوف تقديره شخص ضارب زيد فقام اذا لصفة الا وهي جارية على موصوف  
 محقق او مقدر وقوله نعم يرد بالحق جوابا على من خرج آخر قوله واما الاسماء المعدودة فليست بملحقة  
 في القسم كما عرفت حيث قال المصنف اول الباب الثاني الذي في المعول علم اولان الالفاظ الموضوعات  
 لمعنى ان تقع في التركيب تكن معمولة وفي الشارح هناك كالالفاظ المعدودة من اسماء والحرف  
 مثل زيد بكر خالد عمر وهل بل وغيرها الى اخره ما قال هناك واراى الشارح بقوله واما الاسماء المعدودة

قوله مذكر او مؤنث الخ فيكون الجمع  
 ثمانية وقوله او مؤنثا زائدا ونحوه  
 والصواب ترك هذا ويقول والجمع الذي  
 الغير العاقل من الحيوان وغيره مثال الجمع  
 المؤنث المكسر الغير العاقل من الحيوان  
 نحو العقارب لدغته او لدغته ومثاله  
 الجمع المؤنث المكسر الغير العاقل من ضبع  
 الثعالب طلعت او طلعت والابا دي  
 انشعرت او بطنت والشارح لولا هذا  
 بطلت او بطنت والشارح لولا هذا  
 الثالث لكان اول  
 قوله او جمعا مؤنثا باعتبار العاقل  
 قبل ان افرد جميع المذكورين جمعا مؤنثا  
 فكيف يجوز كون عامل ضميره جمعا مؤنثا  
 باعتبار الافراد قلت تكونها مؤنثا حكما  
 باعتبار ثنائيتها ثنية ومختلفة لاجل افرد  
 جميع المذكور العاقل قال الله تعالى خلقكم  
 ما في الارض جميعا كما ان المؤنث كذلك  
 كلفه دوسر  
 قوله او جميع المذكور وفي الجملة الهندية  
 موافقا لشرح الرضى ان يكون موضوعه  
 بجمع غير العقلاء كالواو وضعت بجمع  
 العاقلين فاستعملها في النساء للعمل  
 على جميع غير العقلاء اذا لانا ان تفصا  
 عقولهن تجري مجرى غير العقلاء جاع

الخ جواب سؤال دخول الوفاة فكيف يرد هذا السؤال بعد قول المصنف اول البحث الذي هو الباب الثاني  
 في المعول على ما يمكن معمولاته من ان جاء التخصيص بذلك السؤال في بحث المبتدأ بذكر الاسم وقد  
 ذكر فيما سبق في بحث التنبيه ايضا او ليس هذا بلا تخصص قوله وقد عرفت ما هو المراد بالخير في بحث  
 العامل المعنوي عند ذكر رافع المبتدأ والخبر فخصلا فليراجع ثم قوله ونخرج بهذا القيد اسما واما اسما  
 العوامل اللفظية من داخل المبتدأ والخبر مثل ان زيد قائم وكان بكر قاعا قال المصنف حق انك فاشم  
 مثال للؤل بالاسم واليه اشار الشارح والثاني للثاني فان قوله حق خبر مقدم وقوله انك قائم في تأويل  
 الاسم المقدر اي قيامه بالرفع مبتدأ مؤخر وهو حسن مثالا لهذا المقام ان يقال سمع بالمعدي خبر من ان  
 زاده اي سماعك به خبر من رؤيتك اياه قال المصنف بدله من خبر اي لا بد لهذا النوع من المبتدأ من خبر ولو  
 سقرا اذ المقصود من الكلام قائله الخبر ولازم فائدة الخبر فلم يقد لم يحصل المرام فصار لغوا قوله وكذا  
 متى الخ اي مثل ما الاستفهامية متى واين وكيف وايا ان الاستفهاميات غنوت في قائم زيد فانه في المعنى  
 اقام زيد اليوم وغدا الى غير ذلك ذكره العصام قوله فلولم يذكر لفظ الكلمة لكان اخصر الخ ليس في محله  
 في ذكر لفظ الكلمة فرائد منها التعميم الاول والتشثيل الذي يقتضي الاستفهام والنفي كليهما  
 وهو الاسمية والحرفية ومنها التعميم بعد التعميم الذي يوجد في النفي فقط وهو الاسمية والحرفية والفتنة  
 قاده النفي الاسمية غير واداة الحرفية ما ولا وان واداة الفعلية ليس وكلها مستعملة في هذا الباب  
 فلما نظر الشارح الى جانب الاختصار بلا استفهام العاقبة قال فلولم يذكر لفظ الكلمة لكان اخصر لما  
 اطلع الى فوائد الذكر بالمطالعة فهم ان في ذكرها تارب تدارك الوعد او قال فافهم فكان في الذكر  
 الزم فليبتدأ في التصرف لفظا في حال كون تلك الصفة الواقعة بعد هاتين الكلمتين رافعة لفظا  
 غير مستكن في شمل البارز المنفصل من الضمير فانه في حكم الاسم الظاهر الذي غير الضمير البارز المنفصل  
 فيكون معنى الظاهر لغة هنا لا ما هو المصطلح فيما بينهم في الاسم الظاهر الذي غير الضمير البارز المنفصل  
 الا ان الغاضل الجاهل اخذ في معنى الظاهر جانب المصطلح فعم بقوله او ما يجري مجراه حيث قال رافعة  
 لظاهرا وما يجري مجراه اي مجرى اللفظ فلا يرد السؤال لعدم الشمول الى هذه الآية الكريمة قوله ينقض الخبر  
 متعاين فقام ابو زيد فان قوله زيد مبتدأ مؤخر واقام خبره قدم عليه مع صدق التعريف عليه قوله  
 ولا يجوز كونها خبر الخ اي لا يجوز كون الصفة خبرا ولا يجوز كونها بعد الصفة مبتدأ قوله اذا المطابقة  
 لازمة بينهما اي بين المبتدأ والخبر حتى يصح الحكم بينهما ولا مطابقة في المثالين فلذلك لم يجر مجازا فقام  
 زيد فاشمخو زفيه ان يكون زيد فاعلا فقام او يكون مبتدأ مؤخر له لوجود المطابقة افراد قال المصنف  
 لكونه بمعنى الفعل لان مصدر رادة الاستفهام والنفي جعل حكم الصفة حكم الفعل لانها بالفعل اول  
 فلا يسبق مساق الجملة الفعلية وقد سبق الصراحة فيه فليراجع قوله لانه التبادر عند اطلاق  
 لشهرة ولا صلته حتى قبل ان النوع الثاني من نوعي المبتدأ مبتدأ اضطر الى قوله بشهادة الاستفهام  
 اما التقليل باعتناء قيام عرض واحد في حالة واحدة في محلهين فقد ابعثه نفسه في الامتحان قوله تذكر ما ذكره  
 في المبتدأ الخ اراد بذلك ما ذكره في اول بحث العامل المعنوي عند ذكر رافع المبتدأ وهو خبر بذكر الاسم على  
 نسخة ونحوه الاسم على اخرى والثاني اكثر قوله والاخير من معناه اي الاستدراك في مثل اقام الزيدان

قوله ولو لم يكن من حيث الدلالة على الخبر  
 ليجب ان يكون من حيث الدلالة على الخبر  
 عن كل افراد العوامل المفهوم من مع الخ  
 بالاسم كما ذكرناه في بحث العامل المعنوي  
 ولذا عدل عن قول البياض ان كان  
 انظر واخصر قوله فلولم يذكر ايضا لفظ  
 الكلمة هنا لكان اخصر اسم الاستفهام ومن النفي  
 من الاستفهام اسم الاستفهام ومن النفي  
 فعل النفي بل التبادر منها الحرف والملازمة  
 واجبه هنا فيكون التعريف قاصرا ولعل  
 لهذا امر بالتم قول اي النوع الاول منه  
 لانه التبادر عند الاطلاق هذا التعريف  
 يوم جواز التعدد في النوع الثاني مع انه  
 ليس بمراد بل عدم المجاز في اول منه  
 والتبادر من ولوسا لا يجب للمحل عليه  
 لاجل ما خلا في المراد قوله وشمل ذلك  
 معناه بشرط نفي وول ان التعريف  
 مناسب هنا لكونه مستدالا للتعريف  
 الثاني والخبر عن المعين لا يغيب والتعريف  
 لهذا غير المطلوب من الكلام وهو  
 ان لا يبالى في الطلب من التعريف  
 الا في اقسامه ليس هذا علة آخر التعريف  
 بل هو حاصل الاول اذ مفادها واحد  
 وهو ان الخبر عن غير المعين يخل الخبر  
 من الكلام وهو الاقسام فلا يناسب  
 حاجتها



وقوله زيد قائم ابوه معنى الفعل وهو قائم لكن النسبة في قائم الزيدان تامة وفي زيد قائم ابوه ناقصة  
 ان النسبة قائم الى مبتداه ليس برأس بل بعد ما ركب بفاعله وهو ابوه فصار قائم جزء من الخبر والى هذا  
 اشار بقوله وهو ليس بخبر بل جزء وما جعله العربون في اعراب زيد قائم ابوه بان يقولوا زيد مرفوع  
 على الابتداء وقائم مرفوع خبره ليس كافيا لو ابل يشاعون فيه والذي ينبغي ان يقال ان قائم مرفوع بالخبر  
 مع فاعله ابوه المرفوع بالواو واعلم انه انما يكون قائم خبرا عن زيد في قولهم زيد قائم مع فاعله المستتر فيه  
 مركبا معه لا برأسه لان اسناد قائم برأسه الى زيد بغير استار فاعل اسناد الى الفاعل المقدم عليه ويكون  
 المستدبح معنى الفعل وقد قال في تعريف الخبر الفعل ومعناه وصرح في امتحانه لا يكون الخبر الاجامدا او  
 مركبا مستقلا مراده بالمركب الفاعل المستتر مع معنى الفعل قوله ما سبق في تعريف الفاعل وهو ان الفاعل  
 ما اسند اليه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر قوله  
 لا يزمع كونه خلاف الظاهر على عدم كونه المراد بمعنى الفعل ما دل على النسبة التامة كازعم قوله بل قائم  
 في المثال الثالث وهو قوله فيما سبق ان قائم قائم في اللص ويجوز تعدده اي تعدد الخبر لثبوت واحد قال  
 الفاضل الهندي وقد يجب تعدد الخبر نحو الخلق حلو حاض ونحو الابن اسود وابيض وقال المصنف في شرح  
 مختصر البصري ويجب تعدد الخبر لفظا نحو هو حلو حاض والخبر في الحقيقة مجموعها فكل واحد منهما جزء  
 من الخبر فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن انما تعدد لفظا اجري وعراب معا وفيه تفصيل فراجع ثمرة القول  
 نحو زيد قائم فاعده برهان تعدد الخبر بايضاح واحد في الظاهر ان كان سالما بالخبرية فتعدده بغير  
 القضاء الظاهري اولى واخرى مثل زيد قائم فاعله فاعله في قول الشارح قائم بالفعل فاعله بالقوة نظر لان لم  
 لا يجوز ان يكون من قبيل الخلق حلو حاض كما كان الخلق بين الحلوية والموضعية كذلك زيد في المثال بين الخلق  
 والقعود يعني ان زيدا ليس قائم مستوعلا على جليبه بلا اعتناء ولا بقاعد منبسط على الارض مستقر فيها  
 بل هو في حاله بين ما في قبضته والى ذلك ان يكون جلة الخلق في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته  
 ومراده ان يبين حكمه في كونه جلة فلذا قال ويكون جلة الخلق في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته  
 الشق الثاني من القسم الثالث من الباب الثاني ان الجملة على فسمين فعلية وهو المركبة من الفعل لفظا او  
 معنى ومن فاعله مخوض بزيد وهيهات زيد واقام الزيدان واقا الدار زيد واسمية وهي المركبة من المبتدأ  
 والخبر واسم الخبر الفاعل وخبره مخوض زيد قائم وان زيدا قائم قوله بمعنى ان هو وصل في الخبر كونه مفعلا  
 ولا فنية لهذه الورد في هذه العبارة هنا قطعنا الاحوالا ولا مقالا ولا سببا ولا سببا قائم لوقوف  
 المصروف قد يكون جملة في وجود الاشارة الى اصلية المفرد باصدا قد قوله لا تقتضي التعلق باقيلها فاذا  
 قصدا في جمل جزء من الكلام لا بد ما يربطها الى الجزء الاول قوله والعموم المشتمل الخ اي وقد يكون قائما  
 الذي يربط الجملة الواقعة خبرا للعموم المشتمل على المبتدأ مع ان المقام مقام الخبر وهو قوله المحسنين  
 في قوله تعالى ان من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين مكانا جرح والمحسن عام لمن يتق ويصبر  
 قوله ولا من الجنس في مثل نعم الرجل زيد اي وقد يكون العائد الذي يربط الى المبتدأ الامم الجنس في مثل نعم  
 الرجل زيد على وجهه اي على قوله من يجعل القصص بالمدح مبتدأ واعترض هنا العصام حيث قال لا ينبغي  
 ان نعم الرجل زيد من قبل وضع الظاهر موضع الضمير لان هذا الظاهر صلي لوضعه موضع الضمير

قوله تذكر ما ذكر في المبتدأ ورافعة  
 يعني بقوله في موضعين المذكورين  
 ولوقول عن العوامل اللفظية ان الخبر  
 وانظم فتقول لم يكن الظاهر بل يكون الخبر  
 لعدم وفاء المراد لان المراد من الخبر  
 عن العوامل اللفظية ان لا يكون له عامل  
 لفظي اسلوكا ذكره في الموضوعين ولا يحصل  
 هذا المعنى صراحة الا من اجمع الجمل بالاداء  
 بناء على قاعده ان اجمع اذا عطف بالاداء  
 اجعل معنى الجمعية فصاير بمعنى كل  
 الافرادى ولما دل على الشارح عن هذه  
 القاعدة فوه ان انصاف هذا المعنى  
 منها حسب العرف واعتراض على قول المصنف  
 بحسب العرف واعتراض على قول المصنف  
 لعدم دل في الموضوعين على هذا فانه يفتك  
 في مواضع كثيرة قوله اي الصنف الوستاد  
 الحق في التفسير هذا ان يقول ان الضمير  
 المبتدأ يجعل البناء للتعدية والمصنف اختار  
 الى المبتدأ الا الى الموصول اذا الصفا  
 مذهب المالكي في الاولام الداخلة على الصفا  
 وهو كونها حرف تعريف كغيرها لا مذهب  
 الاكثر وهو كونها اسم موصول كما صرح  
 به في بحث مشابهة فعل المضارع لا اسم  
 الفاعل في لا يجمع اليه الضمير قوله في مثل  
 نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل  
 اقام الزيدان في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل  
 هذه الثلاثة وجد قبل هذا القيد بنفسه  
 المستدرك ان في هذا الزيادة ووضوح  
 حاجتها

لام العهد فلا معنى يجعله قسما اقوال علم ان صلاحية وضع ذلك الظاهر موضع الضمير انما هو باعتبار  
 لام العهد لا لولا هذا الاعتبار لا يصلح ذلك الوضع فهذا القدر ان في الواو في الكون قسما كما لا ينبغي على  
 من لا يعرف الا وضع والاخفى فصاير قول العصام لا ينبغي اخفى فليست فظن في المصنف ان تمكن خبرا عن الضمير  
 الثاني وعاد المصروف رابط في امتحانه مثل الذي عد الشارح هنا اخذ منه ثم قال فيه ويستثنى من  
 ذلك الحكم خبر ضمير الشأن نحو قوله ثقل فل هو الله احد فانه لا يحتاج الى ضمير للربط المعنوي بينهما لكون  
 الجملة عبارة عنه فالخبر هنا بمنزلة المفرد ثم قال ما نحو قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبون من قبيل  
 لاله الا الله فالخبر فيه ليس جملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ انتهى كلام المصنف في الفاضل الهندي فتعد  
 الروابط وكون الخبر تفسير المبتدأ في نحو قول هو الله احد فصاير الروابط ستة فالحكمة هو الضمير واسم  
 الاشارة والعموم المشتمل ولا من الجنس والظاهر موضع الضمير وزاد السادس على ذلك الخمسة وهو كون  
 الخبر تفسير المبتدأ وقول الغفوري في حاشية الجامعي وكذا لا بد للمفرد الواقع خبر المبتدأ من رابط  
 اذا كان مشتقا او جامدا مؤلانا وبيل المشتق نحو هذا القاع عرج كله والمعنى هذا المكان غليظ كله وكله  
 تأكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل باجماعهم على ان خبر كان ضمير احق  
 قالوا معنى قولهم كان زيد ناك كانه ناك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان انتهى كلام الغفوري  
 قال المصنف ويجوز حذف اي حذف العائد فان قلت ان العائد راقى الى السند وما هو جاز الحذف لا الضمير  
 وفيما عدا من العوائد لا يجري هذا الحكم فكيف يصح قوله ويجوز حذف بارجاع الضمير المحرور والعائد انما  
 للسنة قلنا اذا ذكر كشيء مطلقا يصرف الى الكمال فاطلاق العائد الذي هو مرجع الضمير المحرور في قوله  
 حذف مصروف الى الضمير نفسه لانه الاصل في الكون عائد والذي ذكره من العوائد هنا الواحق الى الضمير  
 ونزاع لذلك الوصل فانه اذا ذكر العائد مطلقا يفهم منه الضمير لا غير فان قلت ان قوله يجوز حذف  
 لقوله لا بد من عائد بين الجواز والوجوب من افا ظاهرة قلنا لما كان الحذف مخصوصا بالضمير فز  
 احكاما الحذف في اي مقام وجد فيه القرينة وحينئذ يلاحظ في التقدير ومعلوم ان المقدرة للمفرد  
 فلا منافاة بين قوله قياسي اذا كان محرورا من الخ قال الغفوري وقد حذف العائد اذا كان ضميرا  
 وذلك الحذف قياسي اذا كان محرورا من الجواز من جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول لان  
 جزئيته بشعر الضمير فيجوز في الجواز والمجرور والتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السهم  
 متوان بدرهم وكذا ان كان مفعلا باللام نحو البر الكريستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله  
 لقد ادم على اللبم بسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر في ينبغي ان يتقدم منه مؤخر الا  
 يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسامعا ان كان غير ذلك وذلك في الضمير  
 المصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع انتهى كلام الغفوري قوله وهو صفة اي الجار والمجرور مرفوع المحل  
 على انه صفة متوان الذي هو المبتدأ الثاني قوله وكذا ان كان مفعلا باللام اي مثل هذا الجار والمجرور  
 مرفوع المحل على انه صفة المبتدأ الثاني المعرف باللام في قوله البر الكرفان قلت فكيف يكون الجار والمجرور  
 صفة للمعرف باللام لان جملة الطرف نكرة اجاب عنه بقوله ان اللام في الكركالام في اللبم كما ان جملة يجر  
 صفة للثيم للمعرف كذلك جملة الطرف المستفاد هنا يكون صفة للمعرف فان استكشف ان يكون الطرف

قوله تعبر عن ضمير الشأن وما قوله عليه  
 السلام افضل ما قلت والنبون من قبل  
 لاله الا الله ومغولي زيد منطلق بالخبر  
 فيه ليس جملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ  
 امتحان  
 قوله جزء من الاول لان جزئيته تعدد  
 بالضمير فيجوز الجار والمجرور والتخفيف  
 قوله وسامعا في غير ذلك في الضمير  
 المصوب والمجرور مثلا  
 قوله وغير الخلف الذي ليس بيطه الا بالاداء  
 مع المبتدأ لا يحتاج الى العائد كما في الجار والمجرور  
 الذي لا شائبة فيه من الاوشاق في خبر زيد  
 انسان والفرد حيوان والكسائي حكم  
 بوجود الضمير في كل خبر ليطابق حتى  
 جعله مستترا في هذا السد وكان منشأه  
 عدم تنبيهه لكون قولهم هذا غيغ قلنا  
 مؤلا  
 قوله لقرينة ظرف لتعلقه لا للتعليل  
 لان قيام القرينة معص لا باعث  
 منه







او يقال في الدار كذا صرح به الفاضل الهندي وليس قول العصام الا العدي كفى المص بما ليس لانها  
 الاصل في هذا الباب والاشارة اليها بان يذكرها اولوا الباب قوله لاحاجة الى هذا التأويل فافهم  
 اشار بقوله فافهم الى ما قاله العصام من ان الوقف ان الغار سبب لها لانه قد يصير سببا للبلوغ الى موضع  
 قد رفيه الموت وما بنا سبب له المقام انه ان سمعت من اسنادي الفاضل انه قال حضر ملك الموت  
 يوما مجلس سليمان الذي عليه السلام فلما رآه قال سليمان عليه السلام له اذا ترأت يا عزرا ثيل امرا  
 فقال زائر وادار جل جاء وقال يا نبي الله في علي فلان في بلدة فلا تني بعيد كذا درهم ودنايكن بعدها  
 ارجو منكم ان تأمر بالرجع جلتني والقبلي الى تلك البلدة فامرها سليمان عليه السلام وحلته الرج  
 والقبلة بما يريد فقبيل ملك الموت عليه السلام وقال سليمان عليه السلام ما سبب تجيئك فقال ان  
 مامور بقبض روحه في الوقت الفلاني في الساعة الفلانية في البلدة التي اسندني الوصول اليها فلما  
 رأيت هنا عبرت فلما قال ما قال واخذت الرج وهدت برالي تلك البلدة وانا الان ذاهب اليه وانقد  
 ما امرت فسيحان الحي القيوم الذي هو العادر على كل شيء وبفعل ما يريد وهو بكل شيء عليم قوله وفي  
 غيرها اي المواضع المذكورة وجوبها وجوازها وهي ثمانية عشر موضعا تقريرا قال المص والخاسل اسم  
 باب كان عد المص هذا المرفوع مستقلا براسه وميزه من مرفوع الفعل تاما كانا وناقصا على خلاف  
 الجمهور لا سيما ابن الحاجب فان لم يميز مرفوع الافعال الناقصة من التامة حتى علم شارح مقدمة  
 الكافية ومحتشوا راجعا بالموافقة الوافية الاسناد في تقرير الفاعل الى التام والناقص والخبري  
 والاشارة والسليبي والابجاني والمص خص الاسناد الى الفاعل بالفعل التام المعلوم او ما عناه من  
 اسم الفاعل واسم الفعل وان لهن الا ضربا للثلاث امثلتها كما سبق في بحث الفاعل لكن علم شراح هناك  
 معنى الفعل جميع الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر على خلاف مثال المص فيصير وذكر  
 قوله اسم باب كان اي نوع هذا تفسير لا يستفاد منه فائدة ما فاعل في المص وحكمه حكم الفاعل اي  
 حكم مرفوع الافعال الناقصة حكم مرفوع الافعال التامة لان الافعال الناقصة افعال موضعية لتقرير  
 الفاعل على صفة اي العدة فيما وضعته هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة  
 الخارجة عن ذلك التقرير الذي هو العدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة  
 فكل من طرقة النسبة خارج عن النسبة فخرج عن الحد الافعال التامة لان الافعال التامة موضوعة  
 لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عندها وضعت له الافعال التامة لا التقرير  
 وحين كافي الافعال الناقصة في ذلك تميز الناقصة من التامة الا ان مرفوعها متحد في الفاعلية  
 فلذلك كان حكم المرفوعين متخذا قوله الى اخر ما ذكر في بحث الفاعل من كون الضمير واجب الاستتار  
 وجائزه وكون الاسناد الى ضمير المؤن والجمع وغيرها الى الظاهر كذلك والى غير ذلك قال المص  
 وانه كما مر في البند الاول يقل وحكمه كحكمه لان المقام مقام التقييم والامر من الحكم فان امره كما مره  
 في قسامه واحكامه وشرائطه ولو قال حكمه كحكمه لضاع هذا التقييم ولو امكن لان مصراعي  
 باب التأويل مضمون على ظاهره ولذلك التقييم قال ابن الحاجب ايضا وامره كما مر في البند الثاني  
 كما مره في قسامه من كونه مفرد او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثليا

قوله والفار وان لم يكن سببا لبلوغات  
 لكنه سبب الحكم بها بل يصير سببا  
 بنفس المواقف ان يبلغ به بموضع قدر  
 فيه الموت  
 قوله وهو قريب ان القرار سبب لها لانه  
 قد يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر فيه  
 الموت ذكره العصام وقد يناقش فيه بان  
 الوصول الذي يجمع دخول الفاء في خبر  
 موصوف يجب ان يكون عاما لتحقيق الشبهة  
 باداة الشرط وهو ليس بعام هذا اذ رب  
 موت في منه الشخصيات كالقول بالمثل  
 فالمراد بالجنس الفاء زائدة ويجب ان يمتنع  
 الوجوب على العموم في الوجود والعلب  
 الدخول مبنية على العموم في الوجود والعلب  
 اخذ على الامتناع  
 قوله لم يرد في ظهوره ما سبق لانه لا يجوز  
 لاسم باب كان اعتبار بن اعتبار الحال  
 واعتبار الدخول الاول كونه اسما كان  
 وهو فاعل في الحقيقة والمغايرة في موصوف  
 فقط كما ذكر في الثاني كونه مبتدأ في الموصوف  
 فاذا اراد ظهوره ما سبق لاعتبار المص  
 المقايسة بالفاعل ولذا قال وحكمه حكم  
 الفاعل وترك المقايسة بالمتبذ القصور  
 في افادة التقرير في الفاعل زيادة  
 على البند امثل عدم جواز التقديم وحذف  
 وكونه مستترا لاحاجة الى المقايسة الى  
 البند كما قاله الخارج

والمعنى

ومحمد وفاوق شرائطه من ان اذا كان جملة يلزمه من عائد ولا يجزى الا اذا علم فظهر من ذلك التحقيق  
 ان قول الخارج اي حكمه ليس في خبره فنبصر قوله ان ان ابن زيد منتهى لطالة الصدرة الاستفهامية فظهر  
 قوله على ما سبق تحقيقه في بحث العامل عند ذكر الحروف المشبهة بالفعل في بيان وجه تسميتها بالمشبهة  
 بالفعل قوله حط المرتبة بالملمتين ثابتهما مشددة اي تزيلا لمرتبة الفروع عن درجة الاصل اذ لو قدم  
 لتاوت المرتبتان فلا يحصل التمييز بين الفروع والاصل قوله لثبته ما سبق كما سبق هذا مثل قوله فيما سبق في  
 تعريف خبر باب ان اغا المذكور عمله وما بنا سبب له ولا يستلزم التعريف هنا وفيما مر جيعا وتعرفه هو عند  
 بعد دخول لا عليه كما عرف ابن الحاجب خبرا لثبته معنى لثبته في الجنس في صفة الجنس وقوله  
 الفاضل الهندي في تفسيره اي لثبته حكم الجنس اذ لا رجل قائم مثله لثبته في القيام من الرجل لثبته لثبته نفسه  
 قال الفقهون ان لثبته الجنس دخل على النكرة وعلمت عملان لان لثبته شابان في افادة المبالغة لان  
 المبالغة التثنية وان المبالغة الثبوت فيكون من باب حمل الظاهر على الظاهر وقيل لا نقبض ان من باب حمل القبض  
 على النقبض قال الفقهاء من نظروا الى جهة المبالغة فقط جعلها من باب حمل الظاهر على الظاهر من نظر الى جهة النقبض  
 والاثبات بالمبالغة فيهما جعلها من باب حمل النقبض قوله ويجب في بني تميم لان بني تميم لا يثنون خبرا لثبته  
 الجزولي لا يظهر ونرى في اللفظ وقول الاخرين لا يثنون اصلا ولا لفظا ولا نقبض فاعمل هذا معنى لاهل ولا مال  
 انثني الوهل والمال قال المص وما المنسوب فلما اتم ذكر النوع الاول من الانواع الاربع للقسم الاول الذي  
 هو المفعول بالاصالة من القسمين اعني المرفوعات التسع التي هي الفاعل وناثبه والمبتدأ والخبر واسم كان  
 وخبران وخبر لثبته الجنس واسم ما ولا المشبهة بين ليس المضارع الحالي عن الناصب والمجازم اراد ان يشرح  
 في ذكر النوع الثاني من تلك الاربع فقال اما المنسوب فلا تدر عشرين في المص المفعول المطلق اي المصطلح  
 بين النخلة بذلك الاسم ويقولون له ايضا المصدر مثل قولهم منصوب على المصدرية قدم المفاعيل لانها  
 اصل المنصوبات وقدم منها المفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا واحد وغيره الا ترى انك  
 اذا قلت ضربت زيدا فاضرب هو مفعولك لا زيد صرح بذلك الفاضل الهندي وجه التسمية بالمفعول المطلق  
 على ما قاله الفاضل الهندي ثلثة احوال يسمي مطلقا لان نصبه غير مفيد بالحروف وثانها هو المفعول  
 حقيقة واصطلاحا كما سبق انفا وثالثها ان يجمع من متعدي واللازم ولا يحتاج تقديم فعله لللازم بل انما  
 البائية اليه بحذف المفعول برفا يحتاج تقديم فعله لللازم الى الباء الجارة نحو ذهبت زيد قوله  
 اسم ما اي معنى الج كلمة ما هنا عبارة عن الحد حقيقة او حكما ليدخل ترتيبه ترتيبا اي رتبة بالتراب  
 فالتراب حدث حكما وان لم يكن حقيقة قال الفاضل الهندي قولهم ترتيبا وجدلا مستعملان في الدعاء عليه  
 اي ترتيبه ترتيبا وجدلا اي رتبة بالتراب وبالجدل اي الضمير العظيمة فالتراب والجدل وان لم يكونا  
 حدثا حقيقة الا انها اسما حدث فكانا حدثا حكما قوله فلا ينفقض الج بسبب التقييم على هذه التحشية كما صرح  
 به الفاضل الجاني حيث قال والمربيع الفاعل قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا بان يكون مؤثرا فيه موجبا  
 اياد فلا يرد مثل مات موتا وجم جسامه وشرف شرافة قوله ما يراد بالفاعل ان يعم ثابته لثبته في مثل  
 ضرب ضربا على ضيغة المجهول وذلك تكلفا فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز وعمومه او تجري على الغير  
 الظاهر مع انه لا قرينة لهن الواردة كذا في الحاشية قوله بمعناه صفة ثابته او ظرف مستقر منصوب

قوله بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود  
 شرائطه وامتناع الموانع فلا يرداه  
 هذا جواب سؤال دفعه المص بقوله  
 لكن لا يجوز تقديمه فلا يرد له هنا  
 حتى يحتاج الى الجواب نعم يرد على قول  
 البضاوي حيث قال وهو كالحبر وكفى  
 به فاوردوه المص عليه في الامتناع  
 والشراح اخذوا منه واوردها ولم  
 ينطقوا بدفعه قوله لم تعرض له لتبني  
 ما سبق لانه سبب لعدم التعرض هنا  
 لتعريفه بالمقايسة الى خبر البند الثاني  
 كون هذه الحروف من داخل البند والخبر  
 فيما سبق وتعرفها كخبر انفا بالسند الى البند  
 وقوله هنا وحكمه ايضا كحكم خبر البند  
 غاية ما يمكن ان يصرح به لا كقائمه بالثبته  
 الى خبر البند كما هو كذا في قوله لعل وجهه  
 ان يتعرض لذلك ولا يهلل بقرينة مستفاد  
 ان جواز الكسوف عند قيام قرينة مستفاد  
 من قوله وحكمه ايضا كحكم خبر البند واما  
 وجوب بني بني تميم فلا ينبغي ان يتعرض  
 لاختصاصه بلفظه مع كونه مختلفا فيه  
 ذلك في الامتناع قوله وزيادتها النفع  
 ما اوردته في الامتناع اه بل زيادة الثاني  
 فقط ان لا يدخل الاول في هذا الدفع  
 حاشية  
 فقول هذا المحشي فلا يرداه فنعلم  
 الكلام لعدم وجود الاستثناء بعد لكن  
 وجد فلا يصح تكلام هذا المحشي

منه



حال من المستثنى لثابت في قوله مذكور وراجع الى العمل والضمير البارز في قوله بمعنى راجع الى الاسم الذي هو المفعول المطلق أي حال كون ذلك العامل المذكور ملابسا بمعنى ذلك الاسم الذي هو المفعول المطلق والمراد بتلك الملابسة اشتراك الاسم والعامل في المعنى الذي هو مدلول لكل منهما اما مطابقة وغيره البدخل النوع والمرة والالة فليتبصر قوله أي ملابسا بمعنى ذلك الاسم أي المفعول المطلق فيخرج ما خرج بهذا القيد من المذكور في الشرح ونخرج به ايضا مثل كراحتي في كراحتي اذا اعتبر وقوع فعل كراحتي عليها قال السيد انداذا كان كراحتي مفعولا بمعنى كراحتي كراحتي بالفارسي كراحتي داشتم كراحتي داشتم خود را و اذا كان مفعولا مطلقا فتعاه به كراحتي داشتم كراحتي داشتم خود فقد تميز الفرق بين المعنيين لمن له في القلب عين قوله غير متمش في النوع والعدد فيه ان معنى الاشتغال هنا اشتغال السكبيين الخلل والعسل وماء الورد فعل هذا هل لا يكون كل واحد من النوع والعدد متمشلا عليه وهو القائل ان معنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلول لهما اما مطابقة او تضمننا او مختلفا فكل واحد هذا الاشتراك وجد هذا الاشتغال فافتراد الاشتراك وانكار الاشتغال تخم قد يبرق قوله او بابا نحو انبتاه نباتا أي وقد يكون عامل المفعول المطلق مغايرا من حيث الباب لا من حيث المادة نحو انبتاه نباتا واعطيت عطاءا وسلت سلا ما وكلت كلاما فهذه المصادر منصوبات بالافعال المذكورة قبلها على مذهب الجرد والمالان والسبراك واماعلى مذهب سيبويه منصوبات بالافعال المقدرة من بابها فالنقد يرف انبتاه نباتا نباتا وفي اعطيت عطاءا وعسل عليها الباقي وقيل ان قد عدت جلوسا من باب الغايرة بابا ايضا لان القعود مخصوص بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام على ما ذكر في شرح المصباح في الاحاديث النبوية وانما يكون من باب الغايرة مادة لولم يكن كذلك على ما صرح به العصام قال المص وقد يحدف فعله قول المص في التعريف عامله وفي الحدف فعله انما هو للتنبيه على ان الحدف في الضمير في باب الحدف هو الفعل وما قاله الشارح هنا من تطويل الكلام ثمسأله الحاجة واطلق المص الحدف ليشمل الجوازى والوجوب فعلى الرجوع الى كتاب ابن الحاجب المسمى بالكافية اذ فيها تفصيل الحدف وجوبا وجوازا قال المص ويموز نقد به أي تقديم المفعول المطلق على عامله اطلق المص هنا وتركه النقد بقوله ان لم يكن للتأكيد وقد صرح في امتحانه حيث قال لكن لا يتقدم اذا كان للتأكيد لان حق التوكيد الثاني فلا توافق بين كلاميه في كتابيه ولم يمكن ان يجاب بجوابا قضاء المقام لكن لا يجدان يجاب اللهم نظر الى جانب الكثرة هنا في النوع والعدد فليتبصر في المص والثاني المفعول به اعلم ان الفعل المتعدي هو الذي يكون له المفعول به والمفعول به هو عمل فعل الفاعل وان شئت قلت هو الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين جارية على السنة النجاة قاله السيوطي في مشابهة وقال صاحب الارشاد المفعول به ما نصب بفعل متعد على انه واقع عليه لا الرضى اختلافوا في عامل المفعول به في سيبويه هو الفاعل وحده وهو الحق الصحيح مختار السلف والخلف وقيل الفاعل وحده لا القرية الفعل مع فاعله وقال الاخفش عامله الفاعلية وهو امر معنوي مراد الاخفش بالفاعلية ان عامله فاعلية الفاعل ولو كان نفس الفاعل كان العامل لفظيا كما قيل لكن الفاعلية امر معنوي فكان العامل معنويا قوله لتوقف تفعل المتعدي عليه لان الضرب مثلا كما يتصور بدون الضارب لا يتصور بدون المصروب

قوله هذا هو الموضع السابق ويجوز  
العكس يعني بالعكس ارجاع ضمير يكون  
للفعل المطلق وضمير لفظه للعامل  
وبالنسبة جعل بعناه صفة ثانية  
للعامل وارجاع ضميره الى المفعول المطلق  
لكن هذا العكس اول من اوصل ان يكون  
المتاسب للقام وايضا يجمل ان يكون  
بعناه صفة للاسم واجالا من لفظه وضميره  
الى العامل بل هو اول من يجعل السابق كونه  
متاسب للقام ايضا فعلى هذا يكون مع انها  
ملا بما للسابق والقام جميعا قوله مع انها  
سبب في كونه متضمني النسبة ان مقتضاها  
هو كذا المطلق المفهوم من لفظ الفعل  
ولا يقتضي حداً آخر والمفعول المطلق اما  
تأكيد ذلك الحدث او بيان له فلا يكون مقتضى  
النسبة فلا يكون مساوياً للفاعل قوله التي  
من الخلة في مفهوم الفعل اما ان اريد من  
المفهوم اللغوي فهو ليس من الخلة فيه كقوله  
يسبحوا وان اريد اصطلاحاً هو معنى منفرد  
بالفعل فيه اذ هو لفظ ذكر على معنى منفرد  
بالفعل مقرر باحد اربعة الثالثة وان اريد  
غيرها عليه البيان فلا يكون النسبة والخلة  
في مفهوم الفعل حالاً بل هو غلط مشهور  
ذكرناه في بحث الفعل من اذ هو ضم من في الزم  
على جميع اليه قوله ثم ان اوزم من في الزم  
يجوز تركه لا مساواة تذكره كما زعمه  
بعض بل يجوز تركه ذكر اول البعيد  
فانك

ايضا قوله وهو في اللغة الذي الصواب في الهماء معناه اللغوى وقوله ونائب الفاعل ليس من تمام  
المعنى اللغوى بل مراده ان يذكر معنى عبارة قولهم المفعول به وبين الفاظ هذه العبارة كلمة كلمة  
ولفظا لفظا والذي ينبغي ان يقال في هذه العبارة من حيث مجموعها تفسير عن منصوب يقال له المفعول  
في مصطلح النحاة الا ان مراد الشارح من بيان معناه اللغوى ثم الشروع في الاصطلاح ان يجيب الاعتراض  
حيث قال في الحاشية اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام بان لو كان كذلك اى لو كان معناه  
كالذى ذكرته وقوله به نائب الفاعل والتفسير راجع الى اللام لما جازح فيها وتكثير المفعول وهو جازح  
كثير بل ذكره يعنى ان الضمير انما يطلب مرجعا قبل الفعل عن اللغوى الى الاصطلاحى لا بعد بل يكون المرجع  
اسما للمفعول اليه وقد صرح ذلك الفاضل في بحث المعرفة ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا فذكر  
عن اللام كتابة في النافية ثم انه قال بعد اعراضه المذكور التحقيق انه راجع الى الموصوف محذوف  
اى شئ مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدود بالصفة انتهى ما في الحاشية قوله تعالى  
تعلق به حسا او عقلا قال الفاضل الكردى في حاشية العصام المفعول به في اللغة ما فعل به فعل ليس  
وفي الاصطلاحى ما وقع عليه فعل الفاعل اعم من ان يكون حسا او معنى والمراد بالوقوع هو التعلق  
المعنى الذى لا يعقل الفعل بدون التعلق المحسنى اذ كل الافعال ليست واقعة على مفعولها حسا  
مثل علت زيد او افاضل وارتب عمر واررت بكر او التعلق المعنوى هو الذى يشمل الجميع فوجب حمله عليه  
وهو الفارق بين المتعدي وبين غير المتعدي من الافعال وذلك ان الفعل المتعدي هو الذى له متعلق  
يتوقف نفعه عليه وما كان متعدبا لا باعتبار هذا التعلق وهو الذى يسمى مفعولا به لانه اوقع  
الفعل به او تعلق به انتهى كلام الفاضل الكردى قوله فلا يريد انه لا يتناول اى التعريف مثل عرفت زيدا  
قال في الاستحسان وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا مجاز لا قرينة له يعنى لو كان لهذا المجاز قرينة  
لا يرد هذا السؤال بذلك الجعل فاجاب الشارح بان لما صار الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا بالقلبية  
والاشتراك كتحقيق المعرفة صح استعمال الوقوع في معنى التعلق المذكور بلو قرينة فلا يرد هذا السؤال  
لوجود التعلق به عقلا وفيه تأمل قال المص وهو على قسمين الخ يعنى ان المفعول به اما صريح منصوب  
لفظه او غير صريح منصوب محله فصار على قسمين والدول مختص بالعامل المتعدي اذ به يصير الفعل  
متعديا والثانى شامل للمتعدى واللازم اذ يصح تعلق حرف الجر بها وقوله وعدم المانع عنه اى عن تقديم  
المفعول به على عامله كوقوع المفعول به فيما بعد مدخول المصدر به مثل عجبني ان ضربت زيدا فلا  
يجوز ان يقال عجبني زيدا ضربت فان المول بالمصدر كالمصدر اذ فيه لا يجوز تقديم المفعول فكذلك  
المول قوله المفعول فيه مثل مفعول به يعنى اللف واللام فيه بمعنى الذى وقوله فيه ناشئ الفاعل  
وضميره راجع الى اللف واللام ومعناه اللغوى الذى فعل فيه اى وجد فيه الفعل قوله اسم ما اى  
شئ جعل كلمة موصوفة وما بعد صفة له بل كلمة ما هنا عبارة عن المفعول المنصوب لاستعمالها  
اباه لا بد من ذكر لفظ اسم قبل كلمة ما ليصح المعنى فلذلك انى بالمصدر ولولم يأت بـجـ وجب ان يذكر مفعولا  
في قوله فعل فيه بان يقال في سماه قال المص فعل فيه على صيغة المبني للمفعول وضميره راجع الى ما وقوله  
مفعول عام له مفعول مالم يسم فاعله واضافة المضمون الى العامل بمعنى في وحاصل المعنى المفعول فيه

قوله في اللغة الذي الصق : التعلق  
قال في حاشية هنا هذا انما وجد  
عن غير الضالعصام بانه لو كان كذلك  
لما جاز حذفها وهو جاز كغيره بغير  
هذا كلامه وحذف الموصول بدون  
الصلة قليل في السعة على انه يلزم  
بقاء الضاهر بالمرجع وتفصيل الجواب  
ان كون اللام موصولا وطلب الضاهر  
مرجعا انما هو قبل النقل اليه وقد صرح  
بكون المجمع اسما للنقل ان النقل  
ذلك الفاضل في بحث المعرفة ان النقل  
اذا كان صفة او حداثا فليس به عن اللام  
كما في في التالبة ثم انه قال بعد اعراضه  
الذكر والتحقق انه راجع الى موصوف  
تخذ في اي شئ مفعولا حدث بالصفة  
بموصول لعدم قصد الحدث بالصفة  
اقول فيه انه لو سلم انما يسام بد النقل  
فاقدم ثم قال هنا ايضا بان لم يجعل كل  
من اللام والظاهر جزءا من النقل بل كل  
جزءا كما كان قبل النقل قوله وهو الجوز  
بالمرسوى في واللام وما بها ما  
ويلزم ايضا ان يستثنى الجوز من  
وهي الزاد ورب وحاشا ونحوه وعلا  
ولولا ولعل فان يجوزها لا يكون  
مفعولا بجزء من العمل هذا النقل اطلاقه  
قوله لغوي في العمل هذا النقل اطلاقه  
ان فيه ما هو ضعف فيه من غير ان يكون  
حاشية



في اصطلاح النحاة اسم معمول منصوب فعل فيه ما هو مضمون في عاملة اي موجود في ضمن عاملة وهو  
 الحدث اما مطابقة ان كان العامل مصدرا او نعتا ان كان العامل نعتا فدخل مات زيد يوم الجمعة لان  
 ما هو مضمون وموجود في ضمنه هو الموت وهو واقع في يوم الجمعة قوله مر بيان حكم كل منها اي حكم  
 كل من الزمان والمكان فدمر في تحت حذف حرف الجر مفصلا قال المص وشرط نصبه الخ اقول لو لم يقدر  
 في لا يكون معمول لا فيه اتفاقا اما ان تقدير في هل هو شرط في نصبه ايضا ام لا فقال المص وانما الجواب  
 شرط وقال ايضا وي والجواب ليس بشرط قال المص وقدر شرط تقديره اي شرط تقديره وهو  
 كون الظرف ظرف زمان ميبا كان او محذورا وكون الظرف ظرف مكان خاص بالميم اذ في محذورا كما  
 لا يقدر في بل يلزم ذكرها في اللفظ ولا يجوز حذف هذا الذي مر في تحت حذف حرف الجر قال ابن الجاني  
 وشرط نصبه تقديره في قال الفاضل شارحه الجاني والتلفظ بها بوجوب الجر وظرف الزمان كلها  
 مبهمها ومحذورها فان قيل ذلك التقدير لان الميم منها جزء مفروم الفعل فيصيح نصبها بلا واسطة  
 يعني يكون ذلك القول فيه ولم يبق حاجة الى التقدير بيب ذلك القول فيصير في المص ويجوز تقديمه  
 قال في امحانه يتقدم المفعول فيه جواز على عاملة غير يوم الاحد سرت وجوبا لوضوح المفعول فيه  
 المصدر غير يوم سرت واي يوم سرت قوله على ما مر في تحت حرف الجر حيث مرح برفق سابق في تحت  
 اسناد المتعلق الى الجار والمجرور عدم جواز تقديم الجار والمجرور اذ كان نائب الفاعل لا نكرة كالفاعل  
 فكما لا يجوز تقديم الفاعل لا يجوز تقديم نائبه ايضا فلا يقال زيد يرمو وخرافا للزحمة نقله العاوي  
 النضاز في شرح مختصر عز الدين حيث قال ان الزحمة ذكر في قوله تعالى او تلك كان عنه مسئولا ان  
 قال مسئولا قدم عليه هذا المحصل ما سبق في الشرح قال المص وحذف مطلقا بالرفع عطفا على قوله  
 تقديره اي ويجوز حذف المفعول فيه بقرينة ويغيرها لكن حذف عاملة ليس بمطلق بل مقيد بالقرينة  
 قال المص المفعول له وهو اسم فاعل لاجله مضمون عاملة اي اسم معمول منصوب فعل لاجل حصول  
 ذلك المفعول مضمون عاملة اي مدلول عاملة الذي هو الضرب في قولنا ضربته ناديا فادبها اسم  
 معمول منصوب فعل لاجل حصول الضرب الذي هو مدلول ضربته في التعريف حذف مضارع وهو قولنا  
 حصول فليشوع لم يضرب مثل هذا الناعج وقد حسن الفاضل الهندي هذا التعريف فخرج التأويل المصنوع  
 لكونه من الاغيار في قولهم كرهت التأديب الذي ضربت لاجله لانه ليس مضمون العاملة ان قلت هذه النكرة  
 ليس بجامع فخرج تعظيما في قولهم ما ضربته تعظيما مع انه من الافراد قلت مضمون ما ضربته عدم الضرب  
 وهو حدث من الاحداث فقد وجد بالترك ومآله كفت بدى من الضرب تعظيما قال المص وشرط نصبه  
 لفظا الخ اعلم ان ههنا قيود ثلاثة لو اتفق واحد منها لا يقال له مفعول له في اصطلاحهم كونه مصدرا  
 فتوكل جئتك المسمن فليس بمفعول له فقد المصدرية وكونه فعلا لفاعل المعطوف لك جئتك لا كرامك  
 فليس بمفعول له فقد اتحاد الفعل اذ اكلم فعل الخطاب والجرى فعل المتكلم وكونه مقارنا للفعل في  
 الزمان فتوكل جئتك اليوم فليس بمفعول له فقد المقارنة الزمانية ولا مخالفة بينهما  
 في القيد الاول كلهم متفقون في وجوب وجوده واما الاخيران ففيه اختلاف فذهب بعضهم الى ان اتحاد في  
 الفاعل ليس بشرط فانما الرضى لكن بجواب عما استدلل به وفي القيد الثالث وهو وجوب اتحاد الزمان

قوله تنبها على اخطا رتبته آه لا دلالة  
 له على تنبها على اخطا رتبته آه لا دلالة  
 المطلق لا يلزم لعامل ولا لمتعلق في مفعول  
 ولورد على اخطا رتبته آه لا دلالة  
 المطلق مخطا وليس كذلك وفي المفعول  
 وفيه وحذف قبل المراتب نفس فقط قوله  
 وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب  
 الفاعل هو المفعول لا المطلق آه قال  
 البياوي في اللب لا يقع الزمان والمكان  
 والمصدر نائب الا لا بد من ذكره حيث  
 لا يكون ذكره عينا اذ لا بد لكل حدث  
 مدلول مشتق من مطلقها فلا يقال  
 ذهب زمان او حين او مكان او موضع او  
 ذهب بل يقال ذهب في زمان او في مكان  
 او ذهب شديد ثم قال وقدر منصوب  
 الى مصدر المفعول وقال الشارح جواب  
 سئل مقدر ان سيبويه يجوز ان يرفع  
 الى المصدر والدلول للفعل في نحو قد فعل  
 وهو وجه من الزائد وتقديره انما اجاز  
 المصدر والقيام ان لا فائدة في الاسناد  
 الفعول والقيام ان لا فائدة في الاسناد  
 الى المؤكد وهو موقوف فكيف زانوي  
 ولم يلفظ كذا ذكره ابن جردوس  
 حاشية

في اصطلاح النحاة اسم معمول منصوب فعل فيه ما هو مضمون في عاملة اي موجود في ضمن عاملة وهو الحدث اما مطابقة ان كان العامل مصدرا او نعتا ان كان العامل نعتا فدخل مات زيد يوم الجمعة لان ما هو مضمون وموجود في ضمنه هو الموت وهو واقع في يوم الجمعة قوله مر بيان حكم كل منها اي حكم كل من الزمان والمكان فدمر في تحت حذف حرف الجر مفصلا قال المص وشرط نصبه الخ اقول لو لم يقدر في لا يكون معمول لا فيه اتفاقا اما ان تقدير في هل هو شرط في نصبه ايضا ام لا فقال المص وانما الجواب شرط وقال ايضا وي والجواب ليس بشرط قال المص وقدر شرط تقديره اي شرط تقديره وهو كون الظرف ظرف زمان ميبا كان او محذورا وكون الظرف ظرف مكان خاص بالميم اذ في محذورا كما لا يقدر في بل يلزم ذكرها في اللفظ ولا يجوز حذف هذا الذي مر في تحت حذف حرف الجر قال ابن الجاني وشرط نصبه تقديره في قال الفاضل شارحه الجاني والتلفظ بها بوجوب الجر وظرف الزمان كلها مبهمها ومحذورها فان قيل ذلك التقدير لان الميم منها جزء مفروم الفعل فيصيح نصبها بلا واسطة يعني يكون ذلك القول فيه ولم يبق حاجة الى التقدير بيب ذلك القول فيصير في المص ويجوز تقديمه قال في امحانه يتقدم المفعول فيه جواز على عاملة غير يوم الاحد سرت وجوبا لوضوح المفعول فيه المصدر غير يوم سرت واي يوم سرت قوله على ما مر في تحت حرف الجر حيث مرح برفق سابق في تحت اسناد المتعلق الى الجار والمجرور عدم جواز تقديم الجار والمجرور اذ كان نائب الفاعل لا نكرة كالفاعل فكما لا يجوز تقديم الفاعل لا يجوز تقديم نائبه ايضا فلا يقال زيد يرمو وخرافا للزحمة نقله العاوي النضاز في شرح مختصر عز الدين حيث قال ان الزحمة ذكر في قوله تعالى او تلك كان عنه مسئولا ان قال مسئولا قدم عليه هذا المحصل ما سبق في الشرح قال المص وحذف مطلقا بالرفع عطفا على قوله تقديره اي ويجوز حذف المفعول فيه بقرينة ويغيرها لكن حذف عاملة ليس بمطلق بل مقيد بالقرينة قال المص المفعول له وهو اسم فاعل لاجله مضمون عاملة اي اسم معمول منصوب فعل لاجل حصول ذلك المفعول مضمون عاملة اي مدلول عاملة الذي هو الضرب في قولنا ضربته ناديا فادبها اسم معمول منصوب فعل لاجل حصول الضرب الذي هو مدلول ضربته في التعريف حذف مضارع وهو قولنا حصول فليشوع لم يضرب مثل هذا الناعج وقد حسن الفاضل الهندي هذا التعريف فخرج التأويل المصنوع لكونه من الاغيار في قولهم كرهت التأديب الذي ضربت لاجله لانه ليس مضمون العاملة ان قلت هذه النكرة ليس بجامع فخرج تعظيما في قولهم ما ضربته تعظيما مع انه من الافراد قلت مضمون ما ضربته عدم الضرب وهو حدث من الاحداث فقد وجد بالترك ومآله كفت بدى من الضرب تعظيما قال المص وشرط نصبه لفظا الخ اعلم ان ههنا قيود ثلاثة لو اتفق واحد منها لا يقال له مفعول له في اصطلاحهم كونه مصدرا فتوكل جئتك المسمن فليس بمفعول له فقد المصدرية وكونه فعلا لفاعل المعطوف لك جئتك لا كرامك فليس بمفعول له فقد اتحاد الفعل اذ اكلم فعل الخطاب والجرى فعل المتكلم وكونه مقارنا للفعل في الزمان فتوكل جئتك اليوم فليس بمفعول له فقد المقارنة الزمانية ولا مخالفة بينهما في القيد الاول كلهم متفقون في وجوب وجوده واما الاخيران ففيه اختلاف فذهب بعضهم الى ان اتحاد في الفاعل ليس بشرط فانما الرضى لكن بجواب عما استدلل به وفي القيد الثالث وهو وجوب اتحاد الزمان

خالفه ابو علي الفارسي واجابوا عما استدلل به ايضا واعلم ان هذه القيود الثلاثة شرط في تقدير اللام  
 وهو شرط نصب المفعول له لفظا فاذ لم يوجد احد هذه القيود لا يحذف اللام بل يذكر لفظا كما سبق انفا  
 في امثلة الثلاثة مناهة فلا يكون من المنصوبات لفقد شرط نصبه في العبارة والفرق بين الترك وبين  
 الحذف ان الحذف يسبقه الاشارة الى الازالة عن التركيب والترك لم يسبقه الاشارة الى الازالة عن التركيب  
 اخذ الترك على الحذف هنا لاجل احتياج الى القرينة لانه لا يحذف يستعمل غالبا فيما فيه القرينة والترك بخلافه  
 وما قاله الشارح من اخطا رتبته ليس بوجه على ان قوله عن رتبة ما سبق من افعال المجرولة الغير المعلقة  
 اذ السابق مقادير لا تروى مراده اي منها وما قيل ان من النقص ان لا يوجد وجها اذا كان بين الحذف  
 والترك عموم وخصوص لكن فيه خدشة فامل قال المص المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبة فقوله  
 معه نائب الفاعل كاي قبله برفق وله والضمير المجرور راجع الى الدلف واللام واعذر عن نصبه بما جاز  
 من اسناد الفعل الى لازم النصب وترك منصوبا فرفقه تقديره في اشتغال الاخر بالفتحة وقال بعض  
 الفضلاء ان هذا الرأي شريف جدا يجعل ما هو محط الفائت قائما مقام الفاعل ويخلص كلف اعتبار ضمير  
 راجع الى مصدر الفعل وجعل المصدر نائب الفاعل من غير تخصيص وقال العصام ان معه متعلق  
 بحذف وهو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل كاش اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما ان خبر  
 مجازا في قولهم زيد في الدار وفيه تأمل قوله اي المنصوب الذي ذكر الخ يريد ان اللام في المذكور بمعنى الذي  
 ولفظ مذكور بمعنى ذكر على صيغة المجهول ونائب الفاعل مستتر فيه راجع الى الموصول وهو عبارة عن  
 المنصوب فخرج مثل كل جبل وضيقه لكون الرفع واجبا فيه ولم يكن منصوبا على ما مر جوابا قال المص  
 معمول عامل ولم يقل فاعل عامل ليم الفاعل والمفعول فالاول نحو استوى الماء والخشب والثاني مثل قول  
 الشاعر وحبله والفتك سبغ مهند ولم يقل معمول فعل ليعمل الفعل وشبهه ومثله قوله نصاعا للمقصود  
 الذي هو كون ما بعد الواو مفعولا معه والواو للمصاحبة قوله معنى المصاحبة المشاركة يعني ان ما بعد  
 الواو يجب ان يكون شريكا للمفعول مذكور فيه لذلك الفعل في وقت واحد فاذا قال سرت وزيدا وجب  
 ان يكون زيد شريكا للتكلم في السيرة في زمان واحد اي وقع سيرهما في زمان معا بخلاف ما اذا جعل الواو  
 للعطف وقبل حرف انا وزيدا فان العطف واجب بذكر الشريك فقط اي ان زيد اشترك التكلم في السيرة  
 اما المعية في زمان في غير لازم واعلم ان المفعول معه قياس عند الاخفش ومن تبعه وسماعي عند الاخوين  
 والخنار قول الاخفش عندنا في الفارسي ومما حجب المصاحبة قال المص ولا يجوز تقديمه على عاملة لان  
 الواو جى بها موضع مع تخفيفا مقوية لعمل العامل ولا يتغير عن موضعه الذي هو ما بعد العامل فاذا تقدم  
 تغير القوية اذ المقوى يفصح الواو مقدم على القوى بكر الواو قال المص لما اتم ذكر الفاعيل المتحرك  
 هي اصول المنصوبة على انماها وفضلها حق التفصيل اذ ان يشرع في ذكر الحقائق مبتدأ بالحق الذي هو  
 اكثر نوعا واوفر استعمالا واودر وروعا في فصيح الكلام لاسيما في كلام الملك العزيز العلام واحاديث نبية  
 على لسان واخبار آل والاوصياء الكرام عليهم الرضوان الى يوم القيام فقال الحال الى آخر ما قال قوله وهو  
 في اللغة الخ قال ابو البقاء الحال ما كان لاوت عليه من خبرا وشروا الحال يطلق على الزمان الحاضر ويطلق على  
 المعاني التي لها وجود في الزمن لا في الخارج مثل عرضية العرض وجسمية الجسم وانسانية الرجل والحركة

قوله كذا كذا اي لفظ المذكور الذي  
 في تعريف مفعول المطلق مستند  
 قوله بعد الواو وانما انشأ الواو على  
 مع مع انها نصيب المعية للاختصار وللا  
 الواو على استدامة المصاحبة ومع على  
 اصلا من غير اعتبار الدوام والدوام  
 معصية  
 قوله ليتحقق على تقدير تقديره وانما  
 فبدا المفعول بكونه عدم المنصوب  
 ليتحقق  
 قوله والمشاركة الخ ويرد عليه سد  
 والطريق فانه من صور المفعول معه  
 بالذراع وليس مشاركة للخطاب في امر  
 المصاحبة الماطقة اي سواء لم يكن  
 على المصاحبة كالتال او غير ذلك  
 ثم تشريك في الحكم كالتال او غير ذلك  
 لكنه غير مقصود بل قصد الى المطلق  
 المصاحبة كافي في وجوبه وزيد فامل  
 نور البصار  
 قوله على ما هو الرأي الصحيح اي على رأي  
 المص اما على رأي الشيخ عبد القاهر  
 فنزاعا على قوله ولذا اي لاجل ان  
 عاملة بحال المصاحبة الواو ولا العطف



فانها مقومة لا قائمة ويطلق على المعاني التي لها وجود في الخارج كالعدد من الثلاثة بفتح المثلثة الاولى والاربعة والخمسة بفتح المعجمة والسبعة والعشر بفتح المهملة ويطلق على المعاني الخارجية التي يصدر عنها الفعل والرفع كالعلم والنجاعة واضدادها والحال عبارة عن المعاني الراضية اي الثلاثة الدائمة والصفة اسم منها لانها تطلق على ما هو في حكم الحركات كالصوم والصلوة انتهى كلامه الى البقا قوله اي منصوب باسمه الوجه والعبارة المستقيمة ان يقال اسماء مفرد الوجوه واستشمام المفرد من ذكر لثلاثة التي هي عدليه مختص بشامة الخارج قوله فلا يخرج مثل ضرب زيد عراكين لان كل اثنين مخلوق صارت الصوت ثلاثة الاولى ما بين هيئة الفاعل فقط مثل خرج زيد ركبوا الثانية ما بين هيئة المفعول فقط مثل اخذت الدرهم مصكوكه والثالثة ما بين هبتهما معا مثل ضرب زيد عراكين قوله فالاولى نحو جاشي زيد والشمس طالعة في الحاشية هذا ما استصعب خوله في الحال حتى قال بعض الكل ان مثل هذا مجاز تنزيل من ان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لا محقق فلا شك ان مجازها عن تعريفها انما انتهى الى صاحب الضمير تعريفها المحال منقوض بالجملة الحالية التي صاحبها نحو جاشي زيد والشمس طالعة والجواب ان مثل هذا المحال امرها في غاية الاشكال حتى الجمهور وفوق في التجربة من جعلها اذ قوله والشمس طالعة جملة حالية مع انها لا تنحل الى مفرد ولا اثنين هيئة فاعل ولا مفعول وليس يؤكد فلذلك الحجة افترقت القول فراقاشي فقال ابو الفتح ابن جني انها من قبيل المحال السببية كالنفس السببية قولك مررت برجل قائم غلامه والنقد هنا جاشي زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقال بعض النحاة انها مؤولة بالمفرد اي جاشي زيد مبكروا قال صدر الوفاضل تليد الزمخشري هذه الجملة ليست بحال بل هي مفعول معه اي جاشي زيد وطلوع الشمس قبل كذا وقبل كذا لكن عندى ان هذه الجملة حال صوت وظرف حقيقة اعني مثل ذلك ظرف في صوت المحال والاعتبار للحقيقة لا للصوت انتهى ما هو في الضمير قوله كافي مثال المنز وهو الذي سياتي من قوله هذا زيد قائما لان قائما محال من زيد وهو مفعول معنى مفهوم من نحوى الكلام كان قوله هذا بمعنى اشير على صيغة التكلم فيصير زيد مفعولا معنى كذلك لا يفضل ان هذه العبارة ليست بمقدرة بل ملحوظة ذهنا كدسج وفوق المحال قوله وحسبك وزيدا قائما لعل مفعولية وزيدا في المعنى بناء على التغليب في التقدير بان يقال ويكفيك قائما اذ هم قال المص وعاملها الفعل وشبهه او معناه واعلم ان عامل محال ما الفعل للملفوظ او المقدور نحو زيد في الدار قائما اذ قدر الظرف بالفعل وشبهه الفعل وهو ما يعمل على الفعل من تركيبه كاسم الفاعل واسم للمفعول والصفة المشبهة او معنى الفعل وهو المستند من نحوى الكلام من غير تصريح بالفعل ومن غير تقدير كالاشارة والتبني في هذا زيد قائما وكالنداء في ما زيد قائما وكالتحيز والتزجي والتبني نحو ليتك عندنا مقيما وعلك في الدار قائما وكالاستدعاء لثلاثة قوله فيصير التعريف حشوا لالكسند الحشوي للغة ما يعلو الوسادة وفي العروض هو الاجزاء المذكورة بين الابتداء والخراب وبين الصدور والعروض من البيت وفي اصطلاح غير العرب وغير الحشوية عن كثر الذين لا طائل تحته فهذا هو المراد هنا قوله الاظهر اصل في المحال التنكير كقوله المتبادر انما قال لا ظهر لان شرط الظاهر كونها نكرة كقوله المصل انما وافق الجمهور على الشرطية قال

قوله من المحال فيكون من قبيل غلام  
خاص الى علم فاقدم  
قوله سمي بها فلا يكون امر ان حلقبا  
فلا يقال جاشي زيد جاشي زيد  
قوله لا يقال من قبيل غلام  
الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف  
او لا الموصوف المشتمل على ذلك  
الموصوف لا يشتمل على ذلك  
قوله مدلوله ان كان العرف في  
اي مدلول نفسه ان كان العرف في  
او مدلول فانه ان كان العرف في  
احد نازك  
قوله فلا حاجة في اخراجه اي ان يخرج المص  
بالتبع الذي هو صفة الفعل المصور  
مخوضت زيد العالم احمد نازك  
قوله فالاولى نحو جاشي زيد والشمس  
طالعة هذا ما استصعب دخوله في  
محال حتى قال بعض الكل ان مثل هذا  
مجاز تنزيل زمان الفعل منزلة هيئة  
الفاعل والتعريف انما يكون لا محقق  
مستبعد

الفاضل الهندي ما يحصله انما اشترط كون المحال نكرة لثلاثة بل ليس المحال بالصفة المنسوبة اذا جعلت معرفة لان النكرة اصل والفرض انما يحصل بالوصول ولا ان المحال لا يحتاج الى التعريف عيب معناها لان المقصود تقييد الحدث والنكرة كافية فيه فافوق الكفاية زائد لا طائل تحته قوله فيما عدم مثل زيد قائما كقوله فاقدا اي فبال على حدثين غير متغيرين بالعبارة مختلفين بالمحال بان يتعلق لكل منهما محال فانه يجب ان يمتنع كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف في النسبة يدل على حدث قائم بالشبه وحدث قائم بالشبه به وتعلق باقام بالشبه القيام وباقام بالشبه به القعود الى المص ولا يتقدم على العامل المعنوي المستند من نحوى الكلام وقد عرفت ان عاملها الفعل وشبهه او معناه وهي لا تتقدم على عاملها الثالث قال العصام ولا على الفعل الغير المنصرف ولا على المصدر بحال صدر الكلام ولا على المصدر بالحرف والمصدرية ولا على المصدر باللام الموصولة ولا على فعل التفضيل فيما عدا هذا اسر الطبع عنه ربطا اذ هو من قبيل زيد قائما كقوله فاقدا انتهى وقد مر انما جواز الاختيار لنفس فتذكر قوله بجواز تقدمه عليه كانه في بحث المفعول فيه جواز تقدمه على عامله في المنز وما ايضا كون المحال بمعنى المفعول فيه في الشرح في اول تعريف المحال فقولته كايتم لها ففطن قوله ولو ظفر امر يوط على قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي فتصير قوله بها ندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية والخلل في تعبيرنا وانما هذا الاقضية الكافية فلسفة فمن اخذ من ذكر الجاشي وبراوه على ان حذف الموصوف وحذف المضاف شايح زايح في كلام الفصحاء بل في اقصي الكلام في لا وقوله كلام البلقاء بفتح الضلالة قوله هذا منقوض مجازا مثل ركبوا جاشي زيد الجاشي قال الهندي ولا يرد نحو ركبوا جاشي زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وانما استغ بعارض الواسع بالمتبادر قوله وهو المختار اي عدم جواز تقدم المحال على ذي المحال الجور مجرى الجور قوله ونقل عن البعض وهو ابن كيتا وابو علي وابن برهان قوله الجواز في الاولى في الجور مجرى الجور قوله فقايلها اي بين الجور مجرى الجور وبين الجور بالادوات قوله لا انتفاية لان المحال بمنزلة الخبر عن صاحبها فلم يثبت له والجملة الانتفاية لا يثبت لها في نفسها فكيف ثبت لغیرها فذلك لا تقع خبرا ولا حالا ولا صفة ولا صلة قوله ولما كانت الجملة مستقلة في تمديد ونوطه للزوم الرابطة وربط قول المص فلا بد فيها من رابط وانما قال من رابط لبعها الواو وغيرهما من روابط المحال الجمولية قوله ونحوق واصك وجهه الجج جواس سؤال تقديره ان قوله واصك جملة حالية وفعلها مضارع مثبت والربط هو الواو وليس بضمير ايجاب بابها جملة اسمية بتقدير البتة اي وانا اصل وجهه وقد اجاب بالبد الشرف بهذا الجواب في قوله تعالى انما هم الناس بالبر ونسون انفسكم ان المحال جملة اسمية في التحقيق لان التقدير وانهم نسون قوله فلا يحتاج الجملة الحالية الى الفصل بربط بخلاف سائر الجمل المحتاجة الى الربط لان الخبر من تمام الكلام والصلة من تمام جزئها والصفة لكونها تابعة للموصوف وقائمة به كان كانه من تمام فلا حاجة لها الى الفصل بربط نعم قد يصدر الخبر والصفة بالواو وانما حصل لها اذ انفصل نحو ما حسبك الاوانت بخيل ومجاشي رجل الا وهو فقير كذا ذكره الرضی قال المص لكن الغالبية الوسمية لا الفعلية لكنهم

قوله ورد بان هذا منقوض مجازا مثله  
ويكن المحال عنه بان عدم تقدم الجمهور  
على الجاشي مقتضى الجاشي فانه ليس  
عدم تقدم المرفوع على الفعل فانه ليس  
مقتضى ان الرفع بل هو كون المرفوع  
فاعلا فانه كانه في الأخير من الفعل ولذا  
انقضى الاول عدم تقدم تابعه دون الثاني  
ولان الجاشي ما حرف وهو موضوع لافضلة  
الفعل او معناه الى ما يليه التقدير بانه  
او مضاف والادوات تقتضي اتصال الفعل  
اليه باخر المضاف في اللفظ والتقدم ايضا  
بنا فيه والحاصل ان عدم تقدم الجاشي على  
الجاشي مقتضى الجاشي نفسه من حيث هو جاش  
بمخاوف عدم تقدم المرفوع فانه لا يكون  
مقتضى الرفع من حيث هو رافع بل هو  
كون المرفوع فاعلا اذ لو قدم الى الفاعلة  
ومحصله ان القضية التي هي جز الدليل  
وهي الجاشي لا يتقدم على الجاشي  
عامة بغيرها وصفا للموضوع اي  
الجمهور من حيث هو جاشي ولا يتقدم على  
المرفوع من حيث هو رافع بل عدم تقدمه  
الرافع من حيث هو رافع بل عدم تقدمه  
من كونه فاعلا لا من حيث الدليل في المرفوع فلا  
الموضوع فلا يجري الدليل في المرفوع فلا  
نقص واما الجواب بفتح عدم الجواز الجاشي  
عن الخلل لا لان ركبوا جاشي الجواز الجاشي  
وهو ظاهر البطالان وان اريد بعد ذلك  
الحاشية



لا بد في الماضي المثلث من قد ظاهري او مقدرة صرح بها من الحجاب ولم يذكر المصنف اختيار المذهب في غير  
من عدم اللزوم الا انه فيه ما فيه قوله لا تقع الا بالاحكام لا تقع الشرطية حالها اي لا تقع الشرطية  
بلا تفرق واما مع التغير بالتأويل فيمكن الوقوع حالها لا تقع الشرطية حالها اي لا تقع الشرطية  
البحث انما حال في مثابة الخبر عن صاحبها فكما يجوز فقد لا يجوز كذلك يجوز فقد لا يجوز  
زيد راكبا ضاحكا فراكبا كاحكام متعلقة وضاحكا حال متداخلة لكونها لا من المستكن في راكبا او متروكة  
ان كانتا بالين من زيد الفاعل قال المصنف اشاد بهداي اي واجدا الطريق المستقيم وطريق الخبر الموصل  
الى مرادك وعلة خير من يريد ان يركب وبما فر الى القرية لاسيما الى طريق الحج الشريف يسرا الله تعالى على  
لداوكم بحمة حبيب عليه السلام قوله غير اخلة في القسم يريد ان لم تنس حاجة الى ذكر المستفاد في الوضع  
لان مثل هذه الصفة من التوابع ونحو ذكر الاصول فيمكن ان تكون داخلية في القسم او لا والخراج في قوله  
وهي غير داخلية قال الجدل وان لا يتفرض التعريف بصفات الائمة المبهمات غور مرت بهذا الرجل  
لوجوب كون الصفات معارف ووجوب كون التمييز نكرة قال فعل هذا يجب ان يراد بكلمة ماشي  
فجعل الجدل وان لفظة ما عيان عن شيء وجعل الجدل في عيان عن اسم وجعل الشارح عيان عن نكرة  
تبع للعصام لكن الاول احرى واليقول المصنف مذكرة تامة باحد الخمسة اي برفع الابهام عن ذات  
مذكورة معتبرة في نظم الكلام تامة اي كاشفة تلك الذات على حالة تمنع بها اضافتها ملازمة باحد  
الاشياء الخمسة السابقة ذكرها حيث قال عند ذكر العامل الثامن من التسعة القياسية انه لو سم  
المبهم التام فانه ينصب اسم نكرة على التمييز وتامة باحد الخمسة بنفسه وذلك في المضمر لهم وفي اسم  
الشارة غور بمرجلا في نفسه ونحو قوله تكافا اذا اراد الله بهذا مثلا وبالنون نحو رطل زينا ونون التثنية  
غور نون سنا ونون شبه الجمع نحو عشرين درهم وبلاضافة غور ملوثة عدلا والى هذا اشار الشارح  
بقوله وقد سبق في بحث الاسم المبهم التام ثم اعلم ان المراد بقوله عن ذات مذكرة عماله جسم بشاهد  
في الخارج ويصدق بوجوده في المنصب عنه وهو المستقر والموضوع في الرطل في مثالنا رطل زينا  
فقبل ان يقال زينا ان ذلك المستقر في الرطل مبهم غير معلوم من اي جنس هو فقلنا زينا ارتفع ذلك  
الابهام وان المراد بقوله او عن ذات مقدرة عما يلاحظ في الذهن وجوده ويتصور انه شيء منسوب الى  
المنصب عنه او الى متعلقه نحو طاب زيد نفسا فاما اذا قصدنا ان نخرج بالذات المقدرة ههنا  
قلنا طاب شيء زيد نفسا فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب اليه قبل سمع من الشارح ان المراد بالذات  
ما يكون ملحوظا بنفسه من غير تعلق بغيره فيشمل العلوم والادوية فانها ملحوظة بانفسها ثم اعلم  
ان زيدا في طاب زيد نفسا يسمى بالمنصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانصب  
التمييز لا بمعنى ان زيدا عامل في التمييز كذا قرره الشيخ الشريف فتسمية المنصب عنه من قبيل تسمية السبب  
باسم السبب قوله زيد طيبا او التمييز فيه عين اضافي محتمل لهما الى المنصب والتعلق فاذا كان زيد  
طيبا باثنا لا انصب عنه فطبيعية زيد يكون زيد نفسه ايا لآخر واذا كان متعلقه فطبيعية زيد  
يكون اخر ايا زيد وكشف هذا المحل حق الكشف الفاضل الهندي في شرح الكافية حيث قال قوله باي سمع  
ان يجعل اسم زيد ويترجم بالفارسي خوشست زيدا ان روكه او يدريست ويصح ان اسم المتعلقه ويترجم

قوله ان الرشد فيج الهداية الرشد  
علة غافية وان كان مؤخر في الوجود  
في الملاحظة وان كان مؤخر في الوجود  
ولذلك قدم فلا بد ما ذكر فلا يحتاج  
الى صرف العبارة عن الظاهر الذي  
ذكره الشارح قوله فخرج الحال في  
في الامتحان فخرج التفت والحال فانها  
يزيدون الابهام عن صفة صاحبها وكذا  
المرأة والنوع فيفهم منه ان هذه الاربعة  
مستكة في ازالة الابهام عن صفته  
فينبغي ان يذكر التفت ايضا قوله او عن  
ذات مقدرة اه العامل في نصب التمييز  
الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة الفعل  
او شبهه فانه من التصويبات الخاصة  
لها كما ان المفعول به خاص بالتعدي  
كذا في الرضى

بأيضا خوشست زيدا ان روكه او يدريست قال المصنف وفي اضافة عطفها ما على الفري هو  
قوله فيما ضاهاها وعلى البعد وهو قوله في جملة فصاير القسم الثاني من التمييز الذي هو عن ذات  
مقدرة في نسبت تلك نسبة في النسبة في شبه جملة ونسبة في اضافة قوله اي ما يرفع الابهام عن  
مقدرة لا يذهب عليك ان هذا الحكم مخصوص بالشق الثاني من شق التمييز كما يستفاد من هذا التقدير  
دون الشق الاول منه لان التمييز مطلقا لا يتقدم على عامله لاسيما الشق الاول بالاتفاق فلهذا  
لم يذكره المصنف ومطرح نظره في الشق الثاني منه لما فيه من الخدشات التفسيرية في الرجوع الى القاعدة  
التقديرية ومخالفة بعض الائمة الخوية فاشار المصنف الى هذا الشق الثاني ان تلك المخالفة  
مخوية قوله ولما لم يكن محذوفا مطلقه اي مطلق المستثنى وقد عرف مطلقه الرضى بقوله هو المذكور  
بعدا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيها واثباتا لكن المصنف صرح بان ليس له مفهوم عام بل لفظ مشترك  
بين الفصل والمفصل يعني ان لفظ المستثنى موضوع في الاصطلاح للخروج وغير الخروج فعلى هذا يكون  
مشتركا اصطلاحيا فلا يمكن جمعها في تعريف واحد ثانيا حقيقته والى هذا اشار الشارح بقوله ولما  
لم يكن محذوفا مطلقه اي قوله فسماء ثنية سقطت فونها بالاضافة الى الضمير الراجع الى اللفظ المشترك  
رفعهما بالالف مبتدأ وقوله مختلفا ثنية ايضا مضاف الى الحقيقة خبر المبتدأ والجملة منصوبة المحل على انها  
صفة لقوله مشترك لفظيا وقوله قسم او لا على صيغة الماضي المعلوم فاعله المستتر راجع الى المصنف قوله  
باعتبار الحكم والمراد بقوله المراد بالمر عطف على الحكم ويستخرج بعد اسطر فائدة هذا الاعتبار في الشرح قوله  
فلاننا قد مضى في ان في الاستثناء الفصل تافضل لا ينفصل اثنان الشيء ونفيه فان قولنا جاءني القوم لا يرد  
اثبات لحي زيد ونفيه وهذا تافضل لا حالة بل لا يرب لكن لما كان الدخول باعتبار المفهوم لا في الحقيقة  
لم ينافض وانما احبنا الى هذا الاعتبار لان الاخراج عن المتعدد يستلزم الدخول فيه اذ يقرر الدخول  
لا يتصور الاخراج فان قلت اذ لم يكن زيد داخل في القوم في الحقيقة فكيف يتصور الاخراج بهذا الاعتبار  
قلت معنى الدخول هنا شمول اللفظ له لولا الاستثناء ومعنى الاخراج هنا جعل الاستثناء فريضة على  
عدم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه في الواقع فاحفظه قال المصنف والمستثنى منصوب اليه ولم يقل  
وهو منصوب مع ان المقام مقام المضمر لانه يرفع القسم الثاني فقط لغير المرجع وانما خص بقوله اذ كان  
بعد الاختصاص الحكم الوقي بما بعدهما من الود وان الاستثنائية قوله بيان للواقع بل لدفع وهم من يوم  
بالنظر الى الصورة الا ان المذكور بعد الاستثناء قوله مشابهة للمفعول لاسيما شبه الخاص بالمفعول بعد  
للتعلق بواسطة الحرف قوله وقيل ان البدل في قوة تكرير العامل في اي ما تقرر البدل فلفظ المعنى  
على تكرير العامل للزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكرير فصاير المعنى جاء القوم الا  
جاء زيد وهذا عكس الفرض قوله عطف على خبر كان اي والمستثنى منصوب اذ كان بعد الا اذا كان  
مقدما على المستثنى منه في وجوب النصيب ايضا لكن المراد بخبر كان قول المصنف كلام موجب قد صرح بذلك  
بقوله وهو في كلام موجب قال الغفوري ويمكن ان يعطف قوله او مقدما او منقطعا معطوفين على  
قوله في كلام موجب هو خبر آخر كان ولا يعطف على خبره الاول وهو قوله بعد الا لانه يبيح ان انصبا  
شروط بكونه بعد الاول ذلك لا يفهم من العبارة على هذا التقدير اي على تقدير العطف على قوله بعد الا

قوله لم يفسرها كثرة بذكرها في اثنائه  
المباحث بيد ان كان لا بد ولا معنى لانه  
فان لفظ بمعنى غير لا بمعنى من لفظ  
بالضاد بيد ان من قرئ لفظ لا بمعنى  
الا كقوله تعالى ان كل نفس لها عليها  
في الهدى بيد قد يدل باقواها وهو  
لازم الاضافة الى جملة مصدرة بان  
الشدة وله معاني احدىها مصدرة  
انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا ولا صفة  
ولا استثناء متصلا كما وقع غير يدل برفع  
منصوبا دائما واستثناء منقطعا خاصة  
والثاني معنى اجل فله ابن هشام يفي  
في الحديث الشريف على المعنى الثاني وان  
مالك وغيره على الاول وعلى التثنية  
هنا انتهى في الاخوان المذكورة في اثنائه  
المباحث عشرة او لها خلافا لغيرها  
واثنان هاتان فصار اثني عشر ولعله  
ترك تفسيرها لعدم العلم بانفسها  
في عدد معين ويقوي تفسيره كبر الضمير  
بباب الا وايضا قول الشارح في جاشيه  
لا امتحان ولم يذكر لاسيما مع انه ما ذكره  
للمصنف قوله قال العصام هذا ليس من  
تمام التعريف الظاهر المتبادر من ابن  
الحاجب والبضاوي والمصنف ان يكون  
جزء من التعريف وعدم التفسير فيخرج  
بعد العلم بانفسها في عدد كانا  
انفا فلا يرد النقص ايضا



قوله فينصر لعل وجه النهر ان قول الشارح وهو في كلام موجب كلام ذو وجهين فالوجه الصحيح  
 رجع ضمير هو الذي كان والواو ابتداءية يعني ان قوله في كلام موجب خبر كان لكنه خبر ثان له اذ خبره  
 الاول قوله بعد الا والوجه الغير الصحيح هو كون الواو حالية وضمير هو راجعا الى المقدم على المستثنى منه  
 فكان المستفاد تخصيص وجوب النصب في المقدم اذا كان في كلام موجب وذلك فاسدا ليس كذلك  
 اعم من الموجب وغير الموجب وقد صرح الفاضل الجامي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما  
 على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب وغير موجب متناع تقديم البدل على البدل منه قال المص اوازا  
 كان بعد خلا وعدا عطف على قوله اذا كان بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان بعد خلا وعدا  
 لانها فعل وفاطمة مستتر راجع الى فاعل الفعل المتقدم لدلالة الفعل على صاحبه كما يدل على صدق  
 قوله بالا التي هي ام الباب لان الامور مستثناة للاستثناء بخلاف ما عداها فانه موضوع لمعان اخر استعمال  
 في الاستثناء بضرب من المناسبة قوله وهما لا في تاويل المصدر اي ما خلا وما عدا خلا لا في تركيز  
 وجوب اداة استثناء فعلا لا غير لان ما المصدرية لا تدخل الاعلى الفعل فلذلك كانت حاليته ثابتا وبيل  
 المصدر قوله جاتي القوم ما خلا وما عدا زيد اي غاليا او مجاوزا تفسير على انها حال يتاويل المصدر  
 الذي يعني اسم الفاعل وقوله او وقت خلوا الجاتي منهم او وقت جاتي القوم ما خلا وما عدا  
 لكن الفاضل الجامي فسره في قوله من غير ذكر الوقت حيث قال تقدير جاتي القوم ما خلا وما عدا  
 زيدا خلوا زيدا وعدو زيدا نصب اخرها مضافا الى ما بعدها بتقدير المضاف اي وقت خلوه ووقت  
 عدوهم وعن الوخش ان اجازة الجرح على ان ما فيها اذاعة ولعل هذا ليس مرضي المص فلذلك لم يقل  
 في اكثرهم تاواني اثنان الحاجب قال المص وليس ولا يكون اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان بعد  
 ليس او بعد لا يكون نحو جاتي القوم ليس زيدا او نحو سبي اهلك لا يكون زيدا وانما وجب النصب بعدها  
 لكونها من الافعال الناقصة الناقصة للخبير لزم اضرار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير مستتر راجع  
 الى اسم الفاعل من الفعل المذكور والى بعض من المستثنى منه مطلقا وهي التركيب منصوبان محلا على  
 الحالية قال في الحاشية ولم يرجع الضمير المستتر الى المصدر مع صحة وقوع العين خبرا عن المصدر  
 في النفي وان لم يصح في الوثبات لان نفي زيد عن الجي لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه كما لا يخفى وقد  
 الغفوري قال الكوفيون ان معنى جلة القوم ليس زيدا او لا يكون زيد ليس فعلم فعل زيد ولا يكون  
 فعلم فعل زيد قوله وكل من هذه الوقعا اي خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس لا يكون قوله الغير  
 المخرج على صيغة اسم المفعول من التثنية وهو المستثنى الواقع في كلام غير موجب غير تمام قوله ولا يصح  
 فيها اي لا تكون تلك الوقعا مستثنى ولا مجموعا ولا مخاطبا ولا غيرا لقيامها مقام الجرح  
 الذي هو الا في باب الاستثناء فصار فتح اداة مستعملة في الاستثناء فتبصر في المص ويجوز فيه  
 النصب ولما فرغ من ذكر ما يجب المستثنى ان نصبه فيه وهو ستة مواضع الاول في الكلام الموحى  
 الثاني في المقدم الثالث في النقط الرابع فيما بعد خلا وعدا الحاشية فيما بعد خلا وما عدا الاستثناء  
 فيما بعد ليس ولا يكون اراد الشروع في جواز نصبه وفيما بعد على حسب العواطف فقال ويجوز فيه الخبر  
 ويختار البدل اي ابدال المستثنى عن المستثنى منه قوله واصالة الج وقوله ونجبة الج كلاهما بالخبر

قوله فان كان هذه الكلمات صارت  
 بمعنى الاكثية وهذا يؤيد ما قلنا انما  
 من عدم اعتبار اداة الاستثناء فيا ذكر  
 قوله رعاية لاصولها وهذا يجزى فيها  
 عدا بيان الاعراب لها وما فيه لا اذ لا  
 اعراب لاصولها ايضا لان الاول لا يحدد  
 ولا اعراب له اصلا والثالث لكونه جملتها  
 ولا اعراب لها ايضا من حيث هو بخلاف  
 غير فان اصله معرب قوله او مطلقا اي  
 منكر بدل عليه قوله او بعض منهم والفعل  
 لتقديم لقلة عموم التكرار في الوثبات  
 اذا كان فاعلا كاستعمال الفعل من  
 الكل وانما يرجع الى الكل لان الفعل من  
 قوله ام الباب لانها موضوعه لكان  
 بخلاف ما عداها فانه موضوعه لكان  
 انما استعمل في الاستثناء بضمير الضمير  
 قوله او لا يكون الجاتي ولم يرجع الضمير  
 هذا الى المصدر مع صحة وقوع العين  
 خبرا عن المصدر في النفي وان لم يصح  
 الوثبات لان نفي زيد عن الجي لا يوجب  
 اخراج زيد عن المستثنى منه كما لا يخفى

مضافا اليها بعد ما عطوفان على قوله مقتضى القيام المحرور باللام اي ورعاية لاصالة اعراب المستثنى  
 ورعاية لتبعية اعراب البدل قال المص في كلام غير موجبا في كلام منفي باي كان وما فيه استفهام  
 قال نجم الدين والمراد بالاستفهام هنا استفهام انكار قال المص ويعرب على حسب العواطف اعراض بان  
 العامل ما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه وان اردنا الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معربا عاملا  
 لا بعامل المستثنى منه وان اردنا الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور ان  
 المستثنى بدا يعرب على حسب حاله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد  
 جر الفظيا ونصبا محليا وعامله هو الباء التي كانت داخلية على المستثنى وعامل نصبه هو مررت  
 بنوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحل المستثنى قوله ولا يفيد فيه الا نادرا بان يكون الحكم  
 ما يصح ان يثبت على سبيل العموم كذا في الحاشية قال المص اصل غير ان يكون صفة اي صفة بوصف  
 بها الموصوف لدلالة غير على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى الغاية بها سواء بحسب الذات او بحسب الوصف  
 قال الرضي ان استعمال الغير بلا اعتبار الوصف مجاز فالاصل فيها ان تقع صفة كما نقول جاتي جرح  
 غير محرو واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حلت على الا في الاستثناء على خلاف الاصل  
 وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعد لما قبله قوله لا انتقال اعراب المستثنى اليه اي الى نفس غير  
 لما غير المستثنى بدي باللفظ غير لاضافة غير الى المستثنى فالمستثنى محروور بالغير دائما وانتقل اعراب المستثنى  
 اليه لكونه اسما متصلا جري الاعراب فيه قال المص وقد يحمل الاعلى غير في الصفة اي يحمل الاعلى غير في الصفة  
 التي هي اصل الغير وليست باصل كلمة الا وذلك المحل في عبارة تعذر فيها الاستثناء بالا فيكون ما بعد  
 الا صفة في اللفظ والظاهر ولكن الصفة في المعنى والتحقيق هي كلمة الا قوله لعدم المانع فيه اي فيما  
 بعد الا وهو المستثنى ظاهرا وليس بمستثنى حقيقة لتعذر الاستثناء قوله فحل على الصفة اي حمل الا  
 في الاية الكريمة على الصفة لانها تابعة لمجمع منكر غير محصور هي الية وينعذر الاستثناء لعدم دخول  
 الله تعالى في الية بيقين فلم يخف شرط صحة الاستثناء قال الجامي وفي الية الكريمة مانع اخر عن حمل الا على  
 الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيها الية مستثنى عنها الله تعالى فسدنا وهذا لا يدل  
 على انه ليس فيها الية مستثنى عنها الله تعالى بهذا لا يثبت وحدانيته تعالى مجوز ان يكون فيها الية غير  
 مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت صفة بمعنى غير لا يدل على انه ليس فيها الية غير الله واذا لم يكن فيها  
 الية غير الله يجب ان لا يتعد الالية لانه تعدد يستلزم المغايرة قال الخشي الجامي عبد الغفور اي يجب ان  
 لا يكون الله الاله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانقضاء اللازم مستلزم  
 لانقضاء المزمع وكلها كما ان ثبات المزمع يستلزم انبائا بالوارم كلها انتهى قوله ولم يعرف لظهور  
 فاسبق اي في بحث العامل القياسي المستثنى قوله الفعل حيث قال هناك ان احتاج الى معول منصوب  
 يسمى فعلا ناقصا ورفوعا اسماله ومنصورا خبرا له ولا يدخل الاعلى المبتدأ والخبر ثم ذكر الوقعا التي  
 بنامها وقوله كاسبق وهو المنصوبات السابقة الغير المعرفة قال المص وامة كاخبر المبتدأ الما كانت قد  
 تناقصة من قبل المبتدأ والخبر كان حكم خبرا بان كان حكم خبر المبتدأ قوله وامة كاخبر المبتدأ الما كانت قد  
 كاقابل الوضعية في عبارة الكافية لوضوحها كشمس الضمير في تبصر قال المص ويجوز في مثله اربعة

قوله على حسب العواطف المستثنى كان  
 جرحا عن اخبارها لكونها الا في الضمير  
 اي سكون من بين وفحة قوله وبمعنى ان  
 مفعلا لا في فتح العامل عن العمل فيما قبل  
 وهو المستثنى منه المحذوف لاجل العمل  
 فيما بعد الا وهو المستثنى قوله لا بد وان  
 بقيد الواو يعني من او الصرف يعني ان  
 ومن مقدرة قوله اي يري معنى ان  
 فاعل حاشا ضمه الله تعالى ضمير من غير  
 سبق ذكره لتبعية قوله باعتبار قيد  
 سبقي ذكره لوجوب اشتراك  
 الاخيرة قوله من الموشرك اي اشتراك  
 والبدل قوله من الموشرك اي اشتراك  
 كل منهما في مغايرة ما بعد لما قبله  
 الغير المحصور اي غير معلوم العدد قوله  
 قوله فلا يعلم الدخول ولا عدمه فلا يبع  
 الاستثناء المتصل لعدم الجزم بالتناول  
 ولا المنقطع لعدم الجزم بالتناول



أوجه نصب الأول ورفع الثاني نحو خير خير وهو اقربها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبها  
 نحو ان خير خير اي ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا ورفعها نحو خير خير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير  
 ورفع الأول مع نصب الثاني نحو خير خير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خيرا وهذا الضعف الصور  
 الأربع لكثرة الحذف في هذه الصور فالنصب لا يجوز حذفه ولما كان اسما كان المبتدأ لكونها  
 من دواخل المبتدأ والخبر في احكام المبتدأ جواز حذفه فاستفد منه جواز اسم بابان وليس كذلك فذلك  
 استدرك وقال لكن لا يجوز حذفه اي حذف اسم بابان فالنصب لا يجوز حذفه لانه لا دلالة على نفي  
 الحكم عن الجنس لان الثاني الحقيقة هو التكلم لا غير ولا هذه اي هو للدلالة على النفي كذا في الحاشية واعلم  
 ان شرط علمها ان يكون اسمها كونه مضافة ومشبها بها غير مفصول عنها وقد سبق منه فلذا ترك  
 من اخذ راعى التكرار لكن على الشايع ان يذكره وتركه ليس في محله قوله والا يلزم الاجحاف  
 ترك ما يتم به المقصود وتقصير الكلام عما يجب ان يكون عليه فالزعم شري في مقدمته يقال احذف  
 باري بقايت نقصان كرد او را فالنصب المشبهين بليس وقد مر في بحث العامل وجه مشابهته  
 وشرط علمها فليراجع ثم قوله وعدم تقديم معموله اول الخ فلهذا الاولوية ممنوعة لانه لا يلزم  
 عدم تقدم المضاف اليه على المضاف عدم تقدم معمول المضاف اليه لان معمول لا يجب اتصاله الى  
 معموله متاخر عنه كما يجب اتصال المضاف اليه الى مضافه متاخر عنه قد برهنا ان المصير لكونه بمعنى  
 لا ضارب يعني ان لفظه غير ولو كان اسما في الظاهر مضافا الى ما بعده الا انه بمعنى لا وكلمة لا حرف لا يضاف  
 الى شي لان المضافة من خواص الاسم وكان لفظه غير منها ليس بمضاف في المعنى فلا يكون مدخوله  
 مضافا اليه في الحقيقة لعدم كسب شي من الاضافة فليتبصر فالنصب غير مسموح وحفظ كلا الفعلين  
 على صيغة المجهول لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه شي من العامل والمفعول وغيرهما من  
 الزوائد الواقعة في الكلام الغير المنظم الا ان يكون الفصل بينهما مسموعا من العرب العاربة بنقل اللغة  
 وحفظا عنهم وقوله لكن لا يباس عليه والمسموع منهم وقوع الفصل بينهما بثلاثة بمفعول المضاف  
 وظرفه والقسم وامثلة في الشرح قوله كقراءة ابن عامر مثال اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعول  
 المصدر في الحاشية نقل عن ابن مالك في توجيه هذه القراءة بوجوه احدها كون الفاصل فضلة  
 صالحا لان لا يقيد بهو الثاني كونه غير اجنبي لعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدرا للتأخير قوله وكذا  
 بعضهم مثال اضافة الصفة الى مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني قوله وكقوله ترك يومنا  
 اضافة المصدر الى فاعله واصله الطرف قوله وهل يتم تاركوا الخ فالدمامنى ومعتل عدم الاضافة  
 بان تكون النون محذوفة كحذفها في قرينة الحسن وما هم بضاري من احد كذا في الحاشية فالنصب وقد  
 يفي مجرورا اي وقد سبق المضاف اليه مجرورا بعد حذف مضافه وذلك شاذ نحو يريد الدخول مجرورا  
 هذا هو المضاف اليه المحذوف ومضافه وهو ثواب فيجوز حذف ثواب المضاف بقى الاخر المضاف اليه  
 مجرورا على ما كان عليه قبل الحذف فالنصب قد يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف على حاله الذي هو  
 على ذلك الحال وقت الاضافة مثل بقاء المضاف غير متون ان كان قبل الاضافة مفعولا او مثله بقاء  
 المضاف غير متون ان كان قبل الاضافة تشبيه بنون واجما بنون وتخصيص البقاء بالبقاء بلا تنوين واضح

قوله على الأول اما الأول فلا ن حذف  
 كان مع خبر الذي هو في صورة الفصلة  
 حذف شيء كثير لا سيما اذا كان الخبر  
 ومجورا واما الثاني فلا ن الظاهر التباد  
 من هذا الكلام ان الشرط الجواب  
 كون نفس العمل جارا لان فيه خيرا فافهم  
 قوله فافهم اشار الى الجواب عن اعراض  
 الفاضل العظام ومن اراد الاطلاع  
 فليجمع قوله مختلفا بفضيل الصفة المضاف  
 الى معمولها الاول بالثاني ويمكن فيه  
 اعتبار الوجود الثالث فافهم قوله  
 وجواز الفصل بينهما بالقسم قليل  
 اي القسم في الكلام وهو اي الفصل لتنج  
 ذكره الرضى قوله المسالك متعول لتنج  
 فصل بين المضاف وهو تدى والمضاف  
 اليه وهو الرقية  
 قوله واسئل القرينة مجمل ناع على حذف  
 المضاف اي اصل القرينة وتارة على ان  
 اصل القرينة مجاز عن الاهد الخلاق المجمل  
 على الحال وهما متغايران

فان ذلك المص وكرر الخ عطف على قوله عطف على صيغة المجهول اي وقد يحذف المضاف اليه ويبقى  
 المضاف على حاله ان كرر مضاف الى مثل المحذوف ونحو يا بنم بنم عدى وكلاهما معربان بالنصب لفظا اذ هما  
 منادى مضاف تقدير يا بنم عدى يا بنم عدى فالنصب ان لم يكن المضاف غايته مثل امام وقدام وراه وفوق  
 وتحت وقبل وبعد قوله وقد سبق في بحث حرف الجر عند كحذف في من المفعول فيه قياس قوله اذ لو كان  
 منسيا يرد ان قول المص نحو يا مقلب منسيا اي المولى منى على الظن لكن النسي معرب بحسب الجوهل متون  
 قوله سابقا في بحث العامل في المضارع اي في الباب الاول الذي هو باب العامل حيث قال في بحث المضارع  
 والمجاز خمسة عشرة كلمة اربعة منها حرف ونحو فعل واحد وهو لم ولما ولام الامر ولا النهي واحد عشر  
 منها نحو فعلين مضارعين لفظا او تقدير وان ماضيين فحلا وسمى كل المجازات فهناك مزيد تفصيل  
 فليراجع قوله كما ان الابداء وكان وما ولا تمل في الاسم والمجاز الابداء هو تجريد الاسم عن العوامل  
 اللفظية لاجل الاستدراك ان لثبوت شي في الماضي وما ولا تمل في شي وكل منها تقتضي مسندا  
 ومسندا اليه كاللا يخفى قوله وفيه رد الخ اي في قول المص تقتضي شرطا وجزاء اذ فيه اشار الى قوة كل  
 المجازات في عمل الفعلين الاثنين كما هو الظاهر قوله انهما اسمان للجلتين اي ان لفظي الشرط والجزاء علان  
 مخصوصان للجلتين اية كذا كانت فعلية او اسمية قوله وهذا الجواز ان يكون الشرط والجزاء مضارعين  
 من كونها ماضيين واحدها ماضيا والاخر مضارعا فالنصب بغيره هذا القيد مصر وفيل قوله ان كان  
 مضارعا عن قيد الجزاء هذا الشق من الجزوم لان الغاء انما يدخل على الجزاء دون الشرط ابدافلا لفظا  
 ان يكون قيد القول او الاول اذ المراد بالاول هو الشرط ودخول الغاء وعدم دخوله لا يتصور الشرط  
 لانه لا قائل به من احد فلذلك لم يضر تخلف قوله او الاول بين القيد وبين المقيد لكن الاستسبال الاصح ان  
 تقدم قوله بغيره على قوله او الاول بجلاتهم في الوهلة الاولى بغير تفكير ان يكون قيد القول او الاول  
 مع انه صريح البطون فلا احتراز عن هذا الوهم عقب الشرح ونبه تنبيهه بقوله يعني ان كانا مضارعين  
 حال كون الجزاء بلافاء قوله في المضارع شرطا او جزاء بلافاء قد قصر حكم وجوب الجزم في صورة واحدة و  
 الوجوب في الصورتين احدهما كون الشرط والجزاء بلافاء مضارعين والآخر كون الشرط مضارعا فقط  
 سواء كان الجزاء ماضيا بقاء او بغيره او كان جملة على ان تباين العاطفة بكلمة او على معناها الموضوع  
 باطل اللهم الا ان تكون بمعنى الواو فيقر بان يصح على وجه مخصوصا بالصورة الاولى ومقصودها ان يصح  
 حكم الصورة الثانية منزوعة فالصحيح ان يقول الجزم واجب في الصورتين في مضارعهما فالمضارع  
 في الاولى في الشرط والجزاء وفي الثانية في الشرط فقط قوله وعدم المانع اي المانع عن الكون مجرورا وهو  
 الغاء في الجزاء اذا كان الشرط والجزاء مضارعين قوله صرح به الرضى فافهم لعل وجه التهم ان في وجوب  
 كونها ماضيين وكذا لان الجزم نوع من الاعراب والعرب به من افعال هو المضارع والآخر الماضى  
 مخصوص به بالاتفاق والماضى مختص بهذه الدرجة اذ هو مبنى لا يعرب فالنصب جاز الجزم ورفع في الثاني  
 اي في الجزاء لكونه مضارعا ولو كان الشرط ماضيا والمضارع محل الجزم لكن لما تخلف الشرط ماضيا بين الجزاء  
 والجزم الصالح للجزم جاز الجزم لضعف المانع المتخلف وجواز الرفع لوجود المتخلف ولو كان ضعيفا ولو اقر في الجزاء  
 في عدم الجزم لكونه ماضيا لا يقبل الجزم لفظا بل الجزم محل الماضى نفسه لا محل الجملة فاحفظه من الخطأ

قوله اي عدى ومعتل ان يكون لا يابا لك  
 دعاء عليه يعني لا يكون لك يا موحدا  
 بل انت نبات من ماء السماء يعني انت من  
 ولد الزنا او دعاء له يعني ان لا ينجى من  
 الاباء باستغاثه انفسكم على معنى انكم  
 تخلطون على الصلاح وايقال وسعاه  
 لاجل انكم الى رب يربكم ويؤدبكم  
 شرح ابيات  
 قوله او الشرط وحده اخلاف الخاء  
 في جازم جواب الشرط قال بعضهم  
 اداة الشرط قيل وهو من المحققين  
 من الجرمين وعزاه السيرافي الى سيبويه  
 وزعمه الاخفش ان الجزم بفعل الشرط  
 واختار صاحب التسهيل وقيل بالوزن  
 والفعل من هذا القول نسب ايضا  
 الى سيبويه والتحليل وهو من باب الكوفيين  
 شيخ زاده  
 قوله فافهم وجهه ان الاستسجال للبد  
 بواقع فيها لان تباين الشرط في  
 الوقف في الاول والاخر والا بعد  
 في الشاف



اذ قال الفاضل البلوي ان قولهم ان قام انكول قام زيد بغيره في الجملة المحكوم عليه بالجزم فعل الجزم ومن  
 لا الفعل محموله وكذا الحكم في فعل الشرط والحاصل ان لفظ الماضي وان لم يجز فيه الاعراب بل لحظ له منه  
 لكونه مبنيا الا ان وقع في موضع العربي في محل الجملة فالعرب بالجزم محلا في مثالنا هذا  
 هو ما مضى قام فقط بغيره في الشرط والجزء فليست بفرقة من مزال الابقال المص فلا يجوز  
 دخول الفاء فيه اي في المذكور يعني في الجزء الذي كان ماضيا متصرفا فقط وهو في بعض  
 مضارع او في الجزء الذي كان مضارعا متصفا بل وما خاصة فصار هذا الجزء ماضيا ايضا لكن  
 تقديره يقبل لم ولما معنى المضارع ماضيا لانه لما تحقق ما يتردده الشرط في الجزم بحيث المعنى  
 يتقبله ويخصيصه الى الاستقبال ولا في الصورة الاولى وبعد قليل ولما انشأ الصورة الثانية  
 استغنى فيه عن الفاء لوجود الربط بالعلق المعنوي ولم ينجح الى الربط اللفظي بالفاء ضوان ضربت  
 زيدا ضربت اى اضربه في المستقبل وان ضربت زيدا لم اضربه اى لا اضربه في المستقبل والجزم لا افان  
 الاربع بان الشرطية في المثالين محلي فبقر قال المص وماضيه والاحسن ان يقال ماضوية الم زمان  
 المنسوب في مثالنا الاول وقبله بالنسبة كايضا في المنسوب الى الماضي ماضوية والى الراضى ماضوية  
 قوله على ما نقلناه من التسهيل حيث قال فيما سبق انما في التسهيل انما اسمان اى الشرط  
 والجزء علان هيلين وان الجزاء اسم وعلم مجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى  
 الجزاء اسما وعلم الجزاء الفعل اذا كانت فعلية قوله او ماضيا بمعنى ماضى وان  
 كان الجزاء ماضيا باقيا على الماضوية لفظا ومعنى لم يتقبل استقبالا لانها تسرق فقد سرق  
 اخ له لان قد سرق ماضى لفظا ومعنى قوله اى حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعنى ماضى اشار بذلك الى ان  
 الحكم الاق وهو لزوم قد مخصوص بالشيء الاخير من الثلاث وفي الجملة الاسمية وفي الجملة الانشائية  
 لا يلزم قد قوله ليكون نصا اذ مع نص بعد على المعنى لا يمكن استعادة الاستقبال قال المص  
 او مضارعا اى وكان الجزاء مضارعا مقارنا باحد الاربع التي سئل عليك قوله الثلاث اذ لا  
 يضم الهمزة صفة الثلاث اى اثنين وسوف لنزيد ما دخل عليه من احدى الثلاث من المضارع على  
 الاستقبال فلم يبق احتياج الى احدث الاستقبال اذ الشرط كلابزمت بتسهيل الحاصل قوله  
 فاجتمع الى الربط وهو الفاء فانه لا يتبع الشيء قيد على ان الجملة جواب للثبوت عليها  
 وليس بكلام منقطع عما قبلها لكن لا جزم فيه لان الفاء مانع عن الجزم كذا في الحاشية قوله  
 مثال لما مضى الغير تصرف اى مثال الجملة الفعلية التي فعلها ماضى غير متصرف فهو قوله تعالى  
 فليس لله في شيء هذه الجملة الفعلية الماضوية الغير المتصرفية هي الواقعة جزء فان قيل ان  
 في ليس تصرفا اذ يقال ليست على صيغة مؤنث وليست على صيغة مخاطب وليسوا على صيغة الجمع  
 فكيف يصح ان يقال انه غير متصرف قلنا فهذا من تصرف مربوط على السماع لا يقاس عليه فيما  
 زاد على المسموع ولم يزد من التصرف هو التصرف في القياس غير لوقوف على السماع وليس كذلك  
 قال المص واما الممول بالتبعية اى النوع الثاني من الالب الثاني الذي هو على نوعين الالة لعمول  
 بالاصالة وهو على اربعة اقسام المرفوعات والنسوبات المشتركة بين الالاسم والفعا وانما

الماضي وحده لا في عمل  
 قوله واما الممول بالتبعية اه كان ذلك  
 تعريف العامل والمعمل المستغنى عن تعريف  
 الممول كحصوله في ضمن كل منهما وهو  
 كلمة تفصحى العامل بواسطه كوزانها  
 على وجه مخصوص من اعراب وتالم  
 يعرف اصلا واما الممول بالتبعية لان كان  
 دينا المص فيمكن التعدادات  
 يتقدم التعداد على التعدادات  
 اوله ذكر بعض احكامها التي  
 تختص مجموعها بالثابع ليكون  
 تعريفا لموسلم على من الخلل  
 الحاسب وايضا يعلم ذلك من تتبع  
 ويسهل حفظه ويعلم في المعامل  
 كلامه واما الرفع في المعامل المذكور  
 على احد الوجهين في المثال المذكور  
 فليس باعراب ولا بناء اه ان  
 توابع المبنى مطلقا تابعة لمحل  
 متبوعاتها دون لفظها وقولهم  
 ترفع محلا على لفظه ليس كما ينبغي  
 ان لا يكون اعراب التابع  
 اذ يلزم من جنس المتبوع مع انه لا بد منه  
 من جنس المتبوع مع انه لا بد منه  
 والتميم للمحقق والمجاز فالاولى  
 بين الحقيقة والمجاز على اللفظ كما يجب  
 ان يجعل المحمول على اللفظ كما يجب  
 لعموري في عدم كونه اعرابا وبناء  
 حاشية

المجوزات المتعلقة بالاسم والزابع المجزومات المخصوصة بالفعل وقد ذكر كل منها شيئا  
 واحكامها وسائر يتعلق بها قلنا انما اراد ان يشرع في التوابع فقال واما الممول بالتبعية فان  
 في الحاشية ومعنى التبعية اتحادها في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعه بعد  
 فلا يرد لا خبالا لتعدد الالاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب انتهى قوله في قوله لا يرد  
 الاخبار ارجح نظرا لان هذا المعنى يصدق على الاخبار والاحوال اذ كل واحد من الاخبار المتعددة  
 ومن الاحوال المتداخلة متحدات في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق فليتحقق قوله غير مفيد  
 لاستلزامه الدوام واستلزامه الدوام لان معنى ما يتبع سابقا للاحقه فلا بد وورقوله  
 بتتبع لوارى موارد الاستعمال في كلام الفصحاء قوله فان المنسوب الى المتبوع في قصد  
 المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان الجي مثلا في جاني زيد الظرفين والظرفين زيد او زيد نفسه قصد  
 منسوب الى زيد القيد بالظرف او يكون زيد نفسه او الى الظرفين القيد بزيد لا الى زيد والظرفين  
 كذا في الحاشية قوله ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى بخلاف غلام زيد في قولك جاني غلام زيد  
 فان المنسوب اليه وان كان غلام مع زيد الا ان الثاني ليس عموالا ولا معنى ولم يعمل العامل فيهما معا  
 كذا في الحاشية قوله كالنشاد النادر فلا يحل ما هو المتنازع فيه عليه قوله فكانا العامل  
 بالمر الثاني فلم يعمل في الاول ولم يباشره قوله لا الالام الح والتسمية بيد لا اشترا لباغيا  
 المجزور وفائدة الالام التاكيد ليس الا قوله ان ليس لغير العطف الح وعند البعض يجوز لحوق  
 الواو بين الصفة والوصف فتاكيد اللصوق كما قيل في قوله عز وجل وما اهلكنا من قرية الا بالظلم  
 كما به معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء كذا في الحاشية قال المص ويجوز تعدده اى تعدد  
 الصفة اثنا ن فضا عدا وتذكر الضمير باعتبار التتابع قوله لما مر في الخبر حيث هنالك يجوز  
 اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل واحد قال ابو البقاء الصفة العامة لا تاتي بعد الصفة الخاصة  
 فلا يقال هذا رجل ضخم يتكلم وانما يقال متكلم ضخم وقوله عز وجل وكان ذسولا نبيا اى  
 مرسل في حال نبوته قوله كالمعرف بالام المهدى مثال للنكرة الحكية ولو كان في صورة النكرة  
 قال الفاضل البايوان كانت الجملة الخبرية مرتبطة بمعرفة غير مختصة فلذلك الجملة محتملة للمال  
 والصفة نحو قوله سبحانه وتعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فذلك ان يجعل جملة يحمل اسفارا حالا من الحمار  
 لكونه معرفة بالالف واللام صورة ولان جعلها وصفا له لان المعرفة باللام الجنس صرف  
 في المعنى من النكرة فانهم انتهى كلامه وما يباين سبب النكرة ما قال ابو البقاء كل صفة نكرة قدمت  
 على الموصوف انقلت لامتحالة كونها صفة تابعة مع تقدمها فيجوز حالها ففارقها لفظا لا حقيقة  
 لامعناها لان الحال صفة في المعنى قوله واما التزم فيها الضمير دون الخبر معلوم وورد  
 عند ظهور البتة لان البتة لا يستقل برأيه كلاما ولذلك ينظر الخبر دون التبع قوله  
 في عشرة اموري في الاعراب فعوا ونصبا وجزا فلهذه ثلاثة من العشرة والسبعة هي التي  
 ذكرت في المتن فوجد في كل تركيب اربعة لانه اذا كان مرفوعا ينتهي الى نصب والجر وان كان مرفوعا  
 ينتهي الى النكرة وان كان ينتهي الى التثنية والجمع وان كان مذكرا ينتهي الى التانيث فوجد في كل تركيب

قوله غير مقيد بزمان النسبة  
 اه بل غير مقيد بخصوصية مادة  
 من المعاد بل يدق بهية تركيبه  
 مع متبوعه وهو معنى قصد  
 الفاضل الجامي والمص لا يتبع  
 واما رده فيه بان له ليس بغير  
 العطف من التوابع مع متبوعها  
 هيئة مخصوصة بغير معنى  
 له بل هو مبني على قول غير تحقيق  
 يدل عليه اخذه في هذه الزمالة  
 مع رده في الاستحسان لان لكل  
 مقام مقال فعلى هذا لا يجوز  
 الاشياء الثلاثة المذكورة  
 بطلانها والحقان كل صفة على  
 بهية تركيبه مع متبوعه دون غيره  
 معنى ثابت في متبوعه فانما اذا بدلت  
 من التوابع فانما اذا بدلت  
 مثله المذكورة وقلنا العجبي  
 زيدا راء او داره والمعنى  
 التقدم انفسهم لا تدل على المعنى  
 الثابت في المتبوع واما الجواب  
 بجمل الدلالة على التخصيص  
 او الانشائية فليس كما ذكرناه  
 قوله اذ لا دلالة الى المتبوع اه  
 بزمان النسبة الى المتبوع  
 هذا الحكم ان لا فرق بين جاء في  
 رجل حسن والعجبي زيد على  
 في الدلالة على معنى في المتبوع  
 فان وجدت فعليك البيان  
 حاشية  
 لان الخبر



اربعة من العشرة قوله والاعراب تركه هذا من التكرار اذا قال المعرف قبل الشروع في تعريف  
كل من التوابع في الاول بصحت واعرابها كاعرابه اي اعراب التوابع الخمس كاعراب المتبوع ولا  
تركه بقصر قوله ومنعاجزها او كليا الوضع في اللغة جعل الشيء باراء المعنى وفي الاصطلاح  
تخصيص من شئ بشئ مما يطلق واحسن الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني قاله السيد السند وقال  
المصنوع الوضع الجزئي ما لو حفظ فيه الموضوع لما جاز في بعينه ويسمى وضعاً خاصاً ايضاً  
والوضع الكلي ما لو حفظ فيه الموضوع له الكلي بعينه ونفسه او الموضع له بعنوان عام كايقال  
لو حفظ كل مشارا له بعنوان المشارا له ووضع له بعينه اسم لاشارة ويسمى وضعاً عاماً ايضاً  
فالاول وضع عام لموضوع له عام كوضع الانسان للمعروف والثاني وضع عام لموضوع له عام  
انتهى كلامه قال الفاضل المندى ما وضع بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهامات  
او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والتلأ انتهى قال الرضوي وانما جعل ذلك  
موضوعاً كالربيع والفرس وان كان مركباً الا ان مثل هذه المركبات ايضاً موضوعات بالتأويل  
وجعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضعه  
الافراد انتهى قوله اي بذاته العينة قال الفاضل الجاهلي اي بذاته العينة المعلومة للتكلم  
والمخاطبة المعهودة بينهما فالشئ قيداً من معلوماتية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو  
المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحاشية فهو النكرة قال  
محشيه المصنوع قوله لشيئاً ملتبس بعينه اي بذاته العينة فسر قول المصنوع بعينه بذاته العينة وهذا  
انما يتم لوجاء العين بمعنى الذات المعينة ولايساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من  
ذات الشئ او جنس الشئ وح الباء زائدة على ما صرح جوابه فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيئاً  
نفسه لا امر متعلق به والتعريف يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيئاً الا وهو  
لذلك الشئ نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في مثال هذا المقام بالثبوت فلا  
يجوز ان يكون من مواضع الادب وان يصح جوابه قال محشيه ذلك المحشئ الفاضل ابن الملا  
استعمال العين بمعنى العين شاع ذائع في عرف العامة والخاص ومنه العين والعتيق قال في القاموس  
العين ذات الشئ ثم قال بعد كلام ونفس الشئ اذ بالاول المطلق وبالثاني المعين كما لا يخفى  
الكادرو في قوله المعرفة ما وضع لشيئاً بعينه الباء بمعنى مع اما وضع لشيئاً مع تعيينه اي هي  
موضوعة لهذا المجموع والنكرة ما وضع لشيئاً مع تعيينه بل بنفس ذلك المعين فقط وانما قد  
ذلك لئلا يرد على تعريف المعرفة انه اذا ريد بالتعيين التعيين الشخصي فيخرج منه المعرفة باللام  
الجنس والعائد اليه وان ريد به من الشخص النوع يدخل النكرة فيه الى هنا كلامه وبما  
ذكرنا لك تبين هذا تصرف المصنوع باسم انتهى كلام ابن الملا الفاضل عليه الرحمة قال المصنوع  
الاول المضمرات قال الشيخ ابن الحاجب في كتابه سبحة وتقامر قد مضى وضع التكلم والمخاطبة  
او غائب تقدم ذكره لفظاً ومعنى وحكا قال المصنوع والتحقيق وضع المضمرات الجزئيات  
معينة لهذه المفهومات والتعريف الذي عرفه الشيخ ابن الحاجب اظهر فيها هو التحقيق في هذا التقدير

ه فقيس على هذا  
قوله ثم القياس فيه الكتاب بل هو  
اذ الاول ليست بحجة منه بل كلمة  
برأسها آه لكن يكتب في نصب  
تثنية وجزءها بها فرقاً بينهما  
وبما لم يجمع وحمل الرفع في تثنية  
وكذا حمل التي عليها لكن هذا مخالف  
لما سبق ولعله يشي في احد  
الموضوعين على احد الزايتين وفي  
الآخر على الآخر اختلف في  
اللام الداخلة على الصفات  
قال الماذني انها حرف تصريف  
لا اسم موصول كقول الاكثر هي اسم  
على الصفات وقال الاكثر هي اسم  
موصول بمعنى الذي واختلف  
الاول بجري فيها التعريف هل هي  
الذكر في حرف التعريف هل هي  
اللام واللام او كلاهما وانما على  
الاكثر وهو كونها موصولة  
فيجوز ان اتفاقاً ولا قال في الاختلاف  
الذكر وانما قول الفاضل المصنوع  
الذكر وانما بعد عدم التعلق فيه  
بعد اعترافه بعدم الاحتمالات  
الاختلاف ان تخصيص  
بحرف التعريف تحكم ليس بشئ  
يعتد به لكون العلم المخوف  
ويدل عليه تخصيص المصنفين  
بالالف واللام من تقدم المصنوع  
وتفسير الشرح خصوصاً السيد  
والسيد الذين وانما ضل المصنفين  
حاشية

استغنيت انت عما تكلف الشارح الجاهل لاخراج لفظ التكلم والمخاطبة فما اتيتك وكن من  
الشاركين وعلى طريقة النفاة اعلى الله تعالى درجات ينبغي ان يحل التعريف على ان المراد  
ما وضع ليستعمل في تكلم بعينه او مخاطبة او غائب كذلك وبهذا يندفع ايضاً لفظ المخاطبة  
هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين المشهورين بين النفاة والذي هو التحقيق لا بد  
من حمل متكلم واخو به على العموم والاستفراق والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد  
بكلمة ما اسم فلا ينقض التعريف بحرف الخطاب الى هنا كلام المصنوع قوله والنكرة قد تكون  
في العموم كما في قوله سبحانه وتعالى علمت نفس ما قدمت واخرت قوله لا باراء القدر وشركه  
فلقوله الله للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع جزئي مشتق قوله لتكلم لاجد  
عن الالتباس ثم المخاطبة لوجود الالتباس لا ترعانك اذا قلت انما يبقى التباس بغيره اصلاً  
ابداً وانما اذا قلت انما جازان يلتبس بغيره المخاطبة ان الخطاب له او لغيره قوله قد سبق في  
بحث الفاعل حيث قال هناك وكل من الفاعل وناشئاً من مضمرو ومظهره المضمرة ايضاً  
فما من متغير موقوف وما رز من فعل المستتر ايضاً فسمان واجب الاستناد وجاز الاستناد  
الى اخر ما في الاظهار قال المصنوع الثاني العلم اسم كان ولقباً او كنية اللقب علم ينسب اليه او يمد  
مقصود منه قطعاً والكنية وهو علم مد رباً و ام وما سوبها من الاعلام يسمى سماً قوله  
لايتا ولغيره اي غير شئ بعينه قوله بوضع واحد دخل الاعلام المشترك ككلمة في الحاشية قوله  
الا ان يدعى ان تناوله فلا فرد مجاز لعلامة مطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي ويكون  
حقيقه كما في اسم الجندر في الحاشية قوله مثل امتناع اللام وضع الصريف مع التانيث والموصف  
بالمعرفة نحو هذا اسماً لقبيل ووقع الحال بعده بغير وصف وصحة الابتداء بها نحو اسامة  
ايضاً انما قاله لا لانه من مثل هذا علم بحسب اللفظ لا المعنى فانه شائع كالنكرة وقال بعضهم  
اطلاق المعرفة عليه مجازاً ولا يخالف معناه معنى الاسد قال المصنوع في تعريفه ويد علم جنس العلم  
الشخص هو لفظ وضع باراء مفهوم معين معلوم كزيد وعمر وبكر وغيرها والعلم  
الجنسي هو لفظ وضع باراء مفهوم معين معلوم كاسامة والتمان ويقر ونحوها القريين  
اسم الجنس وعلم الجنس اسم الجنس هو ما شاع في جنس موجوداً ومقدراً كرجل وشمس وعلم  
الجنس ما انما الى الحقيقة والمماهية الذهنية نحو اسامة فانه يشار به الى الحيوان المقدس الذي  
هو حقيقة الاسد وماهية وينقسم العلم ايضاً الى قسمين مفرد نحو زيد ومركب نحو عبد الله  
فالمفرد ينقسم الى قسمين مركب ومنقول فالمرتب هو ما لم يسبق له استعمال قبل نحو زيد وبكر  
والمقول ما سبق استعمال في غير العلمية ثم النقل ما من صفة الى علمية كحادث في الاصل اسم  
فاعل من الحرف ومن مصدر اليها كفضل اذا سمي به شخص ومن اسم جنس اليها كاسد اذا سمي به  
رجل ومن فعل كيزيد اذا سمي به احد واعلم ان الاعلام المركبة لا يختص في ثلاثة اقسام كما  
حصرها عيسى البلوي بل تجاوزت الاقسام الستة التركيبية المشهورة وهي الاستادى نحو  
ضرب زيد والاضافى نحو عبد الله والتعدادى نحو خمسة عشر والصوفى نحو سبويه والتوصيف

قوله القدر المشترك فلفظه الت  
الوضع لانه موضوع له في الوضع  
كلى والوضع له جزئي او شئ  
قوله كذا هذا الذي يرى انك  
اذا قلت انما يلتبس بغيره وانما قلت  
انت جازان يلتبس بغيره  
ان الخطاب له قوله غير اي  
غير شئ بعينه قوله بوضع  
بملاقاة مطابقة تلك الحقيقة  
لكل فرد خارجي ولا يكون  
حقيقة كما في اسم الجنس







الاول والثاني قوله بل الاضرب عن الحكم الاول بجعله المسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف والاضرب هو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه قوله لا ثبات بعد انقضى وذلك لوجوب تغير طرفيها معنى والمفرد المعطوف لا يكون منفياً لان حرف النفي انما يدل الجملة فيجب كون المعطوف عليه منفياً لمحصل التغير قوله ويصح تركه اشاراً بهذا الى ان المراد بالوجوب ما يقال القبح قال في الامتحان هذا هو الاول عند البصريه ويجوز ونه على فتح من غير فاصلة وعند الكوفيه يجوز مطلقاً قوله كقولته الى اذا قسمت الاية فتنبه لما يشترطه بالارادة لا يذهب عليك ان هذه الاية الكريمة تمثيل لهذا القاعدة العطفية فليست بقوله ولذا لم يفيدها اي ولو كان معنى قوله واذا عطف واذا اريد العطف لم يوجب الى فيد اولاً قوله ولما وهم قوله ليجب الخ انما الوهم لهذا الوهم الغنى اذ كيف هو وهم سواء عند جوع التفسير في تاكيد في قوله يجب تاكيد الى التفسير المرفوع المتصل لان التاكيد ما اكده بغير فاصلة في هل يصح تأخير عن العطف قوله يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز اقراره مما اتصل به في الحكم لتاكيد فيحصل المرفوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون هذا المعطوف ايضاً تاكيداً فهو باطل وان كان التفسير منفصلاً نحو ما ضرب الاءات وزيد لم يكن كالجاء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربت وزيد لم يكن كالجاء معنى فلا حاجة في هذين الصورتين الى التاكيد بمنفصل قوله ولو بعد العطف اي ولو كان لتصل واقعا بعد العطف كاقوع في الاية الكريمة الفصل بعدوا والعطف وهو كلمة لا في ولا آباء وقوله لكونهما غير مستقلين معنى لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيسقط الخطأ من التابع بعدم استقلاله قوله لكون متبوع غير مستقل غير مقصود بالنسبة فيسقط الخطأ من التابع بالجائية قوله لا يربطونا عادة ولا مجال للتاكيد لعدم المحذور المنفصل قوله وجزمه باول والثاني كالتدعي جزمه بالباء الاول والباء الثاني كانه معدوم بحسب المعنى بدليل قوله لا بيتي وبينك اذ لفظ بين لا يضاف الا الى المتعد فلا يصح عطف المضاف وفي نحو مردت بك وبزمدوان امكان ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن استئناف الجاز والمجور ويكون سبب الاستئناف له معنى لكونه ما كان اجتناباً لاجتناب بين كالتظاهر ان يكون حكمه حكم بيني وكذا صرح به الغفور في حاشية الضيائية قال القصر والمعطوف في حكم المعطوف عليه يعني ان كل ما يجب نبوته المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله الى الى عامله الذي قبل المعطوف عليه لا بالنظر الى نفي نبوته المعطوف ايضاً ليكون في العطف فائدة قوله من الاحوال العارضة لغيره بالنظر الى الغير فقط واحتراز هذا عن الاحوال العارضة من حيث نفسه فقط كالاعراب والبناء والثنية والجمع بان المعطوف ليس في حكمه فيها يعني لا يجب ان يكون المعطوف معرباً اذا كان المعطوف عليه معرباً وكذا لا يجب ان يكون المعطوف مبني اذا كان المعطوف عليه مبنياً وشرعياً بالباء في وكذلك لا يجب ان يكون المعطوف نكرة اذا كان المعطوف عليه نكرة وكذلك المعرفة قوله مفقود في المعطوف ومختص بالمعطوف عليه ولذا لم يلزم التخصيص فيه عن الامام كما

قوله أي العطف بالحرف ووقع  
العطف آه قال المتن في حاشية  
الإمتحان هنا مثل من قتل قتيلا  
فإن القتل لا يقع على الشيء حين  
هو حي بل على المقتول بذلك القتل  
فزمان القتل والمقتولة واحد  
فالقتل حقيقة بخلاف الحي  
فإن الشيء مجاز باعتبار الكون  
فإن لم تفهم هذا الذقة فاجعل  
القتل مجازا باعتبار الأول كما جعله  
شرح الحديث وفسر على هذا  
ويطفت المصطفون انتهى قوله  
وفسر على هذا وإن أعطف العطف  
بمعنى أن مرادهم أنه لا مجاز فيه  
أصلا في التحقيق قوله احترام  
عن المنصوب آه وأيضا عن المبرور  
إذا حكمه مخالفا لحكم المرفوع  
حاشية

في الحارث في مثل ما يريد والمحارث قوله فلا يصح ما يزيد قائما ولا ذابعا وماه نعيم والمعطوف وفي حكم  
المعطوف عليه كذا في الحاشية قوله اظهر كانا ضمني يعني ان الضماني بالمظهر بان قال معمول عامل  
مقام المضمر كما اتى ايضا وبالمظهر في لب التاكيد والمظهر هو قوله معمولي المضاف الى عامل  
قال المعنى الثالث التأكيد قال ابو البقاء التأكيد هو ان يكون اللفظ تقرير للمعنى المحاصل قبل  
وتقويته والتأسيس هو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصل قبله ويسمي الاول عادة والثاني  
افادة والتأكيد اذا كان ضميرا لا يتوكل به الا مضمر فواتد التأكيد ازالة التنك ونفي الانكار من  
السامع وصدق الرغبة ودون انتشاط من التكلم ونيل الزواج والقبول من السامع قوله هاهنا اللفظة  
والصحيح ان يقول هو لا يقال ان المرجع اشان التأكيد والتوكيد لان كلا للفظين واحد وايراد الضمير  
من مقولة الوجوب قوله فان المقصود من هذا ان يجرى اللفظ في الفاظ كلها قوله وحسن بين  
قبل ان لفظين مهمل مفردا وجدا بعد حسن يكون موضوعا بمعنى حسن فيكون تأكيد لفظيا فان قيل  
ان جود بين بعد حسن لا يقتضي كونه موضوعا مادام بين مهمل فكيف يكون تأكيدا لفظيا اللهم  
الا ان يقال ان كون بين مهمل حسن معلوم لتكلم والسامع في تقريبان يكون تأكيدا في الجملة ولو كان  
بعيدا على انه قد شاع بينهم ذكر بين اتباعا لحسن ترتيب اللفظ ولو كان مهمل قول لا يجري كاللفظ  
اي لا يجري التأكيد الصوتي في الالفاظ كلها كما يجري اللفظ فيها جميعا قال النضر وهذه الثلاثة تتبع  
لاجمع قبل المعنى لا تقع وتابع وابصح اذا ذكر كل منها منفردا من بين اي هذه الثلاثة مما لا يكون له  
معنى عند ذكره منفردا بل ينضم الى اللفظ الاول الذي هو اجمع لترتيب الكلام لفظا وتقوية معنى  
فيقال اجمع اكعب او اجمع اتبع او اجمع ابصر مثلا حسن فعل هذا يحتمل ان يكون اتباع مصداق  
اي وكل من هذه الاتباع اجمع ويذكر بعد اجمع ولا يذكر منفردا واسناد الى ذلك المعنى بقوله ولا بد  
بدونه لكن المشهور بين الاساتذة اتباع بفتح الهاء على انه جمع تبع قوله اذا الكذا الضمير المرفوع  
اي اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع يفسر بشرط في مثله بالادارة وقد مر هذه القاعدة قال  
النضر كذا ولا ينفصل فيجتمع ح تاكيدان لفظي ومعنوي نحو زيد ضرب هو بنفسه لكن الادوق  
عندي ان يكون ضرب في هذا المثال مجهولا لئلا يختلج ان يجعل نفسه مفعولا حينذاك  
معلوما فلقد قويت تخييط قوله البدل في اللغة الخلف بفحوى الخاء واللام كليهما قاله السيوطي  
وقال ابو حيان البدل العوض قوله كما اشار اليه الجاحي الخ اعلم ان ما قاله العصام وغيره في  
هذا المقام من الابرواد وغيرها مغالطة اذ المراد بالنسبة هنا انها هي مجرد التعلق والمعنى  
المراد ان تبدل تابع مقصود بحكم تعلق ذلك الحكم بالتبوع اي متبوع كان مسندا ومسند  
هذا هو المفهوم من كلام القاضل الهندى ومنه ظهر ان تفسير القاضل الجاحي بتقدير النسبة  
بين الجار والمجرور غلط ايضا لان التقدير بـ البدل تابع مقصود بنسبة شئ منشوب الى المنسوب  
ولاشت في هذا فخرج البدل من المنسوب فيقطع عتلاق المقام فانه ازلق مذلول الاقدام كذا  
قال ابن الملا في حاشيته على العصام عليهم رحمة الملك العزيز العلام قوله ما عدا لعطف بحرف  
الاضرب اي عاطفة بل كانت من المصطلحات الجديدة ولو كان عن الافهام بعيدة قوله نحو هند

قوله فان كان المراد به انه يمكن  
الجواب عنه بان الملازمة مسئلة  
في الاقول لكن بطلان اللازم متوع  
اذ جواز هذا المثال غير معلوم  
وفي الثاني غير مسئلة اذ المقدم  
على النبي مقدم على معنى فيه  
كما لا يخفى فلا يخطور في هذه الازاة  
قوله ترك تعريفه اكتفاء بدلالة  
اسمه عليه آه الا ولما ان يقول  
لما لم يكن جمع قسميه في تعريف  
واحد اذ لم يتم تعريفه بالبيان  
المستفاد من قوله لو شئت لا يخلو  
عن ان كتاب تكلف ترك تعريف الاول  
وقسم الى قسمين وعرف الاول  
وعدد الثاني قوة عطف ضمير  
لهذا الجملة وبيان معنى الانواع  
آه اي كل واحد من هذين الجملة  
عطف البيان في الاصطلاح كما هو  
الظاهر منه بل هما عطف  
بحرف وتفسيد قوله فالاول  
ناظر الى الاول والثاني الى الثاني  
آه لم ينظم عندى له وجه  
حاشية

حسن



بدون نفس مثال الاول لاقسام الثلاث التي لا بد لها من البدل المسمى ببدل بدأ فالبدل منه بدو والبدل  
 نفس والشمس على من البدل وذكر البدل ولا عن قصد من متكلم يوهم كانه غلط ثم قال شمس يوتق  
 من لاد في الى لا على والقسم الثاني من الثلاث غلط صريح بسبق اللسان من غير قصد مثلاً اراد ان يقول  
 اكنت الحمار فسبق لسانه بان يقول اكنت الرجل فقال الحمار اي وضعت الاكاف على ظهر الحمار والقسم  
 الثالث شيطان ما اراد ان يقول وجري على لسانه غير ما يريد قد ذكر المقصود متعاقبات في مثل  
 مذمت زيد ونيق قال لعل بدن لكل فالاضافة بيانية كاضافة خاتم فضة وكذا الاضافة في قوله  
 بدن لبعض قال ابو القحافة بدن لكل من كل نحو جاني زيد اخوه وبدن لبعض من كل نحو قطع زيد  
 يد وبقى ههنا وجهان اخران فهو بدن لكل من البعض وبدن البعض من البعض يتكلموا في الوجه  
 الثاني شيئا وقالون قوله سبحانه وتقيد مخلونا بحجة لا يظنون شيئا جنت عدن من الوجه  
 الاول اعني ان جنت عدن بدن من الجنة التي هي بعض كذا في الاطلاق انتهى كلامي الى البقاء فوالله  
 تعالى عرفة قال المصنف وبدل الاستعمال قال الفاضل الهندى لاضافة هنا لا يمتد وفي بدل القلط من  
 فيل اضافة السبب الى السبب والمجمل اتفق الشرح والمحتشون ان اضافة الاولين بيانية والاكثر  
 في اضافة الاخيرين بدو الاستعمال وبدل القلط لامية فكيف يصح عطف الغنمين على الاولين وقد  
 وجبان يكونان عراب التاج والتبوع من جهة واحدة شخصية هكذا الشكل شقرا جانيا المعصام هذا  
 مسامحة شاعت في كلام المصنفين لا يكاد يحترز عنه في بيان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي  
 الاخيرين لامية بيان ما هو اصل معنى الاضافة لعمامة المراد في المقام فلا يشكل العطف قوله  
 بل ما يحوي من الجمل والنوب خطب عشواء ولا يدري ما يخرج من فيه بل ما عليه من النوب  
 اي نوب كان فيصا واورا ولا اوجه او صيغة او شتاتيه من الفروقات والقطنيات وغير  
 ذلك من الدرام والذنا وبرو الساعات والتكاكين والسيوف والمخارج وغيرها وما قاله الشرح  
 من الجمل مكسور الجيم يلزمه مفتوح الجيم للتاريذ هل يسلب جلد الانسان وهل يليق ان يجري  
 هذا الكلام على الانسان ولما كان حاله كذلك وهو يسرع مكجا على وجهه ان يعترض على كلام  
 الشيخ ابن الحاجب نور الله سبحانه وتعالى مرقن قال المصنف ويحب وصف النكرة من المعرفة اعلم  
 ان يجوز ان يكون البدل والمبدل منه معرفتين مخوراً بيت زيد اخاك ونكرتين نحو جاني غلام  
 لك ومختلفتين نحو بالناسية ناصية كاذبة ونحو جاني رجل غلام زيد في الاول المبدل منه معرفة  
 والمبدل نكرة وفي الثاني عكسه لكن اذا كان المبدل منه معرفة والمبدل نكرة يجب وصف البدل  
 النكرة بصيغة لئلا يكون المقصود نقص من غير المقصود من كل وجه فان وافقه بصيغة كي يتخصص  
 ويتقرب الى المعرفة قال المصنف قسم بالله ابو حفص عمر رضي الله تعالى عنه فضته انه الى عرابي الى عمر  
 رضي الله تعالى عنه فقال لعل جاني اهل بيعة واني الان على ناقة وبراء اي مجرودة الظاهر عجماء  
 اي مهزولة الجسم نقباء اي يوقها البني لضعفها واستعمل اي طلب الاعرابي منه رضي الله عنه ان  
 يحمل حمل ناقة بغير من يله رضي الله تعالى عنه فلم يحمل فاطلق الاعرابي وهو مسمى خلف ناقة  
 اقسام بالله ابو حفص عمر ما منها من نصب ولا ورو اغفر له اللهم ان كان في عمر رضي الله

قوله صريحا وغيره فيمثل  
 انظار المتبادر ان مراد المصنف في  
 هذه الرسالة من البدل القلط  
 ما هو بدل غلط عند الاوساط  
 وهو غلط صريح وغلط شيات  
 فلا يشمل البدل الذي هو متعده  
 في عمله كثيرا ويدل على هذه  
 الازالة قول المصنف في قول هذه  
 الرسالة فهذه رسالة فيحتاج  
 يحتاج اليه كل معبر بشد الاحتياج  
 الى تعلم الاعراب من هذه الرسالة  
 ليس من الفصحاء كالا يخفى فلا بأس  
 في خروج بدل هو من خصها نفس  
 الفصحاء في جميع الفصحاء الى البدل  
 القلط عند الاوساط فان وقع  
 هذا القسمين في كلام الفصحاء  
 بغير اضطرار لا يدل غلط لانهم  
 يوردونه ببدل وهذا معنى قوله  
 ولا يقع في كلام الفصحاء وات  
 بدل القلط شامل الى القسمين  
 دعوى التبادر في الضريح عين  
 مسموع انه هو حمل الكلام الى  
 غير حمل صحيح مع وجود الصحيح  
 فيصاح اطلاق قوله ولا يقع في  
 ولا وجه في اختيار عبارة الشيا

شعر

تعالى عنه مقبل من اهل الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم صدق صدق حتى التقيا  
 فاخذ بيد وقال عمر رضي الله تعالى عنه منع من احلتك فوضع فاذا هي نوبة عجماء محملة على غير  
 فزوده وكساه رضي الله تعالى عنه وعن الاصحابا جميعا قال المصنف فنجح ما ذكرنا من المعول  
 ثلاثون سبعة منها مرفوعات وثلاثة عشر منصوبات واثنان مجروران وواحد مجزوم فهدى حسنة  
 وعشرون كلها معمول بالا صالة وخمسة توابع فصار المعولات ثلاثين قال المصنف نور الله سبحانه  
 وتعالى مرقن الباب الثالث في الاعراب من الابواب الثلاث الموعودة ذكرها وقد ذكر الاثنان منها  
 مفصلا حق التفصيل وانما فادان يشع في ذكر الثالث الثلاثة فقال الباب الثالث في  
 قال السيوطي ما لم يقصده في الاعراب مدحها ان احدها انه لفظي وهو اختيار ابن مالك وحده في قوله  
 وحده في الواو عاطفة فيه ونبت من الكلمة وقوله من يتعدي الدال ما من من التعدي بمعنى التعدي  
 الى هنا منه في التسهيل بقوله ما جى بربيان مقتضى المعامل من حركة او حرفا وسكونا وحده  
 والثاني انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظاهري قول سيبويه وكثير من المتأخرين  
 وحده بفوطم تغييرا واخر الحكم لاختلاف العوامل الدخلة عليها لفظا او تقديرا قال  
 وبدل عليه وجوه منها ان يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة هي الاعراب لامتنعت الاضافة  
 ان الشئ لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان في المعنى فلو كانتا بعض الاعراب  
 لم تكونا فيه وله وجوه اخر فمن اراد التفصيل فليراجع الى كتاب الاشياء المنوية للسيوطي قوله  
 تذكر ما سبق بشد بدلا كاف على صيغة الامر من الفعل يشدد العين من الذكر بضم الدال المجع  
 بمعنى الايتان في القلب العقل هنا وليس من الذكر بكسر الدال المجع اذ هو مخصوص باللسان  
 قوله يقول مسلمون مؤمنون معلون يسكون نون الجمع فيها بغير عطف اذ هي من قبل اللفاظ  
 المعدودة الغير الداخلة في التركيبات هي قبل الدخول سواء كان الاخر بالبناء على ما صرحوا به قوله  
 وبعد العامل الى عند ارادة ترتيب التركيب و ارادة لجعل كلاما مفيدا الفائدة الخبر ولازمها  
 قوله يختلف اي بسبب سبب العامل بربان لبا فيه اي في التسمية والمراد السبب القريب فلا يرد  
 العامل والمقتضى كونهما من الاسباب بعيدة توضيحه ان العامل سبب لفظي المختلقة والمعاني سبب اعرابي  
 والاعراب للاختلاف فصار الاعراب سببا قريبا اي بلا واسطة والمعاني سببا بعيدا بوا سطة واحدة وانما  
 سببا بعيدا بوا سطين فلتصغره وقال غير من الدين الجلي المراد باختلاف اعراب العرب وجود الاختلاف  
 لانه موجود للاختلاف فلا يرد العامل والمقتضى وفيه بحث ونظر لانه اذا وجد الاختلاف فيه كانت  
 هو الموجود للاختلاف قوله اخر العرب لفظا او تقديرا او محلا فقوله محلا لغوا لانه قد لم يقر به  
 الجمهور ولا يلزم جميع ما هو مبني الاصل معربا بسبب الاعراب المحلى وليس كذلك ولم يقل به احد الم  
 تركيف عن قول العرب وقالوا العرب ما يختلف اخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فهذا تصريح  
 بليغ منهم بان الحركة اللفظية والتقديرية الناشئة من العوامل هي الحركة الاعرابية وانما الحركة  
 المحلية فليست باعرابية وقوله فجاثي هؤلاء ان هؤلاء مرفوع محلا فاعل جاثي ناسخ و  
 انما من غير ان لا يشتت ذ من البتدي ومقصودهم لو كان في محله لفظ معرب لكان اعرابية

قوله عمر عطف بيان له آه وفصله  
 من البدل لفظا في مثل يا هذا  
 زيد بالتشوين مرفوعا وتنبهوا  
 اذا جعل عطف بيان وبالعظم  
 الحكم السادى الاستقبال قوله  
 على ما ذكرنا آه لعل هذا مستغنى  
 عنه بعد قوله ما ذكرنا وكذا  
 في بعده على ما ذكر  
 بعده وانما ما ذكرنا  
 مع ان قيد الحكيمة معينة  
 في مثله حاشية



كذلك وليس مرادهم ان المبتدئ يكون مراداً بالاعراب المحلى وما وقع في حيث قال الاسم العربيما اختلفت نحو  
 باختلاف العامل لفظاً او محلاً فهو فاعل منه ومفعول او تقدير على ما صرحوا بذلك وتفسير اللفظ  
 فيمنوه الصباح فليراجع ثم قوله ولو فرضنا اي لو كانت الاضافة فرضية لا حقيقة ليدخل ما  
 لا يصح اضافة كالعلم قوله على ما هو المختار واما على غير المختار فدخل في الحقيقة قوله عروض معنى  
 يتعلق العامل بتعلق بقوله ما اقتضاه احوال من فاعله لا يعرف من المعنى العارض اعم من المشابهة  
 فيصح التفسير بقوله فيوجد على ما فهم قوله فيكون التعريف لا اعراباً على ما لا يخفى به اي لا ينقص  
 ولا اعتراضاً على اي هذه المذكورات من قبيل الحق به الاصل في القول بالحق بحسب الذات والحقيقة اي  
 ما يقال لا اعراب في ذاته وحقيقة ثلاثة اقسام حركة وحذف قال المصنف والحرف اربعة واو الف  
 ولاء ونون والواو علامة الرفع في الاسماء الستة المعروفة وجمع الاسم المذكور نحو ابوه ومسلون  
 والالف علامة النصب في الاسماء الستة نحو اباه وعلامة الرفع في تنبيه الاسم نحو مسلمان والياء  
 علامة الجر في الستة نحو اباه وعلامة الجر والنصب في تنبيه الاسم وجمع نحو مسلمان ومسلين  
 والنون علامة الرفع في تنبيه المضارع وجمع نحو يضران ويضربون قوله بجميع الاقسام الستة  
 ثلاثة حركة حقة وفحة وكسرة واربعة حرف واو والفاء وياء ونون وثلاثة حذف حذف حركة  
 وحذف آخر وحذف نون قوله والتقسيم الثاني منها اي من الاقسام المتداخلة الاستقرارية قال  
 المصنف بحسب الجمل اي بحسب الاقسام التي يجري فيها الاعراب بالحركات او بالحروف او بالحركات والحروف  
 قال المصنف اما تامة الاعراب اي لكل من الاحوال الثلاثة علامة مخصوصة متميزة احد هاتين الاخر  
 من الحركة والحرف بلا اشتراك مع الاخرى في علامة واحدة قوله اي مرفوعاً او خالصة الرفع  
 يريد ان المصدر هنا اما بمعنى اسم المفعول والتثنية عوض عن المضاف والحذف وتقدير حالة الرفع  
 وكذا قوله نصيباً وخيراً قال المصنف والفتحة نصيباً والكسرة جر كانه من قبيل العطف على  
 معنوي عاملين مختلفين لان المفعول المتقدم في المعطوف عليه مجرور وهو قوله بالفتحة رفعاً وقدا جاز  
 المصنف كذا في الحاشية العصبية على ان الجاز مقدور في المعطوف كما هو المذكور في المعطوف عليه تقدير  
 الكلام وبالفتحة نصيباً وبالكسرة جر قوله هذا هو الاصل ايضاً اي يكون لكل حالة من الثلاث التي  
 هي حالة الرفع والنصب الجر هو الاصل بالحركة التي هي ثلاث الفتحة والفتحة والكسرة قوله بحسب المصنف  
 وهو ان يكون لكل حالة علامة مستقلة بلا اشتراك حاليتين في علامة لسلاسة العبارات فيجوز بلا  
 تشويش الاختلاط اي اختلاط الحالتين في علامة واحدة قوله اذا عراب الاول بالحروف وعراب  
 الثاني ناقصة الاحتراز عن الجمع بين التاليف المذكور والمؤنث بالنظر في المذكور يكون الاعراب حرفاً وفي  
 المؤنث يكون ناقصاً والاحتراز في الاعراب التام بالحركة لكن العبارة المسببة ان يقال اذا عراب الاول  
 بالحروف وعراب الثاني بالحركة مع النقصان فيهما والاحتراز في التام قال المصنف فان صفة الاسم  
 المفرد وجمع الكسرة احتراز عن الغير المنصرف من كلا الفريقين فان الاعراب فيهما ليس بتام في الاحوال الثلاثة  
 على ما ينبغي ان شاء الله سبحانه وتعالى قوله وعن الاسماء الستة المضافة آه تطول بلا طائل الا ان  
 قطعاً بهذا الاحتراز اذ هو محترمة اولاً وبالذات فيلزم تحصيل المحاصل وهو باطل لاننا في حيث

قوله فان كان المراد به العامة  
 يلزم آه لا معنى لهذا التردد  
 بعد هذا التعريف ان هو معين  
 بالمراد لان جميع من العامل  
 انما يكون يكون مقتضى عروض  
 معنى يتعلق العامل ولا يقول  
 خلاف المتبادر اذ هاتان يكونان  
 فيما يمتثل فيه غير المراد ولا يكون  
 منصوباً وليس كذلك قوله  
 فلو قال انما الكلمة كما في تعريف  
 العامل كان اصوب  
 هذا من المفهوم ما في الاصطلاح  
 فما كان داخل في مفهومه  
 فما كان له وما كان خارجاً عنه  
 فهو في له فلو بدل المصرب  
 فمضى له فلو بدل الذاق  
 الى الكلمة لزم اسقاط الذاق  
 واخذ العرض فيصير رسماً  
 والحد اولى وتجديد الاصطلاح  
 وهو ان كان لا مشاحة فيه  
 غير مقبول بلا داع فلا يكون  
 صواباً فكيف الاصوب  
 ولا يلزم الا وهو يجوز فيها  
 التعاكس  
 حاشية

الحركات الاعرابية وهذه الاسماء معربة بالحروف الاعرابية قوله كما ينبغي ان شاء الله سبحانه  
 وتعالى من قوله فيما بعد قريباً حيث يقول والمراد بالمصنف ما دخل تحت التثنية نحو زيد  
 وبغير المصنف اسم معرب بالحركة لا يدخل تحت التثنية لكن في عملية هذه العلة للاحتراز عن  
 الاسماء المذكورة نظر عميق وبحسب دقيق قال المصنف وهو الجمع المؤنث السالم اي الجمع الذي  
 لحوادث مفردة بعد حذف علامة التانيث الف وتاء ثابتة عند الوقف بخلاف مفردة فان تاء الف  
 تنقلب هاء عند الوقف وثابت عند الوصل نحو مسلمة ومسلات فان قلت قد خرج عن هذا التعريف  
 سبيلات جمع بحسب يقيوتاه في المفردة قلت ان مثل سبيلات من ملحقات مسلمات مثلاً فلا يشترط  
 ان يوجد القيود المعبرة في الملحق كلها في الملحق الاثر ان عشرين واخواته من تاليفين وغيره ملحق  
 بسبيلين مثلاً مع انه لا مفردة لها اصلاً وهذا الجواب يجب ان يجمع ذات مع انا تاء ثابتة في الجمع  
 ومفردة عند الوصل والوقف ويجاب لاخيراً بانه اذا ولو مذكراً لما لحق الى مسلون المذكور  
 الحق اولاً في مسلمات فينبغي من الحاق مذكور بذكر ان يلحق مؤنثه بمؤنثه قال المصنف والثاني  
 اي تامة الاعراب بالحروف الثلاثة في النصب الثاني من التقسيم الثاني الذي هو بحسب الجمل اي بحسب  
 الالفاظ التي يجري فيها الاعراب وهو اربعة اضربها لغير الاول وهو الذي بالحركات المحضة  
 لامع الحذف فيسبب بنوعه تامة وناقصة وفصله حق تفصيله والآن اذ مشروع في بيان الضرب  
 الثاني الذي هو بالحروف المحضة لامع الحذف اي فيقال والثاني اي قوله اذ غيرها بالحركة وجه  
 قيد الاسماء الستة بالضافة واما اعراب غير المضافة منها بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة  
 نقول جائز ان يردت يا مروت باب قوله كما ينبغي قال المصنف منوه المصباح الكافي في منها لئلا يشبه  
 بالشقيد بل للتعليل ومذهب النحاة ان كلمة ما في هذه كافة وقد احدثت في الكافي معنى لتعليل عليه  
 قوله سبحانه وتعالى واذكروه كما هذاكم اي اذكروه لانه هذاكم قوله اذ المصنف بالحركة يعني سوى ذوق  
 هذه الستة فانه لا يصح بل هو يكرر ايداً قوله لانها اسماء واخرها قالوا واخرها ولم يقل لانهما يشمل  
 عين فم وذوقاً لا يسهما لانهما حذفاً شيئاً في كل حال صاد عينها اخرين كلام الاربعة الباقية وهي ابوع  
 واخوه وحموه وهنوه قال المصنف ذهب سيبويه وجمهور النحويين الى انها معربة بالحركات  
 التقديرية على الحروف قوله ثابتة في حال الاضافة قال في الحاشية عدل عن قول الفاضل الجاهل حين  
 الاعراب حذراً عن لزوم المصادرة انتهى حيث قال الجاهل بوجود حرف صالح للاعراب في واخرها  
 حين الاعراب سما عابثاً في سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيدوم ان هناك كلمة قوله بخلاف  
 دم فان آخر ليس بثابت في حال الاضافة سماعاً قوله محذوفة خبر بعد خبر لقوله واخرها والمراد  
 بالحذف عدم التعلق بقيمة القلب في قوله نحو العصا فان آخر ليس محذوف شيئاً بل اصلاً قوله كما  
 في التثنية والجمع وفي معنى جملاً على اخواته اذ لا يقطع عن الاضافة اصلاً قوله فانقلب الحال وهو  
 كونه الاصل في الاعراب بالحركة قوله بسبب العارض وهو كون الساكن اخف من الحركة قوله زيادة  
 حرف الجر الاعراب اذ لم يوجد في آخر حرفي كجملاً اعراباً قال المصنف فهو جمع المذكور السالم سئل ان  
 السالم هل هو مرفوع صفة بلح او مجرور صفة المذكور قال المصنف قد وقع هذا الوهم مولانا جاحي بانه

قوله لا يحتاج الى علة وبيان آه  
 هذا خبر لقوله فما وجد فيه  
 هذا ان الاصلان والجملة جواب  
 سؤال المقدرة بقدره ما وجه  
 كونهما تامة بالحركات الثلاثة  
 والاولى تاخير المبتدأ الى بعد  
 قول المصنف فان ويقول  
 الاصل في الاعراب بالحركات الثلاثة  
 وتامة بالحركات الثلاثة لئلا  
 يختل الغرض عن بيان الحركات  
 جعل علامة لتبيين على سبيل  
 الجمل وجب البس فيحتاج  
 البس الى علامة اخرى فما كانت  
 الى علامة اخرى فما كانت  
 على هذين الاصلين على سبيل  
 والمكسر التثنية لانها  
 الى علة وبيان ما فصح منها  
 او من احدهما فيحتاج اليهما  
 لئلا يختل الغرض عن التركيب  
 بالفعول بين المبتدأ والخبر  
 بالفاظ كثيرة اجنبية قوله  
 احترازه عن غير المصنف لان اعرب  
 غير تام وعن اسماء الستة لا ينبغي  
 ان قوله المصنف فان صفة خبر مبتدأ  
 هو مرجع تام الاعراب بالحركات  
 الثلاثة وما لا يدخل في التثنية الا في  
 في الخبر حتى يمتد عند بصفة الخبر  
 فكل الاختراز من قبل هي صفة  
 كاشفة كالمجسم الطويل العتيق  
 حاشية



وصف الجمع لا لذكر ولو كان المتبادر الثاني للتقريب والاولى بمعنى ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع  
بالشلافة وان الشلافة حال المقرب قال القز مشروا واخواتها قال العصام المراد بالاختلاف على انما  
ايه الشارح بقوله اي نظائرها وبه فسر التنزيل حيث فسر كلا دخلت امة لعنت اختها فاستعارة للاختلاف  
لشلافة استعارة عربية غير مصنوعة للشلافة قال القز وكلا قال العصام واختلف في الف كلا انه في الاصل  
واو او ياء والاكثر في على الاول وما اضيف الى كلا وكلتا يجب ان يكون متخا ومنه لا يجوز ان يكون  
متعدا غير التثنية الا في اشهر قوله لو كان مضافا الى مظهر كان معرا بالمركبة التقديرية في الاحوال الثلاثة  
تقول جائي كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف كلا الى المظهر يجب ان يكون  
المظهر معرفة قوله وجه عدو لهما اي عدو لجمع المذكور السالم والمثنى عن الاصل الاول في الحركة الى  
الحرف قوله فلزم الاشتراك الاربعة في اياء المثلثان للتثنية والمثلثان للجمع فصارا ربعا وكلتا هما  
في التصريف الجوهري قوله تروا العلامة الاولى بالاعلال هذا محال لما صرح به السيد الشريف في حاشية  
الروضة من انه لا اعلال في التثنية فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل القز نظر الى وجود مقتضى  
الاعلال فيها مع التباس بحركة التنوين واقما اللبس في حال الاضافة فحمله كما عدم لتدريته ولا  
اعتماد على القرينة قال القز والمثلثان اي القسم الثالث من الاربعة الاقسام التي هي للتقسيم الثاني  
من النفسات الاربعة متداخلة بالاستقرار قوله ما ليس اخر حرف علة يعني ما ليس بتا فسر ولا يفيد  
بقسم المقروء والمقروء قال القز الرابع اي القسم الرابع الذي هو دواع الادوية الاقدام للتقسيم الثاني  
من الادوية الاستقرارية المتداخلة قوله ولما لم يتحمل الالف والواو واياها الحركة الى ما يتحمل الادوية  
في يضر بان والواو في يضر بون والياء في يضر بون مثلا قوله فخذ فوها في الحزم الى اي حذف التنوين  
في حالة الحزم من هذه الافعال فان قيل ان المقصود جعل تنوين مذكر احيث قال بجذ في النون  
وجعل الشارح مؤنثا حيث قال هنا فخذ فوها اي التنوين فوجه ذلك قلنا اعتبر المقصود جانب اللفظ  
وهو اسم مذكر واعتبر الشارح جانب المعنى اذ كل حرف مؤنث قال القز فالجمع تسعة اي مجموع  
الافعال الجاهل عليها الاعراب التسعة المنصرف وغير المنصرف وجمع ثلوث السالم واسماء الستة  
وجمع المذكور السالم وتثنية الاسم والمضارع الصحيح اللام والمضارع المعتل اللام والمضارع  
المتصل اليه ضمير فروع قوله ولما ذكر فيها سبقا عند بيان قسمي الاعراب الحركي والتامحي والتامحي  
فانه قد ذكر المنصرف في تمامه وغير المنصرف في ناقصه لدى تحقيق التقسيم الثاني من التقاسيم الاربعة المتداخلة  
الاستقرائية قوله لكونه صرفا بالكسري خالصا في الاسمية ليس فيه شائبة فعل ولذا سمي امكنا بالفتح  
على صيغة افعول قوله اول جوعه بناء على ان الانصاف بمعنى الرجوع قوله او لتغير بناء على ان يكون  
الانصاف بمعنى التغير قوله دخل الجرب بالكسر قيد الجرب قوله بالكسر اجترأ اعز الجرب بالفتح كما في غير  
المنصرف قوله لعدم مشابته بالفعل وانما منع التنوين من غير المنصرف ومشابته بالفعل وهذا  
المشابهة معدوم في المنصرف لعدم العلة قوله سمي به لعدم ما ذكر من الوجوه الاربعة في المنصرف  
من الصفة بكسر الهمزة والمهمل والرجوع والتغير والاذ ياديه قوله لا تحصل بتمريف الجرب  
وتعريف الشيخ ابن الحاجب نور الله سبحانه وتعالى مرقن للازكاء اولى ليصير لا للاشياء المعبر

قوله ولو بلا اضافة آه هذا الوجه  
ما ياب عنه تقييد المقص بقوله  
مضافا الى مضمي قوله ووجه  
عدو لهما آه مضمي الضمير  
قسي ناقص الاعراب بالضمير  
اي ما يكون بالواو ورفقا والياء  
نصب وجر او بالالف ورفقا والياء  
الا قول ان يكون بالحركة ومن  
الثاني كونه بالتثنية

قوله فافهم

قوله فافهم اشارة الى ان الاكتفاء بما يفيد معرفة الاصطلاح ليس يفيد هنا لانها انما يفيد لو بين  
التفصيل الا في ما قبله فافهم ما هيته به وليس كذلك كذا نقل من اشراح قال القز نحو احاد في بقوله  
نحو اشارة الى تعدد المثال وليس بمختصر فيما ذكر على ما فصل في الطولات عربيا عينا قوله وكل منها  
معدول عن العدد المكرر شروع في شرح امثلة المتن يري ان كل واحد من احاد ومن موحدة من ثنائ ومن  
مثنى الى اخرها معدول عن العدد المكرر قوله احاد بضم اوله والمثمة معدول من اثنين اثنين وقس على  
بفتح اوله معدول عن واحد واحد بضم اوله بضم اوله والاضافة اي الى القياس في اخر بضم ثم فتح  
ذلك اليواني فيقصر قوله وقيل ان يستعمل من واللام والاضافة اي الى القياس في اخر بضم ثم فتح  
جمع اخرى مؤنث اخر اسم تفضيل ان يستعمل في اصل الوضع باحد هذه الوجوه الثلاثة لانه  
عدو لما كان حقه بحسب الاصل لكونه متطوعا في الزيادة التي هي مستلزمة لاصولها ولما كان العدد  
بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لانه في  
العدد والواو في مخصوصه ولا عن غير مخصوصه فيلزم بقر قوله منعت تلك الالفاظ من قوله احاد  
الى قوله اخر منعت عن الصرف حال كون تلك الالفاظ صفات فقوله منعت لم تمنعها بانه قول  
المقصر صفات وتقديره لذي الحال مع عاملها فتصير قوله ولولا ان لم تنصرف الى ولو كانت  
تلك الالفاظ اعلاما لانها لم تنصرف اتفاقا لكن خرج من ان يكون من جنسها هذا فلذلك قيد بكونها  
صفات ليطابق المثال لثلاث قوله والسبب في كل منها الى اي سبب منع الصرف في تلك الالفاظ العدل  
التحقيق والوصف الاصل قوله فان جمع جمع جمعا مؤنثا جمع وفي الضمائية ان جمع بضم فز  
فتح اصل اما جمع بضم الجيم وسكون الهمزة وجماعي يفتح الجيم والهمزة وجمعا واذا اعتبر  
اخر اجمع عن واحدة من تلك الثلاث تحقق العدل فاحد سببين صار العدل التحقيق لان خروجه كان  
عن اصل يحقق وهو واحد هذه الثلاث والسبب الاخر الضفة الاصلية لان معناه في الاصل اتم  
جمعا فز انما ومنه ذلك المعنى بقلية الاسمية في تأكيد الوصفية الاصلية معتبرة عند  
الشيخ ابن الحاجب والمقرون لله وتعارفها من تيمها فصار غير منصرف ولم يضره الغلبة  
الاسمية وقس على ذلك اخواته قوله بالصفات كما في الاول بضم الحرف وفتح الواو وقوله وزحل اسم نجم  
من الخنصر بضم الخاء المعجمة وفتح النون المشددة في التصحيح الخنصر الكواكب كلها وقبل هو الكواكب المتبادر  
دون الثابتة قوله والسبب بها العدل التقديري لان هذه الالفاظ لما وجدت في كلام العربي غير منصرف  
ولم يوجد فيها سبب غير العلمية اعتبر فيها العدل ولما توفقت اعتبارا بالعدل على وجود الاصل ولم يكن فيها  
دليل على وجوده قدر فيها ان اصلها عامر وزاخر واخر قانح فهي معدومة عنها فصار عدوها  
تقديرها قوله كضرب يجره لا من شرطه تاثيره في الفعل ان يكون لاسم العربي وزد الفعل منقول عنه كما  
في بناء الثاني المجزأ المتعد بوزن المجهول لان وزد المعلوم غير مختص بالفعل مندرج بوجه قوله وفي محل اوله  
وهذا التقدير ليس بشيء والصحيح ان يقال وزد في اوله عطفا على قوله محصور ويكتفي على هذا الشاهد  
مادقا واضحا قوله احدهما والاضافة والمعنى وكل علم على وزد في اوله احد ذواتها المضارع  
فليحفظ على ان استفادته بالضرورة ازالة حرف وجدي في اوله فعل ووضع من جوفه ايتين موضع

قوله فافهم اشارة الى ان الاكتفاء بما يفيد معرفة الاصطلاح ليس يفيد هنا لانها انما يفيد لو بين  
التفصيل الا في ما قبله فافهم ما هيته به وليس كذلك كذا نقل من اشراح قال القز نحو احاد في بقوله  
نحو اشارة الى تعدد المثال وليس بمختصر فيما ذكر على ما فصل في الطولات عربيا عينا قوله وكل منها  
معدول عن العدد المكرر شروع في شرح امثلة المتن يري ان كل واحد من احاد ومن موحدة من ثنائ ومن  
مثنى الى اخرها معدول عن العدد المكرر قوله احاد بضم اوله والمثمة معدول من اثنين اثنين وقس على  
بفتح اوله معدول عن واحد واحد بضم اوله بضم اوله والاضافة اي الى القياس في اخر بضم ثم فتح  
ذلك اليواني فيقصر قوله وقيل ان يستعمل من واللام والاضافة اي الى القياس في اخر بضم ثم فتح  
جمع اخرى مؤنث اخر اسم تفضيل ان يستعمل في اصل الوضع باحد هذه الوجوه الثلاثة لانه  
عدو لما كان حقه بحسب الاصل لكونه متطوعا في الزيادة التي هي مستلزمة لاصولها ولما كان العدد  
بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لانه في  
العدد والواو في مخصوصه ولا عن غير مخصوصه فيلزم بقر قوله منعت تلك الالفاظ من قوله احاد  
الى قوله اخر منعت عن الصرف حال كون تلك الالفاظ صفات فقوله منعت لم تمنعها بانه قول  
المقصر صفات وتقديره لذي الحال مع عاملها فتصير قوله ولولا ان لم تنصرف الى ولو كانت  
تلك الالفاظ اعلاما لانها لم تنصرف اتفاقا لكن خرج من ان يكون من جنسها هذا فلذلك قيد بكونها  
صفات ليطابق المثال لثلاث قوله والسبب في كل منها الى اي سبب منع الصرف في تلك الالفاظ العدل  
التحقيق والوصف الاصل قوله فان جمع جمع جمعا مؤنثا جمع وفي الضمائية ان جمع بضم فز  
فتح اصل اما جمع بضم الجيم وسكون الهمزة وجماعي يفتح الجيم والهمزة وجمعا واذا اعتبر  
اخر اجمع عن واحدة من تلك الثلاث تحقق العدل فاحد سببين صار العدل التحقيق لان خروجه كان  
عن اصل يحقق وهو واحد هذه الثلاث والسبب الاخر الضفة الاصلية لان معناه في الاصل اتم  
جمعا فز انما ومنه ذلك المعنى بقلية الاسمية في تأكيد الوصفية الاصلية معتبرة عند  
الشيخ ابن الحاجب والمقرون لله وتعارفها من تيمها فصار غير منصرف ولم يضره الغلبة  
الاسمية وقس على ذلك اخواته قوله بالصفات كما في الاول بضم الحرف وفتح الواو وقوله وزحل اسم نجم  
من الخنصر بضم الخاء المعجمة وفتح النون المشددة في التصحيح الخنصر الكواكب كلها وقبل هو الكواكب المتبادر  
دون الثابتة قوله والسبب بها العدل التقديري لان هذه الالفاظ لما وجدت في كلام العربي غير منصرف  
ولم يوجد فيها سبب غير العلمية اعتبر فيها العدل ولما توفقت اعتبارا بالعدل على وجود الاصل ولم يكن فيها  
دليل على وجوده قدر فيها ان اصلها عامر وزاخر واخر قانح فهي معدومة عنها فصار عدوها  
تقديرها قوله كضرب يجره لا من شرطه تاثيره في الفعل ان يكون لاسم العربي وزد الفعل منقول عنه كما  
في بناء الثاني المجزأ المتعد بوزن المجهول لان وزد المعلوم غير مختص بالفعل مندرج بوجه قوله وفي محل اوله  
وهذا التقدير ليس بشيء والصحيح ان يقال وزد في اوله عطفا على قوله محصور ويكتفي على هذا الشاهد  
مادقا واضحا قوله احدهما والاضافة والمعنى وكل علم على وزد في اوله احد ذواتها المضارع  
فليحفظ على ان استفادته بالضرورة ازالة حرف وجدي في اوله فعل ووضع من جوفه ايتين موضع

قوله فافهم



موضح للزوال وبطلانه اوضح من شمس شمس سحره وثقا عيوننا وعن خطا يا نا قوله يزيد  
 ويشكر واحدا لانه لم ينجي يزيد ويتكبر واحدا قوله فظهر الخلل في عبارة الكافية لاختلاف العبارة  
 بل الخلل في فهم هذه العبارة قوله امراضا في لامة لها ظاهرة ولذا قيل لا طريق لمعرفة  
 الا بالاشماع قوله في نحو ذلك يقع الدم وبضم الميم على وزن عضده هو يونوح كذا في الحاشية  
 قال المصنف مقدم قد ذكر وان كل ما كان من اعضاء البدن زوجا فهو مؤنث كاليد والعين  
 والرجل والقدم والاذنين والاحجاب والخصية وكل ما كان فردا فهو مذكر كالاعضاء والاكباد  
 والكلى قوله يشتمل على ما هو وجودها على ان يلدن متعصر منها بالعلية والثاني المعنى مع شرط  
 تحت تأثيره وهو البهية قوله بذلك المتحرك الاوسط اى يوسمى بقدم مذكر يصير منصرا لان الثاني  
 الاصل زال بالعلية المذكور من غير ان يقوم شئ من زيادة الحرف على الثلاثة مقامه والعلية وحدها لا تمنع  
 المنصرف قال المصنف بعبارة فانه علم ببلدة مركبة من جملتين ليس احدهما عاملا في الاخر ولا مضافا وصوتا  
 وبعل اسم صم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلوا واحدا قوله ويجوز صرفه اى لا يمنع جعل غير المنصرف  
 منصرا حقيقة قال في الحاشية ومن فسر بجمعه في حكم المنصرف فقد انصرف عن هذه الصلة انتهى مراده  
 بالمنصرف هو الفاضل الجامع فانه فسر قوله لا يشيخ ان الحجاب ويجوز صرفه بقله اى جعله في حكم المنصرف  
 بادخال الكسر والتنوين لاجل منصرف حقيقة فان غير المنصرف عند ان الحجاب في علة ان او احدهما  
 تقوم مقامهما وادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما انتهى وقال المحقق الفاضل المعرف قوله  
 اى جعله في حكم المنصرف اى يشيخ الجامع اى ان الحجاب كرا ولا ان غير المنصرف ما فيه علة الخ ولم يقل ما لا يخل  
 ما يدخل الكسر والتنوين بل جعل هذا حكما له ثم قال ويجوز صرفه في فظهر التنوين بين كلاميه فاجاب القائل  
 الجامع بان قوله صرفه مجاز من باب ذكر شئ وارادة ان انتهى كلامه فظهر ان ما قاله شارحا هذا  
 في الحاشية بغير محذور لا موجه لا عذر من على الفاضل الجامع المنصرف وعدوه من حيث هو البر كوى لان  
 مراد الجامع التوفيق بين كلامي ان الحجاب سواء وجد لا تصرف في ما قاله الاخر والا ليس هذا الامر عجيب قوله  
 والنقسم الثالث من التقسيم الاربعة المتداخلة بالاستقراء التي كان التقسيم الاول منها مجبوبات والثاني  
 مجبوبات وقد ذكرها على ما ينبغي ذكرها واراد الشرح في غير هاتين التقسيمين فقال والثالث التقسيم  
 من تلك الاربعة قال المصنف مشتركان بين الاسماء الفعل اى الوقع والتعريف مشترك بينهما فمرفوع نحو زيد قائم  
 ومنصرف نحو نعت زيد او مرفوع الفعل مثل زيد يمشي ومنصرف مثل ان يمشي عمرو قال المصنف لا ينفصل  
 قدمه في التعداد لظهوره وشرفه وامانته وكثرة واخرى في الافادة وقدم التقديرى لان لفظه اولى  
 بالتقديم في مقام البيان وقوله وفي بحث لا مناسبتة لهذا الاعتراض هنا بل محل بعد قوله الا في قريبا وذلك  
 في سبق مواضع لكن تبرر رأينا شارحا فاختل ما عده وابل بصره واعتل جبرته قاتية به هنا قال  
 المصنف مانع في غير الاعراب الحقيقي اى مانع في اخر ذلك الاسم احترازا عن المحلى على تقسيم المصنف لان موقع الاعراب  
 في التقديرى هو اخر الكلمة وفي المحلى قام الكلمة نفسها وفي الاول يقد والاعراب على الحرف الاخير من الكلمة  
 وفي الثاني على مجموع الكلمة وانما ذلك على تقسيم خاص لان الحركة المحلية ليست باعراب على ما هو عليه  
 وقد مر ان قول المصنفين في اعراب هؤلاء في جائي هؤلاء من انه مرفوع محلاتها وانما عن غير التقدير

قوله احاد وموحد عدل عن واحد  
 واحد قوله ثناء ومنه عدل  
 عن اثنين اثنين قوله ثلاث وثلاثون  
 عدل عن ثلاث وثلاثون قوله  
 واربعة مبع عدل عن اربعة  
 اربعة قوله سموعة اتفاقا  
 ولذا خصها بالاضافة  
 ولا يصح ان لا يضاف اليها  
 على ما ذكره الاصل اى اسم  
 اى المعدول ولا يضاف اليه  
 التفضيل قوله لا يضاف اليه  
 لانه جمع التوضيح على غيره  
 كما في اول بعضهم المنع وفتح  
 الواو قوله عدل عن زيد  
 عن عامر وزفر عدل عن زافر  
 قوله مجهول اذا جعل على الشخص  
 سله

المبتدئين وقسمهم على قدر تفهمهم ولولم يكن جميعا لان هؤلاء مبتدئين لم يعرفوا قطعا فكيف يصح ان يقال  
 مرفوع محلاتها قوله فهو منوى لا منشى اى لغير المحذوف لانتقاء الساكنين مرفوع في التقدير ليس  
 بشئ نحو عطف قوله فان كان ذلك المعرف فلا مفرق للمعنى الذى هو المحذوف من قوله ملغوظا او مقدرا والمقدور  
 حين المحذوف الساكنين والمملووظ في غير المحذوف سواء كان معرفا بالدم او مجردا عنها نحو العاصا وعصا بالتنوين  
 قوله ينشئ وينشئ الله تعالى الاول منادى ثبوت لا لفظ الفعل والثاني سقوطه للساكنين قوله والموضع الثاني  
 من المواضع السبع التي فيها الاعراب تقديرى قوله اى اسم معرف مطلقا اى سواء كان بالحركة او بالحرف مقدرا  
 او لا قوله لوجوده في اللفظ نحو مسلمى في قوله جائي مسلمى مرفوع بالالف لقطع على الفاعلية قوله وسلمى  
 وبسلى في راي مسلمى ومربى مسلمى فاليه التي قبل الثانية المشددة مفتوحة فيها واياه الاولى منها علامة  
 الاعراب في اللفظ فلا بد ان لا يفرق بينهما المضاف الى ايه المتكلم قوله للزوم القلب والادغام اى قلب  
 واو الجمع ياء وادغامها في ايه المتكلم اذا اصل مسلمى فاجتمعت الواو واياه وسبق احدهما بالثبوت فقلب  
 الواو ياء وادغمت وبذلك ختم اليم كسرة ليلايم ياء فصار مسلمى قوله اى غير الجمع المؤنث التام  
 من جمع المؤنث التام نحو مسلمى والجمع الكسرة نحو رجلى والمفرد نحو غلامى في هذه الثلاث اعرابا مقدرا  
 في الاحوال الثلاث قوله لوجوب الكسرة في نحو غلامى ووجوب السكون في نحو عصاى والفتح في مثل يائى  
 قال المصنف نحو ناطق شرفه هذه العبارة باجمها اسم ثابت جابر بن النعم قبل وجهه لشيء ان ذلك الرجل  
 كان ساقا اذا اورد الخرج من بيت لقطع السبل ياخذ سيفه وجعله تحت يده ويخرج وقالت امه تابدع ثرا  
 بقره على وقيل وجهه انه اخذ تحت يده يوما من الايام حية ودخل البيت وراى امه الحية ففزعته  
 وقالت تابدع شرا فصار له لقباً قوله فتعذر دفعه لفظا اى دفع قوله زيدى في قول من قال ضربت  
 زيدا المخاطبة وهو لا يعرفه فسئل وقال من زيدا منصوبا بغير رفع كى ينقل الجيبى اولا الامر الى المستوفى  
 فيقتدر على الجواب بلا توقف قوله وهو الا ابتداء في الثاني اى قوله هل زيد وضير هو راجع الى الا  
 اعراب له اى انما الاعراب له في قولك هل زيد هو الا ابتداء وهو عامل معنوى لزيد في المثال ولا عامل  
 لهذا الابتداء حتى يكون له اعراب وكذا الاعراب في حرف ان زيدا ولا في حرف من الجارة في من زيد فقول  
 جائي ان زيدا وجائي هل زيد وجائي من زيد وتقول رايته ان زيدا ورايت هل زيد ورايت من زيد و  
 وتقول مررت بان زيدا ومررت بهل زيد ومررت بمن زيد كل ذلك اعلاما اعرابها تقديرى في الاحوال الثلاث  
 ولو نوافق من حيث الصواب بحركة الاعراب كانوا فوق في الشق الاول قولك جائي هل زيد وفي الشق  
 الثاني قولك رايته ان زيدا وفي الشق الثالث قولك مررت بمن زيد قال المصنف والثاني مشغول باعراب  
 الحكاية اى الجزء الثاني من العلم مشغول بها وهو لفظة الجلال في عبد الله فالعرب مثله لفظ الجوز الاول  
 وهو عبد والجوز الثاني مشغول باعراب الحكاية في الاحوال الثلاث قال المصنف وبناء محكى بالرفع عطف  
 على قوله اعراب محكى في قوله والثالث ما في اخر اعراب محكى قال المصنف الرابع ما في اخر الحى الى الموضع  
 الرابع من المواضع السبع التي اعرابها تقديرى لفظ معرف فاخر ياء مكسورا قبلها نحو انما منى  
 والغازى والطارى والعارى وامثال ذلك ولو حذف الياء لساكنين نحو قاضى وقاضى وقاضى وقاضى  
 قوله القاضى وقاضى قاضى قاضى في حالى الوقع والجر اعرابها تقديرى ليس بلغظى بقول جائي القاضى

قوله والمرد بها الهمة الشقية  
 لا ما قبلها آه فعلى هذا يلزم ان  
 الجمع بين حقيقة والجواز وعموم  
 الجواز ولا قرينة له ان التعارف  
 من الالف هو الاول وايضا  
 المد في الحقيقة فيه لاقى الثاني  
 ولذا سمي حرف مد ولعل لهذا  
 امر بالغهم قوله لان الاعلام  
 محفوظة عن التغيير بقدر الاستحسان  
 آه لا يتصرف فيه بادخال اللام  
 التصريف والاضافة والتعريف  
 وغير ذلك والتصريف من التغيير  
 فيحفظ عنه ذلك المصنف الاستحسان  
 فيجوز العجمة وفيه اشارة الى انه  
 قد يتصرف فيه اذا لم يكن المحافظة  
 قوله وينبغي ان يقول وعجمة  
 ليشمل مثل ما هو وجوده  
 لما لم يجتمع صرف ثالثي سابق  
 الاوسط عند المصنف لعدم ثاني  
 العجمة فيه على الاصح بل يجوز صرف  
 العجمة على محلك الاوسط عطف  
 ومتعدا على محلك الاوسط ثلثا  
 العجمة على محلك الاوسط ثلثا  
 ليشمل ما هو وجوده ورايت من زيد و  
 بقوله ولو كان على المؤنث ثلثا  
 ثانيا ساكن الاوسط ولا بد عليه  
 بعد التعريف لعطف البيضاء  
 لان لكل مقامه مقال  
 حاشية



وقاضى ابلد ومردت بالقاضى بقاضى ابلد واما اعراب الجميع في حالة النصب لفظى  
تقول رابت القاضى ورايت قاضيا ورايت القاضى ابلد قال القاضى ان كان فعلا فرفع فقط تقديرى  
اى وان كان ماضى اخر ياء مكسورة ما قبلها فعلا فالاعراب في حالة رفع فقط بشرط ان لا يلحق باخر ذلك  
الفعل ضمير مرفوع نحو يرى وشرط اخر يذكركه المقلدون ان يذكر وان يكون ذلك الفعل معلوما  
لان ان كان مجهولا لا يكون من هذا الموضع الرفع بل يكون من الموضع الاول من اعرابى فاعرابه في حالتى الرفع  
والنصب تقديرى فليست حفظ وليتقصص قال الصمد والسادس اسم اعراب بالحرف واى في الاحوال الثلاث قبل  
تلاقيهما اى بعد ما او بعد التلاقي ولو كان مكتوبا في الخط ليس بلفظى بل رسمى فليست من قوله يخذف حرف الاخر  
اى يحذف في التلغظ ياقه سمع على حاله في الكتابة كى يكون علامة للاعراب التقديرى قال الصمد نحو جاثى بالوجه  
ورابت ايا القاسم ومردت بالى القاسم بالواو الرسمى كتابة والمحذوف تلفظا وقاعدة في حالة الرفع وكذلك  
الاعراب ضياء وياء جرا فان قلت ففى اى معنى مستلحاجة الى هذه الرسوم الكتابية وماذا لم يترك خطأ ايضا  
قلت ملاحظة الى كل من الحالات فى قولنا لا مولا ملاحا سبلا بغير توقف وملاحظة عن ان يظن ان الحركات  
المختلفة الواقعة على الاخرى اعرابية فان قلت فلم لا يكون تلك الحركات المختلفة الموجودة على الياء  
مثلا في قوله ابو القاسم اذ في حالة رفع يقرأ آباء مضموما وفي نصب مفتوحا وفي جزم مكسورا قلت  
انما هذه الحركات لاجل الحروف العلية الواقعة بعد الياء مثلا قبل الاضافة الى ساكن الاول اذ في  
الاصل بوايا الى فلما اضيف قبل ابو القاسم والى القاسم والى القاسم جسلا يعامل بمحذوف الحروف  
الاعرابية لفظا وبقيت حركة الياء على حالها قبل الاضافة قال الصمد نحو مصطفون بضم الطاء و  
القاء وسكون الواو اصل مصطفون حذف صمة الياء ثم حذف حتى لا اجتماع الساكنين فصا ومصطفون  
وقال ومصطفين بضمى الطاء والفاء وسكون الياء اصل مصطفين حذف كسرة الياء ثم حذف  
حتى لا ساكنين فصا ومصطفين قال الصمد نحو جاثى غلاما بذلك في حالة الرفع اعراب تقديرى فان قلت ان  
علامة رفع التشبيه هي الالف وهي ثابتة خطأ وهو معناها الى انك كيف يصلح ان يقال ان الاعراب تقديرى  
في هذه الحالة قلت انا اصل قبل الاضافة غلامان فلما اريد الاضافة سقطت نون التشبيه وهزئت وصلبت  
فاجتمع الساكنان فحذفت الالف التشبيهية تلفظا وبقيت خطأ شللا يتهمس بالهرف فلذلك كان الاعراب  
تقديرى اقول وفي حذف الالف التشبيهية نظرو التشبيهية انما تكون تشبيهية بعلامتها وانهم قد صرحوا وانفقوا  
بان العلامة لا تحذف لانها بعد الحذف تكون مفردة وتخرج عن كونها افراد التشبيهية فزجها عن قهرها  
فاعراب هذه التشبيهية لفظى في الاحوال الثلاث فليست بضر فان قلت هل لا يكون في حالة الرفع اجتماع الساكنين  
ولا يقبل الالف للحركة مثلا آباء في الحالتين فيحذف الحذف قلت لا في هذا الاجتماع اذ هو من  
قبيل لا الضالين حدا وسببا فلا يقتضى حذف فليست سقطت على انه لو مد بمد طبيعي ولو مقدار نصف  
الف لاسماء في هذا الاجتماع اذ يفسر الساكنان هذا ففكر فاقول قلت هل لا يكون علامة التشبيه كونا الالف  
ثابتا في الخط قلت انما النظر الى اعتبار الالف في التخاضبات لا الى الخط والمحذوف عن التلفظ  
يزيل العلامة وازالة علامة التشبيه يزيل اسم التشبيهية وتجمع مفردا واما قلت النظر الى اعتبار الالف  
التلفظ لان فصحاء الاعراب ابلد وبين لا يستنوننا الحذف بل لا يعرفونه ونحن نشهد من

قوته وعدم دخول التنوين للاضافة  
او لادام المانع العرفية لا يلزم في  
كون الاسم منصرا فالجبر والتنوين  
معاً كما يومهم هذه العبارة ولعل  
وجه الاصر يا تفهم هذا قوله  
اي علامة هي الرفع آة ولا يخفى ان  
العلامة اعظم من الرفع مطلقا  
ولا يصح حمل الاستفاد منه  
خصوصا بالادام بالبيان بل بمعنى  
فليست الاضافة بيانية وهي  
الادام وانما الحمل في البيانية وهي  
فيما يكون المضاف اليه جنانا مالا  
المضاف وغيره كتمام فقهه فان قيل  
الرفع علامة فيكون المعنى علامة  
العلامة اقول الرفع بمعنى المرفوع  
اي علامة كون الاسم مرفوعا والحمل  
بالمصدر فلا حاجة فيه الى التكلف  
التي ذكرها الشارح قوله حذف  
عن الحركة والحرف آة بل الحذف  
معها قوله اي اسم معرب آة الصواب  
ان يقال معرب فقط ان فيه جملة  
ولا يطلق عليها الاسم وان كانت  
مؤولة به قوله كما لم يذكر في كون  
اعلية بقدرية آة وجه الفصل بكذا  
مع كون علم المركب مثل ما سبق في  
كون اعلية بقدرية لا اشتغال ان  
بالاختر استثناء مركب جزم الاثر  
معرب باعرب لفظي  
حاشية

من نظمهم ونظمهم للقواعد والضوابط وغيرها فليست غنى فان قلت انهم يقولون يا ابن امرؤ يا ابن عمهم هذا  
الالف من حرف النداء للتاكيد لفظا وينطقون بفتح الياء ولا يمدونه ولو طبعنا الالف بفتحة  
الالف خطا لثلاثين حرف المضارعة قلت البحت في الف التثنية التي هي العلامة بل زيد الالف  
خاصة لاجل العلامة والحرف النداء في المثالين ليس بعلامة وليس يزيد بل الالف اخر كلمة النداء  
وحذف الآخر جائز مطلقا وانفا قد تكرر قال المصنف غير متون بتون المتكسر وهو الذي يدل على  
امكنة الاسم مثل تنون زيد وخالد فاستون هذا والتكثير وهو الفارق بين المعرفة والتكرة مثل تنون  
صه ففناء افعل سكوتا وما معنى صه بغير تنون افعل سكوت وتنون العوض وهو الذي عوض عن  
المضارع اليه كما في جئت وذو مثد وتنون المقابلة وهو ما يقابل فون جمع المذكور السام ولا يكون الا  
في المؤنث السام نحو مسلمات وتنون الترتيم وهو الذي يؤق به لا عن حرف الاطلاق وهو الواو والالف  
والياء وتسمى حرف قد ايضا لان هذه الحروف محل اطلاق لصوت مدد وقابل للترتيم وهذا التنوين  
غير مختص بالاسم بل يلحق الفعل والعرف باللام والاربعة السابقة مختصة بالاسم والترتيم  
قد يدخل اخر البيت ويسمى ج الفاني قال المصنف نحو احمد وصاربه وصاربات يسكون والذالك  
في احد وقفا ويسكون الهاء المتقلبة عن التاء وقفا في صاربه ويسكون التاء الثابتة وقفا  
في صاربات قوله كما عرفت في الموضع الثالث من المواضع السبع قال المصنف نحو مررت بزيد فزيد اسم  
معرّب مشتغل اخر باعراب لفظي وهو الجوز بالعامل الجاز الذي هو الياء وليس اعرابه يحكي بل لفظيا  
حقيقيا قوله اشارة الى ان نصب المجزوء فقط لانه مع الجاز فقد مر بزيد مائة في بريد واقع في نحو  
مررت بزيد الجاز مع المجزوء ونصبه المحل بغير مركبة ليعول تطويل بل طائل وانما المنصوب محله المجزوء  
فقد ولا مدخل الجاز في منصوبه بل هو الالف فضاء معنى العامل المعمول قوله وقوله سبحانه وتعالى  
واختام موسى قومه قال في الحاشية والم لم يسمع حذف الجاز في مررت بزيد مثل لزوال المانع من الالف  
انتهى واعتذر ان اشع من ذكر قوله مررت بزيد ههنا قبل من تجزئ بجزء لاني في قوله مررت بزيد حتى  
يحتاج الى هذه التاء ويل الالف لا بعد الالف لما رده في حاشيته بل انما علة ان لا تأتي بهذا المثال  
ولا ينظم في سلك الامثلة التي ذكرها لان ازالة المانع منه من قبيل معدوم الامكان فهو شرط في  
ازالة المانع كما وجد في غيره من الامثلة هنا حتى قال في بازديد عوز زيد <sup>بفتح</sup> زيد <sup>بفتح</sup> عمرو ولا اضافة زيد ههنا  
عمر ان في الاول المانع حرف النداء فلما وقع ههنا زيد منصوبا والمانع في الثاني الاضافة فلما وقع ههنا  
عمرو منصوبا والمانع في الالف جازة من فلما وقع ههنا موسى منصوبا بالنصب التقدير والمثالان  
الاولان ظهور الاعراب اللفظي بعد ازالة المانع والالف التكرية مثال لظهور الاعراب تقدير بعد  
ازالة مانع نصب قوله والمبنى مطلقا وانما قيد بقوله مطلقا فعا لتوهم كون الالف في قوله المبني  
عهديا مصر ويا الى المبني العارض فقط تسبقه انفا قوله الى المبني هو الاصل يريد ان اضافة مبني  
الى الاصل بيانية يعني انه متصرف بالبناء بحسب الاحالة لا للمعروض بضر قال المصنف غير اى واية  
قال ابن الواحشي في شرح المعنى اعلم ان اى بالتشديد اذا كانت شرطية او استفهامية تامة لا تحتاج  
الى صلة وتكون مرفوعة ومنصوبة ومجروزة فرفعها بالابتداء لا يغير نصبها بما بعد ها

قوله بل في نفسه مانع عن ظهوره  
 فيها آه في هذه العبارة دكاكة  
 لا يتحقق على المثال قوله الإحسان  
 الأول والأخير بدل النفاذ تركه  
 تنبيهها على أن يكون بينهما تقدم  
 من حيث الأولوية أو الأقدمية  
 أو الاشتافية بل تقديم أحدهما  
 لكونه قليلا من جهة البحث  
 لمجد يكون الأول أو لا يستخدم  
 غارضا أو أصليا بالاستخدام  
 آه لا مانع رجوعه إلى العادى  
 مع أن الاستخدام خلاف الظاهر  
 والمتبادر مع أن الاستخدام خلاف  
 الظاهر والمتبادر والحق المطلق  
 واجب هنا وأيضا عليه أن لا يرد  
 عقبة قوله وبما ذكرنا داخله فيه  
 الأسماء المعدودة داخلة فيه  
 آه هذا مبني على أنه هو الذي هو  
 المصنف في الباب الثاني من التركيب  
 الموضوعية بمعنى أنه يقع في التركيب  
 لم تكن معمول كما تكون عامل وعن  
 جعل المصنف الأعراب متقضى العامل  
 والإكليف يقال إن الأسماء المعدودة  
 مربية وما نقله الشارح عن الأمتناع  
 فهو مبني على الاتباع للمحشى وليس  
 بتحقيق وإنما أن محشى العامل يمكن  
 لم يجعلوا الأعراب متقضى العامل ويمكن  
 أن يجاب عنه بوجه آخر وهو أن  
 الأعراب الموقوف لا ينافي البناء  
 الحاشية



من العوامل ولا يعمل فيها ما قبلها لان اشتغالها بالشرط لها صدر ككلام مثال الشرطية ايا ما تدعو  
 هذه الاسماء فاما نصب بدعو وما زائدة وكقولك ايم يا يتي فاكومه ومثال الاستفهام ايمكم زادة  
 الى وصلتها بكلام بعد يمتها كاحتياج الذي ومن وما يعمل فيها ما قبلها وما بعدها وموصولا  
 نحو لنزاع من كل شيعة ايم اشتد التقدير لنزاع الذي هو اشتد قاله سيبويه جعل ايم مفعولا  
 لنزاع مع انه اتفق القراء على ان يفتح فيصير ان يكون مبنيا منصوبا المحل الى هنا كلامه قوله سبقت  
 هذه المذكورات من المصنفين في اذ قد مر تفصيل المصنفات باظهارها مذكرا ومؤثرا مفردة او تشبیهة و  
 جمعا في بحث المعارف المستدركة في سبقت فيها اسماء الاشارة بمقاريدها وقوانينها ووجوهها وكذا  
 الموصولات بتصاريفها مفصلا فيها وسبقت اسماء الافعال في بحث العوامل القياسية قوله  
 واسم كان على وزن فعال فانه من قبيل المعنى اللازم قال الفاضل الطاشكندى في تعليقاته على  
 القياسية اعلم ان وزن فعال على اربعة انواع اسم فعل كثران وهو مبني وصفة للمؤنث كغراق  
 بمعنى فاسقة وعلم للعلم المصدرى كنجار المنجرة وهما ايضا مبنيان وليسا بغير مبني والحاصل  
 ان هذه الانواع الثلاث مبنيات وليست بمعربات لشبهتهما بالآخرين الاول اعني مزال  
 وزنا وعدلا لا وزنا فقط فلا بد من نحو سحاب وجهام فانها معربان والنوع الرابع اعلام  
 فلا عيان المؤنثة وهو مبني عند اهل الجواز لشبهته بالنزال وزنا تحقيقا وعدلا نقديرا  
 واكثر من يقيم على ان زوات الراي من هذا النوع مبنية على الكسر للوزن والعدلا المقدح كضار  
 وغيره وان المراء معربة كقطار لانه غير منصرف للعلية والتانيث قوله ولا ينبغ قياس المساواة  
 لان فعال بمعنى الامر مشابه مبني الاصل في المعنى وما على زنة مشابه له في الزنة والمبالغة فلا  
 يصح ان يقال المتشابهة للشبهه كذلك انشئ لانشاء جملة المشابهة كذا في الحاشية قال المصنف  
 والاصوات اي من المبني العارض للزنى الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ  
 الانسان اما منقولة الى باب المصادرو وزمت المصدرية بعد النقل ولم تقصر اسم فعل ولم تلم  
 المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها والتجيب وحكمه حكم المصادرو والثاني  
 مثل موه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه  
 حين كونها اصواتا ساكنة ولم تقصر مصادرو ولا اسم فعل وهي على انواع منها ما هي  
 للانسان عند عروض معنى كقولك انتدم وى والتجيب هي ومنها ما يجري على لفظ الانسان  
 على سبيل الحكاية كما اذا قلت غاق قاصدا لان يشابه صوت غراب عن نفسك ومنها  
 ما يصوت به لاجل حيوان نحو نوح لاناخه البعير وحشر لايقاق المركب وهذه كلها مبنيات  
 واما تلفظ بها على سبيل الحكاية كما قلت قال زيد عند انتدم وى وعند لاناخه نوح او قال  
 الغراب غاق فهي في هذه الحالة مبنية ايضا لكن لا مرجح انهما اصواتا بل حيث انهما حكاية  
 عنها قال المصنف كل لفظ حكمي بصوت اي الاصوات باعتبار جريها في الاسماء واخذ حكمها  
 وباعتبار كونها مبنية تقرر فيها ان يقال وهي كل لفظ حكمي بصوت ايا ما قاله لفظ ولم يقل

قوله فلا ينبغ القياس المساوات  
 آه اي لا يصدر في مشابهة  
 للشي متشابهة قوله فلا وجه  
 لعدم هذا القسم قسمها من المبني  
 على حدة فذكره هنا قدا لهم  
 الا لانهم يختاروه آه لم يجلوا  
 هذا القسم قسمها من المبني  
 بل جعلوا آه قسمها ليس  
 هو مطلق الضواب وهو ليس  
 من اسماء الافعال ولا مبني  
 في دخول قسم قسم المبني في  
 قسم آخر منه من جهة اخرى قوله  
 في الاصوات من حيث كونه  
 صوتا لا يتا في كونه من سماء  
 الافعال تجزى فلا تكن من الغايلين  
 فلو يكون المصنف مقتديا في الذكر  
 قوله ونوقاا وصوت به للحيوان  
 او صدر عن طبع كان انما آه  
 نعم لكن لما يقع هذا الموضوع  
 في الترتيب كان خارجا عن موضوع  
 المصنف يعتد بالجواز عدم كونه  
 المعدود من المبنيات لعدم كونه  
 من المبحوث عنه في الفن  
 حاشية

اسم لعدم الوضع فيها قوله حكمي على صيغة المجهول اي اصدروا ورد على لسان الانثى شيئا  
 بصوت شئ كما اذا قلت غاق تشبها بصوت الغراب قال اضر ج او صوت به ليهام فقيده  
 اليهام وقوي ومزاده مثلا واما قلنا مثلا لان المتبادر من اليهام ذات القوائم الاربعة فلا يتناول  
 ما هو من جنس ليطورا والى الابحثة مثل قولك لا حاجة حين التعريف بها وشتر الشعر لها على  
 بالكسرات بل بعض افراد الانسان كما للحيوان مثل قولك ايم عند تنويمهم في المهد نني نني بفتح اولها  
 وتشد النون الثاني مكسورة فيها قوله اذ ليس كلها من مبنيات اي ليس كل المركبات من المبنيات  
 مثل التركيب الاسنادي والتركيب الضاهي والتركيب التوضيحي قوله اي ذلك البعض واما هشر  
 مرجع الضمير هكذا ليشير ان هذا التعريف ليس للتركيب المطلق بل الذي هو مبني عارض لا زمر  
 قوله سواء كان الاولى اي الكلمة الاولى من هاتين الكلمتين اللتين انعقد التركيب بهما قوله  
 مثلا فاعلم ومثل عبدالله ومثل من زيد ايا ما اعاد لفظ مثل في كل من هذه الامثلة اشارة لتمييز  
 كل واحد منها من الاخر من جهة التركيب في الاولين لان احدهما تركيب ستاد والاخر تركيب ضاهي  
 ومن جهة التركيب اللغوي في الاخرين فان قوله من زيد وقوله ان زيدا ليسا من التركيبين المطلقين  
 السنة لكن لما كانا عليين اعتبر فيهما التركيب صورة لبناسب البحث الذي نحن فيه قال المصنف  
 فان كان الثاني صوتا اي كان الجزء الثاني من الجزئين صوتا مثل ويه بفتح فسكون في قولك  
 سيبويه ونظفويه ودرستويه وغير ذلك قال المصنف وكسر الثاني اي كسر لهما من لفظ ويه  
 الصوتي عند الوصول الى ما بعده من اللفظ والكلام قوله وفتح الاول اي اباء الموحدة  
 في لفظ سيب مثل نحو سيبويه جاشا ونظفويه لقبنا والمفتوح هنا القاء ونحو درستويه  
 الشيراري بفتح التاء وكسر لهما هذا بعد التعريف في استعمال العجم ان سيب والتاء والهاء  
 سواكن جميعا لكن لما كان معربا ففتح التاء وكسر لهما وصلا قوله بني الاول على الفتح لما مر من ان  
 الاول ليس محلا لا عراب للسكون في الوسط وموضع الاعراب هو الاخر قال المصنف واخر  
 الثاني اي واعراب الجزء الثاني غير منصرف في الامثلة الثلاث تقول مولودى بعلبك  
 برفع الكاف على الخبرية وهذا حصر مؤثر في رفع التاء على الخبرية اي في حالتها نصيبها وجرها  
 بالفتحة لكونها غير منصرفين والجزء الاول من المثالين مفتوح بالفتحة البتاني في جميع  
 الاحوال ولا يجر فيه الاعراب تفتن قوله ومع الصرف على راي اخر عطف على قوله مع منع  
 الصرف اي ويعرب الثاني ايضا تشبيها به بالمضاف اليه في الضرورة في يجري مع الصرف  
 على راي قال المصنف وان لم يجعل الالف عطف على قوله جعلنا اسما واحدا وعدله ولما ذكر  
 احوال التركيب الصوتي مثل سيبويه والتركيب النحوي مثل بعلبك من المبنيات الغارضة اللازمة  
 البناء اراد ان يذكر حالات التركيب التعداد وغيره فقال وان لم يجعل الالف على صيغة المجهول  
 قال المصنف فان لم تكن الاولى لفظا اثنين وقد مر اعراب لفظ اثنين في بحث اعراب اثنينية و  
 يسوي ان شاء الله سبحانه وتعالى على تركيبه مع عشر قال المصنف عليه الرحمة بني على الفتح ان كان  
 اخرها حرفا صحيحا فضمير اخرها راجع الى الكلمتين قبله احد عشر بفتح تحت الدال والواو

قوله فانه ما صار اسما واحدا كعبية  
 وسيبويه ومنه ما بقي على حاله آه  
 قال المصنف في الامتحان منها ما صاب  
 اسما واحدا كعبليك وسيبويه  
 وبهذا الاعتبار عد من اقسام  
 منها ما بقي على حاله كعبية عشر  
 والمردباء جزئية وهو كله انتهى  
 يعني ان البحث في بناء الاسماء هو  
 كلمة والتركيب كلتي في قوله يكون  
 فاما نحن فيه اجاب عنه بان بعضها  
 صارا اسما واحدا وبهذا الاعتبار  
 عد من اقسام الاسماء والبعض  
 الاخر اريد جزئية وهو كله وبما  
 لم يطالع الشارح هذا المراد اخذ  
 بعضه وترك ما هو محط الغفلة  
 واورد في بلد الجزئية في الجزئين  
 وبذلك الكلمة الكلتين في كونه  
 جوابا للسؤال بل قوى السؤا  
 بالبدلين المذكورين قوله  
 سلوك مسلك الغير والافقا من  
 ان الصوت بعبده انه ليس بمبني  
 قبل الحكاية وبعدها معربا بعبده  
 نقدي اي آه ليس كذلك بل هو مبني  
 اذ كان في اخر بناء كعبية  
 احدهم وهو كعبية وبعدها معربا  
 نقدي اي ولذا قبله هنا لث  
 بالاشهر والثاني مبني وهو مشي  
 عنده حاشية



في آخر الكلامين وفي هذا المحل خمسة جسيمة لكن في قوله وعلى المتكون ان كان اخرهما حرفا  
 حلة فساد ظاهر لان حرف العلة انما تكون في الجزء الاول مثلا احدى عشر وحادي عشر ليس  
 في الجزء الثاني من هذا التركيب التعدادي حرف علة قطعاً فكيف يصح قوله ان كانا اخرهما حرفا  
 علة لكن لما كانا كتابا اخر قريباً ختامه مل المؤلف والحق الشارح واعترض المحشي وتسامح  
 الاستاد ولم يصح التليذ فتشوش العبارة وتخالع الفسخ قوله وهو القسم الاول في قوله  
 تسع عشر وامثاله من الذي ليس على صيغة اسم الفاعل وقوله وهو الثاني اي تاسع عشر امثاله  
 من الذي هو على صيغة اسم الفاعل تنصرف الى المضارع جاري بيت بيت ومن التركيب الذي خذف منه  
 حرف العطف والمجاز وبني الجزاء كلاهما وجعل اسما واحداً منه قولم بيت بيت اي بيتي بيتي  
 لبيتته او منه الى بيتته فالجزء الاول مبتدئ يكون بمنزلة الجزء من الكلمة والثاني مبنى ايضا لنفسه  
 الحرف وهو اللام او الى الجزاءين ومنه بين بين اي بين ذا وبين ذا لا في الثاني متضمن للواو والفتحة  
 ومنه صباح مساء ومنه يوم يوم مر فقولم بيت بيت منصوب المحل على المحال لانه لا يصح ما بين  
 لبيتته او متبها بين لبيتته وفي الثلاثة الاخيرة من هذه الامثلة محلها منصوبة على كل واحد  
 منها مفعول فيه لعملة قال المضمر وان كان الاول فقط اثنين مطلق على قوله فان لم يكن الاول  
 فقط اثنين قال المضمر وبعض الكليات اي من المبني الفاعل الذي قال الرضي والمبني على الكليات  
 كم وكذا وكاي وكيت وزيت بريداً المبني الفاعل الذي لا ينفك عنه البناء من الكليات  
 حنة وهي هذه قوله لانها على معناها اللغوي في اخر بريدا من المضمر انما يعرف الكناية لانه  
 ينهم من لفظه بحسب اللفظ ويوافق الاصطلاح في المعنى لكن هذا من يعرف اللغة من المنتمين  
 واما المتبدى فيحتاج البينة الى التعريف اذ طلب المجهول ومعرفة محال فيلحق قوله ويحيى  
 لمضمرين اي يحيى فقط كم لمضمرين اعلم ان كم الاستغناء في السؤال عن عدد معين عند مخاطب  
 بهم عند المتكلم نحو كم رجلا عندك يا زيد فترجعه بالتركي اي زيد سنك يا نون قاج ادم وار  
 وان كم الخبري كناية عن كثرة من العدد ولهم عند مخاطب وروما يعرف المتكلم مثل كم بغير شئ  
 فترجعه بالتركي فنقدر جوق ووه ما نون الدين واما اطينا هكذا السمي عن بعض القاصرين  
 في الافادة بغيرات متخالفة فتصروا قال الرضي ويقع كل واحد من كم الاستغناء في الخبري  
 مرفوعاً ومنصوباً ويجوز ان لانها اسما ولا بد لكل اسم مركب من اعراب واما قايلا للعوامل  
 الزائدة والناصبية والمجازة فيرتفعان وينصبان ويجزان وقال ان كلمة كم مختصة بالتركيبات  
 استغناء كانت وخبرية اما الاستغناء فموجوب توكيد التمييز واما الخبرية فلا نكاهة  
 عن عدد ومهم عند مخاطب فاهم العدد وذا ايضا يكون اول على ايهام عدد ثم اذ رجا يقرهم  
 بمعرفة العدد وقوله حملا على ميز العدد الوسيط وهو من احدى عشر الى تسعة وتسعين كذا  
 في المحاشية قوله والحل على ميز الطرفين بحكم والمراد من الطرفين الرائد على الوسيط والناقص  
 من الوسيط لان الزائد افرط والناقص تفريط وكلاهما غير معتبر لخروجه عن ان يكون خيرا  
 لانا خبر في الوسيط والى ذلك اشار بقوله فان خبر الامور اسقطها وفي الحكم ينبغي التمسك بقوله

قوله وبعضها ليس من هذا الباب آه  
 هذا سلب الشيء عن نفسه وهو  
 ظاهر البطلان ما خذ قول المضمر  
 وبعضها من غير هذا الباب يعني كما  
 يكون من باب الكليات في باب  
 المضمرات ولو ذكر هنا يكون  
 المضمرات والشارح القاضل اخذ  
 لفظ ليس من كلمة الغاية لتسلب  
 عدم استلزام الغاية لتسلب  
 لكونها اعم وهو لا يستلزم  
 الاخص  
 حاشية  
 قوله فخذ في النون واعلم ب  
 لان النسبة المذكورة عارض  
 بسبب البناء فرجع الى صله  
 الذي هو الاعراب قوله يحيى  
 واحد قال القاضل العصام  
 هذا اقرب الى الضبط وابعاد  
 عن التحكم في الضرب بين اللذان  
 وانني عشر قوله ولا يجاز المط  
 دفعا لنقل وايتاس العذوف  
 اي ليجعل النون ايتاس  
 للواو الخذوف في الخذف  
 كما انه انسب في ذلك

لانه نقيض ديت لان رب التثنية وكما الخبرية للتكثير هذا على اصل وضع رب واما على  
 استعماله فهو في كثرة ايعرف فيكون كم الخبرية مثلاً ونظير الرب ولذا قالوا في قوله وسأولها  
 لكونها موصوفة ثانياً ضمير كم باعتبار الكلمة ولا يذهب عليك انه حرف ولذا انت ضميره كما زعم  
 بعض الاقصرين اذ لفظ كم اسم وقد صرح به الرضي نقلاً قوله ويدين ان يذكر كما قال الرضي  
 واما كايين بقصد يدالياً فهو ما ينسبون غير ممكن فالكاف التشبيه خلعت على اي التي هي في غاية الابهام  
 اذا قطعت عن الاضافة فكان من مثلك كذا لكون المجرورين الذين هما في ذابهم من عند السامع لا  
 ان في ذات الشادة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه تعدد اليهم والتمييز بعد كذا  
 وكايين في الاصل من كاي لا من ذاي كاي مثلك رجلا لا من ذاي كاي مثلك رجلا وكاي رجلا ان مثلك  
 العدد اليهم من اي جنس هو ولم يبين العدد اليهم فاعلى الاصل معرب لكنه النحوي عن الجزئين معناها لا فرق  
 وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخر نون ساكنة كاي من  
 لا نون يمكن فلذا يكتب بعد الياء نون ان التنوين لا صورة له في الخط الى هنا كلام الرضي قوله  
 النحوي انفعال من المحو قوله عن الجزئين وهما الكاف التشبيه ولفظ اي قوله معناها اي الجزاء ان  
 قوله الافراد في بكسر الهزة صفة المعنى قوله وصار المجموع اي مجموع الكاف واي قوله كاسم  
 مفرد لشدة اقتراح الجزئين قوله كما في من يحتمل حركة الميم الكسرة والفتحة قوله تنوين  
 تمكن ولو اكتفى بالمضاف لكان اصابه وايتا المضاف الى الصاعقة بل تيان التمكن يقتضي جواز  
 تنوين التشكيرو وغيره وليس كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم قوله نحو قال كيت وكيت فكيت الاول  
 مبنى على الفتح منصوب المحل على انه مفعول قال والثاني مطلق عليه قال الرضي بناء كيت وفت  
 على الفتح اكثر لثقل البناء قبل التاء الموقوفة عليها فيها لا على الهاء فلذلك كتبت طولية  
 ولم يكتب على صورة الهاء في الخط كما فتحت نون اين وفاء كيف بعد الياء ويجوز ضم  
 التاء فيها كما ضمت التاء في حيث ويجوز الكسرية كما كسرت راء جابر قوله كان من الامر زيت  
 وزيت فزيت الاول مبنى على الفتح منصوب المحل على انه خبر كان وزيت الثاني كذلك مبنى على  
 الفتح منصوب محلاً معطوف على الاول قال الرضي نورا الله سبحانه وتعالى مرفوعاً والكلمات المقترنة  
 بمعنى ان الشرطية او الهزمية الاستغناء هي وهي نحو ما ومن واين واين ومتى مشترك تلك الادوار  
 بين الاستغناء وبين الشرط واما استعمال في الشرط كثيراً وكيف واين مختصان بالاستغناء  
 وهذه الكلمات من المبني لعارض الغير لثقل عنها البناء قوله وجه البناء ظاهر وهو تضمن تلك  
 الكلمات معنى الحرف وهو معنى ان الشرطية او الهزمية الاستغناء مائة قال الرضي غيري وايت وعلى  
 المصترك هذا الكلام الغير المحتاج اليه المقام اذ قد قرئته انما معربان وظهر منه انهما ليسا  
 بمثنان فزيت است الحاجة الى التكرير ومزايين ضيقت الضرورة لهذا التقرير لا سيما يجب على  
 ذوي المتون الاختصار وان يحترزوا من بطول بلاطيل واكثر والله سبحانه وتعالى  
 هو السار والمخططات والسهوات هو الغفار جعل الله عز وجل سعي المؤمنين  
 مشكوراً وعبودهم مستورا وذلك انهم مغفورا ومراقدهم نورا قوله نحو مش

قوله لكونه مقطوعاً عن الاضافة  
 آه قال القاضل العصام لانه ليس  
 غير محكم لجواز ان يكون الفتح فيه  
 بناء كما في مال الاقرار لا اعل  
 لان مجيئها مفتوحاً ومكسوراً  
 بعد كونه مقطوعاً لان نظائره  
 لا يكون الا مضموماً اقوال ان  
 الاضافة الى مفرد ترجح جانب  
 الاسمية وتضعف الشبهة  
 فلا تؤثر في البناء وان عدم  
 مجيئها غير عند ها ومجيد  
 عند عدمها يدل على كونه اصلياً  
 وان مجيئها الفتح والكسر لوجه  
 يستدل على العدول عن الضم وعدمه  
 فيها لعدمه لا بعد مبعداً لكت  
 يرد ان لا يكون من الادوار  
 كالكليات فخرج منه واقره  
 منها لا وجه له اللهم الا ان  
 يقال وجه شدة ما سبقت  
 لفظ فعه منه بطريق التعليل  
 ويمكن ان يقال وجه بناء في شرح  
 معنى من كذا كرم في شرح  
 التسهيل ان وجهه تضمنه معنى  
 من الاستغناء فردد وبما قاله  
 القاضل العصام ان الاستغناء في  
 ليس معناه بل هو جاز من القرينة  
 مستلزم



لكنه معنى حرف التعريف ومن تلك الظروف مسبقين يرى هو بناء على الكسروهم الجارون  
معناه يوم مقدم على يوم حاضر منصوب المحل على الظرفية نحو زيد صار باسرا ونقل سبويه  
عن بني تميم اعرب غير منصوب في حالة الرفع للعلية والعدل بما فيه الالف واللام يعني  
كانه اي مسبق غير اللام معدول عن اللام باللام ونقل سبويه بناء على الكسري في حالتي نصب  
والجر اذا دخل عليها الالف واللام او ضيف او جعل كره منونا فهو معرب عند هذه الصور  
تقول مضى الامر مباركة ومعنى مسك وكل غدا صار اسما قوله وقط بفتح القاف وضم نطا  
المشدة هذا اسم للغات المحسنة وثانيها بفتح القاف وضم القاء المحققة وثالثها بفتح  
القاف والطاء المشددة ورابعها بضمهم ما تحققة القاء وخامسها بفتح القاف وكذا  
الطاء وهو مبني على الضم في الاربعة وعلى السكون في الواحد وهو الذي يستعمل اسم فعل  
وهو لا يستغرق الزمان الماضي كقوله وقع شيء فيه منصوب محلا على الظرفية لعاملها  
نحو ما فعلته قط اي في زمان ما من الازمنة الماضية كلها وقد يستعمل دون النفي  
لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وبدون النفي لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط  
اي ما رايت اياه دائما قوله عوض بفتح العين وضم الضاء المحل على الظرفية لغامله نحو ما افعله عوض اي في  
وقوع شيء فيه مبني على الحركة منصوب المحل على الظرفية لغامله نحو ما افعله عوض اي في  
زمان من الازمنة المستقبلية قال المصنف ومنادى هاهنا من الظروف المبينة اسمان ببناء توافرها  
مثلها حرفا معدودا من الجارة بمعنى اول مرة اي اول مرة زمان الفعل المتقدم عليها  
نحو ما رايت مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليها المفعول  
لاشئ في المجموع حقيقة ومعنى جميع ذلك فيليها المقصود بالعدد وهما مبتدأ والخبر  
ما بعدهما خلافا للزجاج فانها عند خبره مقدمان وما بعدهما المبتدأ وجمله مبتدأ  
والخبر على كلا التقديرين لا محل لها من الاعراب عند جمهور النحاة لانها كما انفسرت في الجار  
قبلها وقال السيرافي الجملة منصوبة المحل على الحال اي ما رايت متقدما قوله واذا بني لزوم  
اضافته الى الجملة اي وهي اى كلمة اذا الزمان المستقبل وان كان دخلا على الماضي متضمنة لمعنى  
الشرط فلذلك لا يروى وقوع الفعل بعدها واستعملت الشرط والتعليق من غير سقوط معنى  
الظرف كقوله نحو اذا خرجت خرجت اي اخرج انا وقت خروجك تعليقا بخروجك لخروجي  
وهي خافضة لشرطها لاضافتها اليه منصوبة المحل بخوابه مفعول فيه له عند الجهم وعلية  
رحمة الغفور وقد استعمل الجرح الظرفية من غير اعتبار شرط وتعليق نحو آتاك الاحمر ليس لي  
وقت احمره وجوز سبويه بجملتها المعنى الوقت مجزعا عن معنى الظرفية والشرطية  
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد يكون  
للمفاجأة مجزعة عن معنى الشرط فقع بعدها الجملة الاسمية غالبا نحو خرجت فان السبع  
واقف بالباب والعامل في اذهله معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر لقوة ما فيه  
من الدلالة عليه والغالبية لكن الاقرب لتحقيق الغاء للعطف من جهة المعنى اى خرجت

قوله لما من خفته وعده  
الوشوق على ان اصله منذ قوله  
ولا استبعاد في ذلك اي في كون  
المتخفة غالبا في الاسم والاصل  
في الحركة قوله لان الالف  
لا يجتمعان الفاضل العصبام  
وبناؤه وبناء كل ما في اخر  
الف بالاستدلال والمقايمة  
الى غيره مما بناه في علة  
البناء والافلا يميز بين معرب  
المقصود اي عند الاضافة  
وبين مبني بالحس

فمجايات زمان وقوع السبع في الباب كما هو مذهب الزجاجة من اذ اذهذه زمانية واختاره  
الزحشرى ومكان وقوع السبع كما ذهب اليه لبر وفعله مكانية واختاره ابن عصفور  
وقوله زمان الوقوف ومكانه مفعول فيه لمجايات وقال الكوفيون اذهذه حرف مفاجأة لا خط  
من الاعراب كما اختاره ابن مالك وابن هشام قوله واذا بني لما مر الخ واذهذه بغير الف في اخرها مبني  
على السكون لها استعلا لا غلبها الظرفية للزمان الماضي وقد تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية  
نحو جئت اذ زيد قائم واذا قام زيد فاذا منصوبة المحل على انهما مفعول فيه لتعلقها وهوجئت  
هنا قال المصنف ولما بمعنى جازم مركبة من التانيية وما اذا ركبت نقلت من الحرفية الى الاسمية ولا نقض  
الا الى الجملة الماضية الضمنية او غير الضمنية فتقتضي جملتين فوجئت تانيية باعتبار تحقق الاولى  
فهي شبيهة بحرف الشرط تقول لما جئتني زيد جاء عمر ومعناه ان يجيء عمر في وقت مجي زيدا  
العامل في لما جئتني فمفعول منصوب المحل على الظرفية على انه مفعول فيه له قوله متى استغفها ما او شرط  
للزمان مثال الاستغفها مفعول متى الصيا ما متى زمان الصيا مفعول متى الشرط نحو متى يخرج ابي  
وهي الزمان اي ان يخرج في زمان اخر انا فيه قوله واذا استغفها ما او شرط المكان ان يفترق المخرج  
والنوع المشددة مقصودا لمكان مثال الاستغفها مفعول متى زيدا اي في مكان زيدا وقد استعمل  
للزمان استعمال متى استغفها ما نحو في القتال اي متى زمان القتال واستعمل للمكان استغفها ما بمعنى  
كيف نحو اني زيدا اي على اى حال هو ومثال الشرط نحو اني يجلس اجلس اي في اى مكان  
يجلس انت اجلس انا فيه قوله واذا ان استغفها ما للزمان ولا يستعمل ايان الا استغفها ما بل  
استعمل فيما له شأن عظيم قال الرضائي ان مختصرا بالامور العظام نحو ايان مرسيا وايا ان  
يوم الدين ولا يقال ايان انت وكسر هزتها لغة سليم وكسر نوونها لغة والاولى القمحة لجاء  
الالف وكتب الجمهور ساكنة من كونها للشرط واجاز بعض المتأخرين ذلك وليس يسمع  
من العرب وقال ايضا قيل اصل ايان اي وان تحذف الهزة مع الاخيرة من المشددة فيبقى  
ايوان فاجتمعت الياء والواو والاولى ساكنة فانقلب الواو ياء فادغمت فصا رايا ان  
قوله تحذف الهزة اي الهزة التي قبل الواو في قوله اي وان قوله مع الاخيرة من المشددة  
اي حذفت مع الياء الاخيرة المتحركة من ياء المشددة فبقيت الياء الاولى ساكنة متمما  
لفعل ما فعل قوله وكيف استغفها ما للمحال اعلم ان كيف تستعمل على خمسة اوجه الاولى ان  
وقع بعدها اسم مفعول تكون في محل الرفع خبر مقدم ما نحو كيف زيد وزيد مبتدأ مؤخر  
عن خبر والثاني ان اذا كان بعدها فعل متعد تكون في محل النصب مفعولا فيه مقدما  
نحو كيف ضرب زيد عمرا والثالث ان اذا وقع بعدها فعل لازم او جملة اسمية تكون في  
محل النصب حالا مقدما عليها نحو كيف جئت اياك او ما شيا وكيف زيد جاء اياك  
حكا او غضوبا والرابع ان اذا وقع بعدها فعل ناقص تكون خبرا عنه مقدما عليه نحو  
كيف كان زيد والحاصل ان اذا وقع بعدها فعل ناقص تكون مفعولا ثانيا له نحو كيف  
ظننت زيدا وقد تستعمل للشرط مع ما على ضربين عند البصريين نحو كيفما تمش امش

قوله وان كان آه وانما ان كان  
فعل ناسخ فحذف منصوب نحو كيف  
كان زيد قوله بمعنى عند الاية  
لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب  
منك وعند في بعيد في حركتك  
ذكره الفاضل العصبام مقصود  
لا اصل لالفه ههنا مقصود  
ومعنى لا اصل لالفه يعني  
لا يسمع ان الف في الاصل  
واو او ياء بل هو اصل وضعا  
قوله في ذلك ثمانية بل اكثر  
لذلك وكذلك وكذلك وكذلك  
كذلك وكذلك وكذلك وكذلك  
كذلك وكذلك وكذلك وكذلك  
ظرف زمان ومكان كذا في  
وسمع لدى بمعنى هل كذا في  
القاموس قوله لا يستعملها  
اي بعضها وهو لدن الذي  
هو الاصل والباقي محمول عليه



اي على اي هيئة تمتشى مشى وللشروط مطلقا اي سواء كان مع ما اولم يكن مع ما بلا ضعف  
عند الكوفيين ومن تبعهم من النحويين قوله وحيث لمكان اليهم اتفاقا وقالوا لا خفض وقد جعل  
للمزاة وبناء حيث شبه الحرف لاحتياجه الى الجمل ولزوم اضافة اليها كاذوا وشذاجنا  
الى المقدر وهو مبني على الضم وغالبا منصوبا محل على الظرفية بانه مفعول فيه لعامل وقد يقع  
مفعولا به وفاقا خلافا للغارسي قالوا المفعول فيه اربع لغات لدن بفتح ثم ضم او بفتحين  
متواليين في هاتين اللغتين مبنيان على السكون في النون او بفتح اللام وسكون الدال او بضم اللام  
وسكون الدال اي في هاتين اللغتين مبنيان على الكسرة في النون وقد يحد في نونه فيقال للدكا  
اشاد اليه بقوله ولدبوا والعطف على الاولين وكل من هذه الثلاث ايد ولدى ولدن بمعنى عند  
مبنى على الحركة والسكون منصوبا محل على الظرفية لعامل وحكمها ان يخرج ما بعدها بها  
على الاضافة نحو المال الذي زيد قال المصنف الكاف الاسمي الذي معنى مثل وبناء وشبهه بالكاف  
الحرفي الذي هو من الحروف الجارة لفظا ومعنى قوله اي اسم مطلقا اي سواء كان ظرفا  
مسموعا قطع عن الاضافة اولم يكن ظرفا قوله بخلافه في معنى ان الحجاب لم اقف ولم ادور  
ما سبب البعض من الشارح على الشيخ ابن الحجاب ان من اول شرحه هذا الى قتاده  
لم يشك لسانه ولم ينك يده عن الاعتراض والمدخل على مثل هذا الشيخ الهمام اوق العلماء الامم  
على انه لو لم يكن الامتنان وتقرير العصار لم يقتدر في شرحه على تحريك كلامه وتقريره في مقام قال المص  
والمتاد في المعرفة والمراد بالمعرفة ههنا ما يقابل المضاعف حتى يدخل في زيدان ويأزidon قالوا في  
بمعنى المعرفة ما كان مقصودا فهدر سواء تعرف بالثقل او كان معرفة قبل نحو ما يريد وما رجل  
ويأ هذا وما انت قوله كفا في الخطا بالحرفية لفظا ومعنى قال الرضي لان ياريد بمنزلة ادعوك  
وكاف ادعوك ككاف ذلك لفظا ومعنى فلذا مبني زيد على الضم قوله لضمته معنى الامر كمال واجب  
وقبيل حيث لا نوح لم يتضمن معنى امر واحد بل يتضمن معنى امرين اثنين ولم يقل به احد غيره فان  
الكامل وان الجمل قوله وانما لم يبين ايضاح فائدة قوله مفرد كان قوله ولا المفعول لغير معنى الخ  
كشف لفائدة قوله المعرفة قوله هذا هو الاصل تمهيد لقوله ان لم يلحق باخر لان التقي الاستغناء  
او الندية اذا الحق احدهما اخر لا يبنى على ما يرفع به بل يبنى على الفتح قال اعراب جيل البناء  
على ما يرفع به وحيث البناء على الفتح محلي على حسب العوامل قال المصن لا باؤله لانه يجب جزم  
المنادى حيث دخول اللام قوله وان كان المنادى مضيا فالآخر ليس مما نحن فيه اذ بحثنا  
في الاعراب المحلى لاسيما في ذكر المبني الغارضي لكن ادرياه ايضاح المقام وانكشاف فوائده  
ليقود الواقعة فيما نحن فيه فلهذا طلبنا الكلام واظهر ما يرام قوله بين التناهي حرف النداء  
وقوله المنوب وهو ادعونا قوله ولما لم يجلجج تمهيد لقوله واليد والمفعول الخ قوله  
والثالث من الاقسام الاربعة ليقى الغارضي الغير الادعوى قال المص اسم لامتنى الحبس اذ كان  
مفردا والمراد بالمعرفة ههنا ما اريد بالمفرد في المنادى اي ما يقابل المضاعف وشبهه قوله  
او مضمرا لا عنها اي ولو كان اسم لا ينفصل عن الايان يتخلل بين لا وبين اسم شئ قوله

قوله بهذا المضاعف اليه بلا عوض هذا  
الى آخر قوله المضاعف لا يمكن ان يبنى  
المضاعف اليه المحذوف هنا قوله لا يحتمل  
بلا عوض المبني اي مبني وبمعنى في  
اي مبنى والثاني بالعكس واختاروه  
الاولى وقيل المضاعف الثاني ولذا  
لكن اخذ في هذه السبالة الثاني يكون  
قال منوب في المضاعف ليدفع الى هذا  
تفسير الشارح بخلافه في معنى  
وجه البناء في الجمل الشارح بالخرف  
والاحتياج الى التحذوف لا يحتاج الخرف  
الى التحذوف بل في المتعلق وجه بناء  
الاحتياج الى التحذوف لا الشارح بالخرف  
عطف على ما ولو قدم كانا ولما نعم  
لكن فعله باليس بظرف الاضافة فذكر في  
من النظر في مقصوده عن الاضافة فذكر في  
تمت ارجى قوله اي اسم مطلقا في ظرفا  
حاشية ارجى قوله اي اسم مطلقا في  
او غير قوله شبهه بالحرف على اي معنى  
قوله او تضمنه على اي الزاج ان معناه  
هذه الوقت ورد الرضي بان جميع الاعلام  
كذلك مع انها لم تبن قوله او حرف التثنية  
اذ مشط حرف التعريفان يدخل على  
والان لم يسمع مجيء عنها قوله في غير  
راى من اي على اي على قوله فيكون اسناد  
النداء اما قبل النداء فيكون اليه  
يرفع الى النداء في اعتبار ما يقول اليه  
يرفع الى النداء في اعتبار ما يقول اليه  
اما بعد ان قوله واستبعد البعض  
باعتبار ما كان في حاشية الامتنان  
اي على الشروي في حاشية الامتنان  
قوله في لا يخفى ان الشارح الاول لا يغفل  
في حقه على هذا المعنى ايضا فلا يغفل  
منه

وعلى ما

وعلى ما ينصب به اي ويبني على ما ينصب به قوله ليدل على الواو المحذوفة للتساكنين بعد قوله  
نونا للتاكيد من الواو الجمع ونونا للتاكيد نحو يضر بن يضر لبيان الجمع الغائب وتضمن بعضهم  
البناء لجمع المخاطب وكلا الجمعين مذكران قوله من نحو قبل الى هنا اي من اول البحث الذي هو  
بحث المبني الغير اللازم العارض عند ذكر اسماء الجهارات الست من قوله نحو قبل الى هذا المحل  
من الكلمات التي صرح فيها بانها مبنيات يجب بناؤها والاعراب للتساكن في محلها وانما قلنا  
التساكن لان الاعراب من احكام العرب لا المبني فليتبصر قوله وكن لك جواز البناء مثل الخ  
اي لفظ مثل وفقد غير قوله واسم عطف على الظرف اي قول المص اسم لا معطوف على قوله  
الظرف واما جاز البناء فالظرف واسم لا المكرر الخ نحو لاجول ولا قوة الابانة  
قال المص يجوز بناؤها على الفتح تقول لاجول بالفتح ولا قوة بالفتح ايضاً من قبيل عطف  
مفرد على مفرد وكذا لا فيهما لنفي الجنس وخبرهما محذوف اي لاجول ولا قوة موجود  
الابانة نقى قال الغفوري والظاهر في تقدير الخبر موجود اذا عطف جملة على جملة  
اي لاجول الابانة ولا قوة الابانة على ان قوله الابانة خبر صرح به العصار قال المص  
ورفعها تقول لاجول ولا قوة الابانة بفتحها وتعا بالرفع مع التنوين فيهما جوابا لمن  
قال لغير الله حول قوة اي لا لغير الله تقا حول ولا لغير تقا قوة قال الرضي وفتح الاول  
مع نصب الثاني تقول لاجول بالفتح ولا قوة بالنصب المنون على ان الاول نفي الجنس والثاني  
مزج للتاكيد معطوف على الاول فنصب جملا على اللفظ الاول المشابهة حركة حركة الاعراب  
قال الرضي ورفعه بالجر عطف على نصب الثاني الذي هو مجرور مع اي فتح الاول مع رفع الثاني  
على ان الاول نفي الجنس والثاني زائدة معطوفة على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء  
عطف مرفوعة على ان يقدر فيها خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر  
قال الرضي ورفعه الاول مع فتح الثاني على ان يكون لا الاول بمعنى ليس والثاني نفي  
الجنس على تقدير لاجول الابانة بالرفع المنون ولا قوة الابانة بالفتح اسم لا قوة في  
الحمد لله الذي اتم علينا بالامتنان ويعونه وكرمه ولطفه احسن النيات بالحق  
والصلوة والسلام على نبيه خير جميع الانام وعلى آله العظام واصحابه واتباعه الكرام  
وقد قرأوا على كتابي لاظهار مرّة بعد اخرى وكلما طلبوها اجبتهم ليكون في ذخر في الاخرى  
وفي هذه المرات كنت اطالع شرحه نتايج الافكار وذل فضل وكرم من لحي القويم المنعيت  
لكن في هذه المرة لحي هذه المرة التي رجال من العوام  
وهذا الكبير مؤنة غاية الارام مقدار عشرة نفوس  
وليتهم ايضا طلبا لوضاء الحق الذي لا يموت  
وفد لك الحين جاوزتني ستين مسنين  
وكلا اريد تدبیر اسم معن ظن من فتن النوح بالحق

قوله بل ترفع قطعاً لان الاصل  
في التواضع تبعيتها المتبوعاتها في  
الاعراب دون البناء لان بناء  
الاسم تضمن الحرف ولا تضمن  
في الصفة فيكون معربا قوله  
بل ترفعان رفعا ونصباً لعدم  
الاتحاد في الاول والايقبال  
في الثاني قوله على الفتح الضم  
الفتح والكسر اما يستعمل  
والرفع والنصب والتوجه النقي  
في المعربات قوله وتوجه النقي  
اليها اي توجه النقي الى الظرف  
لا الى رجل قوله واما معطوفة  
اي معطوف اسمها المبني قوله  
تكم ان لو كان معطوفة ومبني الرفع  
قوله بلا تكرير فان حكم التكرير  
قوله او محله التكرير  
قدمت قوله بلا قبل البناء قوله  
وهو نصب بلا معنى لاجل  
قلا يجوز ٢٧ فان معن لاجل  
ظريف نقي ظرفته لا نفسه  
يتخلل صفة المنادى المبني  
كيا زيد الظريف فانها غير  
مقصودة بالنداء ولذا لم تبت





فطلعت كواكب السامع من فوق الذنوب فخلق على الأرض  
وبعد استماعهم ما سمعوا وتعلموا ما سمعوا ظهر الجهاد  
ثم لما مضى شهر اذ وقف السيدان بالسبب  
فاجتمعا ايضا فخصر احدهما في صيقا وثنأ ميا ميا  
قال انما لفظا معنى جفلا واعرابا ابتداء كتاب الاظفار  
وان في ذلك الحين والبعث في التصور والتصوير  
وح كثر التعليقا الوهي من السطور الهائلة والاحالا  
ثم انخرجت من هذه القطعة الفرقة هذه الحاشية  
وجعلت المسودا المنتهية بجملة في هذا البياض  
وقدمت هذا التليفسا مع الشواال المقصم  
صلوات الله سبحانه وتعالى وسلامه على النبي وآله وصحبه  
انقطع سيلان المداد من قلم الحتام في ساحل يقال له  
لما كانت المكتبة ذرة طيف والفرصة مزنة صيف وان الدنيا غدور والدر غشور  
وشرقا لا حال في تقصير الامال استجملت لهذا الجمع واستوقدت لهذا النجم كلاليف  
الفرصة ولا يزول الرخصة وبالله سبحانه وتعالى وعز وجل وعلا اعتضد فيما اعتمد  
واعتمهم بما يصم لا اكا دا خلص عن غمها هل اذى غم متجا هل ثبت الله سبحانه وتعالى  
جيش السعور وعقن بفضل جفن الحسود ولطالما طلع الاسم على تفبسته  
لحمه غرب وترج من روح الآله لطايفا لا يحتسب  
الحمد لمن اظهر حكمته بالنتائج والصلوة على من ابدأ بنوته بالبراهين والحمد  
ومن علينا بطبع حاشية المصير المشهورة في جميع الامصار مع سراج  
بصيرة ذات الابصار المقبولة عند ذوى الافكار في زمن الملك الموثق بنصر  
الله العزيز العتقار العادل بتوفيق ربه الستار مع سراج المنة والدين  
المظفر على الاعداء والمهين اعقبه السلطان عبد المجيد خان  
دامت دولته العلية بالتمسك على الحبل المتين  
وطول عسر بحمة سيد المرسلين مع معرفة  
مجد رجاى الناظر مع الراعى زيادة  
الحسنى من ربه القادر في وائل  
ذى القعدة مع السمرت وستين  
وما بين بعد الالف مع من هجرة  
من هو خير الافضل  
والاشرف

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
Kisim: 1  
Yıl: 1440  
Tarih: 1440